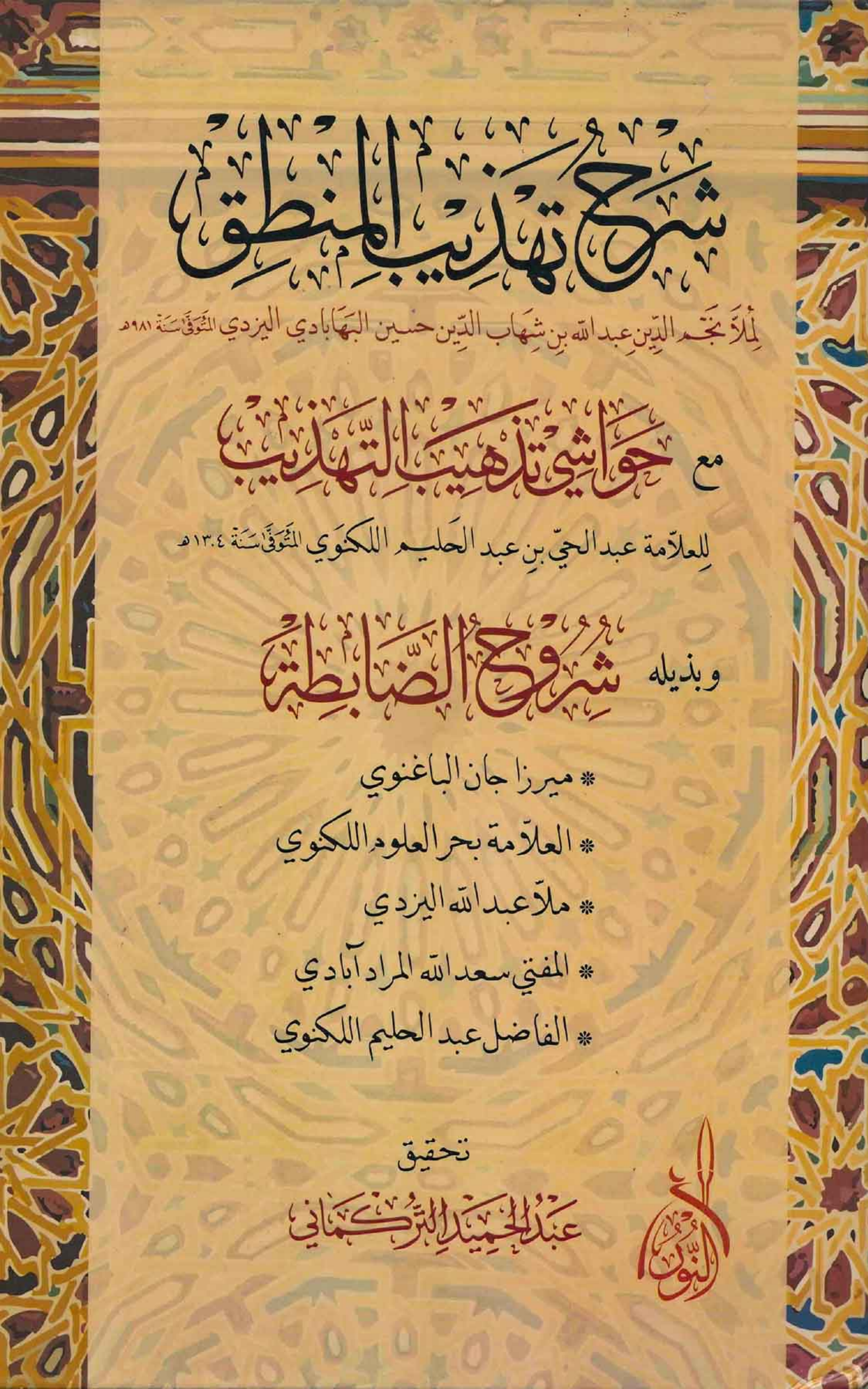


شرح تهذيب المنطق
لملا نجم الدين عبد الله بن شهاب الدين حسين البهابادي اليزدي المتوفى سنة ٩٨١هـ
مع حواشي تذهيب التهذيب
للعلامة عبد الحي بن عبد الحليم اللكنوي المتوفى سنة ١٣٠٤هـ
وبذيله شروح الضابطة
* ميرزا جان الباغنوي
* العلامة بحر العلوم اللكنوي
* ملا عبد الله اليزدي
* المفتي سعد الله المراد آبادي
* الفاضل عبد الحليم اللكنوي
تحقيق
عبد الحميد التركماني
النور

* شرح تهذيب المنطق مع حواشيه وشروح الضابطة

* الطبعة الأولى: 2018





شرح تهذيب المنطق

لملا نجم الدين عبد الله بن شهاب الدين حسين البهابادي اليزدي المتوفى سنة ٩٨١هـ

مع حواشي تذهيب التهذيب

للعلامة عبد الحي بن عبد الحليم اللكنوي المتوفى سنة ١٣٠٤هـ

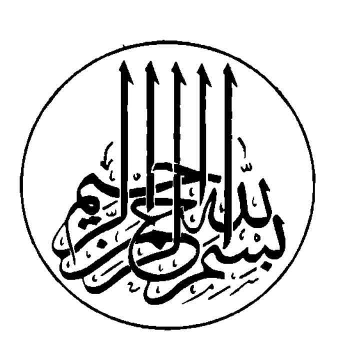
وبذيله شروح الضابطة

* ميرزا جان الباغنوي
* العلامة بحر العلوم اللكنوي
* ملا عبد الله اليزدي
* المفتي سعد الله المراد آبادي
* الفاضل عبد الحليم اللكنوي

تحقيق

عبد الحميد التركماني

2018


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المعلّق

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛ فإنه كان للعلماء قديماً اعتناءٌ بالغٌ بالعلوم الآلية، لوجوب استحضارها في سائر العلوم، وخاصة بالمنطق منها، فلهم فيه متون وشروح وحواش كثيرة. ومن أحسن تلك المتون كتاب «تهذيب المنطق» للعلامة التفتازاني رحمه الله تعالى، كتبه في أوج نبوغه العلمي، وكان قد شرح الشمسية ـ وهو من أشهر المتون الدرسية في المنطق ـ فهذَّبه في متنه هذا. فجاء في غاية الوجازة والإتقان. واعتنى به العلماء شرحاً وتحشيةً وتعليقاً.

وكان من بين شروح التهذيب الذي نال قبولاً بين العلماء منذ قرون هو شرح الفاضل ملا عبد الله اليزدي. وقد علَّق عليه العلماء حواشي كثيرة، منها حواشي العلامة عبد الحي اللكنوي. وكان شرح الملا عبد الله اليزدي مع حواشيه هي الطبعة الدارجة في غير واحد من بلدان العجم لتدريسه. وقد تتبعت الطبعة المتوفرة عندنا من ملا عبد الله اليزدي مع حواشي العلامة اللكنوي فوجدت أكثر من مائة وخمسين خطأ مطبعياً ما بين فاحش شديد محرِّف للمعنى، وبسيط يسير واضح أمرُه.

ولا يخفى أثر هذه الأخطاء في تزهيد الطلبة عن مثل تلك الكتب، فأحببت أن أشارك في نشر هذا الفن الشريف بما استطعت.

والفقير يقضي جل وقته في التدريس، وقد قيل: لا يكون المدرِّس محقِّقاً، ولا المحقِّق مدرِّساً. وهذا الأمر يصدق على الفقير. فلا أدَّعي تحقيقاً فيما نقلته. وإنَّما هي تعليقات قُيِّدتْ في أوقات مختلفة، جلُّها كانت حين التدريس، ابتغيتُ بها توضيحَ مسألةٍ أو إيضاحَ إشارةٍ، أو إزالةَ وهمٍ، أو استدارك أمرٍ خفتُ خفائه على الطالب إن لم يُنبَّه. فمن اطلع على خطأ فليُطلعني مشكوراً مقدَّراً عمله. وأسأل الله تعالى أن ينفع به الطلبة ويجعله ذخراً لي يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون.

عبد الحميد التركماني

١٢ / محرم الحرام / ١٤٣٩ هـ



النسخ المعتمَدة ومنهجي في العمل

اخترت ثلاث نسخ مخطوطة وخمس نسخ مطبوعة.

أمّا المخطوطات:

١ ـ النسخة المحفوظة في مكتبة مجلس شوراي إسلامي طهران ـ كتابخانه، موزه، مركز أسناد مجلس شوراي إسلامي ـ برقم IR ـ ١٧٣١٦، المكتوبة في ٢٠ رجب سنة ١٠٥٣ هـ. أذكرها بـ«النسخة الإيرانية». فإذا قلت: «الإيرانيتين» فالمراد هذه والمطبوع الإيراني الذي سأذكره.

٢ ـ النسخة المحفوظة بمكتبة نور عثمانية برقم ٢٧٥١. أذكرها بـ«نور عثمانية».

٣ ـ النسخة المحفوظة بمكتبة راغب باشا برقم ٨٩٥. أذكرها بـ«راغب».

وأما المطبوعات:

١ ـ طبعة الكتاب مع حواشي العلامة اللكنوي بالمطبع العلوي المنسوب إلى محمد بخش خان اللكنوي بتصحيح المولوي الفاضل السيد محمد معشوق علي سنة ١٣٠٠ هـ.

٢ ـ طبعة الكتاب مع حواشي العلامة اللكنوي بمطبعة قديمي كتب خانه، كراتشي. وهي طبعة مصورة من طبعة متقدمة لم أظفر بالأصل. والمطبوع الأصل طبع بسنة ١٣٥٠ هـ.

والفرق بين الطبعتين ـ فيما يهمني ـ أن الطبعة الأولى صرح فيها بذكر اسم العلامة اللكنوي في غلاف الكتاب هكذا:

«الحمد لمن هذَّبنا بتهذيب المنطق والكلام، وهدانا إلى سُبل تقريب المرام، على طبع شرح تهذيب المنطق والكلام بتحشية الحبر العلَّام والبحر الفهَّام، هو في علوم المعقول كالبدر التمام، وفي متون المنقول كالنور في الظلام، المولوي أبي الحسنات محمد عبد الحي أدام فيضه السلام ابن الحبر القمقام البحر الطمطام مولانا محمد عبد الحليم أدخله الله دار السلام».

وأما الطبعة الثانية ـ في سنة ١٣٠ هـ ـ فلم يصرح في غلاف الكتاب بنسبة الحاشية إلى العلامة اللكنوي، بل المذكور في غلافها هذا:

«هزار ستائش بدرگاه خداوند مجيب، كه اين كتاب عجيب تصنيف فاضل لبيب عبد الله يزدي

مسمى به «شرح التهذيب» مع حاشيه أعني به «تذهيب التهذيب» محشًّى بحواشي قديمة وجديدة وجداول فريدة مفيدة باهتمام ناظم».

فلم يقع التصريح بنسبة الحاشية في هذه الطبعة إلى العلامة اللكنوي، ولكن حصلنا على اسم جديد لم يكن في الطبعة القديمة، وهي اسم «تذهيب التهذيب».

ويظهر بالمقارنة بين الحاشيتين أن الطبعة الثانية استنساخ للطبعة الأولى مع زيادة بعض الحواشي. ولم أقع على اسم «تذهيب التهذيب» فيما نسب إلى العلامة اللكنوي في تراجمه. ومع هذا أبقيت هذا الاسم، وأعلمت على الحواشي التي زيدت في الطبعة الثانية بعلامة(-) قبل رقم الحاشية.

ونقلت جميع ما في هاتين الطبعتين من سواء كتبت على الحاشية أو بين السطور، فهي أيضاً منسوبة إلى العلامة اللكنوي.

وهاتان الطبعتان هما الأصل، وأذكرهما بـ«الهنديتين».

وقد وقع فيهما أخطاء مطبعية كثيرة، وقد ظفرت فيهما ـ وخاصة في الطبعة الثانية ـ بأكثر من مائة وخمسين خطأً ـ ما بين فاحش وخفيف ـ لم أنبه عليها إلا في موضع أو موضعين!

٣ ـ طبعة شرح التهذيب مع حواشي العلامة إلهي بخش المسماة «تحفه شاهجهاني». سنة ١٢٩٠هـ. أذكرها بـ «التحفة».

٤ ـ طبعة المطبع العلوي علي بخش خان بالهند. أذكرها بـ«الطبعة الهندية القديمة». وقلما أذكرها.

٥ ـ طبعة الكتاب بعنوان «الحاشية على تهذيب المنطق» بمؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بمدينة قم، الطبعة الخامسة عشرة، سنة ١٤٣٣هـ. وهي محشاة بحواش متعددة. وهي التي نشرتها مؤسسة التاريخ العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى منها سنة ١٤٣١ هـ، ٢٠١٠ م.

ومنها أنقل حواشي الفاضل محمد علي. فإذا قلت: «قال الفاضل محمد علي» وما يشبهه فالمرجع هذه الطبعة. وذكرتها بـ«الطبعة الإيرانية».

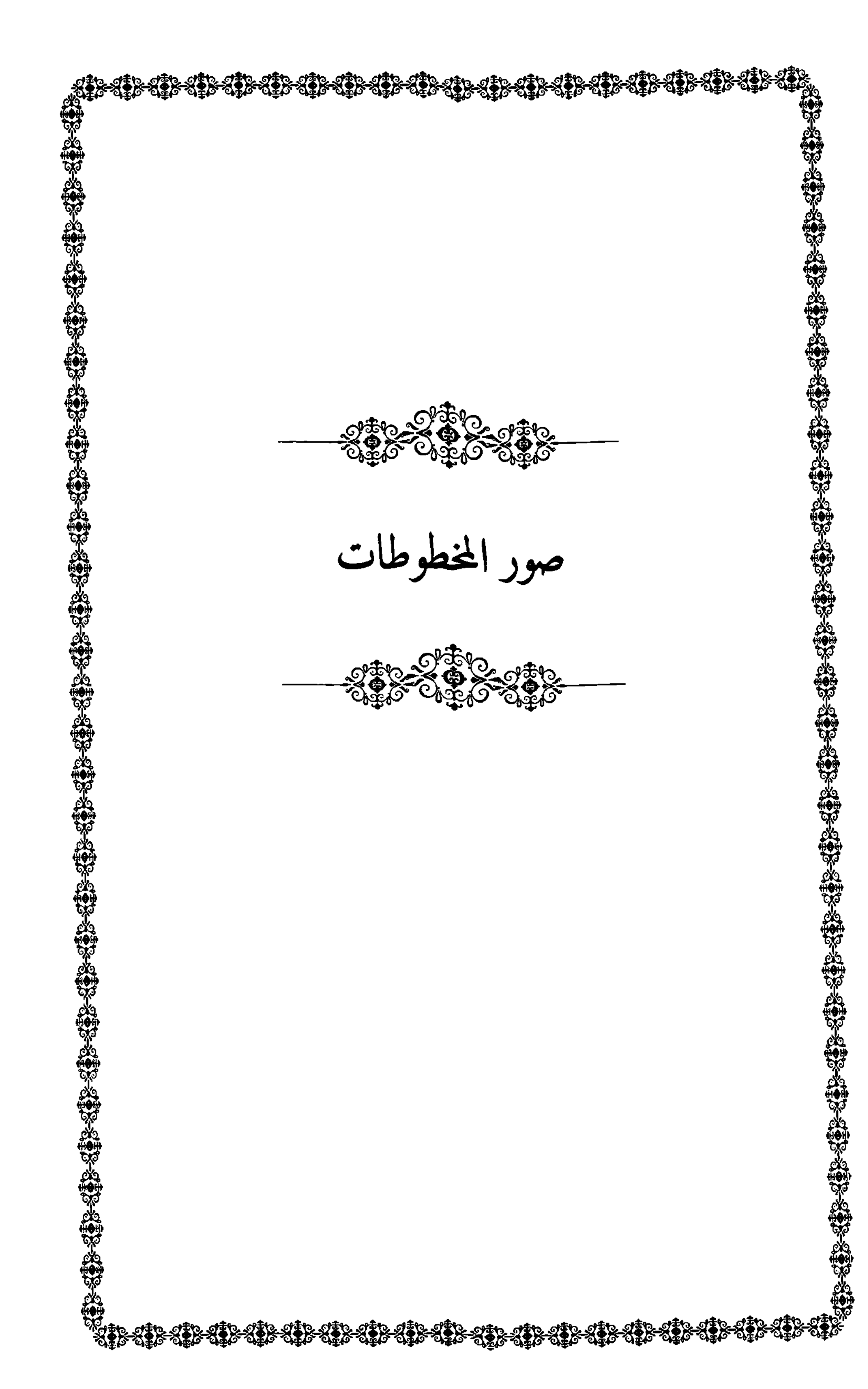
ومن منهج عملي:

١ ـ الأصل ـ كما ذكرت ـ هما الطبعان الهنديتان مع حواشي العلامة اللكنوي.

٢ ـ لتزمت بما في هاتين الطبعتين ما لم يضعف وجهه، فإن كان المذكور في غيره راجحاً أثبت ما فيه غيره مع التنبيه على ما في الطبعتين.

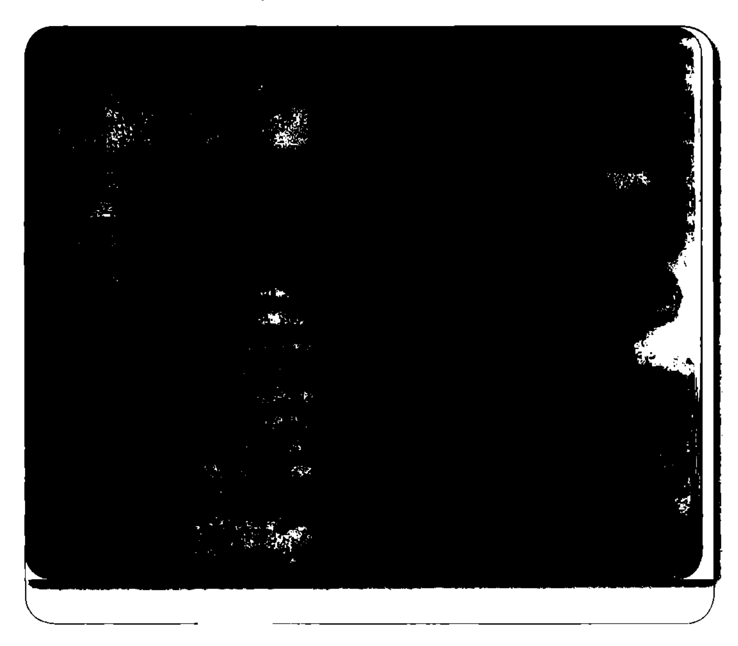
٣ ـ ما تأكدت منه أنه خطأ مطبعي فلا أذكره ولو كان في الطبعتين المذكورتين.

٤ ـ لم أتعرض لذكر اختلاف النسخ إلا فيما ظننت أنه يؤثر في المعنى. وكثيراً مَّا ذكرتُ ما هو الأولى من بينها. ولم أذكر الأولوية إلا قليلا نادراً.

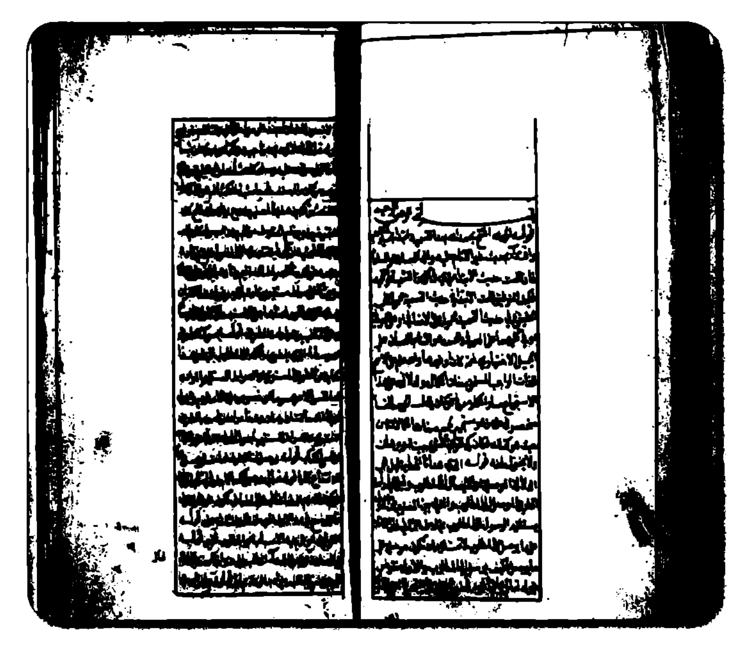


صور المخطوطات

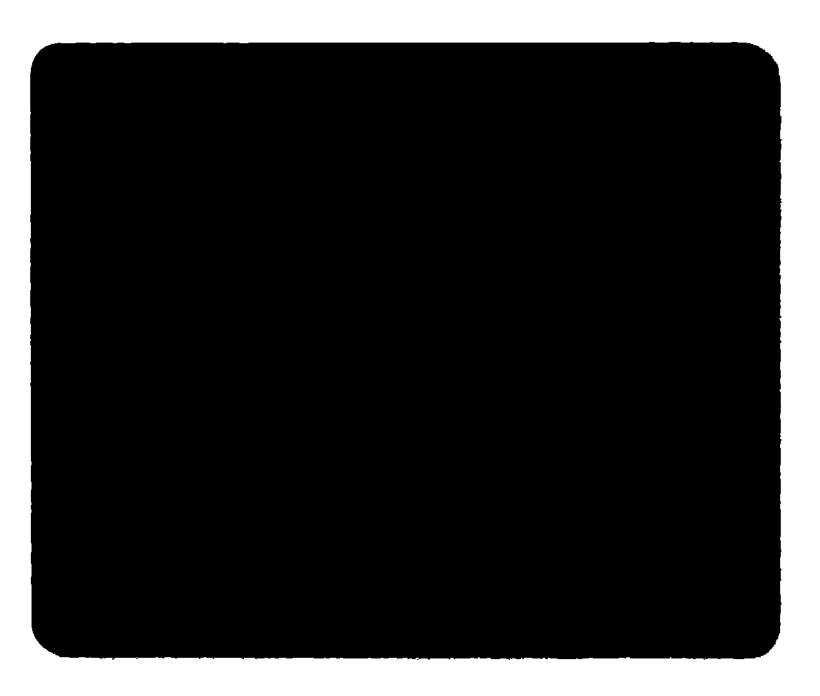
الورقة الأولى من النسخة الإيرانية



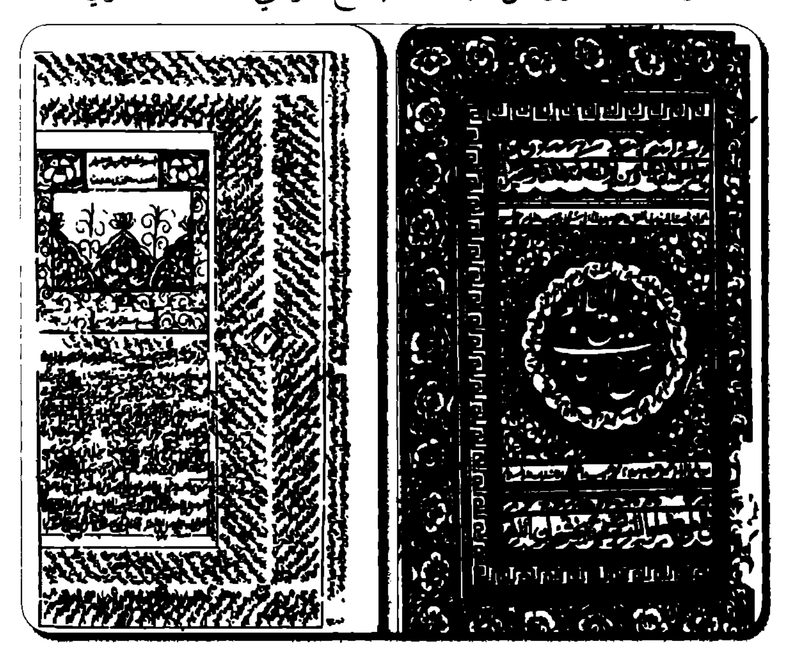
الورقة الأولى من نسخة راغب باشا



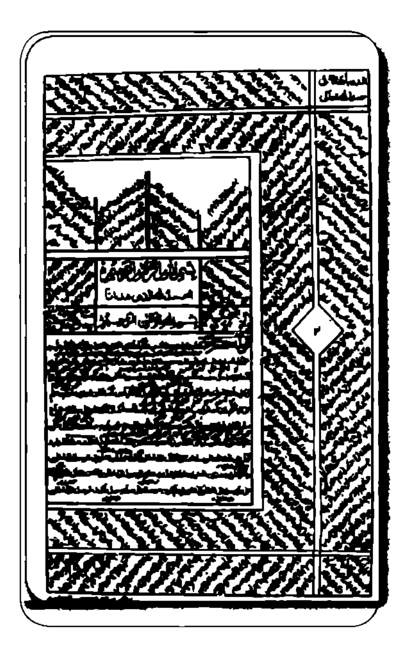
الورقة الأولى من نسخة نور عثمانية



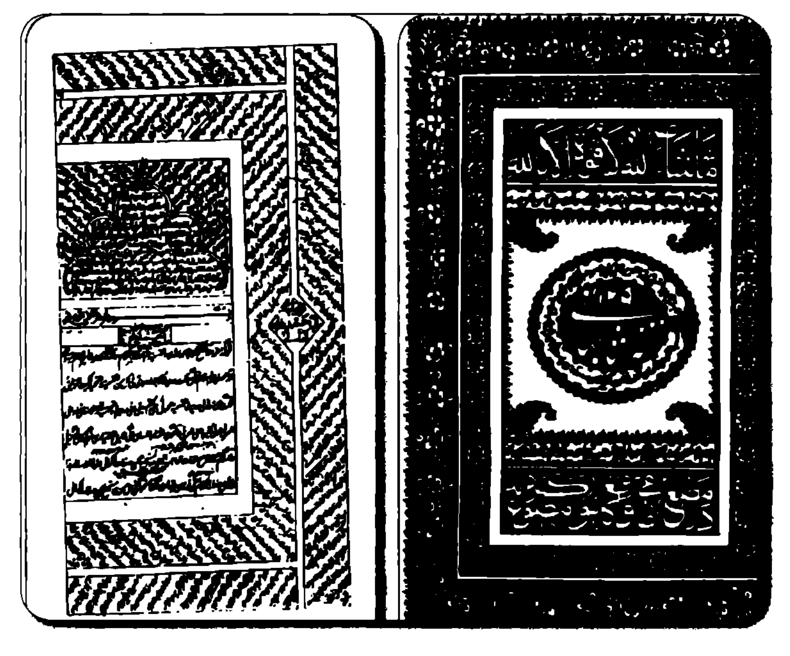
الغلاف والصفحة الأولى من طبعة الكتاب مع حواشي العلامة اللكنوي سنة ١٣٠٠هـ



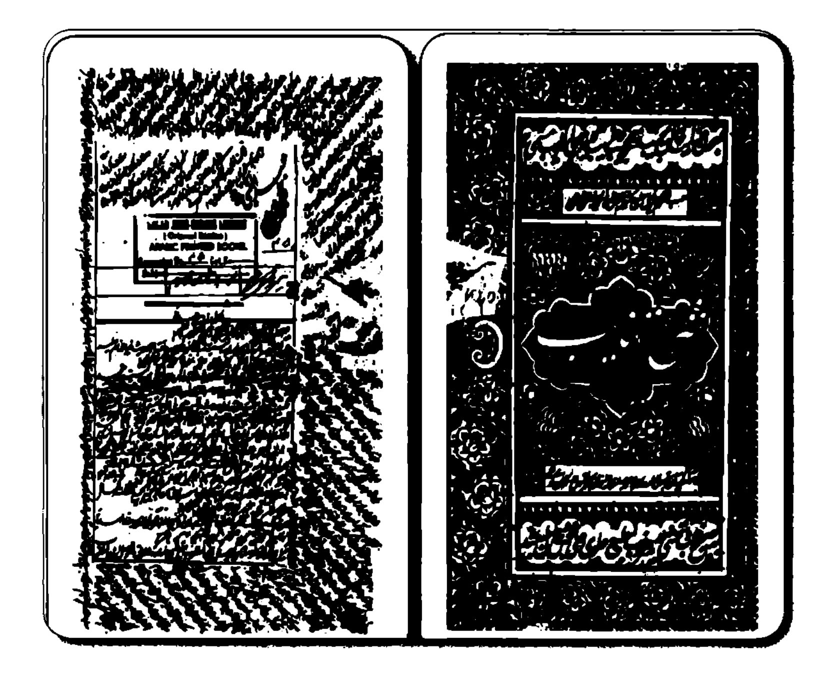
الصفحة الأولى من الطبعة الثانية للكتاب مع حواشي العلامة اللكنوي ١٣٥٠ هـ



الغلاف والصفحة الأولى من تحفه شاهجهاني



الغلاف والصفحة الأولى من الطبعة الهندية القديمة



غلاف الطبعة الإيرانية

الحاشية

على تهذيب المنطق للتفتازانى

للفاضل الكامل والعالم الفقيه المنطق الامامى
المولى عبدالله بن شهاب الدين الحسين اليزدى
المتوفى سنة ٩٨١





العلامة التفتازاني[1]

هو أبو سعيد مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني.

ولد في قرية تفتازان ـ وهي قرية من قرى نسا بخراسان ـ في سنة ٧٢٢ هـ.

وكان كثير التقلب في البلاد، يظهر ذلك من تآليفه حيث أَلَّفها في بلدان مختلفة.

شيوخه:

أجلُّ شيوخه القاضي عضد الدين الإيجي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ أو ٧٥٣ هـ، والعلامة قطب الدين الرازي المتوفى سنة ٧٦٦ هـ.

تلامذته:

من أبرز تلامذته علاء الدين الرومي المتوفى سنة ٨٤١ هـ وحسام الدين الأبيوردي المتوفى سنة ٨١٦ هـ وفتح الله الشرواني المتوفى سنة ٨٥٧ هـ وعلاء الدين البخاري المتوفى سنة ٨٤١ هـ.

كتبه:

١ ـ شرح تصريف الزنجاني المشهور بالسعدية. وهو أول مصنفاته كما ذكره في خطبته. فرغ منه سنة ٧٣٨ هـ. وكان عمره ست عشرة.

٢ ـ المطوَّل شرح التلخيص في البلاغة، فرغ منه سنة ٧٤٨ هـ بهراة.

٣ ـ شرح الشمسية في المنطق المشهور بالسعدية. فرغ منه سنة ٧٥٢ هـ بمزار جام.

٤ ـ المختصر شرح التلخيص في البلاغة، فرغ منه سنة ٧٥٦ هـ بغُجدوان.

٥ ـ التلويح إلى كشف حقائق التنقيح في أصول الفقه، وهو شرح على التوضيح لصدر الشريعة المحبوبي المتوفى سنة ٧٤٧ هـ. فرغ منه سنة ٧٥٨ بگلستان تركستان.

٦ ـ شرح العقائد النسفية. فرغ منه سنة ٧٦٨ بخوارزم.

٧ ـ فوائد شرح مختصر الأصول، وهو شرح على شرح شيخه عضد الدين الإيجي على مختصر ابن الحاجب. فرغ منه سنة ٧٧٠ هـ بخوارزم.

---

(١) هذه الترجمة مقتبسة من كتاب «التفتازاني وآراؤه البلاغية» لضياء الدين القالش، طبعته دار النوادر. فليراجع من أراد التفصيل فيه.

٨ ـ الإرشاد، وهو مختصر في النحو ألفه لابنه. فرغ منه سنة ٧٧٨ هـ بخوارزم.

٩،١٠ ـ المقاصد وشرحه في علم الكلام. فرغ منه سنة ٧٨٤ هـ بسمرقند.

١١ ـ تهذيب المنطق والكلام. فرغ منه سنة ٧٨٩ بسمرقند.

١٢ ـ شرح المفتاح في البلاغة. فرغ منه سنة ٧٨٩ بسمرقند. مخطوط.

١٣ ـ حواشي الكشاف. لم يتمه. مخطوط.

وهناك كتب أخرى نسبت إلى العلامة التفتازاني، قال الشيخ ضياء الدين: إنها تشترك في أنها لم تقع من السعد إحالة على واحد منها في كتبه التي انتهت إلينا، ولم أقف على من صرح بالنقل عنها فيما طالعت من الكتب المعنية بمؤلفاته. وعد ثلاثة وعشرين كتاباً.

وقد بارك الله تعالى في كتب العلامة التفتازاني، فأقبل عليها العلماء تدريسا وتحشية. ولكتابنا تهذيب المنطق حظ وافر من الشروح والحواشي، وإليك ذكر ما ظفرت به منها:



شروح تهذيب المنطق

١ ـ شرح الشيخ أبي الفضل محمد بن إبراهيم بن علي أبي الصفا تلميذ ابن الهمام[1].

٢ ـ شرح المولى محيي الدين محمد بن سليمان بن مسعود، أبي عبد الله الرومي الحنفي، برغموي الأصل، مصري المولد والوفاة، الشهير بالكافيه جي. المولود سنة ٧٨٨ هـ والمتوفى سنة ٨٧٩هـ. وهو شرح مبسوط بقال أقول[2]. مخطوط.

٣ ـ شرح الشيخ محمد بن محمد بن عبد اللطيف القاهري، أبي الفضل الحنفي المتوفى قتلاً سنة ٨٩١هـ.

ذكروا أن له حاشية على شرح اليزدي على التهذيب[3]. ولكن لا يخفى أنه إن صح تاريخ وفاته فلا يصحُّ النسبة إليه. والله تعالى أعلم.

٤ ـ جهد المقل على تهذيب المنطق لزين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الصالحي المعروف بالعيني المولود سنة ٨٣٧ هـ، والمتوفى سنة ٨٩٣ هـ. مطبوع.

٥ ـ شرح هبة الله الحسيني الشهير بشاه مير المتوفى سنة ٨٩٨ هـ. وهو شرح ممزوج مختصر. أوله: «غاية تهذيب الكلام فتح المنطق بحمد المنعام»[4]. مخطوط.

٦ ـ شرح تهذيب المنطق والكلام للحاج محمود النيريزي ـ نسبة إلى نيريز من بلاد فارس ـ المجاز من السيد صدر الدين الدشتكي في سنة ٩٠٤ هـ.

أوله: «إن أحسن ما يهذب به المنطق والكلام إلخ». وعليه تقريظ ولد أستاذه الأمير غياث الدين منصور الدشتكي.

وهو شرح تمام المنطق والكلام. مخطوط[5].

٧ ـ شرح شيخ الإسلام أحمد بن محمد الهروي الشهير بحفيد سعد الدين التفتازاني المتوفى سنة ٩٠٦هـ

(١) كشف الظنون ١/ ٥١٧.

(٢) كشف الظنون ١/ ٥١٧، هدية العارفين ٢/ ٢٠٩.

(٣) هدية العارفين ٢/ ٢١٣.

(٤) كشف الظنون ١/ ٥١٧، الذريعة ١٣/ ١٦٤.

(٥) الذريعة ١٣/ ١٦٣.

تقريباً[1]. وهو شرح ممزوج. أوله: «أحسن ما توشح به صدور المنطق والكلام[2]».

٨ـ شرح العلامة المحقِّق قاضي القضاء بفارس جلال المِلَّة والدين محمد بن أسعد الصديقي البكري الدواني الشافعي المتوفى سنة ٩٠٧هـ[3]. ولم يتمه، بلغ به إلى آخر مبحث القضايا الموجهة البسائط. مطبوع.

٨/ ١ ـ حاشية الشيخ الفاضل خواجه جمال الدين الشيرازي تلميذ العلامة الدواني. مطبوع.

وعليها حواشي الفاضل آخوند شيخ. مطبوع.

٨/ ٢ ـ حاشية الفاضل مير أبي الفتح السعيدي المتوفى سنة ٩٥٠ هـ مع التكملة. مخطوطة. وحاشيته بدون التكملة مطبوعة.

وعلى الحاشية الفتحية حواش منها: ١ ـ حاشية الشيخ الفاضل القاضي حفيد النثاري الحنفي المتوفى سنة ١١٨٨ هـ. مخطوط. ٢ ـ حاشية الشيخ حسن الجريدي السباهي. مخطوط. ٣ ـ حاشية الفاضل أحمد بن عمر بن محمد المشهور بعمر زاده وأوغلي زاده، المتوفى سنة ١١٠٧ هـ. مخطوط. ٤ ـ حاشية الفاضل محمد الآمدي. مخطوط. ٥ ـ حاشية مولانا خليل الله أفندي، مخطوط. ٦ ـ حاشية المولى إسماعيل أفندي. ٧ ـ حاشية الفاضل الكفوي. ٨ ـ حاشية الفاضل ناصر الدين. ٩ ـ حاشية الفاضل زين العابدين. ١٠ ـ حاشية الفاضل ملا قاسم. ١١ ـ حاشية الفاضل الشرانشي. ١٢ ـ حاشية الفاضل محمود حسن. ١٣ ـ حاشية الفاضل صدر الدين. ١٤ ـ حاشية الفاضل محي الدين. ١٥ ـ حاشية الفاضل محمد جلي. ١٦ ـ حاشية الفاضل محمد شرواني.

٨/ ٣ ـ رسالة لمولانا أحمد القزويني كتبها في دمشق سنة ٩٥٢ هـ.

٨/ ٤ ـ حاشية الشيخ أبي الحسن علي بن أحمد الأبيوردي الشهير بدانشمند المتوفى سنة ٩٦٦ أو ٩٦٩ هـ.

٨/ ٥ ـ حاشية الشيخ مصلح الدين محمد بن صلاح اللاري المتوفى سنة ٩٨٠ أو ٩٧٩ هـ. وله شرح على الأصل.

٨/ ٦ ـ حاشية الفاضل الملا عبد الله اليزدي. مخطوط.

---

(١) كذا في كشف الظنون ١/ ٥١٦، وفي هدية العارفين ١/ ١٣٨ أنه قتل سنة ٩١٦ هـ.

(٢) كشف الظنون ١/ ٥١٦.

(٣) كذا في كشف الظنون ١/ ٥١٥. وفي هدية العارفين ٢/ ٢٢٤ أنه توفي سنة ٩٠٨ هـ.

٨/ ٧ ـ حاشية الشيخ الفاضل المحقق المير فخر الدين محمد بن حسين الأستراباذي الحسيني السماكي المتوفى سنة ٩٨٤ هـ شيخ المير باقر الداماد. أوله: «أمَّا بعد حمد الله مفيض الصور العلمية». مخطوط.

٨/ ٨ ـ حاشية على الحاشية الدوانية مع تكملة لها للشيخ الفاضل العلامة فتح الله بن شكر الله الشيعي الشيرازي المتوفى سنة ٩٩٧ هـ(١).

٨/ ٩ ـ حاشية الشيخ القاضي السيد الشريف نور الله بن شريف بن نور الله الحسيني المرعشي التستري المتوفى سنة ١٠١٩ هـ(٢).

٨/ ١٠ ـ حاشية الفاضل حسين بن حسن الحسيني الخلخالي المتوفى في حدود سنة ١٠٣٠ هـ تلميذ الفاضل ميرزا جان الباغنوي، المسماة بالتنبيهات على التحقيقات من حاشية تهذيب المنطق للدواني. ذكر آقا بزرگ أنه ألفَّها سنة ١٠٢٤ هـ لولده برهان الدين محمد(٣).

أوَّله: «نحمدك يا من نوَّر قلوب العارفين بأنوار المعارف الإلهية، ...، فهذه تنبيهات على التحقيقات المختفية في صفحات حاشية التهذيب». مخطوط.

٨/ ١١ ـ حاشية الشيخ إسماعيل بن قطب الدين البلگرامي المتوفى سنة ١٠٨٨ هـ. وهي حاشية نفيسة(٤).

٨/ ١٢ ـ حاشية الشيخ العلامة القاضي محمد زاهد بن القاضي محمد أسلم الحنفي الهروي الكابلي المتوفى سنة ١١٠١ هـ. وهي حاشية دقيقة جداً، تلقاها العلماء بالقبول وأدرجوها في مقرراتهم الدرسية. وكتبوا عليها حواشي كثيرة منها:

٨/ ١٢/ ١ ـ حاشية الشيخ العلامة القاضي مبارك بن محمد دائم بن عبد الحي الناصحي العمري الگوپاموي المتوفى سنة ١١٦٢ هـ، صاحب الشرح المشهور على سلم العلوم للفاضل البهاري(٥).

٨/ ١٢/ ٢ ـ حاشية الشيخ القاضي عبد النبي بن عبد الرسول بن أبي محمد العثماني الأحمد نگري

(١) نزهة الخواطر ٤/ ٢٢٧.

(٢) نزهة الخواطر ٥/ ٤٦٢.

(٣) الذريعة ٦/ ٤١.

(٤) نزهة الخواطر للعلامة عبد الحي الحسني اللكنوي ٥/ ٨٢.

(٥) نزهة الخواطر ٦/ ٢٥٥.

صاحب كتاب دستور العلماء ـ وكان تصنيفه لدستور العلماء سنة ١١٨٣ هـ[١]. وله حاشية شرح تهذيب الملا عبد الله اليزدي.

٨/ ١٢/ ٣ ـ حاشية الشيخ أحمد عبد الحق اللكنوي المتوفى سنة ١١٨٧ هـ[٢].

٨/ ١٢/ ٤ ـ حاشية الشيخ غلام نور بن سعد الله بن أمان الله الحسيني البهاري الأورنگ آبادي المتوفى سنة ١١٨٩ هـ[٣].

٨/ ١٢/ ٥ ـ حاشية الشيخ الكبير القاضي محمد ولي بن القاضي غلام مصطفى بن محمد أسعد بن قطب الدين الأنصاري السهالوي ثم اللكنوي المتوفى سنة ١١٩٨ هـ[٤].

٨/ ١٢/ ٦ ـ حاشية الشيخ العلامة محمد حسن بن غلام مصطفى بن محمد أسعد بن قطب الدين الأنصاري السهالوي المتوفى سنة ١١٩٩ هـ، صاحب الشرح المشهور على سلم العلوم للفاضل البهاري[٥].

٨/ ١٢/ ٧ ـ حاشية الشيخ العلامة أحمد علي بن فتح محمد الحنفي السنديلوي المتوفى سنة ١٢٠٠هـ[٦].

٨/ ١٢/ ٨ ـ حاشية الشيخ الفاضل الكبير محمد عظيم بن كفاية الله الفاروقي الگوپاموي ثم الملانوي[٧].

٨/ ١٢/ ٩ ـ حاشية الشيخ الفاضل مولانا محمد قائم بن شاه مير بن محمد سعيد الإله آبادي. وله رسالة في شرح مبحث الضابطة من التهذيب أيضاً[٨].

٨/ ١٢/ ١٠ ـ حاشية الشيخ العالم الصالح نعيم الله بن غلام قطب الدين العلوي النقشبندي البهرائچي المتوفى سنة ١٢١٨ هـ[٩].

---

(١) نزهة الخواطر ٦/ ١٨٠.
(٢) نزهة الخواطر ٦/ ٣٢.
(٣) نزهة الخواطر ٦/ ٢٢٣.
(٤) نزهة الخواطر ٦/ ٣٧٢.
(٥) نزهة الخواطر ٦/ ٣٠٥.
(٦) نزهة الخواطر ٦/ ٣٣.
(٧) نزهة الخواطر ٦/ ٣٤٣.
(٨) نزهة الخواطر ٦/ ٣٥٤ـ٣٥٥.
(٩) نزهة الخواطر ٧/ ٥٥٧.

٨/ ١٢/ ١١ ـ حاشية الشيخ الإمام العالم الكبير ملك العلماء العلامة بحر العلوم عبد العلي بن نظام الدين بن قطب الدين بن عبد الحليم الأنصاري السهالوي اللكنوي المتوفى سنة ١٢٢٥هـ(١).

٨/ ١٢/ ١٢ ـ حاشية الشيخ الفاضل العلامة حيدر علي بن حمد الله ـ صاحب الشرح المشهور على سلم العلوم ـ بن شكر الله الصديقي السنديلوي، المتوفى سنة ١٢٢٥ هـ(٢).

٨/ ١٢/ ١٣ ـ حاشية الشيخ الفاضل الكبير ملا مبين بن محب الله بن أحمد بن محمد سعيد بن قطب الدين الأنصاري اللكنوي المتوفى سنة ١٢٢٥ هـ(٣).

٨/ ١٢/ ١٤ ـ حاشية الإمام العالم الكبير العلامة المحدث سراج الهند حجة الله عبد العزيز بن ولي الله بن عبد الرحيم العمري الدهلوي المتوفى سنة ١٢٣٩ هـ(٤).

٨/ ١٢/ ١٥ ـ حاشية الشيخ الفاضل العلامة الجليل فضل إمام بن محمد أرشد بن محمد صالح العمري الحنفي الهركامي ثم الخيرآبادي المتوفى سنة ١٢٤٣ هـ صاحب المرقاة ـ المتن المشهور في المنطق ـ(٥).

٨/ ١٢/ ١٦ ـ حاشية الشيخ الفاضل المفتي ظهور الله بن محمد ولي بن غلام مصطفى الأنصاري اللكنوي المتوفى سنة ١٢٥٦ هـ(٦).

٨/ ١٢/ ١٧ ـ حاشية الشيخ الفاضل نجف علي الحسيني الشيعي النونهري الغازيپوري المتوفى سنة ١٢٦١ هـ(٧).

٨/ ١٢/ ١٨ ـ حاشية الشيخ الفاضل العلامة ولي الله بن حبيب الله بن محب الله الأنصاري اللكنوي المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ(٨).

---

(١) نزهة الخواطر ٧/ ٣١٧.
(٢) نزهة الخواطر ٧/ ١٧١ ـ ١٧٢.
(٣) نزهة الخواطر ٧/ ٤٤٣.
(٤) نزهة الخواطر ٧/ ٣٠٤.
(٥) نزهة الخواطر ٧/ ٤١٢.
(٦) نزهة الخواطر ٧/ ٢٥٤.
(٧) نزهة الخواطر ٧/ ٥٤٥.
(٨) نزهة الخواطر ٧/ ٥٧٨.

٨/ ١٢/ ١٩ ـ حاشـية الشـيخ العلامـة علي بن أحمد بـن مصطفى العمـري الگوپاموي القاضي إرتضا علي خان المدراسي المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ[١].

٨/ ١٢/ ٢٠ ـ حاشـية الشـيخ الفاضـل العلامة عبـد الحكيم بن عبد الرب بـن عبد العلي ـ بحر العلوم ـ بن نظام الدين الأنصاري اللكنوي المتوفى سنة ١٢٨٦ هـ[٢].

٨/ ١٢/ ٢١ ـ حاشـية الشـيخ العالم الفقيه فضل رسـول بن عبد المجيد بن عبـد الحميد العثماني الأموي البدايوني المتوفى سنة ١٢٨٩ هـ[٣].

٨/ ١٢/ ٢٢ ـ حاشـية الشـيخ الفاضل العلامة أحمدي بن وحيد الحق بن وجيه الحق الهاشـمي الجعفري الپهلواري من ذرية سيدنا جعفر الطيار ابن عم النبي ﷺ[٤].

٨/ ١٢/ ٢٣ ـ حاشية الشيخ فتح علي القنوجي[٥].

٨/ ١٢/ ٢٤ ـ حاشية الشيخ محمد وارث البنارسي[٦].

٨/ ١٢/ ٢٥ ـ حاشية المولوي حسين بن القاضي محمد أكبر بن محمد غوث المجددي المعصومي الزبيري الضياء الإلهي[٧].

٨/ ١٣ ـ حاشـية الفاضل داود بن محمد القرصي الحنفي المتوفى سـنة ١١٦٠ هـ. وذكره الزركلي بـ«شرح تكملة التهذيب»[٨]. مخطوط.

٨/ ١٤ ـ حاشـية الشـيخ الفاضل عنايت الله بن عبد الله الوابكني البخاري الحنفي المتوفى سـنة ١١٧٦ هـ. الشهير بآخوند[٩].

٨/ ١٥ ـ حاشـية الشيخ الفاضل القاضي إسماعيل بن مصطفى الكلنبوي الرومي الحنفي المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ. مطبوع.

---

(١) نزهة الخواطر ٧/ ٣٥٩.

(٢) نزهة الخواطر ٧/ ٢٧٣.

(٣) نزهة الخواطر ٧/ ٤١٦.

(٤) نزهة الخواطر ٧/ ٥٧.

(٥) الثقافة الإسلامية في الهند ص: ٢٥٧.

(٦) الثقافة الإسلامية في الهند ص: ٢٥٧.

(٧) الثقافة الإسلامية في الهند ص: ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(٨) الأعلام ٢/ ٣٣٤.

(٩) هدية العارفين ١/ ٨٠٤.

٨/ ١٦ ـ حاشية محمد بن فخر الدين الرسمداري. مخطوط.

٨/ ١٧ ـ حاشية المولوي محمد حسن. مخطوط.

٨/ ١٩ ـ التعليق العجيب لحل شرح التهذيب للجلال الدواني للعلامة عبد الحي اللكنوي بن عبد الحليم اللكنوي(١).

٩ ـ شرح الشيخ مظفر الدين علي بن محمد الشيرازي ثم الرومي الشافعي الصوفي، نزيل بروسه، والمتوفى بها سنة ٩٢٢ هـ(٢). مخطوط.

١٠ ـ شرح الفاضل الإسفرائيني ابراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي المتوفى بسمرقند سنة ٩٤٤ هـ(٣). مخطوط.

١١ ـ شرح تهذيب المنطق للمولى عبد الرحمن الشيرازي. نسخة الأصل بخطه عند السيد هبة الدين الشهرستاني. فرغ منها سنة ٩٥٣ هـ(٤).

١٢ ـ شرح الأمير نظام الدين عبد الحي بن عبد الوهاب بن علي الأشرفي الأسترابادي الهروي. أوّله: «الحمد لله الملك المحمود إلخ»(٥). ألّفه في ٢٠ صفر سنة ٩٥٩ هـ. مخطوط.

١٣ ـ شرح التهذيب للفاضل مصلح الدين محمد بن صلاح اللاري المتوفى سنة ٩٨٠ أو ٩٧٩ هـ. وله حاشية على الحاشية الجلالية(٦).

١٤ ـ شرح تهذيب المنطق أو الحاشية على تهذيب المنطق للملا عبد الله اليزدي. وهو كتابنا الذي بين أيدينا، وسيأتي ذكره.

١٥ ـ شرح تهذيب المنطق بالفارسية للملا عبد الله اليزدي. وسيأتي ذكره.

١٦ ـ شرح تهذيب المنطق للشيخ جمال الدين محمد بن محمود الحسيني المعروف بـ«سنائي». بالفارسية. أوله: «سپاس بى حد وقياس بى عدّ حكيم را كه زبان را منطق فصيح ودلرا طريق تصور حق وتصديق صحيح كرامت فرمود». ألفه سنة ٩٩١ هـ(٧).

---

(١) الثقافة الإسلامية في الهند ص:٢٥٨.

(٢) كشف الظنون ١/ ٥١٧، هدية العارفين ١/ ٧٤١.

(٣) هدية العارفين ١/ ٢٦.

(٤) الذريعة ١٣/ ١٦١.

(٥) الذريعة ١٣/ ١٦٠.

(٦) كشف الظنون ١/ ٥١٦.

(٧) الذريعة ١٣/ ١٦٤.

١٧ ـ الوسيط شرح تهذيب المنطق لأبي يوسف غانم بن محمد البغدادي الحنفي المتوفى سنة ١٠٣٠هـ[1]. مخطوط.

١٨ ـ شرح تهذيب المنطق للشيخ المفتي عبد السلام بن أبي سعيد بن محب الله الكرماني الديوي، المتوفى بعد سنة ١٠٤٧ هـ[2].

١٩ ـ التذهيب على التهذيب لعبيد الله بن فضل الله الخَبيصي المتوفى سنة ١٠٥٠ هـ. مطبوع. وعليه حواش منها:

١٩/ ١ حاشية الشيخ الفاضل محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المتوفى سنة ١٢٣٠ هـ المسماة بالتجريد الشافي على تهذيب المنطق الكافي. مطبوع.

١٩/ ٢ ـ حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي المتوفى سنة ١٠٦١ هـ. مطبوع.

١٩/ ٣ ـ حاشية الشيخ حسن العطار المتوفى سنة ١١٩٠ هـ. مطبوع.

١٩/ ٤ ـ حاشية الشيخ محمد عبادة بن بري العدوي المالكي المتوفى سنة ١١٩٣ هـ. جمعها من تقريرات شيخه الإمام أبي البركات أحمد الدردير المتوفى سنة ١٢٠١ هـ. مخطوط.

١٩/ ٥ ـ حاشية الشيخ محمد بن علي بن سعيد الحجري التونسي الأديب المتوفى سنة ١١٩٩ هـ. مطبوع. وعليه تصحيحات الشيخ محمد عبد المجيد الشرنوبي.

١٩/ ٦ ـ تعليقات الشيخ عبد المتعال الصعيدي، سماها تجديد علم المنطق في شرح الخبيصي على التهذيب. مطبوع.

٢٠ ـ شرح تهذيب المنطق فارسي للمولى عبد الرزاق بن الحسين اللاهيجي المتوفى سنة ١٠٧٢ هـ. نسخة تامة منه بخط عبد الواحد بن الحاج محمد أمين الشيرازي في مكتبة السيد محمد المشكاة في طهران. وهو يقرب من حاشية المولى عبد الله اليزدي[3]. وله حاشية على حاشية الملا عبد الله اليزدي وسيأتي ذكرها.

٢١ ـ شرح تهذيب المنطق والكلام للار محمد الحسيني البيني، من علماء القرن الحادي عشر. مخطوط.

٢٢ ـ الحاشية على تهذيب المنطق لحمزة بن أبي بكر البابيوردي من رجال القرن الحادي عشر تخميناً. مخطوط.

---

(١) هدية العارفين ١/ ٨١٢.

(٢) نزهة الخواطر ٥/ ٢٤٢.

(٣) الذريعة ١٣/ ١٦١.

٢٣ ـ شرح تهذيب المنطق للسيد جعفر بن محمد محسن الحسيني. أوَّله: «تهذيب الكلام بحمد الله الملك العلَّام الذي عجز عن تصوُّر ذاته إلخ». فرغ منه ضحوة يوم السبت خامس رجب سنة ١١٠٦ هـ[١].

٢٤ ـ توضيح المنطق والكلام شرح تهذيب المنطق لمصطفى بن يوسف ابن مراد الموستاري البوسنوي القاضي الحنفي المتوفى سنة ١١١٠ هـ[٢].

٢٥ ـ شرح تهذيب المنطق للشيخ الفاضل مولانا محمد شاكر بن عصمة الله بن عبد القادر العمري اللكنوي، المتوفى سنة ١١٣٣ هـ[٣].

٢٦ ـ شرح نظم موجهات تهذيب المنطق للشيخ منصور بن علي بن زين العابدين المنوفي المتوفى سنة ١١٣٥ هـ. مخطوط.

٢٧ ـ شرح تهذيب المنطق للأمير بهاء الدين محمد بن محمد باقر الحسيني المختاري السبزواري النائيني الأصبهاني، المولود بها في حدود سنة ١٠٨٠ هـ والمتوفى في حدود ١١٤٠ هـ[٤].

٢٨ ـ شرح تهذيب المنطق للشيخ الإمام العلامة نور الدين بن محمد صالح الأحمد آبادي الگجراتى المتوفى سنة ١١٥٥ هـ. قال صاحب النزهة: «وهو أدق مصنفاته»[٥].

٢٩ ـ شرح الشيخ الفاضل داود بن محمد القرصي أو القارصي المتوفى سنة ١١٦٠هـ[٦]. مخطوط. وله تكملة شرح العلامة الدواني. مخطوط.

٣٠ ـ شرح تهذيب المنطق للعلامة السيد صدر الدين محمد الموسوي العاملي المتوفى سنة ١٢٣٦هـ[٧].

٣١ ـ شرح على قسم التصورات من تهذيب المنطق للشيخ الفاضل علي محمد بن محمد داود الأنصاري السنبهلي. صنفه سنة ١٢٤٨ هـ أوله: «سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا، إنك أنت العليم الحكيم إلخ». ووصفه صاحب النزهة أنه شرح بسيط[٨]، يعني كبير.

---

(١) الذريعة ١٣/ ١٦٠.

(٢) إيضاح المكنون ٣/ ٣٣٩.

(٣) نزهة الخواطر ٦/ ٣٢٤.

(٤) الذريعة ١٣/ ١٦٣.

(٥) نزهة الخواطر ٦/ ٤٠٣، هدية العارفين ١/ ١٧٣

(٦) الأعلام ٢/ ٣٣٤.

(٧) الذريعة ١٣/ ١٦٣.

(٨) نزهة الخواطر ٧/ ٣٧٠.

٣٢ـ شرح تهذيب المنطق للشـيخ علي بن الشـيخ محمد علي بن حيدر الشرقي المجيراوي. وهو شرح مزجـي مبسـوط. أوله: «إن أبهى ما ينطق به اللسـان وأفضل ما ينسـج على الأذهـان». فرغ منه صفر سنة ١٢٦٤ هـ. مخطوط[١].

٣٣ـ شرح تهذيـب المنطـق للشـيخ سـليمان بن أحمـد آل عبد الجبـار البحراني القطيفي نزيل مسـقط والمتوفى سنة ١٢٦٦ هـ. مخطوط[٢].

٣٤ـ شرح تهذيب المنطق للشيخ الفاضل شرف الدين بن هادي بن أحمدي الحنفي البهلواري المتوفى سنة ١٢٨٩ هـ[٣].

٣٥ـ شرح تهذيـب المنطق للمولوي عنايت الله الهندي بالفارسـية. أولـه: «بك ثقتي ... الحمد: حمد در لغت وصفى اسـت بجميل اختيارى بجهت تعظيم وتبجيل، نه بطريق سـخريه واستهزاء». مخطوط.

٣٦ـ شرح تهذيب المنطق بالفارسية للشيخ الفاضل أحمد بن محمد سعيد الأفغاني الرامپوري[٤].

٣٧ـ حاشية تهذيب المنطق لمحمد علي بن قربان علي الأردبيلي. من رجال القرن الثالث عشر. أوّلها: «الحمـد لله الذي تفرد في وحدانيته وكلت الألسـن عن بيان غايتـه، وانحسرت العقول عن كنه معرفته». مخطوط.

٣٨ـ خلاصة المنطق شرح تهذيب المنطق للشـيخ عثمان بن عبد المنان النقشـبندي الصندوقلي (تابع ولاية إزمير) المتوفى سنة ١٣٠١ هـ[٥].

٣٩ـ التحقيقات المقتبسة مع المنهيات المنتخبة المتعلقة بشرح تهذيب المنطق طبع بلاهور ١٣١٦هـ.

٤٠ـ شرح تهذيب المنطق بالفارسـية للسـيد محمد تقي بن محمد شفيع البوشهري. كتبه أوان اشتغاله به من تقريرات والده سنة ١٣١٩ هـ[٦].

٤١ـ تنوير المشرق شرح تهذيب المنطق لأحمد المحلي طبع بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٣١هـ.

(١) الذريعة ١٣/ ١٦٢

(٢) الذريعة ١٣/ ١٦١.

(٣) نزهة الخواطر ٧/ ٢٣٠.

(٤) نزهة الخواطر ٧/ ٤١.

(٥) هدية العارفين ١/ ٦٢٢

(٦) الذريعة ١٣/ ١٦٠.

٤٢ ـ شرح تهذيب المنطق للعلامة الشيخ حيدر قلي خان بن نور محمد خان الملقب بالسردار الكابلي، نزيل كرمانشاه والمتوفى بها سنة ١٣٧٢ هـ[١].

٤٣ ـ شرح التهذيب للشيخ العالم الفقيه عبد الغفور الحنفي الرمضانپوري البهاري[٢].

٤٤ ـ شرح مرشد بن الإمام الشيرازي. أوله: «تهذيب المنطق بتهذيب الكلام في توحيد ولي الحمد والإنعام.. إلخ»[٣].

٤٥ ـ شرح تهذيب المنطق للسيد محمد حسن بن محمد كاظم الحسيني الحائري صاحب «مهجة التحقيق في التصور والتصديق»[٤].

٤٦ ـ شرح تهذيب المنطق للسيد علي بن السيد محمد بن السيد حسن بن محسن الأعرجي الكاظمي[٥].

٤٧ ـ شرح تهذيب المنطق للشيخ الفاضل ابن يونس الكاظمي. قال آقا بزرگ: أظن أنه الموسوم بـ«ميزان العقول». والمصرَّح فيه بأنه للشيخ محمد بن يونس بن الحاج راضي بن شويهي الظويهري الحميدي الربيعي النجفي أصلاً ومسكناً، والحليِّ داراً وتنزهاً[٦].

٤٨ ـ تركيب تهذيب المنطق لسيد حسن الأسترابادي. مخطوط.

٤٩ ـ ملخص تهذيب المنطق لمحمد بن راشد بن فائق الحميدي. مخطوط.

٥٠ ـ شرح تهذيب المنطق للشيخ عبد الباسط بن رستم علي القنوجي[٧].

٥١ ـ شرح تهذيب المنطق بالأردو للشيخ عبد الرحمن الغازيپوري[٨].

٥٢ ـ ترجمه وتفسير تهذيب المنطق بالفارسية لحسن ملكشاهي. مطبوع[٩].

٥٣ ـ لاهوتية شرح تهذيب المنطق بالفارسية لمصطفى لاهوتي. مطبوع[١٠].

---

(١) الذريعة ١٣/ ١٦١.

(٢) نزهة الخواطر ٨/ ٢٨٩.

(٣) كشف الظنون ١/ ٥١٦.

(٤) الذريعة ١٣/ ١٦٠.

(٥) الذريعة ١٣/ ١٦٢.

(٦) الذريعة ١٣/ ١٦٣.

(٧) الثقافة الإسلامية في الهند للشيخ عبد الحي الحسني اللكنوي ص: ٢٥٧.

(٨) المصدر السابق.

(٩) مأخذ شناسي علوم عقلي لمحسن كديور ومحمد نوري ١/ ٦١٨.

(١٠) مأخذ شناسي علوم عقلي لمحسن كديور ومحمد نوري ١/ ٦١٩.

٥٤ ـ شرح تهذيب المنطق لمحمد سعد الله المراد آبادي. مطبوع[1].

٥٦ ـ مفتاح التهذيب شرح تهذيب المنطق بالأردوية للمفتي سعيد أحمد البالن بوري. مطبوع.

(١) مأخذ شناسي علوم عقلي لمحسن كديور ومحمد نوري ١/ ٦١٩.

ملا عبد الله اليزدي

هو ملا نجم الدين عبد الله بن شهاب الدين حسين البهابادي اليزدي[1].

نسبة إلى «بهاباد» وهي قرية من قرى يزد، تقع في الجنوب الشرقي من يزد على بعد ٢١٠ كيلومتر.

وهي بفتح الباء وكسرها ـ جوزوا كليهما ـ فعلى تقدير الكسر يكون «بِه» بمعنى أجود وأحسن، و«آباد» بمعنى العامر. فيكون بمعنى عمارة أحسن. وعلى تقدير الفتح «بَه» كلمة تقال عند الإعجاب والاستحسان، فيكون بمعنى: نعمت العمارة.

وقد وقع في غير واحد من المصادر نسبة «شهابادي» أو «شاه آبادي». وقد نبه غير واحد من المعاصرين أن الصحيح هو بهاباد، إذ لا وجود لمكان باسم شهاباد قريب يزد. وقد وقع التصريح في بعض كتب الملا عبد الله اليزدي بنسبة بهاباد، كما وقع في أول حاشيته على مبحث الموضوع من الحاشية الجلالية على تهذيب المنطق.

خرج لتحصيل العلوم إلى شيراز وأصفهان. ودرس في شيراز في المدرسة المنصورية مدة، ثم خرج إلى النجف. واستقر به المقام في النجف.

وكان شريك الدرس مع المولى أحمد الأردبيلي المتوفى سنة ٩٩٣ هـ، والمولى ميرزا جان حبيب الله الباغِنَوي المتوفى سنة ٩٩٤ هـ، في قراءة العلوم العقلية عند المولى جمال الدين محمود الشيرازي تلميذ العلامة الجلال الدواني بأصبهان.

وقرأ على المحقق غياث الدين منصور الدشتكي في مدرسته المنصورية بشيراز، وعلى المحقق الكركي علي بن عبد العالي العاملي. وقد نقل آقا بزرگ في الذريعة نصوصاً من كتاب الملا عبد الله اليزدي الدرة السنية في شرح الرسالة الألفية تدل على أنه أخذ من المحقق الكركي[2].

---

(١) ترجمته في رياض العلماء وحياض الفضلاء للميرزا عبد الله أفندي الأصفهاني ٣/ ١٩١ ـ ١٩٤، وروضات الجنات في أحوال العلماء والسادات للميرزا باقر الموسوي الخوانساري الأصفهاني ٤/ ٢٢٨ ـ ٢٣٠، الذريعة إلى تصانيف الشيعة لآقا بزرگ الطهراني ٦/ ٥٣، هفت إقليم لأمين أحمد الرازي ص: ١٧٩، أحسن التواريخ لحسن بيگ روملو ١٢/ ٤٥٨، أمل الآمل للشيخ حر العاملي ٢/ ١٦، سفينة البحار ٢/ ٢/ ١٣٢، سلافة العصر ص: ٤٩١، فوائد الرضوية ص: ٢٤٩، ماضي النجف وحاضرها ٣/ ٣٨٤، معارف الرجال ٢/ ٤.

(٢) الذريعة ٨/ ٩٨ ـ ٩٩

وقرأ عليه الشيخ البهائي، صرَّح في بعض كتبه أنه قرأ عليه كليات القانون وغيره[1].

وفاته:

توفي سنة إحدى وثمانين وتسعمائة (٩٨١ هـ) في أواخر دولة السلطان شاه طهماسب الصفوي. جاء التصريح بسنة وفاته في أكثر المصادر المذكورة. وجاء في الأعلام للزركلي أنه توفي سنة ١٠١٥هـ[2]. ولعل الأقرب هو الأول.

وذكر آقا بزرگ الطهراني ناقلاً عن أحسن التواريخ[3] والخوانساري[4] أنَّه توفي في بلاد العراق، وجاء في الأعلام[5] أنه توفي بأصبهان. وزاد الخوانساري قائلًا: «وكان مدفنه الشريف أيضاً في جوار أئمة العراق صلوات الله عليهم أجمعين».

والغريب أنَّ في بهاباد اليوم قبراً يُنسَب إلى الملا عبد الله اليزدي. وقد مال بعض المعاصرين إلى أنَّه قبره[6]. والله تعالى أعلم.

كتبه:

١ ـ الحاشية على تهذيب المنطق. وهو كتابنا هذا. جاء في رياض العلماء: «وقد فرغ رحمه الله من حاشيته على تهذيب المنطق ضحوة الأربعاء لسبع وعشرين خلون من ذي قعدة سنة سبع وستين وتسعمائة في المشهد المقدس الغروي»[7]. وللعلماء حواش كثيرة على هذه الحاشية، سيأتي ذكرها عن قريب.

٢ ـ شرح فارسي على تهذيب المنطق. مخطوط. أوَّله: «الحمد لله در لغت وصفى است بجميل اختياري جهت تعظيم وتجليل« نه بطريق سخره واستهزاء. ودر اصطلاح: فعلى است كه دال باشد بر تعظيم منعم از آن حيث كه منعم است»[8].

٣ ـ شرح على مبحث ضابطة الأشكال الأربعة من تهذيب المنطق. كتبها بأمر أستاذه جمال الدين

---

(١) رياض العلماء ٥/ ٩٥.

(٢) الأعلام ٤/ ٨٠.

(٣) الذريعة ٨/ ٩٨.

(٤) روضات الجنات ٤/ ٢٣٠.

(٥) الأعلام ٤/ ٨٠.

(٦) آخوند ملا عبد الله بهابادي صاحب حاشيه لأحمد ترحمي ص: ١١٠ ـ ١١٢

(٧) رياض العلماء ٣/ ١٩٣ ـ ١٩٤

(٨) الذريعة ١٣/ ١٦١، رياض العلماء ٣/ ١٩٤

محمود الذي هو تلميذ الدواني. أوَّله: «حمداً لإلهٍ هو بالحمد حقيق، إذ أرشدنا إلى رموز التدقيق. نسألك الله هداية». مخطوط[1]. وقد خدمته بتوفيق الله تعالى مع شروح أخرى على الضابطة، وستأتيك في ذيل هذا الكتاب.

٤ ـ الخرارة في شرح العجالة، وهي ـ أي العجالة ـ شرح العلامة الدواني على تهذيب المنطق، لأنه قال في أوله: «هذه عجالة». وتسمية شرح الملا عبد الله اليزدي بالخرارة أي كثيرة الخرور والسيلان تشبيهاً بالعين.

أوله: «غاية تهذيب الكلام حمد الله العزيز العلام». ذكر فيه أنه كتبه حين تدريسه الحاشية الدوانية. مخطوط[2].

وحكي أنه سماها بعض بـ«نخود فولاد»، وقيل: نقطة فولاد»[3].

نقل بعض المعاصرين عن تعليقة أمل الآمل للحسيني أن للشيخ البهائي ـ تلميذ الملا عبد الله اليزيد وصاحب الصمدية ـ حاشية على هذه الحاشية[4].

٥ ـ حاشية على مبحث موضوع العلم من الحاشية الدوَّانية على تهذيب المنطق. أوَّلها: «بعد الحمد والصلاة على عباده الذين اصطفى، فهذه كلمات منتشرة ومعرفات منتثرة، متعلقة ببحث الموضوع من حاشية التهذيب ... علَّقها فقير ربِّه الأبديِّ عبد الله اليزدي تذكرةً لبعض الأحباء»[5].

٦ ـ حاشية على حاشية المحقق الشريف الجرجاني على القطبي ـ شرح الشمسية ـ وعلى حاشية العلامة الجلال الدواني على حاشية الشريف. أولها: «مطلع كل منطق ومبدأ كل كلام حمد الله الملك العلام». مخطوط. وقيَّد صاحب الذريعة حاشية الجلال بالقديمة. وقال: منه يظهر أن للدواني،على شرح الشمسية حاشيتين: قديمة وجديدة[6].

٧ ـ حاشية على حاشية المحقق الشريف الجرجاني على شرح المطالع، وعلى حاشية العلامة الجلال الدواني على حاشية المحقق الشريف. نقل في الذريعة عن صاحب الرياض أنه رآها[7].

---

(١) الذريعة ٦/ ٥٤.

(٢) الذريعة ٧/ ١٤٥.

(٣) الذريعة ٦/ ٥٤.

(٤) آخوند ملا عبد الله بهابادي لترحمي ص: ٩٧.

(٥) الذريعة ٦/ ٦٠.

(٦) الذريعة ٦/ ٣٦.

(٧) الذريعة ٦/ ٧٦، رياض العلماء ٣/ ١٩٤.

٨ ـ حاشية على مبحث الجواهر والأعراض من شرح القوشجي على التجريد. قال صاحب الذريعة: «ذكر في فهرس تصانيفه»[١].

٩ ـ حاشية على الحاشية القديمة للدواني على شرح القوشجي على التجريد. مخطوط[٢]. قال في رياض العلماء: «وقد رأيتها بأستراباد، وعندنا منها نسخة عتيقة أيضاً، وهي حسنة الفوائد»[٣].

١٠ ـ حاشية على الحاشية الجديدة للدواني على شرح القوشجي على التجريد. مخطوط.

١١ ـ حاشية على مختصر العلامة التفتازاني على تلخيص المفتاح، وعلى حاشيته الخطائية.

وجعلها حاجي خليفة حاشيتين: حاشية على المختصر، وحاشية على الحاشية الخطائية. قال: «وعلى المختصر أيضا حواشي عديدة، منها: ...، حاشية الفاضل عبد الله بن شهاب الدين اليزدي. وهي حاشية مقبولة مفيدة. أولها: «حمداً لمن خلق الإنسان وعلمه البيان». وذكر في آخرها أنه فرغ عن تأليفها في ذي الحجة سنة ٩٦٢ هـ بالمدرسة المنصورية بشيراز. وله حاشية على حاشية الخطائي أيضاً[٤].

وذكرها صاحب الذريعة بعنوان الحاشية على الحاشية الخطائية على المختصر لأنها حاشية على الشرح وعلى حاشيته الخطائية[٥].

١٢ ـ حاشية على المطوَّل[٦].

١٣ ـ حاشية على حاشية المحقق الشريف الجرجاني على المطوَّل. مخطوط.

١٤ ـ رسالة في التشكيك، أوَّلها: «تحقيق التشكيك اللَّهم بإلهامك، وإزاحة الشكوك بنبضك وإنعامك». مخطوط[٧].

١٥ ـ تفسير الشهابادي. وهو حاشية على تفسير البيضاوي[٨].

---

(١) الذريعة ٦/ ١١٥.

(٢) الذريعة ٦/ ٦٨

(٣) رياض العلماء ٣/ ١٩٤.

(٤) كشف الظنون ١/ ٤٧٦.

(٥) الذريعة ٦/ ١٩٣، رياض العلماء ٣/ ١٩٤

(٦) الذريعة ٦/ ٢٠٣.

(٧) الذريعة ١١/ ١٤٨.

(٨) الذريعة ٤/ ٢٧٨، ٦/ ٤٢.

١٦ ـ التجارة الرابحة في تفسير السورة والفاتحة، قال المصنف في أوّل «الدُّرَّة السَّنيَّة في شرح الرسالة الألفية» عند شرح البسملة : «إنِّي قد بسطتُ القولَ فيه في مؤلَّفاتي، خصوصاً في رسالتنا المسمَّاة بـ«التجارة الرابحة في تفسير السورة والفاتحة» أي سورة التوحيد وفاتحة الكتاب، لحاجة كافة المسلمين إلى معرفة تفسيرهما»[1].

١٧ ـ الدرة السنية في شرح الرسالة الألفية الشهيدية. صرح مؤلفه بهذه التسمية في ديباجة الكتاب. وهو شرح مزج كتب المتن بالحمرة والشرح بالسواد. مخطوط[2].

(١) الذريعة ٣/ ٣٤٨.

(٢) الذريعة ٨/ ٩٨ ـ ٩٩، ١٣/ ١١٢.

حواشي الحاشية

١ ـ الحاشية على الحاشية للمولى عبد الرزاق اللاهيجي المتوفى سنة ١٠٧٢ هـ.

ومنه نسخة في مكتبة السيد جعفر بحر العلوم في النجف.

وهي مختصرة تقرب من أربعة آلاف وخمسمائة بيت، مع أنَّها بلغ إلى قوله: «ولا عكس للممكنتين» وحواشي متفرقة بعد هذا قليلاً[1]. وله شرح على تهذيب المنطق.

٢ ـ الحاشية على الحاشية للشيخ يعقوب بن إبراهيم بن جمال الدين بن إبراهيم البختياري الحويزي. تُوفِّي بعد المائة والألف.

قال آقا بزرگ: «كتب بخطه نسخة الحاشية اليزدية، وكتب في آخرها نسبه كما ذكرناه. وفرغ عن الكتابة في شعبان ١٠٨٥ هـ، وعلَّق عليها الحواشي بخطه، وجعل رمزها (ع.ق). وتلك النسخة عند السيد آقا التستري في النجف[2].

٣ ـ حاشية الميرزا علي رضا بن كمال الدين حسين الشيرازي الأردكاني المتخلِّص بـ «تجلِّي»، المتوفى سنة ١٠٨٥ هـ. وكان شاعراً بارعاً. وهي باللغة الفارسية. كتبها لتعليم تلميذه ميرزا إبراهيم خان عند قرائتها عليه[3].

طبعت حاشيته غير مرَّةٍ في ذيل حاشية الملا عبد اليزدي بطهران قديماً سنة ١٣١٥، و ١٣٢٣هـ.

أوله: « الحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله أجمعين.

أما بعد؛ اين قيوديست سودمند ارباب تعليم وتعلم را كه در حين مذاكره مخدوم جليل القدر عظيم الشأن ابراهيم خان أيّده الله بصنوف التأييد بر زبان خامه حقير عليرضا جارى گشته است، اميد است كه طالبان كمال را حظى كامل از آن نصيب شود».

٤ ـ الحاشية على الحاشية للسيد محمد سعيد بن السيد سراج الدين قاسم بن السيد محمد الطباطبائي

---

(١) الذريعة (٦/ ٦١). أرَّخ آقا بزرگ وفاته بأنه سنة ١٠٥١، ولكن ذهب الشيخ جعفر السبحاني في مقدمته على شوارق الإلهام على التجريد في ترجمة اللاهيجي (١/ ٢١) أنَّه خطأ، والحقُّ أنه توفي عام ١٠٧٢ هـ.

(٢) الذريعة (٦/ ٦٣).

(٣) الذريعة (٦/ ٦١، ٩/ ١٦٧).

المتوفى سنة ١٠٩٢هـ. ترجمه في جامع الرواة وذكر أنه ولد في ١٠١٣هـ[١]. أوله: «الحمد لله على تهذيب المنطق والكلام في تقرير عقائد الإسلام». مخطوط.

٥ـ شرح على حاشية الملا عبد الله اليزدي للشيخ علي بن الحسين الجامعي العاملي. فرغ منه سنة ١٠٩٦ هـ. وهو شرح على حاشية المولى عبد الله اليزدي مزجاً بها[٢].

٦ـ الحاشية على الحاشية للمولى محسن بن محمد طاهر القزويني، المعروف بالنحوي. شرع في تدوينها بعد أن كانت متفرقة في شعبان سنة ١١٣٢ هـ، وفرغ منه بعد شهر[٣].

أوله: «الحمد لله الذي خلق فسوى، والذي قدر فهدى[٤].

٧ـ حاشية فارسية على الحاشية للمولى محسن بن محمد طاهر القزويني الذي ذكرناه آنفاً. ذكر آقا بزرگ أنَّه وجد على ظهر نسخة من حاشيته ـ السابق ذكرُها ـ أنَّ له حاشية فارسية على الحاشية اليزدية[٥].

٨ـ الحاشية على الحاشية للمولى محمد علي بن قربان علي الأردبيلي، معاصر السلطان نادر شاه. توفي في حدود ١١٦٠ هـ.

قال آقا بزرگ: «وهذه الحاشية في غاية التحقيق. أوَّلها: «الحمد لله الذي تفرَّد في وحدانيته، وكلَّت الألسنُ عن غايته، وانحسرت العقولُ عن كنه معرفته».

ونسخة خط مؤلِّفه توجد في قم عند السيد شهاب الدين التبريزي النجفي[٦].

٩ـ حاشية الشيخ القاضي عبد النبي بن عبد الرسول بن أبي محمد العثماني الأحمد نگري صاحب كتاب دستور العلماء ـ وكان تصنيفه لدستور العلماء سنة ١١٨٣ هـ ـ[٧]. مطبوعة. وله حاشية على المير زاهد على ملا جلال على التهذيب.

---

(١) الذريعة (٦/ ٦١).

(٢) الذريعة ١٣/ ١٦٢.

(٣) الذريعة ١٣/ ١٦١.

(٤) الذريعة (٦/ ٦٢).

(٥) الذريعة (٦/ ٦٢).

(٦) الذريعة (٦/ ٦١ـ ٦٢).

(٧) نزهة الخواطر ٦/ ١٨٠.

١٠ ـ حاشية الشيخ الفقيه محمد أمين الحنفي الكاني البلديمري الكشميري[١].

١١ ـ حاشية الشيخ الفاضل إسماعيل بن المفتي وجيه الدين المراد آبادي[٢].

١٢ ـ حاشية الشيخ العالم الفقيه برهان الدين بن سرفراز علي الأعظمي الديوي[٣].

١٣ ـ حاشية الشيخ الفاضل العلامة عماد الدين الحنفي اللبكني[٤].

١٤ ـ حاشية بسيطة على شرح التهذيب اليزدي للشيخ الفاضل العلامة إلهي بخش الحنفي الفيض آبادي[٥]. مسماة بـ«تحفه شاهجهاني».

١٥ ـ حل تركيب منطقي لشرح تهذيب الملا عبد الله اليزدي، اخترعه المحشي الفاضل إلهي بخش بنفسه على منوال التركيب النحوي[٦]. وقد طبعت مع حاشيته المذكورة آنفاً تحفه شاهجهاني.

١٦ ـ مرصَّع الحواشي على الحاشية للمير صدر الدين بن نصير الدين الطباطبائي المدرِّسي اليزدي المتوفى سنة ١٢٤٠هـ. ألفها لابنه السيد محمد المشتهر بالأخباري.

وعلى مرصَّع الحواشي حاشية للسيد الميرزا محمد علي بن السيد محمد بن مرتضى بن محمد الأخباري بن السيد صدر الدين صاحب المرصَّع[٧].

١٧ ـ الحاشية على الحاشية للسيد محمد مهدي بن محمد جعفر الموسوي. ذكرها في آخر كتابه «خلاصة الأخبار» المؤلَّف في سنة ١٢٥٠ هـ[٨].

١٨ ـ الحاشية على الحاشية للمولى محسن الطهراني.

فرغ من تأليفها في صفر سنة ١٢٥٧ هـ. ذكر آقا بزرگ أنَّه رأى نسخة منه في كتب الشيخ عبد الجواد الحائري[٩].

١٩ ـ ترجمة الحاشية للميرزا حسن الحائري العظيم آبادي المتوفى في حدود ١٢٦٠ هـ. مخطوط.

---

(١) نزهة الخواطر ٦/ ٢٩٣.

(٢) نزهة الخواطر ٧/ ٧٢.

(٣) نزهة الخواطر ٧/ ١١٠.

(٤) نزهة الخواطر ٧/ ٣٧٤.

(٥) نزهة الخواطر ٨/ ٧٤.

(٦) نزهة الخواطر ٨/ ٧٤.

(٧) الذريعة (٦/ ٦١، ١٩٨).

(٨) الذريعة (٦/ ٦٢).

(٩) الذريعة (٦/ ٦٢).

٢٠ ـ القسطاس المستقيم والمكيال القويم في علم الميزان. وهي تعليقةٌ على حاشية الملا عبد الله اليزدي للمولى الآقا محمد حسين الأردستاني اليزدي المتوفى سنة ١٢٧٢هـ.

قال آقا بزرگ: «رأيت نسخة منه في كتب الحاج ميرزا علي الشهرستاني بكربلاء. أوَّله: «أعلى تهذيب منطق المتكلمين، وأزكى ذكر أجناس العارفين ...»[١].

٢١ ـ الصراط المستقيم، وهي حاشية على حاشية الملا عبد الله اليزدي للمولى حسن بن إسماعيل اليزدي الپاشنه طلائي.

أوله: «أحلى تهذيب الكملين وأجلى ذكر أجناس العارفين».

٢٢ ـ الطلح المنضود حاشية على حاشية المولى عبد الله اليزدي، للمولى محمد حسين بن إسماعيل. قال آقا بزرگ: ولعله الشهير بـ«پاشنه طلائي» المتوفى بالحائر ١٢٧٣ هـ. ترجمنا له في الكرام البررة ص: ٣٧٨. والنسخة في مكتبة البروجردي بالنجف»[٢].

٢٣ ـ الحاشية عليها للآقا محمد تقي بن الآقا محمد جعفر بن الآقا محمد علي الكرمانشاهي المتوفى بالنجف في ١٢٩٩ هـ. توجد عند أحفاده بكرمانشاه[٣].

٢٤ ـ شرح حاشية الملا عبد الله اليزدي للميرزا حيدر علي بن الميرزا محمد مهدي بن المولى قاسم المباركه أي اللنجاني، المعروف بنديم الملك. ألَّفها حين كان يقرأ الحاشية على المرحوم الميرزا حسين الهمداني. وفرغ منها في ١٣٠٠ هـ. قال آقا بزرگ: «نسخة الأصل بخط المؤلف في أصفهان عند السيد محمد علي الروضاتي، تاريخها: ٢٣، ذي الحجة، ١٣٠٠»[٤].

٢٥ ـ الحاشية على الحاشية للميرزا محمد بن سليمان التنكابني المتوفى سنة ١٣٠٢.

ذكر آقا بزرگ أنَّه قال في كتابه «قصص العلماء» أنَّه لم يُكتَب مثلها[٥].

٢٦ ـ حاشية الشيخ الكبير العلامة عبد الحي بن عبد الحليم بن أمين الله الأنصاري السهالوي واللكنوي المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ[٦]. وهي الحاشية التي أخرجناها مع حاشية الملا عبد الله اليزدي.

---

(١) الذريعة (١٧/ ٧٨).

(٢) الذريعة (١٥/ ١٧٧).

(٣) الذريعة (٦/ ٦٠).

(٤) الذريعة (٢٣/ ٢٣).

(٥) الذريعة (٦/ ٦٢).

(٦) نزهة الخواطر ٨/ ٢٥٣.

٢٧ ـ الحاشية على الحاشية للشيخ محمد حسن بن المولى محمد جعفر شريعتمدار المتوفى بطهران سنة ١٣١٨. ذكرت في فهرس تصانيفه[١].

٢٨ ـ الحاشية على الحاشية للميرزا محمد علي بن أحمد القراچه داغي التبريزي المتوفى سنة ١٣١٠ هـ. طبع بعضها مع الحاشية المطبوعة سنة ١٣٢٣ هـ[٢].

٢٩ ـ تعديل الميزان على الحاشية. طبع تمامه على هامش النسخة المطبوعة سنة ١٣٢٣ هـ[٣].

٣٠ ـ الحاشية على الحاشية للشيخ عبد الرحيم المراغي. أوله: «نحمدك يا من قصرت الأذهان عن تصور ثنائه وتحيرت العقول» طبع جملة منه غير مرة مع الحاشية المطبوعة سنة ١٣٢٣هـ[٤] وفيما بعد.

٣١ ـ الحاشية على الحاشية للميرزا عبد الغفار. طبع بعضها مع الحاشية المطبوعة سنة ١٣٢٣ هـ[٥].

٣٢ ـ الحاشية على الحاشية للميرزا محمد اليزدي. طبع بعضها مع الحاشية المطبوعة سنة ١٣٢٣ هـ[٦].

٣٣ ـ كشف الأستار، حاشية على حاشية الملا عبد الله اليزدي.

طبع جملة منه في هامش نسخة الحاشية المطبوعة في ١٣٢٣ هـ[٧].

٣٤ ـ رفع الغاشية عن وجه الحاشية، شرح مزجي لحاشية الملا عبد الله اليزدي، للسيد شهاب الدين بن محمود الحسيني التبريزي. ألفه سنة ١٣٣٩ هـ. قال آقا بزرگ: «وكانت ولادته ١٣١٨ هـ، ويم يذكر أنه عربي أو فارسي»[٨].

٣٥ ـ الزوائد الجزيلة حاشية على الحاشية للسيد أبي القاسم ابن السيد رضا الطباطبائي الشهير بالعلامة التبريزي المتوفى سنة ١٣٦١ هـ. ذكره في فهرس تصانيفه[٩].

٣٦ ـ سعادة المتأنق في توضيح حاشية المولى عبد الله في المنطق، حاشية وشرح مزج على حاشية

---

(١) الذريعة (٦/ ٦٠).
(٢) الذريعة (٦/ ٦١).
(٣) الذريعة (٦/ ٦١).
(٤) الذريعة (٦/ ٦١).
(٥) الذريعة (٦/ ٦١).
(٦) الذريعة (٦/ ٦٢).
(٧) الذريعة (٦/ ٦١، ٢٣/ ١٠).
(٨) الذريعة (١١/ ٢٤٣).
(٩) الذريعة (١٢/ ٥٩).

الملا عبد الله اليزدي، للسيد محمد حسن بن السيد عبد الرسول الطالقاني النجفي المولود سنة ١٣٥٠هـ. فرغ منه ليلة الاثنين ٢٧/ ٢/ ١٣٧٠. والنسخة المسودة بخطه عنده بالنجف[١].

٣٧ ـ الحاشية عليها للشيخ إسحاق الحويزي. تنتهي إلى بحث القياس في ثلاثة آلاف بيت.

أوَّلها: «الحمد لله حق حمده. قوله: «افتتح كتابه بحمد الله» الظاهر أنه ظرف لغو متعلق بافتتح، والباء صلة».

نسخة منها في مكتبة الصدر، وأخرى منضمة إلى حاشية المولى محسن النحوي في بقية مكتبة الطهراني بكربلاء[٢].

٣٨ ـ الحاشية على الحاشية للمولى نظر علي بن محسن الجيلاني.

أولها: «سبحانك اللَّهم يا من كَلَّ المنطقُ عن رسمه الناقص فضلاً عن حدِّه التامِّ».

عنوانها قوله قوله. تقرب من ألفين وخمسمائة بيت. نسخة منها في مكتبة الخوانساري[٣].

٣٩ ـ شِيْر وشكر، أو شرح حاشية الملا عبد الله للميرزا حسين اللاهيجي.

أوله: «قوله: ابتدأ بخير الكلام ... غرض از اين كلام چه چيز است؟ جواب: رفع دو سؤال است كه در اول محشى ايراد كرده ...». مخطوط[٤].

٤٠ ـ حاشية محمد بن محمد علي الهرندي الأصفهاني على الحاشية. وهي حاشية موجزة على مواضع من الحاشية. أوله: «الحمد لله رب العالمين ... هذه تعليقات على حاشية منطق التهذيب المنسوبة إلى المولى الأعظم والإمام الأفخم». مخطوط.

٤١ ـ حاشية محمد علي بن عبد الغفار البيدگلي الكاشاني على الحاشية. كتبها حين تدريسه الحاشية. أولها: «الحمد لله رب العالمين، ...، لما اشتغلت بمباحثة الرسالة التي كتبها مولانا عبد الله على المختصر المسمى بالتهذيب إلخ». مخطوط.

٤٢ ـ حاشية الشيخ عبد النبي بن عبد الله الگجراتي[٥].

---

(١) الذريعة (١٢/ ١٨١، ١٣/ ١٦٠).

(٢) الذريعة (٦/ ٦٠).

(٣) الذريعة (٦/ ٦٢ ـ ٦٣).

(٤) انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٢٣/ ٧٢).

(٥) الثقافة الإسلامية في الهند ص: ٢٥٧.

٤٣ ـ رفع الغاشية من غوامض الحاشية للشيخ الفاضل محمد علي المدرس الأفغاني. مطبوع.

٤٤ ـ محاضرات في المنطق شرحاً لحاشية ملا عبد الله لمحمد علي محراب علي الرحيمي. مطبوع.

٤٥ ـ الكلمات العالية في شرح الحاشية بالفارسية لسيد علي حسيني. مطبوع.

٤٦ ـ التسهيل والترتيب في حل شرح التهذيب بالأردوية للشيخ القاري سيد صديق أحمد الباندوي. مطبوع.

٤٧ ـ أنوار التهذيب شرح شرح التهذيب بالأردوية لأبي سلمان زرمحمد. مطبوع.

٤٨ ـ صرح اللبيب في أغراض شرح التهذيب بالأردوية للمفتي عطاء الرحمن. مطبوع.

٤٩ ـ سراج التهذيب في حل شرح التهذيب بالأردوية للشيخ محمد منظور الحق. مطبوع.

٥٠ ـ التقريب لحل شرح التهذيب بالأردوية للمفتي محمد إبراهيم. مطبوع.

٥١ ـ الآثار الباقية في شرح الحاشية لمحمد جواد ذهني تهراني. مطبوع[١].

٥٢ ـ ترجمه وحاشيه يزدي أو گفتار منطقي لمحسن صدر رضواني. مطبوع[٢].

٥٣ ـ حاشية على التهذيب لمصطفى الحسيني الدشتي. مطبوع[٣].

٥٤ ـ شافيه شرح حاشيه ملا عبد الله لأبي معين حميد الدين حجت هاشمي خراساني. مطبوع[٤].

٥٥ ـ شرح نفيس حاشيه ملا عبد الله، لمصطفى الحسيني المازندراني. مطبوع[٥].

٥٦ ـ مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق والحاشية لمحمد علي گرامي. مطبوع[٦].

(١) مأخذ شناسي علوم عقلي لمحسن كديور ومحمد نوري ٢/ ٢٤٦٦.

(٢) مأخذ شناسي علوم عقلي لمحسن كديور ومحمد نوري ٢/ ٢٤٦٦.

(٣) مأخذ شناسي علوم عقلي لمحسن كديور ومحمد نوري ٢/ ٢٤٦٧.

(٤) مأخذ شناسي علوم عقلي لمحسن كديور ومحمد نوري ٢/ ٢٤٦٧.

(٥) مأخذ شناسي علوم عقلي لمحسن كديور ومحمد نوري ٢/ ٢٤٦٧.

(٦) مأخذ شناسي علوم عقلي لمحسن كديور ومحمد نوري ٢/ ٢٤٦٧.

العلامة عبد الحي اللكنوي[1]

هو أبو الحسنات عبد الحي بن عبد الحليم بن أمين الله بن محمد أكبر بن أبي الرحم بن محمد يعقوب بن عبد العزيز بن محمد سعيد بن الشهيد قطب الدين الأنصاري السِّهالَوي اللكنوي.

والأنصار نسبة إلى سيدنا أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

ولد في السادس والعشرين من ذي القعدة يوم الثلاثاء من السنة الرابعة والستين بعد الألف والمائتين ١٢٦٤ هـ.

مشايخه:

حفظ القرآن في صباه. واشتغل بالتحصيل على والده العلامة عبد الحليم وفرغ من جميع الكتب معقولاً ومنقولاً حين كان عمره سبع عشرة سنة. وكان من عادته أنه كلما فرغ من تحصيل كتاب شرع في تدريسه، فحصل له الاستعداد التام في جميع العلوم.

وقرأ كذلك على الشيخ المفتي نعمة الله بن المفتي نور الله بن القاضي محمد ولي الله الأنصاري اللكنوي العلوم العقلية والرياضية منها شرح الجغميني مع حواشي البرجندي، وإمام الدين الرياضي ورسالة الأسطرلاب للطوسي، وشرح التذكرة للسيد الجرجاني، وشرحها للخفري، وشرحها للبرجندي، ورسائل الأكر والتسطيح وغيرها.

وقرأ على المولوي خادم حسين الفارسية وبعض كتب الرياضي.

تلامذته:

واشتغل بالتدريس والتأليف، وقصده الطلبة من كل فج عميق، فاستفاد منه خلق كثير وتلمذ عليه عدد كبير. منهم مولانا إدريس بن عبد العلي الحنفي النكرامي، والشيخ إفهام الله بن إنعام الله بن ولي الله الأنصاري اللكنوي، والشيخ أنوار الله بن شجاع الدين بن القاضي سراج الدين العمري الحنفي، والسيد أمين بن طه بن زين الحسني الحسيني النصير آبادي، والشيخ ظهير أحسن بن سبحان علي الحنفي النيموي العظيم آبادي صاحب آثار السنن، وعين القضاة بن محمد وزير الحسيني النقشبندي صاحب الحاشية على الميبذي، وخلق كثيرون.

---

(١) للدكتور ولي الدين الندوي كتاب باسم «الإمام عبد الحي اللكنوي علامة الهند وإمام المحدثين والفقهاء» طبع بدار القلم دمشق. ترجمتنا هذه اختصار من بعض المواضع المختارة من الكتاب. راجع الكتاب للمزيد.



وفاته:

ابتلي بأمراض شديدة ثلاث مرات طول حياته وكان المرة الثالثة هي التي توفي فيها. وكانت وفاته ليلة الاثنين الموافق للثلاثين من ربيع الأول سنة ١٣٠٤ هـ وكان عمره تسعة وثلاثين سنة.

كتبه:

كان العلامة اللكنوي كثير التأليف في فنون كثيرة، فبلغ عدد مؤلفاته نحو مائة وخمسة عشر مؤلفاً!

وله في الحديث ثمانية كتب، وفي أصول الفقه كتاب واحد، وفي الفقه خمسون كتابا، وفي الفرائض كتاب واحد، وفي الرقائق كتاب واحد، وفي التاريخ والتراجم ستة عشر كتابا، وفي السيرة والتراجم المفردة كتابان، وفي المواليد والوفيات ثلاثة كتب، وفي علم النحو كتابان، وفي علم الصرف خمسة كتب.

وفي العقائد:

١ ـ الآيات البينات على وجود الأنبياء في الطبقات.

٢ ـ الحاشية على حواشي الخيالي على شرح العقائد.

٣ ـ الحاشية على شرح العقائد النسفية.

٤ ـ دافع الوسواس في أثر ابن عباس.

وفي المنطق والحكمة:

١ ـ الإفادة الخطيرة في مبحث نسبة سُبع عرض شعيرة. مطبوع.

٢ ـ تعليق الحمائل على تعليق السيد الزاهد المتعلق بشرح الهياكل. مطبوع.

٣ ـ التعليق العجيب لحل حاشية الجلال لمنطق التهذيب. مطبوع.

٤ ـ تعليق على حاشية الزاهد على شرح التهذيب للدواني. مطبوع.

٥ ـ تعليق على حواشي الزاهد على شرح المواقف.

٦ ـ تعليق على حواشي الزاهد على الرسالة القطبية.

٧ ـ التعليقات على شرح الصدر الشيراز لهداية الحكمة.

٨ ـ حاشية بديع الميزان. مطبوع.

٩ ـ الحاشية على شرح التهذيب لعبد الله اليزدي. مطبوع.

١٠ ـ الحاشية شرح ملا جلال على تهذيب المنطق. مطبوع.

١١ ـ الحاشية على شرح الميبذي لهداية الحكمة.

١٢ ـ الحاشية على الشمس البازغة. مطبوع.

١٣ ـ حل المغلق في بحث المجهول المطلق. مطبوع.

١٤ ـ دفع الكلال عن طلاب تعليقات الكمال على الحواشي الزاهدية المتعلقة بحاشية التهذيب للجلال. وهو تعليق على حاشية المولوي كمال الدين اللكنوي المتعلقة بالحواشي الزاهدية على حواشي التهذيب الجلالية. مطبوع.

١٥ ـ الكلام المتين في تحرير البراهين. رسالة في مبحث بطلان اللامتناهي. مطبوع.

١٦ ـ الكلام الوهبي في حل بعض عبارات القطبي. مطبوع.

١٧ ـ المعارف بما في حواشي شرح المواقف. لم يتمه. مطبوع.

١٨ ـ الحاشية على لواء الهدى في الليل والدجى. وهي حاشية على حاشية الفاضل غلام يحيى البهاري على حاشية المير زاهد الهروي على الرسالة القطبية في التصور والتصديق للعلامة قطب الدين الرازي. مطبوعة.

١٩ ـ هداية الورى إلى لواء الهدى. وهو تعليق قديم على حواشي غلام يحيى البهاري المتعلقة بالحواشي الزاهدية المتعلقة بالرسالة القطبية. مطبوع. وانتقد فيه العلامة اللكنوي بعض العلماء، منهم العلامة عبد الحق الخير آبادي.

٢٠ ـ نور الهدى لحملة لواء الهدى، وهي رسالة أجاب فيها عما أورده عليه العلامة عبد الحق الخير آبادي، وقد أورد فيها العلامة اللكنوي إيرادات جديدة على العلامة الخير آبادي. مطبوع.

٢١ ـ علم الهدى على حواشي نور الهدى، وهي رسالة ثالثة في الرد على العلامة الخير آبادي. وهي تعليقات على نور الهدى. مطبوع.

٢٢ ـ مصباح الدجى في لواء الهدى، وهي حاشية ثانية على حاشية غلام يحيى البهاري. مطبوع.

٢٣ ـ مفيد الخائضين في جواب من رد على معين الغائصين. أجاب فيه عن الإيرادات التي أوردها بعض العلماء على كتاب والده معين الغائصين في رد المغالطين.

٢٤ ـ ميسر العسير في مبحث المثناة بالتكرير. وهو مبحث عويص في شرح ملا صدرا على هداية الحكمة الأثيرية.

وفي الطب:

١ـ التعليق النفيس على خطبة شرح الموجز للنفيس.

٢ ـ تكملة حل النفيس. مخطوط.

وفي علم المناظرة:

١ ـ تعليقه على حاشية الرشيدية شرح الشريفية. مطبوع.

٢ ـ الهداية المختارية شرح الرسالة العضدية. مطبوع.



شرح تهذيب المنطق

لملا عبد الله اليزدي

مع حواشي

العلامة عبد الحي اللكنوي





الحمدُ لله الذي هدانا سواءَ الطريق، وجَعَل لنا التوفيقَ خيرَ رفيق. والصلاةُ والسَّلامُ على من أرسله هُدىً هو بالاهتداء حقيقٌ، ونوراً به الاقتداءُ يليقُ، وعلى آلِه وأصحابِه الذين سَعِدوا في مناهج الصِّدق بالتصديق، وصَعِدوا في معارج الحقِّ بالتحقيق.

قوله[١]: «الحمد لله»[٢] افتتح[٣] كتابه بحمد الله(١) بعد التسمية اتباعاً(٢)[٤] بخير الكلام، واقتداءً بحديث خير الأنام عليه وآله(٣) الصلاةُ والسلامُ.

---

(١) قيل: في نسبة الافتتاح بالحمد مع تأخُّره عن البسملة إشارةٌ إلى أنَّ تأخُّر الحمد عن البسملة لا ينافي وقوعَ الافتتاح به، فلا تعارض بين حديثي الابتداء بالتحميد والابتداء بالتسمية حقيقةً، فيكون هذا إجمالُ ما سيفصِّله بقوله: «فإن قلت: حديث الابتداء...»، فيكون ذلك تفصيلاً بعد الإبهام، فيكون ألذَّ وأوقعَ في النفوس. محمد علي ص: ١٢٨

(٢) العبارة في أكثر النسخ الخطية والطبعات الإيرانية «ابتداءً». وعليه يكون المراد من «خير الكلام» حمدَ الله سبحانه وتعالى، ووصله بـ «بخير الكلام» يؤيِّده، وأمَّا على تقدير كونه «اتباعاً» كما هو في الطبعات الهندية فالأولى أن يكون العبارة «لخير الكلام» باللام دون الباء. وعليه يكون المراد من «خير الكلام» القرآنَ.

(٣) وقع في أكثر الطبعات الهندية زيادة «على» قبل «آله»، وفي نسخ المخطوط بدونها، وكذا في الطبعات الإيرانية، وهو الأقرب إلى مسلك المحشِّي، لشهرة الشيعة بحذف «على» بين الآل والنبيِّ ﷺ. حتى ذكر العلَّامة الجلال الدواني في أوَّل حاشيته القديمة على شرح التجريد أنَّهم يكرهون الفصل بين النبيِّ ﷺ وبين آله بلفظة «على»، وينقلون في ذلك حديثاً. يعني به ما ينقلونه «مَن فصل بيني وبين آلي بعلى لم يَنَل شفاعتي».

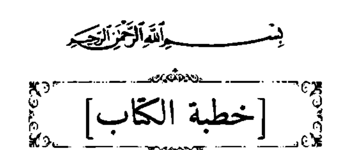
وللفاضل الباغنوي كلامٌ حسنٌ حول هذا الحديث، قال في حاشيته على قديمة الدواني على شرح التجريد: «وربَّما يناقش في صحَّة روايته عندهم. ومنهم من قرأ المكتوبَ بصورة «علي» اسمه عليه السلام، وحمل الباء على السببيَّة، وكان المعنى: من فصل بيني وبين آلي بسبب عداوته وخصومته لعليٍّ عليه السلام لم ينل شفاعتي.

ولا يخفى أنَّه على تقدير صحَّة الرواية ينبغي حمل الحديث على هذا، إذ من المستبعَد جدًّا أن يكون بمجرَّد إيراد كلمة «على» بين النبي ﷺ يلزم الحرمان من شفاعته ﷺ، كيف والمحروم من شفاعته ﷺ هو الكافر».

ويؤيِّد ما ذكره محمد علي في حواشيه على حاشية ملا عبد الله ص:١٢٩ من أنَّ نسبة الحديث إلى الشيعة بهتانٌ، وقال: «لأنَّ ذكر كلمة «على» مع الآل المعطوف عليه ﷺ كثيرٌ كثيرٌ في الأدعية المرويَّة عن أئمتنا عليهم السلام، كما هو ظاهر لمن لاحظها».

ثم ذكر للحديث محملاً آخر يشبه ما ذكره الفاضل الباغنوي، قال: «فما رُوِي إمَّا مصنوعٌ مردودٌ، أو الرواية بكسر اللام وتشديد الياء، والمعنى: إنَّ من فصل بيني وبين آلي من الحسنين إلى الحجَّة عليهم السلام بعلي بن أبي طالب عليه السلام - بأن يقول: إنهم ليسوا آله ﷺ لأنَّهم انتسبوا إليه من قِبَل الأم... وإنَّما هم آل علي عليه السلام - لم ينل شفاعتي يوم القيامة. فتأمَّل». انتهى كلام محمد علي.

وههنا ملاحظة نحوية، وهي أنَّ العطف على الضمير المجرور لا يجوز عند البصريين إلا بإعادة الخافض.



[خطبة الكتاب]

الحمد لله الذي خلق الأنسان وأدَّبه، والصلوة والسلام على محمَّدٍ قمع بنيان الكفر وخرَّبه، وعلى آله وأصحابه وكلِّ واحدٍ هذَّب الإسلام وذهَّبه.

[١] قوله: «قوله» أي قول القائل، لأنَّ القولَ لكونه عَرَضاً من(١) مقولة الفعل، لابدَّ له من محلٍّ يقومُ به، وهو(٢) القائل؛ فهو مذكورٌ حُكماً؛ فلا يَرِدُ أنَّ مرجع الضمير غيرُ مذكورٍ. (عبدالنَّبي)

[٢] قوله: «الحمد لله» قال المحقِّق نور الله الشوستري: هو عند من رأى أنَّه والمدحَ أخَوان: الوصفُ بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل؛ ومَن رأى أنَّه أخصُّ منه(٣) قيَّده بكونه على الجميل الاختياريِّ. انتهى.

قلت: إنَّ ههنا مذهباً ثالثاً، وهو أن المدحَ أيضاً يُخَصُّ بالاختياريِّ كالحمد(٤)؛ فما يُفهم من كلامه الحصر ـ لكون السكوت في مقام البيان بياناً، كما تقرَّر في موضعه ـ باطلٌ(٥)، فافهم. (عبدالحي)

[٣] أي ابتدأ. ولمَّا كان في الافتتاح تفاؤلٌ وإشعارٌ بفتح أبواب المقاصد بإتيان مفتاح التسمية والحمد اختاره على الابتداء. (عبد)

[٤] قوله: «اتباعاً إلخ» اعلم أنَّه ذكر لمطلق الافتتاح بالحمد وجهين: [١] اتباعَ كلام الله المجيد، [٢] واقتداءَ حديثِ محمّدٍ الحميد، لا للافتتاح المقيَّد بكونه عقيب البسملة، وذِكرُ «البَعد» لا ينافي تعليلَ المطلق، كما تقول: «أكرمتُ زيداً في السوق لكونه عالماً»، فإنَّ كونَ زيدٍ عالماً علةٌ لإكرامه فقط، لا للإكرام في السوق، وهذا ظاهرٌ جدّاً؛ فلا يرد أنَّ الاقتداء لا يصلح وجهاً، فإنَّ ما يظهر من كلمات الحديث هو افتتاح الكتاب بالتسمية والتحميد، ولا يفهم منه تعقيب التحميد بالتسمية. (إس)

(١) قوله: «من مقولة الفعل» ظرف مستقر متعلق بـ«كائناً» صفة لقوله: «عرضاً». وقوله: «لا بدَّ له ..» خبر «أنَّ».

(٢) أي المحل الذي يقوم به القول هو القائل. فالقائل محلٌّ يقوم به القول.

(٣) أي من رأى أنَّ الحمدَ أخصُّ من المدح قيَّد الحمدَ بكونه على الجميل الاختياري فقال: «الحمد هو الوصفُ بالجميل على الجميل الاختياريِّ على جهة التعظيم والتبجيل».

(٤) هذا المذهب ينسب إلى الزمخشري، استنبطه السيد المحقق الشريف الجرجاني من كلام الزمخشري في مواضع من الكشاف والفائق، راجع حواشيه على الكشاف (١/ ٤٦، طبعة دار الفكر، بيروت، ١٤٢٨ـ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م). وللفاضل فخر الدين الحسيني (في حواشيه على الجلال الدواني على تهذيب المنطق) منع في استلزام كلام الزمخشري لما ذكره السيد المحقِّق.

(٥) يعني أن ههنا احتمالًا آخر لم يذكره المحقِّق الشوستري، وهو أنَّه على تقدير كون الحمد والمدح أخوين ـ يعني متساويين ـ يصح أن يُقيَّد الحمد بكونه على الجميل الاختياري، فيكون الحمد ـ والمدح كذلك ـ هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياريِّ. ويُفهَم من كلام المحقِّق الشوستري أن تقييد الحمد بالجميل الاختياري مختصٌّ بما إذا كان أخصَّ من المدح. قلت: وللخصم أن يمنع ما ذكره مولانا عبد الحي اللكنوي، ويظهر وجهه من مراجعة حاشية الفخر الحسيني على الجلال التي ذكرتها في التعليق السابق. وفي ذكره طولٌ لا يناسب المقام.

فإن قلت[٥]: حديث الابتداء مرويٌّ في كلٍّ من التسمية والتحميد فكيف التوفيق؟

قلت: الابتداء في حديث التسمية محمولٌ[٦] على الحقيقيِّ، وفي حديث التحميد على الإضافيِّ، أو على العرفيِّ[٧]، أو في كليهما على العرفيِّ.

وأمّا الكوفيون فأجازوه. فترك «على» في العبارة إنّما يصحُّ على مذهب الكوفيين. وراجع لتفصيل المسألة شرح الجامي على الكافية ص:١٩٨-١٩٩، طبعة كويته

[٥] منشأ السؤال حمل الابتداء في كليهما على الحقيقي[1]. (عبد)

[٦] **قوله: «محمولٌ على الحقيقي»** وهو الابتداءُ على الكلِّ. والإضافيُّ هو ابتداءُ الشيءِ بجزءٍ مقدَّمٍ بالنسبة إلى جزءٍ آخرَ، أي سابقٍ في الجملة، سواءٌ كان مسبوقاً بجزءٍ آخر أوْ لا؛ فحينئذٍ بين الإضافي والحقيقي عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ.

وإذا قيل: إنَّ الابتداءَ الإضافي ابتداءُ الشيء بجزءٍ سابقٍ في الجملة ومسبوقٍ بجزءٍ آخرَ، فبينهما مباينةٌ.

(١) بل يتوقف على غيره أيضاً، منها:
١ ـ أن يكون الباء للتعدية لا للاستعانة ولا للملابسة. فيكون معنى بدأت الكتاب بحمد الله: جعلتُ حمدَ الله في أوَّل الكتاب.
٢ ـ وأن يكون الحديثان في مرتبة واحدةٍ، ليس أحدُهما أرجحَ من الآخَر من حيث الصحة.
٣ ـ وأن لا يكون المراد من البسملة والحمدلة مطلقَ الذكر.
٤ ـ وأن لا يُخَصَّ البسملةُ بالكتاب، والحمدلةُ بالخطبة كما اختاره ابن الحاجب.
٥ ـ وأن تكون آلة الامتثال بالحديثين متحدة بأن يكون امتثالهما معاً باللسان مثلاً، لا أن أحدهما باللسان والآخر بالجنان.
وراجع للتفصيل حاشية الفاضل السيالكوتي على الخيالي على شرح العقائد النسفية للعلامة التفتازاني، مع حاشية جامع التقارير على حاشية الفاضل السيالكوتي (ضمن مجموعة الحواشي البهية ٢ / ٢٩)
واعلم أنَّ المقدِّمة الأولى ـ وهي كون الباء بمعنى التعدية ـ ضعيف جداً، وذلك لأنَّ مُفاد التعدية في مثل قولنا: «بدأتُ الأمر بسم الله أو بحمد الله»، أنَّك جعلتَ بسم الله أو الحمد لله أوَّلَ جزءٍ من أجزاء الأمر الذي بدأتَ فيه. وهذا إنَّما يمكن في الأمور التي تكون من قبيل الألفاظ، إذ لا يمكن أن يُجعَل بسم الله أو الحمد لله ـ وهما من الألفاظ ـ جزءَ أمرٍ غيرِ لفظيٍّ؛ مع أنَّ المأمور به الابتداءُ به في كلِّ أمرٍ ذي بالٍ. فجَعْل الباء للتعدية ينافي عموم الحديث.
وقد أشار إليه الفاضل عبد الغفور في حواشيه على الجامي، وبيَّنه الفاضل السيالكوتي (ص ١٣)، فراجعهما.

وكأنَّ مختار المحشِّي رحمه الله هذا، وإلّا كان عليه أن يقول: «أوفي كليهما على الإضافي».

فإن قلت: ما وجهُ حمل الابتداءِ في حديث التسمية على الحقيقي، وفي حديث التحميد على الإضافي، أو على العرفي، ولو كان الأمرُ بالعكس لحصل التوفيق أيضاً؟

قلت: لَمَّا كان المقصود من التسمية ذكرَ اسم الذات والتبرُّك والاستعانة به، ومن التحميد إثباتَ اختصاص جميع المحامد بالذات، وأنت تعلم أنَّ الذات مقدَّم على إثبات الصفات به، حملنا الابتداءَ في التسمية على الحقيقي، وفي التحميد على الإضافي أو العرفي.

ووجهُ تقديم التسمية على التحميد حينَ حمل الابتداءِ في كليهما على العرفي، أو الإضافي، يُفهم منه. (عبد)

[٧] **«العرفي»** هو الابتداء بشيءٍ قبلَ المقصود.

و«الحمد» هو الثناء[٨] باللِّسان[٩] على الجميل[١٠] الاختياريِّ(١)، نعمةً[١١] كان أو غيرَها.

و«الله»: علَـمٌ(٢) ـ عـلى الأصـحِّ[١٢] ـ للـذات(٣) الواجبِ الوجـودِ(٤)، المستجمعِ لجميع صفات الكمال. ولدلالته على هذا الاستجماع صار الكلام في قوَّة أن يُقال: «الحمد مطلقاً[١٣](٥) منحصِّر[١٤] في حقِّ مَن هو مستجمعٌ لجميع صفات الكمال من حيث(٦) هو كذلك[١٥]»، فكان كدعوى الشيء[١٦] ببيِّنةٍ وبرهانٍ(٧)[١٧]، ولا يخفى لطفه[١٨].

---

(١) مج: على الجميل الاختياري، سواء تعلق بالنعمة أو غيرها.

(٢) قال المصنِّف رحمه الله في شرح التخليص مختصر المعاني ص: ٧١ في مبحث تعريف المسند إليه بالعلمية: «فالله أصله الإله، حُذِفت الهمزةُ وعُوِّض عنها حرفُ التعريف. ثمَّ جُعِل عَلَماً للذات الواجب الوجود الخالق للعالم.

وزعم بعضُهم أنَّه اسمٌ لمفهوم الواجب لذاته، أو المستحق للعبودية له، وكلٌّ منهما كليٌّ انحصر في فردٍ فلا يكون عَلَماً، لأنَّ مفهوم العَلَم جزئيٌّ.

وفيه نظر؛ لأنَّا لا نسلِّم أنَّه اسمٌ لهذا المفهوم الكليِّ، كيف وقد أجمعوا على أنَّ قولنا: «لا إله إلاالله» كلمةُ التوحيد، ولو كان «الله» اسماً لمفهومٍ كليٍّ لما أفادت التوحيدَ، لأنَّ الكليَّ من حيث هو كليٌّ يحتمل الكثرةَ».

فظهر أن القول بالعلمية في مقابلة القول بكونه اسماً لمفهوم كليٍّ. وليس الكلام في الاشتقاق وعدمه، فتنبَّه.

ثم إنَّ القائلين بأنَّه علمٌ اختلفوا، فقيل: إنَّه علَمٌ بالوضع، وقيل: بالغلبة التحقيقية، وقيل: بالغلبة التقديرية. والمقام لا يسع تفصيله، وللفاضل البنباني في حاشيته ـ الموسومة بالتجريد ـ على مختصر المعاني كلامٌ حسنٌ فراجِعه ص: ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٣) كلمة الذات ههنا هو المقابل للوصف، ولها معان أخر منها الحقيقة والماهية، ومنها الفرد. وسيأتيك بعض منها في هذا الكتاب.

(٤) «الواجب» مضاف، و«الوجود» مضاف إليه، ولَّما كانت الإضافةُ لفظيةً جاز دخولُ اللاَّم على المضاف.

(٥) قوله: «الحمد مطلقاً» يحتمل أن يكون المراد من ذلك: الحمد المطلق أو مطلق الحمد، ويحتمل أن يكون المراد الحمد بجميع أفراده، فعلى الأوَّل يكون إشارة إلى جعل اللام أي الذي في لفظ «الحمد» للجنس والحقيقة، وعلى الثاني إشارة إلى جعله للاستغراق. محمد علي، الحاشية ص: ١٣٥

(٦) الحيثية تعليليَّةٌ. وحاصل المعنى أنَّ الحمد منحصِّر في حقِّ من هو مستجمعٌ لجميعِ صفاتِ الكمال لأجل أنَّه استجمع جميعَ صفاتِ الكمال.

(٧) معنى قوله: «فكان كدعوى الشيء ببينة وبرهان» ـ كما جاء في الحاشية ١٦ من اللكنوي ـ أنه بحيث يُعلَمُ منه دليلُه وبرهانُه من غير احتياجٍ إلى إقامةِ دليلٍ على حدةٍ.

ودعوى الشيء ببينته هنا هكذا: «الحمد مطلقاً منحصِرٌ في حقِّ المستجمع لجميع صفات الكمال» هذه دعوى، ودليلها ما يلي: «لأن الحمد مطلقاً من صفات الكمال» هذه صغرى، والكبرى ما يلي: «وصفات الكمال منحصرة في حق المستجمع لجميع صفات الكمال».

وواضح أن قولنا: «الحمد لله» ليس بعينه دعوى الشيء ببينته وبرهانه ـ على التفصيل الذي سبق، فلأجله قال: «كدعوى الشيء ببينة وبرهان».

[٨] قوله: «هو الثناءُ إلخ» لعلّ المرادَ بالثناءِ ما كان بقصد التعظيم ظاهراً وباطناً، فلا يرد أنَّ الحدَّ غيرُ مانعٍ لصدقه على السخرية والاستهزاءِ. وقيد «اللسان» يُخرج حمدَ الله لذاته، لكونه منزَّهاً عنه، فلا يكون الحدُّ جامعاً؛ فإمَّا أن يقال: إن الحدَّ لحمد الإنسان[1]، لا لمطلق الحمد، أو يقال: إنَّ المرادَ بـ «اللسان» مبدأُ التعبير مطلقاً.

والمرادَ بـ «الاختياريِّ» ما لا يكون باختيار الغير، كما هو المفهوم عرفاً؛ فلا يرد أنَّ الحدَّ لا يشمل حمدَ الله على صفاته القديمة كالقدرة، إذ هي ليست باختياريةٍ، لأنَّها أزليَّةٌ، والاختياريُّ مسبوقٌ بالإرادة، فصار حادثاً. (عبدالحليم).

[٩] قوله: «هو الثناء باللسان» الثناء هو ذكر الخير باللسان. فذكر «اللسان» بعدَه مبنيٌّ على التجريد. (عبد)

[١٠] قوله: «الجميل الاختياريِّ» أي الجميلِ الاختياريِّ للمحمود، بخلاف المدح فإنَّه يجوز أن يكون غيرَ اختياريٍّ أيضاً، مثل «مدحتُ اللؤلؤةَ على صفائها». (ع)

[١١] قوله: «نعمة كان أو غيرها» النعمة هي الفاضلة التي جمعها الفواضل، ومعناها العطية المتعدِّية، والمراد بالتعدي ههنا هو التعلُّق بالغير في تحقُّقه وجوباً كالإنعام، أي إعطاءُ النعمة. وغير النعمة هي الفضائل التي جمع فضيلة، وهي خصلةٌ ذاتيةٌ ذاتُ فضلٍ. (عبد النبي)

[١٢] قوله: «على الأصحِّ للذات» احترازٌ عمَّا قيل: «إنَّه موضوع لمفهومٍ كليٍّ انحصر في فردٍ»، لِما يلزم عليه من عدم كون الكلمة الموضوعة للتوحيد مفيدةً له.

وإنَّما قال: «على الأصحِّ» المقابل للصحيح، دون الصحيح المقابل للباطل، لأنَّ كلام صاحب القيل أيضاً صحيحٌ في نفسه، فإنَّ إفادة تلك الكلمةِ للتوحيدِ شرعيٌّ لا نحويٌّ.

ويرد عليه أنَّ الحدَّ غيرُ مانعٍ، لصدقه على غير لفظ «الله» من الألفاظ الموضوعة لهذه الذات في لغاتٍ أخرى.

والجواب: أنَّه تعريفٌ لفظيٌّ قُصِد به بيانُ المعنى الموضوع له، وهو جائزٌ بالأعمّ، ولذا طوّل أيضاحاً، وإن كان يكفي «أنه علم للذات الواجبة». (ملخَّص إس)

[١٣] قوله: «مطلقاً» الإطلاق مستفادٌ من اللام على «الحمد»، وإشارةً إلى أنَّها للاستغراق أو الجنس، فإنَّ[2] اختصاصَ الماهية بشيءٍ يقتضي اختصاصَ جميع أفرادها[3].

[١٤] قوله: «منحصر» الانحصار مستفادٌ من اللام الجارَّة.

[١٥] قوله: «من حيث هو كذلك» فإنَّ الحكمَ على الشيء المتّصف بصفةٍ صريحاً كان هذا الاتصافُ أو ضمناً[4] يدلُّ على أنهَّا علَّةٌ للحكم كما يقال: «أكرمت زيداً عالماً» أي من جهة علمه. (إس)

[١٦] قوله: «فكان كدعوى الشيء إلخ» لَمَّا صار قوله: «الحمد لله» في تلك القوة كان دعوى هذا القول،

---

(١) هذا الجواب ضعيفٌ جدّاً، إذ المقام مقام حمد الله تعالى. وأجلُّ أفرادِه هو حمده تعالى لذاته. وقد جعل الفاضل المحقِّق عصام الدين هذا المقامَ قرينةً لجعل اللام في الحمد للعهد، ويكون المراد حمد الله تعالى لذاته. واستحسنه. انظر حاشيته على الجامي (ص: ٤)

(٢) هذا وجه إفادة الجنسِ انحصارَ جميعِ أفراد الحمد في حقِّه تعالى.

(٣) فإنَّ الماهية تتحقَّق بتحقُّق فردٍ واحدٍ أيضاً، فلو ثبت فردٌ واحدٌ من الحمد ـ مثلاً ـ لغير الله، بطل اختصاص ماهية الحمد له تعالى. وانظر للزيادة حاشية الفاضل السيالكوتي على حاشية عبد الغفور اللاري على ملا جامي على كافية ابن الحاجب (ص:٤).

(٤) الاتِّصاف الصريح كما ذكره في المثال: «أكرمت زيداً عالماً»، وأمَّا الاتِّصاف الضمني فكما هو في عبارة الكتاب: «الحمد لله» فإنَّه بمعنى: الحمد للذات الواجب الوجود الجامع لصفات الكمال.

قوله: «الـذي هدانا» الهداية، قيـل[1]: هي الدلالـة المُوصِلـة، أي الإيصالُ[2][19] إلى المطلوب. وقيل[3][20]: هي إراءة الطريق الموصِل إلى المطلوب.

والفرق[21] بين هذين المعنيين أنَّ الأوَّل يستلزم الوصولَ إلى المطلوب، بخلاف الثاني، فإنَّ الدلالة[22] على ما يُوصِل إلى المطلوب لا يلزَم أن تكون مُوصِلةً إلى ما يُوصِل، فكيف تُوصِل إلى المطلوب.

(١) القائل المعتزلة.

(٢) اختلف في أن ما بعد «أي» التفسيرية هل هو عطف بيان لما قبلها أو عطف نسق؟ والجمهور على الأول وصاحب المفتاح ـ السكاكي ـ ومن تبعه على الثاني. حواشي محمد علي، الحاشية ص:١٣٥

(٣) القائل جمهور الأشاعرة.

أي دعوى أن جميع المحامد منحصرة في حقِّه تعالى مثل دعوى الشيء مع دليله وبرهانه، أي بأن يُعلَم منه دليلُه وبرهانُه من غير احتياجٍ إلى إقامة الدليل على حدةٍ.

وترتيب المقدِّمات من الشكل الأوَّل هكذا: الحمد مطلقاً من صفات الكمال، وصفات الكمال منحصرة في حقِّ من هو مستجمعٌ لجميع الصفات الكمالية.

فإن قيل: لِمَ قال: «كدعوى الشيء»، مع أنه دعوى الشيء مع بينةٍ وبرهانٍ بعينه؟ قلت: فرقٌ بين قولنا: «الحمد لله» وبين قولنا: «الحمد مطلقاً منحصر إلخ، لأنَّ الحمد مطلقاً من صفات إلخ». (عبد)

[١٧] **قوله: «ببيِّنةٍ وبرهانٍ»** لأنَّها من القضايا الفطرية، وهي عبارة عن القضية التي قياسها معها مثل الأربعة زوج.

[١٨] **قوله: «لطفه»** يمكن أن يكون بضم اللام بمعنى «پاكيزگى» وما قال الفاضل الأحمد نگري: «بضم اللام بمعنى پاكيزه» فعجيبٌ، لمخالفة النقل والعقل. (عبدالحي)

[١٩] **قوله: «أي الإيصال»** لَمَّا كان الإيصالُ إلى المطلوب لازماً للهداية بهذا المعنى، فسَّرها به تنبيهاً على ذلك. (عبد)

قوله: «أي الإيصال» لَمَّا كان للمتوهِّم أن يتوهَّمَ أنَّ المعنى الأوَّل هو إراءة الطريق الموصلة في الواقع من دون الإيصال بأخذ اليد أو غيره، مع أنَّه ليس كذلك، بل المعنى الأوَّل هو الإيصال إلى المرام، احتاج المحشِّي إلى التفسير. (عبدالحي)

[٢٠] **قوله: «وقيل: هي إراءة»** المذكور في كلام المشايخ: أنَّ الهداية عندنا خلق الاهتداء، ومثل «هداه الله فلم يهتدِ» مجازٌ عن الدلالةِ والدعوةِ إلى الاهتداء؛ وعند المعتزلة: بيان طريق الصواب؛ وهو باطل لقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦] ولقول النبي ﷺ: «اللهم اهدِ قومي فإنَّهم لا يعلمون»، مع أنَّه بيَّن الطريقَ ودعاهم إلى الاهتداء.

والمشهور[١] أنَّ الهداية عند المعتزلة الدلالة الموصلة إلى المطلوب، وعندنا الدلالةُ على طريق يُوصِل إلى المطلوب سواءٌ حصل الوصول والاهتداء أو لم يحصل. (شرح العقائد النسفية للتفتازاني[٢])

[٢١] **قوله: «والفرق إلخ»** حاصل الفرق أنَّ الوصول لازمٌ للمعنى الأوَّل، لكونه مطاوعاً للإيصال كالانكسار للتكسير، دون المعنى الثاني، فإنَّ الدلالة على الطريق لا تستلزم الوصولَ إليه فضلاً عنه إلى المطلوب. (إس)

[٢٢] **قوله: «فإن الدلالة إلخ»** المراد بالإيصال في كلا المعنيين الإيصال بالفعل، ضرورةَ أن الإيصال بالقوة ليس إيصالاً في الحقيقة. ولو كان المراد الإيصال مطلقاً لم يكن بين المعنيين فرقٌ تحقُّقاً، إلا أنَّه في الأوَّل صفة الدلالة، وفي الثاني صفة الطريق.

---

(١) قال الفاضل الخيالي (ص/ ١٦٠، ضمن مجموعة الحواشي البهية) في دفع ما يظهر من التعارض بين المذكور في كلام المشايخ وبين المشهور: «يمكن أن يقال: مراد المشايخ بيان الحقيقة الشرعية المرادة في أغلب استعمالات الشارع، والمشهور بين القوم هو معناه اللُّغويّ أو العرفي، فلا منافاة».

(٢) انظر: شرح العقائد النسفية (ص/ ١٦٠، ضمن مجموعة الحواشي البهية)

والأوّل منقوضٌ بقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ [فصلت: ١٧]، إذ لا يُتصوَّر[٢٣] الضلالُ بعد الوصول إلى الحقِّ[٢٤].

والثاني منقوضٌ بقوله تعالى[٢٥]: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ [القصص: ٥٦]، فإنَّ النبيَّ ﷺ كان شأنُه إراءة الطريق.

والذي يُفهَم من كلام المصنِّف في «حاشية الكشاف» هو أنَّ الهداية لفظ مشتَرَكٌ[٢٦] بين هذين المعنيين؛ وحينئذٍ يظهر اندفاع كلا النقضين، ويرتفع الخلاف[٢٧] من البَين[٢٨].

[٢٣] قوله: «إذ لا يتصوَّر إلخ» أي لا يُتصوَّر الضلالُ بعد الوصول إلى الحقِّ في ثمود خاصةً، فإنَّ أكثرهم لم يؤمنوا بنبيِّهم صالح عليه السلام، وبعضهم آمنوا ثم كفروا[1] على ما يظهر من كتب التفاسير والسير؛ فاندفع ما قيل: إنَّه يجوز أن يقع الضلالُ بعد الوصول إلى الحقِّ بإغواء عزازيل وتشكيكه، كالكفر بعد الإيمان. (عبدالحليم)

[٢٤] قوله: «الوصول إلى الحق» قيل: يجوز الضلالُ بعد الوصول إلى الحق بالارتداد. ولنِعْم الجواب جواب الوالد العلَّام والأستاذ الهمام مُدَّ ظلُّه.

وقال الفاضل الأحمد نگري: «والجواب أنَّ الضلالة لا يُتصوَّر بعد الوصول إلى الحقِّ، والمرتدُّ لمَّا لم يكن واصلاً إلى الحقِّ كفر بالله تعالى». انتهى.

قلت: قد يصير رجلٌ واصلٌ إلى الله تعالى عارفٌ بالحق مرتدّاً، وقد شاهدنا ذلك، فهذا الجواب لا يُشفي العليل. (عبدالحي)

[٢٥] نزل تسليةً للنبيِّ ﷺ حين لقَّن عمَّه أبا طالب حين وفاته وما أجابه، وعرض له حزنٌ كثيرٌ.

[٢٦] قوله: «لفظٌ مشترَك» فيه نظرٌ، فإنَّك قد عرفتَ أنَّ لفظ «الهداية» حقيقةٌ في المعنى الثاني، مجازٌ في المعنى الأوَّل. ولا يفهم من كلام المصنِّف الاشتراكُ بين المعنيَين؛ فإنَّ ما يظهر منه هو تعدُّد الاستعمال، لا تعدُّد المعنى الموضوع له. وذلك ظاهر؛ كيف وقد قال المصنِّف في شرح المقاصد: «إنَّ القول الأوَّل ممَّا اخترعه المعتزلة»[2]. فلعلَّ مرادَ الشارح من كونه مشترَكاً بين المعنيَين أنَّه مستعمَل فيهما[3]. (ملخص إس)

[٢٧] قوله: «ويرتفع الخلاف» أي الواقع بالنظر إلى المعنيَين، فإنَّ المراد في «فهديناهم» الإراءةُ، وفي «لا تهدي» الإيصالُ.

[٢٨] قوله: «ويرتفع الخلاف من البين» قيل: لا نسلِّم أنَّه يرتفع الخلافُ من البين، فإن ما في الحاشية مذهبٌ ثالثٌ، والثالث لا يرفع الخلاف في الأوَّلَين.

أقول: المراد أنَّ الخلاف كأنَّه مرتفعٌ بحسب إظهار الحقِّ، يعني: الأوّلان في الغلط بسبب عدم التعمُّق في استعمال الهداية، فإذا ظهر الحقُّ فالخلاف كالمرتفع من البين. (برهان الدين)

(١) كذا في المطبوعتين عندي، وحق العبارة: «ثم لم يكفروا». والله أعلم.

(٢) لم أجده في شرح المقاصد، وخلاصة ما ذكره هناك أنَّ الآيات المشتملة على اتصاف الباري تعالى بالهداية والإضلال فهي عندنا راجعة إلى خلق الإيمان والاهتداء والكفر والضلال، بناء على أنه الخالق واحده، خلافاً للمعتزلة بناء على أصلهم الفاسد، أنه لو خلق فيهم الهدى والضلال لما صح منه المدح والثواب والذم والعقاب، فحملوا الهداية على الإرشاد إلى طريق الحق بالبيان ونصب الأدلة أو الإرشاد في الآخرة إلى طريق الجنة، والإضلال على الإهلاك والتعذيب والتسمية والتثبت والتلقيب بالضال أو الوجان ضالاً. (انظر: شرح المقاصد ٥/ ٣١٠ ـ ٣١١، طبعة صالح موسى شرف)

(٣) لا يبعد أن يقصد الشارح ـ ملا عبد الله اليزدي ـ قائلًا بالاشتراك بمعنى أنَّه موضوعٌ لهما ابتداءً، وذلك لأنَّ الشيعة قائلون بأنَّ الهداية لفظٌ مشتركٌ بين هذين المعنيين وبين عدم الإهلاك كما صرَّح به المير أبو الفتح في حاشيته على الجلال على تهذيب المنطق [الحاشية رقم: ٢/ ١]، وجعله مُفادَ كلام المحقِّق الطوسي في التَّجريد.

ومع هذا يصحُّ حمل الاشتراك هنا على كونه مستعمَلاً فيهما، لأنَّ الشارح بصدد نقل كلام العلَّامة التفتازاني في حاشية الكشَّاف.

ومحصولُ كلامِ المصنِّف في تلك الحاشية(١) أنَّ الهداية تتعدَّى إلى المفعول الثاني تارةً بنفسه نحو: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦]، وتارةً بـ«إلى»[٢٩] نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٍ ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وتارةً باللام نحو: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ ﴾ [الإسراء: ٩]، فمعناها على الاستعمال الأوَّل هو الإيصال، وعلى الثانيين إراءةُ الطريق(٢).

قوله: «سواء الطريق» أي وسطَه الذي يُفضي سالكَه إلى المطلوب البتَّة. وهذا كنايةٌ[٣٠] عن الطريق المستوي، إذ هما متلازمان. وهذا مراد[٣١] من فسَّره(٣) بالطريق المستوي والصراط المستقيم.

ثم المراد به إمَّا نفس الأمر عموماً[٣٢]، أو خصوص ملَّة الإسلام، والأوَّل أولى لحصول البراعة[٣٣] الظاهرة بالقياس إلى قسمَي الكتاب.

قوله: «وجعل لنا» الظرف[٣٤] إمَّا متعلِّق بـ«جعل»، واللام للانتفاع[٣٥] كما قيل في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا ﴾ [البقرة: ٢٢]؛ وإمَّا بـ«رفيق»، ويكون[٣٦] تقديم معمول المضاف إليه على المضاف لكونه ظرفاً، والظرف ممَّا يُتوسَّع فيه ما لا يُتوسَّع في غيره. والأوَّل أقرب لفظاً[٣٧]، والثاني معنىً(٤).

---

(١) جاء في الكشاف ١/ ١٥ في تفسير الآية ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦]: «هدى أصله أن يتعدى باللام أو بإلى» وعلق عليه العلامة التفتازانيالورقة: ١٤: «سيجيء من كلامه ما يدل على الفرق من جهة المعنى بين المتعدي بنفسه والمتعدي بالحرف، وبالجملة فلا كلام في مجيء هديته الطريق وهديته للطريق وإلى الطريق.

وقد يفرق بينهما بأن معنى الأوَّل الإذهابُ إلى المقصدِ والإيصالُ، فهذا يُسنَد إلى الله تعالى خاصَّةً. ومعنى الثاني الدلالةُ وإراءةُ الطريق، فيسند إلى النبي ﷺ مثل: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾ [الشورى: ٥٢]، وإلى القرآن مثل: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ ﴾ [الإسراء: ٩]».

(٢) ولكن بناء على هذا التفصيل الذي ذكره المصنِّف رحمه الله في حاشية الكشاف ـ وقد نقلناه في الحاشية السابقة فانظر فيه ـ يرد النقض بآيات منها: قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام: ﴿ إِنِّي قَدۡ جَآءَنِي مِنَ ٱلۡعِلۡمِ مَا لَمۡ يَأۡتِكَ فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ صِرَٰطٗا سَوِيّٗا ﴾ [مريم: ٤٣]، وعن مؤمن آل فرعون: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾ [غافر: ٣٨]، وعن فرعون: ﴿ وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾ [غافر: ٢٩]، قوله تعالى: ﴿ وَهَدَيۡنَٰهُ ٱلنَّجۡدَيۡنِ ﴾ [البلد: ١٠].

(٣) المفسِّر هو العلاَّمة الدواني في حاشيته على تهذيب المنطق انظر الحاشية رقم ٣ منها.

قوله: «وهذا مراد من فسَّره» قال المولوي إسماعيل: «دفعُ إيرادٍ على المحقِّق الدواني، حيث فسَّر قولَ المصنِّف: «سواء الطريق» بـ«الطريق المستوي والصراط المستقيم»؛ تقريره: إنَّ هذا التفسير يشتمل على تكلفات ثلاثة، لأنه ١ـ جعل السواء بمعنى الاستواء، ٢ـ ثمَّ استعمله بمعنى المستوي، ٣ـ ثم جعل الإضافة من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف. ولا يخفى أنَّه مع مخالفة اللُّغة تكلُّفٌ وتعسُّفٌ أيضاً.

فأجاب من جانبه بقوله: «وهذا مراد إلخ». ومحصَّل الجواب أنَّ هذا التفسير ليس ترجمةَ اللفظ وبيانَ أصلِ التركيب، حتى يكون مفضياً إلى التكلفات الثلاثة المذكورة، بل هو إشارةٌ إلى أنَّ «سواء الطريق» كناية عن الطريق المستوي، ولا مضايقة فيه، فإنَّه يصحُّ تفسير طويل النجاد بطويل القامة؛ فسواء الطريق بمعنى وسط الطريق، وهو كناية عن الطريق المستوي». نقلاً عن حاشية تحفه شاهجهاني على ملا عبد الله ص:١٤، طبعة قديمي كتب خانه.

(٤) قوله: «والأوَّل أقرب لفظاً» أي وأبعدُ معنىً. ووجه البُعد المعنويِّ على ما ذهب إليه المحشيِّ هنا أنَّ المتبادر من اللامِ التعليلُ، =

[٢٩] قوله: «وتارة بإلى» وإذ قد عرفت هذا، فاعلم أنَّ تقدير «وأمَّا ثمود إلخ» وأمَّا ثمود فهديناهم إلى الحقِّ أو للحقِّ، وتقدير «إنَّك إلخ» إنَّك لا تهدي مَن أحببتَ الحقَّ. (برهان الدين)

[٣٠] قوله: «وهذا كناية إلخ» الكناية لفظٌ قُصِد بمعناه معنى ثانٍ يكون ملزوماً للأوَّل مثل: «طويل النجاد»، فإنَّه كنايةٌ عن «طويل القامة»، وكذا «سواء الطريق» كناية عن «الطريق المستوي»، فإنَّ معنى سواء الطريق: «وسط الطريق»، وهو لازم لـ«الطريق المستوي».

وفي قوله: «متلازمان» بصيغة المشاركة إشارةٌ إلى دفع شبهةٍ هي أنَّه ذهب بعضهم[1] إلى أنَّ الكناية لفظٌ قُصِد من معناه لازمُه، فكيف يصح الكنايةُ بهذا المعنى؟ وجهُ الدفع ظاهرٌ، فإنَّ «الطريق المستوي» كما أنه ملزومٌ لمعنى «سواء الطريق» كذلك لازمٌ له أيضاً، فإنَّ التلازم بين الشيئين يستدعي كون كلٍّ منهما لازماً وملزوماً. ووجه التلازم بينهما ظاهرٌ، فإنَّا إذا فرضنا نقطتَين بينهما خطوطٌ فالذي يكون وسطاً منها يكون مستقيماً البتَّة، وكذا العكس وهذا ظاهرٌ. (إس)

[٣١] قوله:«وهذا مراد إلخ» أي كون قوله: «سواء الطريق» كنايةً عن «الطريق المستوي». وليس مراده أنَّ السواء بمعنى الاستواء، حتى يرد أنَّ السواء بمعنى الوسط لا الاستواء. (عبد)

[٣٢] قوله: «إمَّا نفس الأمر عموماً» أي العقائد الحقَّة حالَ كونها تعمُّ عموماً لشمولها القواعدَ المنطقية والعقائد الكلامية، أو خصوص ملَّة الإسلام أي إمَّا المراد به ملَّة الإسلام الخاصَّة، فإضافةُ الخصوص إلى ملَّة الإسلام إضافةُ الصفة إلى الموصوف. (عبد)

[٣٣] قوله: «لحصول البراعة» قال الأحمد نگري: «الشائعة في الخطب». انتهى.

أقول: هذا شاهدٌ على أنَّ المراد بها براعة الاستهلال، وليس كذلك، وإلا لاختلَّ معنى عبارته، بل المراد به المناسبة، فافهم[2]. (عبد الحي)

[٣٤] قوله: «الظرف» الظاهر أنَّ قوله: «لنا» ظرف لغوٌ لا مستقرٌّ، وحينئذٍ إمَّا أن يتعلَّق بـ«جعل»، أو «التوفيق»، أو «الرفيق». (نور الله الشوستري)

[٣٥] قوله: «واللام للانتفاع» فيه إشارةٌ إلى دفع ما قيل من أنَّ المعنى على هذا باطلٌ، فإنَّه يلزم كون أفعال الله تعالى معلَّلةً بالأغراض والغايات[3]. (إس)

[٣٦] قوله: «ويكون تقديم معمول إلخ» جوابُ سؤالٍ هو أنَّ تعلُّقه بـ«رفيق» باطلٌ، فإنَّه مقدَّمٌ على المضاف، فيلزم تقديم معمول المضاف إليه عليه. (إس)

[٣٧] قوله: «والأوَّل أقرب» يعني تعلُّق الظرف بـ«جعل» أقربُ من جهة اللَّفظ، وهو ظاهرٌ، لا من جهة المعنى، وإن كان صحيحاً ـ كما مرَّ ـ إلا أنَّه لا يخلو من بُعدٍ. وأمَّا تعلُّقه بـ«رفيق» فأقرب من جهة المعنى، فإنَّ معنى الرفيق لا يتمُّ بدونه، لا من جهة اللفظ، وإن كان التركيب صحيحاً لِما فيه من التكلُّف. (إس)

---

(١) يعني أنَّ المراد من البراعة في كلام الشارح ملا عبد الله هي المناسبة، وليس المصطلح، وهو الإتيان في المقدمة بعبارات هي من المقاصد في الفن، إذ ليس «سواء الطريق» من المقاصد والمصطلحات المذكورة في هذا الفن، ولا في علم الكلام.

(٢) كذا في المطبوعتين عندي، وحق العبارة: «ثم لم يكفروا». والله أعلم.

(٣) ووجهُ الدفع أنَّ اللام ليس بمعنى الغرض والغاية، بل للانتفاع كما في قوله تعالى: «جعل لكم الأرضَ فراشاً».

قوله: «التوفيق» هو توجيه الأسباب نحو المطلوب الخير[٣٨].

قولـه: «والصـلاة» هـي بمعنى الدعاء أي طلب الرحمة، وإذا أُسـنِد إلى الله تعـالى يُجرَّد عن معنى الطلب، ويراد به الرحمة مجازاً[٣٩].

قوله: «على من أرسـله» لم يُصرِّح[٤٠] باسـمه ﷺ تعظيماً[٤١] وإجلالاً، و(١)تنبيهاً على أنه فيما ذُكِر من الوصف بمرتبةٍ لا يتبادر الذهن منه إلا إليه[٤٢].

واختـار مـن بـين الصفـات هـذه، لكونهـا مسـتلزمةً لسـائر الصفـات الكماليـة، مع مـا فيه من التصريح[٤٣] بكونه ﷺ مرسَـلاً، فإنَّ[٤٤] الرسـالة فوق النبوة[٤٥]، فإنَّ المُرسَـل هو النبيُّ الذي أرسـل إليه وحيٌ وكتابٌ.

= فيُتوهَّم كون أفعال الله تعالى معلَّلةً بالغرض، وهو باطل. وقد دفع هذا البُعدَ بأنَّ اللام للانتفاع وليس للتعليل. ولكنَّـه في حاشـيته عـلى ملا جلال الدواني على تهذيـب المنطق صرَّح بأنَّه لا حرج من تعليل فعل الله بغـرضٍ راجعٍ إلى العبد كما هو مذهب أهل الحقِّ ـ وهم الشـيعة عنده، وقال ورقة ١٧: «والوجه عندي أنَّ ركاكته المعنوية أنَّ جَعْلَ العبدِ نفسَـه غرضاً لأن يكون باعثـاً عـلى فعـل الحقِّ وسـبباً له، فيـه شيءٌ من إسـاءة الأدب وإن طابق الواقعَ؛ ولذا قـد يرد مثلُ ذلك من الله تعـالى في معرض عدِّ الإحسان والامتنان، قال الله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [البقرة: ٢٢].

وبما قرَّرت ظهر فساد ما يقال من أنَّه يجوز جعله متعلقاً بـ«جعل» واللام للانتفاع على ما قيل في الآية المذكورة فتدبَّر».

وذهب الفاضل المير زاهد الهروي في حاشيته على ملا جلال الدواني على تهذيب المنطق ص:٥٢ ـ ٥٤ إلى أنَّ وجه البُعد والركاكة أنَّ الخير معتبَرٌ في مفهوم التوفيق بحسب العرف والشرع، فإذا تعلَّق الظرفُ بـ«جعل» يكون المجعولُ «التوفيقَ»، والمجعولُ إليه «خيرَ رفيق»، وهو باطلٌ، لاستحالة تخلُّل الجعل بين الشيء وذاتياته. فكون اللام للانتفاع لا يدفع البعدَ.

وذهب الفاضل ميرزا جان الباغنوي إلى أن الخير من لوازم التوفيق، فيلزم على تقدير تعلق «لنا» بـ«جعل» تخلُّل الجعل بين الملزوم واللازم. انظر حواشي القاضي مبارك على المير زاهد على الجلال الدواني على تهذيب المنطق ص: ٢٥.

وأمَّـا قـرب الثـاني ـ أي تعلق «لنا» بـ«رفيـق» ـ معنى فلخلوه عما لزم تعلقـه بـ«جعل». ولما يلزم من تعلُّق «لنـا» بـ«رفيق» أن يكون الحمد على نعمةٍ، وواضحٌ أنَّ الحمد من الحامد الذي وصلته نعمةٌ من المحمود أقوى من غيره.

وأمَّـا القـرب اللفظي في الأوَّل والبعد اللفظـي في الثاني فواضحٌ، فإنَّ الأصل في العاملِ الفعلُ والتقـدُّمُ، وكلاهما متحقِّقٌ في الأوَّل ومنتفٍ في الثاني.

(١) سـقط الـواو العاطف في نسـخة مجلس. وفي أكثـر الطبعات الإيرانية والهندية بالـواو العاطفة كما هو المُـدرَج. وعلى تقدير العطفِ المتبـادرُ أنَّ لـترك التصريـح وجهين: الأوَّل: التعظيـم والإجلال، والثاني: التنبيه عـلى إلخ. وأمَّا على تقديـر الفصل وترك العاطف فالمتبـادر أن وجـه الترك واحدٌ وهو التعظيم والإجلال. وأمَّا قوله: «تنبيهاً» فإنَّه وجه كون ترك التصريح بالاسـم تعظيماً وإجلالاً والأمر كلُّه يدور على الظنِّ والظاهر، فيمكن تقرير العبارة على غير هذا الوجه أيضاً.

وينبغـي أن يعلـم أنَّ قولـه: «تعظيماً وإجلالاً وتنبيهاً» مفعولٌ له لقوله: «لم يصرِّح» الـذي بمعنى ترك التصريح، إذ المفعول له يكون لفعـلٍ وليـس لعدم فعلٍ، فوجـب تأويل عدم التصريح بترك التصريـح. وهذا كما ذكر أصحاب الحواشي عـلى الجامي في قوله أول شرحه ص: ١٨، طبعة كويته: «لم يصدر رسـالته هذه بحمد الله... هضماً لنفسـه». وتفصيله في حواشي السـيالكوتي وملا نور محمد على عبد الغفور على الجامي ص:١٠، طبعة كويته المصورة من طبعة المطبع المجتبائي بدهلي سنة ١٣٢٩هـ فراجعه.

[٣٨] **قوله: «وهو توجيه الأسباب إلخ»** هذا مفهومه الشرعيُّ، وأمَّا المفهوم اللُّغويُّ فاعتُبر المطلوبُ فيه، خيراً كان أو شرّاً.

[٣٩] **قوله: «الرحمة مجازاً»** وههنا مجازٌ آخر، فإنَّ الرحمة رقَّة القلب بحيث يقتضي الإحسان، والله منزَّهٌ عن القلب، فالمراد غايةُ الرحمة، وهو الإحسان. (ملخص إس)

[٤٠] **قوله: «لم يصرِّح باسمه»** لأنَّ في الكناية من شخصٍ من التعظيم ما ليس في ذكر عَلَمه صريحاً بالضرورة. (ع)

[٤١] **قوله: «تعظيماً»** هذه الوجوه نكاتٌ بعد الوقوع، فيكفي فيها أدنى توجيهٍ؛ فلا يرد أنَّ عظمة الله تعالى فوقَ عظمة الرسول وجلالِه، فيلزم أن لا يُصرَّح باسم الله تعالى، وأنَّ لله تعالى صفات لا يتبادر الذهن منها إلا إليه، فهي بمنزلة الأعلام له، فلِمَ لم يذكر صفةً منها؟ (ملخص إس)

[٤٢] **قوله: «لا يتبادر الذهن منه إلا إليه»** لأنَّ المطلق ينصرف إلى الفرد الكامل.

[٤٣] **قوله: «مع ما فيه من التصريح»** أي اختار وصفَ الرسالة للعلَّة المذكورة مع أنَّ في اختيار هذا الوصف تصريحاً بكونه عليه السلام مرسلاً. (عبد)

[٤٤] **قوله: «فإن الرسالة إلخ»** جوابٌ عمَّا يُقال: ما الفائدة في التصريح بكونه ﷺ مُرسَلاً. وحاصل الجواب بيان عظمة شأنه ورفعة مكانه. (ع)

[٤٥] **قوله: «فوق النبوَّة»** باعتبار الرُّتبة؛ فلا يرد أنَّ النبوَّة أعمُّ من الرسالة، والأعمُّ من الشيء يكون فوقَه ولذا يقال: إنَّ الجوهر فوقَ الجسم. (إس)

قولـه: «هـدىً» [١] إما مفعولٌ له لقوله: «أرسـله» وحينئذٍ يُراد بالهدى هدايـةُ الله، حتى يكون فعلاً لفاعلِ الفعلِ المعلَّلِ به، [٢] أو حالٌ عن الفاعل، [٣] أو(١) عن المفعول[٤٦]؛ وحينئذٍ[٤٧] فالمصدر بمعنى اسم الفاعل(٢)، أو يقال: أُطلِق على ذي الحال مبالغةً[٤٨]، نحو: «زيدٌ عدلٌ».

قوله: «بالاهتداء» مصدرٌ مبنيٌّ للمفعول[٤٩] أي بأن يُهتدَى به[٥٠].

والجملة [١] صفةٌ لقوله: «هدى»[٥١]، [٢] أو يكونان حالَين مترادفَين[٥٣]، [٣] أو متداخلين[٥٤]، [٤] ويحتمل الاستيناف[٥٥] أيضاً.

وقِس على هذا قولَه «نوراً» مع الجملة التالية.

(١) وقع في نسخة مجلس «بل» بدل «أو»، فإن صحَّ فيكون إشارة إلى رجحان كونه حالًا عن المفعول، لأن المقام ـ كما في حاشية اللكنوي رقم ٤٦ ـ مقام الصلاة على النبي ﷺ، وكونه تعالى هادياً علم من قوله: «الذي هدانا».

(٢) فيكون مجازاً لغوياً ـ كما في حاشية اللكنوي ٤٧. وأمَّا على تقدير إطلاقه على ذي الحال مبالغةً فيكون مجازاً عقلياً.

[٤٦] قولـه «أو عن المفعول» هـذا أولى، فإنَّ المقام مقـام الصلوة على النبـيِّ ﷺ، وأيضاً كونه تعالى هادياً قد عُلم من قوله:«الحمد لله الذي هدانا». (عبد)

[٤٧] قولـه: « وحينئـذٍ فالمصـدر» أي حـين كـون هدى حالاً ـ سواءٌ كان عن الفاعل أو عن المفعول ـ لابدَّ أن يُجعَـل المصدر ـ أي هُـدًى ـ بمعنى الهادي، لأنَّ الحال يكـون محمولاً على ذي الحـال في الحقيقة، ولا يصحُّ حملُ المصـدر مواطـأةً على شيء، فقولـه: «هُـدًى» حينئذٍ مجازٌ لُغويٌّ[1]، أي مجازٌ في الطرف. (ملخَّص عبد)

[٤٨] قوله: «مبالغة» لا يخفى عليك أنَّ هذا النحو مـن المجاز أبلـغُ في مقامَ التعريف[2]، فإنَّـه قُصِد أنَّ زيداً مثلاً صدر عنه العـدلُ كثيراً حتى صار كأنَّه عينُ العدل. (إس)

[٤٩] قوله: «مصـدرٌ مبنـيٌّ للمفعول» لا للفاعل، لأنَّ الاهتـداء بمعنـى «راه يافتن»، وهو سـبحانه وتعالى منزَّهٌ عنه[3]، والرسـول جلَّ برهانُه هادٍ، ونسبة الاهتداء بجانبه لا يخلو من سوء الأدب. (عبد)

[٥٠] قولـه: «أي بأن يُهتدَى به» فإن قيل: الاهتداء لازمٌ، واللازم منزَّه ومبرّىً عن التهمة بالمفعولية، فكيف يصحُّ أن يقال: الاهتداءُ مصدرٌ بمعنى المفعول؟

قلنا: إنَّ الاهتداء متعدٍّ بواسطة حرف الجر، وتقديرُ الكلام «بالاهتداء به» أي بأن يُهتدى به بصيغة المجهول، فيكون من باب الحذف. وإلى هذا الجواب أشـار المحشِّي بقوله: «بأن يُهتدَى به». (عبد)

[٥١] قوله: «صفة لقوله هُدىً» سواءٌ كان «هُدىً» حالاً عن الفاعل أو المفعول. (ع)

[٥٣] قولـه: «مترادفَين» همـا الحالان من ذي حالٍ واحدٍ. (ع)

[٥٤] قوله: «متداخلَين» أي إذا كان قولـه: «هو بالاهتـداء حقيقٌ» حـالاً من الضمير في «هُـدىً» بمعنى الهادي.

والمتداخلان هما الحالان اللَّذان يكون الحالُ الثانية من معمول الحال الأولى.

قولـه: «أو متداخلَين» ههنا احتمالٌ آخرٌ، لبعده لم يتعـرَّض له الشـارح، وهـو أنَّ أحدهما حـالٌ عن ضمير الفاعـل والآخَـر عـن ضمـير المفعـول، فليسـا حالَـين مترادفَـين لتعـدُّد ذي الحـال، ولا متداخلَين، فـإنَّ الحالَ الثانيَ ليس حالاً من ضمير الحال الأوَّل. (ملخَّص إس)

[٥٥] قولـه: «الاسـتيناف» أي جملةً مسـتأنفةً، أي جواباً عن سؤالٍ مقدَّرٍ كأنَّ سائلاً يقول: لِمَ أرسله هُدىً؟ فأجاب بأنَّه بالاهتداء حقيقٌ. وحينئذٍ يكون ضمير «هو» راجعاً إلى «مَن أرسله». (ع)

---

(١) وهـو الكلمـة المسـتعمَلة في غير مـا وُضِعت لـه في اصطلاح التخاطب.
وهو بخلاف المجـاز العقليِّ ويقال له المجاز الحُكميِّ والمجاز في الإثبات والإسناد المجازي. ويُعرَّف بإسناد الفعل أو معناه إلى ملابسٍ له غيرِ ما هو له بتأوُّلٍ.
والحاصـل أنَّ الكلمـة لا تكـون بمعناهـا الحقيقـيِّ في المجاز اللُّغوي، وأما في المجاز العقليِّ فتكون بمعناها الحقيقي، وإنَّما التجوُّز في الإسـناد، حيـث تُسـنَد إلى غير ما هي لـه. وليس هـذا مقام تفصيل هذا المبحث، راجـع للمزيد كتب البلاغة.

(٢) يعنـي به مقـامَ المـدح. وكلمـة «التعريف» في لغـة العجم قد يُـراد بها المدح. فلا تقل: كيف حكم بأنَّ المجاز يكون أبلغ في التعريف، مع أنَّ المجاز لا يجوز في التعريف.

(٣) هذا بناءً على كون «هُدىً» حالًا عن فاعل «أرسـله». وقوله: «والرسـول جلَّ برهانُه هادٍ إلخ» بناءً على كون «هدى» حالاً عن المفعول.
ولا يخفى أنَّه يجوز أن يجعل «الاهتداء» مبنياً للفاعل، ويكون بمعنـى «بأن نهتـدي به». ولكنَّـه يكون وصفـاً للشيء بحال متعلِّقه. فيكون جعلُه مبنياً للمفعول أولى.

قولـه: «بـه» متعلِّـق بـ«الاقتداء»، لا بــ«يليق»(1)، فـإنَّ اقتداءنا به ﷺ إنَّما يليق بنـا، لا به، فإنَّه كمالٌ[56] لنا، لا له.

وحينئذٍ تقديمُ الظرف، لقصد الحصر[57]، والإشارةِ إلى أنَّ مِلَّته ناسخةٌ لملل سائر الأنبياء.

وأمَّـا الاقتـداء بالأئمة[58] فيقال: إنَّه اقتداءٌ به حقيقةً[59]. أو يقال: الحصرُ إضافيٌّ[60] بالنسـبة إلى سائر الأنبياء عليهم السلام.

قوله: «وعلى آله» أصله «أهلٌ» بدليل أُهَيْل[61]، خُصَّ اسـتعمالُه في الأشراف[62]. وآلُ النبيِّ ﷺ عترتُه المعصومون[63].

قوله: «وأصحابه»[64] هم المؤمنون الذين أدركوا صحبةَ النبيِّ ﷺ مع الإيمان[65].

قوله: «في مناهج» جمع مَنهَج، وهو الطريق الواضح.

قولـه: «الصـدق» الخبر والاعتقاد[66] إذا طابَـقَ الواقعَ كان الواقعُ أيضاً مطابِقـاً له، فإنَّ المفاعَلة مـن الطرفَـين، فهو من حيث إنَّه مطابِقٌ للواقع ـ بالكسر(2) ـ يُسـمَّى صدقاً، ومن حيث إنَّه مطابَق له ـ بالفتح ـ يُسمَّى حَقّاً.

وقد يُطلَق الصدقُ والحقُّ على نفس المطابَقة(3)[67] أيضاً.

---

(1) فيكون أصل العبارة هكذا: «ونوراً يليق بنا الاقتداء به».

ولـو أخذنـا «الاقتداء» مبنياً للفاعل على صيغة المتكلِّم، يصح تعلق «به» بـ«يليق». ويكـون في العبارة تقديرُ «به» آخَر، وهو المتعلِّق بـ«الاقتداء» هكذا: «ونوراً يليق به الاقتداء به». ويكون المعنى: ويليق به أن نقتدي به.

ويجوز كذلك أن نأخذ «الاقتداء» مبنياً للمفعول. ويكون المعنى: ونوراً يليق به أن يُقتَدى به.

والحاصل أنَّ هنا تقادير ثلاثة. ويليق تعلُّق «به» بـ«يليق» على التقديرين الأخيرين. ولكنه لما كانا وصفاً للشيء بحال متعلَّقه، وليس وصفاً له حقيقةً ترك التعرُّض له. فتبَّنه.

(2) ذهب الفاضل العصام انظر: العصام على الجامي ص: 32، طبعة تركية قديمة، 1299هـ إلى أنَّ مثل هذه العبارات بمنزلة الإعجام، فينبغي أن يُرى ولا يُقرأ.

ولا يخفـى أن قراءتـه أولى لئلا يخطِّي السـامعُ القارئَ كما قـال الفاضل عصمت انظر: عصمت على الجامي ص:59، طبعة المطبعة العامرة، 1289 هـ.

(3) في نسـخة راغـب ومجلس، وكذا في الطبعات الإيرانية: «المطابِقيَّة والمطابَقيَّة». وفي نسـخة نور عثمانيـة «المطابقة» فقط، وهو الواقع في الطبعـات الهنديَّـة كـما يظهر من حاشـية اللكنوي رقـم 67. ويظهر من تلك الحاشـية أنَّ المقصـود من «المطابقة» أيضـاً المطابِقيةُ والمطابَقيةُ.

والغـرض مـن هـذا الكلام دفعُ مـا يُتوهَّم من تعريـف الصدق بـ«الخـبر المطابِق للواقـع» ـ الذي هو حاصل قـول المحشِّي: «الخبر والاعتقـاد إذا طابـق إلخ» ـ بأنَّهم عرَّفوا الخبرَ ـ والقضيةَ ـ بـ«قول يحتمل الصـدق والكذب». فيلزم الدورُ، إذ معرفة الخبر تتوقَّف عـلى معرفـة الصـدق، ومعرفة الصدق تتوقَّف على معرفـة الخبر، لأن كلَّ واحدٍ منهـما أُخِذ في تعريف الآخَـر. وتقرير الجواب: أنَّ الصدق قد يُطلَق على مجرَّد المطابقية، فلا يلزم الدورُ.

[٥٦] قوله: «كمالٌ» الكمال ما يتمُّ به النوعُ في ذاته وفعله. وكمالُ الإنسان علماً وعملاً باقتداء نبيٍّ زمانه. (ع)

[٥٧] قوله: «لقصد الحصر» لأنَّ تقديم ما حقُّه التأخيرُ يفيد الحصرَ. فالمعنى: لا يليق الاقتداءُ إلا بنبيِّنا ﷺ، فحصل من هنا الإشارةُ إلخ، فالواو في قوله: «والإشارة» بمعنى مع. (عبد)

[٥٨] قوله: «وأمّا الاقتداء بالأئمة» جوابٌ عمّا يقال: إنَّ الاقتداء بالأئمة صحيحٌ بالإجماع، فالحصر المذكور ممنوعٌ. (ع)

[٥٩] قوله: «اقتداءٌ به حقيقةً» يعني أنَّ اقتداءنا بالأئمة ليس مغايراً لاقتداء النبيِّ ﷺ، بل هو عينُه، كيف وهم تابعونٌ للنبيِّ ﷺ ومقتدون به. (إس)

[٦٠] قوله: «الحصر إضافيٌّ» الحصر على قسمين: [١] حصرٌ حقيقيٌّ، وهو ما يكون بالنسبة إلى جميع ما عدا الشيء. [٢] وحصرٌ إضافي، وهو ما يكون بالنسبة إلى بعض ما عداه.

فالحصر المُفاد من تقديم الظرف هو الحصر بالمعنى الثاني، بأن يقال: إنَّ هذا الحصر بالنسبة إلى جميع الأنبياء لا بالنسبة إلى جميع ما عداه ﷺ، فاقتداؤنا بالأئمة لا يضرُّ في الحصر، فإنَّ الأئمة ليسوا بأنبياء. (إس)

[٦١] قوله: «بدليل أُهَيل» فإنَّ التصغير معيارُ الكلمات يُردُّها إلى حروفها الأصليَّة، ثم بُدِّل الهاءُ همزةً، لكونها من حروف الحلق، فبُدِّلت الهمزة الثانية الساكنة بالألف على قانون آمن. (عبد)

[٦٢] قوله: «في الأشراف» شرافةً في الدين كانت، أو في الدنيا فقط كآل فرعون؛ فلا يُقال: آلُ الحجَّام.

[٦٣] قوله: «المعصومون» أي المحفوظون[1] عن ارتكاب الصغائر والكبائر، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٣٣]. (إس)

قوله: «المعصومون» هذا عند الشيعة، وإنَّما اختاره المحشِّي بناءً على مذهبه. (عبد)

[٦٤] قوله: «وأصحابه» اعلم أنَّ الفرق بين الأصحاب والصحابة أنَّ الأصحاب أعمُّ من الصحابة، فإنَّ الأصحاب مطلقاً تُطلَق على أصحاب النبيِّ ﷺ وغيره أيضاً، بخلاف الصحابة، فإنَّها لا تُطلَق إلا على أصحابه ﷺ، فهو كالعَلَمِ لهم. (إس)

[٦٥] قوله: «مع الإيمان» أي مع استمرار الإيمان وبقائه عند الوفاة. (ع)

[٦٦] قوله: «الاعتقاد» هو ربط القلب بالشيء مطابقاً للواقع أوْ لا.

[٦٧] قوله: «على نفس المطابقة» أي لا على الخبر والاعتقاد المطابِق والمطابَق، بل على نفس المطابَقة، وليس المراد بنفس المطابقة أن لا يُعتبَر فيها جهتان مختلفتان كما توَّهم الفاضل المراد آبادي، بل المطابَقة إذا اعتُبرت من جانب الواقع تُسمَّى حقّاً، وإذا اعتُبرت من جانب الحكم تُسمَّى صدقاً، فتفكَّر ولا تَزَل. (عبدالحليم)

---

(١) أشار المحشيِّ بتفسيره بالمحفوظين إلى أنَّ العصمة بالمعنى اللُّغوي، وليس الاصطلاحي. وإلى ما اشتهر بينهم من أنَّ الأنبياء معصومون، والأولياء محفوظون.
والأظهر حملُه على العصمة الاصطلاحيَّة لأنَّها مراد الشَّارح ملا عبد الله اليزدي بناءً على مذهبه.

قولـه: «بالتصديـق» متعلِّق بقوله: «سـعدوا» أي بسـبب[٦٨] التصديق والإيمان بما جـاء به النبي عليه السلام.

قولـه: «وصعـدوا في معارج الحق» يعنـي بلغوا أقصى مراتـب الحقِّ[٦٩]، فـإنَّ الصعود على جميع مراتبه يستلزم ذلك.

قوله: «بالتحقيق» ظرفٌ لغوٌ، متعلِّق بـ«صعدوا» كما مرَّ، أو مستقَرٌّ[٧٠]، خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي هذا الحكم متلبِّسٌ بالتحقيق، أي متحقِّقٌ[٧١].

[٦٨] قولـه: «أي بسـبب» يعني أنَّ الباء للسـببيَّة. (ع)

[٦٩] قوله: «بلغوا أقصى مراتب الحقَّ» فإنَّ الجمع المضـاف للاسـتغراق، والبلـوغ إلى أقصى مراتـب الحقِّ لازمٌ لذلـك المعنى، فذكـر الملزومَ وأراد الـلازم، لكونه أنسـب لمقام المدح.

[٧٠] قوله: «أو مستقرٌّ» قال المحقِّق الشريف: «إنَّ الظـرف المسـتقَرَّ ما كان متعلَّقـه مقدَّراً، سـواءٌ كان عامّاً كقولنـا: «زيد في الـدار» أي حاصل، أو خاصّـاً كقولنا: «في البصرة» أي مقيمٌ، واللَّغو ما يقابله»[1]. (أبو الفتح)

[٧١] قولـه: «متلبِّـس» إنَّما فسَّر به لئـلَّا يُتوهَّم أنَّ معنى قوله: «متلبِّس بالتحقيق» قريبٌ به، فلا يثبت تحقُّقُ حكم الصعود.

(١) انظر كلامه في حاشيته على الكشاف (١/ ٢٨)

وبعدُ؛ فهذا غايةُ تهذيبِ الكلام في تحريرِ المنطقِ والكلام، وتقريبِ المرامِ من تقرير عقائد الإسلام. جعلتُـه تبـصرةً لمن حاول التبصُّرَ لَدَى الإفهام، وتذكرةً لمن أراد أنْ يَتذكَّرَ من ذوي الأفهام، سِيَّما الولدِ الأعزِّ الحَفيِّ الحَريِّ بالإكرام، سَـمِيِّ حبيبِ الله عليه التحيَّةُ والسـلامُ، لا زال له من التوفيقِ قوامٌ، ومن التأييدِ عِصامٌ، وعلى الله التوكُّلُ وبه الاعتصامُ.

قولـه: «وبعد» هو مـن الغايات، ولها حالاتٌ ثلاثٌ، لأنَّها إمَّا أن يُذكَر معها المضافُ إليه، أوْ لا، وعلى الثاني إمَّا أن يكون نسياً منسيّاً، أو مَنْويّاً، فعلى الأوَّلَيْن معرَبةٌ، وعلى الثالث مبنيـَّةٌ على الضَّم.

قوله: «فهذا»[1] الفاء إمَّا على توهُّم «أمَّا»[2]، أو على تقديرها[3] في نظم الكلام.

و«هـذا»(1) إشـارة[4] إلى المرتَّب الحـاضر في الذهن من المعاني المخصوصة المعـبرَّة عنها بالألفاظ المخصوصة، أو تلك الألفاظ الدَّالَّة على المعاني المخصوصة، سواء[5] كان وضعُ الدِّيباجة قبلَ التصنيف أو بعدَه، إذ لا وجود للألفاظ المرتَّبة[6] ولا للمعاني أيضاً في الخارج.

فإن كانت الإشـارة إلى الألفاظ، فالمراد[7] بالكلامِ الكلامُ اللَّفظي؛ وإن كانت إلى المعاني، فالمراد به الكلامُ النفسيُّ الذي يدلُّ عليه الكلامُ اللفظيُّ(2).

---

(1) ذهب الفاضل حفيد التفتازاني ـ المشـهور بشـيخ الإسـلام ـ في شرحه على التهذيب ورقة ٣ـ٤، نسـخة كوبريلي محمد عاصم وغيره إلى أنَّ المقدِّمة إن كانت إلحاقية فـ«هذا» إشارة إلى الموجود الحاضر. فردَّ عليهم العلامة الدواني الحاشية رقم ١٠ بأن «هذا» على كلا التقديرين ـ سواء كانت إلحاقية أو لم تكن ـ إشارة إلى الحاضر في الذهن. وتبعه من جاء بعده ومنهم المحشِّي ملا عبد الله اليزدي.

وذهـب الفاضل فخر الدين الحسـيني في حاشـيته على الجلال على تهذيب المنطق ورقة ٩، نسـخة مجلس: ١٠٥٥٣٣٤ إلى تصحيح القائـل بالفـرق، وأيَّـده بوجوهٍ، خلاصتها: أنَّه يجوز أن يكون مراده من الخارج ما هـو أعم من الخارج حقيقةً أو حكماً. وللألفاظ ـ وللمعـاني كذلـك ـ ضربٌ مـن الحضور في الخارج باعتبـار حضور النقوش الدالَّة عليها في الخارج. فيجـوز أن يُنزَّل هذا النوع من الحضور منزلةَ الحضور في الخارج.

عـلى أنَّـه يمكـن تصحيح قولـه على تقدير حمل الخـارج على الخارج حقيقـةً أيضاً، حيث لا يُسـلَّم لزومُ الحضـور في الخارج بجميع الأجزاء لصحَّة جواز الشيء مُشاراً إليه، فيجوز أن يكون الحضور في الخارج ببعض الأجزاء كافياً في صحة كونه مشاراً إليه. وهذا كما ذكـر المفسِّرون في وجه البُعد في «ذلك» في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢] حيـث قالوا: إن الكتاب هو اللفظ، واللفظ إذا أُطلق انقضى، والمنقضي في حكم المتباعد.

(2) اعلـم أنَّ دلالـة الـكلام اللفظيِّ على الكلام النفسيِّ ليـس من قبيل دلالة الـكلام اللَّفظيِّ على معناه الموضوع لـه، بل هي من دلالة الأثر على المؤثِّر، والتي تُسـمَّى بالدلالة العقلية، كما أشـار إليه الفاضل الخيالي في حاشـيته على شرح العقائد النسـفية ضمن مجموعة الحـواشي البهية ١/ ١١٩، طبعة المكتبة الرشـيدية، كويته، مصورة من طبعة فـرج الله زكي الكردي، ١٣٣٢ هـ وصرَّح به الفاضل أحمـد الجندي في حاشـيته على شرح العقائد النسـفية ضمن مجموعة الحـواشي البهية ١/ ١٢٠، والفاضل الكلنبوي في حاشـيته على شرح العقائد العضدية ٢/ ٢٣٤، دار الطباعة العامرة، ١٣١٧ هـ

[١] قوله: «فهذا» اعلم أنَّ المشار إليه بـ «هذا» هو الكتاب، وهو كسائر ما يُذكَر فيه يحتمل سبع احتمالات: يحتمل ١ ـ أن يكون عبارة عن الألفاظ المخصوصة الدالَّة على المعاني المخصوصة؛ ٢ ـ وأن يكون عبارةً عن النقوش المخصوصة الدالَّة على تلك المعاني بتوسط تلك الألفاظ؛ ٣ ـ وأن يكون عبارةً عن المعاني المخصوصة من حيث إنَّها مدلولة لتلك الألفاظ والنقوش؛ ٤ ـ وأن يكون عبارةً عن مجموع الألفاظ والنقوش من حيث الدلالة على المعاني؛ ٥ ـ وأن يكون عبارة عن مجموع النقوش والمعاني؛ ٦ ـ وأن يكون عبارة عن مجموع الألفاظ والمعاني؛ ٧ ـ وأن يكون عبارةً عن مجموع الألفاظ والمعاني والنقوش؛ فهذه احتمالات سبعة؛ لكن حملُ «غاية تهذيب الكلام» فيما نحن فيه على قوله: «هذا» استلزم انحصارَ المشارَ إليه في اثنين منها، وهما المعاني فقط، والألفاظ فقط. (نور الله)

[٢] قوله: «توهُّم أمَّا» يعني لَمَّا اعتادوا ذكرها في أمثال هذا المقام حكم العقل حكماً كاذباً باعتبار توهُّم أنَّها مذكورةٌ في النظم فأتى بالفاء. (عبد)

[٣] قوله: «أو على تقديرها» والفرق بين توهُّم «أمَّا» وتقديرها، أنَّ معنى توهُّم «أمَّا» حُكمُ العقل بواسطة الوهم أنَّها مذكورة في الكلام بواسطةِ اعتيادهم بها في أمثال هذا المقام، فيكون حكماً كاذباً[١]. ومعنى التقدير أن يُقدَّر «أمَّا» في نظم الكلام، ويُجعَل في الأحكام كالمذكور، فهو حكم مطابِقٌ للواقع[٢]. (عبد)

[٤] قوله: «وهذه إشارة إلخ» يعني أنَّ اسم الإشارة موضوعٌ للمشار إليه بالإشارة الحسيَّة، والمشار إليه ههنا ليس بموجودٍ في الخارج حاضراً في الحسِّ سوى النقوش، لا المعاني كما هو الظاهر، ولا الألفاظ المرتَّبة، إذ لا وجود لها في الخارج، فالمشار إليه هو المرتَّب الحاضر في الذهن على سبيل المجاز، تنزيلاً للمعقول منزلةَ المحسوس نصّاً على كمال ظهوره بحيث يصحُّ أن يُشار إليه. (عبد)

[٥] قوله: «سواء كانت إلخ» فيه دفعٌ لما قِيل من أنَّ وضع الديباجة إن كان بعدَ التصنيف فالإشارةُ إلى الحاضر في الخارج. (إس)

[٦] قوله: «المرتَّبة» في توصيف الألفاظ بالترتيب إشارةٌ إلى أنَّ الألفاظ، وإن كانت موجودةً في الخارج، لكن لا مرتَّبة مجتمعةً بل متعاقبةً، والإشارة ههنا تقتضي الترتُّب، فإنَّ المشار إليه ههنا الكتاب المرتَّب.

[٧] قوله: «فالمراد إلخ» وحينئذٍ يندفع ما قيل: إن المراد بالكلام إمَّا الكلام اللفظيُّ، فبطل احتمال أن يكون «هذا» إشارة إلى المعاني المرتَّبة، فإنَّها يمتنع كونها مُخبراً عنها بالكلام اللفظي؛ وإمَّا الكلام النفسيُّ فبطل أن يكون المشارُ إليه بـ «هذا» الألفاظَ، لامتناع أن تكون مُخبراً عنها بالكلام النفسي، فتأمَّل. (ملخَّص إس)

---

(١) يظهر من هذا أنَّ مراد السيِّد المحقِّق ليس بيان جواز الإتيان بالفاء هنا، بل مراده كيف وقع للمصنِّف أن يأتي بالفاء. فاستدراك الفاضل السيالكوتي ـ فيما سننقله في التعليق القادم ـ ليس في محله، لأنه مبنيٌّ على أنَّ توهُّم «أمَّا» بيانُ جواز الإتيان بالفاء. وليس فليس. فتدبَّر.

(٢) الحاشية منقولة من حاشية الفاضل السيالكوتي على الخيالي على شرح العقائد النسفية (ضمن مجموعة الحواشي البهية ٢/ ٦٠ ـ ٦١). ثم قال: «وبالجملة كلا الوجهين ذكرهما السيِّد قُدِّس سرُّه، وتبعه من جاء بعده، لكن الشيخ الرضيَّ صرَّح بأنَّ تقدير «أمَّا» مشروطة بكون ما بعد الفاء أمراً أو نهياً وما قبلها منصوباً به كقوله: «وربَّك فكبِّر». والأولى أن يقال: إتيان الفاء لإجراء الظرف مجرى الشرط».

وانظر كذلك حاشية الفاضل العصام على شرح العقائد النسفية (ضمن مجموعة الحواشي البهية ٤/ ٥ـ٦). وعلَّق الفاضل الكفوي على كلام الفاضل العصام بأنَّه يمكن أن يقال تقدير الكلام ههنا: «وبعد فاعلم أن ...». وقال بمثله الفاضل ولي الدين (٤/ ٥). وكأنَّ في قول الفاضل السيالكوتي: «والأولى أن يقال» إشارةً إلى هذا الوجه.

قوله: «غاية تهذيب الكلام» حمله على «هذا»[٨] إمّا بناءً على المبالغة نحو: «زيد عدل»، أو بناءً على أنَّ التقدير: «هذا كلامٌ مهذَّبٌ غايةَ التهذيب»، فحُذِف الخبر، وأُقيمَ المفعولُ المطلقُ[٩] مقامَه، وأُعرِب بإعرابه على طريق مجاز الحذف(١)[١٠].

قوله: «في تحرير المنطق[١١] والكلام»[١٢] لم يقل: «في بيانها» لِمَا في لفظ «التحرير» من الإشارة[١٣] إلى أن هذا البيان خالٍ عن الحشو والزوائد.

والمنطق: آلةٌ[١٤] قانونيّةٌ[١٥] تَعصِم مراعاتُها[١٦] الذهنَ عن الخطأ في الفكر.

والكلام: هو العلم الباحث عن أحوال المبدأ والمعاد، على نهج قانون الإسلام.

قوله: «وتقريبِ المرام» بالجرِّ عطفٌ على «التهذيب»، أي هذا غايةُ تقريبِ المقصد[١٧] إلى الطبائع والأفهام[١٨]. والحمل[١٩] على طريق المبالغة(٢)؛ أو التقدير: هذا مقرِّب غايةَ التقريب[٢٠].

---

(١) بين هذا المجاز والمجاز المنقسم إلى العقليّ واللُّغويّ اشتراكٌ لفظيٌّ. وعرفه القزويني في التلخيص بأنّه كلمةٌ تغيّرَ حكمُ إعرابها بحذفِ لفظٍ أو زيادةِ لفظٍ. وتفصيله في مختصر المعاني ص:٤٣٠ ـ ٤٣١، مكتبة حنفية، كويته، باكستان، بتحشية مولانا محمود حسن الديوبندي، مصورة من الطبعة سنة ١٣٥٩هـ.

(٢) فيكون من باب الإسناد المجازي والمجاز في الإسناد. وحاصل قوله: «أو التقدير هذا مقرب إلخ» أنّه من باب مجاز الحذف.

[٨] قوله: «حمله على هذا» يعني أنَّ «التهذيب» مصدرٌ، وحمل المصدر على شيءٍ بالمواطأة باطلٌ، فلا بدَّ حينئذٍ من ارتكاب التكلُّف، فإمَّا أن يُقال: إنَّ ههنا مجازاً في النسبة، فيكون الحمل بطريق المبالغة. (إس)

[٩] قوله: «المفعول المطلق» هذا إن جوَّزنا كون المفعول المطلق من غيرِ لفظِ العامل في غير المصدر. وإن لم نجوِّز قلنا بحذف المصدر أيضاً ثمَّ إقامة تابعِه مقامَ المفعول[1]. (يزدي على شرح ملا جلال للتهذيب)

[١٠] قوله: «مجاز الحذف» وهو أن يكون اللفظ على معناه مع تقديرٍ مَّا. (مُحصِّل الكتب)

[١١] قوله: «في تحرير المنطق» متعلِّق بـ«التهذيب»، كذا قيل. قلت: ويمكن أن يكون متعلِّقاً بمحذوفٍ ويكون حالاً؛ والتقدير: هذا غاية تهذيب الكلام كائناً في تحرير المنطق والكلام. (عبد الحي)

[١٢] قوله: «والكلام» سَمَّوا ما يفيد معرفةَ أحوالِ الأدلَّة إجمالاً في إفادتِها الأحكامَ بـ«أصول الفقه»، ومعرفةَ العقائد عن أدلَّتها التفصيلية بـ«الكلام». (التفتازاني[2])

[١٣] قوله: «من الإشارة» وجه الإشارة ظاهرٌ، فإنَّ التحرير له معنىً لُغويٌّ، وهو الترقيم والنقش، ومعنىً اصطلاحيٌّ وهو التبيين بياناً خالياً عن الحشو والزوائد. ولا شكَّ أنَّ المعنى اللُّغوي ههنا غيرُ صحيحٍ، كيف والمعنى حينئذٍ هذا غاية تهذيب الكلام في ترقيم المنطق وتنقيش الكلام، ولا يخفى أنَّه باطلٌ، فلا بدَّ من أن يكون المراد منه المعنى الاصطلاحي، فعُلِم أنَّ كتابه هذا خالٍ عن الحشو والزوائد. (إس)

[١٤] قوله: «آلة» بين القوَّة العاقلة ومنفعلها، وهي[3] المبادئ في وصول أثرها ـ الذي هو الترتيب ـ إليها. (عبد)

[١٥] قوله: «آلةٌ قانونيةٌ» أي آلةٌ هي قانونٌ، من نسبة الخاصِّ إلى العامِّ كما يقال: «زيد إنسان». والقانون لفظٌ يونانيٌّ أو سُريانيٌّ بمعنى مسطر الكتاب، وفي الاصطلاح: قضيةٌ كليةٌ تشتمل على أحكامِ جزئياتِ موضوعِها. (محصِّل الكتب)

[١٦] قوله: «مراعاتها» لا نفسها، فإنَّ المنطق بدون الرعاية ليس بعاصمٍ، وإلا لما وقع الخطأ من المنطقين.

[١٧] قوله: «المقصد» أي مقصود الكلام أو مقصود علماء الإسلام وهو تقرير العقائد وإثباتها بالدليل. (عبد)

[١٨] قوله: «إلى الطبائع والأفهام» فيه إشارةٌ إلى أنَّ التقريب يتعدَّى إلى مفعولين: بنفسه إلى الأوَّل، وبواسطةٍ إلى الثاني، فمفعولُه الأوَّل «المرام» بمعنى المقصود، ومفعوله الثاني «إلى الطبائع». (إس)

[١٩] قوله: «والحمل» أي حمل «تقريب المرام» على «هذا».

[٢٠] قوله: «مقرِّب» فالخبر محذوفٌ. و«غاية التقريب» مفعولٌ مطلقٌ قائمٌ مقامَه.

---

(١) عبارة اليزدي في النسخة المخطوطة عندي يختلف قليلًا من هذا، وفي نقل عبارته الكاملة إيضاحٌ للمبهم قال (الورقة:٢٧): «كلام مهذَّب غاية التهذيب، فيكون فيه حذف الموصوف والصفة ثم إقامة مفعولها المطلق مقامها. هذا إن جوزنا كون المفعول المطلق من غير لفظ العامل غير المصدر، وإن لم نجوِّز قلنا بحذف المصدر أيضا ثم إقامة تابعه مقامه على طبق ما ذكر في خير مقدم».

(٢) انظر: شرح العقائد النسفية ص: ١٦ـ١٨، ضمن مجموعة الحواشي البهية.

(٣) أي منفعل القوة العاقلة هي المبادئ، وقوله: «في وصول ..» ظرف مستقرٌّ صفة «آلة»، وقوله: «أثرها» أي أثر القوة العاقلة، وقوله: «إليها» متعلق بـ«وصول» والضمير المجرور راجع إلى «المبادئ». فحاصل المعنى: أن المنطق آلة بين القوة العاقلة وبين المبادئ، في وصول أثر القوة العاقلة إلى المبادئ، وأثر القوة العاقلة هو الترتيب.

قولـه: «من تقرير عقائد الإسـلام» بيانٌ لـ «المـرام». والإضافة في «عقائد الإسـلام» بيانيّةٌ(١)[٢١] إن كان الإسـلام عبـارةً عـن نفـس الاعتقـادات[٢٢]، وإن كان عبـارة[٢٣] عن مجموع الإقرار باللسـان والتصديق بالجَنان والعمل بالأركان، أو كان عبارةً[٢٤] عن مجرَّد الإقرار باللِّسان فالإضافة لاميَّةٌ[٢٥].

قوله: «جعلتُه تبصرةً» أي مبصِّراً[٢٦]، ويحتمل[٢٧] التجوُّز في الإسناد. وكذا قوله: «تذكرةً»[٢٨].

قوله: «لدى الإفهام» بالكسر، أي تفهيم الغير إيَّاه[٢٩]، أو تفهيمه للغير، والأوَّل للمتعلِّم، والثاني للمعلِّم.

قوله: «من ذوي الأفهام» بفتح الهمزة جمع فَهْم.

والظـرف إمَّا في موضـع الحال مـن فاعل «يتذكَّر»، أو متعلِّقٌ بـ «يتذكَّر» بتضمين معنى الأخذ[٣٠] أو التعلُّم، أي: «يتذكَّر آخِذاً أو متعلِّماً من ذوي الأفهام»، فهذا أيضاً[٣١] يحتمل الوجهين.

---

(١) لا يصحُّ هنـا الإضـافـة البيانيَّة المصطلَح عليها في النحو، لأنَّ النسـبة بين المضاف والمضاف إليه في الإضافـة البيانية المصطلح عليها ـ التـي تكـون بمعنـى من ـ يجـب أن تكون العموم والخصـوص الوجهي على ما هو المشـهور، ويجب أن يكون المضـاف إليه أصلاً للمضاف أيضاً على ما ذكره ملا جامي ص: ١٧٦ ـ ١٧٧، طبعة المكتبة الرشـيدية، كويته. ولا يتحقق هذا الشرط هنا، فالمراد هو ما نبَّه عليه المحشي في حاشية رقم ٩٣. وهو أن المضاف إليه بيانٌ للمضاف.

فـلا يـرد مـا ذكره الفاضل عبد الحليـم اللكنوي المنقول كلامه في الحاشـية ٩٤، إذ بنـاء كلامه على حمل الإضافـة البيانية على المعنى المصطلح عليها.

ولكن لا يخفى أن مقابلة الشارح هذه الإضافة بالإضافة اللامية مما يرجح كون مراده من البيانية المعنى المصطلح، إذ على تقدير إرادة أن المضاف إليه بيان للمضـاف تكون من الإضـافة بمعنى اللام، فلا وجه للمقابلة، فتدبَّر.

[٢١] قوله: «بيانيَّةٌ» المراد بالإضافة البيانيّة ههنا ما يكون المضاف إليه بياناً للمضاف؛ فلا يرد أنَّ «الإسلام» على تقدير أن يكون المراد منه الاعتقاد ليس عبارةً عن مطلق الاعتقاد، بل اعتقادٌ مخصوصٌ، فيكون إضافة العقائد إلى الإسلام من قبيل إضافة العام إلى الخاص كـ«علم الفقه»، وهي لاميةٌ كما صُرِّح في النحو؛ فإنَّ كون الإضافة لاميةً لا ينافي كونَها بيانيّةً بمعنى أن يكون المضاف إليه بياناً للمضاف. (إس)

[٢٢] قوله: «عن نفس الاعتقادات» لعمري كيف اجترأ الشارحُ ومحشُّو هذا الشرح على أنَّ الإضافةَ بيانيةٌ إذا كان الإسلام عبارةً عن نفس الاعتقادات، فإنَّ الحقَّ أنَّ «العقائد» جمع عقيدةٍ، وهي القضية التي يتعلَّق بها التصديقُ. و«الاعتقادات» التصديقات. فبين العقائد والإسلام فرقٌ بالعلم والمعلوم، ليس بينهما عمومٌ ولا اتِّحادٌ حتى يكون الإضافة بيانيَّةً؛ بل الإضافةُ على التقدير الأوَّل والتقديرين الآخَرين لاميَّةٌ بأدنى ملابسةٍ، فافهم ولا تكن من المقلِّدين للأموات. (عبد الحليم)

قوله: «عبارةً عن نفس الاعتقادات» كما ذهب إليه أكثر الأئمة.

[٢٣] قوله: «وإن كان عبارةً عن مجموع إلخ» كما هو مسلك المعتزلة.

[٢٤] قوله: «أو كان عبارةً عن مجرَّد الإقرار إلخ» كما هو مذهب الكرامية.

[٢٥] قوله: «لاميَّةٌ» بأدنى ملابسةٍ، أمَّا في الأوَّل فملابسة الجزء، وأمَّا في الثاني فملابسة المدلول.

[٢٦] قوله: «أي مبصِّراً» دفعُ توهُّم، وهو أنَّ الجعل يتعدَّى إلى مفعولَين، فالمفعول الأوَّل ضمير المفعول الراجع إلى «الكتاب»، والثاني هو قوله: «تبصرةً»، ويكون مفعولُه الثاني مُسنَداً إلى الأوَّل، فيلزم أن يكون «التبصرة» مسنداً إلى «الكتاب»، مع أنَّ المصدر يأبى عن أن يُسنَد إلى شيءٍ.

وتقرير الدفع أنَّ ههنا مجازاً لُغوياً، فالتبصرة بمعنى المبصِّر مجازٌ لُغويٌّ، أو مجازاً عقليّاً فإسناد التبصرة إلى الكتاب مبالغةً. (إس)

[٢٧] قوله: «ويحتمل التجوُّزَ في الإسناد» أومأ بهذا إلى الضعف، لأنَّ مقصد المصنِّفين مدحُ كُتبهم بالوصف الواقعيِّ، لا بالادِّعاء الاختراعيِّ.

[٢٨] قوله: «تذكرةً» فإنَّه بمعنى المذكِّر، فالمجاز لُغويٌّ؛ أو المراد بها نفسُ التذكرة، فالمجاز عقليٌّ.

[٢٩] قوله: «أي تفهيم الغير إيَّاه» أنت تعلم أنَّ الإفهام يتعدَّى إلى مفعولين، ومفعوله الأوَّل ههنا محذوفٌ، أعني مطالب الكتاب ومسائله ومقاصده. (إس)

[٣٠] قوله: «بتضمين معنى الأخذ» هو عبارة عن إرادة معنى الفعل أو شِبهه عن لفظِ فعلٍ آخَرَ أو معناه، وجَعْل أحدِهما حالاً والآخَرِ أصلاً. (عبد)

[٣١] قوله: «فهذا أيضاً» أي قوله: «وتذكرةً إلخ». ويحتمل أن يكون للمعلِّم أو المتعلِّم مثل قوله: «تبصرة»، لأنَّ قوله: «من ذوي الأفهام» إذا كان متعلِّقاً بقوله: «ثابتاً» أو «كائناً» فيكون حالاً من الضمير المستكنِّ في قوله: «أن يتذكَّر»، فيكون ظرفاً مستقَرّاً لاستقراره مقامَ متعلَّقه[1]، فحينئذٍ لا يُراد بـ«من أراد أن يتذكَّر» إلا المعلِّم لأنَّ معنى ذوي الأفهام أصحاب العلوم، ومن صفات صاحب العلمِ التعليمُ لا التعلُّمُ، وإلا يلزم تحصيل الحاصل، وهو محال. وإذا كان قوله: «من ذوي الأفهام» متعلِّقاً بقوله: «يتذكَّر» بعد تضمين معنى

(١) مُفاد هذا التعليل أنَّ «مستقرّ» على صيغة اسم الفاعل. والمشهور أنّه على صيغة اسم المفعول وأصله: «مستقَرٌّ فيه» لاستقرار معنى العامل وعمله وإعرابه وضميره فيه.

قوله: «سِيَّما» السِّيُّ بمعنى المثل، يقال: «هما سِيَّان» أي مثلان، وأصل «سِيَّما» «لا سِيِّما»[٣٢]، حُذف «لا» في اللفظ، لكنه مرادٌ معنى. و«ما» زائدة، أو موصولة، أو موصوفة. وهذا أصله، ثم استُعمل بمعنى خصوصاً[٣٣]، وفيما بعده ثلاثةُ أوجهٍ[٣٤].

قوله: «الحَفيِّ» الشفيق.

قوله: «الحريِّ» اللائق.

قوله: «قِوام» أي ما يقوم به أمره.

قوله: «التأييد» أي التقوية، من الأيد بمعنى القوَّة[٣٥].

قوله: «عِصام» أي ما يُعصَم به أمرُه من الزَّلَل.

قوله: «وعلى الله» قدَّم الظرفَ ههنا لقصد الحصر[٣٦]، وفي قوله: «به» لرعاية السجع أيضاً.

قوله: «التوكُّل» هو التمسُّك بالحقِّ، والانقطاع عن الخلق.

قوله: «الاعتصام» وهو التشبُّث والتمسُّك.

الأخذ والتعلُّم فيكون ظرفاً لغواً، لإلغائه عن أن يقوم مقامَ متعلَّقه لكونه مذكوراً، فحينئذٍ يكون من أراد آخذاً ومتعلماً من ذوي الأفهام، فيكون «من أراد أن يتذكَّر» حينئذٍ المتعلِّم كما لا يخفى. (عبد)

[٣٢] **قوله: «لا سِيَّما»** سواء كان مع «لا» أو بدونه، يُستعمَل بمعنى خصوصاً، فعلى تقدير عدم كونه مراداً يبطل استعمال «سيما» بدون «لا» بمعناه، لعدم المناسبة الضرورية في النقل حينئذٍ. (إس)

[٣٣] **قوله: «ثم استعمل بمعنى خصوصاً»** وعدَّه النُّحاةُ من كلمات الاستثناء. وتحقيقه أنَّه من كلمات الاستثناء عن الحكم المتقدِّم ليُحكَم على ما بعدَه على وجهٍ أتمَّ بحكمٍ من جنس الحكم السابق. (ملا جلال[1])

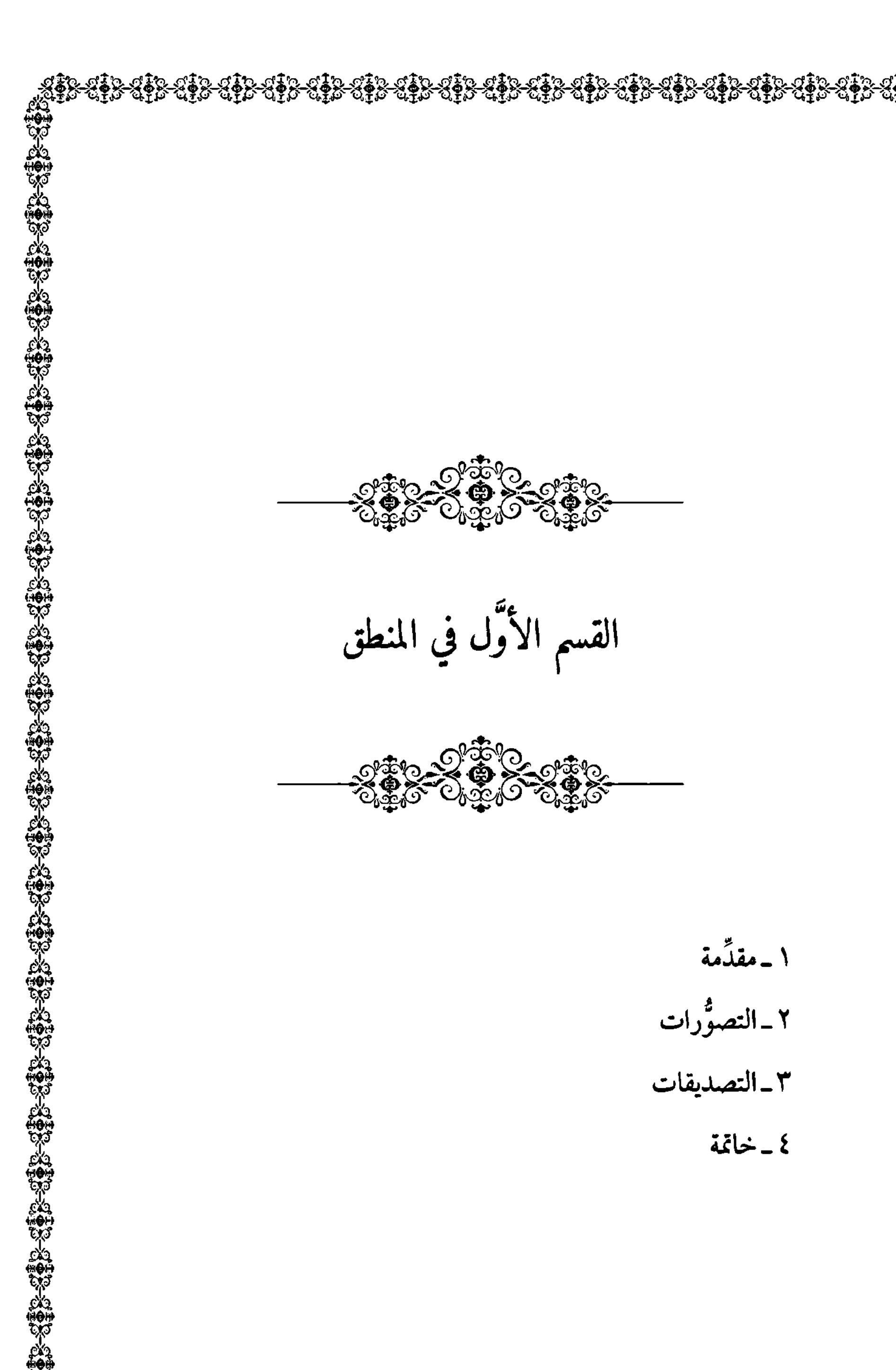
[٣٤] **قوله: «وفيما بعده ثلاثةُ أوجهٍ»** الرفعُ جائزٌ على الخبرية عن المبتدأ المحذوف، والابتدائية على أن يكون الخبرُ محذوفاً، وكلمة «ما» حينئذٍ موصولةٌ أو موصوفةٌ، وهذه الجملة صلةٌ أو صفةٌ؛ والجرُّ على أن يكون «السيُّ» مضافاً إلى بعده، ولفظة «ما» زائدةٌ؛ والنصب على المفعولية بحذف الفعل أعني «أعني». (ملخص إس)

[٣٥] **قوله: «بمعنى القوَّة»** مصدر من قَوِيَ كما أنَّ التأييد مصدر من أيَّد، فإنَّ مصدر فعَّل يجيء على تفعيلٍ وتفعلةٍ، والأيد من الثلاثي المجرَّد بمعنى القوَّة، فالتأييد بمعنى التقوية، فإنَّ الترادف بين المجرَّدين يستلزم الترادف بين المزيدين. (إس)

[٣٦] **قوله: «لقصد الحصر»** فإنَّ تقديم ما يستحقُّ التأخيرَ يفيد الحصرَ كما في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. (إس)

---

(١) حاشية ملا جلال على تهذيب المنطق (ص:١١-١٢، المكتبة الحقَّانية، بشاور).



القسم الأوَّل في المنطق

١ ـ مقدِّمة

٢ ـ التصوُّرات

٣ ـ التصديقات

٤ ـ خاتمة

القسم الأوَّل في المنطق

قوله: «القسم الأول»[١] لَمَّا عُلِم ضمناً[٢] في قوله: «في تحرير المنطق والكلام» أنَّ كتابه على قسمين، لَمْ يحتَج إلى التصريح بهذا[٣]، فصحَّ تعريف «القسم الأوَّل» بلام العهد، لكونه معهوداً ضمناً. وهذا[٤] بخلاف المقدِّمة، فإنَّها لم يُعلَم وجودُها سابقاً، فلم تكن معهودةً، فلذا نكَّرها وقال: «مقدِّمةٌ».

قوله: «في المنطق» إن قيل[٥]: ليس القسمُ الأوَّل إلا المسائل المنطقية، فما توجيه الظرفيَّة[٦]؟

قلت(١): يجوز أن يراد بـ«القسم الأوَّل» الألفاظُ والعباراتُ، وبـ«المنطقِ» المعانَي، فيكون المعنى: إنَّ هذه الألفاظ في بيان هذه المعاني. ويحتمل وجوهاً أُخَرَ.

والتفصيل أنَّ القسم الأوَّل عبارةٌ عن أحد المعاني السبعة[٧]: إمَّا الألفاظ أو المعاني، أوالنقوش، أو المركب من الاثنين[٨]، أو الثلاثة.

والمنطق عبارة عن أحد معانٍ خمسةٍ: إمَّا الملَكة[٩]، أو العلم بجميع المسائل[١٠]، أو بالقدر المعتدِّ به الذي يحصل به العصمة، أو نفس المسائل جميعاً، أو نفس القدر المعتدِّ به.

فيحصل من ملاحظة الخمسة مع السبعة خمسةٌ وثلاثون احتمالاً، يُقدَّر في بعضها «البيان»، وفي بعضها «التحصيل»، وفي بعضها «الحصول»، حيثما وجده العقلُ السليمُ مناسباً[١١].

---

(١) هذا الإيراد يرجع إلى ما أورده العلامة التفتازاني في شرحه المطول على التلخيص ص:١٣-١٤، طبعة مكتبة الداوري، قم، الأولى، ١٤٢٤هـ مع حاشية السيد الشريف، مصورة من طبعة تركية قديمة على قولهم: «مقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه». والجواب يرجع إلى ما أجاب به السيد المحقق الشريف الجرجاني في حاشيته على المطوّل. فراجعه للمزيد.

[القسم الأوَّل]

[١] قوله: «القسم الأوَّل» هو الطرف الأوَّل من الكتاب على معانيها المحتملة التي سبقت الإشارةُ إليها. (شوستري)

[٢] قوله: «لمَّا عُلِم ضمناً إلخ» جوابٌ عمَّا يَرِدُ أوَّلاً: أنَّ المصنِّف لم يقسِّم كتابَه على قسمين حتى يكون القسم الأوَّلُ معلوماً وأنَّه في أيِّ علمٍ من العلوم مجهولاً، فيكونَ قوله: «القسم الأوَّلُ في المنطق» مفيداً لهذه الفائدة[١].

وثانياً: أنَّه لَمَّا لم يُعلَم القسم الأوَّل فلا يصحُّ تعريفُه بلام العهد.

وثالثاً: أنَّه ما وجهُ تنكير المقدِّمة مع أنَّها غير معلومة سابقاً أيضاً.

فقوله: «لَمَّا عُلِم ضمناً» إلى قوله: «لم يحتج إلى التصريح بهذا» إشارةٌ إلى الجواب عن السؤال الأوَّل. وقوله: «فصحَّ إلخ» إشارةٌ إلى الجواب عن الثاني. وقوله: «وهذا بخلاف المقدِّمة إلخ» جوابٌ عن الثالث. (عبد)

[٣] قوله: «بهذا» أي بأنَّ الكتاب مرتَّبٌ على قسمين.

[٤] قوله: «وهذا» أي أنَّ الكتاب مرتَّبٌ على قسمين.

[٥] قوله: «فإن قيل» حاصلُه أنَّه قال المصنِّف: «القسم الأوَّل في المنطق»، ومن المعلوم أنَّ القسم جزءٌ من الكتاب، وهو المسائل المنطقية كالكتاب، والمنطق أيضاً هي المسائل المنطقية؛ فمعنى «القسم الأوَّل في المنطق» المسائل المنطقيَّة في المسائل المنطقيَّة. فيلزم ظرفيَّةُ الشيء لنفسه، وهو باطلٌ.

[٦] قوله: «فما توجيه الظرفيَّة» فإنَّ الظرفيَّةَ نسبةٌ بين الظرف والمظروف. ويقتضي التغايرَ بينهما، فكيف يصحُّ الاتِّحادُ بينهما؟ (إس)

[٧] قوله: «عن أحد المعاني السبعة» فيه أنَّ القسم الأوَّل جزءُ الكتاب، فيحتمل ما يحتمله الكتابُ، والكتاب يحتمل المعاني الثلاثة: ١ـ الألفاظ المخصوصة الدالَّة على المعاني المخصوصة، ٢ـ والمعاني المخصوصة المعبَّرة عنها بالألفاظ المخصوصة، ٣ـ ومجموعهما. وأمَّا احتمال النقوش فلا اعتدادَ به، فإنَّ غرض المدوِّنين لا يتعلَّق بها، فلعلَّ الشارح جوَّز الاحتمالات السبعة نظراً إلى الظاهر. (عبد الحليم)

[٨] قوله: «أو المركَّب من الاثنين» ويتحقَّق فيه صورٌ ثلاثٌ: الأوَّل الألفاظ والمعاني، والثاني: المعاني مع النقوش، والثالث: الألفاظ مع النقوش. والمركَّب من الثلاثة احتمالٌ واحدٌ. (إس)

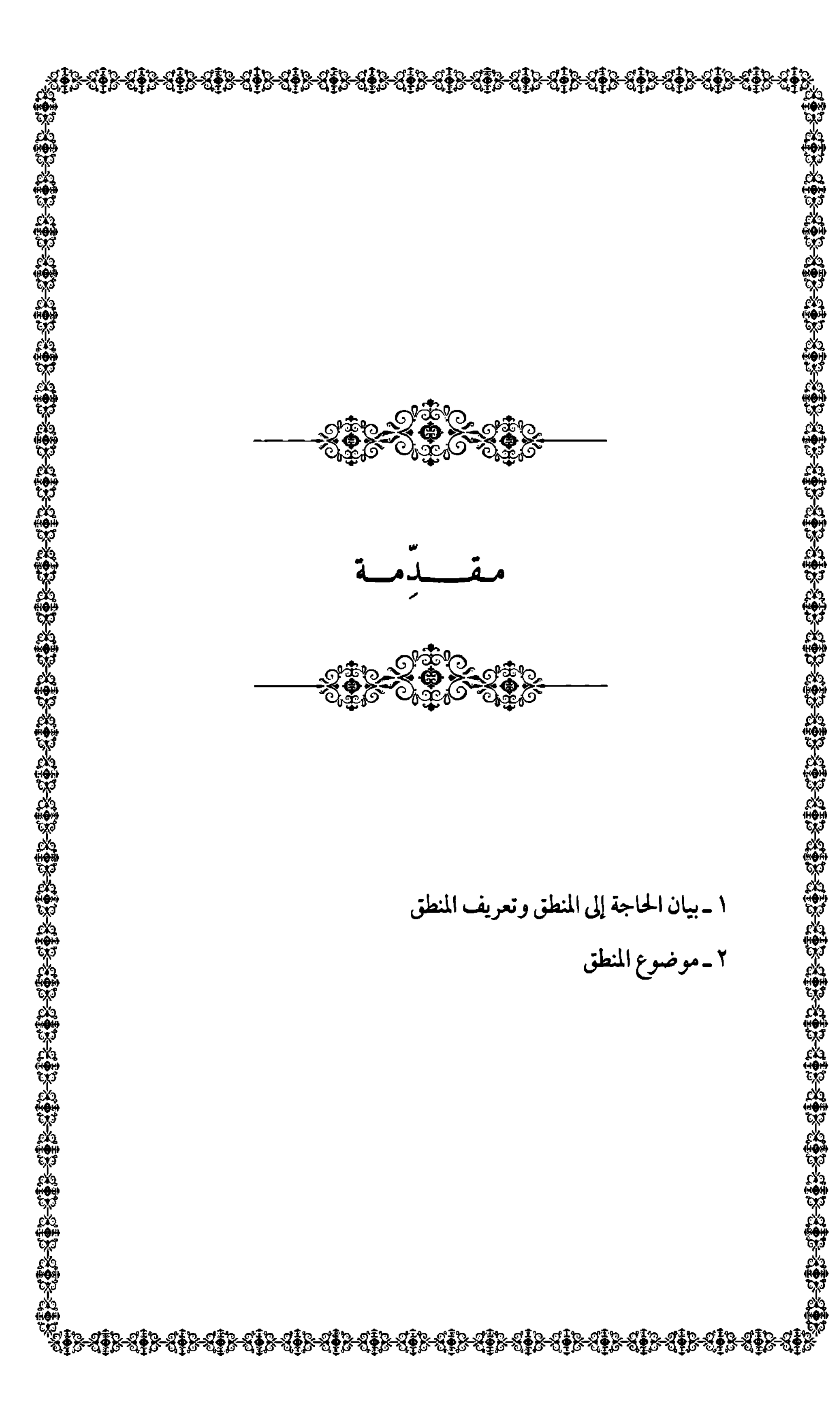
[٩] قوله: «الملكة» هي كيفيَّةٌ راسخةٌ في النفس الناطقة في تحصيل كمالها بعد كمال ممارستها واعتيادها به واشتغالها به. (ع)

[١٠] قوله: «العلم بجميع المسائل» أي بجميع أصولها، وإلا فالعلومُ تتزايدُ بالأفكار. (عبد)

[١١] قوله: «حيثما وجده» فإن كان «المنطق» عبارةً عن الملكة، و«القسم الأوَّل» عن أحد المعاني السبعة، فالمقدَّر «الحصولُ». وإن كان «المنطق» عبارةً عن العلم بجميع المسائل أو بالقدر المعتدِّ به الذي يحصل به العصمةُ، و«القسم الأوَّل» عن أحد تلك المعاني فالمقدَّر «التحصيلُ». وإن كان «المنطقُ» عبارةً عن نفس المسائل جميعاً أو عن نفس القدر المعتدِّ به، و«القسم الأوَّل» عن أحد تلك المعاني، فالمقدَّر «البيانُ». (ظهور الله)

---

(١) حاصله أنَّه لو عُلِم من قبلُ كونُ الكتاب في قسمين دون أن يُعلَم أنَّهما في أيِّ علمٍ من العلوم، لكان قوله: «القسم الأوَّل في المنطق» مفيداً. ولَم يُعلَم سابقاً أنَّ الكتاب في قسمين، فلم يكن قولُه: «القسم الأوَّلُ في المنطق» مفيداً.



مقدِّمة

١ ـ بيان الحاجة إلى المنطق وتعريف المنطق

٢ ـ موضوع المنطق

مقـدّمـة

[في بيان الحاجة إلى المنطق وتعريف المنطق]

العلمُ إن كان إذعاناً للنسبة فتصديقٌ، وإلا فتصوُّرٌ(١).

ويقتسمان بالضرورةِ الضرورةَ والاكتسابَ بالنظرِ.

وهو مُلاحَظةُ المعقولِ لتحصيلِ المجهولِ.

وقد يقع فيه الخطأُ.

فاحتِيج[١] إلى قانونٍ يَعصمُ عنه في الفكر، وهو المنطقُ.

قولـه: «مقدِّمـة»[٢] أي هذه مقدِّمة[٣]. بُيِّن فيها أمورٌ ثلاثةٌ: [١] رسـمُ المنطقِ، [٢] وبيانُ الحاجةِ إليه، [٣] وموضوعه.

---

(١) قـدم المصنِّـف التصديق على التصور، مع تقدُّم التصـور على التصديق تقدماً طبعياً، لأنَّه لاحظ جانـب المفهوم، ومفهوم التصديق وجوديٌّ ومفهوم التصديق عدميٌّ. والوجوديُّ أشرف من العدميِّ.

[مقدّمة]

[في بيان الحاجة إلى المنطق، وتعريف المنطق]

[١] قوله: «فاحتِيج» مُفرَّعٌ على قوله: «وقد يقع فيه الخطأُ». وقد استُشكِلَ تفريعُه عليه بأنَّه لا يلزم من وقوع الخطأ في النظر الجزئيِّ الاحتياجُ إلى قانونٍ كليٍّ؛ وذلك لأنَّه يجوز أن تكفي الفطرةُ في العصمة، ويكون وقوعُ الخطأ لعدم إعمالها. ويجوز أن تُعرَف الأنظارُ الجزئيَّةُ من غير معرفةِ قانونٍ كليٍّ، فيُحترَزُ بتلك المعرفةِ عن الخطأ.

وأجيب بأنَّ التفريعُ لظهور عدم كفاية الفطرة، إذ بعد إثبات وقوع الخطأ فيه من الإنسان لا وجهَ لكون الفطرة الإنسانيَّةِ كافيةً في ذلك التمييزِ، وإلا لم يُتصوَّر وقوعُ الخطأ فيه من صاحبها، فلا حاجة إلى إثبات عدمه. وأمَّا الأنظار الجزئيَّة فإنَّه يتعذَّر ضبطُها لتكثُّرها بتكثُّر الأزمان، فلا بد من أمرٍ كليٍّ ينطبق عليها.

أقول: قال شارح «السُلَّم»[١]: إنَّ الأعاظم الماهرين في المنطق ربَّما يُخطِئون خطأً لا يكادون ينتبهون[٢]، ولا يُجديهم المنطقُ نفعاً، كيف والمنطق قد حكم مثلاً بانتهاء مقدِّمات البرهان إلى الضروريات، وربَّما يلتبس الوهميُّ الكاذبُ بالضروريِّ؛ فلم يحصل التمييزُ بينهما باستعمال المنطق؛ وبعدَ تمييز العقل بين الكاذب الوهميِّ والضروريِّ لا يحتاج كثيراً إلى المنطق؛ فإذَنْ العاصمُ ما به يحصلُ التمييزُ بين الكاذب والضروريِّ، وهو الفطرة الإنسانية المجرَّدة عن شائبة مخالطة الوهم[٣]، وللمنطق إمدادٌ ضعيفٌ بعدَ هذا التمييز؛ فإليه حاجةٌ ضعيفةٌ». (محمد نظام الدين الكيرانوي)

[٢] قوله: «مقدِّمة» هذه المقدِّمة في تقسيم العلم إلى التصور والتصديق، وتقسيمِهما إلى البديهيِّ والنظريِّ، وتعريفِ النظر، وبيانِ حاجة الناس إلى المنطق، وتعيينِ موضوعه. (شيخ الإسلام)

[٣] قوله: «هذه مقدِّمة» تنبيهٌ على أنَّ قوله: «مقدِّمةٌ» مرفوعةٌ على الخبرية. (إس)

قوله: «هذه مقدِّمة» المقدِّمة: ما يتوقَّف عليه الشروعُ في المسائل في الجملة، إمَّا مطلقاً، وهو تعريف العلم وغايتُه، وإمَّا مقيَّداً بزيادة البصيرة، وهو بيان الموضوع وغير ذلك من الأشياء التي تفيد زيادةَ بصيرةٍ للشارع. ويُسمَّى طائفةٌ من الكلام المشتمل عليها[٤] «مقدمة» تجوُّزاً. والمصنِّف[٥] يسمِّي الأوَّلَ[٦] مقدِّمةَ العلم، والثانيَ[٧] مقدِّمةَ الكتاب. (شوستري)

(١) هو العلامة بحر العلوم عبد العلي اللكنوي في شرحه على السلم (ص:٣٤، طبعة المطبع المصطفائي، لاهور، ص:٢٠٩، طبعة دار الضياء، الكويت، الأولى، ١٤٣٣هـ، بتحقيق عبد النصير المليباري)

(٢) أجيب عنه بأن ذلك لعدم رعايتهم قواعد المنطق.

(٣) هذا مسلَّمٌ، ولكن التجرُّد عن الأوهام لعامَّة الخلق في هذه النشأة متعذِّرٌ، ورعايةُ القواعد المنطقيَّة وعدم إهمالها ممكنٌ. (انظر: مرآة الشروح ـ شرح ملا مبين على السلم ـ ص: ٤٢ـ٤٣، مطبعة الشركة، قزان، ١٣٢١ هـ ١٩٠٣م، وتحرير كنديا ص:٧٣، طبعة رحمانية، بشاور).

(٤) أي على تعريف العلم وغايته وبيان موضوع.

(٥) انظر شرحه المطوَّل على التلخيص (ص:١٣)

(٦) وهو ما يتوقَّف عليه الشروعُ في المسائل في الجملة.

(٧) وهو طائفةٌ من الكلام المشتمل على تعريف العلم وغايته وبيان موضوعه.

وهي مأخوذة من مقدِّمة الجيش[٤].

والمـراد(١) منهـا ههنا[٥]، إن كان الكتـاب عبارةً عن الألفـاظ والعبارات، طائفةٌ مـن الكلام[٦]، قُدِّمـت[٧] أمـامَ المقصـود، لارتباط المقصود بها، ونفعِهـا[٨] فيه؛ وإن كان عبارةً عـن المعاني، فالمراد من المقدِّمةِ طائفةٌ من المعاني يُوجِب الاطِّلاعُ عليها بصيرةً في الشروع.

وتجويزُ الاحتمالات الأُخَر في «الكتاب» يَسـتدعي[٩] جوازَها في «المقدِّمة» التي هي جزؤه، لكن القوم لم يزيدوا[١٠] على الألفاظ والمعاني في هذا الباب.

قوله: «العلم» هو الصورة[١١] الحاصلة من الشيء عند العقل[١٢].

والمصنِّـف لم يتعـرَّض لتعريفـه[١٣] إمَّا لكفـاية التصـوُّر(٢) بوجهٍ مَّـا في مقـام التقسيـم(٣)، وإمَّا لأنَّ تعريف العلم مشهورٌ مستفيضٌ، وإمَّا لأنَّ العلم بديهيُّ التصوُّر على ما قيل[١٤](٤).

قوله: «إن كان[١٥] إذعاناً للنسبة» أي اعتقاداً[١٦] للنسبة الخبريَّة الثبوتيَّة، كالإذعان بأنَّ زيداً قائمٌ، أو السلبيَّة، كالاعتقاد بأنَّه ليس بقائمٍ.

---

(١) المشـهور أنهَّم يعرِّفون «المقدمة» في هذا الموضع بما يتوقف عليه الشروع، كما فعل القطب الرازي في شرح الشمسـية ١/ ٢٩ ـ ٣٠. ولكن الشارح الفاضل أعرض عنه وعرَّفه بما هو مذكور، لأنَّه يرد على التعريف المشهور إيراداتٌ، وفي دفعها تكلُّفاتٌ، كما لا يخفى على من نظر في شرح الشمسية.

(٢) كذا في جميع نسخ المخطوط والمطبوع سوى الطبعتين الهنديتين، ففيهما: «للاكتفاء بالتصور».

(٣) يعني أنَّ التقسيم يُفيد تصوُّرَ المقسم بوجهٍ مَّا، فاكتفى به المصنف، ولم يتعرَّض لتعريف العلم الذي هو المقسم.

(٤) ينبغي أن يتنبه أن التمريض ليس لتضعيف القول ببداهة تصور العلم، فإنَّه قول المحقِّقين. وإنَّما الضعف في كون بداهة العلم علَّة لترك تعريفه في هذا المقام كما يظهر من حاشية اللكنوي الرقم ١٤، فتنبَّه ولا تكن من الغافلين.

[٤] قوله: «مقدِّمة الجيش» إضافة المقدِّمة إلى الجيش لبيان الأصل، لا لأخذها في الاستعمال[١]. ومقدِّمةُ الجيش: الجماعة التي تتقدَّم الجيشَ. وقد استُعيرت لأوَّلِ كلِّ شيءٍ. (عبد)

[٥] قوله: «المراد ههنا» إنَّما قال: «ههنا» لأنَّ المقدِّمة في مباحث القياس تُطلَق على قضيَّةٍ جُعِلت جزءَ قياسٍ أو حجَّةٍ. (عبد)

[٦] قوله: «طائفةٌ» لا يقال: إنَّ هذا التعريف للمقدِّمة ليس بمطَّردٍ لصدقه على غيرِ المقدِّمة من الألفاظ والعبارات الواقعة في بيان الحاجة مثلاً؛ لأنَّا نقول: هذا التعريف لفظيٌّ، وهو يجوز بالأعمِّ، فتأمَّل. (عبد الحليم)

[٧] قوله: «قُدِّمت» إشارةٌ إلى أنَّ المختار عنده «المقدَّمة» بفتح الدَّال. (عبد)

[٨] قوله: «ونفعِها» عطفٌ تفسيريٌّ.

[٩] قوله: «يستدعي» أي تجويز الاحتمالات الأُخَر من الاحتمالات السبع المذكورةِ سابقاً من كونه عبارةً عن مجموع الألفاظ والمعاني، أو الألفاظ والنقوش، أو المعاني والنقوش، أو مجموع الثلاثة، أو النقوش وحدَها، يستدعي جوازَ هذه الاحتمالات في المقدِّمة أيضاً فإنَّها جزءٌ منه، فحالُها كحالِه. (إس)

[١٠] قوله: «لم يزيدوا إلخ» لبُعدها عن المقصود، وافتقارِها إلى كثرة التجوُّز، فالاشتغال بها لا طائلَ تحته. (ع)

[١١] قوله: «هو الصورة» يعني أنَّ العلم هو الصورة الناشئة المنتزَعة عنه[٢]، سواءٌ كانت مطابِقةً أوْ لا. (عبد)

[١٢] قوله: «عند العقل» والعقل المرادف للنفس الناطقة هو جوهرٌ مجرَّدٌ في ذاته لا في فعله. والعقل الذي هو مرادف المَلَك جوهرٌ مجرَّدٌ في ذاته وفعله. (عبد)

[١٣] قوله: «والمصنِّف لم يتعرَّض إلخ» جوابٌ عمَّا يقال: إنَّ المصنِّف قسَّم العلم إلى قسمين قبل تعريفه، هو باطل. (ع)

[١٤] قوله: «على ما قيل» القائل الإمام الرازي في الملخَّص. (ع)

قوله: «على ما قيل» وجهُ الضعف أنَّ كون العلم بديهياً لا يستلزم أنْ لا يُنبَّه عليه في مقام التقسيم، فإنَّ البديهيَّ أيضاً قد يكون خفياً، فلا بدَّ لإزالة الخفاء وتعيين المَقْسِم من التنبيه عليه[٣]. (إس)

[١٥] قوله: «إن كان» إنَّما اختار المصنِّف هذه العبارة في تقسيم العلم دون ما اختاره الآخَرون من أنَّ «العلم إن كان إدراكاً لأنَّ النسبة واقعةٌ أو ليست بواقعة فتصديقٌ، وإلا فتصورٌ» لأنَّها أوجزُ وأخصرُ، ولأنَّها لا يرد عليها الإيرادات التي ترد على عباراتهم على ما فُصِّلت في موضعها. (شيخ الإسلام)

[١٦] قوله: «أي اعتقاداً» أي ربط القلب بأنَّ المحمول ثابتٌ للموضوع مثلاً في الواقع، ويُعبَّر عنه بالفارسية بـ«گرويدن» و«باوَر كردن». (عبد)

قوله: «أي اعتقاداً» اعلم أنَّ الاعتقاد إمَّا أن يكون بحيث يبقى احتمالُ نقيضه فظنٌّ، أوْ لا يبقى فهو جزمٌ؛ وهو لا يخلو إمَّا أن لا يكون مطابِقاً لما في نفس الأمر أو يكون، فعلى الأوَّل يُسمَّى جهلاً مركَّباً؛ والثاني لا يخلو

---

(١) يعني: ليس المراد أنَّ العرب كانوا يطلقون كلمة «مقدِّمة الجيش» للجماعة المتقدِّمة من الجيش، بل المراد أنَّهم كانوا يطلقون كلمة «المقدِّمة» على تلك الجماعة من الجيش.

(٢) أي عن الشيء.

(٣) لا يخفى أنَّ التنبيه يكون في التصديقات وليس التصورات، والمعرف من التصورات. ولعل الأولى أن نقول: كونه بديهياً يستلزم عدم التعريف الحقيقي. والمراد من التعريف هنا أعم من الحقيقي واللفظي. ويصح التعريف اللفظي للتصور البديهي.

فقـد[١٧] اختـار مذهبَ الحكـاء حيث جعل التصديـقَ نفسَ الإذعـانِ والحكـمِ، دون المجموعِ المركَّب منه ومن تصوُّر الطَّرَفين[١٨]، كما زعمه[١٩] الإمام الرازيُّ(١).

واختار مذهب القدماء[٢٠] حيث جعل متعلَّق الإذعانِ والحكمِ الذي هو جزءٌ أخيرٌ للقضية هو النسـبةَ الخبريةَ[٢١] الثبوتية أو السـلبية، لا وقوعَ النسـبة الثبوتية التقييدية أو لا وقوعها(٢). وسيشير[٢٢] إلى تثليث أجزاء القضيَّة في مباحث القضايا.

(١) قـال في منطـق الملخَّص ص: ٧، تحقيق أحد فرامرز قراملكي وآدينه اصغري نژاد انتشـارات دانشـگاه امام صادق، الطبعة الأولى، ١٣٨١ الهجرية الشمسية: «إنَّ تصوراً إذا حُكم عليه بنفيٍ أو إثباتٍ كان المجموع تصديقاً. وفرق ما بينهما كما بين البسيط والمركَّب. وكلُّ تصديقٍ ففيه ثلاث تصورات إلخ».

(٢) اعلـم أنهَّـم اختلفوا في التصديق هل هو يخالف التصور في ماهيتـه وحقيقته أم لا؟ فذهب المتقدمون ـ وهو الحقُّ وعليه المحقِّقون ـ أنَّه يخالفه في الماهية، وذهب المتأخِّرون إلى أنَّهما متحدان في الماهية، وأنَّ اختلافهما في المتعلَّق فقط. هذا أصل الخلاف.

ثم المتأخِّرون لَّما وجدوا أنَّ من التصور ما هو يتعلَّق بالنسـبة، مثل الشَّـك، إذ لا شـك أنَّه لا يتعلَّق بزيدٍ ولا بقائم ـ في قولنا: «زيد قائم» ـ بل بنسـبة القيام إلى زيد، وقد تقرَّر عندهم أنَّ التصور لا يتعلَّق بما يتعلَّق به التصديقُ ـ بناءً على زعمهم) و (لا جرم) نسـبةً أخرى يتعلَّق بها الشَّكُّ والوهمُ. وسـمَّوها النسبةَ التقييـديةَ والنسبةَ بينَ بينَ.

وأمَّا المتقدِّمون ففرَّقوا بينهما في الحقيقة والماهية، فلا حرج من تعلُّقهما بشيءٍ واحدٍ.

وإيضاح الفرق بينهما عندهم أنَّ التصديق إدراكٌ حاكٍ، والتصور إدراكٌ غيرُ حاكٍ. فالإدراك التصديقيُّ لقيام زيد يعني الحكاية عن قيـام زيـد في الواقع، فحينما تُدرِكُ قيامَ زيدٍ إدراكاً تصديقياً فإنَّك تدرك أنَّ زيداً قد قام في الخارج. وأمَّا الإدراك التصوري لقيام زيدٍ فإنَّـه بمعنـى إدراك معنـى قيامِ زيدٍ، ليس فيه حكايةٌ عن الواقـع. فحينما تدرك قيام زيدٍ إدراكاً تصوريـاً فإنَّك تعرف معنى قيام زيد وتعرف ـ مثلاً ـ فرق قيامه عن قعوده وأنَّه ليس بالاضطجاع أو...!

وواضحٌ أنَّ التصديق يحكي عن الواقع، والتصور ليس كذلك. هذا ليـس موضـع خلاف بين المتقدمين والمتأخرين، ولكن المتقدمين أدرجـوا هـذه الحكاية في ماهية التصديـق، ولم يفعله المتأخرون، فاضطرُّوا إلى أن يضمِّنوها متعلَّـق التصديق، ولأجله قالوا: متعلَّق التصديق هو وقوع قيام زيد. ففي القضية عندهم موضوعٌ، وهو زيد ـ مثلاً، ومحمولٌ، وهو قائمٌ، ونسبتان: الأولى: النسبة التقييـدية، وهـي قيـام زيد، الثانية: النسـبة الخبرية التامة وهي وقـوع قيام زيد. وأمَّا المتقدمـون ففي القضية عندهم موضوعٌ ومحمولٌ ونسـبةٌ واحدةٌ، يتعلَّق بها التصديق والإذعان فيصير نوعاً من الإدراك، ويتعلَّق به غيره فيصير نوعاً آخر من الإدراك. هذا إجمال القول في خلافهم، تأمَّل فيه تُفتَح لك أبوابٌ أخرى.

إمَّا أن يكـون ثابتـاً في الواقـع بحيث لا يزول بتشـكيك المشكِّك فيُسمَّى يقيناً، أوْ لا فهو تقليدٌ. وهذه الإدراكات كلُّ واحدٍ منها تصديقٌ.

[١٧] قولـه: «فقـد اختار إلـخ» تفريـعٌ على جعل التصديق نفسَ الإذعان.

[١٨] قولـه: «ومن تصوُّر الطرفـين» فيه نظرٌ، فإنَّ التصديـق عنـد الإمـام مركَّبٌ مـن التصـورات الثلاث والحكمِ، فلا بدَّ من ذكر تصوُّر النسبة أيضاً، إلا أن يقال: إنَّه تركه اعتماداً على القريحة السليمة. (إس)

[١٩] قولـه: «كما زعمه» أشـار بقولـه: «زعم» إلى ضعف مذهب الإمام.

ووجهُـه عـلى ما قـال السـيد السـند[١] أنَّ كُلاًّ من التصـوُّر والتصديـق ممتـازٌ عـن الآخـر بطريـقٍ خـاصٍّ ليحصـل بـه، فلا بدَّ في تقسـيم العلم مـن ملاحظة ذلك الامتياز. وتلك الملاحظة مرعيَّةٌ على طور تقسيمهم دون تقسيمه.

أقـول: لكـن أهـل العربيـة لا يفرِّقون بـين «زعم» و«قـال»، بـل قالـوا: إنَّ الزعـم نـصٌّ في القـول، فأيـن الإشـارة إلى ضعـف مذهب الإمام؟ (محمـد نظام الدين الكيرانوي)

[٢٠] قولـه: «اختـار مذهـب القدمـاء» اعلـم أنَّ المتأخِّريـن لَّما زعموا أنَّ التصوُّر والتصديق متَّحدان ذاتاً، ومتغايران بحسب المتعلَّق، ورأوا أنَّ الشك تصوُّرٌ يتعلَّق بالنسبة، أذعنوا بأنَّ القضية مشتملةٌ على أربعة أجزاء: ١ـ المحكـوم عليه، ٢ـ وبه، ٣ـ والنسـبة الثبوتية أو السـلبية التقييديـة، وسـمَّوها بالنسـبة الحكميـة، وهـي متعلَّـق الشـك والوهم وغيرهمـا عندهم، ٤ـ ووقوع النسـبة أو لاوقوعهـا، وهو جـزءٌ أخـيرٌ للقضية ومتعلَّـق الإذعان والتصديـق. ومعنـى «زيدٌ قائـمٌ» عندهم «زيـد آن قائم است»[٢].

والقدمـاء قالـوا: إنَّ التصور والتصديـق متغايران ذاتاً لا متعلَّقاً، بل التصوُّر لا حَجْرَ فيه، حتى يتعلَّق بكلِّ شيءٍ وبنقيضـه وبمتعلَّـق التصديق؛ فقالـوا: إنَّ القضيَّة مشـتملةٌ على ثلاثة أجـزاء، ثالثُها النسـبة التامَّـة الخبريَّة الثبوتيَّة أو السلبيَّة. فالشك عندهم تصوُّرٌ وإدراكٌ يتعلَّق بتلـك النسـبة، لكـن لا عـلى وجه الإذعـان والتسـليم؛ فمعنى «زيدٌ قائمٌ» «زيد قائم است».

وهـذا هو الحقُّ، فإنَّا لا نفهـم من «زيـد قائم» إلا النسـبةَ الواحـدةَ، ولا نحتـاج في عقده إلى نسـبةٍ أخرى، فتأمَّل. (عبد الحليم)

---

(١) انظر كلامه في حاشيته على شرح الشمسية (١/ ٧٢ـ٧٣)

(٢) معنـى «زيـد قائـم» عنـد المتقدمـين ـ على مـا قـال المحشي ـ «زيـد قائم اسـت» وعنـد المتأخريـن: «زيد آن قائم اسـت». وهذا التفريق من المحشي رحمه الله إشـارة إلى أنَّ القضية عند المتقدِّمـين مشـتملةٌ على رابـطٍ واحـد، وعنـد المتأخرين على رابطين.
والمتأخرون لَّما زادوا نسـبة أخرى في القضية وسمَّوها بالنسبة بين بين والنسـبة التقييدية، لا جرم تغيَّر عندهم معنى النسـبة الحكمية.
وبعبـارة أخرى: اتفق المتقدمون والمتأخـرون على أنَّ القضية تشـتمل عـلى الموضوع والمحمـول والنسـبة الحكميـة. وزاد المتأخِّرون عليها النسـبةَ التقييدية. ولكن اختلافهم في النسبة التقييديـة أثَّـر في النسـبة الحكميـة أيضاً، فهي عنـد المتقدمين صفة للمحمول، وعند المتأخرين صفة للنسـبة التقييدية.
وحاصله أن قولنا: «زيد قائم» معناه عند المتقدمين أن مفهوم قائم متحـد مع زيد. وعند المتأخرين أن اتحـاد القائم مع زيد مطابق لما في نفس الأمر.
فالقضيـة عند المتقدمين مشـتملة على نسـبة واحدة وهي اتحاد القائم مع زيد ـ مثلا ـ وأما عند المتأخرين فعلى نسـبتين: الأولى: اتحـاد القائم مع زيد. والثانية: مطابقة هذا الاتحاد مع الواقع. والأولى أن يعين لفظان لبيان نسبتين، ولأجله ذكر المحشي في بيان مذهب المتأخرين رابطين وهما «آن» و «است».

قوله: «وإلا فتصوُّرٌ» سـواء كان إدراكاً لأمرٍ واحدٍ كتصوُّر زيدٍ، أو لأمورٍ متعدِّدةٍ بدون النسـبة كتصوُّر زيدٍ وعمرو، أو مع نسبةٍ غيرِ تامَّةٍ كتصوُّر غلام زيد، أو تامَّةٍ إنشائيَّةٍ كتصوُّر اضرِب، أو خبريَّةٍ مُدرَكةٍ بإدراكٍ غيرِ إذعانيٍّ كما في صورة التخييل[٢٣] والشكِّ والوهمِ.

قوله: «ويَقتسِمان» الاقتسـامُ بمعنى أخْذ القسـمة، على ما في «الأسـاس»(١)، أي يقتسم التصوُّرُ والتصديقُ كُلّاً من وَصفَي الضرورةِ ـ أي الحصولِ بلا نظر[٢٤] ـ والاكتسابِ ـ أي الحصولِ بالنظر[٢٥]، فيأخذُ[٢٦] التصوُّرُ قسماً من الضرورة فيصيرُ ضرورياً، وقسماً من الاكتساب فيصير كسبيّاً. وكذا الحال في التصديق[٢٧].

فالمذكور في هذه العبارةِ صريحاً هو انقسامُ الضَّرورةِ والاكتسابِ. ويُعلَم انقسام كُلٍّ من التصوُّر والتصديق إلى الضروريِّ[٢٨] والكسبيِّ ضمناً وكنايةً. وهي أبلغ[٢٩] وأحسن من الصريح.

---

(١) أساس البلاغة للزمخشري ص: ٥٠٧

[٢١] قولـه: «النسبة الخبريَّـة» هـذا في الحمليَّـة، ونسبة الاتِّصال واللااتِّصال في المتَّصلة، ونسبة الانفصال واللاانفصال في المنفصلة.

[٢٢] قوله: «وسيشير» عطفٌ على «جعل». يعني حيث سيُشير. (عبد)

قولـه: «وسيشير» حيث قـال في بحـث القضايا: «يُسـمَّى المحكوم عليه موضوعـاً، والمحكوم به محمولاً، والدالُّ على النسبة رابطةً». (إس)

[٢٣] قوله: «كما في صورة التخييل» هو عبارةٌ عن حصول صورة القضيَّة في الذهن من غيرِ تردُّدٍ وتجويزٍ[١]. والشكُّ: هو إدراك النسبة مع تردُّدٍ فيها، وتجويزِ الجانبَين على السـواء. والوهمُ: تصوُّر النسبةِ مع رُجحان جانبِ مُخالِفِها، فهو الإدراك المرجوح. (إس)

[٢٤] قولـه: «أي الحصـول بـلا نظـرٍ» إنَّـما فـسَّر الـضَّرورةَ بهذا لدفع ما يُتوهَّم من أنَّ المراد ههنا الحصول لا بمباشرة الأسباب، بدليلِ وقوعِها مقابِلاً للاكتساب، فـإنَّ الـضروريَّ المقابِـلَ للاكتسـاب إنَّـما يُـستعمَل بهذا المعنى[٢]. (ملخص إس)

[٢٥] قوله: «أي الحصولِ بالنظر» فسَّر الاكتسابَ بالحصـول بالنظـر، والضرورةَ بالحصول بلا نظر إشـارةً إلى أنَّ بـين النظـريِّ والبديهـيِّ تقابُـلٌ بالعـدم والملَكـة، والنظر وجوديٌّ.

ويبتني عليه عدمُ انقسـام علـم العقول إلى التصوُّر والتصديق[٣]. (عبد الحي)

[٢٦] قولـه: «فيأخذ» هذا مدلـولُ العبارة صريحاً. ويلزَم منه صيرورةُ التصوُّر ضروريّاً أو كسبيّاً. فثبت من ههنا أنَّ انقسـام التصوُّر إلى الضروريِّ والمكتسَـب يُعلَم بالكناية التي مدارها على اللُّزوم. (عبد)

[٢٧] قولـه: «وكذا الحالُ في التصديق» يعني يأخذ التصديقُ قسـماً من الضَّرورةِ فيصير ضروريّاً، وقسماً من الاكتساب فيصيرُ كسبيّاً. (ع)

[٢٨] قولـه: «إلى الـضروري» وإنَّـما عَـدَل عـن «الـضَّرورةِ» و«الاكتسـاب» إليهـما[٤]، لأنَّ الحمل مُعتبَرٌ بين الأقسـام والمَقْسِـم بالتقسـيم الاصطلاحيِّ الذي هو المقصود الأصليِّ.

[٢٩] قولـه: «وهـي أبلـغُ» أي الكنايـةُ أبلغُ شـأناً وأحسـنُ مكاناً من التَّصريح الـذي يُعلَم به من غير فكرٍ ورويَّةٍ. ولا شـك أنَّ ما يحصُل بعد التَّعَب والمحنةِ يكون جليلَ الشأنِ ورفيعَ المكان. (عبد)

---

(١) أو قل: حصول صـورة القضيـة في الذهن من دون الحكاية عن الواقع. فتفهم معنى «زيد قائم» ـ مثلاً ـ ولكنك لا تلتفت إلى الواقع، ولستَ بصدد معرفة مطابقته للواقع.

(٢) أي بمعنى الحصول لا بمباشرة الأسباب.

(٣) ذكر المحشيِّ أنَّ بين النظري والبديهي تقابُـلَ العدم والملكة. وقـد صرَّحوا بأنَّ العدميَّ يجب أن يكون صالحـاً للملكة في هـذا النوع مـن التقابل. فيجـب تخصيص العلم المنقسـم إلى التصـور والتصديق المنقسـمَين إلى النظـريِّ والبديهيِّ بالعلم الحصـوليِّ الحادث.

وعلـمُ العقـول لَّـا كان قديماً لا يصلـح للنظريـة، إذ النظرية تقتضي سبقَ العدم، وهذا ينافي القِدَم. فلا يكون علم العقول نظرياً. وهذا يسـتلزم أن لا يكون بديهيا أيضاً بناء على ما قلنا مـن وجـوب صلاحيـة العدميِّ للملكـة. وحاصلـه أنَّ علم العقول لا يكون نظريا ولا بديهياً.

وهـذا يقتـضي أن لا يكون علم العقـول منقسـماً إلى التصور والتصديق أيضاً. فتدبَّر. وتفصيل الكلام لا يحتمله المقام.

(٤) أي الـضروري والاكتـسابي. أي قـال الماتـن: «يقتسـمان الـضروري والاكتسـابي» ولم يقـل: «يقتسـمان الـضرورة والاكتساب».

قوله: «**بالضَّرورة**»[٣٠] إشـارةٌ إلى أنَّ هذه القسـمة بديهيَّةٌ لا يَحتاج إلى تجشُّـمِ الاسـتدلال[٣١]، كما ارتكبه القوم(١)؛ وذلك لأنَّا إذا رجعنا إلى وجداننا[٣٢] وجدنا من التصوُّرات ما هو حاصلٌ لنا بلا نظرٍ كتصـور الحـرارة[٣٣] والبرودة، ومنهـا ما هو حاصلٌ بالنَّظـرِ والفكرِ كتصوُّر حقيقـة المَلَك والجنِّ[٣٤]؛ وكذا من التصديقات ما يحصل بلا نظرٍ كالتصديق بأنَّ الشمس مُشرِقةٌ، والنارَ مُحرِقةٌ، ومنها ما يحصل بالنظر كالتصديق بأنَّ العالَمَ حادثٌ، والصانعَ موجودٌ[٣٥].

قوله: «**وهو ملاحظة المعقول**»[٣٦] أي النظر توجُّه النفس نحوَ الأمرِ المعلومِ[٣٧] لتحصيل أمرٍ غيرِ معلومٍ[٣٨].

---

(١) انظر على وجه المثال كلام صاحب الشمسية وشارحه القطب في الاستدلال على هذه القسمة ١/ ٨٩ ـ ١٠٥

[٣٠] قوله: «بالضرورة» أي بالبداهة. ويحتمل أن يكون معناه بالوجوب[١]. (شيخ الإسلام)

[٣١] قوله: «تجشُّم الاستدلال» إنَّما كان الاستدلالُ تجشُّماً لأنَّ من ادَّعى واستدلَّ، صارَ هدفاً لسهام المُنوع والمعارضات[٢]. (عبد)

[٣٢] قوله: «لأنَّا إذا رجعنا» لإزالة الخفاء، وإشارةً إلى أنَّ هـذا الوجدان عامٌّ لا خاصٌّ؛ فلا يردُ أنَّ الوجدان لا يصير دليلاً على الغير. (عبد)

[٣٣] قولـه: «كتصوُّر الحرارة» فيـه نظرٌ، فإنَّه لِمَ لا يجوز أن يكون تصوُّرُ الحرارة والبرودة وكذا التصديق بأنَّ الشمس مُشرِقةٌ والنارَ مُحرِقةٌ مكتسَباً من النظر. وعدمُ شعور الاكتساب لا يستلزم عدمَه، لجواز النسيان بكيفيته.

والجواب أنَّ هذه الأمور حاصلةٌ لنا في المرتبة المسمَّاة بالعقل بالملكة، وفي هذه المرتبة لا اكتساب بالفعل، فلا بدَّ من أن يكون حصولُها بلا اكتسابٍ، وهو المطلوب. (إس)

[٣٤] قولـه: «المَلَكِ والجنِّ» المَلَك جوهرٌ نورانيٌّ. والجنُّ جوهرٌ ناريٌّ يتشكَّل بأشكالٍ مختلفةٍ.

[٣٥] قولـه: «والصانع موجودٌ» لأنَّ الصانع مؤثِّرٌ في المصنوع الموجود. وكلُّ مؤثِّرٍ في المصنوع الموجود موجودٌ، ولأنَّ المصنوع موجودٌ ممكنٌ، ولا بدَّ للموجود الممكن من موجودٍ يرجِّح أحدَ طرفيه، وهو الصانع. (عبد)

[٣٦] قوله: «وهو ملاحظة» وإنَّما قال: «الملاحظة» ولم يقل: «حصول المعقول» أو «العلم بالشيء» لأنَّ حصول المعقول والعلم به قد يتحقَّق بدون التوجُّه والالتفات، وحينئذٍ لم يتحقَّق النظرُ والاكتسابُ. (شوستري)

قولـه: «ملاحظة المعقول» وإنَّما لم يقل: «ملاحظة المعقولات» لئلَّا يخرج التعريف بالمفرد كتعريف الإنسان بالضاحك.

[٣٧] قولـه: «نحوَ الأمرِ المعلومِ» الذي حصل صورتُه في العقل.

ولا يخفى أنَّـه لو قال: «نحو الأمر المعقول» لكان أنسبَ بعبارة المتن، وأوفقَ لما سيذكره من وجه العدول عن لفظ «المعلوم» إلى «المعقول». (عبد)

[٣٨] قولـه: «أمرٍ غيرِ معلومٍ» تصوريّاً كان أو تصديقيّاً. والمراد به عدم العلم بالوجه الذي يُطلَب، لا من جميع الوجوه، لأنَّ طلب المجهول المطلق مُحالٌ.

وإنَّما اعتُبِر الجهلُ في المطلوب لاستحالة استعلام المعلوم. (خلاصة عبد)

قولـه: «غيرِ معلومٍ» إنَّما اعتبَر المصنِّفُ الجهلَ في المطلوب لاستحالة استعلامِ المعلوم وتحصيلِ الحاصل بداهةً.

فإن قلت: إذا كان المطلوب مجهولاً يلزم أن يكون النفسُ طالباً للمجهول المطلق، وهو محالٌ.

قلت: قد حقَّقوا أنَّه لا بدَّ أن لا يكون مجهولاً مطلقاً من كلِّ الوجوه، بل لا بدَّ أن يكون معلوماً بوجهٍ، لئلَّا يلزَم طلبُ المجهول المطلق، ومجهولاً بوجهٍ آخَر، لئلَّا يلزم تحصيلُ الحاصل. (شيخ الإسلام)

---

(١) تفسيره بالبداهة أولى وأقرب، وهو مختار الشراح، وبه يصحُّ جعلُ كلامِ الماتن رحمه الله تعريضاً لضعف صنيع من تعرَّض للاستدلال، فتنبَّه.

(٢) بل الأولى أن يقال: إنَّما جعل الاستدلال ههنا تجشُّماً لأنَّ الكلام بدونه أسلم، كما فصَّله العلامة الدواني في شرح هذا الموضع. والشارح تابع للعلامة الدواني وعبارته (ص:١٩): «وهذا الطريق ـ يعني الإحالة إلى البداهة ـ أسلم من تكلف الاستدلال عليه ...».

وفي العـدول عن لفـظ «المعلوم» إلى «المعقول» فوائدُ: [١] منها: التحرُّز[٣٩] عن اسـتعمال اللفظ المشترك[٤٠] في التعريف. [٢] ومنها: التنبيهُ على أنَّ الفكر إنَّما يجري في المعقولات، أي الأمورِ الكليَّةِ[٤١] الحاصلة في العقل، دون الأمور الجزئيَّة، فإنَّ الجزئيَّ لا يكون كاسباً ولا مكتَسَباً[٤٢]. [٣] ومنها: رعاية السَّجَع.

قوله: «**فيه الخطأُ**» بدليلِ أنَّ الفكرَ قد ينتهي إلى نتيجةٍ كحدوث العالَم، وقد ينتهي[٤٣] إلى نقيضها، كقِـدَم العـالم[٤٤]، فأحد الفكرين خطأ حينئذٍ لا مَحالةَ، وإلا لزم اجتـماعُ النقيضَين[٤٥]، فلا بدَّ من قاعدةٍ كليَّةٍ[٤٦] لو رُوعيت لم يقع الخطأُ في الفكر، وهي المنطق.

فقد ثبت[٤٧] احتياجُ الناس إلى المنطق في العصمة عن الخطأ في الفكر بثلاث مقدِّمات[٤٨]:

الأولى[٤٩]: أنَّ العلم إمَّا تصوُّرٌ أو تصديقٌ.

والثانية: أنَّ كلّاً منهما، إمَّا أن يحصل بلا نظرٍ، أو يحصل بالنظر.

والثالثة: أنَّ النظرَ قد يقع فيه الخطأُ.

فهـذه المقدِّمـات الثلاث تُفيد احتياجَ النَّاس في التحـرُّز عن الخطأ في الفكر إلى قانونٍ، وذلك هو المنطقُ.

[٣٩] قوله: «التحرُّز» إنّما وجب التحرُّزُ عن استعمال اللفظ المشترك لأنَّ المقصود حينئذٍ يكون محتملاً لغيره، فلا يظهر المراد على المخاطَب، ولا يحصل له فائدةُ التعريف. (إس)

[٤٠] قوله: «اللفظ المشترَك» فإنَّ العِلْم مشترَكٌ بين الصورة الحاصلة من الشيء، والاعتقاد الجازم المطابق للواقع.

[٤١] قوله: «أي الأمور الكلية» لَمّا كانت المعقولاتُ شاملةً للأمور الكلية والجزئية الغير المادِّية فقط على مذهبٍ، وللجزئية المادِّية أيضاً على مذهب، مع أنَّ الفكر لا يجري في الأمور الجزئية مادِّيةً كانت أو غيرَها فسَّر المعقولات بقوله: «أي الأمور إلخ». (عبد)

[٤٢] قوله: «ولا مكتسَباً» فإنَّ الإدراك المتعلِّق بالجزئيَّات هو الإحساس، وإحساسُ الجزئيِّ وملاحظتُه لا يؤدِّي إلى إحساسِ جزئيٍّ آخَر، ولا إلى إدراكٍ كليٍّ؛ وكذلك الإحساسُ لا يؤدِّي إليه إحساسٌ آخَر ولا إدراكُ أمورٍ كليةٍ بالترتيب. (إس)

[٤٣] قوله: «وقد ينتهي» وكذا قد يحصل بالتصوُّر صورةُ شيءٍ، وفي وقتٍ آخَرَ صورتُه الأخرى، فإحداهما غيرُ مطابقة، فوقع الخطأ. فليس وقوعُ الخطأ مقصوراً في التصديق كما يُتوهَّم من بيان الشارح. (عبد الحليم)

[٤٤] قوله: «كقِدَم العالَم» فيه أنَّ نقيض «العالَمُ حادثٌ» «العالَمُ ليس بحادثٍ»، لا «العالَمُ قديمٌ».

والجواب أنَّ المراد بالنقيض أعمُّ من أن يكونَ بلا واسطةٍ أو بواسطةٍ، فقِدمُ العالَم وإنْ ليس نقيضاً لحدوث العالم لكنَّه ملزومٌ لنقيض حدوث العالم. (محصَّل)

[٤٥] قوله: «النقيضَين» بواسطةٍ أو بلا واسطةٍ.

[٤٦] قوله: «فلا بدَّ من قاعدةٍ كليَّةٍ» فيه بحثٌ، فإنَّ غايةَ ما يلزم من وقوع الخطأ في الفكرِ الاحتياجُ إلى طرقٍ جزئيةٍ فكريةٍ، وامتيازِ صحيحها من سقيمها. ولا يلزم منه الاحتياجُ إلى قواعدَ كليَّةٍ.

الجواب أنَّ الاحتياج الأوَّل ملزومٌ للاحتياج الثاني، فإنَّ الطرق الجزئية لا سبيل إلى معرفتها لكونها غيرَ متناهيةٍ إلا بمعرفة القواعد الكليَّة واستنباطِ الجزئيات منها. فثبت الاحتياجُ إلى المنطق ولو بواسطةٍ. والمطلوب ليس إلا إثبات نفسُ الاحتياج إليه، لا الاحتياج بالذات[1]. فثبت المطلوبُ. (إس)

[٤٧] قوله: «فقد ثبت احتياج» فاندفع أنَّ المقدِّمة في رسم المنطق وبيانِ الغاية والموضوعِ؛ فبيانُ تقسيم العلم إلى التصور والتصديق، وتقسيمِ كلٍّ منهما إلى البديهيِّ والنظريِّ، وأنَّ النظر قد يقع فيه الخطأ في المقدِّمة بيانُ ما ليس بمقصودٍ فيها. (خلاصة عبد)

[٤٨] قوله: «بثلاثِ مقدِّمات» فيه أنَّ ههنا مقدِّمةً رابعةً وهي أنَّ الفطرة الإنسانيَّة لا تَكفي في الخطأ، إذ لو كَفَتْ فلا حاجةَ إلى المنطق.

والجواب أنَّها داخلةٌ في الثالثة، فإنَّ معناها أنَّ النظر قد يقع فيه الخطأ عن العقلاء الطالبين للصوابِ الهاربين عن الخطأ. وهذا لا يُتصوَّر إلا على تقدير عدم كفاية الفطرة. كذا قيل. (عبد الحليم)

[٤٩] قوله: «الأُولى: أنَّ» فإن قيل: لا حاجةَ في إثبات الاحتياج إلى المنطق إلى تقسيم العلم إليهما، فإنَّ تقسيمه إلى الضروريِّ والنظريِّ، ووقوعَ الخطأ في النظر يكفي في ذلك الإثبات.

والجواب أنَّ المقصود بيانُ الاحتياج إلى قسمَي علمِ المنطق، أعني المُوصِلَ إلى التصور والموصلَ إلى التصديق؛ فلو لم يُقسَّم العلمُ أوَّلاً إلى التصور والتصديق، ولم يُبيَّن أنَّ كُلاًّ منهما ضروريٌّ ونظريٌّ، لجاز أن تكون التصوراتُ

---

(١) أي الاحتياج بلا واسطة.

وعُلِم من هذا تعريفُ المنطق[٥٠] أيضاً بأنَّه قانونٌ يَعصِمُ مراعاتُه الذِّهنَ عن الخطأ في الفكر.

فههنا[٥١] عُلِم أمران من الأمور الثلاثة التي وُضِعت المقدِّمةُ لبيانها. بقي الكلامُ في الأمر الثالث، وهو تحقيق أنَّ موضوع علم المنطقِ ماذا، فأشار إليه بقوله: «وموضوعه آهـ».

قوله: «**قانون**»[٥٢] القانون لفظٌ يونانيٌّ أو سُريانيٌّ، موضوعٌ في الأصل لمسطر الكتابة. وفي الاصطلاح «قضيَّةٌ كلية يُتعرَّف منها[٥٣] أحكام جزئيات موضوعها»، كقول النحاة: «كل فاعل مرفوع»، فإنه حكم كلي يُعلم منه أحوالُ جزئيات الفاعل.

ضروريةً[1]، أو التصديقات بتمامها ضروريةً، فلا حاجة إلى الموصل إلى التصور أو الموصل إلى التصديق؛ فلا يثبت الاحتياجُ إلى جزئَي علمِ المنطق. وقد عرفتَ أنَّ المقصود ذلك. (عبد)

[٥٠] قوله: «تعريفُ المنطق» الرسم المشهور للمنطق أنَّه آلةٌ قانونيَّةٌ تَعصِم الذهنَ عن الخطأ في الفكر.

وإنَّما كان آلةً لأنَّ الآلة ما لا يكون مقصوداً بالذات، بل يُقصَد إليها لتحصيل الغير. والمنطق كذلك؛ لأنَّه يَعصِم في المطالب العلمية.

ومسائلُه قوانينُ كليَّةٌ منطبقةٌ على سائر جزئيَّاته، كما إذا عرفنا أنَّ كلَّ ضروريةٍ سالبةٍ تنعكس سالبةً دائمةً، عرفنا أنَّ قولنا: «لا شيء من الإنسان بحجرٍ بالضرورة» ينعكس إلى «لا شيء من الحجر بإنسانٍ دائماً».

وإنَّما كان هذا التعريف رسماً لا حدّاً لأنَّ كونَه آلةً عارضٌ من عوارضه. والتعريف بالعارض رسمٌ على ما ستعرفه في بحث المعرِّفات. (شرح التهذيب از مولانا شيخ الإسلام)

قوله: «وقد علم من هذا تعريف المنطق» فإنَّا إذا أثبتنا الاحتياجَ إليه في العصمة عن الخطأ في الفكر، علمنا أنَّ غايةَ المنطق هي هذه العصمة، وإذا علمنا أنَّ غايته هذا أخذنا منه تعريفَه. (إس)

[٥١] قوله: «فهاهنا» دفعٌ لما يُتوهَّم من أنَّ المصنِّف ترك تعريف المنطق في المقدِّمة حيث لم يقل: «المنطق قانونٌ إلخ» مع أنَّه من الأمور الثلاثة التي عُقِدت المقدِّمة لبيانها.

وجه الدفع أنَّه مذكورٌ، وإن لم يكن ذِكرُه بالاستقلال، فإنَّه لا مضايَقة. (إس)

[٥٢] قوله: «قانون» أُطلِقَ القانونُ عليه مع أنَّه قوانينُ متعدِّدةٌ تعبيراً عن الكلِّ باسم الجزء. وفي ذلك إشارةٌ إلى أنَّ تلك القوانين لاشتراكها في جهةٍ واحدةٍ تَضبِطها وتَجعلها كشيءٍ بمنزلةِ قانونٍ واحدٍ.

ووجهُ التسمية بالمنطق أنَّه يحصل بسببه الاقتدارُ على النطق الظاهريِّ ـ أعني التكلُّمَ ـ والإصابةُ في الباطنيِّ ـ أعني إدراكَ الكليَّات ـ، والنطقُ يُطلَق على كليهما.

فالمنطق مصدرٌ ميميٌّ على وجه المبالغة، أو اسمُ مكانٍ لهما. (شرح تهذيب از مولانا نور الله الشوستري)

[٥٣] قوله: «يُتعرَّف منها» طريقُ المعرفة أنَّه يُحمَلُ موضوعُ هذه القضية ـ أعني الفاعلَ ـ على الجزئيِّ كزيدٍ في «ضرب زيدٌ»، فيقال: «زيدٌ فاعلٌ»، ويُجعَل هذه القضيَّةُ الحاصلةُ من حمل الموضوع على الجزئي صُغرى الشَّكلِ الأوَّل، وتلك القضيةُ الكليةُ كبرى بأنْ يقال: «زيدٌ فاعل. وكلُّ فاعلٍ مرفوعٌ»، فالنتيجة: «زيدٌ مرفوعٌ» فيخرج بهذا الطريق حكمُ زيدٍ، وهو الرفعُ. (إس)

---

(١) كما ذهب الإمام الرازي إلى أن التصورات كلها ضرورية والتصديقات بعضها ضرورية وبعضها نظرية.

[موضوع المنطق]

وموضوعُه المعلومُ التصوريُّ والتصديقيُّ من حيث إنَّه يُوصِلُ إلى مطلوبٍ تصوُّريٍّ فيُسمَّى «معرِّفاً»، أو تصديقيٍّ فيُسمَّى «حجَّةً».

قوله: «وموضوعه» موضوع(1) العلم[1]: «ما يُبحَث فيه عن عوارضه الذاتية[2]».

والعرَض الذاتيُّ(2): ما يعرض للشيء[3]، إمَّا أوّلًا وبالذات[4]، كالتعجب اللاحق للإنسان من حيث إنَّه إنسانٌ، وإمَّا بواسطة أمرٍ مساوٍ لذلك الشيء[5]، كالضحك الذي يعرض حقيقةً للمتعجِّب ثمَّ يُنسَب عروضُه إلى الإنسان بالعَرْض[6] والمجاز، فافهم[7].

قوله: «المعلومُ التصوريُّ» اعلم أنَّ موضوع المنطق هو المعرِّف والحجَّة.

---

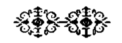
(1) للشارح ـ ملا عبد الله ـ إيراد وتحقيق في موضوع العلم، سيأتيك في مبحث أجزاء العلوم في الخاتمة، فاصبر حتى تبلغه.

(2) اعلم أن العوارض قسمان: العوارض الذاتية، والعوارض الغريبة. وهي ـ ذاتية كانت وغريبة ـ سبعة أقسام:

١ـ العارض لذات المعروض كالتعجب العارض للإنسان لذات الإنسان. ٢ـ العارض لجزئه الأعم كالحركة بالإرادة العارضة للإنسان بواسطة حيوان. ٣ـ العارض لجزئه المساوي كالتكلم العارض للإنسان بواسطة كونه ناطقاً. ٤ـ العارض للخارج المساوي كالضحك العارض للإنسان بواسطة كونه متعجباً. ٥ـ العارض للخارج الأعم كالحركة العارضة للأبيض بواسطة كونه جسماً. ٦ـ العاض للخارج الأخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة كونه إنساناً. ٧ـ العارض للخارج المباين كاللون العارض للجسم بواسطة السطح.

وثلاثة منها ـ وهي الأول والثالث والرابع ـ عوارض ذاتية بالاتفاق. وثلاثة منها ـ وهي الخامس والسادس والسابع ـ عوارض غريبة بالاتفاق. واختلفوا في الثاني ـ أي العارض لجزئه الأعم ـ فذهب المتأخرون أنه من العوارض الذاتية، والمتقدمون إلى أنَّه من العوارض الغريبة. وهو مختار الشارح حيث قال: «العرض الذاتي: ما يعرض للشيء إما أولا وبالذات...، وإما بواسطة أمر مساو لذلك الشيء» فعمم القول وألزم أن يكون مساوياً، سواء كان ذلك الأمر جزءً أو خارجاً. فيكون العارض للجزء الأعم غريباً عنده.

وهذا بخلاف صنيع الكاتبي في الشمسية حيث قال ١/ ١٥٠، مجموعة شروح الشمسية: «موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو أي لذاته أو لما يساويه أو لجزئه» فعمم الجزء سواء كان أعم أو مساوياً، ومراده من قوله: «أو لما يساويه» هو الخارج المساوي.





[موضوع المنطق]

[١] قوله: «موضوع العلم» إنَّما عرَّف موضوعَ العلم مطلقاً لأنَّ معرفة موضوع المنطق موقوفةٌ عليه، فإنَّه مقيَّدٌ.

[٢] قوله: «الذاتية» أي المستندة إلى ذات المعروض.

[٣] قوله: «ما يعرض للشيء» المراد من العروض الحملُ بالمواطأة أي الحمل بهو هو. وذكرُ المبادئ في التمسُّك كالتَّعجُّب والضحك على سبيل المسامحة[1].

[٤] قوله: «وبالذات» أي لا بواسطة شيءٍ آخَر.

والمراد بها ههنا: ١ـ الواسطةُ في العروض، وهو أن يَعرِض الشيءُ لشيءٍ أوَّلاً وحقيقةً، ويُنسَب إلى الشيء الآخَر بالعرْض كحركةِ جالسِ السفينة، فإنَّها عارضةٌ حقيقةً للسفينة وتُنسَب إلى الجالس بالعَرْض. ٢ـ وأحدُ قسمَي الواسطة في الثبوت، وهو أنْ يعرض الشيء للواسطة والمعروضِ كليهما، لكن للواسطةِ أوَّلاً ولذي الواسطةِ ثانياً كحركة المفتاح بواسطة حركة اليد.

«كالتعجب اللاحق للإنسان من حيث إنَّه إنسانٌ» فإنَّه عارضٌ للإنسان بلا واسطةٍ، وكالصَّبغ العارضِ للثَّوب بواسطة الصبَّاغ التي هي من ثاني قسمَي الواسطة في الثبوت، وهو أن يعرضَ الشيءُ للشيء من غير عروضه للواسطة لكنَّها آلةٌ محضةٌ.

«وإمَّا بواسطة إلخ» المراد بالواسطة ههنا الواسطةُ في العروض وأحدُ قسمَي الواسطة في الثبوت المنفيَّين هناك[2].

«كالضحك إلخ» ههنا واسطةٌ في الثبوت بأحد قسمَيه.

(١) وسيأتي في الحاشية الرقم ٧ وجه هذه المسامحة.
(٢) أي في قولنا: «لا بواسطة شيء آخر».

وإن كان العروض بواسطةٍ أعمَّ[3] كالمشي العارض للإنسان بواسطة الحيوان، أو أخصَّ كالضحك العارض للحيوان بواسطة الناطق، أو أعمَّ من وجهٍ كتفريق البصر العارض للإنسان الأبيض الذي هو واسطة.

ويُسمَّى العارضُ الكذائيُّ[4] عرضاً غريباً.

والعارض للشيء بواسطةِ الجزء الأعمِّ اختلفوا في تسميته عرضاً ذاتياً أو غريباً[5]، والتفصيل في موضعه. (محصَّل)

[٥] قوله: «أمرٍ مساوٍ لذلك الشيء» سواءٌ كان جزءاً له أو خارجاً عنه كإدراك المعقولات اللَّاحقة للإنسان بواسطة أنَّه ناطقٌ، وكالضحك العارض له بواسطة أنَّه متعجِّب. (عبد)

[٦] قوله: «بالعرض» أي بالعَرَض الذي هو التعجُّب[6].

(٣) المراد من الواسطة هنا وفي الاثنين التاليين ـ الأخصّ، والأعمّ من وجه ـ الواسطة الخارج كما يظهر من وقوله: «والعارض للشيء بواسطة الجزء الأعم اختلفوا ..».
(٤) أي الثلاثة السابقة: الأعم والأخص والأعم من وجه.
(٥) فذهب المتأخرون إلى أنَّه من الأعراض الذاتية، والمتقدمون إلى أنَّه من الأعراض الغريبة.
ولا يخفى أن الأولى أن يقال: «اختلفوا في كونه عرضاً ذاتياً أو غريباً»، إذ المتبادر من قوله أنَّ الاختلاف في التسمية فقط.
(٦) مقتضى هذا التفسير أن يكون قوله: «بالعرض» بفتح الراء. وهو الذي سمعنا في حلق الدروس من المشايخ. وكذلك المتبادر من قولهم في مقابله: «بالذات».
ولكن المتتبع لاستعمال هذه الكلمة يدرك أنَّ هذا التأويل لا يطَّرد في جميع مواضع استعمالها، فالواسطة لا يكون عرَضاً دائماً، فكثيراً مَّا يكون عيناً.
والأقرب أن يكون ضبط هذه الكلمة بسكون الراء، =

أمَّا المعرِّف فهو عبارةٌ عن المعلومِ التصوريِّ، لكن لا مطلقاً، بل من حيث[٨] إنه يُوصِل إلى مجهولٍ تصوريٍّ، كالحيوان الناطق المُوصِل إلى تصوُّر الإنسان. وأمَّا المعلوم التصوريُّ الذي لا يُوصِل إلى مجهولٍ تصوُّريٍّ، فلا يُسمَّى معرِّفاً، والمنطقيُّ لا يَبحث عنه، كالأمور الجزئية المعلومة من زيد وعمرو.

وأمَّا الحجَّة فهي عبارةٌ عن المعلوم التصديقيِّ، لكن لا مطلقاً أيضاً، بل من حيث إنَّه يُوصِل إلى مطلوبٍ تصديقيٍّ كقولنا: «العالَم متغيِّر، وكل متغيرٍ حادثٌ» الموصِل إلى التصديق بقولنا: «العالم حادث». وأمَّا ما لا يُوصل كقولنا: «النار حارَّة» مثلاً فليس بحجَّةٍ، والمنطقيُّ لا ينظر فيه، بل يبحث عن المعرِّف والحجَّة، من حيث إنَّهما كيف ينبغي أن يترتَّبا[٩] حتى يُوصِلا إلى المجهول.

قوله: «معرِّفاً» لأنَّه يعرِّف ويبيِّن المجهولَ التصوُّريَّ.

قوله: «حُجَّةً»[١٠] لأنَّها تصير سبباً للغلبة[١١] على الخصم، والحجَّة في اللغة: الغلبةُ، فهذا من قبيل تسمية السبب باسم المسبَّب.

[٧] قوله: «فافهم» لعلَّه إشارةٌ إلى أنَّهم يتسامحون في العبارة كثيراً، فيذكرون مبدأ المحمول كالتعجب والضحك والكتابة، ويريدون بها المحمولاتِ المشتقَّة منها، وإلا فالعارض للشيء يكون محمولاً عليه خارجاً عنه، والتعجب ليس بمحمولٍ على الإنسان. وإنَّما يتسامحون لئلَّا يتبادر منه الذاتُ، وهو ليس بعارضٍ، بل هو المعروض. (خلاصة عبد)

[٨] قوله: «بل من حيث» فإن قلت: إذا كان الموضوعُ مقيَّداً بالإيصال كان الإيصالُ من تتمَّة الموضوع. وحكمُه كونُه مسلَّماً في ذلك العلم، إذ لا بدَّ في كلِّ علمٍ من كونِ موضوعِه مسلَّمَ الثبوت، فلم يكن من الأعراض المطلوبة في هذا الفن، بل يجب أن يكون المبحوثُ عنه أحوالاً تعرض للمُوصِل بعد كونه مُوصلاً.

قلنا: إنَّ الموضوع هو المعلومُ التصوريُّ المقيَّدُ بصحَّة الإيصال، لا بنفس الإيصال، وكذا المعلومُ التصديقيُّ. والمراد من قوله: «من حيث إنَّه يُوصِل» من حيث استعداد الإيصال، فالإيصال خارجٌ عن الموضوع عارضٌ لذاته. (خلاصة عبد)

قوله: «بل من حيث إنَّه يوصل» فلا يُبحَث فيه ههنا من حيث إنَّها موجودة أو غير موجودة، جوهرٌ أو عرضٌ، مطابِقٌ لما في نفس الأمر أو غيرُ مطابقٍ، فإنَّ البحث بهذه الحيثيات ليس من وظائف المنطق، بل العلم الإلهيِّ. (إس)

[٩] قوله: «كيف ينبغي أن يترتَّبا» اعلم أنَّ الترتيب في المعرِّف هو أن يقدَّم العامُّ على الخاصِّ، وفي الحجَّة أن يُقدَّم الصغرى على الكبرى.

والترتيب في الأوَّل استحسانيٌّ، وفي الثاني ضروريٌّ. وقوله: «ينبغي» شاملٌ لهما، ولهذا آثره على «يجب». (إس)

[١٠] قوله: «حجَّة» اعلم أنَّ القدماء على أنَّ موضوع المنطق المعقولات الثانية. وذهب المتأخِّرون إلى أنَّ موضوعه المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الإيصال، كما يَنظُر إليه عبارةُ المصنِّف. ولكلٍّ وجهةٌ هو مولِّيها.

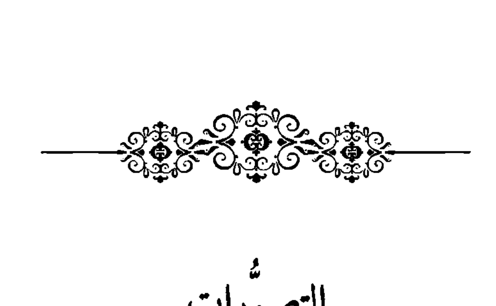
ثم ههنا بحثٌ وهو أنَّ المصنِّف إن أراد أنَّ الموضوع هو المعلومات من حيث الإيصال القريب فذلك لا يوافق كلام القدماء، ولا يطابق ما ذهب إليه المتأخِّرون أيضاً، لاتِّفاق الطائفتَين على أنَّ البحث شاملٌ للإيصال القريب والبعيد.

وإن أراد أنَّ الموضوع هو المعلومات من حيث الإيصال المطلق فذلك موافقٌ ما ذهب إليه المتأخِّرون، لكنه لا يصحُّ على هذا التقدير قوله: «فيُسمَّى معرِّفاً» في جانب التصور، ولا «حجةً» في جانب التصديق. (شوستري)

قوله: «حجَّةً» ولعلَّ ذلك تصرُّفٌ من المصنِّف بضم النشر وإرجاع جميع المباحث إلى الموصل القريب، حتى يكون قولهم: «الجنس كذا» في قوة أنَّ الحدَّ مؤلَّفٌ من الأمر الذي هو كذا، أو المعرِّف جزؤُه كذا. وقس عليه حال القضايا. (شرح تهذيب از ملا جلال دوَّاني)

[١١] قوله: «لأنَّها تصير سبباً للغلبة» فإنَّك إذا قلتَ: «العالم حادث» يمنعه الخصم، ثم إذا استدللتَ عليه بأنَّ العالم متغيِّرٌ، وكلُّ متغيِّرٍ حادثٌ، فقد غلبتَ عليه. فالاستدلال سببٌ للغلبة. واسمها في اللُّغةِ الحجَّةُ، فيُسمَّى باسمه، فهذا إلخ. (إس)

= ويكون مصدراً بمعنى العروض. ويشهد له قول القاضي الميبذي في شرحه على هداية الحكمة في فصل إثبات الهيولى (ص:٥١): «لاحتمال أن لا يكون الشيءُ غنياً لذاته عن المحلِّ، ولا محتاجاً لذاته إليه، بل بعرْضِ كلٍّ منهما له عن علَّةٍ خارجيَّةٍ».



التصوُّرات



فصل [في الدلالة]

دلالةُ اللَّفظ على تمام ما وُضِعَ له مطابَقةٌ، وعلى جزئه تضمُّنٌ، وعلى الخارج التزامٌ. ولا بُدَّ فيه من اللزوم عقلاً أو عُرفاً(1).

وتلزَمها المطابَقة، ولو تقديراً، ولا عكسَ.

قولـه: «دلالة اللفـظ» قد علمتَ[1] أنَّ نظر المنطقيِّ بالذات إنَّما هـو في المعرِّف والحجَّة. وهما من قبيـل المعـاني لا الألفـاظ؛ إلا أنَّه كما تعـارف(2) ذكرُ الحـدِّ[2] والغايةِ والموضوعِ في صـدر كتب المنطق، ليفيـد بصـيرةً في الشروع، كذلـك تعارف إيراد مباحـث الألفاظ بعـد المقدِّمة[3] ليُعِـين[4] على الإفادة والاستفادة. وذلك بأن يُبيَّن معاني الألفاظ المصطلَحة المستعمَلة في محاورات أهلِ هذا العلم من المفرد والمركَّب والكليِّ والجزئيِّ والمتواطي والمشكِّك وغيرِها.

فالبحث عن الألفاظ من حيث الإفادة والاسـتفادة[5]. وهما إنَّـما يكونان[6] بالدَّلالة(3)، فلذا بدأ بذكر الدَّلالة. وهي كون الشيءِ بحيث يلزَم من العلمِ به العلمُ بشيءٍ آخر[7]. والأوَّل هو الدَّالُّ، والثاني هو المدلول.

والدَّالُّ إن كان لفظاً فالدلالةُ لفظيَّةٌ، وإلا فغيرُ لفظيَّةٍ.

---

(1) تعميـمُ اللُّـزوم للعقـليِّ والعرفيِّ من الماتن رحمه الله خـروجٌ منه عن مذهـب المنطقيـن واختيارٌ لمذهب أهـل العربية. قال القزويني في التلخيـص مـع شرحه مختصر المعـاني ص: ٣٠٨-٣٠٩، طبعة مكتبة حنفيـة، كوئته: «وشرطه - أي الالتـزام - اللزوم الذهنيُّ، ولو لاعتقاد المخاطب بعرفٍ».

واستحسـنه العلامـة الجـلال الدواني في شرحـه على هذا المتن وقـال ص: ١٣، طبعة المطبـع الملكي بقزان، ١٣٠٥هـ: «فقد اختار مذهب أهل العربية، لأنَّه لا ريب في فهم هذا المعنى، فإسـقاطه عن درجة الاعتبار غير مستحسـن». واختاره القاضي المحقِّق محب الله البهـاري في سـلَّم العلـوم ص:٣٥، مع حاشـية ضياء النجوم، طبعة كتـب خانه إمدادية، ديوبند، ١٣٧٥هـ وقال: «ولا بد من علاقة مصححة عقلية أو عرفية».

(2) كـذا في نـور عثمانيـة وراغب باشـا والطبعة الإيرانيـة. في الطبعات الهنديـة: «يتعارف» وكـذا في «تعـارف» الآتي في قوله: «كذلك تعارف». والمُثبَت هو الأولى كما لا يخفى.

(3) تفـرَّدت الطبعـة الإيرانية بزيادة «في الألفاظ» بعد قوله: «يكونان». فالعبارة فيها «وهمـا إنما يكونان في الألفاظ بالدلالة». والظاهر أنه خطأ، إذ لولا الدلالة لما تحققت الإفادة والاستفادة، سواء كانت في الألفاظ أو في غيرها.

[فصل في الدَّلالة]

[١] قوله: «قد علمت أنَّ إلخ» حاصل هذا الكلامِ السؤالُ والجوابُ.

تقرير السـؤال: أنَّ المنطقي إنَّـما يبحث عن المعرِّف والحجَّـة، وهما من أقسـام المعاني، فـإنَّ المُوصِل ليس إلا المعـاني دون الألفاظ. فإيراد مبحث الألفاظ في هذا الفنِّ لا معنى له، لعدم كونه من وظائفه.

وتقريـر الجواب أنَّ إيراد هذه المباحث في هذا الفن ليـس باعتبـار أنَّ المنطقـي يبحـث عنهـا، بـل ليُعِين على الإفـادة والاسـتفادة، كما أنَّ إيراد ذكر الأمـور الثلاثة في المقدِّمة لإفادة البصيرة في الشروع. (إس)

[٢] قولـه: «ذكرُ الحـدِّ» الصواب ذكرُ الرسـم[1]، اللَّهـم إلا أن يُـراد بـه الرسـم عـلى مـا هو مذهـب أهل العربيَّـة[2] من إطلاق الحدِّ على كلٍّ من الأقسـام الأربعة للمعرِّف. (عبد)

[٣] قولـه: «بعـد المقدِّمـة» أي في المقاصـد لشـدَّة اتصالٍ بينهما، وتوقُّف إفادتها واستفادتِها عليها. (عبد)

[٤] قوله: «ليعـين» أي إيـرادُ مباحـث الألفـاظ. ولم يقـل: «يتوقَّف الإفادة والاسـتفادة عـلى ذلك» لعدم توقُّفهـا على إيرادها بعد المقدِّمة، لجواز أن يعلم مباحث الألفـاظ مـن كتابٍ آخر مـن العلم؛ نعم إنَّهـا موقوفتان عـلى نفس مباحث الألفاظ، لكن لا عـلى إيرادها في هذا الكتاب بعد المقدِّمات. (عبد)

[٥] قولـه: «مـن حيث الإفادة والاسـتفادة» لا من حيـث إنَّها موجودةٌ أو معدومةٌ أو جوهرٌ أو عرضٌ، فإنَّ هذا ليس من وظائف المنطق.

[٦] قولـه: «وهمـا إنَّـما يكونان» جوابٌ عـمَّا يقال: ما وجهُ الاشـتغال ببيان الدَّلالـة، وتقديمِها على مباحث الألفاظ؟ (عبد)

[٧] قوله: «من العلم به العلمُ بشيءٍ آخَر» كما يلزم من العلم بوجود المصنـوعِ العلمُ بوجود الصانع؛ أو من الظـنِّ بـه الظـنُّ بشيءٍ آخَـر، كما يلـزم من الظـنِّ بوجود السـحاب عند رؤية الدخان في الجوِّ الظنُّ بوجود المطر؛ أو من العلم به الظنُّ بشيءٍ آخَر كما يلزم من العلم بوجود السحاب الظنُّ بوجود المطر.

فهـذه ثلاث صـور، وأمَّا الاحتمال الرابـع وهو أنَّه يلزم من الظنِّ به العلمُ بشيءٍ آخَر فممَّا لم يوجد. (حاصل بديع الميزان[3])

---

(١) لأنَّ حقيقة كلِّ علمٍ مسـائلُه، فذكر الحدِّ إنَّما يكون بذكر جميع مسـائله، وهـذا لا يكـون ولا يمكن في المقدمـة. فالمذكور في المقدِّمة هو الرسـم، وليس الحدّ، كـما نبَّه عليه القطب الرازي في شرح الشمسـية (١/ ١٣٦ـ١٤٠).

(٢) مذهـب أهـل العربيـة هـو إطلاق الحـد على المعـرف الجامع المانع، سـواء كان حداً أو رسـماً. كما ذكره الفاضل الجامي في شرحه على الكافية (ص:٢٥، مكتبة رشـيدية، كويته). ونقل الفاضـل العصام في حاشـيته على الجامـي (ص: ٣١، المكتبة المحموديـة، اسـطنبول) عـن المصنِّـف ـ ابـن الحاجـب ـ أنَّه مذهب أهل العربية. نصَّ عليه في المختصر الأصولي.

(٣) انظر: بديع الميزان (ص/ ١٨).

وهـذا التعميـم مبنـيٌّ عـلى أنَّ المراد مـن العلم هـو الاعتقاد الجازمُ الثابتُ المطابق للواقع، وهو ليس اصطلاحَ المنطقيين، لأنَّ العلـم في اصطلاحهـم هو الصورة الحاصلـة، وهو أعم من الاعتقاد الجازم وغيره. فالتعميم ليس في موضعه.

وقـد أشـار إليـه مـلا صـادق في حاشـيته عـلى بديـع الميزان (ص/ ١٢، طبعة مكتبة دار العلوم، كانسي رود، كويته)

وكلٌّ منهما إن كان بسبب وضعِ الواضع وتعيينِه الأوَّلَ بإزاء الثاني فوضعيَّةٌ، كدلالة لفظ «زيد» على ذاته، ودلالة الدَّوالِّ الأربع[8] على مدلولاتها؛ وإن كان بسبب اقتضاءِ الطبعِ حدوثَ(١) الدَّالِّ عند عروض المدلول فطبعيَّةٌ، كدلالة أُحْ أُحْ[9] على وجَعِ الصدر، ودلالةِ سرعة النبض على الحُمَّى(٢)؛ وإن كان بسبب أمرٍ[10] غيرِ الوضع والطبع فالدلالةُ عقليةٌ، كدلالة لفظ «ديز»[11] المسموعِ من وراء الجدار[12] على وجود اللَّافظ، وكدلالة الدُّخان على النار(٣).

فأقسام الدلالة ستَّةٌ[13]. والمقصود بالبحث[14] ههنا هي الدلالة اللفظية الوضعيةُ، إذ عليها[15] مدار الإفادةِ والاستفادةِ. وهي تنقسم[16] إلى مطابَقةٍ وتضمُّنٍ والتزامٍ، لأنَّ دلالة اللَّفظ بسبب وضعِ الواضع، إمَّا على تمام الموضوعِ له، أو جزئِه، أو على أمرٍ خارجٍ عنه.

قوله: «ولا بُدَّ فيه» أي في دلالة الالتزام.

---

(١) كذا في الطبعتين الهنديتين، وفي غيرهما: «كحدوث». وهو لا يستقيم معنىً. فالصواب ما في الهنديتين.

(٢) هذا مثال الدلالة الطبعية الغير اللفظية. وأنكرها المحقِّق السيد الشريف قدس سرُّه، وجعلها من الدلالة العقلية. وأجاب عنه العلامة الجلال الدواني. وقد نقل المحشِّي في الحاشية العاشرة خلاصة الإيراد والجواب فراجعها.

فيكون أقسام الدلالة عند المحقِّق السيد خمسة، وهي ما سوى الدلالة الطبعية الغير اللفظية.

(٣) الدلالة لا تتم بدون العقل، ولكن لمَّا كان للوضع دخلٌ في الأولى، وللطبع في الثانية سُمِّيتا وضعيةً وطبعية. وسمَّوا ما سواهما عقليةً لعدم دخل الوضع والطبع فيها.

[٨] قوله: «الدوالُّ الأربع» وهي العقود والخطوط والنصب والإشارات. (عبد)

[٩] قوله: «كدلالة أح أح» قال مولانا داود في حواشيه على «شرح الشمسية»: «الحقُّ أنَّ هذا اللفظ بفتح الهمزة وضمِّها مع تخفيف الحاء وتشديدها»[١]. (عبد)

[١٠] قوله: «بسبب أمرٍ» أي علاقةٍ أخرى، وهي علاقة التأثير، فيشمل دلالةَ المؤثِّر على الأثر كدلالة النار على الدخان، وبالعكس كدلالته عليها، ودلالة أحد الأثرين[٢] على آخر كدلالة الدخان على الحرارة.

وحينئذٍ يندرج الدلالةُ الطبعيةُ الغيرُ اللفظيةِ - كدلالة سرعة النبض على الحُمَّى - في الدلالة العقلية، فإنَّ سرعة النبض أثرُ الحمى. فإذنْ حصرت الدلالةُ في الخسمة كما تفوَّه بعضهم[٣].

اللَّهم إلا أن يقال[٤]: إنَّ فيها دلالتَين باعتبارَين، فإنَّ سرعة النبض من حيث إنَّه أثرُ الحُمَّى دالَّةٌ عليه دلالةً عقليةً، ومن حيث إنَّه حدث سرعة النبض بسبب اضطرار طبع الشخص عند عروض الحمَّى دالَّةٌ عليه دلالةً طبعيةً. ولا ضيرَ فيه فإنَّه لولا الاعتبارات لبطلت الحكمةُ، فتدبَّر. (عبد الحليم)

[١١] قوله: «لفظ ديز» إنَّما لم يقل: «لفظ زيد» ليكون المثالُ للممثَّل له فقط، من غيرِ شوبٍ لغيره[٥]. (عبد)

[١٢] قوله: «من وراء الجدار» إنَّما قيَّد به إذ لو سُمِع من المشاهدة يُعلَم وجودُ لافظه بالمشاهدة[٦]. (عبد)

[١٣] قوله: «فأقسام الدلالة ستة» حصرُ الدلالة في اللفظية وغير اللفظية عقليٌّ. وأمَّا حصرُ كلٍّ منهما في الوضعية والطبعية والعقلية فاستقرائيٌّ. (إس)

[١٤] قوله: «المقصود بالبحث» كأنَّ السائل يسأل: لِمَ اقتصر المصنِّف على ذكر الدلالة اللفظية الوضعية، بأن قسَّمها إلى المطابقة والتضمن والالتزام، وأعرضَ عن سائر الأقسام؟ فأجاب بأنَّ بحث الألفاظ إنَّما هو للإفادة والاستفادة، وهما حاصلان من الدلالة اللفظية الوضعية، فهي المقصود في هذا المقام، ولا بدَّ من أقسامها، ولا حاجة إلى غيرها. (برهان)

[١٥] قوله: «إذ عليها إلخ» إذ الإشارةُ لا تحصل إلى المعدومات. والخطوط تحتاج إلى الآلات. والعقود والنصب ليست بعامَّة الفهم حتى يُعلَم بها ما في الضمير. والطبائع مختلفةٌ، فلا يحصل المقصود بالطبعية. ودلالةُ التأثير قد تكون ملتبسةً مختفيةً. فما بقيت دلالةٌ هي أسهل

---

(١) انظر: حاشية قره داود على تصورات السيد (ص: ١٢٩، مطبعة أسعد أفندي، ١٢٨٥ هـ). ولكن المذكور فيه بالخاء المعجمة فتدبَّر.

(٢) أي لمؤثِّرٍ واحدٍ.

(٣) هو المحقِّق الشريف الجرجاني. انظر: حواشيه على شرح المطالع (١/ ١٠٢، طبعة ذوي القربى، الأولى، ١٤٣٣هـ)، وحواشيه على إيساغوجي - إن صحَّت نسبتُه إليه! - المشهورة في ديار الهند بـمير إيساغوجي (ص/ ٦). وحاشيته على شرح الشمسية (١/ ١٧٥). وأشار المحشي بكلمة «تفوه» إلى ضعفه. ولكن ليس من المناسب استعمالُ مثلها في مثل السيِّد المحقِّق قُدِّس سرُّه.

(٤) هذا تحقيق العلامة الدواني. انظر: حاشيته على تهذيب المنطق (ص/ ١٢، طبعة قازان، ١٨٨٨م)

(٥) أي الدلالة الوضعية.

(٦) هذا رأي المحقِّق الشريف في حاشيته على المطوَّل (ص/ ٣٠١، أول الفن الثاني، طبعة الداوري، قم، الأولى، ١٤٢٤هـ). وإليه يميل ظاهر كلامه في حاشيته على شرح الشمسية (١/ ١٧٦-١٧٧). ويحتمل توجيهاً آخر، حاصله أنَّ هذا القيد لإظهار الدلالة العقلية، فإنَّ المسموع المشاهد يجتمع فيه المشاهدةُ والدلالةُ العقليةُ.

والرأي الثاني هو الأرجح، وارتضاه غير واحد من المحققين.

قوله: «من اللُّزوم» أي كونِ[١٧] الأمرِ الخارجِ بحيث يستحيلُ تصوُّرُ الموضوعِ له بدونه، سواءٌ[١٨] كان هذا اللُّزومُ الذهنيُّ عقلاً[١٩] كالبصر بالنسبة إلى العَمَى، أو عُرفاً[٢٠] كالجود بالنسبة إلى الحاتِم.

قوله: «وتلزَمها[٢١] المطابَقةُ ولو تقديراً» إذ لا شـكَّ أنَّ الدَّلالةَ الوضعيةَ على جزءِ المسـمَّى[٢٢] ولازمِه فـرعُ الدَّلالة على المسـمَّى، سـواء كانت تلـك الدَّلالة على المُسـمَّى محقَّقةً، بأن يُطلَـق اللَّفظُ ويراد به المسمَّى، ويُفهَم منه الجزءُ أو اللازمُ بالتَّبع(١)، أو مقدَّرةً، كما إذا اشتهر اللفظُ[٢٣] في الجزء أو الـلازم. فالدلالة على الموضوع لـه، وإن لم يتحقَّق هناك بالفعل، إلا أنَّها واقعةٌ تقديراً، بمعنى أنَّ لهذا اللفظ معنىً لو قُصِد من اللفظ لكان دلالتُه عليه مطابَقةً. وإلى هذا[٢٤] أشـار بقوله: «ولو تقديراً».

---

(١) هـذا بيـان موفَّـق للدلالة التضمنيَّـة والالتزاميَّة. وبه يتَّضح الفرقُ بينهـما وبين المجاز. فإرادة الجزء والـلازم في الدلالتين تكون في ضمـن إرادة المعنـى الموضـوع له وتبعـاً له، وأمَّا في المجاز فتكون بدون واسـطة المعنـى الموضوع له، بل يراد الجـزء واللازم قصداً. وسيأتي بيان المحشي في الحاشية رقم ٢٢ فانظر فيها.

وأشـمل إلا الدلالة اللفظيـة الوضعية، فلهـا الاعتبار. وفي المقـام تفصيـلٌ يحتـاج إلى التطويل، فتـدرَّب. (عبد الحليم)

[١٦] قولـه: «وهـي تنقسـم» الدلالـةُ اللفظيـةُ الوضعيـةُ إن كانت على تمام ما وُضِع له كدلالة الإنسـان على الحيوان الناطق سُمِّيت «مطابقةً» للتطابق بين اللفظ والمعنى. وإن كانت على جزءِ ما وُضِع له كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق سُمِّيت «تضمُّناً» لكون المدلول في ضمن الموضوع له. وإن كانت على أمرٍ خارجٍ عنه يُلازمه في الذهن ـ أي يمتنع انفكاكُ تصوُّر المسـمَّى عن تصوُّره ـ كدلالة الإنسان على قابل العلم وصنعةِ الكتابة سُمِّيت «التزاماً» لكون الدلالة بسبب اللزوم الذهني.

ولم يُشـتـرَط اللُّزومُ الخارجيُّ، لأنَّ الالتزام متحقِّقٌ بدونه كالعمى فإنَّه يـدلُّ على البصر بالالتزام مع المعاندة بينهما في الخارج. (شرح إيساغوجي از سيد شريف[١])

[١٧] قولـه: «كون الأمر إلخ» إشـارةٌ إلى أنَّ المراد باللُّزومِ اللُّزومُ الذهنيُّ.

[١٨] قوله: «سـواء كان إلخ» إشارةٌ إلى أنَّ اللُّزوم الذهنيَّ على قسمين: عقليّ، وعرفيّ.

[١٩] قولـه: «عقـلاً» بـأنْ حَكَـم العقـلُ بامتنـاعِ انفكاكِ تصوُّرِ الموضوع لـه بدون تصوُّرِ الخارج كالبصر بالنسـبة إلى العمـى، فإنَّـه موضـوعٌ لعدم البـصر عمَّا من شـأنه أن يكون بصيراً. والبصرُ لازمٌ عقليٌّ له، فإنَّ العقل حاكمٌ بأنَّه يمتنع تعقُّلُ مفهومِ العمى من غير تعقُّلِ معنى البصر. (إس)

[٢٠] قولـه: «أو عُرفـاً» بـأن يكون اللفـظُ بحيث لا يُطلَـق إلا وينتقـل الذهنُ منه إلى هذا اللازمِ بحسـب التعـارفِ، لا الحكـمِ العقليِّ، كالجود بالنسـبة إلى الحاتم، فإنَّه لا لزومَ بين الجود والحاتم عند العقل، لكن لمَّا صدر الجودُ عن المسمَّى بالحاتم كثيراً غايةَ الكثرة عُدَّ من لوازم اسـم الحاتم بحسـب العـرف، فـإن قيل: «فـلانٌ حاتمٌ» ينتقل منه إلى جوَّاد بحسب العرف والعادة. (إس)

[٢١] قولـه: «وتلزَمها» ثمَّ أراد بيانَ نِسَـبِ بعضِ الـدلالات الثـلاث ببعضها بالاسـتلزام وعدمِـه فقال: «وتلزَمها إلخ». (شيخ الإسلام)

[٢٢] قولـه : «على جزء المسـمَّى إلخ» يرد ههنا أنَّ إطـلاقَ اللفظِ وإرادةَ جزءِ مسـمَّاه أو لازمِه مجازٌ، فكيف يكونان قسماً من الوضعيِّ؟

والجواب عنه أنَّ المراد أن يُطلَق اللَّفظُ ويُرادَ الجزءُ أو الـلَّازمُ في ضمن الموضوع له، لا مستقلّاً حتى يكونَ مجازاً[٢]. (محصِّل)

---

(١) مـير إيسـاغوجي (ص: ٧، طبعـة مكتبـة رحمانيـة، كوئتـه، بحواشي عبيد الله الكندهاري وعبد القادر الكاكري).
اشتهر نسبة هذه الحاشية إلى السيد الشريف الجرجاني في ديار الهنـد والأفغان ولهم عليها حواشٍ. ولا تخلو نسـبتها إليه من خدشـة، فلم يقع نسـبة حاشية للسيد المحقق على إيسـاغوجي في كتـب الفهـارس والتراجـم، ولا ذكرهـا أحد مـن شُرَّاح إيسـاغوجي ومحشوها ممَّن تأخر السيِّد. والسيد هو من هو، فلـو كانت له حاشـية عـلى كتابٍ متـداولٍ مثل إيسـاغوجي لاشتهرت بين العلماء ولتداولوها.
هـذا واحـد، والأمر الثاني أنَّ أسـلوب الكتاب لا يسـير على وتـيرةٍ واحدةٍ، فقد يدخـل في جزئيات تخلو عنها أمثال شرح القطب الرازي على الشمسـية، وقد يترك المسائل الأصلية ممَّا لا يكاد يخلو عنها كتاب وحاشـية، ويظهر للمتأمل ـ وخاصَّةً لمن مارس تدريسَ الكتاب ـ أن الكتـاب مجموعةٌ جُمِعت من حواشي السـيد الشريف على مختلف الكتب.
ولا يبعـد أن يكـون هـذا الجمـع مـن صنيع بعض مـن تأخر السـيد، وقد نسـب حاجـي خليفـة (١/ ٢٠٧) حاشـيةً على إيسـاغوجي إلى نور الدين علي بن إبراهيم الشيرازي، ونصَّ علـى أنَّـه تلميـذ الشريـف الجرجاني. فـلا غـرو أن يكون هو الجامع. والله أعلم.

(٢) توضيـح الإيراد: أنهَّم عدُّوا الدَّلالة التضمنيَّة والالتزاميَّة من أقسام الدلالة الوضعيَّة.

قوله: «ولا عكسَ» إذ يجوز أن يكون للفظِ معنىً بسيطٌ لا جزءَ له[٢٥]، ولا لازمَ له[٢٦]، فتتحقَّق(١) حينئذٍ المطابَقةُ بدون التضمُّنِ والالتزامِ. ولو كان له معنى مركَّبٌ لا لازمَ له، تحقَّق التضمُّنُ بدون الالتزامِ. ولو[٢٧] كان له معنى بسيطٌ له لازمٌ، تحقَّق الالتزامُ بدون التضمُّن. فالاستلزامُ[٢٨] غيرُ واقعٍ في شيءٍ من الطَّرَفين[٢٩](٢).

(١) كذا في النسخ الخطية والإيرانية، وفي الهنديتين: «فتحققت». والأول أولى.

(٢) فيه أنَّ أن اللازم على هذا الدليل هو عدم العلم بالاستلزام، وليس العلم بعدم الاستلزام. إذ حاصل ما ذكره هو جواز وجود لفظ لا جزء لمعناه ولا لازم له، و جواز وجود وجود لفظ لمعناه جزء ولا لازم له، وجواز وجود لفظ لمعناه لازم ولا جزء له. أي يمكن أن يتحقق لفظ على هذه الصفة، فلا نستطيع أن نقطع بالاستلزام، أي لا نستطيع أن نتيقن بأن المطابقة تستلزم التضمن والالتزام. وأما العلم بأن المطابقة لا تستلزم التضمن والالتزام فلا يفيده هذا الدليل.

وقد نبَّه عليه الفاضل المحاكم قطب الدين الرازي في شرح المطالع ١/ ١٠٦، تحقيق أبو القاسم الرحماني وفي شرح الشمسية ١/ ١٨٦ ـ ١٨٨، شروح الشمسية.

وذهب الشيخ المقتول شهاب الدين السهرودي والإمام فخر الدين الرازي إلى أنّ المطابقة تستلزم الالتزام.

قال الشيخ المقتول في حكمة الإشراق مع شرح العلامة القطب الشيرازي ١/ ٦٣، طبعة بنياد حكمت صدرا: «ولا يخلو دلالة قصدٍ عن دلالة تطفل، إذ ليس في الوجود ما لا لازم له».

وقال الإمام في منطق الملَّخص ص: ٢٠، تحقيق: أحمد فرامرز قراملكي وآدينه أصغري نژاد: «ولمَّا لم يكن وجود الجزء لكلِّ ماهيةٍ لازماً، وكان وجود لازمٍ مَّا لكل ماهيةٍ لازماً، وأقلُّه أنَّه ليس غيرَه، لم يلزم المطابقةَ التضمُّنُ، ولزمها الالتزامُ».

وقد ردَّ على الشيخ المقتول شارحُه العلَّامةُ القطب الشيرازي، وعلى الإمامِ شارحُه نجم الدين الكاتبي انظر: المنصص شرح الملخص، نسخة كوبريلي فاضل أحمد ٨٨٧، ورقة: ١٠ وحاصل جوابهم أنا قد نتصور الشيء، ولا يخطر ببالنا غيره، فضلاً عن أنه ليس غيره.

واختلف المتأخرون في تقرير مذهب الإمام.

فذهب جمهورهم أنَّ الشرط عند الإمام في دلالة الالتزام هو اللزوم البيِّن بالمعنى الأخصِّ كما هو عند الجمهور. وهذا ما يقتضيه ظاهرُ جواب من أجاب بأنَّا قد نتصوَّر الشيء ولا يخطر ببالنا الغير.. إلخ، كما فعل القطب الشيرازي في شرح حكمة الإشراق، والكاتبي في المنصص، والمحقِّق السيد الشريف الجرجاني في حاشيته على شرح الشمسية ١/ ١٨٨ وغيرهم.

وقد تنبَّه له الفاضل عصام الدين في حاشيته على شرح الشمسية ١/ ١٤٤، طبعة درسعادت، ١٣٠٧ فقال في قول القطب: «لأنَّ تصور كلِّ ماهيةٍ يستلزم تصوُّرَ لازم من لوازمها»: «هذا صريح في أنَّ منشأ زعم الإمام أنَّ سلب الغير لازمٌ ذهنيٌّ بالمعنى الأخصِّ لكلِّ ماهيةٍ، لا أنَّه زعم أنَّه يكفي في الالتزام اللُّزومُ البيِّنُ بالمعنى الأعمِّ، كما نقله عنه السيِّد السند في حواشيه لشرح المطالع. ولو كان مبناه زعمُ الكفاية لما توجَّه الجوابُ بمنع لزوم سلبِ الغير لكلِّ معنىً، لأنَّه لازم بيِّنٌ بالمعنى الأعمِّ بلا ريبة، وكان الجوابُ منعَ الكفاية كما يقتضيه تعريفُ الدلالة لوضعية اللفظية، لأنَّ اللازم البيِّنَ بالمعنى الأعمِّ ليس بحيث متى أُطلِق اللفظُ فُهِم لِلعلم بوضعه». انتهى. تدبَّر في قوله: «ولو كان مبناه زعم الكفاية.. إلخ» يفتح لك الباب إن شاء الله.

وقرر آخرون مذهب الإمام تقريرا آخر فقالوا: الشرط في دلالة الالتزام عنده هو اللزوم البين بالمعنى الأعم، وليس بالمعنى الأخص. وقد نقله العصام عن المحقق الشريف الجرجاني ـ ونقلنا نصه آنفاً ـ في حاشيته على شرح المطالع، ولم أجده فيها! وهو الظاهر من كلام الفناري في شرحه على إيساغوجي ص: ١٣، طبعة مطبعة عبد الله أفندي، ١٣١٢هـ. واستظهره الفاضل محمد بن غلام محمد في الحاشية الجديدة على مير إيساغوجي ص: ٤٤ ـ ٤٥، مكتبة حنفية، كوتته.

[٢٣] قوله: «كما إذا اشتهر اللفظُ» فاندفع الاعتراض بأنَّا لا نُسلِّم أنَّ المطابقة لازمة للتَّضمُّن والالتزام، لجواز أن يكون اللفظُ مشهوراً في الجزء أو اللازم بحيث لا يُستعمَل إلا فيهما ويُترَك معناه الموضوع له ولا يكون مقصوداً من اللفظ. (إس)

[٢٤] قوله: «وإلى هذا» أي إلى تعميم الدلالة.

[٢٥] قوله: «لا جزء له» كلفظ «الله» فإنَّه قد تقرَّر في موضعه نفيُ التركيب الذهنيِّ والخارجيِّ عن الواجب تعالى.

[٢٦] قوله: «ولا لازم له» فيه أنَّه لا مطابقة بدون الالتزام فإن كونه ليس غيره لازمٌ لكلِّ شيءٍ.

وأجيب بأنَّ المراد في الالتزام اللازم البيِّن بالمعنى الأخصِّ، وهو ما يلزم من تصوُّر الملزوم تصوُّرُه، وكونه ليس غيرَه ليس كذلك، فإنَّا نتصوَّر الأشياء ولا يخطر ببالنا غيرُها، فضلاً عن أنَّها ليست غيرَها[1]. (محصِّل)

[٢٧] قوله: «ولو كان إلخ» شروعٌ في بيان عدم الاستلزام بين التضمُّن والالتزام. (ع)

[٢٨] قوله: «فالاستلزام» لم يتعرَّض المصنِّف له لظهوره بعد ما سبق من أنَّ المطابقة لا يلزمها التضمُّنُ والالتزامُ. (إس)

[٢٩] قوله: «الطرفين» التضمُّن والالتزام.

= مع أنَّ إطلاق اللفظ على جزء المسمَّى ـ كما في الدلالة التضمنيَّة ـ وإطلاق اللفظ على لازم المسمَّى ـ كما في الدلالة الالتزامية ـ من أقسام المجاز. والمجاز ليس من أقسام الدلالة الوضعية. وتوضيح الجواب: أنه فرقٌ بين الدلالة التضمنية والالتزامية وبين المجاز. وذلك أنَّ اللفظ في المجاز يُطلَق ويُقصَد منه الجزء واللازم. وليس هذا من الدلالة التضمنية والالتزامية. وأمَّا في الدلالة التضمنيَّة والالتزاميَّة فيُطلَق اللفظ ويراد منه المعنى الموضوع له، ولكن لمَّا كان المعنى التضمنيُّ والالتزاميُّ جزءً ولازماً للمعنى الموضوع له صحَّ إرادتُهما من خلال إرادة المعنى الموضوع له. نصَّ عليه الماتن ـ العلامة التفتازاني ـ في شرحه على الشمسية (ص: ١٣٠ ـ ١٣١، طبعة دار النور المبين، الثالثة، ٢٠١٦) والملا حسن في شرحه على سلم العلوم (ص: ٦٣، طبعة المطبع اليوسفي بلكنهو، ١٣١٤هـ)

(١) الإيراد من جانب الإمام الرازي حيث ذهب أن المطابقة تستلزم الالتزام، وإليه ذهب الشيخ المقتول شهاب الدين السهرودي.

[المفرد والمركَّب وأقسامهما]

والموضوع إن قُصِد بجزئه الدلالةُ على جزءِ معناه(1) فمركَّبٌ، إمَّا تامٌّ خبرٌ أو إنشاءٌ، وإمَّا ناقصٌ تقييديٌّ أو غيرُه؛ وإلا فمُفرَدٌ، وهو إن استقلَّ فمع الدلالة بهيئتِه على أحد الأزمنة الثلاثة كلمةٌ، وبدونها اسمٌ، وإلا فأداةٌ.

قوله: «والموضوع» أي اللفظُ الموضوعُ[1] إن أُرِيدَ[2] دلالةُ جزءٍ منه[3] على جزءِ معناه فهو المركَّب، وإلا[4] فهو المفرد[5].

فالمركَّب إنَّما يتحقَّق بتحقُّق أمورٍ أربعةٍ(2): الأوَّل: أن يكون للَّفظِ(3) جزءٌ. والثاني: أن يكون لمعناه جزءٌ. والثالث: أن يدلَّ جزءُ اللفظ على جزءِ معناه. والرابع: أن تكون هذه الدلالةُ مرادةً.

فبانتفاء كلٍّ من القيود الأربعة[6] يتحقَّق المفرد[7]. فللمركَّب قسمٌ واحدٌ، وللمفرد أقسامٌ أربعةٌ(4):

- الأوَّل: ما لا جزءَ للَّفظِ(5)، نحو همزة الاستفهام.
- والثاني: ما لا جزءَ لمعناه، نحو لفظ «الله».

---

(1) المراد معناه المطابقي ـ كما هو المتبادر عند الإطلاق. وللعلامة القطب الرازي كلام حسنٌ في هذه المسألة راجع للتفصيل شرحه على الشمسية مع حواشي المحقق السيد الشريف الجرجاني 1/ 195 ـ 200.

(2) في الطبعات الهندية: «يتحقَّق بأمورٍ أربعٍ». وفي غيرها كما أثبتناه. وهو الأولى كما لا يخفى.

(3) وقع في الطبعة الإيرانية: «للفظه» وفيه تسامحٌ، إذ الكلام في اللفظ الموضوع. ومقتضى قوله: «للفظه» أن يكون للفظ لفظٌ. وكذا قوله: «الثالث: أن يدلَّ جزء اللفظ» وقع فيها: «جزء لفظه». ووقع هذا الأمر في باقي النسخ أيضاً في قوله: «والثالث ما لا دلالة لجزء لفظه» و«الرابع ما يدل جزء لفظه»، فتنبَّه.

(4) كذا في الطبعات الهندية. وفي غيرها: «فالمركَّب قسمٌ واحدٌ، والمفرد أقسامٌ أربعةٌ».

(5) كان الأولى أن يقول: «ما لا جزء له» ولكنه وضع الظاهر موضع المضمر للإيضاح. ووقع في الطبعة الإيرانية: «للفظه» وفيه ما قد أسلفناه.

[المفرد والمركَّب وأقسامهما]

[١] قولـه: «أي اللفظ الموضوع» فيـه إيماءٌ إلى دفع مـا يُتوهَّـم من أنَّ حـصر الموضوع في المفـرد والمركَّب لا يصـحُّ، فإنَّ الـدَّوالَّ الأربع ـ مثلاً ـ موضوعةٌ، وليسـتْ بمفردةٍ ولا مركَّبةٍ.

وحاصـل الدفـع أنَّ المراد حصر اللفـظ الموضوع، لا مطلق الموضـوع، بدليل أنَّ المعتبر هي الدلالة اللفظية الوضعية، والدَّوالُّ الأربع ليست بألفاظٍ.

واللفـظُ أعمُّ من الحقيقـيِّ كزيدٍ والحكميِّ كالمنويِّ في «اضرِبْ»[1]. (عبد الحليم)

[٢] قولـه: «إن أريـد إلـخ» اعلـم أنَّ التركيب إنَّما يعـرض اللفـظَ حـين الاسـتعمال وقصـدِ إفـادة المعـاني الكثـيرة. والاسـتعمال عبـارةٌ عـن ذكـر اللفـظ وإرادة المعنـى[2]. فالقصد معتـبَرٌ في التركيب. ولـمَّـا كان الإفراد عبـارةً عن عـدم التركيب ففيـه عدمُ القصـد. (ملخَّص عبد)

[٣] قوله: «جزءٍ منه» والمراد بالجزءِ الجزءُ المستقلُّ المرتَّـب في السـمع، وإلا فيلزم أن يكون الأسـماء النكرة الدالَّـةُ بأصـل الكلمة عـلى المعنى، وبالتنويـن عل معنى آخَـر، وكـذا الأسـماء المعربة الدالَّـة بإعرابها عـلى المعاني المُعْتَوِرة، والأفعال الدالَّة بمادَّتها على معانيها وبهيئتها على الزمان، وأمثالها داخلةً في المركَّبات. (نور الله)

[٤] «وإلا» أي وإن لم يُقصَـد بجزءٍ منه الدلالةُ على جزء معناه فهو مفرد. (نور الله)

[٥] قولـه: «فهـو المفـرد» قـدَّم المركَّب عـلى المفرد لأنَّ مفهـوم المركَّـب وجـوديٌّ، ومفهومُ المفـرد عدميٌّ. والأعدامُ تُعرَف بملَكاتها. (عبد)

[٦] قولـه: «فبانتفـاءِ كلٍّ من القيـود الأربعة» فإنَّ هـذه الأمـور الأربعـة كالمقوِّمـات للمركَّـب، فكلَّـما لا يتحقَّـق واحدٌ من هذه الأربعة لا يتحقَّق المركَّبُ، فلا بدَّ من تحقُّق المفرد، وإلا لبطل الحصر ههنا. (إسماعيل)

[٧] قولـه: «يتحقَّـق المفـردُ» لأنَّ مفهـوم المركَّـب مقيَّـدٌ. ورفـعُ المقيَّـد يتحقَّق برفـع واحدٍ من قيـوده، أو برفع جميعِ القيود. (عبد)

---

(١) يعنـي أنَّ المراد من اللفـظ هو اللفظ المصطلَح عليه في النحو، الذي يشـمل الملفوظَ به الحقيقيَّ كزيدٍ، والملفوظَ به الحكميَّ كالمنـوي في اضرِبْ. وليـس المراد أنَّ المنـويَّ لفظٌ حكميٌّ كما يُتوهَّم من ظاهر قوله: «واللفظ أعم من الحقيقي والحكمي». وانظر حاشـية العصـام على الجامـي (ص: ١٦، طبعة المكتبة المحمودية، اسـتنبول، مصوَّرة من الطبعة سنة ١٢٩٩ هـ) في التعليـق على قول الفاضـل الجامي: «واللفـظ الحقيقي كزيد وضرب، والحكمي كالمنوي في زيد ضرب».

(٢) افرض أن أ لفظٌ وب معناه. فاستعمال أ في ب يعني أن تذكر أ وتريـد منه ب بخصوصه. وافرض أن ج من أفراد ب. فأنت ذكرت أ وأردتَ منه ب. فهذا ذكرٌ لج أيضاً ـ لكونه من أفراد بـ ـ ولكنه استعمال أ في ب، وليس استعماله في ج. تنبَّه لهذا، فقد يشتبه الأمر.

فلـو قال قائـل: «الحمد لمسـتأهله» ففيـه وجهـان: الأول أن يريد بمسـتأهل الحمدِ ذاتَ الباري عزَّ اسـمه. فهذا استعمال المسـتأهل في ذاته تعـالى. والثاني: أن يريد بـه المعنى الوصفي العام ـ أي الذي اسـتأهل واستحق الحمدَ ـ والقائل لا يخصُّ ذاتـه تعـالى بـالإرادة. فهـذا ليس اسـتعمال المسـتأهل في ذاته تعـالى. وعلى الأوَّل يرد الإيرادُ بأنَّ أسـماء الله توقيفية، وليس على الثاني. وراجع للتفصيل حاشية الفاضل السـيالكوتي على الخيـالي على شرح العقائد النسـفية مع حواشي جامع التقارير على السيالكوتي (ضمن مجموعة الحواشي البهية، ٢/ ٥)

• والثالث: ما لا دلالةَ لجزء لفظه على جزءِ معناه، كـ «زيد»، و«عبد الله» عَلَماً[٨].

• والرابع: ما يدلُّ جزءُ لفظه على جزء معناه، لكن الدلالة غير مقصودةُ كـ«الحيوان الناطق» عَلَماً لشخصٍ إنسانيٍّ[٩](١).

قوله: «إمَّا تامٌّ» أي يصحُّ السكوت عليه[١٠] كـ«زيدٌ قائمٌ».

قوله: «خبرٌ» إن احتمل الصِّدقَ والكذبَ، أي يكون من شأنه أن يتَّصف بهما[١١]، بأن يُقال له صادقٌ أو كاذبٌ.

قوله: «أو إنشاءٌ» إن لم يحتملها[١٢].

قوله: «وإمَّا ناقصٌ» إن لم يصحَّ السكوت عليه.

قوله: «تقييديٌّ» إن كان الجزء الثاني[١٣] قيداً للأوَّل[١٤]، نحو «غلامُ زيدٍ»، و«رجلٌ فاضلٌ» و«قائمٌ في الدار»[١٥].

---

(١) خلاصة كلامه أن للمفرد أربعة أقسام: ١ـ ما لا جزء له كهمزة الاستفهام. ٢ـ ما لا جزء لمعناه كلفظ الجلالة. ٣ـ ما لا دلالة لجزئه على جزء المعنى كزيد وعبد الله علماً. ٤ـ ما يدل جزئه على جزء معناه، ولكن الدلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق علماً لشخص إنساني.

هذا تفصيل ملا عبد الله. وهو مختلف عن تفصيل صاحب الشمسية فأقسامه عنده هكذا شرح الشمسية ١/ ١٩٢ـ ١٩٥: ١ـ ما لا جزء له كهمزة الاستفهام. ٢ـ ما له جزء لكن لا دلالة له على معنى كزيد. ٣ـ ما له جزء دال على المعنى، ولكن المعنى ليس جزء المعنى المقصود كعبد الله. ٤ـ ما له جزء دال على جزء المعنى المقصود، ولكن لا يكون دلالته مقصودة كالحيوان الناطق علماً لشخص إنساني.

وملا عبد الله متفرد بالقسم الثاني. فلم يتعرض الكاتبي لبساطة المعنى. والكاتبي متفرد بالقسم الثالث. فلم يفرق ملا عبد الله بين المعنى المقصود والمعنى الغير المقصود، فهو أطلق المعنى مراده المعنى المقصود. وتستطيع أن تقول: لم يذكر المعنى الغير المقصود. ولكلٍّ وجهٌ في ترك ما تركه، وذلك أن الإفراد والتركيب من صفات اللفظ لا المعنى، فلأجله لم يتعرض الكاتبي لبساطة المعنى. والمعنى هو المقصود فما لا يكون مقصوداً لا يكون معنىً، فلأجله لم يتعرض ملا عبد الله للمعنى الغير المقصود. واتَّبع فيه طريقةَ الشيخ الرئيس حيث قال منطق الشفاء ١/ ٢٥: «والموجود في التعليم الأقدم من رسم الألفاظ المفردة أنَّها هي التي لا تدلُّ أجزاؤُها على شيءٍ.

واستنقص فريقٌ من أهل النَّظر هذا الرسمَ. وأوجب أنَّه يجب أن يُزاد فيه أنَّها التي لا تدلُّ أجزاؤُها على شيءٍ من معنى الكلِّ ـ يعني المعنى المقصودَ، إذ قد تدلُّ أجزاءُ الألفاظ المفردة على معانٍ، ولكنَّها لا تكون أجزاءَ معاني الجملة.

وأنا أرى أنَّ هذا الاستنقاصَ من مستنقصِه سهوٌ، وأن هذه الزيادة غيرُ محتاجٍ إليها للتميم بل للتفهيم. وذلك أنَّ اللفظ بنفسه لا يدلُّ ألبتة، ولولا ذلك لكان لكلِّ لفظٍ حقٌّ من المعنى لا يجاوزه، بل إنَّما يدلُّ بإرادة اللافظ....».

ولم ير بعضهم حرجاً من الجمع بينهما جمعاً لجميع المحتملات، كما فعله الفاضل الفناري في شرحه على إيساغوجي ص: ١٣ ـ ١٤ فأقسامه خمسة عنده على هذا الترتيب: ١ـ ما لا جزء له كهمزة الاستفهام. ٢ـ ما لا جزء لمعناه كفظ الجلالة. ٣ـ ما لا يدل جزئه على جزء المعنى كزيد. ٤ـ ما يدل جزئه على جزء المعنى، ولكن المعنى ليس مقصوداً كعبد الله علماً. ٥ـ ما دل جزئه على جزء المعنى المقصود، ولكن الدلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق علماً لشخص إنساني.

[٨] «عَلَماً» إنَّما قال: «علَماً» لأنّه على تقدير عدم العَلَميَّة داخلٌ تحت المركَّب الإضافي، فإنَّ جزء لفظه كـ «عبد» مثلاً دالٌّ على جزء المعنى التركيبيِّ المقصودِ على هذا التقدير، وهو العبودية. (إس)

[٩] قوله: «لشخص إنسانيٍّ» أي الماهية الإنسانيَّة مع التشخُّص، بأن يكون التقييدُ والقيدُ كلاهما خارجَين[1]، فالحيوان ـ مثلًا ـ يدلُّ على جزء المعنى المقصود، وهو الماهية الإنسانية المعروضة للتشخص، لكن هذه الدلالة ليست بمقصودةٍ حالَ العَلَمية، بل المقصود دلالةُ مجموع الحيوان الناطق على هذا المعنى الشخصيِّ. (إس)

[١٠] قوله: «أي يصحُّ السكوتُ عليه» أي لا يحتاج إلى شيءٍ آخَرَ كالاحتياج إلى المحكوم عليه عند ذكر المحكوم به، وبالعكس؛ فلا يرد أنَّ الفعل المتعدِّي مع الفاعلِ مركَّبٌ تامٌّ مع أنَّه لا يصحُّ السكوتُ عليه، بل يحتاج إلى ذكر المفعول به. (ملخَّص إس)

[١١] قوله: «من شأنه أن يتَّصف بها» بأن يتَّصف في بعض الأفراد بالصدق وفي بعضها بالكذب، فماهية الخبر من حيث ذاتها[2] مع قطع النظر عن دليلٍ خارجيٍّ تحتمل الصدقَ والكذبَ؛ فلا يرد أنَّ تعريف الخبر بما يحتمل الصدقَ والكذبَ غير جامعٍ لخروج الأخبار التي تحتمل الصدقَ فقط أو الكذبَ فقط، كقولنا: «السماء فوقنا، والأرض فوقنا، والسماء تحتنا، والأرض تحتنا». والجواب بأنَّ الواو بمعنى «أو» يأباه لفظ «يحتمل»[3]. (ملخَّص إس)

[١٢] قوله: «إن لم يحتملها» فإنَّ مدار احتمال الصدق والكذب على الحكاية عن المحكيِّ عنه[4]، وفي الإنشاء ليست الحكاية، فأنَّى الاحتمال! (محصَّل)

[١٣] قوله: «الجزء الثاني قيداً للأوَّل» سواء كان صفةً أو مضافاً إليه أو ظرفاً للأوَّل.

[١٤] قوله: «للأوَّل» المراد الأوَّل والثاني بحسب الرُّتبة لا بحسب اللفظ، فيشمل ما قُدِّم فيه القيد على المقيَّد لفظاً نحو «راكباً جاءني عمروٌ»، فإنَّ الحال قيدٌ لعاملها قطعاً ولكنَّه مؤخَّرٌ عنها. (عبد)

[١٥] قوله: «وقائمٌ في الدار» فيه إيماءٌ إلى أنَّ ما اشتهر في حصر المركَّب التقييديِّ في الإضافيِّ والتوصيفيِّ ينتقض بأمثال هذا المركَّب التقييدي. وقد عرفتَ أنَّ ذا

---

(١) الشخص هو الكلي الطبيعي الذي اعتُبر مقترناً بالعوارض المخصوصة على أن يكون التقييد والقيد داخلين في اللِّحاظ فقط دون الملحوظ، فهما خارجان عن الملحوظ. والتقييد هو اعتبار الاقتران، والعوارض هي القيد.
فأنت ـ مثلاً ـ شخص إنسانيٌّ بمعنى أنَّا نعتبرك إنساناً مقترناً بعوارض مخصوصة من الولادة في زمان مخصوص ومكان مخصوص وعن أبوين مخصوصين وذي لون وبشرة مخصوصة و.... إلخ. وكل هذه العوارض والصفات داخلةٌ في اللِّحاظ والاعتبار فقط، دون الملحوظ. بمعنى أنَّنا لا نعتبرك (الإنسان + العوارض والصفات المخصوصة) بل نعتبرك (الإنسان) فقط، وقد قارنته العوارض.
ثم اعلم أن هذا المعنى اصطلاح المتأخرين. وأمَّا المتقدمون فيجعلون القيد ـ أي العوارض والصفات المخصوصة ـ داخلاً في المحلوظ، والتقييد خارجاً. والمقام لا يحتمل التفصيل. وراجع له حاشية الفاضل ظهور الله على المير زاهد الهروي على الجلال الدواني على تهذيب المنطق (ص/ ٦٩ـ ٧٠، مكتبة القدس كويته)

(٢) قوله: «ماهية الخبر من حيث ذاتها» اعتُبر فيها أمران: الأول: قطع النظر عن خصوص الطرفين ـ الموضوع والمحمول ـ. الثاني: قطع النظر عن دليل خارجي. ولما كان الأمر الأول واضحاً من العبارة لم يصرح به. والتفصيل في شرح القطب الرازي على الشمسية مع حاشية المحقق السيد الشريف عليه (١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤)

(٣) لأنَّ الاحتمال إنَّما يكون بين أمرين ـ على الأقل ـ.

(٤) هذا تعبيرٌ موفَّق وجميلٌ جداً للمسألة فتدبَّر فيه يفتح لك.

قوله: «أو غيره» إن لم يكن الثاني قيداً للأوّل، نحو «في الدارِ»[١٦](١).

قوله: «وإلا فمفردٌ» أي وإن لم يُقصَد بجزءٍ منه الدلالةُ على جزء معناه.

قوله: «وهو إن استقلّ» في الدلالة على معناه[١٧]، بأن لا يحتاج فيها إلى ضمّ ضميمةٍ(٢).

قولـه: «بهيئته» بأن يكـون[١٨] بحيث كلَّما تحقّقت هيئتُه التركيبيةُ[١٩] في مـادَّةٍ موضوعةٍ، متصرَّفة فيهـا[٢٠]، فُهِمَ واحـدٌ من الأزمنة الثلاثة، مثـلاً[٢١] هيئة «نَصَر»[٢٢] ـ وهي المشـتملة على ثلاثة حروفٍ مفتوحـةٍ متواليـةٍ ـ كلَّـما تحقَّقـت، فُهـم الزمانُ المـاضي، لكن بـشرط أن يكـون تحقُّقُها في ضمـن مادَّةٍ موضوعةٍ، متصرَّفةٍ فيها[٢٣]، فلا يرِدُ النقض بنحو «جسق» و«حجر».

قوله: «كلمةٌ» في عرف المنطقيين، وفي عرف النحاة[٢٤] فعلٌ.

---

(١) في النسخة الإيرانية ونور عثمانية وفي الطبعة الإيرانية زيادة «وخمسة عشر» بعد قوله: «في الدار».

(٢) ينبغـي أن يتنبّـه أنَّ عدم الاسـتقلال وحاجة اللفـظ في الدلالة على معناه إلى ضميمةٍ ليس لأجل ضعـفٍ في دلالة اللفظ على معناه، بـل لأجـل دقّـة المعنى، وعدم إمكان ملاحظتـه دون ضمِّ ضـميمةٍ. وبعبارةٍ أخرى: لا فرق بين دلالة الاسـم عـلى معناه وبين دلالة الأداة على معناها. وإنّما الاختلاف بينهما في معناهما. فمعنى الاسم يُفهم بدون ضم ضـميمةٍ. ومعنى الأداة لا يمكن فهمُه دون ضمِّ ضميمةٍ. وذلك أنَّ الدلالة تكون لأجل الوضـع، والوضع في كلِّ سـواء، فلا نقص في الدلالة. وقد يشـتبه الأمر على كثيرٍ من الطلبة فيظنُّون أنَّ دلالة الأداة على معناها ضعيفة ناقصة، ودلالة الاسم على معناه قوية كاملةٌ.

وتفصيل الأمر في مبحث الحاصل والمحصول من شرح الفاضل الجامي على كافية ابن الحاجب، وحاشية الفاضل خادم أحمد على مبحث الحاصل والمحصول المسمّاة بالتقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول ضمن شرح الجامي على الكافية ص/ ١٢ ـ ١٦

الحال معها[1] أيضاً مركَّب تقييديٌّ، مع أنَّه ليس منهما.

[١٦] قوله: «في الدار» اعلم أنَّ معنى كلمة «في» الظرفيةُ الجزئيةُ، لا مطلق الظرفية، فالدار مقوِّمةٌ لمعناها، لا مخصِّصةٌ له، فليس الجزء الثاني قيداً للأوَّل[2].

ولا يذهب عليك أن لفظ «الدار» فقط كافٍ في التمثيل لتركُّبه من اللام واسم الدار، والثاني ليس قيداً مخصِّصاً للأوَّل. (مولانا عبد الحليم)

[١٧] قوله: «على معناه» المطابقيِّ أو التضمُّنيِّ؛ فلا نقضَ بالفعل[3]. (عبد)

[١٨] قوله: «بأن يكون» دفعٌ لما يُتوهَّم من أنَّ هيئة «نصر» متحقِّقةٌ في جسق وحجر، وليست الدلالةُ على زمانٍ، فلا مدخل فيها للهيئة.

وحاصل الدفع أنَّه ليس المراد أيَّة هيئةٍ كانت، بل الهيئةُ المتحقِّقةُ في المادَّة الموضوعة المتصرَّفة فيها. وجسق ليس بموضوع، وحجر ليس بمتصرَّف فيه.

وعندي أنَّ الإيراد بالجسق لا يرد من الرأس، فإنَّ المفرد من أقسام الموضوع، فليس جسق مفرداً، حتى يرد الإشكالُ به فتأمَّل.

والتقييد بالهيئة لإخراج ما دلَّ على الزمان بجوهره لا بهيئته كالأمس، فإنَّه ليس بكلمةٍ. (عبد الحليم)

[١٩] قوله: «هيئتُه التركيبيَّةُ» أي من الحروف، لا من الأسماء ولا من الأفعال.

[٢٠] قوله: «متصرَّفة فيها» أي تصرُّفاً تامّاً، أي إفراداً وتثنيةً وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً، وغيبةً وخطاباً وتكلُّماً، إلى غير ذلك. (نور الله)

[٢١] قوله: «مثلاً هيئة نصر» تصويرٌ للأمر الكليِّ بالجزئيِّ. (عبد)

[٢٢] قوله: «هيئة نصر» المراد بالهيئةِ الهيئةُ الحاصلةُ للحروف باعتبار تقدُّمِها وتأخُّرِها، وحركاتِها وسكناتِها. (عبد)

[٢٣] قوله: «متصرَّفةٍ فيها» فلا يرد النقضُ بنحو أحمد ويعمل عَلَمَين بأنَّهما حينئذٍ لا يدلَّان على الزمان، مع أنَّ المادَّة متصرَّفةٌ فيها، لأنهما حينئذٍ جامدان. والجامد ممَّا لا يُتصرَّف فيه. (عبد الحليم)

[٢٤] قوله: «وفي عُرف إلخ» يعني أنَّ كلَّ كلمةٍ عند المنطقيين فعلٌ عن النحاة[4]. وليس كلُّ فعلٍ عند

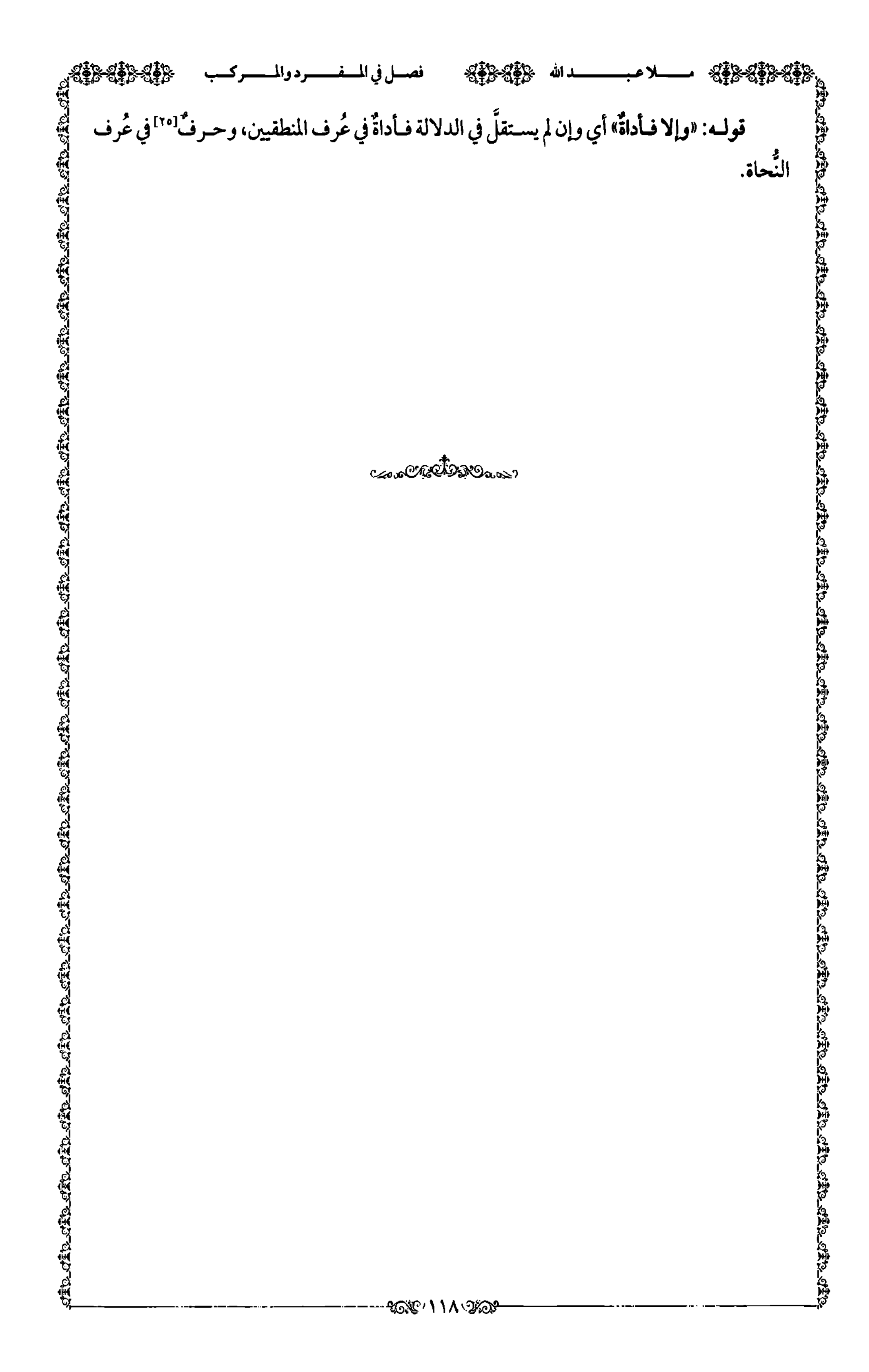
---

(١) أي مع الحال. وقوله: «وقد عرفت إلخ» يعني في الحاشية السابقة.

(٢) هذا تنبيه شريفٌ. وتفصيل المسألة في مبحث الحاصل والمحصول من شرح الجامي على كافية ابن الحاجب فراجعه.

(٣) توضيحه أنَّ جمهور النحاة ذهبوا إلى أنَّ الفعل موضوعٌ لأمورٍ ثلاثةٍ: الحدث والزمان والنسبة إلى الفاعل. وأنَّه مستقلٌّ باعتبار المعنى التضمُّني ـ أي الحدث ـ وغير مستقلٍّ باعتبار المعنى المطابقي، لعدم استقلال النسبة إلى الفاعل.
وعلى هذا، إن كان المراد من المعنى ههنا المعنى المطابقي فقط، يدخل الفعلُ في غير المستقل. وأما إن كان أعم من المطابقي والتضمني فيدخل الفعل في المستقل باعتبار معناه التضمني.
فنبَّه المحشِّي أنَّ المراد هنا الأعمُّ، فلا يرد النقض بالفعل.
واعلم أنَّه ذهب غيرُ واحد من متأخِّري المحقِّقين إلى استقلال الفعل باعتبار المعنى المطابقي. وتفصيل مذاهبهم في كتاب «بغية الكامل السامي في شرح المحصول والحاصل للجامي» للشيخ محمد موسى الروحاني البازي رحمه الله (ص: ١٧٩ ـ ٢٢٤، إدارة التصنيف والأدب، لاهور، باكستان، ط السابعة، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م) فراجعه.

(٤) أورد عليه بعضهم أن أسماء الأفعال كلمات عند المنطقيين وليست أفعالاً عند النحويين. والحق أنَّه لم يأت تصريحٌ من المنطقيين بكون أسماء الأفعال كلمات. وإنَّما هو قولٌ رتَّبه المحقِّق السيِّد الشريف الجرجاني على المختار عنده من تعريف الكلمة. وهو غير ما ذكره العلامة التفتازاني هنا. ويدل عليه كلام السيد في حاشيته على شرح الشمسية (١/ ٢٠٨): «فالأولى أن يقال: ما يصلح لأن يُخبَر به وحدَه إمَّا أن يصلح لأن يُخبَر عنه أيضاً أوْ لا، والأوَّل الاسم، والثاني الكلمة. =



قولـه: «وإلا فـأداةٌ» أي وإن لم يسـتقلَّ في الدلالة فـأداةٌ في عُرف المنطقيين، وحـرفٌ[٢٥] في عُرف النُّحاة.

النحاة كلمةً عند المنطقيين، لأنَّ صيغة المضارع المخاطب والمتكلم ـ لكون معناها محتملاً للصدق والكذب ـ ليست بكلمةٍ عند المنطقيين، وإن كانت فعلاً عند النحاة، فإنَّ المحتمل للصدق والكذب مركَّبٌ تامٌّ، والكلمة مفردٌ. (عبد الحليم)

[٢٥] قوله: «وحرفٌ إلخ» وليس كلُّ أداةٍ عند المنطقيين حرفاً عند النحاة، فإنَّ «كان» ونظائره ـ لعدم الدلالة استقلالاً ـ أداةٌ عندهم، وليست بحروف عند النُّحاة، فإنَّ نظرهم إلى الألفاظ، وهي[1] في اللفظ مشارِكةٌ للأفعال. (عبد الحليم)

= فإن قلت: يلزم من ذلك أن يكون أسماء الأفعال كلمات.
قلت: لا بعدُ ذلك، لأنَّ هيهات إذا كان بمعنى بَعُد ينبغي أن تكون كلمةً مثله، وأما عَدُّ النُّحاة إيَّاها أسماء فلأمور لفظيةٍ.. إلخ».
والحاصل أن عدَّ أسماء الأفعال كلماتٍ موقوفٌ ـ في كلام السيد المحقق ـ على تعريف الكلمة بما يصلح أن يخبر به وحده ولا يصلح لأن يخبر عنه. ومقتضى كلام المصنف أن يعرَّف بالمستقل الدال بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة» أو بما يقرب منه. فلا يلزم على تعرف المصنف أن يكون أسماء الأفعال كلمات. وتعميم الشارح ـ ملا عبد الله ـ مبني على هذا الرأي، فتنبَّه ولا تكن من الغافلين.

(١) أي كان ونظائره.

[أقسام المفرد باعتبار وحدة المعنى وكثرته]

وأيضاً إن اتَّحد معناه، فمع تشخُّصِه وضعاً عَلَمٌ[١]، وبدونه متواطٍ إن تساوت أفراده، ومشكِّكٌ إن تفاوتت بأوَّليَّةٍ أو أولَويَّةٍ.

وإن كثُر، فإن وُضِع لكلٍ ابتداءً فمشترَك؛ وإلا فإن اشتهر في الثاني فمنقولٌ، يُنسَب إلى الناقل؛ وإلا فحقيقةٌ ومجازٌ.

قوله: «وأيضاً» مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ، أي آضَ أيضاً أي رجع رجوعاً[٢].

وفيه[٣] إشارةٌ إلى أنَّ هذه القسمة أيضاً لمطلق المفرد[٤]، لا للاسم(١).

وفيه بحثٌ[٥]، لأنَّه يقتضي أن يكون الحرفُ والفعلُ، إذا كانا متَّحدَي المعنى، داخلَين في العَلَم والمتواطي والمشكِّك، مع أنَّهم لا يسمُّونها بهذه الأسامي، بل قد حُقِّق[٦] في موضعه أنَّ معناهما لا يتَّصف[٧] بالكليَّة والجزئيَّة(٢)، تأمَّل فيه[٨](٣).

قوله: «إن اتَّحد» أي وَحُدَ معناه[٩].

---

(١) في الطبعة الإيرانية زيادة: «وحده» وهو مراد ههنا كما لا يخفى.

(٢) عدم اتصاف معناهما بالكلية والجزئية لعدم استقلال معناهما كما ذكره اللكنوي في الحاشية رقم ٧. وقد ذكرتُ شيئاً ممَّا يتعلَّق بالفعل في التعليق على الحاشية رقم ١٧ من المبحث السابق ـ المفرد والمركب وأقسامها.

وراجع للتفصيل حاشية السيد على شرح الشمسية ١/ ٢٠٩ ـ ٢١٥، ضمن شروح الشمسية وكتاب الشيخ الروحاني البازي بغية الكامل السامي في شرح المحصول والحاصل للجامي.

(٣) اعلم أنَّ صاحب الشمسية ١/ ٢٠٩ جعل الاسمَ مقسمَ هذه الأقسام.

وعليه يلزم تخصيص المشترك والمنقول والحقيقة والمجاز بالاسم، مع أنَّها تتحقق في الكلمة والأداة أيضاً. ولأجله خالَفه الماتن العلامة التفتازاني وجعل مقسمه المفردَ. واتبع طريقة الشيخ الرئيس في الشفاء منطق الشفاء ٢/ ١٠ حيث قال: «ونحن نعني ههنا بالاسم كل لفظ دال، سواء كان ما يخص باسم الاسم أو كان ما يخص باسم الكلمة أو الثالث الذي لا يدل إلا بالمشاركة».

وورد عليه ما ذكره الشارح ملا عبد الله من أنَّه يلزم عليه أن يتحقق العَلَم والمتواطي والمشكِّك في الكلمة والأداة أيضاً، مع أنَّه لا يمكن تحققها فيها. وأجاب عنه العلامة الجلال الدواني في حاشيته على التهذيب ص: ١٥، طبعة قزان بأنَّه تقسيمٌ لمطلق المفرد. وإلى هذا الجواب أشار الشارح بقوله: «تأمل فيه». وتفصيله في الحاشية رقم ٨ من تذهيب التهذيب.

[أقسام المفرد باعتبار وحدة المعنى وكثرته]

[١] قوله: «عَلَمٌ» أي شخصيٌّ، وأمَّا العَلَم الجنسيُّ فليس علَماً في عُرف المنطقيين، لأنَّ نظرهم إلى المعنى بالقصد الأوَّل، ومعناه كليٌّ. وإنَّما أدخله أهلُ العربيَّة في العَلَم نظراً إلى الأحكام اللفظية.

وهذا من باب تخالُف الاصطلاحين بسبب اختلاف النظرين، كما في الكلمات الوجودية[١].

هذا إذا جُوِّز إطلاقُ العَلَم الجنسي حقيقةً على الأفراد - كما هو التحقيق - كإطلاق الإنسان على أفراده، فإنَّ الإطلاق يكون باعتبار وضعه للمعنى الكليِّ الصادق عليها، فيكون معناه كلياً.

أمَّا إذا لم يُجوَّز ذلك وقيل: إنَّها موضوعةٌ للحقيقة بشرط الوحدة الذهنية فهو بهذا الاعتبار مشخَّصٌ على جميع الأعلام الجنسية دخولُها[٢]. (محمد نظام الدين الكيرانوي)

[٢] قوله: «أي رجع رجوعاً» أي رجع تقسيمُ مُطلقِ المفرد رجوعاً ثانياً.(ع)

[٣] قوله: «وفيه» أي في قوله: «أيضاً».

[٤] قوله: «لمطلق المفرد» فقوله: «أيضاً» معطوفٌ على قوله: «إن استقلَّ».

[٥] قوله: «وفيه بحثٌ» حاصلُه بطلانُ هذا التقسيم بدليل أنَّه يقتضي إلخ.

[٦] قوله: «بل قد حُقِّق» ولَمَّا كان هذا الكلام دالًّا على إمكان هذه التسمية، وعدمِ وقوعِها قال: «بل قد حُقِّق إلخ». يعني هذه التسمية ممتنعةٌ، لأنَّ كُلًّا من المتواطي والمشكِّك لا يكون إلا كُلِّيّاً. فلَمَّا لم يتَّصف معناهما بالكلية لا يُتصوَّر المتواطي والمشكِّك ههنا.

والعَلَم لا يكون إلا جزئياً. فلَمَّا لم يتَّصف معناهما بالجزئيَّة كيف يُتصوَّر العَلَمُ فيه، فإنَّ الجزئيَّ أعمُّ من العَلَم. ونفيُ العامِّ يستلزم نفيَ الخاصِّ. (عبد)

[٧] قوله: «لا يتَّصف» وذلك لأنَّ معناهما غيرُ مستقلٍّ، ليس صالحاً لأن يُحكَم عليه، فلو كان متَّصفاً بالكليَّة والجزئيَّة لزم أن يكون محكوماً عليه بهما[٣]، فإنَّ المتَّصف بصفةٍ يكون محكوماً عليه بهذه الصفة. (إسماعيل)

[٨] قوله: «تأمَّل» فيه إيماءٌ إلى أنَّ المَقْسِم مطلق المفرد[٤] باعتبار بعض الأقسام، وهو الاسم؛ لا المفرد المطلق[٥]؛ فإنَّ الأوَّل يُنسَب إليه أحكام الأفراد، لعدم اعتبار الإطلاق فيه، بخلاف الثاني[٦]. (إس)

[٩] قوله: «أي وَحُد معناه» أي يكون المعنى متَّصفاً بالوحدة، أي واحداً بالعدد؛ فلا يرد أنَّ الاتحاد يكون بين الشيئين، وهذا منافٍ للعَلَميَّة.

---

(١) أي الأفعال الناقصة.

(٢) يعني أنَّ أعلام الأجناس على تقدير وضعها للحقيقة بشرط الوحدة الذهنية داخلةٌ في العَلَم في الاصطلاح المنطقيِّ.

(٣) أي بالكليَّة والجزئيَّة. أي لو كان معنى الحرف - مثلًا - متَّصفاً بالكليَّة والجزئيَّة لصحَّ أن نقول - مثلاً -: «في كليٌّ» ويكون «في» موضوعاً و«كليٌّ» محمولاً.

(٤) أي المفرد بلا شرط شيء.

(٥) أي المفرد بشرط لا شيء.

(٦) وهذا كتعميم العلامة الجلال الدواني العلم الذي هو مقسم التصور والتصديق مطلقَ العلم. وتفصيله في مجموعة ملا جلال مع مير زاهد (ص: ١٦ - ١٧، ٩٧ - ١٠١، طبعة مكتبة حنفية).

قوله: «فمع تشخُّصِه»[١٠] أي جزئيَّته.

قولـه: «وضعاً»[١١] أي بحسَب الوضع، دون الاستعمال، لأنَّ ما يكـون مدلولُه كُليًّا في الأصل ومشخَّصاً في الاستعمال، كأسماء الإشارة[١٢] ـ على رأي المصنِّف[١٣](١) ـ لا يُسمَّى عَلَمًا[١٤].

وههنـا[١٥] كلامٌ[١٦] آخـر، وهـو أنَّ المراد بالمعنى في هذا التقسـيم إمَّا الموضوع لـه تحقيقاً، أو ما استُعمِل فيه اللفظُ، سواءٌ كان وَضعُ اللفظ بإزائه تحقيقاً أو تأويلاً[١٧].

فعلى الأوَّل لا يصحُّ[١٨] عدُّ الحقيقة والمجاز من أقسام متكثِّر المعنى.

وعلى الثاني يدخل[١٩] نحو أسـماء الإشـارة ـ على مذهب المصنِّف ـ في متكثِّر المعنى، ويخرج عن أفراد متَّحد المعنى، فلا حاجة[٢٠] في إخراجها إلى التقييد بقوله: «وضعاً».

قوله: «إن تساوت[٢١] أفراده» بأن يكون صدقُ هذا المعنى الكليِّ على تلك الأفراد على السويَّة[٢٢].

---

(١) اختلفوا في أسماء الإشارة والضمائر والموصولات والمعرَّف باللام، هل هي موضوعة لمفاهيم كليَّة بشرط استعمالها في أفرادها المعيَّنة، أو موضوعةٌ لكلِّ واحدٍ من أفراد تلك المفاهيم الكلية. فذهب العلامة التفتازاني إلى الأوَّل، وهو مذهب المتقدمين. وذهب العلامة العضد الإيجي والمحقِّق السيد الشريف الجرجاني إلى الثاني وهو مذهب المتأخِّرين. راجع حاشية السيِّد على المطول ص: ٧٠، طبعة مكتبة الداوري، قم، الأولى، ١٤٢٤هـ، مصورة من طبعة عثمانية قديمة

ويظهر من كلام ملا جامي أنَّ المختار عنده هو مذهب المحقِّق الشريف حيث قال ص: ٢١، مكتبة رشـيدية: «ولا يخفى عليك أنَّ هـذا الحكـم منقوضٌ بأمثال الضمائر الراجعة إلى ألفاظٍ مخصوصـة مفردةٍ أو مركَّبةٍ، فإنَّ الوضع فيها وإن كان عامّاً لكن الموضوع له خـاصٌّ، فليـس هناك مفهومٌ كليٌّ هو الموضـوع له في الحقيقة». ووهم بعضهم وزعم أنَّ مختاره مذهـب العلامة التفتازاني كما حدث لصاحب معارف الكافية وعوارف الجامي ١/ ٢٧، طبعة المدرسة العربية قاسم العلوم، سوات، باكستان.

والمراد بالمعنى المعنى الذي يُقصَد باللفظ ويُستعمَل فيـه وينظر إليـه من حيث هو مفهومُه؛ فـلا يرد أنَّه يخرج من قوله: «إن اتَّحد» الأعلامُ المشـتركة، وكذا المتواطيات والمشكِّكات المشتركة. (خلاصة عبد)

[١٠] قوله: «فمع تشخُّصه» أي فمع كونه موضوعاً لمعنىً جزئيٍّ شخصيٍّ لا يصلح تعدُّده وتكثُّره في نفسه عَلَمٌ. وهذا على مذهب المصنِّف. وأمَّا على مذهب كثيرٍ من المحقِّقين فعلَمٌ ومضمرٌ واسم إشارةٍ وغيرها.

وبالجملة قد احترز بقوله: «وضعاً» عمَّا كان تشخُّصه ـ على رأيه ـ بحسب الاستعمال. (شوستري)

[١١] قوله: «وضعاً» لا عارضاً[١]، عَلَمٌ. وفي اصطلاح المنطقيين يُسمَّى جزئياً حقيقياً. فلو قال هكذا مكان «عَلَمٌ» لكان أوفق[٢]. (شيخ الإسلام)

[١٢] قوله: «كأسماء الإشاراة» والمضمرات.

[١٣] قوله: «على رأي المصنِّف» وهو أنَّها موضوعةٌ بإزاء أمرٍ كليٍّ بشرط الاستعمال في الجزئيَّات، فالوضع عامٌّ والموضوع له أيضاً كذلك. وإليه يميل كلامُ القدماء.

وذهب بعضُهم إلى أنَّها موضوعةٌ بإزاء جزئياتٍ متعدِّدةٍ بلحاظِ أمرٍ كليٍّ. فالوضع عامٌّ والموضوع له خاصٌّ. (خلاصة إس)

[١٤] قوله: «علماً» فلا بدَّ من قيد الوضع.

[١٥] قوله: «وههنا» أي في تقسيم المفرد باعتبار اتحاد المعنى وتكثُّره.

[١٦] قوله: «كلامٌ» ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد من المعنى في قوله: «إن اتَّحد معناه» الموضوعُ له[٣]. والمراد من المعنى من حيث إنَّه يرجع إليه ضمير «كثر» المعنى المستعمَلُ فيه مطلقاً[٤]، بطريق الاستخدام؛ فلا يلزم كونُ الحقيقة والمجاز داخلاً في متَّحد المعنى وخارجاً عن متكثِّر المعنى. (إس)

[١٧] قوله: «تأويلاً» كما في المجاز.

[١٨] قوله: «لا يصحُّ» فإنَّ المعنى الموضوع له حقيقةً في الحقيقةِ والمجازِ ليس إلا واحداً. إنَّما المقصود باعتبار المعنى المستعمل فيه.

[١٩] قوله: «يدخل» فإنَّ المعنى الموضوع له لأسماء الإشارة وإن كان واحداً، وهو الأمر الكليُّ، لكن المعنى المستعمَل فيه متعدِّدٌ، لكونها مستعمَلةً في الجزئيَّات. (إس)

[٢٠] قوله: «فلا حاجةَ» لكونها خارجةً حينئذٍ عن قوله: «اتَّحد معناه». (إس)

[٢١] قوله: «إن تساوت» في حصول الكليِّ وصدقِه عليها كالإنسان والشمس، فإنَّ صدقهما على أفرادهما على السوية، وليس بعضُ الأفراد أولى بهما من

---

(١) أي تشخصه ليس عارضاً بسبب الاستعمال.

(٢) يعني لو قال: «فمع تشخصه وضعاً جزئيٌّ حقيقي» بدل قوله: «علمٌ» لكان أوفق.

ولا يخفى أنَّ الجزئي أعمُّ من أن يكون متشخصاً وضعاً أو استعمالاً، فتبديل العلَم بالجزئي إنَّما يستقيم مع حذف قوله: «وضعاً».

(٣) الصواب أن يراد منه المعنى أعمَّ من أن يكون موضوعاً له أو مستعملاً فيه، ولا يُقيَّد بالموضوع له، لأنَّه على تقدير التقييد به يصير قول الماتن: «وضعاً» لغواً، كما لا يخفى بأدنى تأمُّل. ولأجل هذا ترك الشارح الفاضل التقييد في المتحد المعنى، وقيده في المتكثر المعنى بقوله: «أي اللفظ إن كثر معناه المستعمل هو فيه». فتنبَّه.

(٤) كما يشير إليه قول الشارح فيما سيأتي: «أي اللفظ إنْ كثُر معناه المستعمَلُ هو فيه». نبَّه عليه المحشِّي في الحاشية ٣٠.

قوله: «**إن تفاوتت**» أي يكون صدقُ هذا المعنى على بعضِ أفـرادِه مقدَّماً على صِدْقه على بعضٍ آخَرَ بالعليَّة[٢٣]، أو يكون صدقُه على بعضٍ أولى[٢٤] وأنسب من صِدقه على بعضٍ آخَرَ(١).

وغرضُه[٢٥] من قوله: «إن تفاوتت بأوَّلية أو أولوية» مثلاً[٢٦]، فإنَّ التشكيك[٢٧] لا ينحصر فيهما، بل قد يكون بالزِّيادة[٢٨] والنُّقصان، أو بالشدَّة والضَّعف.

قوله: «**وإن كثُر**»[٢٩] أي اللفظُ إن كثُر معناه المستعمَلُ هو فيه[٣٠]، فلا يخلو إمَّا أن يكون موضوعاً لكلِّ واحدٍ[٣١] من تلك المعاني ابتداءً[٣٢] بوضعٍ على حِدَةٍ[٣٣]، أوْ لا يكون كذلك. والأوَّل يُسمَّى مشترَكاً كـ«العين» للباصرةِ والذهبِ والرُّكبةِ والذات. وعلى الثاني[٣٤]، فلا مَحالة أن يكون اللَّفظُ موضوعاً لواحدٍ من تلك المعاني، إذ المفرد قسمٌ من اللَّفظِ الموضوعِ[٣٥]. ثُمَّ إنَّه إن استُعمِل في معنىً آخَرَ، فإنْ اشتهر في الثاني وتُرِك استعماله في الأوَّل، بحيث يَتبادر منه الثاني إذا أُطلِق مجرَّداً عن القرائن[٣٦]، فهذا يُسمَّى منقولاً[٣٧]. وإن لم يشتهر في الثاني، ولم يُهجَر في الأوَّل، بل يُستعمل تارةً في الأوَّل، وأخرى في الثاني، فإن استُعمل[٣٨] في الأوَّل ـ أي المعنى الموضوع له ـ يُسمَّى اللفظُ حقيقةً[٣٩]، وإن استُعمل في الثاني الذي هو غير موضوع له يُسمَّى مجازاً.

---

(١) اعلم أنهَّم حصروا التفاوت في أربعة:

١ـ الأوَّليَّة: وهي أن يكون ثبوت الكليِّ لبعض الأفراد علَّةً لثبوته للبعض الآخَر كالوجود، فإنَّ ثبوته لزيدٍ علَّةٌ لثبوته لعمرو ابنه.

٢ـ الأولويَّة: وهي أن يكون ثبوت الكليِّ لبعض الأفراد بالنظر إلى ذاته وللبعض الآخَر بالنظر إلى غيره، كالضوء فإنَّ ثبوته للشمس بالنظر إلى ذاتها وللأرض بالنظر إلى غيرها.

٣ـ الشدَّة: وهي عبارة عن كون أحد الفردَين بحيث ينتزع عنه العقلُ أمثال الآخَر غيرَ متمايزةٍ في الوضع.

٤ـ الزيادة: وهي عبارة عن كون أحد الفردين بحيث ينتزع عنه العقل أمثالَ الآخَر متمايزةً في الوضع.

وراجع للتفصيل: شرح ملا حسن على سُلَّم العلوم ص: ٧٤، طبعة المطبع اليوسفي

واعلم أن اصطلاح التشكيك أوَّل ما ذُكِر هنا في المنطق، وكان أرسطو أوَّل من بحث عنه. ولولفسن مقالة تتبع فيها اصطلاح المشكِّك في مؤلفات أرسطو، طبعت في مجموعة «منطق ومباحث ألفاظ» ص: ٤٦٥ ـ ٤٩٩. ثم دخل في الفلسفة. ولكن ينبغي أن يتنبه أن التشكيك في الفلسفة غيره في المنطق. فالتشكيك في المنطق ـ ويسميه بعض المتأخرين بالتشكيك العامّي ـ هو ما جاء في الكتاب، وهو أن لا يكون صدق المفهوم على جميع أفراده على السوية. وأما الشكيك في الفلسفة ـ ويسميه بعض المتأخرين بالتشكيك الخاصّي ـ فهو أن يكون ما به الاختلاف عين ما به الاتفاق. ولعل أوَّل من ذكره هو الشيخ المقتول في حكمة الإشراق. ثم أخذه ملا صدرا الشيرازي واتَّخذ منه أصلاً مهماً جداً في مدرسته الفلسفية المعروفة بالحكمة المتعالية. وهذا بحثٌ فلسفيٌّ خارجٌ عن طوق هذا الكتاب، فانتظر له كتبَ الحكمة، ولا تكلِّف نفسَك البحثَ عنها قبلَ الإحاطة بالمباحث المنطقية وإتقانها، فالأمور مرهونةٌ بأوقاتها. والفهم من أهمِّ الأمور. فلا تحاول طلب ما لا تناله الآنَ فتكون قد ضيَّعتَ عليك واجبَك الآن، وضيَّعت القادمَ التاليَ لترتُّبه على السابق المضيَّع الفاسد، ولزعمك فهمَه حين لم ينبت لك فهمٌ.

بعض. ويُسمَّى متواطياً لتواطؤ الأفراد في معناه. من التواطؤ: التوافق. (شيخ الإسلام)

[٢٢] قوله: «على السوية» سواءٌ كانت تلك الأفرادُ خارجيَّةً كما في الإنسان، أو ذهنيَّةً كما في الشمس.

[٢٣] قوله: «بالعلِّيَّة» كالوجود، فإنَّ الواجب علَّةٌ للممكن، فيكون صدقُه على الواجب مقدَّماً على صدقه على الممكن بالعلِّية. (عبد)

[٢٤] قوله: «أولى وأنسب» وهذا أيضاً كالوجود، فإنَّ صدقه على الواجب أولى وأنسب من صدقه على الممكن، لأنَّ وجود الواجب لذاته، ووجود الممكن بالغير. (إس)

[٢٥] قوله: «وغرضه» دفعٌ لما يُتوهَّم من أنَّ التشكيك لا ينحصر في التفاوت بالأولية والأولوية، فما وجه انحصاره فيهما؟ (عبد)

[٢٦] قوله: «مثلاً» يعني ليس المراد الحصر.

[٢٧] قوله: «فإنَّ التشكيك» إنَّما سُمِّي المشكِّك لأنَّه يُوقِع الناظر في الشَّكِّ بأنَّه من المتواطي، بناءً على اشتراك الأفراد فيه، أو من المشترك، بناءً على تفاوتها بأحد الوجوه الأربعة. (عبد)

[٢٩] قوله: «بالزيادة» الزيادة: انتزاعُ العقل عن الزائد أمثالَ الأنقصِ متمايزةً في الوضع. والشِّدَّةُ: هو لكن الأمثال ههنا غير متمايزة. فالأوَّل مختصٌّ بالكميَّات كالمقدار والعدد، والثاني بالكيفيات كالسواد والبياض.

[٢٩] قوله: «وإن كثر» عطفٌ على قوله: «إن اتَّحد».

[٣٠] قوله: «معناه المستعمَلُ هو فيه» إيماءٌ إلى أنَّ المراد بالمعنى في هذا القسم هو المستعمَل فيه.

[٣١] قوله: «لكلِّ واحدٍ من تلك المعاني» خرج به الحقيقةُ والمجازُ، فإنَّ الوضع ههنا للمعنى الحقيقيِّ لا المجازيِّ.

[٣٢] قوله: «ابتداءً» خرج به المنقول، فإنَّه وإن كان كلٌّ من المنقول إليه والمنقول عنه موضوعاً له اللفظُ، لكن الوضع لكلٍّ منهما ليس ابتداءً، بل وُضِع أوَّلاً لمعنىً، ثُمَّ وُضِع ثانياً لمعنىً آخَرَ لمناسبةٍ بينهما. (إس)

[٣٣] قوله: «بوضعٍ على حِدَةٍ» خرج به ما يكون وضعُه عامّاً، والموضوع له خاصّاً، كأسماء الإشارات والمضمرات، فلفظ «هذا» مثلاً وإن كان موضوعاً لمعانٍ متعددةٍ ابتداءً، لكن وضعُه لكلِّ واحدٍ منها ليس وضعاً على حدةٍ. (إس)

[٣٤] قوله: «وعلى الثاني» وهو ما لا يكون كذلك.

[٣٥] قوله: «من اللفظ الموضوع» فلا يرد أنَّه يجوز أن لا يكون اللفظُ المستعمَلُ في المعاني الكثيرة موضوعاً لواحدٍ منها، فلا يكون منقولاً ولا حقيقةً ومجازاً.

[٣٦] قوله: «مجرَّداً عن القرائن» وأمَّا مع القرينة فقد يُراد المعنى الأصليُّ أيضاً كما في قوله تعالى: «وما من دابَّةٍ في الأرض».

[٣٧] قوله: «يُسمَّى منقولاً» قيل: إن أراد المصنِّف مطلق النقل كما هو ظاهر كلامه فيدخل المرتجَلُ في المنقول. وإن أراد النقل مع المناسبة كما صرَّح به الشارحون فيخرج المرتجَل عن القسمة.

والجواب أنَّ المرتجل جعله مندرجاً في المشترك كما صرَّح به صاحبُ «المحاكَمات»[1]. (شوستري)

قوله: «منقولاً» لوجود النقل فيه من المعنى الأوَّل إلى الثاني.

[٣٨] قوله: «فإن استُعمِل» إيماءٌ إلى أنَّ الاستعمال شرطٌ لكون اللفظ حقيقةً ومجازاً[2].

---

(١) صرَّح به الأرموي في المطالع وتبعه صاحب المحاكمات في شرحه (١/ ١٤٢ ـ ١٤٤، تحقيق أبو القاسم الرحماني).

(٢) وصرَّح به العلامة التفتازاني في مختصر المعاني (ص: ٣٦٣).

ثـمَّ اعلـم أنَّ المنقول لا بدَّ له من ناقلٍ من المعنى الأوَّلِ المنقولِ عنـه إلى المعنى الثاني المنقولِ إليه. فهـذا الناقـلُ إمَّا أهلُ الشرع، أو أهلُ العرفِ العـامِّ، أو أهلُ عُرفٍ واصطلاحٍ خاصٍّ كالنحوي ـ مثلاً؛ فعلى الأوَّل يُسـمَّى منقولاً شرعياً[٤٠]، وعلى الثاني منقولاً عرفياً[٤١]، وعلى الثالثِ اصطلاحيّاً[٤٢]. وإلى هذا أشار بقوله: «يُنسَب إلى الناقل».

[٣٩] **قولـه: «حقيقـةً»** كالأسـد إذا اسـتُعمِل في المعنـى الأصليِّ، وهو الحيوان المفترس. وإذا استُعمل في غيره كالرجل الشجاع فمجازٌ.

والحقيقـة فعليـةٌ بمعنى الفاعل من حـقَّ الشيءُ إذا ثبت، فكأنَّ الكلمة المسـتعملة في معناها الأصلي ثابتةٌ في موقعها، فالتاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية(١).

والمجـاز ظرفٌ، ولا شـكَّ أنَّ المتكلِّم جـاز في هذا اللفـظ عن معنـاه الأصـليِّ إلى معنىً آخَـرَ، فذلك اللفظ محلُّ الجواز. (خلاصة عبد وإس)

[٤٠] **«منقـولاً شرعيـاً»** كالصـلاة فإنَّها في الأصل موضوعةٌ للدعاء، ثمَّ نقلها الشارع إلى أركانٍ مخصوصةٍ، وتُرِك استعمالها في الدعاء عند عدم قيامِ القرينة. (إس)

[٤١] **قوله: «منقـولاً عرفياً»** كالدابَّة فإنَّها في أصل اللُّغـة لكلِّ ما يَدِبُّ على الأرض، ثـم نقلها العُرفُ العامُّ إلى ذوات القوائـم الأربـع مـن الخيل والبغـال والحمير. (عبد)

[٤٢] **قولـه: «منقولاً اصطلاحيـاً»** كالكلمة، فإنَّها في الأصـل موضوعـةٌ لمعنـى الجرح، ثـمَّ نقلـه النُّحاة إلى لفظٍ وُضِع لمعنىً في نفسه.

---

(١) أولى منـه مـا ذكـره القطـب الـرازي في شرح الشمسـية (١/ ٢١٨ـ٢١٩، شروح الشمسية) وحاصله ما ذكره السيد في حاشـيته عليه (١/ ٢١٨ـ٢١٩) قـال: «جعل لفظ الحقيقة فعليـةً بمعنى المفعول مأخوذاً مـن حقَّ المتعدِّي بأحد المعنيين (أي مـن حقَّ فلانٌ الأمرَ أي أثبته، أو من حققتُه إذا كنتَ منه عـلى يقينٍ). وحنيئذٍ يجـب أن تُجعَل التاء للنقـل من الوصفية إلى الاسـمية كما في الذبيحة ونظائرهـا. أو يُجعَل لفظ الحقيقة في الأصـل جاريـةً عـلى موصـوفٍ مؤنَّثٍ غيرِ مذكـورٍ كما في قولـك: «مـررتُ بقتيلة بني فـلان. وجـاز أن يُؤخَذ من حقَّ اللازم بمعنى الثابتة فلا إشكال في التاء».
وعلى تقدير كونه من حقَّ اللازم، لا داعي لجعل التاء للنقل، بل هي للتأنيث.

فصل [في الكلي والجزئي]

المفهوم إن امتنع فرضُ صدقِه على كثيرين فجزئيٌّ، وإلا فكليٌّ، امتنعت أفرادُه، أو أمكنت ولم توجد، أو وُجِد الواحد فقط، مع إمكان الغير، أو امتناعِه، أو الكثيرِ، مع التناهي، أو عدمِه.

قوله: «المفهوم»[١] أي ما حصل في العقل[٢](١).

اعلم أنَّ ما يُستفاد[٣] من اللَّفظ باعتبار أنَّه فُهم منه يُسمَّى مفهوماً، وباعتبار أنَّه قُصد منه يُسمَّى معنىً[٤](٢)، وباعتبار أنَّ اللفظ دالٌّ عليه يُسمَّى مدلولاً(٣).

قوله: «فرض صدقه»[٥] الفَرْض ههنا بمعنى تجويز العقل[٦]، لا التقدير(٤)، فإنَّه لا يستحيل تقديرُ صدق الجزئيِّ على كثيرين.

قوله: «امتنعت أفراده»[٧] كشريك الباري تعالى(٥).

---

(١) كذا في الطبعات الهندية ونور عثمانية، وفي الإيرانيتين والراغب: «عند العقل». وهو أولى من «في العقل» كما يظهر من الحاشية رقم ٢ من تذهيب التهذيب. وفي نور عثمانية والراغب: «ما يحصل» بصيغة المضارع، وهو أولى من صغية الماضي هنا كما يظهر من الحاشية المذكورة. وذلك أن المتبادر من صيغة الماضي التحققُ بالفعل، بخلاف صيغة المضارع. فالمضارع أقرب إلى المقصود، إذ ليس المراد هنا كل ما حصل في الذهن، بل ما أمكن حصوله.

(٢) كذا في جميع النسخ عدا الهنديتين. وفيهما زيادة «ومقصوداً» بعد قوله: «معنى».

(٣) والحاصل أن المفهوم والمعنى والمدلول متحدة ذاتاً ومختلفة اعتباراً.

(٤) التجويز بمعنى الحكم بالجواز. وأما التقدير فملاحظةٌ وتصورٌ. فالفرض بمعنى التجويز تصديقٌ وحكمٌ بالجواز. وأما الفرض بمعنى التقدير فتصورٌ. ولا حجر في التصور. فيتعلق بكل شيء. فإذا قلتَ: «زوجية الخمسة ممتنع» فقد قدَّرتَ زوجية الخمسة ولم تجوِّزها. فتحقَّق الفرضُ بمعنى التقدير. وانتفى الفرض بمعنى التجويز.

(٥) اعلم أنَّ المحال لا فردَ لا في الخارج ولا في الذهن. وإنَّما يُتصوَّرُ المحالُ بنوعِ مقايسةٍ بالموجود إن كان المحالُ مفرداً، وبتصوُّر الأجزاء الممكنة إن كان المحالُ مركَّباً. وللشيخ الرئيس بيانٌ شافٍ للمسألة، قال في برهان الشفاء (ص: ٧٢): «والمحال لا صورةَ له في الوجود، فكيف يُؤخَذ عنه صورةٌ في الذِّهن يكون ذلك المتصوَّر معناه؟

فنقول: إنَّ هذا المُحال إمَّا أن يكون مفرداً لا تركيبَ فيه ولا تفصيلَ، فلا يمكن أن يُتصوَّر البتَّةَ إلا بنوعٍ من المقايسة بالموجود، وبالنسبة إليه كقولنا الخلاء وضد الله، فإنَّ الخلاء يُتصوَّر بأنَّه للأجسام كالقابل، وضدَّ الله يُتصوَّر بأنَّه لله كما للحارِّ الباردُ، فيكون المُحال يُتصوَّر بصورةِ أمرٍ ممكنٍ يُنسَب إليه المُحال، ويُتصوَّر نسبةً إليه وتشبهاً به. وأمَّا في ذاته لا يكون متصوَّراً ولا معقولاً، ولا ذاتَ له.

وأمَّا الذي فيه تركيبٌ مَّا وتفصيلٌ مثل عنزٌ أيِّل أو عنقاء وإنسانٌ يطير، فإنَّما يُتصوَّر أوَّلاً بتفاصيله التي هي غيرُ محالةٍ. ثمَّ يُتصوَّر لتلك التفاصيل اقترانٌ مَّا على قياس الاقتران الموجود في تفاصيل الأشياء الموجودة المركَّبة الذوات. فيكون هناك أشياء ثلاثةٌ: اثنان منها جزءان، كلٌّ بانفراده موجودٌ. والثالث تأليفٌ بينهما، هو من جهةٍ ما هو تأليفٌ متصوَّرٌ، بسبب أنَّ التأليف من جهة ما هو تأليفٌ من جملة ما يُوجَد. فعلى هذا النحو يُعطَى معنى دلالة اسم المعدوم.

فيكون المعدومُ إنَّما تُصوِّر لتصوُّرٍ متقدِّمٍ للموجودات».

[فصل في الكلي والجزئي]

[١] قولـه: «المفهـوم» هذا أوان الشروع في القسـم الأوَّل مـن المقصـود، وهو المسـائل التصوريـة. ولمَّا كان له المبادي، وهي المباحـث الكلية، ومقاصد هي مباحث المعـرِّف، وكان الواجـب تقديـم المبـادي عـلى المقاصد، قدَّمها عليها فقال: «فصل المفهوم إلخ». (شيخ الإسلام)

[٢] قوله: «أي ما حصل في العقل» أي ما يمكن أن يحصل عند العقل؛ فلا يرد أنَّ بعض الكليات غيرُ حاصلٍ لنـا، فكيـف يكـون مفهومـاً؛ وأنَّ الجزئيـات لا تحصـل في العقـل، بـل في الحواسِّ عنـدَ العقـل. (خلاصة إس)

[٣] قوله: «ما يُـستفاد» أي ما من شـأنه أن يُستفاد مـن اللَّفظ باعتبار أنَّه من شـأنه أن يُفهَـم منه؛ فلا يرد أنَّ المفهـوم قـد يُطلَـق عـلى ما حصـل في العقل مـن غير أن يُستفاد من اللفظ. (عبد)

[٤] قوله: «يُسمَّى معنىً» لأنَّ المعنى هو المقصود.

[٥] قولـه: «فرضُ صدقه» إنَّما[1] زاد المصنِّف لفظ «الفـرض» لئلَّا يخرج الكليات الفرضية كاللاشيء، فإنَّها وإن لم تصـدق عـلى كثيرين في الخـارج[2]، لكنَّه لا يمتنع فـرضُ صدقها عـلى الكثيرين نظراً إلى نفـس مفهوماتها. (عبد الحليم)

[٦] قوله: «تجويز العقل» وهو التردُّد بين الكثيرين واحتمالـه، وهـو بالفارسـية بمعنـى «تَوانَـدْ بُـوَدْ»، دون التقديـر كـما في مقـدَّم الشرطية بـأن يقال: «لـو كان زيد صادقـاً على كثيرين فهو كليٌّ»[3]. وهو بالفارسـية بمعنى «اَگَرْ تَوانَدْ بُوَدْ». (عبد)

[٧] قولـه: «امتنعـت أفـراده» أي جميـعُ أفـراده في الخارج، فإنَّ إضافة الجمع إلى الشيء يُفيد الاستغراق كما مرَّ في قوله: «وصعدوا معارج الحقِّ» في الخطبة. (عبد)

---

(١) لا يخفـى أنَّ هـذا الـكلام يصـحُّ على تقديـر أن يكـون قوله: «فـرض صدقـه» جزءً من تعريـف الكليِّ، والأمـر بالعكـس، فإنَّـه جزء من تعريـف الجزئيِّ حيث قال الماتـن: «المفهوم إن امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئيٌّ». فكان حق القول أن يقـول: إنما زاد لفظ «الفرض» لئـلا يدخل الكليات الفرضية إلخ.

والكليـات الفرضيـة ـ كـما قال المحقِّـق الشريـف الجرجاني قُـدِّس سره في حاشـيته الصُّغـرى وهـي حاشيته على شرح الشمسـية (١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦) ـ: «والكليـات الفرضيـة هـي التـي لا يُمكن صـدقُهـا في نفس الأمر على شيءٍ من الأشـياء الخارجيـة والذهنية كاللاشيء، فـإنَّ كلَّ ما يُفرَض في الخارج فهـو شيءٌ في الخـارج ضرورةً، وكلَّ ما يُفرَض في الذهن فهو شيء في الذهـن ضرورةً، فـلا يصدق في نفس الأمر على شيء منهما إلخ».

(٢) الممتنـع لا فردَ لـه لا في الخارج ولا في الذهن. فليس الامتناع مختصـاً بالأفراد الخارجية. كما ظهر من كلام المحقِّق الشريف المنقـول في التعليـق السـابق. ولكننـا نتصور للممتنـع أفراداً فرضيـةً. وتفصيله في كلام الشـيخ الرئيـس المنقول في تعليقنا على قـول الشـارح: «قوله: امتنعـت أفراده كشريـك الباري تعالى».

(٣) فالفـرض بمعنى التقدير ـ كما في مقـدم الشرطية ـ في الجزئي أيضاً جائزٌ غيرُ ممتنعٍ.

قوله: «أو أمكنت» أي لم يمتنع[٨] أفراده[٩]، فيشمل الواجبَ والممكنَ الخاصَّ كليهما.

قوله: «ولم توجد» كالعنقاء[١٠].

قوله: «مع إمكان الغير»[١١] كالشمس.

قوله: «أو امتناعه» كمفهوم واجب الوجود.

قوله: «مع التناهي»[١٢] كالكواكب السيارة[١٣].

قوله: «أو عدمه» كمعلومات الباري عزَّ اسمُه(١)، وكالنفوس الناطقة على مذهب الحكماء[١٤].

---

(١) معلومات الباري غير متناهية بالفعل عند الحكماء. نصَّ عليه القاضي مير زاهد الهروي في حاشيته على الجلال على تهذيب المنطق ص: ٨٣، طبع قزان. وأمّا المتكلمون فذهب بعضهم إلى أنها غير متناهية بمعنى أنّها لا تنتهي إلى حد لا يتصور فوقه آخر كما نصَّ عليه العلامة التفتازاني في شرحه على العقائد النفسية ١/ ٨٦. وذهب آخرون إلى أنّها غير متناهية بالفعل.

والتفصيل في حواشي الفاضل السيالكوتي على الخيالي على شرح العقائد مع حاشية جامع التقارير على الفاضل السيالكوتي ٢/ ٢٢١ ـ ٢٢٢، ضمن مجموعة الحواشي البهية.

[٨] قوله: «أي لم يمتنع» دفعٌ لما يُتوهَّم من أنَّ المراد بالإمكان[1] في قوله: «أو أمكنت» الإمكان العام، فلا يصحُّ التقابل بقوله: «امتنعت»، لكون الممتنع قسماً من الممكن العامِّ الذي هو عبارةٌ عمَّا يُسلَب الضرورةُ فيه عن الجانب المخالف. أو الإمكان الخاص الذي هو عبارةٌ عن سلب الضرورة عن الطرفين، فلا يشمل هذا القولُ الواجبَ لضرورة الوجود فيه، وليس ثالثٌ من الإمكان.

وحاصل الدفع أنَّ المرادَ الإمكانُ العامُّ المقيَّدُ بجانب الوجود، أي سلب ضرورة العدم، فيقابل الامتناعَ، ويشمل الواجبَ، ولا ضيرَ. (عبد الحليم)

قوله: «أي لم يمتنع أفراده» أي جميع أفراده في الخارج، سواء كانت جميع أفراده ممكنةً في الخارج كالعنقاء والشمس، أو كان بعضها ممكناً والبعض الآخَر ممتنعاً في الخارج كالواجب تعالى شأنه. (عبد)

[٩] قوله: «أفراده» أي الجميع فهذا في قوة رفع الإيجاب الكلي، فهو شاملٌ لمفهوم الواجب أيضاً، فإنَّه لم يمتنع جميعُ أفراده، لوجود فردٍ واحدٍ. (إس)

[١٠] قوله: «كالعنقاء» طائر طويل العنق ذو أنف قائمة، له جناح بالمغرب وجناح بالمشرق.

[١١] قوله: «مع إمكان الغير» وجه الضبط أن يقال: الكليُّ إمَّا أن يمتنع وجوده في ضمن الأفراد في الخارج، أو يمكن، فالأوَّل كشريك الباري تعالى شأنه عنه. والثاني إمَّا أن لا يكون موجوداً في الخارج بالفعل، أو يكون موجوداً فيه بالفعل. الأول كالعنقاء. والثاني إمَّا أن يوجد فردٌ واحدٌ منه في الخارج أو كثيرٌ من الأفراد. الأوَّل إمَّا أن يكون مع إمكان غير ذلك الفرد كالشمس أو مع امتناعه كالواجب. والثاني إمَّا أن يتناهى أفرادُه كالكواكب السبعة، أوْ لا يتناهى كالنفس الناطقة. (شيخ الإسلام)

[١٢] قوله: «مع التناهي» أي مع تناهي أفراده في الخارج. والمراد بتناهي الأفراد فيه أن تكون في الخارج محصورةً معدودةً. (عبد)

[١٣] قوله: «كالكواكب» مثالٌ للأفراد المتناهية. والكليُّ هو الكوكب السيَّار. وإنَّما غيَّر الأسلوب اعتباراً ببيان تناهي الأفراد. وكذا قوله: «كمعلومات الباري تعالى» فإنَّه مثالٌ للأفراد الغير المتناهية. والكليُّ هو معلوم الباري عزَّ شأنُه. وتغيير الأسلوب ههنا اعتباراً ببيان عدم تناهي الأفراد. (عبد)

قوله: «كالكواكب السيارة» السبعة: القمر والعطارد والزهرة والشمس والمريخ والزحل والمشتري.

[١٤] قوله: «الحكماء» أي القائلين بعدم التناسخ، إنَّ القائلين بالتناسخ ذهبوا إلى تناهي أفراد النفس الناطقة. (إس)

قوله: «الحكماء» القائلين بقدم العالم[2].

---

(١) الإمكان على قسمين: الإمكان العام والإمكان الخاص. أما الإمكان العام فهو سلب الضرورة عن طرفٍ واحد. وأما الإمكان الخاص فهو سلب الضرورة عن الطرفين.
والإمكان العام على ثلاثة أقسام:
١ـ الإمكان العام المطلق: وهو ما سُلِب فيه الضرورةُ عن طرفٍ واحدٍ دون اعتبار شيءٍ آخر. وهذا يشمل الوجوب والامتناع والإمكان الخاص، لأنَّ الوجوب فيه سلب الضرورة عن العدم، وفي الامتناع سلب الضرورة عن الوجود، وفي الإمكان الخاص سلب الضرورة عن الطرفين.
٢ـ الإمكان العام المقيد بجانب الوجود: وهو ما سلب فيه الضرورة عن جانب العدم، وسواء كان في جانب الوجود ضرورة أو لا، فيشمل الوجوب والإمكان الخاصّ.
٣ـ الإمكان العام المقيد بجانب العدم: وهو ما سلب فيه الضرورة عن جانب الوجود، سواء كان في جانب العدم ضرورة أو لا، فيشمل الإمتناع والإمكان الخاص.

(٢) والخلاصة أن القائلين بعدم تناهي النفوس الناطقة من الحكماء هم الذين جمعوا بين أمرين: الأول: القول بقدم العالم، والثاني: القول بعدم التناسخ.

فصل [في النسبة بين الكليين]

الكليّان إن تفارقا كليّاً فمتباينان، وإلا فإن تصادقا كليّاً من الجانبَين فمتساويان، ونقيضاهما كذلك، أو من جانبٍ واحدٍ فأعمُّ وأخصُّ مطلقاً، ونقيضاهما بالعكس، وإلا فمِن وجهٍ، وبين نقيضَيهما تباينٌ جزئيٌّ كالمتباينين.

قوله: «والكليّان»[١] كلُّ كلّيَّين(١) لابدَّ من أن يتحقَّق بينهما إحدى النِّسَب الأربع[٢]: التباين الكليُّ، والتساوي، والعمومُ المطلقُ، والعمومُ من وجه؛ وذلك[٣] لأنَّهما[٤] إمَّا أن لا يصدق شيءٌ منهما على شيءٍ من أفراد الآخَر، أو يصدق(٢)؛ فعلى الأوَّل فهما متباينان كالإنسان والحجر[٥]؛ وعلى الثاني، فإمَّا أن لا يكون بينهما صدقٌ كليٌّ من جانبٍ أصلاً، أو يكون، فعلى الأوَّل فهما أعمُّ وأخصُّ من وجهٍ، كالحيوان والأبيض[٦]، وعلى الثاني[٧]، فإما أن يكون الصدق الكليُّ من الجانبين، أو من جانبٍ واحدٍ[٨]، فعلى الأوَّل فهما متساويان كالإنسان والناطق[٩]، وعلى الثاني فهما أعمُّ وأخصُّ مطلقاً كالحيوان والإنسان.

---

(١) اعلم أنَّ المراد من الكليِّ في هذا الفصل الكليُّ الذي له فردٌ في نفس الأمر أو الذي يمكن أن يتحقَّق له فردٌ في نفس الأمر. فيخرج الكليّات الفرضية التي لا يمكن أن تصدق على شيءٍ من الأشياء خارجاً وذهناً، كاللاشيء واللاممكن بالإمكان العام وغيرهما.
فالدعوى هكذا: الكليّان اللّذان يصدق كلٌّ منهما على شيءٍ في نفس الأمر لا بُدَّ أن يتحقَّق بينهما إحدى النِّسَب الأربع.
فلا يرد النقض بمثل اللاشيء واللاممكن بالإمكان العام لا يصدقان على شيء، فهما متباينان. فوجب أن يكون بين نقيضيهما تبائن جزئيٌّ. وذلك باطل، لأن الشيء والممكن العام متساويان.
هذا إذا كان الكليان كلاهما من الكليات الفرضية. وأما إذا كان أحدهما من الكليات الفرضية والآخر غيرها فيتحقق بينهما إحدى النسب الأربع كاللاشيء والإنسان بينهما تباين، وبين نقيضيهما ـ وهما الشيء واللاإنسان ـ تباين جزئي. وكالموجود والمعدوم ـ وسيذكرهما الشارح ـ بينهما تباين وبين نقيضيهما ـ وهما اللاموجود واللامعدوم ـ تباين جزئي.
راجع للتفصيل حاشية المحقق السيد الشريف الجرجاني على شرح الشمسية المشهورة بالحاشية الصغرى مع حواشي الفاضل السيالكوتي على حاشية السيد ١/ ٢٩٥، ضمن مجموعة شروح الشمسية.

(٢) اعلم أنَّ الصدق المعتبر في النسب الثلاث: التساوي والعموم المطلق والعموم من وجه هو مطلق الصدق على أفراد الآخر. ولا يلزم أن يكون في زمان واحد، بمعنى أن يكون صدق أحدهما على أفراد الآخر في وقت صدق الآخر على أفراد الأول. وبعبارة أخرى يجب أن يصدق القضية المطلقة العامة فيه، كما نص عليه المحشّي في الحاشية رقم ١٠
وأما عدم الصدق ـ كما في التباين ـ فيلزم فيه الداوم. بمعنى أنَّه يلزم انتفائه عن أفراد الآخر على وجه القضية الدائمة.
فبين النائم والمستيقظ نسبة التساوي مع أنَّه يستحيل اجتماعُهما في زمانٍ واحدٍ، وذلك لأنَّه يصدق أنَّ كلَّ نائم مستيقظٌ بالفعل. وكل مستيقظ نائم بالفعل. وليس بينهما التباين مع صدق قولنا: «لا شيء من النائم بمستيقظ بالفعل. ولا شيء من المستيقظ بنائم بالفعل». وفتنبَّه ولا تكن من الغافلين.

[فصل في النِّسَب بين الكلِّين]

[١] قوله: «والكليان» لَمَّا فرغ من تعريف الكليِّ والجزئيِّ مع الفراغ من بيان الأقسام[1]، أراد أن يشرع في بيان الأحوال. (شوستري)

[٢] قوله: «إحدى النِّسب» إنَّما قدَّم المصنِّفُ بيانَ النِّسَب على بيان الكليات لأنَّا ندَّعي في تقسيم الكليات الخمس أنَّ كلَّ واحدٍ من الأقسام الخمس مباينٌ للآخَر، ونقول عند بيان النوع: «له معنيان، بينهما عمومٌ من وجهٍ». وكلُّ ذلك إنَّما يتَّضح ببيان النِّسَب.

وفي هذا ردٌّ على صاحب «الرسالة الشمسية»[2] حيث قدَّم بيان الكليات الخمس على بيان النسب. (شوستري)

قوله: «إحدى النِّسَب الأربع» المقصود حصرُ أنواع النِّسَب، والتباين الجزئيُّ جنسٌ يحصل بأحد النوعين: التباين الكليِّ، والعمومِ من وجه. (عبد)

[٣] قوله: «وذلك» أي تحقيق إحدى النسب الأربع.

[٤] قوله: «لأنهما» أي الكليين.

اعلم أنَّه لا يتحقَّق بين الجزئيين إلا التباين كزيد وعمرو، أو زيد وهذا الفرس. وأمَّا بين الجزئي والكلي فإنْ كان الجزئي فرداً من هذا الكليِّ فالعموم والخصوص مطلقاً كزيد والإنسان، وإلا فالتباين كهذا الفرس والإنسان؛ فلا يتحقَّق النسبُ الأربع إلا بين كليين؛ ولذا قال: «والكليان»، ولم يقل: «المفهومان» لئلَّا يلزم خلاف الواقع[3]. (عبد الحليم)

[٥] قوله: «كالإنسان والحجر» فإنَّ الإنسان لا يصدق على كلِّ ما يصدق عليه الحجر. والحجر لا يصدق على كلِّ ما يصدق عليه الإنسان.

[٦] قوله: «كالحيوان والأبيض» فإنَّ بينهما صدقاً البتَّة، لكن ليس هذا الصدق كلياً من جانبٍ أصلاً، فهما صادقان في الفرس الأبيض، غير صادقين في الفرس الأسود والحجر الأبيض. (إس)

[٧] قوله: «على الثاني إلخ» المراد بالثاني أن يكون بينهما صدقٌ كليٌّ. ولَمَّا كان هذا أعمَّ من أن يكون هناك صدقٌ كليٌّ من جانب آخَر أيضاً، أوْ لا يكون صدقٌ كليٌّ إلا من جانبٍ واحدٍ فقط قال: «على الثاني إلخ». والمحشِّي أشار من هذا البيان إلى أنَّ مراد المصنِّف بقوله: «فإن تصادقا كلياً» مطلق الصدق الكليِّ، سواءٌ كان من جانبٍ واحدٍ أو من جانبين، بطريق عموم المجاز[4]. والقرينةُ على هذا المراد أنَّه عطف قوله: «أو من جانب» على قوله: «من الجانبين»؛ فلا يرد أنَّ التفاعل موضوعٌ

(١) المراد أقسام الكلي، وكذلك المراد من الأحوال أحوال الكلي كما هو واضح من الشرح.

(٢) انظر: الشمسية (ضمن شروح الشمسية) ١/ ٢٩٤، ذكر فيها النسب بن الكليين، وقد سبقه الكليات الخمس في ١/ ٢٣٩.

(٣) هذا مبنيٌّ على أن الجزئي الحقيقي مقول على واحد كما هو مختار القطب الرازي. وأما على تحقيق المحقق الشريف من أن الجزئي لا يحمل على شيء فلا يتحقق شيء من النسب الأربع بين الجزئيين وبين الجزئي والكلي.
انظر: حاشية السيالكوتي على السيد على شرح الشمسية (١/ ٢٩٨، ضمن مجموعة شروح الشمسية).

(٤) حاصله أنَّ التصادق معناه الحقيقيُّ الصدقُ من الجانبين. ولكن مرادنا هنا مطلق الصدق مجازاً. وهذا المعنى المجازي أعمُّ من المعنى الحقيقي، حيث يشمل المعنى الحقيقي ـ وهو الصدق من الجانبين ـ وغيرَه أي الصدق من جانب واحد.

فمَرجَع التساوي(1) إلى موجبتين كليَّتين[10] نحو «كلُّ إنسانٍ ناطقٌ»، و «كلُّ ناطقٍ إنسانٌ».

ومرجع التَّباين إلى سالبتين كليَّتين[11]، نحو «لا شيءَ من الإنسان بحجرٍ»، و«لا شيءَ من الحجر بإنسانٍ».

ومرجع العموم والخصوص مطلقاً إلى موجبة كليةٍ موضوعُها الأخصُّ ومحمولها الأعمُّ، وسالبةٍ جزئية[12] موضوعُها الأعمُّ ومحمولها الأخصُّ، نحو «كل إنسان حيوان»، و «بعض الحيوان ليس بإنسان».

ومرجع العموم والخصوص من وجهٍ إلى موجبةٍ جزئيةٍ[13]، وسالبتين جزئيتين[14]، نحو«بعض الحيوان أبيض»، و «بعض الحيوان ليس بأبيض»، و «بعض الأبيض ليس بحيوان».

---

(1) كلمة «المرجع» هنا مصدر ميمي. وجعله بعضهم اسم مكانٍ ـ أي ما يُرجَع إليه ـ وفسرَّه ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصول التساوي. كما فسَّره العلامة التفتازاني في مثله في شرحه على تلخيص المفتاح قول القزويني مختصر المعاني مع حواشي محمود حسن ص: ٣١: «البلاغة في الكلام مرجعها أي ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها، كما يقال: مرجع الجود إلى الغنى».
وحقَّق الفاضل السيالكوتي في حاشيته على شرح الشمسية ١/ ٢٩٧ أنَّ الصواب هو الأول، وأنَّه ليس اسم مكانٍ، وذلك لتعديته بـ «إلى» وذلك يصح على تقدير المصدر، وأما على تقدير اسم المكان فكان الواجب أن يقول: «ومرجع التساوي موجبتان كليتان». فتدبَّر. ولوجوه أخرى راجع لتفصيلها حاشية الفاضل السيالكوتي.

للتشارك فقوله: «إن تصادقا» يفيد تشارك الكليين[1] في الصدق، فإذا قُيِّد بـ «الكليّ» أفاد الصدقَ الكليَّ من الجانبين، فلا حاجة إلى قوله: «من الجانبَين» بعد قوله: «إن تصادقا كلياً». (عبد)

[٨] قوله: «أو من جانب واحد» بأن تصادق الكليان من جانبٍ واحدٍ كلياً ومن آخَر جزئياً، فالكليُّ الذي يصدق على الآخَر كلياً أعمُّ كالحيوان على الإنسان. والكليُّ الذي يصدق على الآخَر جزئياً أخصُّ كالإنسان على الحيوان. (عبد النبي)

[٩] قوله: «كالإنسان والناطق» فإنَّ بينهما صدقاً كلياً من الجانبَين، لصدق الإنسان على كلِّ ما يصدق عليه الناطقُ، وصدقِ الناطقِ على كلِّ ما يصدق عليه الإنسانُ.

فإن قلت: الملَك ناطقٌ ـ أي مدركٌ ـ وليس بإنسانٍ.

قلت النطق قوةٌ في الإنسان بها يُدرِك، وليست في ملَكٍ[2].

[١٠] قوله: «موجبتين كليَّتين» أي مطلقتين عامتين، فالنائم والمستيقظ متساويان لصدق «كلُّ نائم مستيقظٌ بالفعل» و«كلُّ مستقيظٍ نائمٌ بالفعل». وأمَّا الطفل المتولِّد الذي مات ولم ينم فكما أنَّه ليس بنائم ليس بمستيقظٍ، إذ الاستيقاظ بيدار شدن از خواب[3]. بقي الكلامُ في الطفل المتولِّد الذي نام ومات في نومه فإنَّه نائمٌ وليس بمستيقظٍ، فتدبَّر. (عبد الحليم)

[١١] قوله: «إلى سالبتين كليتين» لأنَّ عدم صدق هذا الكليِّ على جميع أفراد ذلك الكلي سالبةٌ كليةٌ. وعدم صدق ذلك الكلي على جميع أفراد هذا الكلي سالبةٌ كليةٌ أخرى. (عبد)

[١٢] قوله: «وسالبةٍ جزئيةٍ» لم يقل: «وموجبة جزئية، موضوعها الأعمُّ ومحمولها الأخصُّ» لأنَّها لازمةٌ[4] لموجبة كلية موضوعها الأخصُّ ومحمولها الأعمُّ. (عبد)

[١٣] قوله: «إلى موجبة جزئية» بل إلى موجبتين جزئيتين، لأنَّ صدق هذا الكلي على أفراد ذلك الكلي جزئياً موجبةٌ جزئيةٌ. وصدق ذلك الكلي على أفراد هذا الكلي جزئياً موجبةٌ جزئيةٌ أخرى. لم يقل ذلك لأنَّ الموجبة الجزئية لمَّا لم تنعكس إلا بالموجبة الجزئية، فتستلزم ذلك، لأنَّ عكس القضية لازمةٌ، بخلاف السالبة الجزئية فإنَّه لا عكس لها. (عبد)

[١٤] قوله: «سالبتين جزئيتين» لأنَّ عدم التصادق بين الجانبين كلياً يرفع الإيجابَ الكليَّ. ورفعُه سلبٌ جزئيٌّ. (عبد)

---

(١) في الطبعتين: «الكليات». وفي التحفة: «الكليان». والصواب ما أثبتناه.

(٢) يعني أن النطق مختص بالإنسان ولا يوجد في الملَك.
وتوضيحه أنَّ الناطق وإن صحَّ إطلاقُه على الإنسان والملَك، ولكنه باشتراك الاسم فقط. وذلك لأنَّ الملَك ليس جسماً، فلم يشمل الجسمُ الملكَ، فالناطق الذي مقوِّمٌ للإنسان ومقسِّم للجسم والحيوان، غير مقول على الملَك. وراجع للتفصيل: منطق الشفاء (١/ ٦٤).

(٣) يعني الاستيقاظ يكون بعد النوم، ولا يقال لمطلق اليقظة.

(٤) أي عكسها، لأن عكس الموجبة الكلية هي الموجبة الجزئية. فإذا قلنا: «كل إنسان حيوان» ـ مثلاً ـ لا حاجة إلى أن نزيد عليه «بعض الحيوان إنسان» لأنَّه لازم للأوَّل.

قوله: «ونقيضاهما كذلك»[١٥] يعني أنَّ نقيضَي المتساويين أيضاً متساويان، أي كلُّ ما صدق عليه أحدُ النقيضين، صدق عليه النقيض الآخَر، إذ لو صدق أحدُهما بدون الآخَر لصدق مع عين الآخَر، ضرورةَ استحالة ارتفاع النقيضين[١٦]، فيصدق عينُ الآخَر بدون عين الأوَّل، ضرورةَ استحالة(١) اجتماع النقيضَين، وهذا[١٧] يرفع التساوي بين العينين، مثلاً لو صدق اللاإنسان على شيءٍ، ولم يصدق عليه اللاناطق، فيصدق عليه الناطق[١٨] ههنا بدون الإنسان، هذا خُلْفٌ.

قوله: «ونقيضاهما بالعكس» أي نقيضا(٢) الأعمِّ والأخصِّ مطلقاً أعمُّ وأخصُّ مطلقاً، لكن بعكس العينين، فنقيض الأعمِّ أخصُّ[١٩]، ونقيض الأخصِّ أعمُّ.

يعني: [١] كلُّ ما صدق عليه نقيضُ الأعمِّ، صدق عليه نقيضُ الأخصِّ. [٢] وليس كلُّ ما صدق عليه نقيض الأخصِّ، صدق عليه نقيضُ الأعمِّ.

أمَّا الأوَّل[٢٠] فلأنَّه لو صدق نقيضُ الأعمِّ على شيءٍ بدون نقيض الأخصِّ لصَدَقَ مع عين الأخصِّ[٢١]، فيصدق عينُ الأخصِّ بدون عين الأعمِّ[٢٢]، هذا خُلْفٌ.

مثلاً لو صدق اللاحيوان على شيءٍ بدون اللاإنسان، لصَدَق عليه الإنسان عينُه، ويمتنع هناك صدق الحيوان، لاستحالة اجتماع النقيضين، فيصدق الإنسان بدون الحيوان[٢٣].

وأمَّا الثاني[٢٤]، فلأنَّه بعد ما ثبت أنَّ كلَّ نقيضِ الأعمِّ نقيضُ الأخصِّ، لو كان كلُّ نقيض الأخصِّ نقيضَ الأعمِّ، لكان النقيضان متساويين[٢٥]، فيكون نقيضاهما ـ وهما العينان ـ متساويين لِما مرَّ(٣)[٢٦]، وقد كان العينان أعمَّ وأخصَّ مطلقاً، هذا خُلْفٌ.

قوله: «فمن وجهٍ»[٢٧] أي إن لم يتصادقا كلياً من الجانبين(٤)، ولا من(٥) جانبٍ واحدٍ.

---

(١) في النسخ الخطية والمطبوع الإيراني: «لامتناع» بدل قوله: «ضرورة استحالة». والمثبَت أولى.

(٢) كذا في المطبوع الإيراني. وفي باقي النسخ: «نقيض» بصيغة المفرد، والصواب التثنية كما هو ظاهر.

(٣) في نور عثمانية والإيرانيتين: «كما مرَّ». المثبَت هو المذكور في باقي النسخ، وهو أولى.

(٤) في الهنديتين والتحفة: «جانبين». وفي غيرها محلًّ باللام كما أثبتناه، وهو أولى.

(٥) كذا في نور عثمانية والراغب والمطبوع الإيراني والتحفة. وهو أولى. وفي الهنديتين والنسخة الإيرانية: «أو من».

[١٥] قوله: «ونقيضاهما كذلك» في بعض النسخ: «ونقيضهما» وهو أولى، لأنَّه إذا كان المضاف والمضاف إليه كلاهما مثنىً لم يُثنَّ المضاف كما في قوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، لكراهة اجتماع النقيضين، إلا إذا صلح كلٌّ من فردَي المثنَّى المضاف لأن يُضاف إلى ذلك المضاف إليه لرفع الالتباس. (نور الله الشوستري)

[١٦] قوله: «ارتفاع النقيضين» يعني أنَّه لو لم يصدق مع عين الآخَر أيضاً كما أنَّه لا يصدق مع نقيضه لزم ارتفاعُ النقيضَين. (إس)

[١٧] قوله: «وهذا» أي صدق نقيض أحدهما وعين الآخَر.

[١٨] قوله: «فيصدق عليه الناطق» يعني: صدقُ قولِنا: «اللاإنسان ليس بلاناطق» يستلزم صدقَ «اللاإنسان ناطق».

وفيه نظرٌ، فإنَّ القضية الأولى سالبةٌ معدولةٌ، والثانيةُ موجبةٌ محصَّلةٌ، وقد تقرَّر في موضعه أنَّ السالبة المعدولة أعمُّ من الموجبة المحصَّلة، فكيف تستلزمها.

والجواب أنَّ الأُولى وإن كانت أعمَّ من الثانية إلا أنَّهما متساويتان عند وجود الموضوع، وههنا كذلك، لوجود اللاإنسان كالفرس. (خلاصة إس)

[١٩] قوله: «فنقيض الأعمِّ أخصُّ» كاللاحيوان ـ مثلاً ـ أخصُّ. ونقيضُ الأخصِّ كاللاإنسان أعمُّ. فكلُّ ما صدق عليه اللاحيوان كالحجر صدق عليه اللاإنسان. وليس كلُّ ما صدق عليه اللاإنسان كالفرس صدق عليه اللاحيوان. (برهان)

[٢٠] قوله: «أمَّا الأوَّل» وهو كلُّ ما صدق عليه نقيضُ الأعمِّ صدق عليه نقيضُ الأخصِّ. (عبد)

[٢١] قوله: «مع عين الأخصِّ» وإلا لارتفع النقيضان.

[٢٢] قوله: «بدون عين الأعمِّ» لاستحالة اجتماع النقيضين.

[٢٣] قوله: «فيصدق الإنسان بدون الحيوان» لفرض صدق اللاحيوان، وهذا خلاف المفروض، فإنَّا قد فرضنا أنَّ بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً. ويصدق الحيوان على كلِّ ما يصدق عليه الإنسان دون العكس. (إس)

[٢٤] قوله: «وأمَّا الثاني» يعني أنَّ نقيض الأخصِّ أعمُّ من نقيض الأعمِّ بمعنى أنَّه ليس كلُّ ما يصدق عليه نقيض الأخصِّ يصدق عليه نقيض الأعمِّ. (إس)

[٢٥] قوله: «متساويين» لتصادقهما على هذا التقدير[1]. (إس)

[٢٦] قوله: «لِما مرَّ» من أنَّ نقيضَي المتساويين يكون متساويين. (إس)

[٢٧] قوله: «فمِن وجهٍ» أي فهُما أعمُّ وأخصُّ من وجهٍ كالحيوان والأبيض، لتصادقهما في الحيوان الأبيض، وتفارقهما في الزنجيِّ والثلج. (تذهيب)

---

(١) أي على تقديرِ صدقِ نقيضِ الأعمِّ على كلِّ ما صدَقَ عليه نقيضُ الأخصِّ، وقد صدَقَ نقيضُ الأخصِّ على كلِّ ما صدق عليه نقيضُ الأعمِّ.

قولـه: «تبايـنٌ جزئيٌّ»[٢٨]التبايـنُ الجزئـيُّ هـو «صـدقُ كلٍّ مـن الكليَّـين(١) بـدون الآخَـر في الجملـة»[٢٩]، فـإن صدقـا معـاً(٢) أيضـاً[٣٠]كان بينهما عمومٌ من وجـهٍ، وإن لم يصدقا معـاً أصلًا كان بينهـما تباينٌ كليٌّ، فالتبايـن الجزئيُّ يتحقَّق في ضمن العموم من وجهٍ، وفي ضمن التباين الكليِّ أيضـاً.

ثـم إنَّ الأمريـن اللَّذَيْن بينهـما عمومٌ من وجهٍ، قد يكـون بين نقيضيهما العمـومُ من وجه أيضاً كالحيوان والأبيض، فإنَّ بين نقيضيهما ـ وهما اللاحيوان واللاأبيض ـ أيضاً عموماً من وجهٍ[٣١]. وقد يكـون بين نقيضيهما تباينٌ كليٌّ كالحيوان واللاإنسـان، فإنَّ بينهـما عموماً من وجهٍ[٣٢]، وبين نقيضَيهما ـ وهما اللاحيوان والإنسان ـ مباينةٌ كليَّةٌ[٣٣]؛ فلهذا قالوا[٣٤]: إنَّ بين نقيضَي الأعمِّ والأخصِّ من وجهٍ تبايناً جزئياً، لا العمومَ من وجهٍ فقط، ولا التباينَ الكليَّ فقط.

قولـه: «كالمتباينين»[٣٥] أي كما أنَّ بين نقيضي الأعمِّ والأخـصِّ من وجهٍ مباينةً جزئيَّةً كذلك بين نقيضي المتباينين تباينٌ جزئيٌّ[٣٦]، فإنَّه لَمَّا صدق كلٌّ من العينين مع نقيض الآخَر صدق كلٌّ من النقيضَين مع عين الآخَر، فصدق كلٌّ من النقيضَين بدون الآخَر في الجملة. وهو التَّباين الجزئيُّ.

---

(١) في الطبعة الإيرانية زيادة «على شيء». وهي وإن لم تثبت في أكثر النسخ، لكنَّها مرادةٌ هنا، إذ الصدقُ هنا بمعنى الصدق على الشيء، وليس الصدق في الشيء. لأنَّ المعتبر في الكليات هو صدق الكليِّ وحملُه على شيءٍ، وليس تحقُّقُه، فتنبه.

(٢) كذا في جميع النسخ عدا الهنديتين. وفيهما: «أيضاً معاً». والأصوب تقديم «معاً» على «أيضاً»، لأنَّه قيد الصدق، فتنبَّه.

[٢٨] قوله: «تباينٌ جزئيٌّ» وإنَّما لم يتعرَّض لبيان التبايـن الجزئـيِّ مع أنَّه نسـبةٌ خامسـةٌ، لأنَّ بعـض أفراد التبايـن الجزئـيِّ منـدرجٌ تحـتَ التبايـن، وبعضهـا تحت العموم من وجهٍ[1]. (محصل)

[٢٩] قوله: «في الجملة» أي سواء كانا صادقَين معاً أيضـاً كما يصـدق كلٌّ منهما بدون الآخَـر، أو لا يصدقان معاً أصلاً. (إس)

[٣٠] قولـه: «أيضاً» أي مع صدق كلٍّ منهما بدون الآخَر. (عبد)

[٣١] قولـه: «عمومـاً مـن وجـهٍ» فإنَّهـما يصدقان معاً في مادَّةٍ كالحجر الأسـود، ويتحقَّق اللاحيوان بدون اللاأبيـض في الحجر الأبيـض، ويتحقَّق اللاأبيض بدون اللاحيوان في الحيوان الأسود. (إس)

[٣٢] قولـه: «فإنَّ بينهما عموماً مـن وجهٍ» لصدق كلٍّ منهما في الفرس ولصدق الحيوان بدون اللإنسـان في زيد، ولصدق اللإنسان بدون الحيوان في الحجر. (إس)

[٣٣] قولـه: «مباينـةٌ كليَّـةٌ» ضرورةَ امتناع صدق الخاصِّ بدون العامِّ. (عبد)

[٣٤] قولـه: «فلهذا قالوا إلخ» أي لأنَّ بين نقيضي الأمريـن اللذَين بينهما عمـومٌ من وجهٍ قـد يكون عمومٌ مـن وجهٍ، وقد يكـون تباينٌ كليٌّ، اختـاروا لفظ «التباين الجزئـي» الشـامل لكلَيهـا، لئـلا تنتقض القاعـدةُ بذكر أحدهما دون الآخَر. (إس)

[٣٥] قولـه: «كالمتبايـنين» المقصود تشـبيه نقيض الأعمِّ والأخصِّ من وجهٍ كما هو مقتضى السوق.

ولقائـلٍ أن يقـول: في صحَّة هـذا التشـبيه نظرٌ، إذ لـو غمضنـا عن أنَّه يجب في التشـبيه من أن يكون المشـبَّه بـه أقوى، فلا ريـب في أنَّه يجب أن يكـون أعرفَ وأظهرَ في نظر المتكلِّـم والمخاطب. والتبايـن الجزئي الواقعُ بين نقيـضيَ المتباينين ليـس بأظهرَ من التبايـن الجزئي الواقع بين نقيضي الأعمِّ والأخصِّ من وجه.

ولـك أن تقول: إنَّ وجه الشـبه إنَّـما يجب أن يكون أقـوى أو أظهر في المشبَّه به لو كان الغرض من التشـبيه إلحـاقُ الناقـص بالكامل، كـما في قولنا: «زيد كالأسـد، والقرطـاس كالثلـج»، لكنَّه قـد يُقصَد مجـرَّد الجمع بين الأمريـن في صفةٍ، فيُجعَل أحدُهما مع مسـاواتها مشـبَّهاً به بسببٍ من الأسباب كالاهتمام، فليَكُن ما نحن فيه من هذا القبيل. (نور الله)

[٣٦] قولـه: «تباينٌ جزئيٌّ» يـرد عليه أنَّ اللاشيء واللاممكـن بينهـما تبايـنٌ كليٌّ لعدم صـدق كلٍّ منهما على الآخَـر، لامتناع صدقهما على شيءٍ، مع أنَّ بين نقيضَيهما، وهما الشيء والممكن تساوياً لا تباينا.

وأيضـاً ما سـبق مـن أنَّ نقيـض الأعـمِّ والأخصِّ مطلقاً بالعكس، منقوضٌ بالإنسان ولااجتماع النقيضين، فـإنَّ بينهما عمومـاً وخصوصـاً مطلقاً لصـدق لااجتماع النقيضين على الإنسـان وغيره، مع أنَّ بين نقيضيهما وهو اللاإنسـان واجتـماع النقيضين تبايناً، لعـدم صدقهما على شيءٍ.

والجـواب أنَّ بيـان النسـب مختـصٌّ بغـير نقائـض المفهومات الشـاملة، فتدبَّر. (خلاصة الحاشية للمولوي محمد إسماعيل)

---

(١) وبعبـارةٍ أخـرى: المقصـود ذكـرُ أنـواع النِّسَـب. والتبايـن الجزئـيُّ جنسٌ يحصل بأحد النوعين: التباين الكلي، والعموم والخصـوص من وجه، كما ذكـر المحشِّي في الحاشـية رقم ٢، فراجعها.

ثمَّ إنَّه قد يتحقَّق في ضمن التَّباين الكليِّ كالموجود والمعدوم، فإنَّ بين نقيضيهما ـ وهما اللاموجود واللامعدوم ـ أيضاً تبايناً كلياً[٣٧]. وقد يتحقَّق[٣٨] في ضمن العموم من وجهٍ كالإنسان والحجر، فإنَّ بين نقيضَيهما ـ وهما اللاإنسان واللاحجر ـ عموماً من وجهٍ[٣٩]؛ ولذا قالوا: «إنَّ بين نقيضَيهما مباينةً جزئيةً» حتى يصحَّ في الكلِّ. هذا[٤٠].

اعلم أيضاً أنَّ المصنِّف أخَّر[٤١] ذِكرَ نقيضَي المتباينَين لوجهين:

الأوَّل: قصد الاختصار، بقياسه على نقيض الأعمِّ والأخصِّ من وجهٍ.

والثاني: أنَّ تصوُّر التَّباين الجزئيِّ من حيث إنَّه مجرَّدٌ عن خصوصِ فردَيه[٤٢] موقوفٌ على تصوُّر فردَيه اللَّذَين هما العمومُ من وجهٍ والتباينُ الكليُّ. فقَبْلَ ذِكر فردَيه كلَيْهما لا يتأتَّى ذكرُه[٤٣].

[٣٧] قولـه: «تباينـاً كلياً» فـإنَّ اللاموجود في قوَّة المعـدوم، واللامعدوم في قوَّة الموجود، فامتنع صدقُ كلٍّ منهـما على الآخَر، وإلا لزم كـونُ الشيء الواحد موجوداً ومعدوماً معاً، وهو محالٌ. (إس)

[٣٨] قولـه: «وقـد يتحقَّق» أي كـما أنَّ بينهما تبايناً كلياً.

[٣٩] قولـه: «عمومـاً مـن وجـهٍ» لاجتماعِهـما في الشَّجر، وتفارقِهما في هذا الحجر وزيد.

[٤٠] قولـه: «هـذا» مفعـولٌ لفعـلٍ محـذوفٍ مـع فاعلـه، أي خُـذْ هـذا. هـذا هو المشـهور. وقد قيـل: إنَّ «ها» اسـمُ فعلٍ بمعنى خُذ. و«ذا» اسمه المنصوب محلًّا. فهذا وإن كان ممَّا يأباه رسـمُ الخطِّ، إلا أنَّ فيه سلامةً عن الحذف. (إس)

[٤١] قوله: «أخَّر ذكـرَ إلخ» أي عن ذكر العينين. وعـادة المصنِّـف جـرَتْ بأنَّـه ذكـر النسـبة بـين العينين، وبذيلهما ذكر النسـبةَ بين النقيضين. وتخلَّفت في المتباينين فإنَّـه ذكرهمـا أوَّلاً، وذكر نقيضَيهما آخِـراً بعدَ ذكرِ الأعمِّ والأخصِّ من وجهٍ ونقيضَيهما. (عبد الحليم)

[٤٢] قولـه: «عـن خصـوص فردَيـه» أي باعتبار كونه عامّاً عن خصوص فردَيه. (إس)

[٤٣] قولـه: «لا يتأتَّـى ذكـرُه» أي لا يتَّضـح حقَّ الاتِّضاح إلا بعد اتِّضاحهما. (إس)

[الجزئيُّ الإضافيُّ]

وقد يُقال الجزئيُّ للأخصِّ من الشيء(1). وهو أعمُّ.

قولـه: «وقـد يُقال» يعنـي أنَّ لفظ «الجزئيِّ» كما يُطلَـق على المفهوم الذي يمتنـع أن يجوز صدقُه عـلى كثيريـن، كذلك[1] يُطلَق على الأخصِّ من شيءٍ. فعلى(2) الأوَّل يُقيَّـد بقيد الحقيقيِّ[2]، وعلى الثاني بالإضافي.

والجزئـيُّ بالمعنـى الثـاني أعمُّ(3)[3] منه بالمعنـى الأوَّل، إذ كلُّ جزئيٍّ حقيقـيٍّ[4] فهو مندرجٌ تحت مفهـومٍ عـامٍّ، وأقلُّـه[5] المفهومُ والـشيءُ والأمـرُ(4). ولا عكـسَ[6]، إذ الجزئيُّ الإضافيُّ قـد يكون كلياً كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان.

ولـك أن تحمـل قوله: «وهو أعمُّ» على جوابِ سـؤالٍ مقـدَّرٍ[7]، كأنَّ قائـلاً[8] يقول: الأخصُّ[9]

---

(1) هذا تعريف لفظيٌّ كما نصَّ عليه العلامة الجلال الدواني في حاشيته على المتن ص:21. وأمَّا على تقدير كونه تعريفاً حقيقياً فيرد عليه أنَّه فاسدٌ لتعريف الشيء بنفسه. وتفصيله في حاشية المحقِّق الشريف على شرح الشمسية 1/ 315.

(2) كذا في الطبعات الهندية والتحفة والراغب. وفي الإيرانيتين ونور عثمانية: «وعلى».

(3) أي بين الجزئي الإضافي والجزئي الحقيقي عموم وخصوص مطلق، فالإضافي أعم مطلقاً، والحقيقي أخص مطلقاً.

ونسـب العلامة التفتازاني في شرحه على الرسـالة الشمسية ص: 183، طبعة دار النور إلى الخُونَجي صاحب الكشف، والكاتبيِّ أنَّ الجزئي الإضافي عندهما أعم من الجزئي الحقيقي عموماً مطلقاً كان أو من وجه.

قلت: كلام الخونجي في الكشـف ص:25، طبعة مؤسسـه پژوهشى حكمت وفلسفه إيران، وكلام الكاتبي في الشمسية 1/ 311، ضمن شروح الشمـسية وتنزيل الأفكار ورقة 7، نسخة راغب باشا والمنصَّص شرح الملخص ورقة 13، نسخة كوبريلي فاضل أحمد ككلام الجمهور، ظاهرٌ في العموم المطلق لا يحتمل العموم من وجه. والذي يظهر لي ـ والله تعالى أعلم ـ أن الموهم للعلامة التفتازاني أنَّ الخونجي في الكشـف والكاتبي في التنزيل أتبعا هذه المسـألةَ مبحثَ النِّسَب بين الكليين، وبدءا بذكر العموم، وقسماه إلى العموم المطلق والعموم من وجه. فربَّما توهم أنهما يفسران العموم المنسوب إلى الجزئي الإضافي، وليس كذلك.

(4) يُعلَـم مـن هـذه الأمثلة أنَّه لا يلزم أن يكون الأعم ـ هنا ـ ذاتياً، بل يصح أن يكـون عرضياً أيضاً. وهو واضح جداً. وقد نصَّ عليه القطب الرازي في شرح المطالع 1/ 164، تحقيق أبو القاسم الرحماني، وبعض محشِّي ملا حسن على سلم العلوم ص: 105.

ولا خلاف في المسألة لدى المناطقة. وربَّما يُتوهَّم من عبارة الكاتبي في الشمسية أنَّ الكلي الأعمَّ الذي يقع تحته الجزئيُّ الإضافيُّ يجب أن يكـون ذاتيـاً، حيـث حيث قال في بيان وجه أعميَّـة الجزئي الإضافي من الحقيقي ضمن شروح الشمـسيـة 1/ 311: «فلاندراجِ كلِّ شخصٍ تحت الماهيات المعرَّاة عن المشخِّصات». فاعلم أنَّ المراد من الماهية المعرَّاة ليـس الذاتيات، بل المراد منه ـ كما قال العلامة التفتـازاني شرح الشمـسـية ص 184، طبعـة دار النـور ـ المفهـوم الكلي الذي يفضل عليه الشـخص بالتشـخص والهذيـة، كـ«هذا الضاحك» المندرج تحت مفهوم مطلق الضاحك.

ولكـن يـرد عـلى عبارة الكاتبـي أنَّ الواجب تعالى جزئـي حقيقي ولا ماهيـة له تعالى. وقد تكلَّـم عليه المحشِّي في الحاشـية رقم 4، فراجعها.

[الجزئيُّ الإضافيُّ]

[١] قوله: «كذلك» يعني أنَّ لفظ «الجزئي» مشترَكٌ بين المعنيين.

[٢] قوله: «يُقيَّد بقيد الحقيقيِّ» يعني أنَّه يُسمَّى الجزئيُّ بالمعنى المذكورِ سابقاً جزئياً حقيقيّاً، فإنَّه جزئيٌّ بالقياس إلى نفس حقيقته، لكونها مانعةً من الاشتراك في الخارج. ويُسمَّى الجزئيُّ بالمعنى المذكور ههنا جزئيّاً إضافيّاً، فإنَّ جزئيَّته بالقياس إلى غيره، وهو العامُّ. (إس)

[٣] قوله: «والجزئيُّ بالمعنى الثاني أعمُّ» إشارةٌ إلى أنَّ ضمير «هو» في قوله: «وهو أعمُّ» راجعٌ إلى «جزئيّ». وقوله: «وهو أعمُّ» بيان النسبة بين الجزئيِّ الحقيقيِّ والإضافيِّ. (عبد)

[٤] قوله: «إذْ كلُّ جزئيٍّ حقيقيٍّ» قال الفاضل العلّامة في «شرح الشمسية»: «لأنَّ كلَّ جزئيٍّ حقيقيٍّ فهو مندرجٌ تحت الماهية المعرَّاة عن الشخصيات، كما إذا جرَّدنا زيداً عن المشخِّصات التي بها صار شخصاً معيَّناً، بقي الماهيةُ الإنسانيَّةُ، وهي أعمُّ منه»(١).

ويرد عليه أنَّه منقوضٌ بحقيقة الواجب(٢)، فإنَّه جزئيٌّ حقيقيٌّ وليس له ماهيَّةٌ كلِّية كما تقرَّر في موضعه.

فالحقُّ في الدليل ما استدلَّ به الشَّارحُ فإنَّ ذات الواجب مندرجةٌ تحت مفهومٍ عامٍّ، بل مفهوماتٍ شتَّى كالمفهومِ والشيءِ والممكنِ إلى غير ذلك. (خلاصة إس)

[٥] قوله: «وأقلُّه» أي إن لم يكن تحت مفهومٍ عامٍّ ذاتيٍّ له أو عرضيٍّ، فلا يخلو من أن يكون تحتَ المفهوم والشيء والأمر(٣). (عبد)

[٦] قوله: «ولا عكس» أي كلياً، لأنَّه ليس كلُّ ما كان مندرجاً تحت مفهومٍ عامٍّ فهو جزئيٌّ حقيقيٌّ. (محصل)

[٧] قوله: «سؤالٌ» يرد على تعريف الجزئيِّ الإضافيِّ. (إس)

[٨] قوله: «كأنَّ قائلاً» أقول: إنَّ السؤال مبنيٌّ على اشتباهٍ فاحشٍ لا ينبغي لعاقل أنْ يَبتنيَ عليه كلاماً، فإنَّه لا يُورِث إلا إملالاً. وذلك لأنَّ ما عُلِم سابقاً هو أنَّ كلَّ شيءٍ يَصدق عليه كليٌّ آخرَ، وهو لا يَصدق عليه كليَّاً، يُسمَّى أخصَّ، لا أنَّ الأخصَّ عبارةٌ عن كلِّ كليٍّ يكون كذا حتَّى يلزَم حصرُ صفةِ الأخصيَّةِ في الكليَّات وعدمُ شمولها للجزئيَّات، كما توهَّمه الموجِّه(٤).

---

(١) شرح الشمسية ١/ ٣١٥ـ٣١٦.

(٢) أجاب عنه العلامة التفتازاني في شرحه على الشمسية (ص: ١٨٥). ورد الفاضل السيالكوتي في حاشيته على السيد على شرح الشمسية (١/ ٣١٨) جواب العلامة التفتازاني. فراجعها للتفصيل.

(٣) لم يظهر للفقير وجه هذا القول! إذ المفهوم والشيء والأمر مفاهيم عرضية. والله تعالى أعلم.

(٤) قلت: لا كلامَ في وجاهة هذا الكلام. ولعلَّ الموجِّه جاءه هذا التوجيهُ من حاشية العلامة الدواني على هذا الموضع حيث قال (ص: ٢١): «وهذا التعريف لفظيٌّ للجزئيِّ الإضافيِّ، إذ قد عُلم آنفاً معنى الأخصِّ، ففسَّر الجزئيَّ الإضافيَّ به». فبنى الموجِّه تقريرَه على كلامه.

ومع هذا فكلام الموجِّه ضعيف جداً. وذلك أنَّ تعريف الجزئي الإضافي بالأخص من الشيء تعريفٌ لفظيٌّ كما صرَّح به العلامة الجلال الدواني ـ كما نقلناه ـ. وعليه فلا يصح قوله بأنَّه يُعلَم منه أعميَّةُ الجزئيِّ الإضافيِّ من الجزئيِّ الحقيقيِّ؛ لجواز التعريف بالأعمِّ في التعريف اللفظيِّ. فيصحُّ أن يكون المعرِّف ـ وهو قولنا: «الأخصُّ من الشيء ـ أعمَّ من المعرَّف ـ وهو الجزئي الإضافي ـ، فلا يلزم من عموم الأخصِّ عمومُ الجزئي الإضافي. =

ـ على ما عُلِم سابقاً ـ هو الكليُّ الذي يصدُقُ عليه كليٌّ آخرُ صدقاً كليّاً، ولا يصدق هو على ذلك الآخَر كذلك. والجزئيُّ الإضافيُّ لا يلزم أن يكون كلياً، بل قد يكون جزئيّاً حقيقيّاً. فتفسير الجزئيِّ الإضافيِّ[١٠] بالأخصِّ بهذا المعنى تفسيرٌ بالأخصِّ.

فأجاب بقوله: «وهو أعمُّ»[١١] أي الأخصُّ المذكورُ ههنا[١٢] أعمُّ من المعلوم سابقاً آنفاً[١٣].

ومنه يُعلَم[١٤] أنَّ الجزئيَّ بهذا المعنى أعمُّ من الجزئيِّ الحقيقيِّ(١). فيُعلَم بيانُ النِّسبة التزاماً[١٥]. وهذا من فوائد بعض مشايخنا طاب الله ثراه(٢).

---

(١) يرد عليه ما ذكرناه في التعليق على الحاشية رقم ٨ فراجعه.

(٢) جاء في حواشي التحفة ص:٥٦: «لعل المراد منه المحقِّق الدواني الأستاذ للشارح».

وهو خطأ، لأنَّ العلامة الدواني رحمه الله حاشيته على التهذيب ص: ٢٢ شرح هذا الموضع ولم يتعرَّض لهذا المعنى.

وجاء على طرَّة النسخة الإيرانية: «وهو الشيخ نصر البيان الشيرازي. وهو أستاذ المصنِّف».

علـى أنَّ المشـهورَ في المقام بيانُ النسـبة في الجزئيَّتَين العمـومِ والخصـوصِ مطلقـاً، فالتَّوجيـه المذكـور مما لا وجهَ له، إلا أن يقالَ: إنَّ السـؤال ليس مبنيّاً على الاشتباه المذكور بل على حمل اللّام على العهد في قوله: «الأخص» وكونه إشـارةً إلى الأخصِّ المذكور في بحث النسَـبِ ولا شـبهةَ في أنَّه غير متجاوزٍ عن الكليِّ فتوجُّه السؤال محتاجٌ إلى الجواب المذكور.

قلنـا: لا يخلـو الأمـر مـن أنَّ المصنِّـف إمَّـا قـرَّره بـلام العهـد ثمَّ أجاب بـها أجاب، أو لم يُقـرِّره بل أراد به الاستغراق على طبق ما وقع في «الشمسية»: «كلُّ أخصّ تحت أعمّ»[1]. فعلى الأوَّل كيف يتأتّى له أن يقولَ: «وهو أعـمُّ»[2]؟ وعلى الثَّاني لم يكن مضطرّاً في إيراد اللام حتَّى يـردَ السـؤال المذكـور ويلتجئ إلى الجواب، مـع كونه في صدد الاختصار. (شوستري)

[٩] قولـه: «الأخـصُّ» أي الأخـصُّ مطلقاً. وهو المرادُ مِن الأخصِّ في تعريف الجزئيِّ الإضافيِّ. كيف ولو كان المـرادُ أعمَّ من الأخصِّ مطلقـاً ومِن وجهٍ، لزم كونُ الأبيض جزئياً إضافياً بالقياس إلى الحيوان وبالعكس مع أنَّه لم يقل به أحدٌ. (إس)

[١٠] قوله: «فتفسـير الجزئيِّ الإضافيِّ» أي تعريف الجزئيِّ الإضافيِّ بالأخصِّ من الشيء ليس مسـاوياً له بل أخـصَّ منه لعدم شُـموله للجزئيِّ الحقيقـيِّ المندرَج تحته مع أنَّ المعرِّف شُرِط مساواتُه للمعرَّف. (إس)

[١١] قوله: «أعمُّ» أي الذي صَدَق عليه شيءٌ آخرَ صدقـاً كلياً ولا يَصـدُق هو عليه. وهذا شـاملٌ للجزئيِّ الحقيقيِّ أيضاً فإنَّ كلَّ جزئيٍّ حقيقيٍّ يصدُق عليه المفهومُ العـامُّ صِدقاً كلياً ولا يصدُق ذلـك الجزئيُّ عليه كذلك. (إس)

[١٢] قوله: «ههنا» أي في تعريف الجزئي الإضافي. (إس)

[١٣] قولـه: «آنفاً» فضمير «هو» في قول المصنِّف: «وهو أعمُّ» على هذا الاحتمال يكون راجعاً إلى «الأخصِّ» المذكور في التعريف.

[١٤] قولـه: «ومنه يُعلَـم» فإنَّ الأخصَّ من الشيء الـذي هـو تعريـفٌ للجزئـيِّ الإضـافيِّ لَمَّا صـار أعمَّ من الأخصِّ المعلوم سابقاً فيَشـمل الكليَّ والجزئيَّ. فالجزئيُّ الإضافيُّ شـاملٌ لهما[3]. وهذا هو العمـوم فإنَّه عبارةٌ عن شُمول الشَّيء له ولغيرِه. (مولانا محمد عبد الحليم)

[١٥] قولـه: «التزامـاً» لا صريحـاً، فـإنَّ المفهـوم صريحـاً هو أنَّ الأخـصَّ المذكور ههنا أعـمُّ من الأخصِّ المعلومِ سابقاً. (إس)

قولـه: «التزامـاً» فلا يَرد أنَّ المشـهور في هـذا المقام بيـانُ النسـبة بين الجزئـيِّ الحقيقـيِّ والإضـافي. وهذا لا يظهـر إلا إذا كان الضَّمـيرُ راجعاً إلى الجزئيِّ الإضافيِّ كما هـو مقتضى التقريرِ الأوَّل. فهـذا الاحتمالُ[4] ليس بشيءٍ لأنَّه يفوت منه المقصود. (خلاصة إس)

= ولا يصَـحُّ أن يكـون التعريف حقيقياً للـزوم الخلل فيه على ما شرحه السيد المحقق الشريف الجرجاني في حاشيته على شرح الشمسية (١/ ٣١٤_٣١٦). فلا تقـل: لعل الموجِّه يرى أنه تعريف حقيقي.

(١) شروح الشمسية ١/ ٣١١.

(٢) يعنـي: على تقدير كـون اللام للعهد يكـون الأخصُّ المذكور هنا هو المذكور هناك، فلا يصحُّ كونُه أعمَّ منه.

(٣) قد ذكرنا في التعليق على الحاشـية رقم ٨ أنَّ عمومية الأخص من الشيء لا تستلزم عمومية الجزئي الإضافي، فراجعه.

(٤) أي ما ذكره الشارح بقوله: «ولك أن تحمل إلخ».



[الكليَّات الخمس]

[الأوَّل: الجنس]

والكليات خمسٌ[1]:

الأوَّل: الجنس: وهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق(١) في جواب ما هو.

فإن كان الجوابُ عن الماهيَّة وعن بعضِ مشارِكاتها هو الجواب عنها وعن الكلِّ فقريبٌ كالحيوان، وإلا فبعيدٌ كالجسم النامي.

قوله: «والكليَّات» أي الكليَّات[2] التي لها أفرادٌ بحسب نفس الأمر(٢) في الذهن[3] أو الخارج[4] منحصرةٌ في خمسة أنواع. وأمَّا الكليَّات الفرضيَّة التي لا مِصداق لها[5] خارجاً ولا ذهناً(٣)، فلا يتعلَّق بالبحث عنها غرضٌ يُعتدُّ به[6].

ثـمَّ الكليُّ إذا نُسِب إلى أفراده المحقَّقة في نفس الأمر، فإمَّا أن يكون عينَ حقيقةِ تلك الأفراد[7]، وهو النوع[8]؛ أو جزءَ حقيقتها؛ فإن كان تمامَ المشترك[9] بين شيءٍ منها وبين بعضٍ آخَر فهو الجنس؛ وإلا[10] فهو الفصل. ويقال لهذه الثلاثة ذاتيات[11]. أو خارجاً عنها، ويقال له العَرَضيُّ(٤)؛ فإمَّا أن يختصَّ بأفرادِ حقيقةٍ واحدةٍ أوْ لا يختصَّ، فالأوَّل هو الخاصَّة، والثاني هو العَرَض العامُّ. فهذا دليل انحصار الكليِّ في الخمسة.

---

(١) في نور عثمانية والإيرانيتين: «على الكثرة المختلفة الحقائق».

(٢) قال الفاضل الميبذي في شرح الهداية ص: ١٨، مع حواشي الفاضل عين القضاة الحيدر آبادي: «ومعنى كون الشيء موجوداً في نفس الأمر أنَّه موجودٌ في نفسه، فالأمر هو الشيء.

ومحصَّله أنَّ وجوده ليس متعلِّقاً بفرضِ فارضٍ، واعتبارِ مُعتبِرٍ، مثلاً الملازَمةُ بين طلوع الشمس ووجودِ النَّهار متحقِّقةٌ في حد ذاتها ـ سواءٌ وُجِد فارضٌ أو لم يُوجَد أصلاً، وسواءٌ فرضها أو لم يفرضها ـ قطعاً».

(٣) لا تغفل عن هذه النكتة، وقد يشتبه على بعض الطلبة فيظنُّ أنَّ الكليات الفرضية لها أفرادٌ في الذهن، وإن لم يكن لها أفرادٌ في الخارج. وقد نقلنا عن الشيخ الرئيس في الشفاء أنَّ المحال ليس له فردٌ في الخارج ولا في الذهن، فارجع إليه.

(٤) وقد يطلقون عليه «العرض» بدون ياء النسبة، ومرادهم هو العرضي. وليس مرادهم المقابل للجوهر، فتنبه. انظر شفاء الشيخ الرئيس، الجزء المنطقي ١/ ٨٥.

[الكليات الخمس: الأول: الجنس]

[١] قولـه: «والكليـات خمـس» لَـمَّا فـرغ المصنِّـف عن تعريف الكليِّ وأقسـامه والنسـبةِ بين أفراده، شرَع في بيـان الكليَّات الخمـسِ لأنَّه ممَّا تتوقَّـف عليه الموصِل إلى المجهولات التصوريَّة. (عبد)

[٢] قوله: «أي الكليَّات إلخ» فلا يَرِد منعُ انحصار الكليَّات في الخمس بالكليَّات الفرضيَّةِ. (عبد)

[٣] قولـه: «في الذهـن» كالشـمس فإنَّ لهـا أفراداً ذهنيَّةً. (إس)

[٤] قولـه: «في الخارج» كالإنسـان، فإنَّ لهـا أفراداً خارجيةً كزيدٍ وعمرو. (إس)

[٥] قولـه: «لا مصـداق لهـا» وإلا لَـزم اجتـماعُ النقيضَـين، لأنَّ كلَّ ما هو في الخـارجِ أو في الذِّهن يكون شيئاً وممكناً وموجوداً في الخارج أو في الذِّهن. (عبد)

[٦] قولـه: «غرضٌ يُعتدُّ بـه» فإنَّ المنطق آلةُ العلوم الحِكْميَّـة. ولم يوجـد فيهـا قضيَّـةٌ يكـون موضوعُهـا أو محمولُها كلِّيّاً من الكليَّات الفرضيَّة. (إس)

قولـه: «غـرضٌ» إذ لا كـمالَ في معرفـة أحـوال المعدومات. (عبد)

[٧] قوله: «عين حقيقة إلخ» المراد بالحقيقةِ الماهيَّةُ. وهـي تَشـتمِل الموجودَ الخارجيَّ والذهنيَّ؛ فـلا يَرد أنَّ الحقيقـةَ مختصَّـةٌ بالموجـود الخارجيِّ، فيلـزَم أنْ لا يكونَ الكليُّ بالنسبة إلى أفراده الذِّهنيَّة نوعاً.

والمـراد بالفـردِ الشَّـخصُ[١]. وهـو مـا يكـون فيه التَّقييـدُ والقيدُ كلاهما خارجَينِ عن المُعنْـوَنِ؛ فلا يَرد أنَّ التَّقييـدَ والقيـدَ كليهما داخـلانِ في الفـرد؛ فكيف يكون الـكليُّ عينـاً لحقيقـةِ الأفـراد لدخـول القيـد والتقييد في الفرد دونَ الكليِّ. وتفصيلُ الفرد والشَّـخص في حاشيتنا المسـمَّاة بـ«التحقيقات المرضيَّة لحلِّ الحاشيَةِ الزاهديَّة على الرِّسالة القُطبيَّة»[٢] إن شئتَ فطالِعها. (عبد الحليم)

[٨] قولـه: «وهو النوع» فإن قلتَ: الحدُّ التامُّ أيضاً عـينُ حقيقـةِ الأفراد، فتعريـفُ النَّوع ليس بمانـعٍ. قلتُ: هذا تقسيم الكليَّات المفردة، والحدُّ التامُّ مركَّبٌ. (عبد)

[٩] قولـه: «تمـام المشـترك» المـراد بتـمام المشـتركِ الجزء المشـتركُ الذي لا يكونُ الجزء المشـتركُ بين الأنواع خارجـاً عنه، بل كلُّ جزء مشـترَكٍ بينهـما يكون إمَّا نفسَ ذلك الجـزءِ أو جزءً منه، كالحيوان فإنَّه تمامُ المشـترك بين الإنسـان والفـرس، والجسـمُ أيضاً مشـتركٌ بينهـما لكنَّه داخلٌ في الحيوان وليس خارجاً عنه. (مولانا محمد مبين)

[١٠] قولـه: «وإلا» أي وإن لم يكـن تمام المشـترك، سواءٌ لم يكن مشتركاً أصلاً كالناطق بالنسبةِ إلى الإنسان، أو كان مشتركاً كالحسَّاس بالنسبة إلى الإنسان والفرس.

[١١] قولـه: «ذاتيـات» أي بالمعنـى الاصطلاحيِّ للذاتيِّ. وهو ما لا يكون خارجاً عن الذَّات، سـواءٌ كان عينـاً لهـا أو جُزءً لهـا؛ لا بالمعنى اللُّغوي، وهو المنسـوب إلى الـذَّات، فإنَّ النَّوع بهذا المعنى ليـس ذاتيّاً، إذ هو عين الذَّات، ولا يُتصوَّر نسبةُ الشيء إلى نفسه. (عبد الحليم)

---

(١) قد شرحنا المراد من الشـخص في التعليق على الحاشـية رقم٩ مـن مبحث المفـرد والمركَّب وأقسـامها فارجـع إليها. وقِسْ عليه الفرْدَ.

(٢) انظـر التحقيقـات المرضيـة (ص: ٣١ ـ ٣٢، طبعـة المطبـع العلوي، ١٢٧٢ هـ).

قوله: «المقول» أي المحمول[١٢].

قوله: «في جواب ما هو» اعلم أنَّ «ما هو» سؤالٌ عن تمام الحقيقة[١٣]، فإن اقتُصِر في السؤال على ذكرِ أمرٍ واحدٍ كان السـؤالُ عن تمام الماهية المختصَّة به، فيقع النوعُ[١٤] في الجواب، إن كان المذكور[١٥] أمراً شخصياً، أو الحدُّ التامُّ إن كان المذكور حقيقةً كليةً[١٦]. وإن جُمع في السؤال بين أمورٍ، كان السؤال عن تمام الماهيَّة المشتركة بين تلك الأمور[١٧]. ثمَّ تلك الأمورُ إن كانت متَّفقةَ الحقيقة كان السؤالُ عن(١) تمـام الماهية المتَّفقة المتَّحدة في تلك الأمور، فيقـع النوعُ أيضاً في الجواب. وإن كانت مختلفةَ الحقيقة كان السـؤال عن(٢) تمامِ الحقيقةِ المشـتَركة بين تلك الحقائق المختلفة. وقد عرفتَ أنَّ تمامَ الذاتيِّ المشـترك بين الحقائق المختلفة هو الجنس. فيقع الجنسُ في الجواب.

فالجنس لا بدَّ له(٣) أن يقع جواباً عن الماهية وعن بعض الحقائق المختلفةِ المُشـارِكة إيَّاها في ذلك الجنس. فإن كان[١٨] مع ذلك[١٩] جواباً عن الماهية وعن كلِّ واحدةٍ[٢٠] من الماهيَّات المختلفة المشـارِكة لها في ذلك الجنس، فالجنسُ قريبٌ كالحيوان، حيث يقع جواباً للسؤال عن الإنسان وعن كلِّ ما يشاركه في الماهيَّة الحيوانيَّة.

وإن لم يقع جواباً عن الماهية وعن كلِّ ما يشاركها في ذلك الجنسِ فبعيدٌ كالجسم حيث يقع جواباً عن السؤال بالإنسان والحجر، ولا يقع[٢١] جواباً عن السؤال بالإنسان والشَّجر والفرس مثلاً.

---

(١) في الراغب والإيرانيتين: «كان المسئول عنه تمام الماهية..».

(٢) في الراغب والإيرانيتين: «كان المسئول عنه تمام...».

(٣) زيادة «له» في الهنديتين فقط.

[١٢] **قوله: «أي المحمول»** شاملاً للكليِّ والجزئيِّ أيضاً إذا لم يقدَّر موصوفُ المقول ـ أعني الكليَّ ـ إذا قيل بجريان الحمل في الجزئيِّ أيضاً، وإلا فلا. (عبد)

ـ **قوله: «أي المحمول»** حملَ مواطاةٍ لأنَّه المعتبر في باب الكليَّات كما هو حقيقةٌ عند الشَّيخ[١]، وفي «الأساس»[٢] إنَّه مشترك بيَن حملِ هُوَ هُوَ وحملِ ذُو هُوَ الشَّامل لحمل التَّركيب وحملِ الاشتقاق.

ولمَّا اختُلِف في أنَّ هذه التَّعريفات حدودٌ أو رسومٌ. وترجيحُ أحدِ الجانبَين لا يتبَّين إلا بمعرفة أنَّ المصطَلِح وَضعَ الألفاظَ لأيٍّ، ولأيِّ شيءٍ اعتَبَر في مفهوم اللَّفظ ـ وذلك متعسِّرٌ ـ أخذ المصنِّف بالأحوط وسكت عن كونِها حدوداً ورسوماً.

وفي شرح المصنِّف على الأصل[٣]: إنَّ هذا التعريفَ رسمٌ لأنَّ المقوليَّة عارضةٌ، والتعريف بالعارض رسمٌ. (محمد نظام الدين الكيرانوي)

[١٣] **قوله: «عن تمام الحقيقة»** المراد بالحقيقة الماهيَّةُ الكلِّية المعرَّاة عن الوجود والتَّشخُّص، لا ما به الشَّيء هو هو؛ فلا يُسئَل بـ«ما هو» عمَّا تشخُّصُه ووجودُه عينَ ذاتِه كالواجب؛ فلا يَرد أنَّ الواجب إذا سُئل عنه بـ«ما هو» فبِمَ يُجاب إذ لا نَوع له. (عبد الحي)

[١٤] **قوله: «فيقع النوع»** والحدُّ التامُّ وإن كان يمكن وقوعُه أيضاً، لكن فيه تطويلٌ بلا طائلٍ.

[١٥] **قوله: «المذكور»** في السؤال.

[١٦] **قوله: «حقيقةً كليةً»** نحو الإنسان ما هو؟

---

(١) انظر: منطق الشفاء (١/ ٢٨).

(٢) انظر: أساس الاقتباس للنصير الطوسي (ص: ٢٩، تحقيق وتعليق سيد عبد الله أنوار، نشر مركز، تهران، طبعة أولى، ١٣٧٥هـ ش).

(٣) انظر: شرح الشمسية للعلامة التفتازاني (ص: ١٤٨، طبعة دار النور المبين، الثالثة، ٢٠١٦).

[١٧] **قوله: «عن تمام»** وإلا فلا وجه للاشتراك في السؤال.

[١٨] **قوله: «فإن كان»** شروعٌ في تقسيم الجنس إلى القريب والبعيد. (عبد)

[١٩] **قوله: «مع ذلك»** أي مع وقوعِه جواباً عن الماهيَّة وعن بعض الحقائق المختلفة المشارِكة إيَّاها في ذلك الجنس. (عبد)

[٢٠] **قوله: «عن كلِّ واحدةٍ»** إيماءٌ إلى أنَّ الكلَّ الواقعَ في عبارة المصنِّف الكلُّ الإفراديُّ لا المجموعيُّ.

واندفع به بحثٌ. وتقريرُه على ما في «شرح الشوستري»: «أنَّ تعريف الجنس القريبِ صادقٌ على البعيد، لأنَّ الجنس البعيد كالنَّامي يَصدُق عليه أنَّ الجواب للسؤال عن الماهيَّة كالإنسان وعن بعض المشاركات فيه كالنباتات بـ«ما هي؟» عينُ الجواب للسؤال عن تلك الماهيَّة وعن جميع المشاركات فيه بـ«ما هي؟» لأنَّ الجواب للسؤال عن الإنسان وعن جميع المشاركات في الجسم النامي فقط، وهو الجواب للسؤال عنه وعن النباتات وكذا الكلام في سائر الأجناسِ البعيدةِ، فانتقض التعريفانِ طرداً وعكساً». انتهى.

ووجه الاندفاع أنَّ الجسم النَّامي وإن كان جواباً عن الماهيَّة وجميع المشاركات فيه، لكنَّه ليس جواباً عنها وعن كلِّ واحدٍ من مشاركاتها فيه فُرادى فُرادى، فإذا سألنا عن الإنسان والفرس والحمار لا يقع في الجواب «الجسمُ النَّاميُّ» بل «الحيوان» فإنَّه تمامُ المشترك بينها. كذا في بعض الحواشي. (عبد الحليم)

[٢١] **قوله: «ولا يقع»** فإنَّ الجسم المطلق ليس تمامَ الحقيقة المشتركةِ بينهما، بل تمامُ المشترك هو الجسم الناميُّ، وهو جزءٌ منه، فهو بعض تمامِ المشترك. و«ما هو» لطلب تمام المشترك.

[الثاني: النوع]

الثاني: النوع[١]: وهو المقولُ على كثيرين متَّفقين بالحقائق(١) في جواب ما هو.

وقد يُقال على الماهيَّة المقولِ عليها وعلى غيرِها الجنسُ في جواب ما هو.

ويَختصُّ(٢) باسم الإضافيِّ، كالأوَّل بالحقيقيِّ.

وبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، لتصادقهما على الإنسان، وتفارقهما في الحيوان والنقطة.

قوله: «الماهيَّة المقولِ عليها وعلى غيرها الجنسُ» أي الماهيَّة المقول(٣) في جواب ما هو[٢]، فلا يكون[٣] إلا كلياً ذاتياً لما تحته، لا جزئياً[٤] ولا عرضياً[٥]، فالشخص كزيدٍ والصِّنف كالرُّومي مثلاً خارجان عنها[٦].

فالنوع الإضافي[٧] دائماً إمَّا أن يكون نوعاً حقيقياً مندرجاً تحت جنس[٨] كالإنسان[٩] تحت الحيوان، وإمَّا جنساً مندرِجاً تحت جنسٍ آخَرَ، كالحيوان[١٠] تحتَ الجسم النامي.

ففي الأوَّل يتصادق النوعُ الحقيقيُّ والإضافيُّ. وفي الثاني يُوجَد الإضافيُّ بدون الحقيقيِّ.

ويجوز أيضاً تحقُّق الحقيقيِّ بدون الإضافيِّ فيما إذا كان النوعُ بسيطاً لا جزءَ له حتى يكونَ جنساً(٤). وقد مَثَّل بالنقطة[١١]. وفيه مناقشة[١٢].

---

(١) في نور عثمانية والإيرانيتين: «على الكثرة المتفقة الحقيقة».

(٢) في الهنديتين: «ومختصٌّ» والمثبَتُ أولى كما لا يخفى.

(٣) في نور عثمانية: «قوله: «الماهية» هي المقول في جواب ما هو، فلا يكون..» وهذا أوضح ممَّا في باقي النسخ. فالماهية هنا ليست مطلقةً، بل التي تأتي في جواب ما هو، فهي المقولةُ، وليست المقولَ عليها، فتنبَّه. وعليه كان الأولى أن يؤنَّث ويقال: «المقولة».

(٤) كذا في الهنديتين والتحفة والراغب. فالضمير في قوله: «يكون» يرجع إلى «جزء» أي حتى يكون ذلك الجزءُ جنساً. وفي الطبعة الإيرانية: «جنساً له» بزيادة «له». وهو مثل السابق، والضمير المجرور يرجع إلى «النوع». وفي نور عثمانية: «حتى يكون له جنسٌ» فلا ضمير في «يكون». و«جنسٌ» اسمُه. والضمير المجرور يرجع إلى «النوع». والمآل واحد، وحاصله: أن النوع إذا كان بسيطاً لا يكون له جزءٌ، فضلاً عن أن يكون له جنسٌ.

[الثاني: النوع]

-[١] قوله: «الثاني النَّوع» إنَّما قدَّم الجنسَ على النوع، وأخَّر الفصل عنه مع أنَّهما جزآن له، لأنَّ بيان المعنى الثَّاني للنَّوع يتوقَّف على الجنس، وبيان أحكام الفصل من التَّقويم والتَّقسيم يتوقَّف على النَّوع أيضاً؛ أو لأنَّ أعمِّيَّة الجنس تَقتضي تقديمَه، وأعمِّيَّة النَّوع تَقتضي تقديمه كما هو المشهور. (نظام الدين الكيرانوي)

[٢] قوله: «الماهيَّة المقول في جواب ما هو» يعني أنَّ المراد بالماهيَّة في تعريف النَّوع الإضافيِّ ليس مطلقاً، بل ما هو مقولٌ في جواب «ما هو؟».

والغرض من هذا دفعُ ما يَرد أنَّ تعريف النَّوع الإضافيِّ بـ«الماهيَّة المقول إلخ» ليس بمانعٍ لصِدقه على الشَّخص والصِّنف، فالشَّخصُ أيضاً ماهيَّةٌ يُحمَل عليها وعلى غيرها الجنسُ في جواب «ما هو؟»، فإنَّه إذا سُئل عن زيدٍ وفرسٍ بـ«ما هما؟» يكون الجوابُ الحيوانَ. وكذا الصِّنف وهو النَّوع المقيَّد بقيد عرضِيٍّ كالرُّوميِّ والحبشيِّ، فإنَّه إذا سئل عن الروميِّ والفرسِ بما هما؟ يكون الجواب الحيوانَ. (عبد)

[٣] قوله: «فلا يكون» أي النوعُ الإضافيُّ. (عبد)

[٤] قوله: «لا جزئياً» لأنَّ الجزئيَّ ليس بماهيةٍ مقولةٍ في جواب «ماهو؟». (عبد)

[٥] قوله: «ولا عرضياً» لأنَّ ما هو سؤالٌ عن الذاتيِّ. (عبد)

[٦] قوله: «خارجانِ عنها» فإنَّهما لا يقعانِ في جواب «ما هو؟» لما علمتَ أنَّ الواقع في جواب «ما هو؟» منحصرٌ في النَّوع والجنس والحدِّ التامِّ. (إس)

[٧] قوله: «فالنَّوعُ الإضافيُّ» شروعٌ في بيان النسبة بينَ النَّوع الإضافيِّ والنَّوع الحقيقيِّ.

[٨] قوله: «مندرِجاً تحت جنس» أو لم يكن مندرجاً تحتَه كما أشار إليه بقوله: «ويجوز أيضاً تحقُّق الحقيقيِّ بدون الإضافيِّ إلخ» فلا يَرد أنَّ بين قوله: «دائماً إمَّا أن يكونَ إلخ» وبينَ قوله: «ويجوز أيضاً إلخ» منافاةٌ كما لا يخفى[1]. (عبد)

[٩] قوله: «كالإنسان» فإنَّه نوعٌ حقيقيٌّ لكونه مقولاً على كثيرين متَّفقين بالحقائق، ونوعٌ إضافيٌّ أيضاً من حيث إنَّه يقال عليه وعلى الفرس الجنسُ، أي الحيوان. (إس)

[١٠] قوله: «كالحيوان» فإنَّه ليس نوعاً حقيقياً، مع كونه إضافياً، حيث يُقال عليه وعلى النباتات الجنسُ، أي الجسم النامي.

[١١] قوله: «مَثَّل بالنُّقطة» أي المصنِّفُ للنَّوع الحقيقيِّ بدون الإضافيِّ.

قوله: «مَثَّل بالنُّقطة» فإنَّه نوعٌ حقيقيٌّ فقط بلا إضافيٍّ، لوجوب اندراج النَّوع الإضافيِّ تحت جنسٍ، فلا بُدَّ أن يكونَ مركَّباً. والنُّقطةُ من الحقائق البسيطةِ.

اعلم أنَّ النقطة باصطلاح الحكماء عبارةٌ عن نهاية الخطِّ. وهو عبارةٌ عن نهاية السَّطح. وهو عبارةٌ عن نهاية

(١) يعني أنَّه قد يُتوهَّم من قوله: «دائمًا إما أن يكون نوعاً حقيقياً مندرجاً تحت جنس» أنَّ النوع الحقيقي مطلقاً يكون مندرجا دائمًا تحت جنس، مع أنَّ الكلام هنا في النوع الإضافي، فالنوع الإضافي قد يكون نوعاً حقيقياً، ولكن ليس مطلقاً، بل النوع الحقيقي الذي وقع تحت جنس.
ولا يخفى أنه وهمٌ بعيدٌ جداً، لا يتبادر إليه الذهن! فلعل إهماله أولى.

وبالجملة[١٣] فالنسبة بينهما العمومُ من وجهٍ[١٤](١).

قوله: «**والنقطة**» النُّقطة طَرَفُ الخطِّ. والخطُّ طَرَفُ السَّطح. والسَّطح طَرَفُ الجسم[١٥]. فالسَّطح غيرُ منقسمٍ في العُمق. والخطُّ غيرُ منقسمٍ في العَرْض والعمق. والنُّقطة غيرُ منقسمةٍ في الطُّول والعَرْض والعُمق. فهي عَرَضٌ لا يقبل القسـمةَ أصلاً[١٦]. وإذا لم تقبل القسـمةَ أصلاً لم يكن لها جزءٌ، فلا يكون لها جنسٌ[١٧].

وفيه نظر[١٨] فإنَّ هذا يدل على أنَّه لا جزءَ لها في الخارج، والجنسُ ليس جزءً خارجيّاً، بل هو من الأجزاء العقلية. فجاز[١٩] أن يكون للنقطة جزءٌ عقليٌّ، وهو جنس لها، وإن لم يكن لها جزءٌ في الخارج.

(١) وذهب المتقدمون إلى أن النسبة بينهما العموم والخصوص المطلق. انظر: منطق الشفاء ١/ ٥٤ ـ ٥٥.

الجسـم التَّعليمـيِّ. وهـو عبارة عـن الطَّويـل والعَريض والعميق على ما حُقِّقَ في موضعه. (شيخ الإسلام)

[١٢] قوله: «وفيه» أي في التَّمثِيل بالنُّقطة مناقَشةٌ، هـي أنَّه بعدَ تسـليم وجـود النُّقطة[١] نقول: إنَّا لا نسـلِّم أنَّهـا نوع حقيقـيٌّ. لِمَ لا يجوز أن يكـونَ أفرادُها مختلفةً في الحقيقـة. ولو سُـلِّم أنَّهـا متَّفِقـةُ الحقيقة فلِـمَ لا يجوز أن تكـونَ مخالِفـةً في الحقيقة للنقطـة[٢]. ولو سُـلِّم الاتِّفاق في الحقيقـة فلا نُسـلِّم عدمَ كونها نوعـاً إضافيّاً، لجواز أن يكونَ لها جزءٌ ذهنيٌّ لا خارجيٌّ، كيف وقد عرَّفوها بأنَّها عَرَض لا يَنقسِم في جهةٍ. (عبد الحي)

[١٣] قولـه: «وبالجملة» أي حاصلُ كلامِ المصنِّف بعد قطع النَّظر عن المناقشة في المثال. (عبد)

[١٤] قوله: «العموم من وجهٍ» لا أنَّ الإضافيَّ أعمُّ مطلقاً من الحقيقيِّ كما ذهب إليه القدماءُ[٣]. (عبد)

[١٥] قوله: «طرف الجسـم» أي الجسمِ التَّعليميِّ. وهـو عَـرَض مُمتَـدٌّ في الجهـات الثـلاث، فيكـون قابـلاً للقسمة في الطُّول والعَرْض والعُمق. (عبد)

[١٦] قوله: «لا يقبل القسـمة أصلاً» أي لا قطعاً، ولا كسراً، ولا عقلاً، ولا وهماً[٤]. (عبد)

[١٧] قولـه: «جنـسٌ» فتكـون نوعـاً حقيقيـاً لا إضافياً. (عبد)

[١٨] قوله: «وفيه نظرٌ» حاصلُه أنَّ عدم الانقسـام في الخـارج لا يقتضي إلا أنَّها بسـيطةٌ في الخارج. ولا يَلزم انتفـاءُ الجـزءِ العقـليِّ. والجنـسُ مـن الأجـزاء العقليَّة لا الخارجيَّـة. فيجوز أن يكونَ لهـا جنسٌ مقولٌ عليها وعلى غيرها في جواب «ما هو؟» فلم يَبطُل كونُها نوعاً إضافياً. فلم يثبُتْ مادَّةُ تَفارُق النَّوعِ الحقيقيِّ عن الإضافيِّ، فكيف يكون النِّسبةُ بينهما عموماً من وجهٍ. (إس)

[١٩] قولـه: «فجـاز» لا يَذهـب عليـك أنَّ الجزءَ العقـليَّ متَّحـدٌ مع الـكلِّ، ومع جـزءٍ آخَرَ وجـوداً. ولذا يُحمَل عليهما. والجزءُ الخارجيُّ مغايرٌ لهما وجوداً. ولذا لا يُحمَـل عليهما. وهو منحصر في المـادَّة والصُّورة، والأوَّلُ في الجنـس والفصل. وقـد ثبت التَّلازمُ بينَهـما بالبرهان. فكيف يجوزُ وجودُ الجزءِ العقليِّ بدون الخارجيِّ فتدبَّر.

والتفصيـلُ في حاشـيتنا على «شرح السُّـلَّم» لمولانا محمد حسن[٥]. (عبد الحليم)

---

(١) إشـارة إلى مذهـب الشـيخ المقتول حيث ذهـب إلى أن النقطة عدمية. انظر على وجه المثال: المشـارع والمطارحات (مجموعة مصنفـات شـيخ إشراق ١/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨، تصحيـح هانـري كربن).

(٢) أي تكون النقطة عرضياً لأفرادها.

(٣) انظر: منطق الشفاء (١/ ٥٤ ـ ٥٥).

(٤) الفـرق بـين أقسـام القسـمة ـ القطعيـة والكسريـة والعقلية والوهميـة ـ تجـده في حـواشي الفاضـل عـين القضـاة الحيدر آبـادي عـلى شرح الميبذي عـلى الهدايـة (ص : ٢٤، فصل في إبطال الجزء).

(٥) انظر حاشيته على شرح ملا حسن (ص : ١٤٣ ـ ١٤٤)

[ترتيب الأجناس والأنواع]

ثمَّ الأجناسُ قد تترتَّبُ متصاعدةً إلى العالي كالجوهر. ويُسمَّى «جنسَ الأجناس». والأنواعُ متنازلةً إلى السافلِ. ويُسمَّى «نوعَ الأنواع».

وما بينهما متوسِّطاتٌ.

قوله: «متصاعدةً»[١] بأن يكون التَّرقِّي من الخاصِّ إلى العامِّ(١). وذلك لأنَّ جنس الجنس أعمُّ من الجنس، وهكذا إلى جنسٍ لا جنسَ له فوقَه[٢]، وهو العالي وجنسُ الأجناس[٣] كالجوهر.

قوله: «متنازلةً»[٤] بأن يكون التَّرقِّي من العامِّ إلى الخاصِّ(٢). وذلك لأنَّ نوعَ النوع يكون أخصَّ من النوع[٥]، وهكذا إلى(٣) نوعٍ لا نوعَ له تحتَه[٦]. وهو السَّافلُ ونوعُ الأنواع كالإنسان[٧].

قوله: «وما بينهما متوسِّطاتٌ» أي ما بين العالي والسافل في سلسلتَي الأنواعِ والأجناسِ تُسمَّى متوسِّطات. فما بين الجنس العالي والجنس السافل أجناسٌ متوسِّطةٌ[٨]، وما بين النوع العالي والنوع السافل أنواعٌ متوسِّطةٌ.

هذا إن رجع الضَّميرُ إلى مجرَّد «العالي» و«السافل»[٩]. وإن عاد إلى «الجنس العالي» و«النوع السافل» المذكورَين صريحاً، كان المعنى: ما بين الجنسِ العالي والنوعِ السَّافلِ متوسِّطاتٌ، إمَّا جنسٌ متوسِّطٌ فقط كالنوع العالي[١٠]، أو نوعٌ متوسِّطٌ فقط كالجنس السافل[١١]، أو جنسٌ متوسِّطٌ ونوعٌ متوسِّطٌ معاً كالجسم النامي[١٢](٤).

---

(١) في الراغب ونور عثمانية والإيرانيتين: «من خاصٍّ إلى عامٍّ» بالتنكير.

(٢) في الراغب ونور عثمانية والإيرانيتين: «من عامٍّ إلى خاصٍّ» بالتنكير.

(٣) في التحفة والراغب ونور عثمانية والإيرانيتين زيادة «أن ينتهي».

(٤) انظر في هذا الجدول ليتضح المراد بوضوح أكثر:

	جنس	نوع
جوهر	عال	
جسم مطلق	متوسط	عال
جسم نام	متوسط	متوسط
حيوان	سافل	متوسط
إنسان		سافل

[ترتيب الأجناس والأنواع]

[١] **قوله: «متصاعدةً»** قد أشار المصنِّف بلفظ «قد» التَّقليليَّة إلى عدم التَّرتيب في بعض الأجناس والأنواعِ.

فيَتحقَّق جنسٌ مفرَدٌ لا جنسَ فوقَه ولا تحتَه كالعقل، إذا فُرِض أنَّ الجوهر ليس جنساً له، وهو جنسٌ بالنسبة إلى الأنواع العَشرةِ التي تحتَه، وكلٌّ منها مُنحصِرٌ في فردٍ واحدٍ.

وكذا يَتحقَّق نوعٌ مفردٌ لا نوعَ في شيءٍ من طرفَيه كالعقل أيضاً، إذا قلنا: إنَّ الجوهر جنسٌ له، وتحتَه الأنواعُ العشرةُ المتَّفقةُ في حقيقة العقل كما لا يخفى. (شوستري)

[٢] **قوله: «وهكذا إلى جنس إلخ»** يعني أنَّه لا بُدَّ من الانتهاء، وإلا لَزِم تركُّب الماهيَّة من مقوِّمات لا تتناهى، فيتوقَّف تصوُّرُها على إحضارِ كلِّها، وهو محالٌ. (عبد)

[٣] **قوله: «جنس الأجناس»** لأنَّ تحته أجناسٌ، فيكونُ جنسَ الأجناس. (عبد)

[٤] **قوله: «متنازلةً»** وإنَّما قال في الأجناس: «متصاعِدةً» وفي الأنواع «متنازِلةً» لأنَّ التَّرتيب في الأنواع والأجناس إنَّما يتحقَّق باعتبار صحَّة الإضافة إلى شيءٍ. وإضافةُ النَّوع إلى شيءٍ يستدعي أن يكونَ النَّوعُ تحته، فيكون ترتُّبه ترتُّبَ التَّنازل. وإضافةُ الجنس إلى شيءٍ يَقتضي أن يكونَ الجنسُ فوقَه، فيكونُ ترتُّبه ترتُّبَ التَّصاعد. فقوله: «متصاعدةً» و«متنازلةً» مفعولانِ مطلقاً. (شوستري)

[٥] **قوله: «أخصَّ من النوع»** لأنَّ النوعية تكون باعتبار الخصوص. (إس)

[٦] **قوله: «وهكذا إلى نوع»** لأنَّ التَّرتيب في الأنواع الإضافيَّةِ لا يَجري إلا باعتبار الخصوص، فأخصُّ الكلِّ يكون نوعاً للكلِّ ونوعَ الأنواع. (عبد)

[٧] **قوله: «كالإنسان»** فإنَّه ليس تحته نوعٌ، بل أشخاصٌ.

[٨] **قوله: «أجناسٌ متوسِّطةٌ»** واعلم أنَّه قد جرتْ عادةُ المنطقيِّين بتمثيل الجنس العالي بالجَوهر، والنوعِ السافلِ بالإنسان. فكان تحتَ الجوهر ثلاثةُ أجناسٍ: الجسمُ، والجسمُ النامي، والحيوانُ. وفوقَ الإنسان ثلاثةُ أنواعٍ: الحيوانُ، والجسمُ النامي، والجسم. ولَمَّا كان المتوسِّط بين العالي والسافل من الأجناس والأنواع زائداً على واحدٍ، ويصحُّ عندهم إطلاقُ لفظ الجمع على ما فوقَ الواحد[1] قال المصنِّف: «وبينهما متوسِّطات». (عبد)

[٩] **قوله: «مجرَّد العالي والسافل»** من غير اعتبارِ كونِهما صفتَين للجنس والنوع.

[١٠] **قوله: «كالنوع العالي»** أي الجسم المطلق، فإنَّه جنسٌ متوسِّطٌ، إذ فوقَه جنسٌ، وهو الجوهر، وتحتَه أيضاً جنسٌ، وليس نوعاً متوسِّطاً، فإنَّه وإن كان تحته نوعٌ إلا أنَّه ليس فوقَه نوعٌ، إذ فوقَه جوهرٌ، وهو جنس الأجناس. (إس)

[١١] **قوله: «كالجنس السافل»** أي الحيوان فإنَّه نوعٌ متوسِّطٌ، إذ فوقَه وتحتَه نوعٌ إضافيٌّ. وليس جنساً

---

(١) فيه أنَّ صحة إطلاق الجمع على ما فوق الواحد إنما هي في تعريفات هذا الفن كما صرح به القطب الرازي في شرح الشمسية (١/ ١١٦). ثم هذه أيضاً قاعدة أكثرية كما نصَّ عليه السيالكوتي في حاشيته عليه.

ثـم اعلـم[١٣] أنَّ المصنِّف لم يتعـرَّض للجنسِ المفرد[١٤] والنـوعِ المفرد[١٥]، إمَّـا لأنَّ الكلام في ما يترتَّب، والمفرد[١٦] ليس داخلاً في سلسلة الترتيب(١)؛ وإمَّا لعدم تيقُّن وجوده[١٧].

(١) وأمَّـا مـن تعرَّض للنوع المفرد والجنس المفرد ـ كصاحب الشمسـية ـ فرأى أنَّ الترتيب ملحوظ فيهما عدماً، فذكرهما. ولكلٍّ وجهةٌ هو مولِّيها.

متوسِّطاً، فإنَّ الجنس وإن كان فوقَه لكنَّه ليس تحتَه جنسٌ، إذ تحته الإنسان الذي هو نوع الأنواع. (إس)

[١٢] قوله: «كالجسم النامي» فإنَّ فوقَه جسماً مطلقاً، وهو جنسٌ له. وهو نوعٌ بالقياس إلى الجوهر. وتحتَه حيوانٌ، وهو نوعٌ له. وجنسٌ بالقياس إلى ما تحته، وهو الإنسان. (إس)

[١٣] قوله: «ثمَّ اعلم» جوابٌ عمَّا يُقال: إنَّ صاحب «الشمسية»(١) وغيرَه جعلوا مراتبَ الأجناس والأنواع أربعاً بجعل الجنس المفرد والنوع المفرد قسماً رابعاً. فلِمَ لم يتعرَّض المصنِّف بالجنس المفرد والنوع المفرد؟ (عبد)

[١٤] قوله: «للجنس المفرد» هو جنس ليس فوقه جنسٌ ولا تحتَه.

[١٥] قوله: «النوع المفرد» هو نوعٌ ليس فوقَه نوعٌ ولا تحتَه.

[١٦] قوله: «والمفرد» فإنَّ الجنسَ الدَّاخل في سلسلة الترتيب إمَّا أن يكونَ عالياً، فيكونُ تحتَه جنسٌ. وإمَّا أن يكونَ سافلاً، فيكونُ فوقَه جنسٌ. وإمَّا أن يكون متوسِّطاً، فيكونُ فوقَه وتحتَه جنسٌ. وكذا حالُ النَّوعِ. فيمتنعُ أن يَدخل النوع المفرد أو الجنس المفرد في سلسلة الترتيب. (إس)

[١٧] قوله: «لعدم تيقُّن وجودِه» أي وجود المفرد جنساً أو نوعاً. (عبد)

قوله: «لعدم تيقُّنِ وجودِه» اعلم أنَّهم مثَّلوا للجنس المفرد بالعقل على تقدير أنْ يكونَ الجوهر عرَضاً عامّاً له لا جنساً له، وأن يكونَ العُقول العشرة أنواعاً كلٌّ منها منحصرٌ في شخصٍ، فلا جِنس فوقَه ولا تحتَه. ومثَّلوا للنَّوع المفرد بالعقل على تقدير أن يكونَ الجوهر جنساً له، ويكونَ تحتَه أشخاصٌ عشرةٌ له، معروفةٌ بالعقول العشرة، لا أنواعٌ، فلا نوعَ فوقه ولا تحته. فوجود الجنس المفرد والنوع المفرد غيرُ متيقَّنٍ. (عبد الحليم)

---

(١) انظر: شرح الشمسية للقطب الرازي (١/ ٣٢٢، ٣٢٥).

[الثالث: الفصل]

الثالث: الفصل: وهو المقول على الشيءِ في جواب أيُّ شيء هو في ذاته

فإنْ ميَّزه عن المشارِكات في الجنس القريب فقريبٌ، وإلا فبعيدٌ.

قولـه: «أيّ شيء» اعلـم أنَّ كلمـة «أيٍّ» موضوعةٌ(١) ليُطلَـب بها ما يميِّز الشيءَ عماَّ يشـاركه فيما أضيـف إليه هذه الكلمة. مثلاً إذا أبصرتَ شـيئاً(٢) مـن بعيدٍ، وتيقَّنتَ أنَّه حيـوانٌ، لكن تردَّدتَ في أنَّه هل هو إنسـانٌ أو فرسٌ أو غيرهما؟ تقول: أيُّ حيوان هذا؟ فيُجاب بها يخصِّصه ويميِّزه عن مشـارِكاته في الحيوانية.

إذا عرفـت هـذا[١] فنقول: إذا قلنا: «الإنسـان أيُّ شيءٍ هـو في ذاته؟»[٢] كان المطلـوب ذاتياً من ذاتيَّات الإنسان، يُميِّزه عمَّا يشاركه في الشَّيئيَّة. فيصحُّ أن يُجاب بأنه «حيوانٌ ناطقٌ»، كما يصحُّ أن يُجاب بأنَّـه «ناطـقٌ»، فيلزم صحَّـةُ وقوع الحـدِّ[٣] في جـواب «أيُّ شيء». وأيضاً يلـزم[٤] أن لا يكون تعريف الفصل مانعاً، لصدقه على الحدِّ[٥].

وهذا مِمَّا استشكله[٦] الإمام الرازي(٣) في هذا المقام.

وأجـاب عـن هذا صاحب «المحاكَـمات»(٤) بأنَّ معنى «أيّ» وإن كان بحسـب اللُّغة طلبَ المميِّز مطلقـاً، لكـن أربـاب المعقول اصطلحوا عـلى أنَّه لطلب مميِّـزٍ لا يكون مقولاً في جـواب ما هو. وبهذا يخرج[٧] الحدُّ والجنسُ[٨] أيضاً.

---

(١) في الهنديتين زيادة قوله: «في الأصل» هنا، وبدونها فيما عداهما. والحذف أولى لإيهام الزيادة خلاف المقصود.

(٢) في الإيرانيتين ونور عثمانية: «شبحاً».

(٣) انظر: شرح الإمام الرازي على الإشارات ١/ ٩٨ ـ ٩٩. وعبارته: «وههنا سر، وهو أن جواب ما هو وجواب أي شيء هو واحد، لأنَّ الشـيئية مـن قبيل العوارض لا من قبيـل المقوِّمات، والطالب بأي شيء يطلب ما وراء الشـيئية، فهو إذن طالبٌ لكلِّ المقوِّمات التي هي المطلوبة بما هو».

(٤) انظر: شرح الطوسي على الإشارات مع محاكمات القطب الرازي ١ / ٨٨.

[الثالث: الفصل]

[١] قوله: «هـذا» أي المعنى الذي وُضِـع له كلمةُ أيّ. (عبد)

[٢] قوله: «الإنسـان أيُّ شيءٍ هو في ذاته» الإنسان مبتدأ أوَّل، و«أيُّ شيء» مبتدأ ثانٍ، و«هو» خبره، والجملة خبر المبتـدأ الأول. ولفظة «في ذاته» في موضع الحال عن «هـو». والمعنـى: أيُّ شيءٍ هو معتـبَراً وملحوظاً في ذاته، مع قطع النَّظر عن عوارضه. (ملخَّص حواشي)

قولـه: «في ذاتـه» قـول المصنِّـف: «في ذاتـه» ظرفٌ مسـتقَرٌّ، متعلَّقُـه محذوفٌ، وهـو «معتـبراً» أو «مُلاحظاً» أو غيرهما. وعلى التقادير هو في موضع الحال عن قوله: «أي شيءٍ»، إمَّـا عـلى التأويل كما ذهب إليـه أكثر النحاة بـأن يُجعَل مفعولاً لفعلٍ مقدَّرٍ، ويكون التقدير: أيُّ شيءٍ يميِّـزه معتـبَراً أو ملاحظـاً في ذاتـه، أي مـع قطـع النظر عـن عوارضه، وإمَّا بدون التأويل كما جـوَّزه ابنُ مالكٍ. (شوستري)

[٣] قوله: «صحَّةُ وقوع الحدِّ إلخ» ولم يقل به أحدٌ، بل إنَّما يُجاب بالحدِّ إذا سُئل عن النوع بما هو. (إس)

[٤] قولـه: «وأيضـاً يلزم» أي كما يلـزم وقوعُ الحدِّ التـامِّ في جـواب أيُّ شيء، مـع أنَّه لا يقـع في جواب أيُّ شيءٍ، بل يقع في جواب ما هو.

[٥] قوله: «لصدقه عـلى الحدِّ» فإنَّ مجموع الحيوان الناطـق حدٌّ، يصدق حينئذٍ عليه أنَّه المقول على الشيء في جـواب أيُّ شيءٍ هـو في ذاتـه، مع أنَّ الحـدَّ ليس بفصلٍ، لأنَّـه مركَّـبٌ من الفصـل والجنس. والمركَّـب من الشيء وغيرِه مغايرٌ لذلك الشيء.

وأيضـاً الكليَّـات الخمسـة قسـمٌ للكليِّ المفـردِ، لا المركَّبِ. والحدُّ مركَّبٌ خارجٌ عن الخمسة.

فههنـا إشـكالان: الخلـطُ، وعـدمُ مانعيَّـة تعريف الفصل بالحدِّ. (برهان)

[٦] قولـه: «وهـذا ممَّـا استشـكله» وينبغـي تقرير الإشـكال بـأنَّ المطلـوب مـن «أيُّ شيء هـو في ذاته» إن كان مـا يميِّـز تمييزاً تامّاً يخرج الفصـلُ البعيدُ عن تعريف الفصـل. وإن كان مـا يميِّـزُ تمييـزاً في الجملـة فيصـدق التعريفُ على الجنسِ والحدِّ التَّامِّ.

وإلى هذا يشير قوله: «وبهذا يخرجُ الحدُّ والجنس».

والجـواب عـلى هذا التقريـر عن هذا الإشـكال أنَّ المـراد من الامتيازِ الامتيازُ بالـذات في الجملة. فالمراد أنَّ «أيُّ شيءٍ» لطلب المُفرَد المميِّز بالذات في الجملة.

وعـلى هذا التقدير تعيَّن الفصلُ في جواب أيُّ شيءٍ هـو، لا غير، فإنَّ المفرد والمميِّز بالذات ليس إلا الفصل. وأمَّـا الجنـس فليـس مميِّـزاً للماهيـة إلا بواسـطة الفصل القريـب. وفصلُه القريبُ فصلٌ بعيـدٌ. فالمميِّز في الحقيقة فصلُ الماهية.

فـإذا قلنا: «الإنسـان أي شيء هو في جوهره؟» فلا يقـع في الجواب إلا الناطق، فإنَّه مميِّزٌ بالذات لا بواسـطة شيءٍ آخَـرَ، بخـلاف الحيـوان فإنَّـه وإن كان مميِّـزاً عـن الجـمادات والنباتات لكنَّه لا بالذات، بل بواسـطة فصلِ الإنسـان، وإن كان بعيداً، وهو النامي والحساس. والحدُّ مع أنَّه ليس بمفردٍ يميِّز بواسطة الفصل أيضاً.

[٧] قولـه: «وبهـذا يخـرج» فـإنَّ الحـدَّ كالحيـوان الناطـق مثـلاً وإن كان مميِّـزاً للمحدود كالإنسـان، لكنَّه يكـون مقـولاً في جواب ما هـو، لِما علمـتَ أنَّ الحد يقع في الجواب إذا سُـئل عن الأمر الكلِّيِّ، وكذا الجنسُ أيضاً

وللمحقِّق الطُّوسيِّ ههنا[٩] مَسلكٌ آخَرُ(١) أدقُّ[١٠] وأتقنُ[١١]. وهو أنّا لا نسأل عن الفصل إلا بعد أن نعلم أنَّ للشَّيءِ جنساً، بناءً على أنَّ ما لا جنسَ له لا فصلَ له. وإذا علمنا الشيءَ بالجنس فنطلب ما يميِّزه عن المشاركات في ذلك الجنس، فنقول: «الإنسانُ أيُّ حيوانٍ هو في ذاته؟». فتعيَّن الجوابُ[١٢] بالناطق لا غير. فكلمة «شيء» في التعريف[١٣] كناية[١٤] عن الجنس المعلوم الذي يُطلَب ما يميِّز الشيءَ عن مشاركاته في ذلك الجنس[١٥]. فحينئذٍ يندفع الإشكالُ بحذافيره[١٦].

قوله: «فقريبٌ» كالناطق بالنسبة إلى الإنسان، حيث ميَّزه عن المشاركات في جنسه القريب، وهو الحيوان.

قوله: «فبعيدٌ» كالحسَّاس بالنسبة إلى الإنسان[١٧] حيث ميَّزه عن المشاركات في الجنس البعيد، وهو الجسم النامي.

---

(١) انظر: شرح الطوسي على الإشارات ١ / ٨٧ ـ ٨٨. وكلام الشارح ليس نقلًا عن الطوسي، وإنَّما هو محصول كلام الطوسي وكالشَّرح عليه.

واقعٌ في جواب ما هو إذا اجتمع في السؤال عن أمور[1] مختلفة الحقائق.

فاندفع الاعتراضُ بوقوع الحدِّ في جواب أيُّ شيءٍ، وبكون التعريف غيرَ مانعٍ لصدقه على الحدِّ. (إس)

[٨] **قوله: «والجنس»** فإنَّ الجنس وإن كان مميِّزاً ذاتياً أيضاً، إلا أنَّه يكون مقولاً في جواب ما هو.

[٩] **قوله: «ههنا»** أي في دفع الإشكال المذكور.

[١٠] **قوله: «أدقُّ»** لأنَّ فيه ملاحظة معنى الفصل.

[١١] **قوله: «وأتقن»** لسلامته عن الطَّعن الذي في جواب العلَّامة الرازي، وهو أنَّ الجواب بأنَّ أرباب المعقول اصطلحوا بكذا، ولا مشاحَّة في الاصطلاح، جوابٌ على رسم أرباب المعقول. (عبد)

[١٢] **قوله: «فتعيَّن الجوابُ بالناطق»** لأنَّ الجنس قد عُلِم، فلا حاجةَ إلى الجواب به فقط، وإلى انضمامه مع الناطق. (عبد)

[١٣] **قوله: «في التعريف»** أي تعريف الفصل. (عبد)

[١٤] **قوله: «كنايةٌ»** وإنَّما اختاروا الكناية لتعذُّر حصر الأجناس وذكرِها في تعريف الفصل، فوضعوا لفظ «شيء» في موضعها كنايةً عمَّا يشمل الأجناس كلَّها.

قوله: «كناية» يخرج حينئذٍ إشكالٌ آخرُ. وهو أنْ لا يكون التعريفُ جامعاً، لعدم صدقه على الفصل البعيد، فإنَّ الفصل البعيد لا يقع في جواب «أيُّ شيء» إذا أريد به الجنسُ القريبُ، فإنَّه مساوٍ للجنس القريبِ، أو أعمُّ منه؛ فكيف يميِّز عن المشاركات في الجنس القريب؟

وإن أراد أنَّه كنايةٌ عن الجنس البعيد، فلا يرتفع الإشكالُ الأصليُّ، فإنَّ الجنس القريب والحدَّ يميِّزان الشيءَ عن مشاركاته في الشيء الذي هو الجنس البعيد.

وإن أراد أنَّه كنايةٌ عن الجنس مطلقاً قريباً كان أو بعيداً فالإشكال أيضاً باقٍ، فإنَّ الجنس القريب يقع أيضاً في جواب «أيُّ شيء» إذا كان الشيءُ كنايةً عن الجنس البعيد، وليس معلومَ السائل، إنَّما المعلوم الجنسُ البعيدُ الذي كني منه بالشيء[2]. (ملخَّص حاشية إس)

[١٥] **قوله: «ذلك الجنس»** وضع المظهر موضع المضمر لبُعد المربوط. (عبد)

[١٦] **قوله: «بحذافيره»** أي بجوانبه، جمع حذفور.

[١٧] **قوله: «بالنسبة إلى الإنسان»** ههنا إشكالٌ وهو أنَّ الحسَّاس كما أنَّه مميِّز الإنسان عن مشاركاته في الجنس البعيد، وهو الجسم النامي، كذلك الناطق مميِّزٌ له أيضاً، فإنَّ الحسَّاس كما يميِّز الإنسانَ عن النباتات المشاركة له في الجسم النامي، كذلك الناطقُ أيضاً يميِّزه عنها، فالناطق فصلٌ قريبٌ، وقد صدق عليه تعريفُ الفصل البعيد؛ فلم يكن مانعاً.

ويمكن الجوابُ عنه بأنَّ قيد «فقط» معتبَرٌ، والفصل القريبُ وإن كان يميِّز عن المشاركات في الجنس البعيد إلا أنَّه مميِّزٌ عن المشاركات في الجنس القريب أيضاً، فافهم. (إس)

---

(١) كذا في النسخ المطبوعة عندي، وحقُّ العبارة أن تكون هكذا: «إذا اجتمع في السؤال أمورٌ مختلفة إلخ» بحذف حرف «عن».

(٢) والجواب أنَّه كناية عن الجنس مطلقاً. ولا يرد النقض بالجنس القريب، لأنَّ المميز بالذات هو الفصل، والجنس إنَّما يفيد التمييز بواسطة فصله.

[الفصل المقوِّم والمقسِّم]

وإذا نُسِب إلى ما يميِّزه فمقوِّم، وإلى ما يميِّز عنه فمقسِّمٌ.

والمقوِّم للعالي مقوِّمٌ للسافل، ولا عكسَ، والمقسِّم بالعكس.

قوله: «وإذا نُسِب» الفصلُ له نسبةٌ إلى الماهيَّة التي هو فصلٌ مميِّزٌ لها(1)، ونسبةٌ إلى الجنس[1] الذي يميِّز الماهيةَ عنه[2] من بين أفراده. فهو بالاعتبار الأوَّل يُسمَّى مقوِّماً، لأنَّه جزءُ الماهية ومحصِّلٌ لها؛ وبالاعتبار الثاني يُسمَّى مقسِّماً[3] لأنَّه بانضمامه إلى هذا الجنس وجوداً يُحصِّل قسماً، وعدماً يحصِّل قسماً آخَرَ، كما ترى[4] في تقسيم الحيوان[5] إلى الحيوان الناطق والحيوان الغير الناطق.

قوله: «والمقوِّم للعالي» اللام للاستغراق[6]، أي كلُّ فصلٍ مقوِّم[7] للعالي فهو فصلٌ مقوِّمٌ للسافل، لأنَّ مقوِّم العالي جزءٌ للعالي. والعالي جزءٌ للسافل. وجزء الجزء جزء. فمقوِّم العالي جزءٌ للسافل. ثمَّ إنَّه يميِّز السافلَ عن كلِّ ما يميِّز العاليَ عنه، فيكون جزءً مميِّزاً له. وهو معنى المقوِّم.

(1) كذا في جميع النسخ سوى الهنديتين، وفيهما: «التي هو مخصِّصٌ ومميِّزٌ لها».

[الفصل المقوِّم والمقسِّم]

[١] قوله: «ونسبةٌ إلى الجنس» اعلم أنَّ الفصل يرفع إبهامَ الجنس. والمراد بعدم تحصُّل الجنس كونُه مبهماً، فإنَّ الصورة الحيوانية ـ مثلاً ـ إذا حصلت عند العقل يقع التردُّد في أنَّه إنسانٌ أو فرسٌ، وبعد انضمام الفصل يزول هذا التردُّد. والجنس العالي فيه إبهامٌ عظيمٌ، وبعد انضمام الفصل إليه يقِلُّ. وهكذا حتى ينتهي إلى النوع الحقيقي السافل.

ثم اعلم أنَّه لا يكون لشيءٍ واحدٍ فصلان قريبان؛ كيف فإنَّه حينئذٍ إمَّا أن يتحصَّل الجنسُ بالمجموع فهو واحدٌ، أو بأحدهما لا بالآخَر فلا يكون الآخَر فصلاً قريباً، أو بكلٍّ واحدٍ منهما فيلزم الاستغناءُ عن الذاتي، فإنَّ كلَّ واحدٍ كافٍ في التحصيل. (عبد الحليم)

[٢] قوله: «عنه» أي الماهية الكائنةَ عن الجنس[١].

[٣] قوله: «يسمَّى مقسِّماً» فعبَّر المصنِّف عن الأوَّل بقوله: «وإذا نُسب إلى ما يميِّزه فمقوِّم»، وعن الثاني بقوله: «وإلى ما يقسِّم عنه فمقسِّم». وفيه مسامحةٌ ظاهرةٌ، فإنَّه مميِّز النوعِ لا عن الجنس، بل عمَّا يشارك النوعَ في الجنس. (شوستري)

[٤] قوله: «كما ترى» فالناطق مقسِّم للحيوان، أي محصِّلُ قسمين له، لأنَّه يحصل بانضمامه إليه قسمٌ هو الحيوان الناطق، وبانضمام عدمه إليه قسمٌ آخر، وهو الحيوان الغير الناطق.

ولا يخفى أنَّ ارتكاب مثل هذا التكلُّف غير سديدٍ[٢]. (إس)

[٥] قوله: «في تقسيم الحيوان» والتحقيق أنَّه مقسِّمٌ له بمعنى أنَّه محصِّلُ قسمٍ [له][٣]، لا محصِّلُ قسمين، فإنَّ غير الناطق قسمٌ من الحيوان حاصلٌ من انضمام عدم النطق إليه، كما أنَّ الناطق قسمٌ له حاصلٌ بانضمام النطق إليه. فإذا قُسِّم الحيوان إلى هذين القسمين كان هناك أمران مقسِّمان له، كلُّ واحدٍ محصِّلُ قسمٍ واحدٍ.

واعتُرض على قول المصنِّف: «وإذا نسب إلى ما يميِّزه فمقوِّم» بأنَّ الناطق يميِّز الماشي مع أنَّه ليس مقوِّماً له.

وأجيب بأنَّ المراد ما يميِّزه في ذاته، فإنَّه التمييز المعتبَر في الفصل.

وقد يجاب عنه بأنَّ قوله: «وإذا نُسب الخ» مهملَةٌ. ويؤيِّده ما اشتهر من أنَّ «إذا» للإهمال. وما نُقِل عن الشيخ من أنَّ مهملات العلوم كلياتٌ فلعلَّ مراده العلوم الحِكْمية؛ فحينئذٍ لا انتقاض بالناطق بالنسبة إلى الماشي. (شوستري)

[٦] قوله: «اللام» أي على «المقوِّم» و«العالي» و«السافل».

---

(١) يشير إلى أنَّ «عنه» ليس صلةً لـ«يميِّز» بل صفةٌ لـ«الماهية». وإنما ارتكب هذا التكلُّف للزوم الفساد، إذ على تقدير كونه صلةً لـ«يميز» يلزم أن يكون الفصل مميزاً للنوع عن الجنس! وهذا غير صحيحٍ، بل الفصل يميِّزه عن المشاركات في الجنس.
ويمكن أن يقال إنَّه تسامح ـ وكان الحقُّ «يميِّز عن المشاركات في الجنس» ـ لوضوح الأمر، كما صرَّح به المحشِّي في الحاشية التالية.

(٢) يعني أن تفسير المقسم بالمحصل قسمين تكلُّف غير سديد. ووجه كونه تكلُّفاً ما يأتي في الحاشية التالية.

(٣) زيادةٌ من حاشية السيد. وهذا التحقيق (إلى قوله: «محصِّل قسمٍ واحدٍ») منقول بنصِّه من حاشية السيِّد المحقِّق على شرح الشمسية للقطب الرازي (١/ ٢٣٢).

وليُعلَم أنَّ المراد بالعالي ههنا كلُّ جنسٍ أو نوعٍ يكون فوقَ آخَرَ[٨]، سواءٌ كان فوقَه آخَرُ أو لم يكن. وكذا المراد بالسَّافل كلُّ جنسٍ أو نوعٍ يكون تحتَ آخَرَ[٩]، سواءٌ كان تحتَه آخَرُ أوْ لا، حتى إنَّ الجنس المتوسِّطَ عالٍ بالنِّسبة إلى ما تحتَه، وسافلٌ بالنِّسبة إلى ما فوقه.

قوله: «ولا عكس» أي كلياً[١٠] بمعنى أنَّه ليس كلُّ ما هو مقوِّمٌ(١)[١١] للسَّافل مقوِّماً للعالي، فإنَّ النَّاطق مقوِّمٌ للسَّافل الذي هو الإنسان، وليس هو مقوِّماً للعالي الذي هو الحيوان.

قوله: «والمقسِّم بالعكس» أي كلُّ مقسِّمٍ للسافل مقسِّمٌ للعالي، ولا عكس، أي كُلياً[١٢].

أمَّا الأوَّل فلأنَّ السَّافل قسمٌ من العالي. فكلُّ فصلٍ حصَّل[١٣] للسافل قسماً فقد حصَّل للعالي قسماً، لأنَّ قسمَ القسمِ قسمٌ.

وأمَّا الثاني فلأنَّ الحسَّاس ـ مثلاً ـ مقسِّمٌ للعالي الذي هو الجسم النامي، وليس مقسِّماً[١٤] للسافل الذي هو الحيوان.

---

(١) في جميع النسخ سوى الهنديتين: «كل مقوِّم».

[٧] قوله: «كلُّ فصلٍ مقوِّم» كالحسَّاس فإنَّه مقوِّمٌ للعالي ـ أي الحيوان ـ، ومميِّزٌ له عن جميع ما عداه، فهو مقوِّم للسافل أيضاً، وهو الإنسان، لأنَّ الحيوان داخلٌ في حقيقة الإنسان، فما يكون داخلاً في الحيوان يكون أيضاً داخلاً فيه، إذ جزء الجزء لشيءٍ يكون جزءً لذلك الشيء. فالحسَّاس داخلٌ في حقيقة الإنسان ومميِّزٌ له عمَّا يميِّز الحيوانَ عنه. (إس)

[٨] قوله: «كلُّ جنسٍ إلخ» لا ما لا يكون فوقه آخرُ.

[٩] قوله: «كلُّ جنسٍ إلخ» لا ما لا يكون تحته آخرُ.

[١٠] قوله: «كُليّاً» دفعُ دخلٍ، وهو أنَّ قول المصنِّف: «ولا عكس» باطلٌ، فإنَّ قوله: «والمقوِّم للعالي مقوِّمٌ للسافل» موجبةٌ كليةٌ، وقد تقرَّر في موضعه أنَّ الموجبة الكلية تنعكس موجبةً جزئيةً، ولا شكَّ أنَّ الموجبة الجزئية ههنا صادقةٌ، فإنَّ بعض مقوِّم للسافل كالحسَّاس ـ فإنَّه مقوِّمٌ للإنسان ـ مقوِّمٌ للعالي أيضاً ـ أي الحيوان ـ؛ فالحكم بكذب العكس كاذبٌ.

وتقرير الدفع أنَّ كلامنا ههنا ليس في العكس الاصطلاحيِّ حتى يلزم المحذورُ، بل المراد من العكس ههنا المعنى اللُّغويُّ. وعكس الموجبة الكلِّية بهذا المعنى موجبةٌ كليةٌ. فقوله: «أي كلياً» إشارةٌ إلى أنَّ المراد من العكس ههنا هو العكس الكلِّيُّ ـ أي اللُّغوي ـ لا العكس الجزئيُّ الاصطلاحيُّ، ليلزم عليه المحذورُ. (خلاصة إس)

[١١] قوله: «كلُّ ما هو مقوِّمٌ» فصلاً قريباً أو بعيداً؛ فلا يرد أنَّه إن أريد بالمقوِّم الفصلُ القريبُ فلا شيءَ من المقوِّم القريبِ للسافلِ مقوِّمٌ للعالي. وإن أريد الفصلُ البعيدُ فكلُّ مقوِّمٍ بعيدٍ للسَّافلِ مقوِّمٌ للعالي.

[١٢] قوله: «كُلياً» فيجوز أن يكون بعض المقسِّم للعالي مقسِّماً للسافل، فإنَّ الناطق بانضمامه إلى الجوهر وجوداً وعدماً مقسِّمٌ له، ومع ذلك مقسِّمٌ للحيوان أيضاً. (عبد)

[١٣] قوله: «فكلُّ فصلٍ حصَّل» كالناطق فإنَّه يحصِّل للسافل ـ وهو الحيوان ـ قسماً، وهو الحيوان الناطق، فلا بدَّ أن يحصِّل قسماً للعالي أيضاً كالجسم النامي، لأنَّ الحيوان مقسِّمٌ له إلى الجسم النامي[1] أيضاً بالضرورة. والمقسِّم للمقسِّم للشيء مقسِّمٌ لذلك الشيء. (إس)

[١٤] قوله: «ليس مقسِّماً» بل الحسَّاس مقوِّمٌ للحيوان.

---

(١) كذا في الطبعتين، وهو غير مستقيم كما لا يخفى. والأسهل في حلِّ العبارة أن نقول: قوله: «إلى» وقع خطأً، والصواب: «أي»، فحق العبارة هكذا: «لأن الحيوان مقسم له ـ أي الجسم النامي ـ أيضاً».

[الرابع والخامس: الخاصَّة والعرض العامُّ]

الرابع: الخاصَّة: وهو الخارج[١] المقولُ على ما تحتَ حقيقةٍ واحدةٍ فقط.

الخامس: العرض العامُّ[٢] وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها.

قوله: «وهو الخارج» أي: الكليُّ الخارج[٣]، فإنَّ المَقسِم معتبَرٌ[٤] في جميع مفهومات الأقسام.

اعلم أنَّ الخاصَّة[٥] تنقسم إلى خاصَّةٍ شاملةٍ لجميع ما هي خاصَّةٌ له كالكاتب بالقوَّة للإنسان، وإلى غيرِ شاملةٍ لجميع أفراده كالكاتب بالفعل للإنسان.

قوله: «حقيقةٍ واحدةٍ» نوعيَّةٍ أو جنسيَّةٍ، فالأوَّلُ خاصَّةُ النوع، والثَّاني خاصَّة الجنس. فالماشي خاصَّةٌ[٦] للحيوان وعَرَضٌ عامٌّ للإنسان. فافهم[٧].

قوله: «وعلى غيرها» كالماشي يُقال[٨] على حقيقةِ الإنسان وعلى غيرها من الحقائق الحيوانيَّة.

[الرابع والخامس: الخاصَّةُ والعَرَضُ العامُّ]

[١] قوله: «وهو الخارج» قوله: «الخارج» كالجنس المشترك بين الخاصَّة والعرض العامِّ، ويخرج الجنس والفصل والنوع. وقوله: «المقول إلخ» يخرج العرضَ العامَّ. انتهى عبارة شيخ الإسلام.

قلت: قوله: «كالجنس» لا وجه له، بل هو جنسٌ حقيقةً تفكَّر[1]. (عبد الحي)

[٢] قوله: «العرض العامُّ» وربَّما سُمِّي «العرض» مطلقاً. صرَّح به في «الإشارات»[2]. ولا يذهب عليك أنَّ العرض هذا بمعنى العرضيِّ، لا بمعنى المقابل للجوهر، وإن توهَّمه بعضُ المنطقيين، للالتباس بين ما يوجد للموضوع وما في الموضوع. (محمد نظام الدين الكيرانوي)

[٣] قوله: «أي الكليُّ الخارجُ» وفيه تنبيهٌ على أنَّ تذكير الضمير بتأويل الخاصَّة بالكليِّ، فإنَّها كلِّي رابعٌ من الكليات الخمس. (عبد)

[٤] قوله: «معتبرٌ» التقسيمُ على نحوين:

أ: تقسيم الذاتيِّ كتقسيم الحيوان إلى الإنسان والفرس وغيرهما.

ب: وتقسيم العرضيِّ كتقسيم الماشي إلى الإنسان والفرس وغيرهما.

وجزئيَّةُ المقسمِ للأقسام إنَّما هو في الأوَّل، دون الثاني. والسرُّ فيه أنَّ المقصود في تقسيم العرضيِّ التقسيمُ إلى الأنواع، وملاحظةُ المقسِم إنَّما هو للالتفات إليها، فلا يكون جزءً لها. (ظهور الله)

[٥] قوله: «الخاصَّة» تسميةُ هذا النوع خاصَّةً ممَّا لا يخفى. والتاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية. (نور الله)

[٦] قوله: «خاصَّةٌ» فلا يرد أنَّ تعريف الخاصَّة غيرُ مانعٍ، لصدقه على العَرَض العامِّ أيضاً كالماشي، فإنَّه يصدق عليه أنَّه خارجٌ مقولٌ على ما تحت حقيقةٍ، وهي حقيقة الحيوان. (إس)

[٧] قوله: «فافهم» فيه إيماءٌ إلى أنَّ الخاصة والعرض العام متباينان، وإلا لم يكونا قسمين، وقد اجتمعا في الماشي، فيلزم اجتماع المتباينَين؛ اللَّهم إلا أن يقال: إنه باعتبارَين، فلا مشاحَّةَ، كالأبوَّة في زيدٍ لعمروٍ، والبنوَّة فيه لبكرٍ، فتدبَّر. (عبد الحي)

[٨] قوله: «يقال» أي يُحمَلُ.

---

(١) وذلك أنَّ هذه مفاهيم اعتبارية، فليس لها حقائق غير ما اعتُبر فيها.

(٢) انظر: الإشارات للشيخ الرئيس (ص/ ١١، طبعة دانش گاه تهران، الثانية، ١٣٩٠ الهجرية الشمسية) قال: «وربَّما قالوا «العرض» مطلقاً محذوفاً عنه العامُّ».

[العَرَض اللازم والمفارق]

وكلٌّ منهما إن امتنع انفكاكُه عن الشيء فلازمٌ بالنظر إلى الماهية أو الوجود؛ بيِّنٌ يلزَم تصوُّرُه من تصوُّر الملزوم، أو من تصوُّرِهما الجزمُ باللُّزوم، غيرُ بيِّنٍ بخلافه.

وإلا فعَرَضٌ مفارِقٌ، يدومُ أو يزولُ بسرعةٍ أو بُطؤٍ.

قوله: «**وكلٌّ منهما**» أي كلُّ واحدٍ[1] من الخاصَّة والعَرَض العامِّ، وبالجملة[2] الكلِّيُّ الذي هو عرضيٌّ لأفراده إمَّا لازمٌ أو مفارقٌ، إذ لا يخلو إمَّا أن يستحيلَ انفكاكُه عن معروضه[3] أوْ لا، فالأوَّل[4] هو الأوَّل، والثاني هو الثاني.

ثمَّ اللَّازمُ ينقسم بتقسيمين(1):

أحدهما: أنَّ لازم الشيء[5]: [1] إمَّا لازمٌ له بالنظر إلى نفس الماهيَّة مع قطع النَّظر عن خصوصِ[6] وجودِه(2) في الخارجِ أو في الذِّهنِ. وذلك بأنْ يكون هذا الشيءُ بحيثُ كلَّما تحقَّق في الذِّهن أو في الخارج كان هذا اللازمُ ثابتاً له. [2] وإمَّا لازمٌ له بالنَّظر إلى وجودِه الخارجيِّ أو الذِّهنيِّ(3).

فهذا القسم[7] بالحقيقة قسمان[8](4).

فأقسام اللازم بهذا التقسيم ثلاثةٌ: أ: لازمُ الماهيَّة كزوجيَّة الأربعة[9]. ب: ولازمُ الوجود الخارجيِّ كإحراق النار. ج: ولازمُ الوجودِ الذهنيِّ ككون حقيقة الإنسان كليةً. وهذا(5) القسمُ يُسمَّى معقولاً ثانياً[10] أيضاً(6).

---

(1) كذا في الهندية وهو أظهر. وفي الإيرانيتين «ينقسم بقسمين». وفي الراغب ونور عثمانية «ينقسم إلى قسمين».

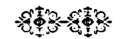
(2) كذا في جميع النسخ سوى الهنديتين، وفيهما: «وجودها». والظاهر ما أثبتناه.

(3) في التحفة والإيرانيتين والراغب: «بالنظر إلى وجوده، أي إلى خصوص وجوده الخارجي أو الذهني».

(4) في الهنديتين فقط زيادة «حاصلان» بعد قوله: «قسمان». ولا يظهر لها زيادة في المعنى!

(5) في المطبوعات الهندية: «فهذا» ولا وجه للفاء في هذا الموضع، فالصواب ما أثبتناه وهو الموافق لباقي النسخ.

(6) هذا هو المعقول الثاني المنطقي. وقد بيَّنه المحشيِّ بطريقة سهلةٍ جداً فاحفظه.



[العرض اللازم والمفارق]

[١] قوله: «أي كلُّ واحدٍ» إشارةٌ إلى أنَّ التنوين في «كلٍّ» عوضٌ عن المضاف إليه. (عبد)

[٢] قولـه: «وبالجملة» خبرٌ مقـدَّمٌ لقوله: «الكلِّيُّ» المـؤوَّل بـ«هذا الكلام». فالمعنـى: إنَّ هذا الكلام متلبِّسٌ بجملـةِ ما في المتن مـن قوله: «منهـما» إلى قوله: «يدوم». (عبد)

[٣] قوله: «معروضه» سـواءٌ كان ماهيةً من حيث هي هي، أو موجوداً ذهنياً، أو خارجياً. (عبد)

[٤] قولـه: «فـالأوَّل» أي ما يسـتحيل انفكاكُه من معروضه لازمٌ، وما لا يكون كذلك مفارقٌ.

قيل: الحصر باطلٌ، فإنَّه يجوز أن يكون العَرَضُ غيرَ صادقٍ على معروضه دائماً ويمكن صدقُه عليه.

وفيه أنَّ اللازم والمفارق قسـمان للخاصَّة والعرض العام، وهما قسـما الكليِّ بالنظر إلى أفراده النفس الأمرية. وما لا يصدق عليه شيءٌ لا يُعدُّ فرداً له وإن أمكن صدقُه عليه، فافهم. (إس)

[٥] قولـه: «لازم الـشيء» إنَّما قـال: «الشيء» دون «الماهية» لأنَّ تقسـيم اللازم حينئذٍ فاسدٌ في الظاهر، فإنَّ مـؤدَّى الـكلام حينئـذٍ أنَّ لازم الماهيـة أو لازم الوجـود الخارجيِّ أو الذهنيِّ، فيلزم تقسـيمُ الشيء إلى نفسـه وإلى غـيره، وهو كما ترى. وإذا قيل: «لازم الشيء» في المَقسِـم فلا يفسد التقسيم، فإنَّ المَقسِم حينئذٍ لازم الشيء مطلقاً، والقسـم الأوَّل لازم الماهية من حيث هي هي، والقسـم الثـاني لازم الماهيـة الموجـودة من حيـث إنَّـه موجودٌ في الذهن أو الخارج.

[٦] قوله: «عن خصوص إلخ» إشـارةٌ إلى أنَّ المراد بالوجـود المعرَّف باللام في قولـه: «إلى الوجود» الوجود الخـاصُّ، أي الخارجـي أو الذهنـي، لا الوجـود مطلقاً. (عبد)

[٧] قوله: «فهذا القسم» أي لازمُ الشيء بالنَّظر إلى وجوده الخاصِّ.

[٨] قوله: «قسـمان» فاندفع ما يُتوهَّـم أنَّ المصنِّف قسَّـم الـلازمَ إلى قسـمين: لازم الماهيـة ولازم الوجود. والمشـهور في هـذا المقام تقسيمُه إلى ثلاثة أقسـام: لازم الماهية، ولازم الوجود الخارجي، ولازم الوجود الذهني. فلِمَ عدل المصنِّف عن القسمة الثُّلاثية إلى الثُّنائية.

وحاصـل الدفـع أنَّ المصنِّف ما عـدل، بل عبَّر عن القسمين الأخيرَين بعبارةٍ واحدةٍ للاختصار. (إس)

[٩] قولـه: «كزوجيَّة الأربعة» فـإنَّ الأربعة زوجٌ، سـواءٌ كانت في الذِّهن أو في الخـارج، بخلاف الإحراق للنَّار، والكليَّة لحقيقة الإنسان. (عبد)

[١٠] قولـه: «يُسـمَّى معقـولاً ثانيـاً» لأنَّ كليـة الإنسان تُتعقَّل بعد تعقُّل الإنسان.

والمـراد بالمعقـولات الأولى ما يُتصـوَّر ويُحاذي بها أمرٌ في الخـارج كالإنسـان والحيوان مثـلاً، فإنَّـه يُتصوَّر أوَّلاً ويحاذي به أمرٌ في الخارج. والمراد بالمعقولات الثانية مـا يُتصوَّر ثانيـاً ولا يحاذي به أمرٌ في الخـارج[1] كالحكم على الإنسـان بأنَّه كليٌّ، فإنَّ كونه كليـاً يُتصوَّر بعد تصوُّر الإنسـان، وكـذا كون الحيـوان كليـاً يُتصوَّر بعـد تصوُّر

---

(١) المعقول الثاني يطلق بالاشـتراك على معنيين: الأول: المعقول الثـاني المنطقـي، وهو مـا ذكره هنـا، وخلاصته أنـه يعتبر فيه أمران: ١ـ كون الذهن ظرفاً لعروضه. ٢ـ كون الذهن شرطاً لعروضـه. والثـاني: المعقـول الثـاني الفلسـفي، ولا يعتبر فيه الأمر الثاني. وتفصيل المسألة في الكتب المطوَّلة.

والثاني[١١]: أنَّ اللازم إمَّا بيِّنٌ أو غيرُ بيِّنٍ.

والبيِّنُ له معنيان:

أحدهما: الذي يلزَم تصوُّرُه من تصوُّر الملزوم، كما يلزَم تصوُّرُ البصر من تصوُّر العمى. وهذا يقال له[١]: «البيِّنُ بالمعنى الأخصِّ». وحينئذٍ فغير البيِّنِ هو اللازم الذي لا يلزَم تصوُّرُه من تصوُّر الملزوم كالكتابة بالقوَّة للإنسان.

والثاني: من معنيَي البيِّن هو الذي يلزم[١٢] من تصوُّرِه مع تصوُّر الملزوم والنسبةِ بينهما[١٣] الجزمُ باللُّزوم، كزوجيَّة الأربعة، فإنَّ العقل بعد تصوُّر الأربعة والزوجيَّةِ ونسبةِ الزوجية إليها يحكم جزماً بأنَّ الزوجية لازمةٌ لها. وذلك يقال له: «البيِّن بالمعنى الأعمِّ». وحينئذٍ فغير البيِّن هو اللازم الذي لا يلزم[١٤] من تصوُّرِه مع تصوُّر الملزوم والنسبةِ بينهما الجزمُ باللُّزوم كالحدوث للعالم[١٥].

فهذا التقسيم[١٦] الثاني بالحقيقة تقسيمان[١٧] إلا أنَّ القسمَين الحاصلَين على كلِّ تقديرٍ إنَّما يُسمَّيان بالبيِّن وغير البيِّن.

قوله: «يدوم» كحركة الفَلَك، فإنَّها دائمةٌ للفَلَك، وإن لم يمتنع انفكاكُها[١٨] بالنَّظر إلى ذاته.

قوله: «بسرعةٍ» كحُمرة الخَجِل و صُفرةِ الوَجِل.

قوله: «أو بُطؤٍ» كالشباب[١٩].

---

(١) في الهنديتين: «فهذا ما يقال له».

الحيـوان، ولا يُوجَـد ما يحاذي به في الخـارج، لأنَّ كلَّ ما يوجد في الخارج فهو جزئيٌّ. (عبد)

[١١] قوله: «الثاني» أي التقسيم الثاني.

[١٢] قوله: «الـذي يلزم» اعلم أنَّ هذا المعنى أعمُّ من المعنى الأوَّل مطلقاً، فإنَّه متى كان تصوُّرُ الملزوم كافياً في تصـوُّر اللازم، كان تصـوُّر الملزوم مع تصـوُّر اللازم والنسبةِ بينهما كافياً في الجزم باللزوم بالطريق الأولى.

وهذا هو المشـهور. وأنـت تعلم أنَّ هـذا إنَّما يظهر إذا قيـل: إنَّ معنى البـيِّن بالمعنى الأَوَّل ما يلزم من تصور الملـزوم تصورُ اللازم مع الجـزم باللزوم، وإلا فيجوز في نظـر العقل أن يكـون تصورُ الـلازم، ولا يكـون تصوُّر كليهـما مع النسـبة كافيـاً في الجزم باللـزوم. ولم يقم دليلٌ على بطلانه[1]. (إس)

[١٣] قولـه: «والنسـبةِ بينهـما» إشـارةٌ إلى أنَّه لا بدَّ من تقدير تصوُّر النسبة في عبارة المتن، ضرورةَ أنَّ تصوُّر الطرفـين فقط غيرُ كافٍ في الجزم باللُّزوم بينهما، بل لا بدَّ من تصوُّر النسبة أيضاً. (عبد)

[١٤] قوله: «لا يلزم» اللازم الغير البيِّن بهذا المعنى أخصُّ منه بالمعنى الأوَّل، لأنَّه نقيضُ البيِّن بالمعنى الثاني، والأوَّلُ نقيـضُ البـيِّن بالمعنـى الأوَّل، وقد مرَّ أنَّ النسـبة بـين نقيضَي أمرين بينهما عموم وخصوص مطلقاً بعكس العينَين. (إس)

قولـه: «لا يلزم» بل يكـون الجزمُ موقوفـاً على أمرٍ آخَرَ. (عبد)

[١٥] قولـه: «كالحدوث للعـالم» فإنَّـا إذا تصوَّرنا الحدوثَ والعالَمَ والنسـبةَ بينهما لا يكفي للجزم باللزوم، بل يحتاج إلى الدليل. (برهان الدين)

[١٦] قوله: «التقسيم» أي إلى البيِّن وغير البيِّن.

[١٧] قولـه: «تقسـيمان» الأوَّل: تقسـيم الـلازم إلى البـيِّن بالمعنـى الأخصِّ وغير البـيِّن بالمعنى الأخصِّ. والثـاني: تقسـيمه إلى البـيِّن بالمعنـى الأعـمِّ وغـير البيِّن كذلك.

[١٨] قوله: «وإن لم يمتنع انفكاكُها» فيه أنَّ الحركة يمتنـع انفكاكها عـن الفلك ما دام وجـودُ العلَّة، فتكون ضروريةً لازمةً لا عرضاً مفارقاً.

وقـد يجـاب عنه بأنَّـه يستلزم أن تكـون الدائمـةُ مساويةً للضرورية، فإنَّ كلَّ دائمٍ لا بدَّ له من سببٍ يكون هـو ممتنعَ الانفـكاك ما دام وجـودُه. وهذا دقَّةٌ فلسـفيَّة، والكلام ههنا مبنيٌّ على ما هو المشهور من عموم الدائمة من الضروريَّة. فتدبَّر. (عبد الحليم)

[١٩] قوله: «كالشباب» هذا أولى ممَّا قال بعضهم: «كالشـيب»، فإنَّ زواله إنَّما يكون بـزوال الموضوع. ولو أريد الكهولة فهذا المعنى ليس بمتعارَفٍ عندهم. (إس)



(١) هذا الإيراد ذكره السـيد المحقق في حاشيته على القطبي شرح الشمسية (١/ ٢٨١ ـ ٢٨٢).

فصل

[في الكليّ الطَّبعيّ والمنطقيّ والعقليّ]

مفهوم الكليِّ يُسمَّى كلياً منطقياً، ومعروضُه[1] طبعيّاً(1)، والمجموع عقلياً. وكذا الأنواع الخمسة. والحقُّ أنَّ وجود الطَّبَعيِّ بمعنى وجودِ أشخاصه.

قوله: «مفهوم الكلي»[2] أي ما يُطلَق عليه لفظُ الكليِّ[3]. يعني المفهوم الذي لا يمتنع فرضُ صدقِه على كثيرين يُسمَّى كُلياً منطقياً، فإنَّ(2) المنطقيَّ[4] يَقصِد من الكليِّ هذا المعنى.

قوله: «ومعروضُه» أي ما يصدُق عليه[5] مفهومُ الكليِّ(3) كالإنسان والحيوان، يُسمَّى كلياً طَبَعيّاً[6] لوجوده في الطبائع[7]، يعني في الخارج على ما سيجيء.

قوله: «والمجموعُ» المركَّبُ من هذا العارض والمعروض كالإنسان الكليِّ والحيوان الكليِّ يُسمَّى كُليّاً عقليّاً، إذ لا وجود له إلا في العقل[8].

قوله: «وكذا الأنواع الخمسة» يعني كما أنَّ الكليَّ يكون منطقياً وطَبَعياً وعقلياً، كذلك الأنواع الخمسة ـ يعني الجنسَ والفصلَ والنوعَ والخاصَّةَ والعرضَ العامَّ ـ تجري في كلٍّ منها هذه الاعتبارات الثلاثة(4). مثلًا مفهوم النَّوع ـ أعني الكليَّ المقولَ على كثيرين متَّفقين بالحقيقة في جواب ما هو ـ يُسمَّى نوعاً منطقياً، ومعروضُه ـ كالإنسان والفرس ـ نوعاً طَبَعياً[9]، ومجموع العارض والمعروض ـ كالإنسان النوع ـ نوعاً عقلياً. وعلى هذا فقس البواقي.

---

(١) كذا في الطبعات الهندية كلِّها، هنا في غيرها من هذا الكتاب ومن غير هذا الكتاب. وفي النُّسخ الأخرى «الطبيعي». وهو نسبة إلى الطبيعة. وحذف الياء في الطبعات الهندية للقاعدة الصرفية من حذف الياء وقلب الكسرة فتحة في فعيل وفعلية. فضبط الكلمة بفتح الباء هنا وليس بسكونها.

(٢) في الراغب ونور عثمانية والإيرانيتين: «لأنَّ».

(٣) كذا في الهنديتين فقط. وفي غيرها: «هذا المفهوم».

(٤) كذا في التحفة فقط، وفي غيرها: «الثلاث». وكذا في قوله القادم: «بل الاعتبارات الثلاثة».

[فصل: في الكليِّ الطَّبَعيِّ والمنطقيِّ والعقليِّ]

ـ [١] قولـه: «ومعروضُـه» الفـرقُ بـين المفهـوم والمعـروض أنَّ المفهـوم هو ما لا يمنـع نفسُ تصوُّره عن وقـوع الشركة فيـه. والمعروض هو ما تَعـرِض له الكليةُ كالحيوان والإنسـان مثلاً. ومن المعلـوم أنَّ مفهوم الكليِّ ليـس بعينـه مفهومَ الحيـوان ولا جزءً له، بـل خارجٌ عنه صالـحٌ لأن يُحمَـل عـلى الحيـوان وعـلى غيره كالإنسـان والناطـق ممَّـا تعرِض لـه الكليـةُ في العقل. (محمـد نظام الدين الكيرانوي)

[٢] قولـه: «مفهـوم الـكليِّ» أي الموضـوعُ له لفظُ الكليِّ.

[٣] قولـه: «ما يُطلَق عليه إلخ» مع قطع النَّظر عن مادَّةٍ.

[٤] قولـه: «فـإنَّ المنطقيَّ يقصد» بمعنـى أنَّه يأخذ مفهـومَ الكليـات مـن الكليِّ كالجنـس والنـوع والفصل من حيث هي بلا إشـارةٍ إلى مـادَّةٍ مخصوصةٍ، واردةً عليه الأحـكام، لتكون تلـك الأحكامُ عامَّةً شـاملةً لجميع ما صدق عليه مفهومُ الكليِّ. (شيخ الإسلام)

[٥] قوله: «ما يصدق عليه» أي مصداقُه.

[٦] قولـه: «يُسـمَّى كليـاً طبعيـاً» لأنَّـه طبيعةٌ من الطبائـع، أي حقيقـةٌ مـن الحقائـق، أوْ لأنَّـه موجـودٌ في الطبيعـة، أي في الخارج، كما أشـار إليـه بقوله: «لوجوده في الطبائع». فالطبيعة لفظٌ مشتركٌ بين الحقيقة والخارج. (عبد)

[٧] قولـه: «لوجوده في الطبائع» هذا إنَّما يظهر على مذهـب القائلين بوجوده في الخـارج، وأمَّا عند من يقول بعدمه فيه فلا. (إس)

[٨] قولـه: «لا وجود إلـخ» والمنطقي وإن ليس له وجـودٌ إلا في العقل، إلا أنَّـه لا يجب أن يكون مطَّرداً[١]. (إس)

[٩] قولـه: «نوعـاً طبعيـاً» فإن قيـل: إنَّ المعروض لكلِّ واحدٍ من الأنوع الخمسـة لا شكَّ في كونه معروضاً للكليَّة، فهـو كليٌّ طبعيٌّ. فإذا قلـت بجريان الاعتبارات فيهـا لزم كون الشيء الواحد كلياً طبعيـاً ونوعاً طبعياً أو جنساً طبعياً أو غير ذلك.

قلـت: إنَّ المصـداق وإن اتَّحد لكـن لا مضايقة فيه لاختـلاف الحيثيـة والاعتبـار، فإنَّ الإنســان ـ مثلاً ـ من حيـث إنَّه معروضٌ لمفهوم الكليِّ كليٌّ طبيعيٌّ، ومن حيث إنَّـه معروضٌ لمفهـوم النوع نـوعٌ طبيعيٌّ، وكـذا الحيوان باعتبار أنَّه عرض له الجنسية جنـسٌ طبعيٌّ، وباعتبار أنَّه عرض له الكليةُ كليٌّ طبعيٌّ، وهكذا[٢]. (خلاصة إس)

---

(١) يعني أن هذا بيان وجه التسـمية. ووجه التسـمية لا يجب أن يكون مطَّرداً، بل يكفيه مناسبةٌ.

وحاصله: أنَّه لا يجب من قولنا في وجه تسمية الكلي العقلي بأنَّه لا وجودَ له إلا في العقل، أن نسـمِّي الكليَّ المنطقي أيضاً ـ لعدم وجوده في غير العقل ـ كليّاً عقليّاً.

(٢) المشـهور عند المتأخريـن أنَّ مصداق الكلي مـن حيث هو هو دون اعتبـار حيثيـةٍ أخرى كليٌّ طَبَعيٌّ، ومثلـه الجنس الطبعي و...، وهـو صريحُ كلامِ المحقِّق الطوسي في شرح الإشـارات ـ نقـلاً مـن الفاضل السـيالكوتي في حاشـيته على السـيد على القطبي (١/ ٢٩١) ـ.

وعليـه يـرد الإيـراد المذكور من كـون الـشيء الواحد كليـا طبعيا وجنسـا طبعيـاً و... والجـواب عنـه باعتبار الحيثيـات، وهو رأي المحقِّقيـن، وقـد ذكـر القطـب الـرازي في شرح المطالع (١/ ١٨٢، تحقيـق أبو القاسـم الرحماني) أنَّه منصوص الشيخ في الشفاء (منطق الشفاء ١/ ٦٦ ـ ٦٧). وهو التحقيق.

بل الاعتبارات الثلاثة تجري في الجزئيِّ أيضاً[١٠] فإنَّا إذا قلنا: «زيدٌ جزئيٌّ» فمفهوم الجزئي - أعني ما يمتنع فرضُ صدقِهِ على كثيرين - يُسمَّى جزئيّاً منطقيّاً. ومعروضُه - أعني زيداً - يُسمَّى جزئياً طبعياً. والمجموع - أعني زيداً الجزئي - يُسمَّى جزئياً عقلياً[١١](١).

قوله: «والحقُّ أنَّ وجودَ الطَّبَعيِّ بمعنى وجودِ أشخاصِه»[١٢] لا ينبغي[١٣] أن يُشكَّ في أنَّ الكليَّ المنطقيَّ غيرُ موجودٍ في الخارج، فإنَّ الكليَّة إنَّما تعرض للمفهومات في العقل، ولذا كانت من المعقولات الثانية. وكذا[١٤] في أنَّ العقليَّ غيرُ موجودٍ فيه، فإنَّ انتفاءَ الجزء يستلزم[١٥] انتفاءَ الكلِّ.

وإنَّما النِّزاع[١٦] في أنَّ الطَّبَعيَّ - كالإنسان من حيث هو إنسانٌ، الذي يعرضه الكليَّةُ في العقل - هل هو موجود في الخارج في ضمن أفراده أم لا، بل ليس الموجود فيه إلا الأفراد.

---

(١) لا يخفى أن إجراء الاعتبارات الثلاثة في الجزئي لا يخلو عن تكلُّف. ويرد عليه ما ذكره المحشيّ الفاضل في الحاشتين ١٠،١١.
وأجيب عنه بأن تسمية الجزئي بهذه الأسامي بتبعية الكلي، كما أنَّ تسمية القضايا السوالب بالحملية والمتصلة والمنفصلة بتبعية الموجبات، وإلا ففيها سلبُ الحملِ والاتصالِ والانفصالِ، فلا ضير بعدم جريان وجوه التسمية في الجزئي.

[١٠] قوله: «تجري في الجزئي» أقول: فيه نظرٌ، إذ لـو أجـري الاعتبارات المذكـورة في الجزئيِّ لـكان معنى الجزئـيِّ المنطقـيِّ أنَّـه يَبحث المنطقـيُّ عنـه، والمنطقيُّ لا يبحـث عن الجزئيات، وأيضاً الطبيعة لا تُستعمَل إلا في الكليـات، فلا يصح قولنا: «جزئيٌّ طبعـيٌّ» فتدبَّر. (نور الله)

[١١] قوله: «يُسمَّى جزئياً عقلياً» فيه أيضاً ضعفٌ ظاهـرٌ، فـإنَّ الجزئيات لا تحصل في العقـل كما مرَّ. فالحقُّ أنَّ ارتـكاب القول بجريان هذه الاعتبارات في الجزئيَّات قياساً على الكليات لا تخلو عن تمحُّلٍ. (إس)

[١٢] قوله: «بمعنى وجود أشـخاصه» أي بمعنى أنَّ في الخـارج شـيئاً يصـدق عليـه الماهية التـي إذا اعتبر عـروضُ الكلية لها كانت كلياً طبعياً كزيدٍ وعمرو. وهذا ظاهر.

وإليه أشـار الشيخ بقوله: «إنَّ الطبيعة التي يعرض الاشـتراك لمعناها في العقل موجـودةٌ في الخارج، وأمَّا أنْ تكـون الماهية مـع اتِّصافها بالكلِّية واعتبـارِ عروضها لها موجـودةً، فـلا دليل عليه، بـل بداهة العقـل حاكمةٌ بأنَّ الكلية تنافي الوجودَ الخارجيَّ». (شرح شمسية[١])

قوله: «بمعنى وجود أشـخاصه» الشخص عندهم عبارة عـن الطبيعـة الكلِّية المعروضة للتشـخص بحيث يكـون التشـخُّص والتقييد به غـيرَ داخلٍ فيه كـما مرَّ منا تحقيقُـه؛ فحينئـذٍ يكـون الطبيعة والأشـخاص متحدَّين بالذات متغايرَين بالاعتبار. وهذا معنى التوحُّد الحقيقي بين الفرد والطبيعة.

وحاصـل مقالهـم أنَّ الطبيعـة الكلِّيـة لا تُوجَـد في الخـارج مجرَّدةً عـن التشـخص ولواحقه، بل إنَّـما تُوجَد بعد الاقتران بالتشخص على الطريق الذي ذُكر؛ وحينئذٍ يكون الوجـود واحداً بالذات، والموجـود أيضاً كذلك، نعـم يختلف الموجـود بالاعتبار. وحينئذٍ يكـون الوجودُ أيضـاً متغايـراً بالاعتبار، فلا يلزم حينئذٍ مـا قد يزعم أنَّ اتحـاد المعروض ينـافي تعدُّدَ المعروض. (شرح سُـلَّم مُلَّا حسن[٢])

[١٣] قولـه: «لا ينبغـي إلخ» شرع في تحقيق أنَّ أيَّ كليٍّ مـن الكليات المذكورة موجـودٌ في الخارج، وأيَّ كليٍّ منها موجودٌ في الذهن.

[١٤] قوله: «وكذا» أي وكذا لا يُشكُّ في أنَّ العقليَّ إلخ.

[١٥] قولـه: «يستلزم» إن قلت: هذا غيرُ مسـلَّم، فإنَّـا إذا فرضنـا مثـلاً أربعةَ أشـياء، ثـم أفرزنا منه شـيئاً واحـداً، فلا يلـزم انتفاءُ الـكلِّ، بل إنَّـما يلـزم انتفائُه إذا انتفى كلُّ واحدٍ منها.

قلت: المراد أنَّ انتفاء الجزء يسـتلزم انتفاءَ الكلِّ من حيـث إنَّـه كلٌّ، ولا شـك أنَّ الأربعة من حيـث الأربعة تنتفـي بانتفاء واحدٍ منها، كما تنتفي بانتفاء كلِّ واحدٍ من آحاده. (إس)

[١٦] قولـه: «وإنَّـما النِّـزاع» تفصيـل المقـام أنَّهـم اختلفوا في أنَّ الكليَّ الطَّبَعي موجودٌ في الخارج أوْ لا.

فقيـل: إنَّه موجود في الخـارج لا بوجودٍ على حدةٍ، بـل بوجودِ أشـخاصِه المتَّحدة به ذاتاً. وهـذا هو مذهب الشـيخ الرئيس، لكنَّه ليس بمحسوسٍ، والمشاهَد إنَّما هو التشـخصات. وقيل: بل هو محسـوسٌ أيضاً لعدم وجود التعيُّنات في الخارج عند هذا القائل.

وقيـل: الـكليُّ الطَّبَعيُّ ليـس بموجـودٍ في الخارج، بـل الموجـود فيـه إنَّما هو الأشـخاص التي هـي الهُويَّات البسـيطة، أي التشـخُّصات، والكليات منتزَعاتٌ عنها. ودلائل الفِرَق مبسوطةٌ في المبسوطات. (عبد الحي)

(١) شرح العلامة التفتازاني (ص: ١٧٤، طبعة دار النور)

(٢) ملا حسن على السُّلَّم (ص: ١٧٣ ـ ١٧٤، المطبع اليوسفي).

والأوّل مذهب جمهور الحكماء[١٧].

والثاني مذهب بعض المتأخِّرين، ومنهم المصنِّف رحمه الله[١٨]، ولذا قال: «الحقُّ هو الثاني». وذلك لأنَّه لو وُجِد الكليُّ في الخارج في ضمن أفراده لزم اتِّصافُ الشيءِ الواحدِ بالصفات المتضادَّة كالكليَّة والجزئيَّة، ووجودُ الشيء الواحد في الأمكنة المتعدِّدة. وحينئذٍ فمعنى وجود الطَّبَعيِّ[١٩] هو أنَّ أفراده موجودةٌ.

وفيه تأمُّلٌ[٢٠]. وتحقيق الحق[٢١] في «حواشي التجريد». فانظر(١) فيها(٢).

---

(١) زيادة «فانظر فيها» موجودة في الطبعات الهندية، ولا تُوجَد في غيرها.

(٢) ذكر فيه الفاضل القوشجي دليلًا للقائلين بوجود الكلي الطبعي قائلًا ١/ ٤١٧ـ٤٢٠: «وقد استدلَّ على وجود الماهية لا بشرط شيءٍ بأنَّه جزءٌ من الشخص الموجود في الخارج، فإنَّ الحيوان ـ مثلاً ـ جزءٌ من هذا الحيوان الموجود في الخارج. وجزءُ الموجود في الخارج موجودٌ فيه.

واعترُض عليه بأنَّه إن أريد به أنَّ الحيوان جزءٌ له في الخارج فهو ممنوعٌ، بل هو أوَّل المسألة. وإن أريد أنَّه جزءٌ في العقل فهو مسلَّمٌ، لكن الأجزاء العقلية للموجودات الخارجية لا يجب أن تكون موجودةً في الخارج. ألا يُرى أنَّ العمى جزءُ هذا الأعمى الموجودِ في الخارج مع أنَّه ليس بموجودٍ فيه».

فعلَّق عليه العلامة الدواني قائلاً: «هذا الاستدلال مذكورٌ في الشفاء الإلهيات ص:٢٠٢، فإنَّه قرَّر أنَّ الحيوان بما هو حيوان...، ثم بالغ في التشنيع على من زعم أنَّ الموجود هو حيوانٌ مَّا فقط دون الحيوان بما هو حيوانٌ، وقال ص:٢٠٤: «بل الحيوان بشرط لا شيءٍ آخَرَ وجودُه في الذهن فقط. وأمَّا الحيوان مجرَّداً لا بشرط شيءٍ آخَرَ فله وجودٌ في الأعيان، فإنه في نفسه وفي حقيقته بلا شرط شيءٍ آخر وإن كان مع ألف شرطٍ يقارنه من الخارج. فالحيوان بمجرَّد الحيوانية موجودٌ في الأعيان. وليس يوجب ذلك عليه أن يكون مفارقاً، بل هو الذي هو في نفسه خالٍ عن الشرائط اللاحقة موجودٌ في الأعيان، وقد اكتنفه من خارجٍ شرائطُ وأحوالٌ. فهو في حدِّ وحدته التي بها واحدٌ من تلك الجملة حيوانٌ مجرَّدٌ بلا شرط شيءٍ آخر».

ثم قال: ص:٢٠٤: «فالحيوان مأخوذاً بعوارضه هو الشيء الطبيعي، والمأخوذ بذاته هو الطبيعة التي يقال: إنَّ وجودها أقدمُ من الوجود الطبيعي بقِدَم البسيط على المركَّب،...».

وبعد الإحاطة بأطراف هذا المقال لا يخفى أنْ ليس مراد من قال بوجود الطبائع وجودَ أفرادها فقط، كما ذهب إليه الشارح تبعاً لآخرين، بل المقصود أنَّه إذا وُجد زيدٌ ـ مثلاً، وهو في ذاته حيوانٌ ناطقٌ. فكما أنَّ زيداً موجودٌ فكذا الحيوان الناطق، إذ لو لم يكن موجوداً لم يكن زيدٌ موجوداً، لفرْضِ أنَّ ما به هو هو معدومٌ. وإذا كان الحيوان الناطق موجوداً يكون الحيوان موجوداً، وكذا الناطق ضرورةً».

وراجع للتفصيل شرح القوشجي على التجريد مع حواشي الدواني ١/ ٤١٧ـ٤٢٠، مبحث اعتبارات الماهية من الفصل الثاني: الماهية ولواحقها. طبعة رائد، قم، الأولى، ١٣٩٣ هـ.ش، فإنِّي ما نقلتُ منه إلا ما يتَّصل بمبحث كتابنا اتصالاً مباشراً. وللعلامة الدواني بعده أجوبةٌ على مناقشات المخالفين، تزداد بها المسألةُ وضوحاً وجلاءً.

[١٧] قولـه: «مذهــب جمهور الحكماء» واسـتدلُّوا على ذلـك بأنَّ الحيوان جزءُ هذا الحيـوان، وهو موجودٌ، وجزء الموجود موجودٌ.

وفيـه بحـثٌ، لأنَّه إن أريـد بهذا الحيـوان ما صدق عليه كزيدٍ مثلاً فلا نُسلِّم أنَّ الحيوان جزءٌ له، بل يجوز أن يكون زيدٌ ماهيةً بسيطةً لا جزء لها عقلاً، ولم يقم دليلٌ على تركُّبه في العقل، فضلاً عـن أن يكون مركَّباً من الحيوان؛ ولو سُـلِّم فهو جزءٌ عقليٌّ له، والجزء العقلي للموجود في الخارج لا يلزم أن يكون موجوداً في الخارج.

وإن أريد المفهوم التركيبي ـ أعني زيداً الحيوان مثلًا ـ فلا نُسـلِّم أنَّه موجود في الخارج، بـل هو أوَّل البحث. (نور الله)

[١٨] قولـه: «منهـم المصنِّـف» ويظهـر مـن هـذا التقريـر أنَّ حمـل قول المصنـف بمعنى وجود أشـخاصه على التوفيـق بين القولين كما حمله عليـه بعضُهم ضعيفٌ جداً. (ن)

[١٩] قوله: «وجود الطبعيِّ» أي في الخارج.

[٢٠] قولـه: «وفيه تأمُّلٌ» وجه التأمُّل أنَّا لا نسـلم أنَّ الشيء الواحد بالوحـدة النوعية لا تتَّصف بالصفات المتضـادَّة، وأنْ لا يوجد الـشيء الواحد بالوحدة النوعية في الأمكنـة المتعددة؛ بـل الممتنع اتصـافُ الشيء الواحد بالوحـدة الفردية ـ أي الشـخصية ـ بالصفات المتضادَّة، ووجـود الـشيء الواحـد بالوحـدة الفرديـة في الأمكنـة المتعدِّدة. (منه)

[٢١] قولـه: «وتحقيـق الحـقِّ» وهـو أنَّ الحـق بين الفريقـين مـاذا، ودليـل أيِّ فريـقٍ من الفريقـين صحيحٌ وفاسدٌ. (برهان الدين)

فصل [المعرِّف]

معرِّف الشيء[1] ما يُقال عليه لإفادة تصوُّره.

ويُشترط أن يكون مساوياً وأجلى، فلا يصحُّ بالأعمِّ والأخصِّ والمساوي معرفةً(1) والأخفى.

والتعريف بالفصل القريب حدٌّ[2]، وبالخاصَّة رسمٌ، فإن كان مع الجنس القريب فتامٌّ، و إلا فناقصٌ.

ولم يعتبروا بالعَرَض العامِّ.

وقد أُجِيزَ في الناقص أن يكون أعمَّ كاللفظيِّ، وهو ما يُقصَد به تفسيرُ مدلول اللفظ.

قوله: «معرِّف الشيء» بعدَ الفراغ عن بيان ما يتركَّب منه المعرِّف شرع في البحث عنه. وقد علمتَ[3] أنَّ المقصود بالذَّات في هذا الفنِّ هو البحثُ عنه وعن الحجَّة.

وعرَّفه بأنَّه ما يُحمَل على الشيء[4] ـ أي المعرَّف ـ ليُفيد تصوُّرَ هذا الشيءِ إمَّا بكنهه[5] أو بوجهٍ[6] يمتاز به(2) عن جميع ما عداه.

(1) وقع في أكثر الطبعات الهندية: «والمساوي معرفةً وجهالةً» بزيادة «جهالةً»، والمثبت في النسخ الخطية والطبعات الإيرانية بدونها، وهو الراجح والأنسب بصنيع المصنف رحمه الله. وقد جاء في حواشي اللكنوي نقلاً عن المحشِّي نور الله [الحاشية رقم ١٤] ما يفيد أن المثبت عنده أيضاً بدونها.

(2) كذا في الراغب والطبعة الهندية القديمة. وفي غيرهما بدون «به». والأولى إثبات «به» كما لا يخفى.

[فصل: المعرِّف]

[١] قوله: «معرِّف الشيء إلخ» ههنا أبحاثٌ:

أمَّا الأول: فهو أنَّه يصدق على كلِّ ما يُقال في جواب السؤال عنه أنَّه يقال عليه لإفادة تصوُّره، فيصدق التعريفُ على الجنس والعرض العامِّ، فيكونان معرِّفَين، بل يصدق على النوع أيضاً، فيكون معرِّفاً، بخلاف التعريف المشهور، وهو ما يستلزم تصوُّرُه تصوُّرَه. ولا مخلص إلا بأن يُقال: إنَّ تعريف المصنِّف للمعرِّف أعمُّ من أن يكون صحيحاً أوْ لا، وبعد اشتراط الشرائط ينطبق على التعريف الصحيح، فتدبَّر.

وأمَّا الثاني: فهو أنَّ التصور في قوله: «لإفادة التصور» إن أريد به بالكنه فذلك لا يصدق على الرسوم ولا على الحدود الناقصة؛ وإن أريد به التصور المطلق سواء كان بالكنه أو بالوجه فذلك صادق على الأعمِّ والأخصِّ، فإنهما يُفيدان التصورَ البتَّةَ.

وأجيبَ باختيار الشقِّ الثالث، وهو أنَّ المراد بالتصوُّر ما يعمُّ التصورَ بالكُنه والوجه المساوي. وحينئذٍ يخرج الأعمُّ والأخصُّ. وفيه تكلُّفٌ لا يليق بمقام التعريف. (شوستري)

[٢] قوله: «بالفصل القريب حدٌّ» يفيد أنَّ مدار الحدِّيَّة كونُه بالفصل القريب؛ «وبالخاصة رسمٌ» يفيد أنَّ مدار الرَّسميَّة كونُه بالخاصَّة. (شيخ الإسلام)

[٣] قوله: «وقد علمتَ» أي في ذيل قول المصنِّف: «وموضوعه إلخ».

[٤] قوله: «ما يُحمَل على الشيء» إشارةٌ إلى أنَّ «المقول» في المتن بمعنى المحمول، لأنَّه متعدٍّ بـ«على». والحملُ ليس مقصوداً بالذات، بل بالعرْض؛ ولذا قالوا: إنَّ ذكر المعرَّف ليس بضروريٍّ في التعريف، وإنَّما يُذكَر للإحضار. (عبد)

قوله: «ما يُحمَل على الشيء» أي يُجعَل الشيءُ موضوعاً ذكرياً، لا حقيقياً، إذ المقصودُ بالتعريفِ المفهومُ، والموضوعُ الحقيقيُّ للمعرَّف الأفرادُ.

والمحمولُ على الشيءِ قد يُقصَد بحمله إفادةُ اعتقادِ ثبوتِه للشيء، وهو الأكثر. وقد يُقصَد به إفادةُ تصوُّرِه كما يقال: زيدٌ هو الرجل الفلاني. ومنه حملُ كلِّ مقولٍ في الجواب. وإخراجُ الأوَّل[1] بقوله: «لإفادة تصوُّره».

ثمَّ الظاهر أنَّ معرَّف المعرِّف بما ذُكِر[2] هو الحقيقيُّ لا الأعمُّ منه ومن اللفظيِّ، فلا يضرُّ عدمُ صدقِ التعريف على التعاريف اللفظية التي حُمِلت لإفادة التصديق بالموضوع له دون إفادة تصوُّره. (نور الله)

[٥] قوله: «إمَّا بكُنهه» وحينئذٍ يكون المقصود بالذات هو الاطِّلاع على جميع الذاتيات، لا الامتياز عن جميع ما عدا المعرَّف، وإن كان هذا الاطِّلاعُ مستلزماً لذلك. (عبد)

[٦] قوله: «أو بوجه إلخ» وحينئذٍ يكون القصد إلى هذا الامتياز. فهذه القضية مانعةُ الخلو؛ فلا يرد أنَّ الأوَّل يستلزم الثانيَ، فلا يصحُّ المقابلةُ.

ثمَّ اعلم أنَّ هذا الترديد مبنيٌّ على اشتراط المساواة بين المعرَّف والمعرِّف، وأمَّا عند عدم الاشتراط وجوازِ التعريف بالأعمِّ، فالمرادُ بالتصوُّر في تعريف مطلق المعرِّفِ التصورُ بوجهٍ مَّا، سواءٌ كان بوجهٍ يمتاز عن جميع ما عداه أو عن بعضه؛ نعم التصوُّر في المعرِّف الخاصِّ ـ

(١) أي المحمول الذي يُقصَد بحمله على الشيء اعتقادُ ثبوته له.
(٢) ما ذُكِر هو «ما يقال على الشيء لإفادة تصوره».

ولهذا لم يجُز أن يكون أعمَّ مطلقاً، لأنَّ الأعمَّ لا يفيد شيئاً منهما، كالحيوان في تعريف الإنسان، فإنَّ الحيوانَ ليس كُنهَ الإنسان، لأنَّ حقيقة الإنسان هو الحيوان مع الناطق(1)، وأيضاً لا يُميِّز الإنسانَ عن جميع ما عداه، لأنَّ بعض الحيوان هو الفرس. وكذا الحالُ في الأعمِّ من وجهٍ. وأمَّا الأخصُّ - أعني مطلقاً[7] - فهو وإن جاز أن يُفيد تصوُّرُه تصوُّرَ الأعمِّ بالكُنه أو بوجهٍ يمتاز به عمَّا عداه، كما إذا تصوَّرتَ الإنسان(2) بأنَّه حيوانٌ ناطقٌ، فقد تصوَّرتَ الحيوانَ في ضمن الإنسان بأحد الوجهين[8]؛ لكن لَمَّا كان الأخصُّ أقلَّ وجوداً[9] في العقل، وأخفى في نظره، وشأنُ المعرِّف أن يكون أعرفَ من المعرَّف لم يجُزْ أن يكون أخصَّ منه أيضاً. وقد عُلِم[10] من تعريف المعرِّف بـ«ما يُحمَل على الشيء» أنَّه لا يجوز أن يكون مبايناً للمعرَّف(3)[11]؛ فتعينَّ أن يكون مساوياً له[12].

ثم ينبغي أن يكون أعرَفَ من المعرَّف في نظر العقل، لأنَّه معلومٌ مُوصِلٌ إلى تصوُّر مجهولٍ، هو المعرَّف؛ لا أخفى[13]، ولا مساوياً له[14] في الخفاء والظهور.

قوله «بالفصل القريب» التعريف لا بدَّ له أن يشمل على أمرٍ يختصُّ بالمعرَّف ويساويه، بناءً على ما سبق من اشتراط المساواة. فهذا الأمر إن كان ذاتيّاً كان فصلاً قريباً[15]، وإن كان عرَضياً كان خاصّةً لا مَحالةَ[16]؛ فعلى الأوَّل يُسمَّى المعرِّف حَدّاً[17]، وعلى الثاني رسماً[18].

---

(1) كذا في جميع النسخ سوى الهنديتين، وفيهما: «الحيوان الناطق».

(2) أي على تقدير كونه معرِّفاً للحيوان. فالمعرِّف - في هذا المثال - الحيوان، والمعرَّف الإنسان.

(3) وأمَّا التعريف بالمثال - وهو تعريف بالمباين في الظاهر - فهو في الحقيقة تعريفٌ بالوصف المماثل المشارك بين المعرَّف والمعرفِّ، كما أشار إليه المحشي في الحاشية رقم ٢٢ فقولهم: «العلم كالنور» أي العلم ممثل بالنور. وتفصيله في شرح ملا حسن على سلم العلوم ص: ١٨٦.

أي الحدِّ التامِّ ـ هو التصور بوجهٍ يمتاز عن جميع ما عداه. (عبد)

[٧] قوله: «أعني مطلقاً» إنَّما فسَّر الأخصَّ به لأنَّ الأخصَّ من وجهٍ دخل تحت قوله: «وكذا الحال في الأعمِّ من وجهٍ»، إذ الأخصُّ من وجهٍ هو الأعمُّ من وجهٍ. (إس)

[٨] قوله: «بأحد الوجهين» إمَّا بالكُنه، إذا كان الخاصُّ متصوَّراً بالكُنْه، وتصوُّرُ الخاصِّ بالكُنه مستلزِمٌ لتصوُّر العامِّ بالكُنه، إذ لو لم يحصل العامُّ بالكُنه كيف يحصل الخاصُّ بالكُنه؛ وإمَّا بالوجه، إذا كان الخاصُّ كالإنسان متصوَّراً بالعَرَض العامِّ كالماشي، فيُتصوَّر العامُّ ـ أي الحيوان ـ في ضمنه به، فإنَّ الماشي خاصَّةٌ للحيوان يميِّزه عن جميع ما عداه، فتدبَّر. (عبد الحليم)

[٩] قوله: «أقلَّ وجوداً» بالنظر إلى أنَّ جهات تصوُّره قليلةٌ، وشرائطُ حصولِه في العقل كثيرةٌ، بخلاف الأعمِّ، فإنَّ جهات تصوُّره كثيرةٌ، إذ كلَّما يحصل الأخصُّ في الذهن يحصُل الأعمُّ أيضاً فيه، دون العكس. وشرائطُ حصوله فيه قليلةٌ، فإنَّ جميع شرائط حصول الأعمِّ شرائطُ حصولِ الأخصِّ مع شرائطَ أُخَر أيضاً عَرَضَتْ له من جهة الخصوصية. (إس)

[١٠] قوله: «وقد عُلِم» جوابٌ عمَّا يقال: كما لا يجوز أن يكون المعرِّفُ أعمَّ ولا أخصَّ، كذلك لا يجوز أن يكون مبايناً؛ فلِمَ لم يقل: فلا يصحُّ بالأعمِّ والأخصِّ والمباين؟ (عبد)

[١١] قوله: «مبايناً للمعرَّف» لأنَّ المباين للشيء يمتنع أن يُحمَل عليه حملاً صادقاً. (إس)

[١٢] قوله: «أن يكون مساوياً له» أي في الصدق. واشتراط المساواة اختيارُ المتأخِّرين. والمتقدِّمون جوَّزوا التعريفَ بأيِّ شيءٍ يصلح لإفادة التصور، مساوياً كان أو أعمَّ أو أخصَّ. (شوستري)

[١٣] قوله: «لا أخفى» المراد بالأخفى ما يكون مرتبتُه عند العقل بعدَ مرتبة المعرَّف، ويكون المعرَّف أسبقَ إلى العقل؛ وذلك كتعريف النار بأنَّه جسمٌ كالنفس، فإنَّ النار أسبقُ إلى الفهم من النفس. (عبد)

[١٤] قوله: «ولا مساوياً» كتعريف أحد المتضايفَين بالآخَر، كأنْ يُقال: الأب مَن له ابنٌ، والابنُ مَن له أبٌ.

وإنَّما اكتفى المصنِّف بمنع التعريف بالمساوي معرفةً، دون التعرُّض للمساوي جهالةً، كما تعرَّض له الجمهورُ، إشعاراً إلى أنَّ المساواة في المعرفة تستلزم المساواةَ في الجهالة، فلا حاجةَ إلى تقييد المساواة بكلا الأمرين. (نور الله)

[١٥] قوله: «فصلاً قريباً» لأنَّ الذاتيَّ غير هذا الفصل لا يكون مساوياً. (عبد)

[١٦] قوله: «خاصة لا محالةَ» لأنَّ العرض المساوي ليس إلا الخاصَّة.

[١٧] قوله: «حَدّاً» لأنَّ الحدَّ في اللُّغة المنعُ، وهذا المعرِّف أيضاً يمنع دخولَ غير المعرَّف فيه. (عبد النبي)

[١٨] قوله: «رسماً» لأنَّ الرسم هو الأثَر، وخاصَّةُ الشيء أثرٌ من آثاره. ولمَّا كان هذا التعريف بخاصَّة المعرَّف سُمِّي رسماً. (عبد)

ثمَّ كلٌّ[19] منهما إن اشتمل على الجنسِ القريبِ يُسمَّى حَدّاً تامّاً ورَسماً تامّاً[20]. وإن لم يشتمل على الجنس القريب؛ سواءٌ اشتمل على الجنس البعيدِ، أو كان هناك فصلٌ قريبٌ وحدَه[21] أو خاصَّةٌ وحدَها، يُسمَّى حَدّاً ناقصاً ورَسماً ناقصاً. هذا مُحصَّلُ كلامهم، وفيه أبحاثٌ[22] لا يسعها المقامُ.

قوله: «ولم يعتبروا بالعَرَضِ العامِّ»[23] قالوا[24]: الغرض من التعريف إمَّا الاطِّلاعُ على كُنْه المعرَّف، أو امتيازُه عن جميع ما عداه؛ والعَرَضُ العامُّ لا يفيد شيئاً منهما؛ فلذا لم يعتبروه في مقام التعريف(1).

والظاهر[25] أنَّ غرَضَهم من ذلك أنَّه لم يعتبروه منفرداً. وأمَّا التعريف بمجموعِ أمورٍ كلُّ واحدٍ منها عَرَضٌ عامٌّ للمعرَّف، لكن المجموع يخصُّه، كتعريف الإنسان بماشٍ[26] مستقيم القامة[27]، وتعريفِ الخفَّاش بالطائر الوَلُود[29] فهو تعريفٌ بخاصَّةٍ مركبَّةٍ. وهو معتبرٌ عندهم(2)، كما صرَّح به بعضُ المتأخِّرين(3).

---

(1) هذا مذهب عامة المتأخرين، وقد اختار بعضهم مذهب المتقدمين، كما هو تحقيق السيِّد المحقق في حاشيته على شرح الشمسية 1/ 336، قال: «والصواب أنَّ المعتبر في المعرِّف كونُه موصلاً إلى تصوُّر الشيء إمَّا بالكُنه أو بوجهٍ مَّا، سواء كان مع التصور بالوجه يميِّزه عن جميع ما عداه أو عن بعض ما عداه».

وهو مختار الفاضل محبّ الله البهاري صاحب سُلَّم العلوم انظر: ملا حسن على السلم ص: 186.

(2) كذا في الهنديتين. وفي غيرهما: «بخاصة مركبَّة معتبرة عندهم». وما في الهنديتين أنسب بالسياق.

(3) لعلَّه الفاضل أثير الدين الأبهري، لأنَّه قال في رسالة إيساغوجي ص: 158، ذيل مُقيَّد فناري، طبعة تركيا 1305 هـ: «والرسم الناقص، وهو الذي يتركَّب عن عرضيات تختصُّ جملتُها بحقيقةٍ واحدةٍ».

وينبغي أن يُعلَم أنَّ كلام الشارح الفاضل في المتأخرين، وأمَّا المتقدمون فيجوِّزون التعريفَ بالعرض العامِّ مطلقاً، وأمَّا التعريف بأعراض عامة تختصُّ جملتُها فلا شك في جوازه عندهم، وهو مصرَّح به في كتب الشيخ الرئيس في غير موضع كما قال في الإشارات شرح الإشارات 1/ 102: «وأمَّا إذا عُرِّف الشيءُ بقولٍ مؤلَّف من أعراضه وخواصِّه التي تختصُّ جملتُها بالاجتماع فقد عُرِّف ذلك الشيء برسمه». وانظر كذلك برهان الشفاء ص: 52.

[١٩] قوله: «ثمّ كلٌّ» فقد ظهر أنّ المعرِّف أقسامٌ أربعةٌ: الأوّل: الحدُّ التامُّ، وهو بالفصل والجنس القريبَين. الثاني: الحدُّ الناقصُ، وهو بالفصل القريب وحدَه، أو به وبالجنس البعيد. والثالث: الرسم التامُّ، وهو بالخاصَّة والجنس القريب. الرابع: الرسم الناقصُ، وهو بالخاصَّة وحدَها، أو بها وبالجنس البعيد. (شيخ الإسلام)

[٢٠] قوله: «تامّاً» لأنّه تامٌّ بالقياس إلى ما هو ناقص.

[٢١] قوله: «وحدَه» هذا عند من يجوِّز التعريف بالمفرد، ومنهم المصنِّفُ، حيث عرَّف النظرَ بـ«ملاحظة المعقولِ لتحصيل المجهولِ»، ولم يعتبر الترتيب[١]. (نور الله)

[٢٢] قوله: «أبحاث» منها: أنّ الحدَّ التامَّ لا يجوز حملُه على معرَّفه، وهو الإنسان، لأنّ الحملَ يقتضي التغاير. والحدُّ التامُّ عينُ المحدود، فكيف يكون قسماً من المعرِّف الذي أُخِذ الحملُ فيه. والجواب: أنّ مصحِّح الحملِ هو التغايرُ من وجهٍ مع الاتّحاد في الوجود، ولا شكَّ أنّ بين الإنسان والحيوان الناطق تغايراً بالإجمال والتفصيل مع الاتّحاد في الوجود.

ومنها: أنّ التعريف بالمثال شائعٌ مع أنّ المثال قد يكون أخصَّ، كقولنا: الاسم كزيدٍ، وقد يكون مبايناً كقولنا: العلم كالنور. وجوابه: أنّ التعريف ههنا بالحقيقة بشيءٍ آخر، فالمعنى: الاسم ممثَّلٌ[٢] بزيدٍ، والعلم ممثَّلٌ بالنُّور، فتدبَّر.

ومنها: أنّ تعريف المعرِّف ههنا منقوضٌ بالملزومات بالنسبة إلى لوازمها البيِّنة البديهية، فإنّ تصوراتِها مفيدةٌ لتصوُّر لوازمها، مع أنّها لم تكن معرِّفات لِما فُرِض من بداهة اللوازم. وأجيب بأنّ المراد ما يفيد تصوُّرُ الشيء بطريق النظرِ بقرينة أنّ المقصود من الفنِّ قوانينُ الكسب والنظر. (خلاصة الحواشي)

[٢٣] قوله: «بالعرض العامِّ» هذا عند المتأخِّرين.

[٢٤] قوله: «قالوا» جملةٌ معلِّلةٌ لعدم الاعتبار. (عبد)

[٢٥] قوله: «والظاهر أنّ غرضهم» دفعُ اعتراضٍ يرد على قول المصنِّف، وهو أنّهم جوَّزوا التعريفَ بأمورٍ كلُّ واحد منها عرَضٌ عامٌّ للمعرَّف، لكن مجموعها مختصٌّ به، فكيف يصحُّ قولُ المصنِّف: «ولم يعتبروا بالعَرَض العامِّ»؟ (إس)

[٢٦] قوله: «ماشٍ» يوجد في الإنسان والفرس.

[٢٧] قوله: «مستقيم القامة» يُوجَد في الإنسان والشجر.

[٢٩] قوله: «بالطائر الولود» فإنّ كُلّاً من «الطائر» و«الوَلُود» عَرَضٌ عامٌّ للخفاش، لوجود الطيران فيه وفي سائر الطيور، ووجود الولادة فيه وفي الإنسان. (عبد)

---

(١) توضيحه:
١ ـ أنّ المعرِّف هو المعلوم التصوري الذي يُوصل إلى مجهولٍ تصوريٍّ.
٢ ـ وإيصاله إليه إنّما يكون بالفكر والنظر.
٣ ـ وقد عرَّفوا الفكر بـ«ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول».
٤ ـ وبناءً على هذا التعريف لا يصح أن يكون المعرِّف مفرداً، لأنه لا يجري فيه الفكر، لأن الفكر يقتضي التعدد، لأنه ترتيب أمور.
٥ ـ ولمَّا كان المصنف رحمه الله ممن يجوِّز التعريف بالمفرد، غيَّر تعريف الفكر فقال: «ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول».

(٢) في الطبعتين: «فمُثِّل» هنا وفي التالي أيضا. والصواب «ممثَّل».

قوله: «وقد أُجيزَ في الناقص» إشارةٌ إلى ما أجازه المتقدِّمون، حيث حقَّقوا[٣٠] أنَّه يجوز التعريفُ بالذاتيِّ الأعمِّ كتعريف الإنسان بالحيوان، فيكون حدّاً ناقصاً، أو بالعَرَض العامِّ[٣١] كتعريفه بالماشي، فيكون رسماً ناقصاً؛ بل جوَّزوا التعريفَ بالعَرَض الأخصِّ أيضاً[٣٢] كتعريف الحيوان[٣٣] بالضاحك[٣٤] لكن المصنِّف لم يعتدَّ به لزعمه أنَّه تعريفٌ بالأخفى، وهو غيرُ جائزٍ أصلاً.

قوله: «كاللَّفظيِّ» أي كما أُجيزَ في التعريف اللَّفظيِّ كونُه أعمَّ كقولهم: «سَعدانة نبتٌ»[٣٥].

قوله: «تفسيرُ مدلولِ اللَّفظ» أي تعيينُ مسمَّى اللفظ[٣٦] من بين المعاني المخزونةِ في الخاطر. فليس فيه[٣٧] تحصيلُ مجهولٍ عن معلومٍ كما في المعرِّف الحقيقيِّ؛ فافهم[٣٨].

[٣٠] قوله: «حيث حقَّقوا» فإنَّهم قالوا: «الغرض من التعريف إمَّا معرفة المعرَّف بماهيّته، أو بوجهٍ مَّا يميِّزه عن جميع ما عداه، أو عن بعضه». وأمَّا كونه مميِّزاً عن جميع ما عداه فغير واجب عندهم في التعريف. ولعلَّه قريبٌ إلى الصَّواب، فإنَّ وجوهَ تصوُّر الشيء مختلفةٌ. (إس)

[٣١] قوله: «بالعرض العامِّ» فيه إشارةٌ إلى أنَّ «الأعمَّ» في قوله: «وقد أجيزَ في الناقص أن يكونَ أعمَّ» أعمُّ[1]. (عبد)

[٣٢] قوله: «بالعرض الأخصِّ أيضاً» لإفادته التمييزَ عن بعض ما عداه. ووجهُ التخصيص بالعرض الأخصِّ أنَّ الذاتيَّ الأخصَّ لا يُتصوَّر[2]. (عبد)

[٣٣] قوله: «كتعريف الحيوان» هذا التعريفُ رسمٌ ناقصٌ، لأنَّ العرضَ الأخصَّ لشيءٍ خاصَّةٌ غيرُ شاملةٍ له. والتعريفُ بالخاصَّة فقط رسمٌ ناقصٌ. (إس)

[٣٤] قوله: «بالضاحك» والناطقِ، لأنَّ كُلّاً منهما عرضيٌّ خارجٌ عن حقيقة الحيوان. (عبد)

[٣٥] قوله: «سعدانة نبت» فإنّ «النبتَ» أعمُّ من «السّعدانة» ـ بضم السين[3] ـ اسمٌ لنبتٍ خاصٍّ. (إس)

[٣٦] قوله: «أي تعيينُ مسمَّى اللَّفظ» أي تصويرُه في المُدرِكة من حيث إنَّه معناه، وتمييزُه من بين المعاني المعلومة المخزونةِ بالإضافة إلى اللَّفظ المخصوص. (عبد)

[٣٧] قوله: «فليس فيه» بل فيه إحضارُ معاني صورٍ جزئيةٍ مخزونةٍ في الخزانة عند المُدرِكة مرَّةً ثانيةً، فتُعيَّنُ أنَّ هذا المعنى قد وُضِع بإزائه ذلك اللَّفظُ. فالمقصود بالتعريف اللَّفظيِّ توضيحُ ما وُضِعَ له اللَّفظُ، إمَّا بمرادفٍ له كقولهم: «الغضنفر أسدٌ»، وإمَّا بلفظٍ أعمَّ منه كقولهم: «السّعدانة نبتٌ». اس

[٣٨] قوله: «فافهم» إشارةٌ إلى الفرق بين التعريف اللَّفظيِّ والتعريف الحقيقيِّ، ففي التعريف اللَّفظيِّ استحضارٌ، وفي الحقيقيِّ استحصالٌ. (عبد)

قوله: «فافهم» لعلَّه إشارةٌ إلى الاختلاف الواقع بينهم في أنَّ اللَّفظيَّ من المطالب التصورية، أو من المآرب التصديقية، فقيل: إنَّه من المطالب التصورية، فالغرض من التعريف اللَّفظيِّ تصويرُ المعرَّف، فمعنى قوله: «الغَضنْفَر الأسدُ» تصوير الغضنفر بلفظٍ أشهر. وقيل: إنَّه من المطالب التصديقيَّة. ومعنى قولنا: «الغضنفر الأسد» التصديق. وإحقاقُ الحقِّ اطلبْه من المطوَّلات. (عبدالحيّ)

(١) أي أعمُّ من أن يكون ذاتياً أو عرضياً. ووجه الإشارة ظاهر.

(٢) لأنَّ الذاتيَّ بالضرورة يتحقَّق كلَّما تحقَّق الذات، فلا يمكن تحقُّقُ الذات بدون الذاتيِّ.

(٣) المثبت في المعاجم العربية كالقاموس وغيره ضبطها بفتح السين.



التصديقات



فصل في التصديقات

القضيّةُ: قولٌ يحتمل الصِّدقَ[1] والكذبَ(1).

فإنْ كان الحكمُ فيها بثبوت شيءٍ لشيءٍ أو نفيِه عنه فحمليّةٌ مُوجبةٌ أو سالبةٌ.

ويُسمَّى المحكومُ عليه موضوعاً؛ والمحكومُ به محمولاً؛ والدَّالُّ على النِّسبة رابطةً. وقد استُعيرَ لها «هو».

وإلا فشرطيةٌ. ويُسمَّى الجزءُ الأوَّلُ مقدَّماً، والثاني تالياً

قوله: «**القضية: قولٌ**» القول[2] في عرف هذا الفنِّ[3] يقال للمركَّب، سواءٌ كان مركَّباً معقولاً أو ملفوظاً؛ فالتعريف يشتمل على القضيَّة المعقولة والملفوظة.

قوله: «**يحتمل الصِّدق**» الصدقُ: هو المطابَقة للواقع[4]. والكذب: هو اللامطابقة له. وهذا المعنى لا يتوقَّفُ معرفتُه على معرفة الخبر والقضيَّة[5]، فلا يلزم الدَّورُ.

قوله: «**موضوعاً**» لأنَّه وُضِع وعُيِّنَ ليُحكَم عليه.

قوله: «**محمولاً**» لأنَّه أمرٌ جُعِل محمولاً لموضوعه.

قوله: «**والدالُّ على النسبة**»[6] أي اللفظةُ[7] المذكورةُ(2) في القضيَّة[8] الملفوظة التي تدلُّ على النسبة الحُكميَّة[9] تُسمَّى رابطةً تسميةَ الدَّالِّ باسم المدلول[10]، فإنَّ الرابطةَ حقيقةً هي النِّسبة الحكميَّةُ.

وفي قوله: «والدَّالُّ على النسبة» إشارةٌ إلى أنَّ الرابطة أداةٌ، لدلالتها على النسبة التي هي معنىً حرفيٌّ غيرُ مستقلٍّ.

---

(1) أورد عليه أنَّ المركَّب التقييديَّ أيضاً يحتمل الصدقَ والكذبَ، فقولنا: «زيدٌ العالم» على الوصفية يحتمل الصدقَ والكذبَ كما يحتمله قولنا: «زيدٌ عالم». وللسيد المحقِّق تحقيقٌ في الجواب عنه، خلاصتُه: «أنَّ النِّسَب الذهنيَّة في المركَّبات الخبرية تُشعر من حيث هي هي بوقوع نِسبٍ أخرى خارجةٍ عنها، فلذلك احتملت عند العقل مطابقتَها أوْ لا مطابقتها. وأمَّا النِّسَب الذهنيَّة في المركَّبات التقييديَّة فلا إشعارَ لها من حيث هي هي بوقوع نِسبٍ أخرى تُطابقها أوْ لا تطابقها، بل ربَّما أشعرت بذلك من حيث إنَّ فيها إشارةً إلى نسبٍ أخرى خبريةٍ». وتفصيله في حاشية السيد على المطول ص: ٤٢ ـ ٤٤، طبعة مكتبة الداوري، قم، ١٤٢٤هـ، مصوَّرة من طبعة تركية قديمة.

(2) كذا في الهنديتين فقط، وفي غيرهما: «اللفظ المذكور».

[فصل في التصديقات]

[١] قوله: «يحتمل الصِّدق» اعلم أنَّ المراد من احتمال الصدق والكذب في تعريف القضية بالنظر إلى نفس مفهومها مع قطع النظر عن خصوصية الموضوع والمحمول وغيرِ ذلك؛ فلا يرد[1] أن القضايا البديهية الأوَّلية كـ«اجتماع النقيضين محالٌ» لا تحتمل الكذب، والقضايا التي يحكم العقل بكذبها كـ«السماء تحتنا» لا تحتمل الصدق. (إس)

[٢] قوله: «القول إلخ» دفعٌ لما يُتوهَّم من شهرة القول في اللفظ من أنّ تعريفَ القضية بهذا مختصٌّ بالقضية الملفوظة.

ثم اعلم أنّه لمّا فرغ المصنِّفُ من بحث المُوصِل إلى التصور شرع في بحث المُوصِل إلى التصديق، وهو الحجَّة، وجزؤُها القضيةُ، فقدَّم بيانَها. (عبد)

[٣] قوله: «في عرف هذا الفن إلخ» ثم ههنا أبحاث:

منها: أن صرَّح سيِّد المحقِّقين: أنّ القولَ في أصل اللُّغة اللَّفظُ، حتى قيل: إنَّه يتناول المُهمَلَ أيضاً، وإنَّما خُصَّ بالمستعمَل في العرف العامِّ، ونُقل في اصطلاح الميزان إلى المركَّب المعقول والملفوظ. وهذا ناظرٌ إلى أنَّ القولَ لفظٌ مشتركٌ بين المعاني الكثيرة، فلا يناسب استعمالُه في مقام التعريف. والجوابُ أنَّ المقام قرينةٌ على أنَّ المرادَ من القولِ المركَّبُ. (نور الله)

[٤] قوله: «الصدق إلخ» دفعٌ للاعتراض المشهورِ على تعريف القضية بلزوم الدَّور بأنَّ الصدقَ والكذبَ مطابَقةُ الخبر للواقع، وعدم مطابقته له. والخبرُ والقضيةُ مترادفان. فتوقَّفت القضيةُ على الصِّدق والكذب المتوقِّفَين على الخبر، وهذا هو الدَّور. (عبد)

[٥] قوله: «الخبر والقضية» إشارة إلى ترادفهما.

[٦] قوله: «الدالُّ على النسبة إلخ» أراد بـ«الدَّالِّ» أعمَّ من اللفظ وغيرِه ليشتمل الحركات، وبالدلالة صريحاً سواءٌ كانت وضعيةً أو مجازيةً، لئلَّا يتناول الكلماتِ الحقيقيةَ وهيئاتها، وليتناول ما هو استعارةٌ، وبـ«النسبةِ» الوقوعَ واللاوقوع المتَّفق عليه في القضية.

لا يقال: لو أريد الدلالةُ صريحاً لم يصدق التعريفُ على الرابطة الزمانية كـ«كان»؛ لأنَّا نقول: ليس «كان» ونحوه رابطةً عند المصنِّف، بل الرابطة عنده هي الحركات الإعرابية. صرَّح به في شرحه للرسالة[2]. (شوستري)

[٧] قوله: «أي اللفظة إلخ» في هذا التفسير نظرٌ، لأنَّ الرابطة لا يجب أن تكون لفظاً، كيف وحركة الكسرة في «زيد دبيرٍ» رابطةٌ عندهم، وليست بأداةٍ، [إذ الأداة] من أقسام اللفظ.

إن قلتَ: الحركة أيضاً لفظةٌ، قلت: كلَّا، وقد قال النحاة: إنَّ أقلَّ اللَّفظ حرفٌ واحدٌ. (إس)

[٨] قوله: «اللفظة المذكورة في القضيَّة الملفوظة» سواء كان مبتدأ أو فاعلاً.(عبد)

[٩] قوله: «النسبة الحكميَّة» التي هي مورد الحكم والإذعان.(عبد)

---

(١) لأنَّه يكون محصَّل مفهوم القضية ثبوتَ شيءٍ لشيءٍ. وتفصيله حاشية السيد على القطبي (١/ ٢٢٣، مجموعة شروح الشمسية)

(٢) وزاد عليه: «والذي يفهم منه الربط في لغة العرب هو الحركات الإعرابية، بل الرفع تحقيقاً أو تقديراً لا غير». انظر: شرح السعد للشمسية (ص/ ٨٨ ـ ٨٩، المطبع المصطفائي، ١٣١٤هـ).

واعلم أنَّ الرابطة قد تُذكَر في القضية(1) وقد تحُذَف. فالقضية على الأوَّل تسمى ثلاثية[11] وعلى الثاني ثنائية[12].

قوله: «وقد استُعير[13] لها هو» اعلم أن الرابطة تنقسم إلى زمانية تدلّ[14] على اقتران النسبة الحكمية بأحد الأزمنة الثلاثة، وغيرِ زمانيَّة[15] بخلاف ذلك.

وذكر الفارابيُّ(2)[16] أنَّ الحكمة الفلسفيَّة[17] لَّما نُقِلت من اللُّغة اليونانية إلى العربية وجد القوم أنَّ الرابطة الزمانية في اللَّغة العربية هي الأفعال الناقصة[18] ولكن لم يجدوا في تلك اللُّغة رابطةً غير زمانية تقوم مقام «هَسْتْ» في الفارسية و«اِسْتِن» في اليونانية، فاستعاروا[19] للرابطة الغير الزمانية لفظة «هو» و «هي» ونحوهما مع كونهما في الأصل أسماء لا أدوات.

فهذا ما أشار إليه المصنف بقوله: «وقد استُعير لها هو».

(1) زيد في الطبعة الإيرانية فقط: «الملفوظة» وهو مراد هنا وإن لم يذكر، كما يدل عليه السِّياق.

(2) انظر: كتاب الحروف للفارابي ص: ١١٢-١١٣، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، طبعة ثانية، ١٩٩٠ م. وسمَّاه الماتن العلامة التفتازاني في شرحه على الرسالة الشمسية ص: ٢١٢، طبعة دار النور بكتاب الألفاظ والحروف.

[١٠] قوله: «باسم المدلول» والأولى أن يقول: «بوصف المدلول»، فإنَّ الرابطة ليست اسماً للنسبة الحكمية، إنَّما هو وصفٌ لها. (إس)

[١١] قوله: «تُسمَّى ثُلاثيةً» اعلم أنَّ أجزاء القضية ثلاثةٌ عند المتقدِّمين: الموضوع والمحمول والنسبة التامَّة الخبرية؛ وأربعةٌ عند المتأخِّرين: الموضوع والمحمول والنسبة التقييدية التي هي مورد الإيجاب والسلب، والنسبة التامة الخبرية؛ فمعنى قولنا: «زيدٌ قائمٌ» زيد آن قائم است[١].

والتفصيل في حاشيتنا على «شرح السلَّم» لمولانا حمد الله رحمه الله. (عبدالحليم)

قوله: «ثلاثيَّة» لاشتمالها على ثلاثة أجزاءٍ، نحو زيدٌ هو القائم.

[١٢] قوله: «ثنائيَّة» لاشتمالها على جزئين، نحو زيدٌ قائم.

[١٣] قوله: «وقد استُعير» جواب عمَّا يقال: إنّ كونَ الدالِّ على النسبة الرابطة أداةً ممنوعٌ، بسند أن «هو» في «زيد هو قائم» يدلُّ على النِّسبة وليس بأداةٍ، لأنَّه اسمٌ. (عبد)

قوله: «وقد استعير لها هو» أي للدلالة على النسبة.

[١٤] قوله: «تدلُّ» صفة كاشفة.

[١٥] قوله: «وغير زمانيَّة» أي لا تدلُّ على الاقتران.

[١٦] قوله: «وذكر الفارابي» اعلم أنَّ الاستعارةَ لابدَّ لها من المستعِير والمستعارِ منه والمستعارِ والعَجزِ والافتقارِ، فالقَوم الناقلون هم المستعير، والمستعار كلمة «هو» أو «هي»، والمستعار منه هو الاسمُ، وعدمُ وُجدانهم رابطةً غيرَ زمانيةٍ في كلام العرب عند احتياجهم إليها عَجز وافتقارٌ. (عبد)

قوله: «الفارابي» هو أبو النَّصر الملقَّب بالمعلِّم الثاني. (برهان)

[١٧] قوله: «الفلسفيَّة» أي المنسوبة إلى الفلسفة، وهي معرَّب فيلاسوفا أي مُحِبُّ الحكمة. (اس)

[١٨] قوله: «هي الأفعال الناقصة» وليس المرادُ منها جميعَها كما يتراءى من ظاهر هذا الكلام، بل المراد الأفعالُ الوجودية[٢] كـ«كان» و«يكون»، فاللام على الأفعال للعهد. (عبد)

[١٩] قوله: «فاستعاروا» والاستعارةُ ههنا مستعمَلة في المعنى اللُّغويِّ دون الاصطلاحِيِّ، فلا يَرد أنَّه لابُدَّ من المناسَبة بين المستعارِ منه والمستعارِ له؛ فإنَّ هذا في الاستعارة الاصطلاحية. (إسمعيل)

قوله: «فاستعاروا» جوابٌ لـ«لمَّا».

(١) أي معناه عند المتأخرين. وقد سبق كلام المحشي في مبحث بيان الحاجة إلى المنطق الحاشية رقم (٢٠) وشرحنا مراده هناك فراجعه.

(٢) الأولى أن يقول: «الكلمات الوجودية».
واعلم أنَّ الكلمة عندهم على قسمين: ١: حقيقية: وهي التي تدل على الحدث، والنسبة إلى الفاعل، والزمان. و٢: وجودية: وهي التي تدل على الأخيرين فقط، ولا تدل على الحدث.
والمراد من النسبة إلى الفاعل هو ما يعبِّرون عنه بالوجود الرابطي وهو كون شيء شيئاً. فقيل لها وجودية نسبة إلى الوجود الرابطي. والتفصيل في تحرير كنديا على السلم (ص: ٩١، طبعة رحمانية، بشاور)
وقد تتبَّعتُ فلم أجد في القوم من فرَّق بين الأفعال الناقصة وبين الكلمات الوجودية. بل يفسِّرون الكلمات الوجودية بالأفعال الناقصة مطلقاً. والله تعالى أعلم.

وقد يذكر[٢٠] للرابطة الغير الزمانية أسماء مشتقة من الأفعال الناقصة نحو كائنٌ وموجودٌ[٢١] في قولنا: «زيدٌ كائنٌ قائماً» و«أُمَيْرِسُ(١)[٢٢] موجودٌ شاعراً».

قوله: «وإلا فشرطيَّةٌ»[٢٣] أي وإن لم يكن الحكم بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه فالقضية شرطية سواء[٢٤] كان الحكم فيها[٢٥] بثبوت نسبة[٢٦] على تقدير نسبة أخرى أو نفي ذلك الثبوت[٢٧] أو بالمنافاة[٢٨] بين النسبتين أو سلب تلك المنافاة، فالأولى شرطية متصلة، والثانية شرطية منفصلة[٢٩].

واعلم أن حصر القضية في الحملية والشرطية على ما قرَّره المصنِّف عقليٌّ[٣٠] دائرٌ بين النفي والإثبات.

---

(١) في نور عثمانية: «أمير». الإيرانيتين: «أوميرس». والطبعة الهندية القديمة: «عمرو».

وذكره القفطي في تاريخ الحكماء ص: ٦٧ ـ ٦٨، طبعة ليبسك، ١٣٢٠هـ قال: «أوميرس الشاعر اليوناني، كان هذا الرجل من رجال يونان الذين عانوا الصناعة الشعرية من أنواع المنطق وأجادها». وكان قبل أرسطو حيث ذكر القفطي ص: ٤٨ أنَّ لأرسطو كتاباً في مسائل من عويص شعر أوميرس في عشرة أجزاء. وهو هوميروس أو هومر Homer صاحب الإلياذة Iliad والأوديسه Odyssey. وفي وجوده وتاريخ حياته أقوال، والمشهور أنَّه عاش في القرن الثامن قبل الميلاد. وانظر لتفصيل ترجمته موقع ويكيبيديا على الانترنت.

[٢٠] قوله: «وقد يُذكَر إلخ» دفعٌ لما يُتوَهّم من أنّ الأسماء المشتقّةَ من الأفعال الناقصةِ ـ أي الوجوديةِ أيضاً ـ روابطُ زمانيةٌ.

[٢١] قوله: «كائنٌ وموجودٌ» صريح في أنّ المراد بالأفعال الناقصة، الأفعال الوجوديّة ههنا لا مطلقاً.

[٢٢] قوله: «أميرس» بضمِّ الأوّل وفتح الثاني وسكون الياء التحتانية وكسر الرابع. (عبد)

قوله: «أميرس» اسم رجل

[٢٣] قوله: «فشرطية» إنّما سُمِّيت بالشَّرطيَّة لوجود أداة الشَّرط فيها.

يَرِد[1] عليه أنَّ هذا في المتَّصلة فظاهرٌ، وأمّا في المنفصِلة فمشكِلٌ. والجواب عنه: أنَّ تسمية المنفصلةِ بالشَّرطية باعتبار خروجِ حكمٍ ضمنيٍّ، مثلاً في قولنا: «العدد إمَّا زوج وإمَّا فرد» إن كان فرداً فليس بزوجٍ، وإن كان زوجاً فليس بفردٍ. (محصَّل)

[٢٤] قوله: «سواء كان» اعلم أنَّه لا خلاف بين أهل الميزان وأهل العرب في أنَّ الحكم في الشَّرطية بين المقدّم والتالي. نعم! كلام السَّكاكي يُشعر بأنَّ الحكم في الجزاء، والشَّرط قيدٌ له بمنزلة الظَّرف والحال، فمعنى قولنا: «إن كانت الشمس طالعةً، فالنَّهار موجود» النَّهار موجودٌ حالَ طلوع الشمس، أو وقتَ طلوعه، كذا قال السيِّد الشَّريف في حاشية «المطوّل»[2]، فالقولُ بأنَّ مذهب أهل العرب أنَّ الحكم في الجزاء، والشَّرط قيدٌ له، كما وقع عن صاحب السُّلَّم[3]، وتبعَه المتأخِّرون، بعيدٌ عن الصَّواب. كيف فإنَّ أهلَ العرب صرَّحوا: بـ«أنَّ كَلِم المُجازاة تدلُّ على سببيَّة الأوّل، ومسبَّبيةِ الثاني»، وهذا صريحٌ في أنّ الحكمَ بينهما، فتدبّر. (عبد الحليم)

[٢٥] قوله: «كان الحكم فيها» لزوماً أو اتفاقاً.

[٢٦] قوله: «بثبوت نسبة» نحو: «كلَّما كانت الشَّمس طالعةً، فالنَّهار موجود»، فإنَّه حُكِم فيها بثبوت نسبةِ الوجود إلى النَّهار على تقدير وُجود نسبة الطُّلوع إلى الشَّمس. (إس)

قوله: «بثبوت نسبة» سواء كانت النسبتان بثبوتيَّتين أو سلبيَّتين أو مختلفتين. (عبد)

[٢٧] قوله: «أو نفي ذلك الثبوت» مثل: «ليس إذا كانت الشمسُ طالعةً، فاللَّيل موجود»، و «ليس إذا لم يكن الشمسُ طالعةً، فالنَّهار موجود». عبد

[٢٨] قوله: «بالمنافاة» نحو: «ليس إمَّا أن يكونَ العددُ زوجاً أو منقسِماً بمتساويين».

قوله: «بالمنافاة» عناداً أو اتفاقاً. (عبد)

[٢٩] قوله: «منفصلة إلخ» نَتلُو عليك أنَّ المنفصِلة ما يكون الحكم فيه بالتَّنافِي صريحاً، وأمَّا الحكم بسلب الاتِّصال فضمنيٌّ لزوماً، والسَّالبة المتَّصلة ما يكون الحكمُ فيه بسلب الاتِّصال صراحةً، وأمَّا الحكم بالتَّنافي فالتزاميٌّ، فالمعتبرُ الحكمُ الصَّريحيُّ، لا الأعمُّ منه ومن الالتزامِيِّ، فلا يَنتقض تعريفُ المنفصلَة بالسَّالبة المتَّصلة، وبالعكس. (عبد الحيّ)

[٣٠] قوله: «عقليٌّ» يجزم العقل فيه بمجرد ملاحظة المفهوم بالانحصار.

---

(١) لا يخفى أنه لا يجب اطراد وجه التسمية، فالإيراد ضعيف.

(٢) انظر حاشيته على المطول (ص: ١٥٣).

(٣) انظر: حمد الله على السلم (ص: ٢٠). وهو تحقيق العلامة التفتازاني في المطول انظر (ص: ١٥٣).

وأمَّا حصر الشرطية في المتَّصلة والمنفصلة فاستقرائيٌّ[٣١].

قوله: «مقدَّماً» لتقدُّمه في الذِّكر.

قوله: «تالياً» لِتُلوِّه[٣٢] عن الجزء الأول.

[٣١] قوله: «فاستقرائيٌّ» وهو الحصر الذي يظهر بعد التَّتبُّع والتفحُّص وإن جوَّز العقلُ الآخرَ، لعدم الدَّوران بين النَّفي والإثبات، فإذا تصفَّحنا الشَّرطياتِ ما وجدنا سِوى المتَّصلة والمنفصلة، فيجوِّز العقلُ شرطيةً لا متصلةً ولا منفصلةً، بأن لا يكونَ الحكم فيها بالاتِّصال ولا بالانفصال، بل بأمرٍ آخر. (برهان الدين)

[٣٢] قوله: «لِتُلوِّه» أي في أكثر الاستعمال، وإلا فقد يَتقدَّم الجزاءُ على الشَّرط أيضاً، كما يُقال: «النَّهار موجودٌ إن كانت الشمس طالعةً». (إس)

[أقسام القضيَّة الحمليَّة باعتبار الموضوع]

والموضوع إن كان شخصاً معيَّناً(١) سُمِّيت القضيَّةُ شَخصيَّةً ومخصوصةً؛ وإن كان نفسَ الحقيقة فطَبَعيَّةٌ(٢)؛ وإلا فإنْ بُيِّنَ كميَّةُ أفراده كُلّاً أو بعضاً فمحصورةٌ، كليَّةٌ أو جزئيةٌ. وما به البيان سُورٌ؛ وإلا فمُهملةٌ، وتُلازم الجزئيَّةَ.

قولـه: «والموضوع»[١] هذا تقسيمٌ للقضيَّة الحمليَّـة باعتبار الموضوع، ولذا[٢] لُوحِظَ في تسـمية الأقسام حالُ الموضوع، فيُسمَّى ما موضوعُه شخصٌ شخصيةً، وعلى هذا القياسِ.

ومحصَّـل التقسـيم أنَّ الموضوع إمَّـا جزئيٌّ حقيقيٌّ[٣] كقولنا: «هذا إنسـانٌ»؛ أو كليٌّ؛ وعلى الثاني فإمَّا أن يكون الحكمُ على نفس حقيقة هذا الكليِّ[٤] وطبيعتِه من حيث هي هي(٣)، أو على أفراده؛ وعلى الثاني فإمَّا أن يُبيَّنَ كميَّةُ الأفراد المحكوم عليها(٤) بأن يُبينَّ أنَّ الحكم على كلِّها أو على بعضها، أولا يُبينَّ ذلك بل يُهمَل؛ فالأوَّل[٥] شخصيَّةٌ، والثاني[٦] طَبَعيَّةٌ[٧]، والثالث محصورةٌ[٨]، والرابع مهملةٌ[٩].

ثمَّ المحصورة إنْ بُيِّنَ فيها أنَّ الحكم على كلِّ أفراد الموضوع فكُليَّةٌ؛ وإن بُيِّن أنَّ الحكم على بعض أفراده فجزئيَّةٌ. وكلٌّ منهما إمَّا موجبةٌ أو سالبةٌ.

ولا بدَّ في كلٍّ من تلك المحصورات الأربع[١٠] من أمرٍ[١١] يبيِّن كميَّةَ أفراد الموضوع. يُسمَّى ذلك الأمرُ بـ«السُّوْر» أخذاً من سُور البلد(٥)، إذ كما أنَّ سُورَ البلد محيطٌ به، كذلك هذا الأمرُ محُيطٌ بما حُكِم عليه من أفراد الموضوع.

---

(١) في نور عثمانية: «شخصاً»، وفي الطبعة الإيرانية: «مشخَّصاً»، ليس فيهما زيادة «معيناً».

(٢) كذا في الطبعات الهندية، وقد سبق أن نبَّهنا على الاختلاف فيه، والفصيح فيه «طَبَعيَّة» بحذف الياء. وقد جُوِّز «طبيعية» ولكنَّه شاذٌّ. وأكثرُ الطبعات العربية والإيرانيَّة لكتب القوم على إثبات الياء في مثله.

(٣) زيادة «وطبيعته من حيث هي هي» موجودة في الهنديتين والتحفة، وغير موجودة في غيرها.

(٤) كذا في الإيرانيتين والراغب، وفي الهنديتين والتحفة: «أفراد المحكوم عليه». وفي الطبعة الهندية القديمة ونور عثمانية: «أفراد المحكوم عليها». وأمَّا الأخير فالظاهر أنَّه خطأٌ. وأولى الباقين ما أثبتناه.

واعلم أنَّهم اختلفوا في القضية المحصورة والمهملة هل الحكم فيهما على الأفراد أم على الطبيعة، فالمتأخرون على أنَّ الحكم فيهما على الأفراد، وعليه عامة أصحاب المتون من الشمسية والتهذيب. واختار كثير من المحقِّقين ـ منهم العلَّامة الجلال الدواني والفاضل الباغنوي والمير باقر الداماد والمير زاهد الهروي ـ أنَّ الحكم فيهما على الطبيعة ـ بتفصيله المذكور في المطوَّلات. وانظر للتفصيل: شرح حمد الله على سلم العلوم ص: ٣١ ـ ٣٦، طبعة نظامي كانبور، سنة ١٣٢٨ هـ بتحشية المولوي إلهي بخش فيض آبادي.

والظاهر أنَّ الشارح الفاضل ملا عبد الله اليزدي على مذهب الجمهور. كما هو الظاهر من كلامه هنا، فيكون «الأفراد المحكوم عليها» مناسباً معه. وما في الهنديتين ـ «أفراد المحكوم عليه» ـ يقتضي أن يكون المحكوم عليه هو الطبيعة دون الأفراد كما لا يخفى.

(٥) زيادة «أخذاً من سور البلد» موجودة في الهنديتين والتحفة، ولا توجد في غيرها.

[أقسام القضيَّة الحمليَّة باعتبار الموضوع]

[١] قوله: «والموضوع» أي الموضوع الذي في القضية إن كان معيَّناً بالتعيين الشَّخصي، سواءٌ كان موجوداً في الذهن أو في الخارج.

ولم يقل: «جزئيّاً» لئلا يتوهم اختصاصه بما في الذهن بناء على أنَّ الجزئيَّة من العوارض الذهنيَّة.

ولم يقل «عَلَماً» أي معنى علميّاً، ليشتمل مثل هذا حيوانٌ. (شوستري)

[٢] قوله: «ولذا» أي لكون هذا التقسيم باعتبار الموضوع. (عبد)

[٣] قوله: «إمَّا جزئيٌّ حقيقيٌّ» هذا شامل للعَلَم والضمير واسمِ الإشارة وغيرِها، نحو أنا عالمٌ وزيدٌ جاهلٌ. (إس)

قوله: «جزئيٌّ حقيقيٌّ» وأمَّا الحيوان فلا يكون جزئيّاً حقيقيّاً. (عبد)

[٤] قوله: «على نفس حقيقة هذا الكلِّيِّ» فيه أنَّ الحكم في الطَّبَعية ليس على نفس طبيعة الكليِّ من حيث هي هي، بل على طبيعته من حيث العموم والوحدة الذهنيَّة[1]؛ ولكن يكون العمومُ معتبراً في العنوان لا في المعنون، نحو «الإنسان نوعٌ». وأمَّا ما حُكِم فيه على نفس الكليِّ من حيث هو هو حتَّى لا يُعتبَر العمومُ أيضاً فهي مهملة قدمائيَّة. وهي أعمُّ من الطبعيَّة. فتدبَّر. (عبدالحليم)

[٥] قوله: «فالأوَّل» أي ما موضوعُه جزئيٌّ حقيقيٌّ تُسمَّى «شخصيَّة» لكون الموضوع فيه شخصاً. وتسمَّى «مخصوصةً» أيضاً لكونه مخصوصاً معيَّناً. (إس)

[٦] قوله: «الثاني» أي ما موضوعه طبيعة الكلِّيِّ.

[٧] قوله: «طبَعيَّةٌ» لأنَّ الحكم فيها على نفس طبيعة الموضوع دون أفراده. (عبد)

[٨] قوله: «محصورة» لحصر أفرادِها كلًّا أو بعضاً. (عبد)

[٩] قوله: «مُهمَلة» لأنَّ بيانَ كميَّةِ أفرادِ موضوعِها مُهمَلٌ ومتروكٌ. (عبد)

[١٠] قوله: «المحصورات الأربع» أي الموجبة الكليَّة والجزئيَّة والسالبة الكليَّة والجزئيَّة.

[١١] قوله: «من أمرٍ» هذا الأمر أعمُّ من أن يكون لفظاً كلفظة «كل» و«بعض» وغيرهما، أوْ لا كوقوع النكرة تحتَ النفي، فإنَّه سورٌ للسلب الكليِّ مع أنَّه ليس بلفظٍ. (إس)

---

(١) المراد من الوحدة الذهنية هو العموم والإطلاق.
ويكون هذا الإطلاق في مرحلة اللِّحاظ، وليس داخلاً في الملحوظ، بمعنى أنَّ الملحوظ هو الطبيعة، وليس الطبيعة العامَّة، والعموم في اللِّحاظ فقط. إذ لو جُعِل العمومُ في الملحوظ لا يبقى مطلقاً، بل يصير مقيَّداً. وهذا معنى قوله: «يكون العموم معتبراً في العنوان لا في المعنون».
وأمَّا المهملة القدمائية فلا يكون فيه العموم في اللحاظ أيضاً. بل الموضوع فيها الطبيعة من حيث هي هي، دون ملاحظة شيء آخر، حتى الإطلاق.
والفرق بينهما أن موضوع الطَّبَعية يجري فيه أحكامُ العموم فقط. فلا يصح فيه «الإنسان كاتب». ويصح «الإنسان نوعٌ». وموضوع المهملة القدمائية يجري فيه أحكام العموم والخصوص جميعاً، فيصح فيه «الإنسان كاتب» و«الإنسان نوع». فالمهملة القدمائية أعم من الطبعية.
والتفصيل في شرح حمد الله على سلَّم العلوم (ص: ٣٠-٣١).

فسُور الموجبة الكليَّة هو «كلٌّ» ولام الاستغراق[١٢] وما يفيد معناهما من أيِّ لغةٍ[١٣] كانت. وسور الموجبة الجزئية «بعضٌ» و«واحدٌ»[١٤] وما يفيد معناهما[١٥]. وسور السالبة الكليَّة «لا شيءَ» و«لا واحدَ»[١٦] ونظائرهما. وسُور السَّالبة الجزئية هو «ليس بعض»[١٧] و«بعض ليس» و«ليس كلّ»(١) وما يرادفها(٢).

قوله: «وتُلازِم الجزئيَّةَ»[١٨] اعلم أنَّ القضايا المعتبَرة[١٩] في العلوم هي المحصورات الأربع لا غير. وذلك[٢٠] لأنَّ المهملة والجزئية متلازمتان[٢١]، إذ كلَّما صدق الحكمُ على أفراد[٢٢] الموضوع في الجملة[٢٣] صدق على بعض أفراده[٢٤] وبالعكس؛ فالمهملة مندرجةٌ تحتَ الجزئية.

---

(١) «ليس كل» كما يكون للسلب الجزئي على التفصيل الذي ذكره المحشي في الحاشية رقم ١٧، قد يكون للسلب الكليِّ أيضاً على تحقيق العلامة القطب الرازي في شرح المطالع حيث قال ٢/ ٥٩، تحقيق أبو القاسم الرحماني: «والصواب أن يقال: «ليس كل» و«ليس بعض» إمَّا أن يعتبر سلبُها بالقياس إلى القضية التي بعدهما أو بالقياس إلى محمولها، فإن اعتُبر سلبُها بالقياس إلى القضية فـ«ليس كل» مطابقٌ لرفع الإيجاب الكليِّ، و«ليس بعض» لرفع الإيجاب الجزئيِّ. وإن اعتُبِر بالقياس إلى المحمول فـ«ليس كل» مطابقٌ للسلب الكليِّ، و«ليس بعض» للسلب الجزئي». وحاصله ما ذكرناه في التعليق الثاني على الحاشية رقم ١٧، فراجعه.

(٢) كذا في الهنديتين. وفي النسخة الإيرانية: «يساوقها». وفي غيرها: «يساويها».

[١٢] **قولـه: «كلٌ و لام الاسـتغراق»** نحـو كلُّ إنسانٍ حيوانٌ والإنسان حيوانٌ.

[١٣] **قوله: «من أيِّ لغة»** كما يقال في الفارسية هر إنسان حيوان اَست. (عبد)

[١٤] **قولـه: «بعضٌ وواحدٌ»** نحو بعض الإنسـان وواحد منه حيوانٌ.

[١٥] **قوله: «وما يفيد معناهما»** كالنَّكرة في الإثبات مثل «إنسانٌ جاء».

[١٦] **قولـه: «لا شيءَ ولا واحد»** نحو «لاشيء من الإنسان ولا واحد منه حيوانٌ».

[١٧] **قولـه: «ليـس بعـض»** والفـرق بـين الأخير والأوّلَـين أن «ليـس كلّ» يـدلُّ على رفع الإيجـاب الكليِّ بالمطابقـة، فـإذا قلنـا: «ليس كلُّ حيـوانٍ إنسـاناً» فمعناه المطابقـيُّ أنَّ ثبوت الإنسـان لكلِّ فردٍ مـن أفراد الحيوان مرفـوعٌ؛ وأمَّـا عـلى السـلب الجزئـيِّ فبالالتـزام، فـإنَّ المحمول على تقدير سـلبه عن جميع أفراد الموضوع إمَّا أن يكون مسـلوباً عـن كلِّ واحدٍ واحدٍ منهـا أو عن بعضٍ، وعلى كلا التقديرين فالسلبُ الجزئيُّ متحقِّقٌ.

وقولنـا: «بعـض الحيوان ليـس بإنسـانٍ»، و«ليس بعض الحيوان بإنسـان» إنَّما يدلُّ مطابقةً على أنَّ المحمول ـ أعنـي الإنسـان ـ مسـلوبٌ عـن بعض الحيـوان. وهذا هو السـلب الجزئيُّ. وأمَّـا رفعُ الإيجاب الـكليِّ فمدلولٌ التزامـيٌّ، فإنَّه إذا رُفِع المحمولُ عـن البعض لم يكن ثابتاً للكلِّ.

وأمَّـا الفرقُ بـين «ليس بعض» و«بعـض ليس»[١] فهو أنَّ «ليس بعض» مع أنَّ مدلوله المطابقيَّ هو السـلب الجزئيُّ، قد يكون مسـتعمَلاً للسـلب الـكليِّ أيضاً كما في قولنا: «ليس بعضُ الإنسـان بحجر» أي ليس كلُّ واحدٍ من الإنسان بحجرٍ، بخلاف «بعض ليس» فإنَّه يُستعمَل في السلب الجزئيِّ دائماً.

والسرُّ فيه أنَّ البعض في «ليس بعض» نكرةٌ وقعت تحـتَ النفي فأفـاد العمـومَ، بخلاف «بعض ليـس» فإنَّ البعض ههنا ليس تحتَ النفي بل النفيُ تحتَه[٢]. (إس)

[١٨] **قوله: «وتلازم الجزئية»** دفعٌ لما يَرِد على القوم بناءً على ما تقرَّر عندهم من أنَّ القضايا المعتبرة في العلوم منحـصرة في المحصـورات، وهـو أنَّ هذا الحـصر ممنوعٌ بسـند أنَّ المهملـة تقع كبرى للقيـاس فصـارت معتبَرةً. (عبد)

[١٩] **قوله: «القضايا المعتبرة في العلوم»** بأن تكون مسائلَ.

[٢٠] **قولـه: «وذلك»** أي انحصار القضايا المعتبَرة في المحصورات الأربع.

[٢١] **قولـه: «متلازمتـان»** أي متسـاويتان في الصدق.

[٢٢] **قولـه: «صـدق الحكم على أفـراد الموضوع»** هذا مفاد المهملة.

[٢٣] **قولـه: «في الجملة»** أي إمَّا[٣] على كلِّ الأفراد أو على بعضها.

---

(١) وبينهما فرقٌ آخر، وهو أن «بعض ليس» قد يستعمل للإيجاب العدولي بخلاف «ليس بعض» فإنَّه للسلب دائماً. كما نبَّه عليه القطب الرازي في شرح الشمسية (٢/ ٢٦).

(٢) هـذا ـ كما قال السـيد المحقِّـق ـ كلام ظاهـريٌّ. والتحقيق أن «ليـس» لسـلب الربط، فإن اعتبرتَ السـلبَ أوّلاً، والبعضيةَ بعـده، يكون معناه سـلباً جزئياً. وإن اعتـبرتَ البعضَ أوّلاً، والسـلبَ بعدَه، كان مآلـه سـلب الإيجـاب الجزئـي. ومفاد السـلب الإيجـاب الجزئـي هـو السـلب الـكلي. وتفصيله في حاشـية السـيد عـلى شرح الشمسـية (١/ ٢٦، مـع حاشـية السيالكوتي).

(٣) أوضـح منـه أن يقـال: «أي سـواء على كل الأفـراد أو على بعضها».

والشخصيةُ لا يُبحَثُ عنها بخصوصها[٢٥]، لأنَّه لا كمالَ[٢٦] في معرفة الجزئيّات لتغيُّرها وعدمِ ثَباتها، بل إنَّما يُبحَثُ عنها في ضمن المحصورات التي يُحكَم فيها على الأشخاص إجمالاً[٢٧].

والطَّبَعية لا يبحث عنها في العلوم أصلاً[٢٨]، فإنَّ الطبائع الكليَّة من حيث نفس مفهومها[٢٩] ـ كما هو[٣٠] موضوع الطَّبَعية ـ لا من حيث[٣١] تحقُّقها في ضمن الأشخاصِ، غيرُ موجودةٍ في الخارج[٣٢]، فلا كمال[٣٣] في معرفة أحوالها.

فانحصر القضايا المعتبَرَةُ في المحصوراتِ الأربع.

[٢٤] **قوله: «صدق على بعض أفراده»** هذا مفاد الجزئية.

[٢٥] **قوله: «بخصوصها»** أي بالذات وبالاستقلال، أي بالنظر إلى أنَّها شخصيةٌ.

فإن قيل: إنَّ الشخصية قد تقوم مقام الكلِّية، فتصير كُبرى الشكل الأوَّل، نحو: «هذا زيد. وزيد حيوان. فهذا حيوان»، فيُبحث عنها بخصوصها أيضاً.

قلنا: إنَّ المحمول في «هذا زيد» بحسب الحقيقة «مسمًّى بزيدٍ»، لأنَّ الجزئيَّ لا يقع محمولاً، فيكون موضوع الكبرى هو «المسمَّى بزيد»، وهو ليس بجزئيٍّ. (عبد)

[٢٦] **قوله: «لأنَّه لا كمال»** والغرض من العلوم تكميلُ الأنفس، فما لا يحصل به الغرضُ كيف يكون معتبَراً فيه. (إس)

[٢٧] **قوله: «إجمالاً»** فالبحث عن قولنا: «كلُّ إنسان حيوان» مثلاً وإن كان بحثاً حقيقةً عن الحقيقة الكليَّة، متضمِّن للبحث عن الجزئيات أيضاً، فإنَّ الحكم بالحيوانية على الإنسان راجعٌ إلى زيدٍ وعمرٍو وغيرهما. (إس)

[٢٨] **قوله: «أصلاً»** أي لا بنفسها، ولا في ضمن المحصورات.

[٢٩] **قوله: «من حيث نفس مفهومها»** قد جرى المحشِّي ههنا مسلَكَه السابقَ[١] حيث جعل موضوعَ الطبَعية نفسَ الطبيعة من حيث هي هي، مع أنَّ موضوعها هو الطبيعة مع لحاظ عمومها في الأفراد.

ويمكن أن يقال: المراد نفس الطبيعة مع قطع النظر عن الأفراد. وهذا معنى قولِه: «من حيث هي هي»، وقولِه: «من حيث نفس مفهومها»؛ وحينئذٍ لا إشكالَ. (عبد الحي)

قوله: «من حيث نفس مفهومها» أي مع قطع النظر عن أفرادها.

[٣٠] **قوله: «كما هو»** أي ذلك المفهوم.

[٣١] **قوله: «لا من حيث»** فإنَّ الطبائع من هذه الجهة موجودةٌ في الخارج، ومبحوثةٌ عنها أيضاً كما في المحصورات، فإنَّ الحكم فيها على الطبيعة الكلية من حيث كونها منطبقة على الأفراد[٢]. (إس)

[٣٢] **قوله: «غير موجودةٍ في الخارج»** لأنَّ الطبيعة الكلية من حيث هي هي معروضةٌ للكليِّ المنطقي، وقد عرفتَ أنَّ معروضه[٣] كليٌّ عقليٌّ لا وجودَ لها في الخارج.

[٣٣] **قوله: «فلا كمالَ»** إذ كمال الإنسان بالحكمة، وهي علمٌ بأحوال أعيان الموجودات على ما هي عليه بقدر الطاقة البشرية. والأعيانُ الموجوداتُ الخارجيَّةُ. (عبد)

---

(١) قد سبق كلام المحشي في الحاشية رقم (٤)، فراجعه.

(٢) لا يخفى أنَّ هذا الكلام مبنيٌّ على مذهب المحقِّقين، وليس على مذهب جمهور المتأخرين ـ ومنهم الشارح ـ وقد ذكرنا اختلافهم بالاختصار في التعليق على قول الشارح: «الأفراد المحكوم عليها».

(٣) أي مع العارض كما لا يخفى.

[أقسام القضية المحصورة باعتبار وجود الموضوع]

ولا بُـدَّ في الموجبـة من وجـود الموضوع إمَّا محقَّقـاً وهي الخارجيَّـة، أو مقدَّراً فالحقيقيَّـة، أو ذهناً فالذهنيَّة.

قولـه: «ولا بُـدَّ في الموجبة» أي في صدقها[١] من وجود الموضـوع(١) وذلك لأنَّ الحكم في الموجبة بثبـوت شيءٍ لشيءٍ، وثبوتُ شيءٍ لشيءٍ فرعُ ثبوت المثبَت له[٢] أعني الموضوعَ، فإنَّما يصدق هذا الحكم إذا كان الموضـوع محقَّقـاً موجوداً، إمَّا في الخارج إن كان الحكم بثبـوت المحمول له هناك، أو في الذهن كذلك.

ثمَّ القضايا الحملية المعتبَرة(٢) باعتبار وجود موضوعها لها ثلاثةُ أقسامٍ:

[١] لأنَّ الحكـم فيهـا إمَّا على الموضوع الموجود في الخارج(٣) محقَّقاً[٣] نحو: «كلُّ إنسـانٍ حيوانٌ» بمعنى كلُّ إنسانٍ موجودٍ في الخارج حيوانٌ في الخارج.

---

(١) فصَّل في السـيد المحقِّق قُدِّس سرُّه تفصيلًا حسـناً، قال في حاشيته الصغرى ـ حاشيته على شرح الشمسـية للقطب، وحاشيته الكـبرى هـي التي كتبها عـلى شرح المطالع ـ ٢/ ٦١: «الإيجاب يقتضي وجودَ الموضوع في الذهن مـن حيث إنَّه حكمٌ، فلا بدَّ له من تصوُّر المحكوم عليه. ويقتضي صدقُه وجودَه أيضاً لأنَّ ثبوت المحمول للموضوع فرعُ ثبوته في نفسـه.
والفـرق بـين هذين الوجوديـن أنَّ الوجود الذي يقتضيه الحكمُ إنَّـما يُعتبَر حالَ الحكم، أي بمقدار ما يحكـم الحاكمُ بالمحمول على الموضوع كلحظةٍ مثلاً، وأنَّ الوجود الذي يقتضيه ثبوتُ المحمول للموضوع فهو بحسب ثبوتِه له إنْ دائماً فدائماً، وإن ساعةً فساعةً، وإنْ خارجاً فخارجاً، وإنْ ذهناً فذهناً. والسالبةُ تشاركُ الموجبةَ في اقتضائها الوجودَ الأوَّلَ دون الثاني...
والحاصـل أنّ انتفـاء المحمول عن الموضـوع لا يقتضي وجودَه؛ وأنَّ ثبوته للموضوع يقتضي وجـودَه؛ وأمَّا الحكم بالانتفاء والحكم بالثبوت فلا فرق بينهما في اقتضاء الوجود الذهني».

(٢) أي المحصورات، كما صرَّح به المحشيّ قبل قليلٍ.

(٣) المراد من الخارج هنا الخارجُ عن إدراك المشاعر.

[أقسام القضية الحملية المحصورة باعتبار وجود الموضوع]

[١] قولـه: «أي في صدقهـا» لا في ذاتهـا، أي ليسـت ذاتُ القضية الحمليَّة الموجبـة موقوفةً على وجود موضوعهـا، إذ قـد يقال: «زيـدٌ قائم» حـينَ عدمه، فهي حمليةٌ لكنَّها كاذبةٌ. (عبد)

[٢] قولـه: «فرع ثبوت المثبَتِ لـه» فيه أنَّه منقوضٌ بالوجود في قولنا: «زيد موجودٌ»، فإنَّ ثبوتَه لو كان فرعاً لثبوت المثبَت له، فهذا الثبوت إمَّا عينُ ذلك، فيلزم تقدُّمُ الـشيء على نفسـه، أو غيرُه، فيلـزم كون الـشيءِ الواحد موجوداً بوجودَين.

ويمكـن أن يقـال: إنَّ الفرعيـة مقتـضى نفـس الثبوت[1]، وإن تخلَّفت ههنا باعتبار خصوصية الطَّرَفَين فلا ضير، فتدبَّر. (عبد الحليم)

[٣] قولـه: «الموجـود في الخارج محقَّقـاً» أي يكون موجـوداً بالفعـل، ويكون الحكم مقصوراً عليه. (شيخ الإسلام)

قولـه: «الموجـود في الخـارج» وتُسـمَّى خارجيـةً لوجود موضوعها في الخارج.

---

(١) يعنـي أن قولنـا: «ثبـوت المحمـول للموضـوع فـرع ثبـوت الموضـوع» صادق بالنظر إلى محصل مفهـوم القضية الموجبة، إذ هـو ثبـوت شيء لـشيء، فالحكـم بالفرعيـة بهـذا الاعتبار صحيح، ولكن قـد لا يصدق هذا الحكم في القضية الموجبة، ولكن ليس من حيث كونها ثبوت شيء لشيء، بل لخصوص الموضـوع والمحمـول. وفي مثالنـا: «زيـد موجـود» ثبـوت الوجود لزيد ليس فرع ثبوت زيد في نفسـه، لا لأجل مفهوم القضيـة الموجبة ـ فإنها من تلك الحيثية يكون ثبوت المحمول للموضـوع فـرع ثبـوت الموضـوع ـ بـل لأجـل خصـوص المحمول، أي لأجل أنَّ محمول هذه القضية «موجود».

وهـذا مثل قولهم: إن القضية قـول يحتمل الصدق والكذب، فـإن المراد أن القضيـة بالنظر إلى محصَّـل مفهومها ـ الذي هو ثبوت شيء لشيء أو سـلبه عنه ـ من دون النظر إلى خصوص الطرفين ومن دون النظر إلى خصوص المتكلم يحتمل الصدق والكذب. ولكنها بالنظر إلى خصـوص الطرفين أو بالنظر إلى خصـوص القائـل قـد لا تحتمـل الصـدقَ والكـذب. وعدم احتمالها للصـدق والكذب في هذه الحيثية لا تنافي احتمالها لها في نفسها. كذلك ما نحن فيه، فافهم.

والعلامـة الجـلال الـدواني في حاشـيته عـلى التهذيـب عـبَّر بالاسـتلزام دون الفرعيـة، وقـال: (ص:٢٠، طبعـة شريف جـان، قـزان، ١٣٠٥هــ): «صـدق القضيـة الموجبة يسـتلزم وجود موضوعها». وانظر كذلك ص: ٤٢ منها.

وقال المير زاهد في حاشـيته عليهـا (ص:١٣١ ـ ١٣٢، طبعة المطبـع الملكـي، قـزان، ١٣٠٥هــ): «لم يقـل: "يتوقـف على وجـود موضوعهـا" كما هو المشـهور، ليشـمل الموجبـةَ التي محمولُها الوجودُ ونحوه.

والتفصيـل عـلى مـا يشـهد بـه النظـرُ الصحيـحُ أنَّ طبيعـة الاتصاف تسـتلزم وجودَ الموصوف والوصف مطلقاً، سواءٌ كان الاسـتلزامُ على سبيل التوقُّف أوْ لا، وسواءٌ كان الوجود خارجيـاً أو ذهنيـاً. وخصوص الاتصاف الخارجي يسـتلزم وجـودَ الموصـوف في الخـارج؛ والاتصـاف الذهني يسـتلزم وجودَه في الذهن. وخصوص الاتصاف الانضمامي يسـتلزم وجـودَ الموصـوف والصفـة في ظـرف الاتصاف على سـبيل التوقُّف؛ والاتصاف الانتزاعي ـ وهو كون الموصوف بحيث يصحُّ انتزاع الوصف عنه ـ يستلزم وجود الموصوف في ظرف الاتصاف ووجودَ الصفة في ظرفٍ مَّا لا على سبيل التوقف».

وللمير زاهد في تلك الحاشـية كلام آخر أعلق بالقلب وأكثر مناسـبة للمقـام قـال (ص:١٢٠): «حكـم الذهـن بثبـوت المحكـوم بـه للمحكـوم عليه فـرعُ ثبـوت المحكـوم عليه في نفسه. فالمحكوم به مبنيٌّ على المحكوم عليه، وهو بالنسبة إليه أصـلٌ، فلا ينافي ذلك مـا ذهب إليه المحشِّي المحقِّق من نفي الفرعية والقولِ بالاستلزام، فإنَّ الكلام ههنا في حكم الذهن بثبوت شيءٍ لشيءٍ، لا في نفس ثبوته له». فتدبَّر.

[٢] وإمَّا على الموضوع الموجود في الخارج مقدَّراً[٤] نحو «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» بمعنى أنَّ كلَّ ما لو وُجِد في الخارج كان(١) إنساناً فهو على تقدير وجوده حيوان(٢). وهذا الموجود المقدَّر إنَّما اعتبروه في الأفراد الممكنة(٣) لا الممتنعة[٥] كأفراد اللاشيء وشريك الباري.

[٣] وإمَّا على الموضوع الموجود في الذهن كقولك: «شريك الباري ممتنع» بمعنى[٦] أن كل ما لو وجد في العقل ويفرضه العقلُ شريكَ الباري فهو موصوفٌ في الذِّهن بالامتناع[٧]. وهذا إنَّما اعتبروه في الموضوعات التي ليست لها أفرادٌ ممكنةُ التَّحقُّق في الخارج[٨].

---

(١) وقع في أكثر الطبعات الهندية للحاشية: «وكان» بزيادة الواو قبل «كان» الناقصة. ونصَّ العلامة قطب الدين الرازي شرح المطالع ٢/ ٩٣ مؤسسة پژوهشی حكمت وفلسفه ايران، الطبعة الأولى، ١٣٩٣الهجرية الشمسية، وشرح الشمسية ٢/ ٤٦ أنَّ وقوع الواو هنا خطأ لفظاً ومعنى، لأنَّ «لو» حرف شرطٍ يقتضي جزاءً، و«كان» جزائه، ولا يصحُّ عطف الجزاء على الشرط.

ووجَّه الفاضل السيالكوتي في حاشيته على شرح السيد ٢/ ٤٦ وقوعَ الواو هنا توجيهاً حسناً بتجريد «لو» عن الشرطية، لأنَّه قد يستعمل لمجرَّد الفرض كما قيل قوله تعالى: «ولو أعجبك حسنُهنَّ، مفروض إعجابك». وقال: «وهو المناسب للمقام، إذ لا معنى للاتصال في تفسير الحملية، وكأنَّه قيل: كلُّ ما فُرِض وجودُه وكان ج».

(٢) لا يخفى أنَّ هذا تفسيرٌ لمفهوم القضية الحقيقية، وهي قضيةٌ حمليةٌ، فليس في مفهومها اتصالٌ أصلًا. وإنَّما عبرَّوا بالشرط قصداً لتعميم أفراد الموضوع بحيث يندرج فيها الأفراد المحقَّقةُ والمقدَّرةُ، فإنَّ المتبادر من قولك: «كلُّ ج ب» الحكمُ على كلِّ ما هو ج في الخارج محقَّقاً، فأورد كلمة الشرط ههنا تنبيهاً على دخول الأفراد المقدَّرة أيضاً في الحكم، فإنَّ كلمة الشرط تُستعمَل في المحقَّقات والمقدَّرات كقولك في النهار: «إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ» وللمزيد: شرح المطالع ٢/ ٨٩ ـ ٩٠، وحاشية السيد على القطبي ٢/ ٤٥ ـ ٤٦.

(٣) ذكر السيِّد المحقِّق قُدِّس سرُّه في حاشيته الصغرى ٢/ ٤٣ ـ ٤٤ أنَّ اعتبار قيد الإمكان في الأفراد إنَّما يحتاج إليه لإخراج الممتنعات إذا لم يُعتبَر إمكانُ صدق الوصف العنوانيِّ على ذات الموضوع بحسب نفس الأمر، بل اكتُفي بمجرَّد فرض صدقه عليه أو إمكانِ فرضِ صدقه عليه كما في صدق الكليِّ على جزئياته. وأمَّا إذا اعتُبِر إمكانُ صدق الوصف العنواني على ذات الموضوع في نفس الأمر ـ كما هو مذهب الفارابي، أو اعتُبِر مع الإمكانِ الصدقُ بالفعل ـ كما هو مذهب الشيخ، فلا حاجة إلى اعتبار إمكان وجود الأفراد. والمحذورُ مندفعٌ فإنَّ الإنسان الذي ليس بحيوانٍ لا يصدق عليه الإنسان في نفس الأمر، فلا يدخل في قولنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ». وكذا الإنسان الحجر لا يصدق عليه الإنسانُ في نفس الأمر، فلا يدخل في قولنا: «لا شيء من الإنسان بحجر».

قوله: «محقّقاً» أي لا مقدَّراً.

[٤] قوله: «الموجود في الخارج مقدَّراً» بأن لا يكون الحكم مقصوراً على الأفراد الموجودةِ في الخارج محقَّقةً، بل تكون متناولةً لها ولغيرها من الأفراد المقدَّرةِ الوجودِ فيه. (إس)

قوله: «الموجود في الخارج مقدراً» وتُسمَّى حقيقيةً، لأنَّ القضايا المستعملة في العلوم عند عدم القرينة حقيقةٌ في الحكم على أفراد الموضوع الموجودةِ في الخارج، سواءٌ كانت محقَّقةً أو مقدَّرةً. (عبد)

[٥] قوله: «لا الممتنعة» فإنَّه لو اعتُبرت الأفرادُ المقدَّرة الممتنعة لم تصدق كليةٌ حقيقيةٌ، لا موجبةٌ، إذ يحتمل أن يكون الفرد المقدَّر للإنسان غيرَ حيوانٍ، فلا يصدق «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ»؛ ولا سالبةٌ إذ يحتمل أن يكون الفرد المقدَّر للإنسان حجراً، فلا يصدق «لا شيء من الإنسان بحجرٍ». (عبد الحليم)

[٦] قوله: «بمعنى أن» وتُسمى ذهنيةً. وأمَّا القضية التي حُكم فيها على الأفراد الموجودة في الذهن بالفعل المقابلة للقضية الخارجية فهي ليست بمعتبرةٍ في القضايا، فلهذا لم يذكرها. (إس)

[٧] قوله: «بالامتناع» أي مطلقاً وفي نفس الأمر، ولا منافاةَ بين فرض شيءٍ موجوداً وبين الحكم عليه بالامتناع في نفس الأمر. (عبد)

[٨] قوله: «في الخارج» بل في الذهن أيضاً، وإن كانت لها أفراد ذهنيَّة بالفرض والتقدير. (عبد)

[القضية المعدولة والمحصَّلة]

وقد يُجعَل حرفُ السَّلب جزءاً من جزءٍ فتُسمَّى معدولةً، وإلا فمحصَّلةً.

قوله: «حرف السلب»[1] كـ «لا» و «ليس» وغيرهما ممَّا يشاركهما في معنى السلب.

قوله: «من جزء»[2] أي من الموضوع[3] فقط، أو من المحمول فقط، أو من كليهما؛ فالقضية على الأوَّل تُسمَّى «معدولةَ الموضوع»، وعلى الثاني «معدولةَ المحمول»، وعلى الثالث «معدولةَ الطرفين».

قوله: «معدولةً» لأنَّ حرفَ السلب موضوعٌ لسلب النسبة، فإذا استُعمِل[4] «لا» في هذا المعنى كان معدولاً عن معناه الأصليِّ، فسُمِّيت القضيةُ التي هذا الحرفُ جزءٌ من جزئها معدولةً تسميةً للكُلِّ باسم الجزء. والقضية التي لا يكون حرفُ السلب جزءً من طرفَيها تُسمَّى محصَّلة[5].

[القضية المعدولة والمحصّلة]

[١] قولـه: «حـرف السـلب» في تعريـف المصنِّف للمعدولة مسامحةٌ من وجوه:

أحدهـا: أنَّ الموافق لاصطلاح الفنِّ أن يقال: «أداة السلب».

وثانيها: أنَّ الظاهر أن يقال: «لفظ السلب» ليتناول لفظ «الغير».

وثالثهـا: أنَّ الحـرف لا يكـون جـزءً إلا للقضيـة الملفوظـة، ولا يلـزم في المعدولـة أن يكون لفـظ القضية مشـتملةً عـلى حرف السـلب، فـإنَّ قولنا: «زيـد أعمى» معدولـةٌ، مـع أنَّه ليس في لفظه حرفُ سـلبٍ، فلا بدَّ من تقدير مضافٍ، أي «معنى حرفِ السَّلبِ».

ورابعها: أنَّ السـالبة المحصَّلـة داخلةٌ في التعريف، لأنَّ معنى حرف السـلب جزءٌ من جزئها، وهو النسـبة؛ فـلا بدَّ مـن تخصيص الجـزء بأحـد الطرفَـين؛ فالأخصر الأوضـح أن يقال: وقد يُجعَل السـلبُ جـزءً من طرفٍ. (شوستري)

[٢] قولـه: «مِـن جـزءٍ» المـراد بـه الجزء المسـتقلُّ، فيُحترَز به عن النسبة لعدم استقلالها.

[٣] قوله: «أي من الموضوع» إشارةٌ إلى أنَّ التنوين في قوله: «من جزءٍ» للتنكير. (عبد)

[٤] قوله: «فإذا استُعمِل» أي إذا استُعمِل الحرفُ الموضوع لسلب النسبة في غير ذلك المعنى الموضوعِ له، وذلك الغير هو كونُه جزءً من أحـد الطرفين أو كليهما، صار معدولاً عن معناه الأصلي؛ فالمعدول في الحقيقة هو جزءُ القضية، وأُطلِق هذا الاسمُ على القضية. (إس)

[٥] قولـه: «تُسـمَّى محصَّلةً» فإنَّه لَمَّا لم يكن حرفُ السـلب جزءً مـن طرفيهـا، فكلٌّ مـن طرفيهـا وجوديٌّ محصَّـلٌ، سـواءٌ لم يكـن السـلب فيـه موجوداً نحـو «كلُّ إنسـانٍ حيـوانٌ»، أو يكون، لكـن لا على طريـق الجزئية نحو «كلُّ إنسانٍ ليس بحجرٍ».

ثمَّ اعلم أنَّ بعضَهم خصُّوا اسمَ المحصَّلة بالموجبة. وسَـمَّوا السـالبة «بسيطةً» نظراً إلى أنَّ حرف السلب ليس جزءً لها، والبسيط ما لا جزءَ له[1].

ثـمَّ اعلـم أنَّ التقسـيم إلى المعدولـةِ والمحصَّلـة للملفوظـة، لا لمطلق القضيةِ ملفوظـةً كانت أو معقولةً. ويُمكن أن يكون التقسيمُ للمطلق باعتبار معنى السلب أيضـاً، فقولنـا: «زيـد أعمـى» قضيـةٌ معدولـةٌ معقولةٌ، وقضيةٌ محصَّلةٌ ملفوظةٌ. (إس)

(١) وحرف السـلب وإن كان موجودا فيها، إلا أنه ليس جزءً من طرفيها. انظر: القطبي (شرح الشمسية) ١/ ٥٤.

[القضايا الموجَّهة

الموجَّهات البسيطة]

وقد يُصرَّح بكيفيَّة النسبة فـ«مُوجَّهةٌ»، وما به البيان جهةٌ؛ وإلا فـ«مُطلقةٌ»(١).

فـإن كان الحكمُ فيها بضرورة النِّسبة مـا دام ذاتُ الموضوع موجـودةً فـ«ضروريةٌ مطلقةٌ»، أو ما دام وصفُـه فـ«مشروطـةٌ عامَّةٌ»، أو في وقتٍ معـيَّنٍ فـ«وقتيةٌ مُطلَقة»، أو غيرِ معـيَّنٍ فـ«منتشِرةٌ مُطلَقةٌ»، أو بدوامهـا ما دام الـذاتُ فـ«دائمةٌ مُطلَقةٌ»، أو ما دام الوصفُ فـ«عرفيـةٌ عامَّة»، أو بفعليَّتها فـ«مُطلَقةٌ عامَّةٌ»، أو بعدم ضرورةِ خلافِها فـ«ممكنة عامَّةٌ».

فهذه بسائطُ.

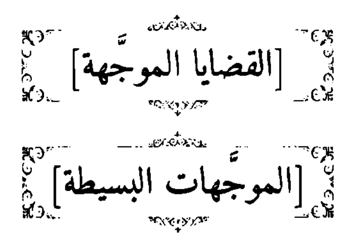
قوله: «بكيفيَّة النسبة» أي: نسبةِ المحمول إلى الموضوع، سواءٌ كانت[1] إيجابيةً أو سلبيةً، تكون لا مَحالةَ مكيَّفةً في نفس الأمر والواقع بكيفيةٍ مثلِ الضَّرورةِ أو الدَّوامِ أو الإمكانِ أو الامتناعِ أو غير ذلك؛ فتلك الكيفيةُ الواقعةُ في نفس الأمر تُسمَّى «مادَّةَ القضيَّة»[2].

ثـم قد يُـصرَّح في القضية بأنَّ تلك النسـبة[3] مكيَّفةٌ في نفـس الأمر بكيفيةٍ كـذا، فالقضيةُ حينئذٍ تُسمَّى «موجَّهة»[4]. وقد لا يُصرَّح بذلك فتُسمَّى القضيةُ «مُطلقةً»[5].

واللَّفظُ الدَّالُّ عليها في القضية الملفوظة، والصُّورةُ العقليةُ الدَّالَّةُ عليها في القضية المعقولة تُسمَّى «جهـةَ القضيَّة»[6]. فإن طابقت الجهةُ المادَّةَ صدَقتْ القضيةُ، كقولنا: «كلُّ إنسـانٍ حيوانٌ بالضرورة»، وإلا كذبت[7] كقولنا: «كلُّ إنسانٍ حجرٌ بالضرورة»[8].

---

(١) زيادة «وإلا فمُطلقةٌ» توجد في الطبعات الهندية فقط.



[القضايا الموجَّهة]

[الموجَّهات البسيطة]

[١] قوله: «سـواء كانت» هذا صريـحٌ في أنَّ المادَّة تكون للنسـبة السـلبية كما تكون للنسـبة الإيجابية. وقال الشيخُ في «الشفاء» ما مُحصَّله: إنَّ حالَ المحمول في نفسه عند الموضوع بالنسـبة الإيجابية من دوام صدقٍ أو كذبٍ أو لادومهـا مادَّةٌ، فإمَّا أن يدوم الإيجابُ فهو واجبٌ، أو يكـذب الإيجابُ دائماً فهو ممتنعٌ، أوْ لا يدوم الإيجابُ ولا يكذب دائماً فهو الإمكان.

وهـذه المـادَّة بعينها للسـالبة، فـإنَّ محمولَهـا يكون متَّصفـاً بأحـد هـذه الأمـور عنـد الإيجـاب، وإن لم يكن أُوجِبَ[١]. (عبد الحليم)

[٢] قوله: «تُسمَّى مادَّةَ القضية» لأنَّ مادَّة الشيء هي مـا يتركَّب عنـه، ويكون أصـلاً لها، فـمادَّة القضيَّة أصلُهـا. وهـي الموضـوع والمحمـول والنسبة، ولكن أشرف هذه الأجزاء الثلاثة هو النسـبة، وتلك الكيفية الثابتـة في نفس الأمر لازمةٌ لها، فسُـمِّيت تلك الكيفية «مـادَّةً» تسـميةَ الـلَّازم للجـزء الأشرف باسـم الكلِّ. (عبد)

[٣] قولـه: «تلـك النسـبة» أي نسـبة المحمول إلى الموضوع.

[٤] قوله: «تُسـمَّى مُوجَّهةً» لاشـتمالها على الجهة. وقـد تُسـمَّى «رُباعيَّة» أيضاً، لكونها حينئذٍ مشـتملةً على أربعة أجزاء، رابعها هي الجهة. (إس)

[٥] قولـه: «فتُسـمَّى القضيَّـةُ مُطلقـةً» لعدم كونها مقيَّدةً بالجهة[٢]. فالقضية الحملية باعتبار الجهة منقسـمةٌ إلى موجَّهةٍ ومُطلقةٍ. (عبد)

[٦] قولـه: «تُسـمَّى جهـةَ القضيَّة» لأنَّهـا تدلُّ على جهة النسـبة وحالِها. فالفرق بين الجهـة والمادَّة أنَّ الأوَّل دالٌّ والثاني مدلولٌ. (إس)

[٧] قوله: «وإلا كذبت» إن قلت: الجهة قد تكون غيرَ مطابِقـةٍ للمادَّة، والقضيةُ صادقةٌ، نحو «كلُّ إنسـانٍ حيـوانٌ بالإمكان العـامِّ»، فـإنَّ المـادَّة مـادَّةُ الـضرورة.

قلـت: الإمـكان العامُّ أعـمُّ من الـضرورة، فالجهة مطابِقةٌ للمادَّة بمعنى أنَّها ليست مباينةً لها. (إس)

[٨] قوله: «كلُّ إنسـانٍ حجرٌ بالـضرورة» لو قال: «كلُّ إنسـانٍ كاتـبٌ بالـضرورة» لـكان أولى، لأنَّ كذبَـه ليـس إلا لعدم مطابَقة الجهة المذكورة فيه للكيفيَّة النفسِ الأمريَّةِ، بخلاف ما ذُكر. (عبد)

---

(١) انظر: منطق الشفاء ٣ (العبارة)/ ٤٧.

وليعلم أنَّه ليس غرض الشـيخ أن النسـبة السـلبية لا تتكيف بهـذه الكيفيـات، بـل غرضـه أنَّ المـوادَّ في الاصطـلاح هـي الكيفيـات للنسـبة الإيجابيـة فقط. ووصفُنا للنسـبة السـلبية بهـا يكـون باعتبار النسبة الإيجابيـة. وهذا بخـلاف مذهب المتأخريـن حيث وصفوا النسـبة السـلبية دون اعتبار النسـبة الإيجابية.

(٢) ينبغـي أن يتنبه أن للمطلقة معنيين: أحدهما هي القضية الغير الموجهـة. وهي هـذه القضية المذكـورة هنا. وثانيهـا: قضية موجهة وسيأتي تفيصلها.

قوله: «فإن كان الحكمُ[٩] فيها بضرورةِ النِّسبة» أي قد يكون الحكمُ في القضيَّة الموجَّهة بأنَّ النسبة الثبوتية أو السلبيَّة ضروريةٌ، أي ممتنعة الانفكاك[١٠] عن الموضوع(١) على أحدِ أربعةِ أوجُهٍ:

الأوَّل: أنَّها ضروريةٌ ما دام ذات الموضوع موجودةً نحو «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ بالضرورة». و«لا شيءَ من الإنسان بحجرٍ بالضَّرورة». فتُسمَّى القضيَّةُ حينئذٍ «ضروريَّةً مُطلَقةً» لاشتمالها على الضرورة، وعدمِ تقييد الضرورةِ بالوصف العنواني(٢)[١١] أو الوقت[١٢].

الثاني: أنَّها ضروريَّةٌ ما دام الوصفُ العنوانيُّ[١٣] ثابتاً لذات الموضوع(٣) نحو «كلُّ كاتبٍ متحرِّك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً» و«لا شيءَ منه بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً». فتُسمَّى حينئذٍ مشروطةً عامَّةً[١٤] لاشتراط الضَّرورة[١٥] بالوصف العنوانيِّ، ولكون هذه القضيَّة أعمَّ من المشروطة الخاصَّة[١٦] كما ستجيءُ.

الثالث: أنَّها ضروريَّةٌ في وقتٍ معيَّنٍ، نحو «كلُّ قمرٍ منخسفٌ بالضرورة وقتَ حيلولة الأرضِ بينَه وبين الشمس»[١٧] و«لا شيءَ منالقمر بمنخسِفٍ بالضرورة وقتَ التربيع»[١٨]. فتُسمَّى حينئذٍ «وقتيةً مُطلقةً» لتقييد الضرورة بالوقت، وعدم تقييد القضية باللادوام.

---

(١) الضرورة المعتبرة في القضايا الموجَّهة هي الضرورة بالمعنى الأعم، سواء كان منشأها الذات أو غيرها.

(٢) في نور عثمانية والإيرانيتين «العنواني» ساقط.

(٣) اعلم أنَّ المشروطة العامَّة تُطلَق ويراد بها: ١ـ ما حُكِم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع، أو بضرورة سلب المحمول عن الموضوع، بشرطِ أن يكون ذاتُ الموضوعِ متَّصفاً بوصف الموضوع؛ فيكون لوصف الموضوعِ دخلٌ في تحقُّق الضرورة. واختصاراً نقول: «الضرورة فيها بشرط الوصف». ٢ـ ما حُكِم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع، أو بضرورة سلبِ المحمول عن الموضوع في جميع أوقات ثبوت الوصف، أعمَّ من أن يكون للوصف مدخلٌ في تحقُّق الضرورة أم لا. واختصاراً نقول: «الضرورة فيها ما دام الوصف». والفرق بينهما أنَّ الضرورة في الأوَّل بالقياس إلى مجموع الذات والوصف، وفي الثاني بالقياس إلى ذات الموضوع فقط.

ومراد المصنِّف من المشروطة العامة هي بالمعنى الثاني، لأنَّه جعل الحينيَّة الممكنة نقيضاً للمشروطة العامة. وهذا يصحُّ في المعنى الثاني لا الأوَّل. صرَّح به في شرحه على الشمسية ص:١٤٦، الطبعة الهندية وسيأتي نصُّه. وتمثيل الشارح للمشروطة العامَّة بـ«كل كاتب متحرك الأصابع إلخ» وهو المثال المشهور، يصحُّ باعتبار المعنى الأوَّل دون الثاني، فتنبَّه.

[٩] قوله: «فإن كان الحكمُ إلخ» ثمَّ الموجَّهة إمَّا بسيطةٌ أو مركَّبةٌ، فالبسيطةُ هي التي حقيقتها إمَّا إيجابٌ فقط أو سلبٌ فقط. والمركَّبةُ ما تكون بحسب نفس مفهومها وحقيقتها ملتئِمةً من إيجابٍ وسلبٍ، أو سلبٍ وإيجابٍ. فقدَّم المصنِّفُ البسائطَ لتقدُّمها على المركَّبات طبعاً. (شوستري)

[١٠] قوله: «ممتنعة الانفكاك» أي يستحيلُ انفكاك المحمول عن الموضوع في نفس الأمر، سواءٌ كانت هذه الاستحالةُ ناشئةً عن ذات الموضوع أو عن أمرٍ منفصلٍ. (إس)

[١١] قوله: «بالوصف العنواني» كما في المشروطة العامَّة والوقتيَّة، فإنَّ الضرورة في الأوَّل مقيَّدةٌ بالوصف، وفي الثاني بالوقت. (إس)

[١٢] قوله: «أو الوقت» أي بوقتٍ معيَّنٍ أو غيرِ معيَّنٍ من جملة أوقات وجود الموضوع. فعدمُ تقييد الضرورةِ بالوقت إضافيٌّ؛ وإلا فالضروريةُ المطلقة مقيَّدةٌ بجميع أوقات وجود الموضوع في الحقيقة. (عبد)

[١٣] قوله: «ما دام الوصفُ العنوانيُّ» أي الوصف التعبيري للموضوع. (إس)

اعلم أنَّ ما يصدق عليه الكاتبُ في «كلُّ كاتبٍ متحرِّكُ الأصابع» يُسمَّى «ذاتَ الموضوع». والكتابة التي عُبِّر تلك الكاتب بها بالاشتقاق منها تُسمَّى «الوصف العنواني». وهو إمَّا عينُ حقيقة الموضوع مثل «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» أو جزؤُها [مثل كل حيوان حساسٌ»، أو خارج عنها][1] مثلُ «كلُّ كاتبٍ متحرِّكُ الأصابع».

واتِّصاف ذات الموضوع بذلك الوصف العنوانيِّ عقدُ الوضع. واتصافه بوصف المحمول عقدُ الحمل. (عبد)

(١) ما بين المعقوفتين ساقط في الطبعتين، زدته لإقامة المعنى.

[١٤] قوله: «مشروطةً عامَّةً» وهي متحقِّقةٌ حيث يكون المحمولُ عينَ الوصف العنواني للموضوع، أو جزؤه، ولا يتحقَّق هناك ضروريَّةٌ، لإمكان انفكاك المحمول عن الموضوع، إلا أنَّها تتحقَّق في مادَّة الضَّرورة[2].

[١٥] قوله: «لاشتراط الضَّرورة فيها بالوصف» فإنَّ معنى قولنا: «كلُّ كاتبٍ متحرِّكُ الأصابع ما دام كاتباً» أنَّ تحرُّك الأصابع ضروريٌّ ما دام الوصفُ العنواني ـ أي الكتابة ـ ثابتاً له. وكذا معنى السالبة أنَّ سلبَ السكون ضروريٌّ ما دامت الكتابةُ ثابتةً له. (إس)

قوله: «الضرورة» أي ضرورة النسبة.

[١٦] قوله: «أعمَّ من المشروطة الخاصَّة» فإنَّها عبارة عن المشروطة العامَّة المقيَّدة باللادوامِ الذاتيِّ، كما سيجيءُ عن قريبٍ. (إس)

[١٧] قوله: «نحو «كلُّ قمرٍ إلخ» فإنَّه حُكِم فيها بضرورة ثبوت الانظلام للقمر في وقتٍ معيَّنٍ، وهو وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس، فإنَّه قد تقرَّر في غير هذا الفن أنَّ نور القمر مستفادٌ من ضياء الشمس، فظاهرٌ أنَّ حيلولة الأرض مانعةٌ من تلك الإضاءة، فلا بدَّ من كونه منظلماً في هذا الوقت المعيَّن. (إس)

[١٨] قوله: «وقتَ التربيع» هو ما إذا كان بين الشمس والقمر مثلاً رُبعُ الفلك، وهو ثلاثةُ بروجٍ. كما أنَّ التثليث هو أن يكون ثُلثُه بينهما، وهو أربعةُ بروجٍ. والتسديسُ هو أن يكون بينهما سُدسه، وهو برجان. (مِنهيَّةٌ بديع الميزان[3])

(٢) قوله: «ولا يتحقق هناك ضروريةٌ» أي القضية الضرورية المطلقة. وقوله: «إلا أنها» أي المشروطة العامة. وحاصل هذا الكلام أن المشروطة العامة أعمُّ مطلقاً من الضرورية المطلقة. وهذا باعتبار المعنى الثاني من معنيي المشروطة العامَّة، فتنبَّه.

(٣) بديع الميزان (ص: ٦١، طبعة سيد المطابع، دهلي، ١٢٨٦، طبعة محشَّاة بمنهيَّات الشارح).

الرابع: أنَّها ضروريَّةٌ في وقتٍ من الأوقات كقولنا: «كلُّ إنسانٍ متنفِّسٌ بالضرورة وقتاً مَّا»[١٩] و«لا شيء من الإنسان بمتنفِّسٍ بالضرورة وقتاً مَّا». فتُسمَّى «منتشِرةً مُطلَقَةً»، لكون وقت الضرورة فيها منتشِراً أي غيرَ معيَّنٍ، وعدمِ تقييد القضية باللادوام[٢٠].

قوله: «فدائمة مطلقة»[٢١] والفرق بين الضَّرورة والدَّوام أنَّ الضَّرورة هي استحالة انفكاك شيءٍ عن شيءٍ، والدَّوامُ عدم انفكاكِه عنه[٢٢] وإن لم يكن مستحيلاً[٢٣] كدوام الحركة للفَلَك(١).

ثمَّ الدَّوام - أعني عدمَ انفكاك النسبة الإيجابية أو السلبية عن الموضوع - إمَّا ذاتيٌّ أو وصفيٌّ، فإن كان الحكمُ في الموجَّهة بالدوام الذاتيِّ، أي بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع ما دام ذاتُ الموضوع موجودةً، سُمِّيت القضيةُ دائمةً[٢٤] لاشتمالها على الدوام، ومطلقةً لعدم تقييد الدَّوام بالوصف العنوانيِّ.

وإن كان الحكم بالدَّوام الوصفيِّ، أي بعدم انفكاك النِّسبة عن ذات الموضوع ما دام الوصفُ العنوانيُّ ثابتاً لتلك الذَّات، سُمِّيت «عرفيَّةً» لأنَّ أهل العُرف يفهمون هذا المعنى[٢٥] من القضيَّة السالبة، بل من الموجبة أيضاً[٢٦] عند الإطلاق، فإذا قيل: «كلُّ كاتبٍ متحرِّكُ الأصابع» فهموا أنَّ هذا الحكم[٢٧] ثابتٌ له ما دام كاتباً، و«عامَّةً» لكونها أعمَّ من العُرفيَّة الخاصَّة[٢٨] التي سيجيء ذكرُها.

---

(١) اعلم أنَّ هذا التفريق يصح في بادئ الرأي، وليس من وظيفة فن المنطق بناء الكلام على الأصول الدقيقة التي برهنت عليها في الفلسفة، فإنها مرتبة بعد تحصيل هذا الفن - كما أشار إليه المحشي في الحاشية رقم ٢١.

والغرض منه التسهيل على طالب العلم والاعتماد على ما ينكشف في الفلسفة بعد فن المنطق. ولأجله قالوا: إن الضرورية المطلقة أخص مطلقا من الدائمة المطلقة، وإلا فبناءً على التحقيق هما متساويان، فإنَّ الدوام إمَّا في مادَّة الوجوب أو مادة الإمكان وكل ممكن لا بد له من علة وهذه العلة إما واجبة أو منتهية بواسطة أو وسائط إلى الواجب بذاته، فالدوام لا بد له من الضرورة، وإن كانت بالغير. والضرورة في هذا الفن - كما قد أشرنا إليه سابقا - أعم من أن تكون ذاتية أو بالغير. وتفصيل المبحث في شرح حمد الله على سلم العلوم ص: ١١٠ - ١١١

[١٩] قولـه: «وقتاً مّا» وهو زمان انبسـاط النفس، كما أنَّ عدم التنفُّس يكون وقتَ انقباض النفس. (عبد)

[٢٠] قولـه: «وعـدم تقييد القضية بالـلادوام» كما تُقيَّد المشروطةُ الخاصَّةُ والعرفيةُ الخاصَّةُ والوقتيةُ وغيرُها على ما سيجيء تفصيلاً. (إس)

[٢١] قولـه: «فدائمـةٌ مطلقـةٌ» وهـي أعـمُّ مـن الضرورية.

وأُورِدَ عليـه بـأنَّ الممكـن لا يـدوم إلا لعلَّةٍ تجب، إمَّـا بذاتهـا أو بواسـطةِ انتهائِهـا إلى ما يجـب بذاته؛ ومع وجـود العلَّة يجبُ وجـودُ المعلول. فالـدوام لا يخلو عن الضرورة بالمعنى الأعمِّ الذي هو المراد ههنا، أعني امتناع الانفكاك، سواء كان ناشئاً عن ذات الموضوع [أَوْ لا].

والجـواب أنَّ هذه النسـبة بحسـب النظـر الجليِّ إلى مفهـوم القضايا، مـع قطع النظر عن الأصول الفلسـفيَّة ودقائقِهـا، فإنَّ العقل في بادئ النظر يجوِّز انفكاكَ الدوام عـن الضرورة. وليس من وظائـف الفنِّ بناءُ الكلام على تلك الأصول. (شوستري)

[٢٢] قولـه: «والدَّوامُ عـدمُ انفكاكِه عنه» فالدَّوام أعمُّ من الضَّرورة، فإنَّ الشيء كلَّما اسـتحال انفكاكُه عن الشيء الآخَر يكون ثبوتُه له دائماً البتَّة، وإلا فيكون منفكّاً عنـه في بعض الأوقات، فيلـزم وقوع المُحال؛ بخلاف ما إذا كان الـشيءُ غيرَ منفكٍّ عن الآخَر، فإنَّه لا يسـتلزم أن يكون ثبوتُه له ضروريّـاً، لجواز أن يكون الانفكاكُ ممكناً غيرَ واقـعٍ، فإنَّ الممكـن لا يجبُ وقوعُـه بالفعل، كدوام الحركة للفلك.

وفي التمثيـل بـمادَّة افتراق الدَّوام عـن الضَّرورة[١] إشارةٌ ضمنيةٌ إلى أنَّ الدَّوام أعمُّ من الضَّرورة، فإنَّ تحقُّق الدَّوام كلَّما تحقَّقت الضَّرورةُ ظاهرٌ. (إس)

[٢٣] قولـه: «وإن لم يكن مسـتحيلاً» فالـدَّوام قد يكون مع الضَّرورة، وقد لا يكون. (عبد)

[٢٤] قوله: «دائمة» تـركَ مثالَها لأنَّ المثال المذكور للضَّرورية المطلقة بعينـه مثالُ للدَّائمة أيضاً إذا بُدِّل لفظ الـضَّرورة بالدَّوام، بأن يُقال: «كلُّ إنسـانٍ حيـوانٌ دائماً، ولا شيء من الإنسان بحجرٍ دائماً». (إس)

[٢٥] قولـه: «هـذا المعنـى» أي عدم انفكاك نسـبة المحمـول إلى الموضوع ما دام الوصف العنـوانيُّ ثابتاً له. (عبد)

قولـه: «هذا المعنـى» فإذا قيـل: «لا شيءَ من النائم بمستيقظٍ»، فعنوانُ الاستيقاظ مسلوبٌ عن النائم ما دام نائماً. (إس)

[٢٦] قوله: «بل من الموجبة أيضاً» إنَّما لم يقل: «من الموجبـة والسـالبة» لأنَّ هذا المعنى إنَّما هـو في جميع موادِّ السـالبة دون الموجبـة، فإنَّـه في بعضهـا مثـل «كلُّ كاتبٍ متحـرِّكُ الأصابـع» و«كل نائـم مُعطَّـل الحـواسِّ»، فإنَّ أهـلَ العرف يفهمـون أنَّ تحرُّكَ الأصابـع ثابتٌ للكاتب دائـماً ما دام كاتبـاً، وتعطُّل الحواسِّ ثابـتٌ للنائم دائماً ما دام نائـماً، دون بعـضٍ كقولنا: «كلُّ كاتبٍ إنسـانٌ» فإنَّهم لا يفهمون منه أنَّ الإنسـان ثابتٌ دائـماً ما دام كاتباً، ما لم يُـصرَّح بقولنا: «دائماً»؛ فلو قال: «من السـالبة والموجبة» لتُوُهِّـم فهـمُ العُرف ذلـك المعنى في جميع مـوادِّ الموجبة، لأنَّ الأحـكام المُورَدة في هـذا الفنِّ كلياتٌ؛ فمعنى قوله: «مـن القضيـة السـالبة، بل مـن الموجبة أيضـاً» من جميع موادِّ القضية السـالبة، بل مـن بعض الموجبة أيضاً. (عبد الحليم)

قولـه: «مـن الموجبـة» ليس ببعيـدٍ، إذ الإسـناد إلى المشـتقِّ يُشـعِر بعلِّيَّة المأخذ نحو قوله تعالى: ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مُشرك. (ن)

(١) حيث مثَّل بدوام الحركة للفلك.

قوله: «أو بفعليَّتها»[٢٩] أي بتحقُّقِ النسبة بالفعل[٣٠]، فالمطلقة العامة هي التي حكم فيها بكون النسبة متحقِّقةً بالفعل(١)، أي في أحد الأزمنة الثلاثة[٣١].

وتسميتُها «بالمطلقة» لأنَّ هذا[٣٢] هو المفهوم من القضيَّة عند إطلاقها وعدمِ تقييدِها بالضَّرورة أو الدوام أو غيرِ ذلك من الجهات؛ و«بالعامَّة» لكونها أعمَّ من الوجودية اللادائمة واللاضرورية[٣٣] على ما سيجيء.

قوله: «أو بعدم ضرورة إلخ» إذا حُكم في القضيَّة بأنَّ خلاف النِّسبة[٣٤] المذكورة فيها ليس ضروريّاً نحو قولنا: «زيدٌ كاتبٌ بالإمكان العامِّ» يعني(٢) أنَّ الكتابة غير مستحيلة له، بمعنى أنَّ سلبَها عنه ليس ضرورياً. سُمِّيت القضيةُ حينئذٍ «ممكنة»[٣٥] لاشتمالها على الإمكان، وهو سلب الضرورة، و«عامةً» لكونها أعمَّ من الممكنة الخاصة[٣٦].

قوله: «فهذه بسائط»[٣٧] أي القضايا الثمانية[٣٨] المذكورة من جملة الموجَّهاتِ بسائطُ.

---

(١) ذهب العلاَّمة قطب الدين الرازي في شرح المطالع ٢/ ١٨٦ ـ ١٨٧ إلى أنَّ القضية المطلقة العامَّة والممكنة العامَّة ليستا من القضايا الموجَّهة، وأنَّ المطلقة العامَّة قضيةٌ، وأمَّا الممكنة العامَّة فليست قضيةً فضلاً عن أن تكون موجَّهةً.

وذهب بعض المحققين إلى أنَّ مدلول النسبة التي هي جزء أخيرٌ للقضية هو الثبوت والوقوع مطلقاً، أعمَّ من أن يكون على نهج الفعلية أو القوة، وإن كان المتبادر في العُرف عند الإطلاق الثبوتَ على نهج الفعليَّة، وذلك لا يضرُّ في عمومه، كما قالوا في الوجود أنَّ المتبادر منه الوجود الخارجي، وإن كان موضوعاً للمعنى العامِّ المشترك بينه وبين الذهني. وقد أشار إليه المحشي في الحاشية رقم ٣٥. وانظر للتفصيل شرح حمد الله على سلم العلوم ص: ١٠٤ ـ ١٠٨

(٢) في الهنديتين: «بمعنى».

[٢٧] **قولـه: «فهموا أنَّ هـذا الحكم»** ولَمَّا كان مُفاد هـذه القضيـة ما فهمـه أهلُ العـرف نُسِبتْ إلى العرف، وسُمِّيت عُرفيَّةً. (عبد)

[٢٨] **قوله: «لكونها أعمَّ من العرفية الخاصَّة»** فإنَّها بعينهـا عرفيَّةٌ عامَّة مقيَّدةٌ باللادوام الذاتيِّ. ولا شـكَّ أنَّ المطلق يكون أعمَّ من المقيَّد. (إس)

[٢٩] **قولـه: «أو بفعليَّتهـا»** عطـفٌ عـلى قولـه: «بـضرورة النسـبة» أي فـإنْ كان الحكـمُ بفعليـة النسـبة الإيجابية أو السلبية. (شيخ الإسلام)

[٣٠] **قولـه: «أي بتحقُّـق النسـبة بالفعـل»** مـراد المصنِّـف بالفعل ههنـا مقابل القـوَّة، أعمَّ مـن أن يكون بالقوَّة ثمَّ خرج إلى الفعل في الحال أو الماضي أو الاستقبال على الاستمرار والدَّوام. (ن)

[٣١] **قوله: «أي في أحد الأزمنة»** فيه أنَّه لا يشـمل المطلقـةَ العامَّـة التـي موضوعها متعالٍ عـن الزمان نحو «العقـل الفعَّـال قديـم». فالصَّـواب أن يقال في تفسـير «بالفعل»: «في الجملة» كما صرَّح به الثِّقات. (عبد الحليم)

[٣٢] **قولـه: «لأنَّ هـذا»** أي كـون النسـبة متحقِّقةً بالفعل.

قولـه: «لأنَّ هـذا هو» فلـمَّا كان هـذا المعنى مفهوم القضيَّة المطلقة، سمِّيت بها.

[٣٣] **قولـه: «أعـمَّ مـن الوجوديـة اللادائمـة»** فإنَّهـا عبارة عـن المطلقة العامَّـة المقيَّدة بالـلادوام؛ وكذا الوجوديـة اللاضروريَّـة هـي المطلقـة العامَّـة مـع قيـد اللاضرورة الذاتية. (إس)

[٣٤] **قوله: «بأنَّ خلاف النِّسبة»** فإن كانت القضيةُ إيجابيـةً فخلافُها سـلبيَّةٌ، فالإمـكان في الموجبة بمعنى أنَّ سـلبها ليس ضرورياً. وإن كانت سالبةً فخلافُها إيجابيَّةٌ، فالإمـكان في السـالبة بمعنـى أنَّ إيجابها ليـس ضرورياً. (برهان الدين)

[٣٥] **قوله: «ممكنة»** ومن ههنا يندفع ما يُتوهَّم من أنَّ الممكنة ليسـت بقضيَّةٍ، فضلاً عـن أن تكون موجَّهةً، فإنَّ القضية لا بدَّ فيها من الحكم ـ أي الوقوع واللاوقوع ـ والممكنةُ لا تشتمل عليه.

ووجـه الاندفاع أنَّ الحكم هو الثبوت أو السـلبُ، وهـو يتحقَّـق في الممكنة؛ نعـم إنَّ المتبادر مـن الحكم هو الفعلية. وهذا لا يضرُّ تحقُّقَ المكنة، فتدبَّر. (عبد الحي)

[٣٦] **قوله: «أعـمَّ من الممكنة الخاصَّة»** فإنَّ الحكم فيها بسـلب الضَّرورة من كلا الطرفين، فكأنَّها مركَّبةٌ من الممكنتين العامَّتين كما ستعلم عن قريب. (إس)

[٣٧] **قولـه: «فهـذه بسـائط»** أي معتـبرة عنـد أهـل الصِّناعـة. وسـيجيء بسـائطُ أُخَـر في النقـوض والعكوس[1]. (شوستري)

[٣٨] **قولـه: «القضايـا الثمانية»** ضروريَّـة مطلقة، ودائمـة مطلقة، ومشروطة عامَّة، وعرفيَّـة عامَّة، ووقتيَّة مطلقة، ومنتشرة مطلقة، ومطلقة عامَّة، وممكنة عامَّة.

---

(١) هما الحينية المطلقة والحينية الممكنة.

اعلم أنَّ القضيَّة الموجَّهة إمَّا بسيطةٌ، وهي ما تكون حقيقتُها[٣٩] إمَّا إيجاباً فقط أو سلباً فقط كما مرَّ في الموجَّهات[٤٠] الثمانية؛ وإمَّا مركَّبةٌ، وهي التي تكون حقيقتُها مركَّبةً من إيجابٍ وسلبٍ، بشرطِ أن لا يكون الجزءُ الثاني فيها مذكوراً بعبارةٍ مستقلَّةٍ[٤١]، سواءٌ كان في اللَّفظ تركيبٌ كقولنا: «كلُّ إنسانٍ ضاحكٌ بالفعل لا دائماً». فقولنا: «لا دائماً» إشارةٌ إلى حكمٍ سلبيٍّ، أي: «لا شيء من الإنسان بضاحكٍ بالفعل»؛ أو لم يكن في اللَّفظ تركيبٌ[٤٢] كقولنا: «كلُّ إنسانٍ كاتبٌ بالإمكان الخاصِّ» فإنَّه في المعنى قضيتان[٤٣] ممكنتان عامَّتان[٤٤] أي كلُّ إنسانٍ كاتبٌ بالإمكان العامِّ، ولا شيءَ من الإنسان بكاتبٍ بالإمكان العام.

والعبرة[٤٥] في الإيجاب والسلب حينئذٍ بالجزء الأوَّل[٤٦] الذي هو أصل القضية.

واعلم أيضاً أنَّ القضية المركَّبة إنَّما تحصل بتقييد قضيَّةٍ بسيطةٍ بقيدٍ مثلِ اللادوام واللاضرورة.

[٣٩] قوله: «حقيقتها» أي مفهومها.(عبد)

[٤٠] قوله: «كما مرَّ في الموجَّهات» أي من أمثلتها .(عبد)

[٤١] قوله: «بعبارةٍ مستقلَّةٍ» فإنَّه لو كان مذكوراً بعبارةٍ مستقلَّة بأن يقال: «كلُّ إنسانٍ ضاحكٌ بالفعل. ولا شيءَ من الإنسان بضاحكٍ بالفعل» لا يُسمَّى قضيةً مركَّبةً في الاصطلاح. (إس)

قوله: «بعبارة مستقلةٍ» دالَّةٍ[١] بالمطابقة على ذلك الجزء، بل بعبارة مشيرةٍ إليه بنوع إشارةٍ (عبد)

[٤٢] قوله: «أو لم يكن في اللَّفظ تركيبٌ» بأن لا يَدُلَّ بحسب اللُّغة، بل بحسب اصطلاحهم؛ فإنَّ لفظ الإمكان الخاصّ بحسب اللُّغة لا يدلُّ على سلب النسبة المذكورة، بل بحسب الاصطلاح. (عبد)

[٤٣] قوله: «فإنَّه في المعنى قضيتان» فإنَّ الإمكان الخاصّ عبارةٌ عن سلب الضرورة عن الجانبين، فباعتبار سلب الضرورة عن جانب الإيجاب يحصل قضيةٌ سالبةٌ ممكنةٌ عامَّةٌ، وباعتبار سلب الضرروة عن جانب السلب يحصل موجبةٌ ممكنةٌ عامَّةٌ. (إس)

[٤٤] قوله: «ممكنتان عامَّتان» ههنا بحثٌ، وهو أنَّ الحكم بالبساطة في غير الممكنة العامَّة ظاهرٌ لا سترةَ فيه؛ وأمَّا الممكنة العامَّة ففيها خفاءٌ، إذ لو قلنا: الممكنة العامَّة مشتملةٌ على الحكم في الجانب الموافق اتَّجه أنَّها على هذا التقدير مشتملة على حكمَين مختلفَين، فكيف تكون بسيطةً. وإن قلنا: إنَّها لم تكن مشتملةً على الحكم في الجانب الموافق كما هو الظاهر من عباراتهم وهو المذكور في «شرح المطالع»[٢]، اتَّجه أنَّ الممكنة لم تكن قضيةً على هذا التقدير، فما الوجه في جعلها بسيطةً؛ اللَّهم إلا أن يُتمسَّك بالتجوُّز. (نور الله)

[٤٥] قوله: «والعبرة إلخ» دفعُ لما استشكلَه المتعلِّم من أنَّ حقيقةَ القضيَّة المركَّبة لما كانت مركَّبة من الإيجاب والسَّلب فكانت كالخُنثى المشكِل فهي ليست بموجبةٍ ولا سالبة فانحصار القضية فيهما باطل. (عبد)

[٤٦] قوله: «بالجزء الأول» يعني أنَّ الاعتبار في كون القضيَّة المركبة موجبةً وسالبةً بالقضيَّة الأولى المفهومةِ بالعبارة المستقلَّة لكونها أصلَ القضيَّة فلو كانت موجبةً يكون القضيَّةُ المركبة موجبةً، ولو كانت سالبةً فتُسمَّى سالبةً فقولنا: «كلُّ إنسان ضاحك بالفعل لا دائماً» موجبةٌ. و«لا شيءَ من الإنسان بكاتب الإمكان الخاصّ» سالبةٌ. (إس)

---

(١) أي بشرط أن لا يكون الجزء الثاني فيها مذكوراً بعبارة مستقلةٍ دالةٍ بالمطابقة على ذلك الجزء.

(٢) انظر: شرح المطالع (٢/ ١٧٨)، قال: «لا حكمَ في الممكنة بالفعل، فإنَّا إذا قلنا: «الإنسان كاتبٌ بالإمكان» فليس الحكمُ فيها إلا بسلب الضَّرورة عن الجانب المخالف، وأمَّا الحكم في الجانب الموافق فلم يتعرَّض له، حتى يحتمل أن يكون واقعاً وأن لا يكون».
وقد نقلنا كلام بعض المحقِّقين في المسألة في التعليق على كلام الشارح في المطلقة العامَّة، فراجعه.

[الموجَّهات المركَّبة]

وقـد تُقيَّـد العامَّتـان والوقتيَّتان المطلقتان بالـلَّادوام الذاتيِّ، فتُسـمَّى المشروطةَ الخاصَّـةَ والعرفيَّةَ الخاصَّةَ والوقتيةَ والمنتشرةَ.

وقد تُقيَّد المطلقةُ العامَّةُ باللاضرورة الذَّاتيَّة فتُسـمَّى الوجوديـةَ اللَّاضروريةَ، أو باللَّادوام الذاتيِّ فتُسمَّى الوجوديَّةَ اللَّادائمةَ.

وقد تُقيَّد الممكنةُ العامَّةُ باللَّاضرورة من الجانب الموافق أيضاً فتُسمَّى الممكنةَ الخاصَّةَ[١].

وهذه مركَّبات، لأنَّ اللادوام إشارةٌ إلى مطلقةٍ عامَّةٍ، واللاضرورة إلى ممكنةٍ عامَّةٍ مخالفتَي الكيفيةِ وموافقتَي الكميةِ لِما قُيِّد بهما.

قوله: «و قد تقيد العامتان» أي المشروطة العامة والعرفية العامَّة.

قوله: «والوقتيَّتان» أي الوقتيَّة المطلقة[٢] والمنتشرة المطلقة.

قولـه: «بالـلادوام الـذاتي»[٣] ومعنى الـلَّادوام[٤] الذاتيِّ هو أنَّ هذه النسـبة المذكـورة في القضية ليسـت دائمـةً مـا دام ذاتُ الموضوع موجودةً. فيكـون نقيضُها[٥] واقعـاً البتةَ في زمانٍ مـن الأزمنة[٦]. فيكون إشارة[٧] إلى قضيَّة مطلقةٍ عامَّةٍ مخالِفةٍ للأصل في الكيف[٨] موافقة في الكم[٩]، فافهم[١٠].

قولـه: «المشروطة الخاصَّة»[١١] هي المشروطة العامَّة المقيَّدة بالـلَّادوام الذَّاتيِّ نحو[١٢] «كلُّ كاتبٍ متحرِّكُ الأصابع بالضَّرورة ما دام كاتباً لا دائماً»، أي لا شيءَ من الكاتب بمتحرِّك الأصابع بالفعل.

قوله: «والعُرفيَّة الخاصَّة» هي العُرفيَّة العامَّة المقيَّدة باللَّادوام الذاتيِّ كقولنا[١٣]: «بالدَّوام لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً»، أي كلُّ كاتبٍ ساكنُ الأصابع بالفعل.

قولـه: «والوقتية والمنتشرة» لَمَّا قُيِّدت الوقتيَّةُ المطلقةُ والمنتشرةُ المطلقةُ باللادوام الذَّاتيِّ حُذِف من اسميهما لفظُ الإطلاق، فسُمِّيت[١٤] الأولى وقتيةً والثانية منتشرةً.

[الموجَّهات المركَّبة]

-[١] [نظراً إلى طول الحاشية نقلناها إلى آخر الحواشي].

[٢] قوله: «الوقتية المطلقة» إنّما قال لها «الوقتيتان» لاعتبار الوقت فيها في الأوّل على سبيل التعيُّن وفي الثاني على سبيل الانتشار، بخلاف ما إذا قال: «مطلقتين» فإنّه لعلّه يذهب الوهمُ إلى أنَّ المراد الضروريَّةُ المطلقة والدائمةُ المطلقة، مع أنّه ليس يصحُّ تقييدهما باللادوام الذاتيّ كما سيجيء. (إس)

[٣] قوله: «باللّادوام الذاتيّ» إنّما اعتبروا في المشروطة الخاصَّة تقييدَ الحكم باللّادوام الذاتيّ لأنّه المعتبَر في مفهومه اصطلاحاً. وأمّا تقييده باللادوام الوصفيّ واللّاضرورة الوصفيَّة فغير صحيح قطعاً، لمنافاتها الضروريةَ الوصفيةَ المعتبرة في عامّها. وأمّا تقييده بقيودٍ أُخَر وإن كان صحيحاً كاللاضرورة الأزليَّة أو الذاتيَّة أو غيرهما فلم يُعتبَر فيه اصطلاحاً. وقس عليه نظائرها. (إس)

-قوله: «أو باللادوام الذاتي» عطف على قوله: «باللاضرورة» أي المطلقة العامة قد تكون مقيَّدةً باللاضرورة وتُسمَّى الوجودية اللاضرورية كما عرفتَها. وقد تكون مقيَّدةً باللادوام وتُسمَّى الوجودية اللادائمة كما في المتن. (محمد نظام الدين الكيرانوي)

[٤] قوله: «معنى اللّادوام» أي معناه المطابقي. (عبد)

[٥] قوله: «فيكون نقيضُها» فإذا قلنا: «كلُّ إنسان كاتب بالفعل لا دائماً»، فالمعنى أنَّ الكتابة ليست بدائمةٍ للإنسان ما دام ذاتُ الإنسان موجودةً. وإذ لم تكن دائمةً فيكون سلبُ الكتابة واقعاً في زمان من الأزمنة الثلاثةِ البتَّة، فإنَّ سلب الكتابة لو لم يكن واقعاً بالفعل لزم أنْ يكون ثبوتُ الكتابة مستمرّاً، هذا خلفٌ. (إس)

[٦] قوله: «في زمان من الأزمنة» أي من أزمنة وجود ذات الموضوع.

[٧] قوله: «فيكون إشارة» فيه إشارة إلى أنَّ فهمها منه بالالتزام لا بالمطابقة. (عبد)

[٨] قوله: «في الكيف» أي الإيجاب والسلب.

[٩] قوله: «في الكم» أي الكليَّة والجزئيَّة.

[١٠] قوله: «فافهم» إشارةٌ إلى أنّه لا يَلزَم من بيان معنى اللادوام إلا أنَّ المطلقةَ العامَّة المفهومةَ منه مخالِفةٌ للأصل في الكيف كما علمتَ. وأمّا كونُها موافِقةً للأصل في الكمّ فلا. (إس)

[١١] قوله: «المشروطة الخاصة» تسميتُها بها يُعلَم ممّا ذُكر في أعمِّها. (شيخ الإسلام)

[١٢] قوله: «نحو» ونحو «لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضَّرورة مادام كاتباً لا دائماً» أي كلُّ كاتبٍ ساكنُ الأصابع بالفعل.

[١٣] قوله: «كقولنا إلخ» وكقولنا: «[بالداوم] كلُّ كاتب متحرِّك الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً» أي لا شيءَ من الكاتب بمتحرِّك الأصابع بالفعل.

وإنّما مثَّل هٰهنا بالسَّالبة وفي السابق بالموجبة تنبيهاً على أنَّ الموجبة والسالبة بيانٌ في أداء المقصود بالتمثيل ولا اختصاصَ للمُمثَّل بأحدهما. (إس)

[١٤] قوله: «فسُمِّيتْ» فإن قلتَ: لِمَ لم تُسمَّ الأولى وقتيَّة مقيَّدةً والثانيةُ منتشرةً مقيَّدةً؟

فالوقتيّةُ هي الوقتية المطلقة المقيدة باللّادوام الذاتيّ نحو[١٥] «كلُّ قمرٍ منخسفٌ بالضّرورة وقت الحيلولة لا دائماً» أي لا شيءَ من القمر بمنخسفٍ بالفعل. والمنتشرة هي المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو قولنا[١٦]: «لا شيءَ من الإنسان بمتنفّسٍ بالضّرورة وقتاً مّا لا دائماً»، أي كلُّ إنسانٍ متنفِّسٌ بالفعل.

قوله: «**باللّاضرورة الذاتيّة**» ومعنى اللّاضرورة الذاتية أن هذه النسبة[١٧] المذكورةَ في القضية ليست ضروريّةً ما دام ذات الموضوع موجودةً. فيكون هذا[١٨] حكماً بإمكان نقيضها، لأنَّ الإمكان هو سلب الضّرورة عن الطرف المقابل كما مرَّ. فيكون مُفاد اللاضروريّة الذاتية ممكنةً عامّةً مخالِفةً للأصل في الكيف.

قوله: «**الوجودية اللاضرورية**» لأنَّ معنى المطلقة العامّة[١٩] هي فعليّة النسبة ووجودها في وقتٍ من الأوقات، ولاشتمالها على اللّاضرورة.

فالوجودية اللّاضرورية هي المطلقة العامّة المقيّدة باللّاضرورة الذّاتية نحو «كلُّ إنسانٍ متنفِّسٌ بالفعل لا بالضرورة» أي لا شيء من الإنسان بمتنفّسٍ بالإمكان العامِّ. فهي مركّبةٌ من المطلقة العامّة والممكنة العامّة، إحداهما موجبةٌ والأخرى سالبةٌ.

قوله: «**أو باللّادوام الذاتيّ**» إنّما قيّد اللّادوام بالذاتيّ[٢٠]، لأنَّ تقييد العامّتين باللادوام الوصفيِّ غيرُ صحيحٍ، ضرورةَ تَنافي[٢١] اللّادوام بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف. نعم يمكن[٢٢] تقييد الوقتيّتين المطلقتين[٢٣] باللّادوام الوصفيِّ أيضاً[٢٤]، لكن هذا[٢٥] التركيب غيرُ معتبرٍ عندهم[٢٦].

قلتُ: لأنَّ المطلوبَ قد حصل بدون التقييد بكونها مقيَّدةً مع الاختصار فما الحاجة إليه؟ (إس)

[١٥] قوله: «نحو» ونحو «لا شيء من القمر بالمنخسف بالضَّرورة وقت التربيع لا دائماً»، أي كلُّ قمر منخسفٌ بالفعل. (عبد)

[١٦] قوله: «نحو» ونحو «كلُّ إنسان متنفس بالضرورة وقتاً مَّا لا دائماً»، أي لا شيء من الإنسان بمتنفِّسٍ بالفعل.

[١٧] قوله: «إنَّ هذه النسبة» فهذه النسبةُ المذكورة عينُ معنى الممكنةِ العامَّة، لا أنَّ الممكنة العامَّة لازمةٌ لتلك النِّسبة المسطورةِ. فاللَّاضرورةُ تدلُّ على الممكنة العامَّة مطابقةً لا التزاماً. ولهذا لم يأتِ بلفظ الإشارة لعمومها. (عبد)

[١٨] قوله: «فيكون هذا» أي اللاضرورة، حكماً بالإمكان العامِّ. والحقُّ ما عرفتَ آنفاً من أنَّ اللادوام واللاضرورةَ متساوِيةُ الأقدام في الدَّلالة على المطلقة العامَّة والممكنةِ العامَّة التزاماً. فلا حاجة إلى القول باشتراك لفظ الإشارة، حتَّى يَرد أنَّ لفظ الإشارة ليس مشتركاً بين الدَّلالتَين بحسب الظاهر، إذ المتبادر منها الدلالةُ الغير الصَّريحة، كما أنَّ المتبادر من «المعنى» هو المعنى المطابقيُّ، فكان على المصنِّف أن يُورِد بدلَ «الإشارة» لفظاً آخر. (ع)

[١٩] قوله: «لأنَّ معنى المطلقة العامَّة» يعني إنَّما سُمِّيت هذه القضيَّةُ بالوجودية اللاضرورية لكونها مشتملةً على معنى الوُجود أي فعليَّة النسبة، وعلى اللَّاضرورة الذاتيَّة. (إس)

[٢٠] قوله: «إنَّما قيَّد اللادوامَ بالذاتي» أي في جميع الأحوال، لأنَّ التقييد باللادوام الوصفيِّ في الجميع غيرُ صحيحٍ، لأنَّه في البعض صحيحٌ غيرُ معتبر، وفي البعض غيرُ صحيحٍ. (عبد)

[٢١] قوله: «ضرورةَ تَنافي» يعني أنَّ في العامَّتين ـ أي المشروطةِ العامَّة والعُرفيَّةِ العامَّة ـ دواماً وصفيّاً، فلو قيَّدنا باللَّادوام الوصفيِّ لزم اجتماع النقيضَين، بخلاف اللَّادوام الذاتيِّ فإنَّه لا منافاة بين الدَّوام بحسب الوصفِ وعدمِ الدَّوام بحسب الذات، لأنَّا نعلم أنَّ في المشروطة العامَّة ضرورةً وصفيةً، وهي أخصُّ من الدَّوام الوصفيِّ، فيكون فيها دوامٌ وصفيٌّ البتَّة، كما في العُرفيَّة العامَّة. (عبد)

[٢٢] قوله: «نعم إلخ» إذ يُمكن أن يكونَ الحكمُ في القضيَّة أنَّ النسبة ضروريَّةٌ في الوقت المعيَّن كما في الوقتيَّة، أو في وقتٍ مَّا كما في المُنتشِرة لا دائمًا، أي وليس دائماً ما دام الوصفُ. (برهان)

قوله: «نعم يمكن» إيجابٌ لما بعده. (عبد)

[٢٣] قوله: «المطلقتين» أي الوقتيَّة المطلقة والمنتشرة المطلقة.

[٢٤] قوله: «أيضاً» أي كما يُمكن تقييدُهما باللادوام الذاتي كما مرَّ. (عبد)

[٢٥] قوله: «لكنَّ هذا» جواب سؤالٍ مقدَّرٍ، تقرير السؤال: إنَّ تقييد الوقتيَّتَينِ المطلقتَين باللادوام الوصفيِّ لَمَّا أمكنَ، فلِمَ قيَّد بالذاتي فقط؟ وحاصل الدَّفع أنَّه غيرُ معتبَرٍ. والمعتبرُ تقييدهما باللَّادوام الذاتيِّ، فلذا قيَّد به. (عبد الحليم)

[٢٦] قوله: «غيرُ معتبَرٍ عندهم» إذ ربَّما يكونُ القضيَّة صحيحةً معناها عقلاً، وغيرَ معتبرةٍ ومبحوثٍ عنها في هذا الفنِّ كـ«زيدٌ قائمٌ»، فإنَّه لا يُبحث عن هذه القضية لأنَّه جزئيٌّ. والمبحوث عنه في هذا الفنِّ هو الكليَّات. (برهان)

واعلم أنَّه[٢٧] كما يصحُّ تقييد هذه القضايا الأربع[٢٩] باللَّادوام الذاتيِّ، كذلك يصحُّ تقييدُها باللَّاضرورية الذاتية. وكذلك يصحُّ تقييد ما سوى المشروطة العامَّة[٣٠] من تلك الجملة باللَّاضرورة الوصفيَّة.

فالاحتمالات الحاصلة[٣١] من ملاحظةِ كلٍّ من تلك القضايا الأربع مع كلٍّ من تلك القيود الأربع[٣٢] ستة عشر: ثلاثةٌ منها[٣٣] غيرُ صحيحةٍ. وأربعةٌ منها[٣٤] صحيحةٌ معتبرةٌ. والتسعة الباقية[٣٥] صحيحةٌ غيرُ معتبَرةٍ.

واعلم[٣٦] أيضاً أنَّه كما يمكن تقييد المطلقةُ العامَّة باللَّادوام واللاضرورة الذاتيَّتين، كذلك يمكن تقييدُها باللَّادوام واللَّاضرورة الوصفيتين. وهذان أيضاً من الاحتمالات الصحيحة الغير المعتبرة[٣٧].

وكما يصحُّ تقييد الممكنة العامَّة[٣٨] باللَّاضرورة الذاتية يصحُّ تقييدُها باللَّاضرورة الوصفيَّة، وكذا باللَّادوام الذاتيِّ والوصفيِّ؛ لكن هذه الاحتمالات الثلاثة أيضاً غير معتبرة عندهم.

وينبغي أن يُعلَم أنَّ التركيب لا ينحصر فيما أشرنا إليه[٣٩]، بل سيجيء[٤٠] الإشارةُ إلى بعضٍ آخَرَ[٤١]. ويمكن[٤٢] تركيباتٌ كثيرةٌ أخرى لم يتعرَّضوا لها، لكن المتفطِّن بعد التنبُّه بما ذكروه يتمكَّن[٤٣] من استخراج أيِّ قدرٍ شاء.

[٢٧] قوله: «واعلم أنَّه إلخ» غرضُه من هذا الكلام تفصيلُ القضايا الصَّحيحةِ والغيرِ الصحيحة المعتبَرةِ وغيرِ المعتبرة بعدَ التقييد باللادوام واللاضرورة مطلقاً. (عبد)

[٢٩] قوله: «القضايا الأربع» عامَّتان ووقتيَّتان.

[٣٠] قوله: «ما سوى المشروطة العامَّة» لأنَّ الحكم في المشروطة العامَّة بالضَّرورة الوصفيَّة، فتقييدُها باللاضرورة الوصفيَّة اجتماعُ النقيضَين. (محصَّل)

[٣١] قوله: «فالاحتمالات الحاصلة» أي الاحتمالاتُ الخارجة بتقييد كلٍّ من القضايا الأربعِ كلَّ واحدٍ من القيود الأربع، ستَّة عشر، فإنَّ الأربعة إذا ضُربتْ في نفسها يحصل ستةَ عشر. (إس)

[٣٢] قوله: «القيود الأربعة» أي اللادوام الذاتيِّ والوصفيِّ، واللاضرورة الذاتيَّة والوصفيَّة.

[٣٣] قوله: «ثلاثةٌ» الأوَّل: تقييدُ المشروطةِ العامَّة باللَّادوام الوصفيِّ. والثاني: تقييد العُرفية العامَّة به، ضرورةَ تنافي اللادوام بحسب الوصف مع الدَّوام بحسبه كما مرَّ. وثالثها: تقييد المشروطة العامَّة باللاضرورة الوصفيَّة فإنَّه أيضاً غيرُ صحيح كما يُفهَم من قوله: «وكذلك يصحُّ تقييد ما سوى إلخ». (إس)

[٣٤] قوله: «وأربعة» وهي الاحتمالاتُ المذكورة الأربعةُ في المتن، أي تقييدُ العامَّتين والوقتيَّتَين باللَّادوام الذاتيِّ. (إس)

[٣٥] قوله: «والتسعة الباقية» أي الاحتمالاتُ التِّسعة الباقية من ستةَ عشر بعد خروج السبعةِ، صحيحةٌ إلا أنَّها غيرُ معتبرةٍ في الفنِّ. وهي تقييدُ العامَّتينِ والوقتيَّتَين باللاضرورة الذاتيَّة. وتقييدُ الوقتيَّتَين باللادوام الوصفيِّ. وتقييدُ الوقتيَّتَين والعُرفيَّة العامَّة باللاضرورة الوصفيَّة. (إس)

[٣٦] قوله: «واعلم» شروعٌ في وجهِ تقييد اللادوام بالذاتيِّ في تقييد المطلقةِ العامَّة.

[٣٧] قوله: « الغيرِ المعتبرة» ولذا لم يَتعرَّض به المصنِّف. ولم يَتعرَّض أيضاً بالممكنة العامَّة المقيَّدة باللاضرورة الوصفيَّة أو اللادوام الذاتيِّ أو الوصفيِّ، لكونها غيرَ معتبرةٍ في الفنِّ. فالمعتبَر في الفنِّ ليس إلا تقييد العامَّتَين والوقتيَّتَينِ باللادوام الذاتيِّ وتقييدُ المطلقة العامَّة باللادوام واللاضرورة الذاتيَّتَينِ. (إس)

[٣٨] قوله: «الممكنة العامَّة» كما يكون في الممكنة الخاصة.

[٣٩] قوله « أشرنا إليه» هي أربعةٌ وعشرون صورة.

[٤٠] قوله: «سيجيء» في العكس المستوي. (عبد)

[٤١] قوله: «بعض آخر» حينية ممكنة وحينية مطلقة.

[٤٢] قوله: «ويمكن» لأنَّ كيفية النسبةِ غيرُ منحصرةٍ في الضَّرورة والدَّوام واللَّاضرورةِ واللادوام. ثمَّ الدَّوام ثلاثةٌ: أزليٌّ وذاتيٌّ ووصفيٌّ. واللاضرورة التي هي الإمكان مقولٌ بالاشتراك على أربعةِ معانٍ: الإمكانُ العاميُّ والإمكان الخاصِّيُّ والإمكان الأخصُّ والإمكان الاستقباليُّ. وتعريفُ كلٍّ منها مذكورٌ في شرح المطالع[1]. (عبد)

[٤٣] قوله: «يتمكَّن» فإنَّ من علم أنَّ نسبةَ المحمول إلى الموضوع كيفيَّاتٌ هي جهاتٌ يقتدر على استخراج أيِّ قدرٍ شاء من الموجَّهاتِ والمركَّبة سوى ما ذُكر. (عبد)

(١) انظر: شرح المطالع (٢/ ١٦٨ـ١٧٧)

قولـه: «**الوجوديـة اللادائمة**»[٤٤] هي المطلقـةُ العامَّةُ المقيَّـدة باللَّادوام الذاتيِّ نحـو[٤٥] «لا شيءَ من الإنسـان بمتنفِّسٍ بالفعل لا دائماً» أي كلُّ إنسـانٍ متنفِّسٌ بالفعل. فهي مركبة من مطلقتين عامَّتين إحداهما[٤٦] موجبة والأخرى سالبة.

قولـه: «**أيضـاً**» كـما أنَّه حُكِـم في الممكنة العامَّـة باللاضرورة عـن الجانب المخالـف، فقد يُحكَم فيهـا بـلا ضرورة الجانب الموافق أيضـاً، فتصير القضيَّـةُ مركَّبةً من ممكنتين عامَّتين، ضرورةَ أنَّ سـلبَ ضرورةِ الجانب المخالف هو إمكان الطَّرف الموافق، وسلبَ ضرورة الطرف الموافق هو إمكانُ الطَّرف المقابل[٤٧]، فيكون الحكمُ في القضية بإمكان الطَّرف الموافق وإمكانِ الطرف المقابل، نحو «كلُّ إنسـانٍ كاتبٌ بالإمكان الخاصِّ»[٤٨]، فإنَّ معناه كلُّ إنسانٍ كاتبٌ بالإمكان العامِّ، ولا شيءَ من الإنسان بكاتبٍ بالإمكان العامِّ.

قولـه: «**وهـذه مركَّبات**» أي هذه القضايا السـبع المذكـورة. وهي المشروطة الخاصَّـة، والعُرفية الخاصَّة، والوقتيَّة، والمنتشرة، والوجودية اللَّاضرورية، والوجودية اللَّادائمة، والممكنة الخاصَّة.

قوله: «**مخالفتَي الكيفية**»[٤٩] أي في الإيجاب والسلب. وقد مرَّ بيانُ ذلك[٥٠] في بيان معنى اللَّادوام واللَّاضرورة[٥١].

وأمَّـا الموافقـة في الكميَّـة[٥٢] ـ أي الكليَّة والجزئية ـ فلأنَّ الموضوع في القضيـة المركَّبة أمرٌ واحدٌ، وقد حُكِم عليه بحُكمين مختلفَين بالإيجاب والسـلب؛ فإن كان في الجزء الأوَّل على كل أفراده، كان في الجزء الثاني أيضاً على كلِّها؛ وإن كان على بعض الأفراد في الأوَّل، فكذا في الثاني.

قولـه: «**لِما قُيِّد بهـا**» أي القضية[٥٣] التـي قُيِّدتْ بهـا ـ أي باللادوام والـلاضرورة، يعني أصلَ القضيَّة.

[٤٤] **قوله: «الوجوديّة اللادائمة»** وتسمَّى مطلقاً «إسكندريَّة» لأنَّ أكثر أمثلةِ المعلِّم الأوَّل للمطلقة في مادَّة اللادوام تحرُّزاً عن فهم الدَّوام، ففهم إسكندر الأفرادوسي منها اللادوام. قاله شارح المطالع[1]. (نظام الدين الكيرانوي)

[٤٥] **قوله: «نحو»** ونحوُ «كلُّ إنسانٍ ضاحك بالفعل لا دائماً» أي لا شيءَ من الإنسان بضاحكٍ بالفعل.

[٤٦] **قوله: «إحداهما»** ففي الوجوديَّةِ اللادائمةِ الموجبةِ الأولى موجبةٌ والثانية سالبةٌ، وفي السالبةِ بالعكس. (إس)

[٤٧] **قوله: «المقابل»** بأن يُؤتى الطرف المقابل ممكنةً عامَّة.

[٤٨] **قوله: «بالإمكان الخاصّ»** فإنَّ المفهومَ من الإمكان الخاصِّ أنَّ سلب الكتابة عن الإنسان ليس بضروريٍّ. فحصل موجبةٌ ممكنةٌ عامَّة، أي كلُّ إنسان كاتب بالإمكان العامِّ. وكذا ثبوت الكتابة له أيضاً ليس بضروريٍّ فحصل سالبةٌ ممكنة عامَّة، وهي لا شيء من الإنسان بكاتب الإمكان العامِّ، أي ثبوت الكتابة له ليس بضروريٍّ. (إس)

[٤٩] **قوله: «مخالفتَي الكيفية»** اعلم أنَّ قوله: «مخالِفَتي الكيفية» حالٌ عن «مطلقة عامَّة» و«ممكنة عامَّة»، أو صفةٌ لهما. وقوله: «موافقتَي الكميَّة» حالٌ بعد حالٍ عنهما، أو صفةٌ بعد صفة لهما. وقوله: «لما قُيِّد بهما» متعلِّق بالمخالفة والموافقة على سبيل التَّنازع. وضمير التثنية فيه عائدٌ إلى اللادوام واللاضرورة. والكيفيَّةُ عبارةٌ عن الإيجاب والسلب. والكميَّة عن الكلية والجزئيَّة. (نور الله)

[٥٠] **قوله: «بيان ذلك»** أي بيان المخالفة في الإيجاب والسلب. (عبد)

[٥١] **قوله: «في بيان معنى اللادوام واللاضرورة»** فإنَّ معناهما يقتضي المخالَفة في الكيف لأصل القضيَّة كما لا يخفى. (عبد)

[٥٢] **قوله: «وأمَّا الموافقة في الكمِّية»** كونُ هذه القضية موافقةً للأصل في الكلِّية والجزئيَّة لم يَظهر من بيان معنى اللادوام. ودخوله في التفريع على تحقيق معنى اللادوام استطراديٌّ. (إس)

[٥٣] **قوله: «أي القضيَّة»** يعني به أنَّ المراد من «ما» الموصولةِ القضيَّةُ التي هي الأصل. والضميرُ المرفوع راجعٌ إليه. والضميرُ المجرور راجعٌ إلى اللادوام واللاضرورة.

وقد جوَّز بعضُهم إرجاعَ الضمير المجرور إلى المطلقة العامَّة والممكنة العامَّة. ولا شكَّ أنَّه ركيكٌ، فإنَّ التقييد إنَّما هو باللادوام واللاضرورة، لا بالقضيَّتينِ المفهومتَينِ. (إس)

-[١] **قوله: «فتُسمَّى الممكنةَ الخاصَّةَ»** لاشتمالها على الإمكان الخاصِّ. سُمِّي بذلك لأنَّه المستعمل عند الخاصَّة من الحكماء.

وهناك إمكانٌ أخصُّ، وهو سلب الضَّرورة المطلقة والوصفيَّة والوقتيَّة عن الطرفين. وهو أيضاً اعتبارُ الخواصِّ من الحكماء.

وإمكانٌ استقباليٌّ، وهو إمكانٌ معتبرٌ بالقياس إلى الزمان المستقبل.

قال ابن سينا: «وهو الغاية في صرافة [الإمكان]». ووجهه بما نقله شارح المطالع[2] عنه وبسط القولَ في ذلك.

(١) انظر: شرح المطالع (٢/ ١٨٩) وفيه: «الأفروديسي».

(٢) انظر: شرح المطالع (٢/ ١٧٥ ـ ١٧٦)

ثمَّ هذا تقسيمٌ لنفس الإمكان الخاصِّ، وأمَّا الإمكان العامُّ فسيأتي في التناقض أنَّه ينقسم إلى إمكان عامٍّ دائميٍّ وإمكانٍ عامٍّ حينيٍّ وإمكانٍ عامٍّ وقتيٍّ.

ثمَّ اعلم أنَّ النسبة بين الممكنة الخاصَّة وبين الضروريَّةِ المطلقةِ المباينةُ.

وبينها[1] وبين المشروطةِ العامَّةِ والوقتيةِ المطلقةِ والمنتشرةِ المطلقةِ العمومُ الوجهيُّ، فتجتمع في «كلُّ منخسفٍ مظلمٌ» لصحَّته[2] [بالإمكان الخاصِّ] بالضَّرورة بشرط الانخساف، أو في وقت الانخساف، أو في وقتٍ مَّا. وتنفرد الممكنةُ الخاصَّةُ في «كلُّ إنسانٍ يمشي على اثنين بالإمكان الخاصِّ». وتنفردُ عنها في «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ».

وبينها وبين الدائمة المطلقة العمومُ الوجهيُّ، فتجتمعان في «كلُّ زنجيٍّ أسودُ» لصحَّته لا دائماً، وبالإمكان الخاصِّ. وتنفرد الدائمةُ في «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ». وتنفرد الممكنةُ الخاصَّةُ في «كلُّ زنجيٍّ أبيض».

وبينها وبين العرفية العامَّة العمومُ الوجهيُّ على التقرير الذي قدَّمناه بينها وبين المشروطة العامَّة بتبديل الضَّرورة بالدَّوام.

وبينها وبين المطلقة العامَّة العمومُ الوجهيُّ، فتجتمعان في «كلُّ إنسانٍ يمشي على اثنين» لصحته بالإمكان الخاصِّ وبالإطلاق العامِّ. وتنفرد الممكنة الخاصَّةُ في نحو «كلُّ إنسانٍ يمشي على أربع بالإمكان الخاص». وتنفرد المطلقةُ العامَّةُ في نحو «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ بالإطلاق العامِّ».

وبينها وبين الممكنة العامَّة العمومُ المطلقُ، وهو ظاهرٌ.

وكذلك بينها وبين الخاصَّتَين، فتجتمعان في «كلُّ كاتبٍ متحرِّك الأصابع» لصحَّته بالإمكان الخاصِّ، أو بالضرورة بشرط الكتابة لا دائماً. وتنفرد الممكنة الخاصَّةُ في نحو «كلُّ إنسانٍ يمشي على أربعٍ بالإمكان الخاصِّ».

وكذلك بينها وبين الوقتيَّتين، فتجتمعان في «كلُّ قمرٍ منخسفٌ» لصحَّته [بالإمكان الخاصِّ] بالضرورة وقتَ الحيلولة لا دائماً، أو في وقتٍ مَّا لا دائماً». وتنفرد الممكنة الخاصَّة في «كلُّ إنسانٍ يمشي على أربع بالإمكان الخاصِّ».

وكذلك بينها وبين الوجودية اللاضرورية، فتجتمعان في «كلُّ إنسانٍ متنفِّسٌ» لصحَّته بالإطلاق لا بالضرورة، أو بالإمكان الخاصِّ. وتنفرد الممكنةُ الخاصَّة فيما ذُكِر بتبديل اللاضرورة باللادوام.

وإنَّما أطلنا الكلامَ في تقرير هذا المقام، وآثرنا سلوك هذا السبيل من ارتكاب الإطالة بالتمثيل، وإن اعتمدنا فيه مجرَّد الفرض حتى صحَّ بذلك منه البعض، حرصاً إلى إيصال المتعلِّمين، وتحمُّلاً للتعب عن المحصِّلين، مع أنَّ مَن تعرَّض لها من مهرة هذا الشأن كالسيد والقطب مع كونهم لم يستوعبوها إيضاحاً لم يتعرَّضوا لبعضها أصلاً.

وها نحن شفعنا هذا بأن أطلعناها للحسِّ طلوعَ البدرِ أو الشمسِ، وأبرزناها في الشكل المنبريِّ إبرازَ الشيخ المنبري. وهذا مثاله:

---

(١) أي بين الممكنة الخاصَّة.

(٢) أي لصحَّة قولهم: «كلُّ منخسفٍ مظلمٌ».

ضرورية مطلقة														
عموم وجهي	مشروطة عامة													
عموم مطلق	عموم وجهي	وقتية مطلقة												
عموم مطلق	عموم وجهي	عموم مطلق	منتشرة مطلقة											
عموم مطلق	عموم وجهي	عموم وجهي	عموم وجهي	دائمة مطلقة										
عموم مطلق	عموم مطلق	عموم وجهي	عموم وجهي	عموم مطلق	عرفية عامة									
عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	مطلقة عامة								
عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	ممكنة عامة							
مباينة	عموم مطلق	عموم وجهي	عموم وجهي	مباينة	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	مشروطة عامة					
مباينة	عموم وجهي	عموم وجهي	عموم وجهي	مباينة	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم وجهي	عرفية مطلقة				
مباينة	عموم وجهي	عموم مطلق	عموم مطلق	مباينة	عموم وجهي	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم وجهي	عموم وجهي	وقتية			
مباينة	عموم وجهي	عموم مطلق	عموم مطلق	مباينة	عموم وجهي	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم وجهي	عموم وجهي	عموم مطلق	منتشرة		
مباينة	عموم وجهي	عموم وجهي	عموم وجهي	عموم وجهي	عموم وجهي	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	وجودية لاضرورية	
مباينة	عموم وجهي	عموم وجهي	عموم وجهي	مباينة	عموم وجهي	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	وجودية لادائمة
مباينة	عموم وجهي	عموم وجهي	عموم وجهي	عموم وجهي	عموم وجهي	عموم وجهي	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	ممكنة خاصة

فصلٌ [في القضية الشرطية]

الشرطيَّة متَّصلةٌ إن حُكِم فيها بثبوت نسبةٍ على تقديرِ أخرى أو بنفيها؛ لزوميَّةٌ إن كان ذلك بعلاقةٍ، و إلا فاتفاقية.

ومنفصلةٌ إن حُكِم فيها بتنافي النسبتَين أوْ لا تنافيهما صدقاً وكذباً وهي الحقيقية، أو صدقاً فقط فمانعةُ الجمع، أو كذباً فقط فمانعة الخلو[١].

وكُلٌّ منها عناديَّةٌ إن كان التنافي لِذاتَي الجزئَين، و إلا فاتفاقيَّةٌ.

ثمَّ الحكمُ في الشرطية إنْ كان على جميع تقادير المقدِّم فكليَّةٌ، أو بعضِها مطلقاً فجزئيَّةٌ، أو معيَّناً فشخصيَّةٌ، و إلا فمُهملة.

وطَرَفَا الشَّرطيَّة في الأصل قضيَّتان حمليَّتان أو متَّصلتان أو منفصلتان أو مختلفتان، إلا أنَّهما خرجتا بزيادةِ أداة الاتِّصال والانفصال عن التَّمام.

قوله: «على تقديرِ أخرى»[٢] سواءٌ كانت النسبتان ثبوتيَّتَين[٣]، أو سلبيَّتَين[٤]، أو مختلفتَين[٥] فقولنا: «كلَّما لم يكن زيدٌ حيواناً لم يكنْ إنساناً» متَّصلةٌ مُوجِبةٌ.

فالمتَّصلة الموجبة ما حُكِم فيها باتِّصال النسبتَين. والسالبة[٦] ما حُكِم فيها بسلبِ اتِّصالها[٧] نحو «ليس البتَّة كلَّما كانت الشمسُ طالعةً كان الليلُ موجوداً».

وكذلك اللزوميَّةُ[١]، الموجبةُ ما حُكِم فيها بالاتِّصال[٨] بعلاقةٍ. والسالبةُ[٩] ما حكم فيها بأنه ليس هناك اتصال بعلاقة، سواء لم يكن[١٠] هناك اتِّصالٌ أو كان لكن لا بعلاقةٍ.

---

(١) قوله: «كذلك» خبر مقدَّم، و«اللزومية» مبتدأ مؤخَّر. والمعنى أنَّ المتَّصلة اللزوميَّة كمطلق المتَّصلة في أنَّ مدار الإيجاب والسلب على الاتصال لعلاقةٍ وعلى سلب ذلك الاتصال، ولا عبرةَ بإيجاب الطرفين وسلبها، فسواءٌ كان الطرفان إيجابيين أو سلبيين أو مختلفين فالقضيَّة موجبةٌ إنْ حُكِم باتصال النسبتين لعلاقةٍ، وسالبةٌ إنْ حُكِم بسلب ذلك الاتصال.

وقوله: «الموجبة» ليس صفةً لـ «اللزومية»، بل هو مبتدأ وقوله: «ما حكم إلخ» خبره. انظر: حواشي محمد علي، الحاشية ص:٣٠٣

[فصلٌ في القضية الشرطية]

-[١] قوله: «فمانعة الخلو» وهي إمَّا موجبة أو سالبةٌ:

فالموجبة كقولنا: «زيدٌ إمَّا في البحر أوْ لا يغرق» حُكِم فيها بتنافي الجزئين في الكذب، لأنَّ الكون في البحر مع عدم الغرق يصدُقان ولا يكذبان، وإلا لغرق في البرِّ. والسالبةُ كقولنا: «ليس إمَّا أن يكون هذا الشيءُ شجراً أو حجراً» حُكِم فيها بعدم تنافي الجزئَين في الكذب، وإلا لكان شجراً وحجراً معاً. فالمنفصلة ثلاثة أقسامٍ: حقيقيةٌ، ومانعة الجمع، ومانعة الخلو. (تذهيب)

[٢] قوله: «على تقدير» ولا يُتوهَّم أنَّ تعريف المتَّصلة صادقةٌ على مثل قولنا: «النهار موجودٌ على تقدير ثبوت الطلوع للشمس»، و«ثبوت الوجود للنهار متَّصلٌ لثبوت طلوع الشمس»، وتعريف المنفصلة صادقٌ على قولنا: «زوجيَّة العدد وفرديَّته منافيان». وذلك لأنَّ مفهوم الشرطيَّة معتبَرٌ في مفهومات أقسامها فخرج الحمليات[1]. (ن)

[٣] قوله: «ثبوتيَّتَين» نحو إنْ كانت الشمسُ طالعةً فالنهار موجودٌ.

[٤] قوله: «أو سلبيَّتَين» نحو إنْ لم يكن الشمسُ طالعةً لم يكن النهار موجوداً.

[٥] قوله: «أو مختلفتَين» مثل إنْ كانت الشمسُ طالعةً لم يكن الليل موجوداً. وإنْ لم يكن الشمس طالعةً فالليل موجودٌ.

[٦] قوله: «والسالبة» يعني أنَّ الإيجاب والسلب في الشرطية ليس باعتبار إيجاب الطرفَين وسلبها، بل باعتبار النسبةِ والحكمِ؛ فقولنا: «كلَّما لم يكن الشمسُ طالعةً لم يكن النهار موجوداً» لزوميَّةٌ موجبةٌ وإن كان الطرفان سلبيَّين. وقولنا: «ليس البتَّةَ كلَّما كانت الشمس طالعةً فالليل موجودٌ» لزوميَّةٌ سالبةٌ، وإن كان الطرفان إيجابيَّين. (إس)

[٧] قوله: «بسلب اتِّصالها» أي بسلب اتِّصال النسبتَين، سواء كانتا ثبوتيَّتَين [أو سلبيَّتَين] أو مختلفتَين، مثل: ليس البتَّة كلَّما كانت الشمسُ طالعةً كان الليلُ موجوداً. وليس البتَّة كلَّما لم يكن الشمسُ طالعةً لم يكن الليلُ موجوداً. وليس البتَّة كلَّما لم يكن الشمسُ طالعةً كان النهارُ موجوداً. (عبد)

[٨] قوله: «بالاتِّصال» بين النسبتين.

قوله: «بالاتِّصال» نحو كلَّما كانت الشمس طالعة فالنَّهار موجود.

[٩] قوله: «السالبة» اللزوميَّة.

[١٠] قوله: «سواء لم يكن» لأنَّ انتفاء المقيَّد قد يحصل بانتفاء القيد والمقيِّد جميعاً، وتارةً بانتفاء القيد فقط. مثال الأوَّل: «ليس البتَّة كلَّما كانت الشمسُ طالعةً

---

(١) مفهوم الشرطيَّة هو ما سبق من أنهَّا ليس الحكمُ فيها بثبوت شيءٍ لشيءٍ أو نفيه عنه.

والحاشية لأبي الفتح على الجلال (ورقة ٨٦، فيض الله: ١٨٨٣). ثم قال: «ولأنَّ المراد من النسبة المأخوذة في التعريفَين هو النسبة الملحوظة تفصيلاً، والنِّسَب الملحوظةُ في أطراف تلك الحمليات مُجمَلات. ولأنَّ المراد من الحكم بثبوت النسبة على تقدير أخرى هو الحكم بنفس اتِّصالِ نسبةٍ بنسبةٍ أخرى، ومن الحكم بتنافي النسبتَين هو الحكم بنفس تنافيهما، ومن البيِّن أنَّ الحكم في الأمثلة المذكورة ليس بنفس الاتِّصال أو التنافي، أمَّا الأول فظاهر. وأمَّا الأخيران فلكون الاتِّصال والتنافي فيهما محمولَين، ولا شكَّ أنَّ الحكم إنَّما يتعلَّق بنسبة المحمول لا بنفسه».

وأمَّا الاتِّفاقيَّة فهي ما حُكِم فيها بمجرَّد الاتِّصال[11] أو نفيه[12] من غيرِ أن يكون[13] ذلك مستنِداً إلى العلاقة نحو «كلَّما كان الإنسانُ ناطقاً فالحمار ناهقٌ»[14] و«ليس كلَّما كان الإنسان ناطقاً كان الفرس ناهقاً»(1)[15]، فتدبَّر[16].

قوله: «بعلاقةٍ» وهي أمرٌ[17] بسببه يستصحبُ المقدَّمُ[18] التاليَ(2)، كعلِّيَّة طلوع الشمس لوجود النهار في قولنا: «كلَّما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود».

قوله: «بتنافي النِّسبتَين» سواء كانت النِّسبتان ثبوتيَّتَين[19] أو سلبيَّتَين[20] أو مختلفتَين[21]. فإن كان الحكم فيها بتنافيهما فهي منفصلةٌ موجبةٌ. وإن كان بسلب تنافيهما فهي منفصلةٌ سالبةٌ[22].

قوله: «وهي الحقيقيَّة» فالمنفصلة الحقيقيَّة ما حُكِم فيها بتنافي النسبتين[23] في الصدق والكذب[24] نحو قولنا: «إمَّا أن يكون هذا العدد زوجاً وإمَّا أن يكون هذا العددُ فرداً». أو حُكِم فيها بسلب تنافي النسبتَين في الصِّدق والكذب نحو قولنا: «ليس البتَّةَ إمَّا أن يكون هذا العدد زوجاً أو منقسماً بمتساويَين»[25].

---

(1) كذا في الطبعات الهندية والراغب. وفي نور عثمانية والطبعة الإيرانية: «كان الحمار ناهقاً». وفي النسخة الإيرانية: «كان الفرس صاهلاً».

فلدينا صورٌ ثلاث: 1: ليس كلَّما كان الإنسان ناطقاً كان الفرس ناهقاً. 2: ليس كلَّما كان الإنسان ناطقاً كان الحمار ناهقاً. 3: ليس كلَّما كان الإنسان ناطقاً كان الفرس صاهلاً.

وهذه كلها صحيحة صالحة للمثال هنا. أما الأولى فلعدم الاتصال، وأما الثاني والثالث فلعدم الاتصال العلاقيِّ. بمعنى أن فيهما اتصالاً، ولكنه ليس مستنداً إلى علاقةٍ. وقد عرفت آنفاً أن الاتفاقية السالبة يصحُّ في الوجهين.

(2) وهي منحصرة في ثلاث كما في الحاشية 17. وزاد بعضهم رابعاً وهو التضايف. ومن اكتفى بالثلاث فإما رأى أن استعمال التضايف في الشرط قليل الفائدة وقليل الاستعمال. وإمَّا ضمَّنه في الصورة الثالثة، وهي ما يكون الطَّرفان معلولين لعلَّةٍ واحدةٍ.

فالليل موجودٌ». ومثال الثاني: «ليس البتّةَ كلّما كان الإنسانُ ناطقاً كان الحمارُ ناهقاً»، فإنّه وإن كان بين نطق الإنسان ونهق الحمار اتّصالٌ اتفاقيٌّ، لكن لا لعلاقةٍ، فإنَّ نطقَ الإنسان ليس علّةً لنهق الحمار. (عبد)

[١١] قوله: «بمجرّد الاتصال» أي في الاتّفاقيّة الموجبة. (عبد)

[١٢] قوله: «أو نفيه» أي نفي الاتّصال في الاتّفاقيّة السالبة.

[١٣] قوله: «من غير أن يكون» متعلّقٌ بـ«مجرَّد» و«نفْي» على سبيل التنازع. ولم يقل: «بدون العلاقة» إشارةً إلى أنَّ الاتفاقية ما حُكِم فيها بمجرَّد الاتصال والتوافقِ في الواقع بدون لحاظ العلاقة، سواءٌ كان بينهما علاقةٌ أوْ لا، فتحقُّق العلاقة في نفس الأمر لا يضرُّ لصدق الاتفاقيَّة. فالفرق أنَّ العلاقة ملحوظةٌ في اللزوميَّة دون الاتّفاقيَّة. (إس)

[١٤] قوله: «فالحمار ناهقٌ» فإنَّه حُكِم فيها بمجرَّد الاتصال بين ناطقيَّة الإنسان وناهقيَّة الحمار، من غير أن يكون بينهما علاقةٌ، بل توافقٌ ومعيَّةٌ في الواقع.

[١٥] قوله: «كان الفرس ناهقاً» وأنت تعلم أنَّ الفرس لا يكون ناهقاً، فلا اتصالَ بين نطق الإنسان ونهق الفرس.

[١٦] قوله: «فتدبّر» إشارةٌ إلى أنَّ أقسام الشرطية ثلاثةٌ: فإنَّ الحكم فيها إمَّا بلزومٍ فلزوميَّةٌ، إمَّا بالاتّفاق فاتفاقيَّةٌ، أو بالإطلاق فمطلَقةٌ. فترك القسم الثالث ممَّا لا وجهَ له.

والجواب عنه أنَّ المطلقة لا تحقُّقَ لها بدون اللزوميَّة والاتفاقيَّة، فهي داخلةٌ تحتها. (إس)

[١٧] قوله: «وهي أمرٌ» اعلم أنَّ العلاقة منحصرةٌ في ثلاث صورٍ: الأولى: أن يكون المقدِّم علَّةً للتالي كما في المثال المذكور في الشرح. والثانية: أن يكون التالي علَّةً للمقدِّم كما في قولنا: «إن كان النهارُ موجوداً فالشمس طالعةٌ». والثالثة: أن يكون كلاهما معلولَيْ علَّةٍ واحدةٍ كما في قولنا: «كلَّما كان النهار موجوداً فالعالَمُ مضيءٌ»، فإنَّ كُلًّا منهما معلولٌ لطلوع الشمس. (إس)

[١٨] قوله: «يستصحب المقدِّم» أي يستلزم ويطلب المقدَّمُ مصاحبةَ التالي مع نفسه.

[١٩] قوله: «ثبوتيَّتَين» نحو «هذا العدد إمَّا زوجٌ أو فردٌ» أي إن كان هذا العددُ زوجاً فليس بفردٍ، وإن كان فرداً فليس بزوجٍ. وقِسْ عليه سائرَ أمثلة الشرطيَّة المنفصلة. (عبد)

[٢٠] قوله: «أو سلبيَّتَين» بأن يكون السلب مأخوذاً فيهما مثل «هذا الشيء إمَّا لا شجرٌ وإمَّا لا حجرٌ». فهي شرطيَّةٌ منفصلةٌ في مادَّة مانعة الخلو. (عبد)

[٢١] قوله: «مختلفتين» مثل «هذا الشيء إمَّا حجر أو ليس بحجرٍ». (عبد)

[٢٢] قوله: «فهي منفصلة سالبة» نحو «ليس هذا العددُ إمَّا زوجاً أو منقسماً بمتساوِيَين».

[٢٣] قوله: «بتنافي النسبتَين» أي امتناع أن يتحقَّق النسبتان معاً وأن ينتفي النسبتان معاً، فالمراد من الصدقِ التحقُّقُ، ومن الكذبِ الانتفاءُ، لا معناهما المذكور سابقاً، وهو مطابقة الحكم للواقع أو اللامطابقة، لأنَّهما مختصَّان بالأخبار، وأطراف الشرطيَّة ليست بأخبارٍ. (برهان الدين)

[٢٤] قوله: «في الصدق والكذب» يشير إلى أنَّ قوله: «صدقاً وكذباً» منصوبٌ على الظرفيَّة. (عبد)

[٢٥] قوله: «أو منقسماً بمتساويين» فإنَّهما يصدقان. وقد لا يصدقان بأن يكون هذا العدد فرداً.

والمنفصلة المانعة الجمع ما حُكِم فيها بتنافي النسبتَين أوْ لا تنافيهما في الصدق فقط نحو[٢٦] «هذا الشيءُ إمَّا أن يكون شجراً وإمَّا أن يكون حجراً»[٢٧].

والمنفصلة المانعة الخلو ما حُكِم فيها بتنافي النسبتَين أوْ لا تنافيهما في الكذب فقط نحو[٢٨] «إمَّا أن يكون زيدٌ في البحر وإمَّا أن لا يغرق»(١).

قوله: «أو صدقاً فقط» أي لا في الكذب[٢٩]، أو مع قطع النظر عن الكذب، حتى جاز أن يجتمع النِّسبتان[٣٠] في الكذب وأن لا يجتمعا[٣١]. ويقال للمعنى الأوَّل «مانعة الجمع بالمعنى الأخصِّ»، والثاني «مانعة الجمع بالمعنى الأعمِّ».

قوله: «أو كذباً فقط» أي لا في الصدق، أو مع قطع النظر عنه[٣٢]، والأوَّل مانعةُ الخلو بالمعنى الأخصِّ، والثاني بالمعنى الأعمِّ.

قوله: «لذاتَيْ الجزئَين» أي إن كان المنافاةُ بين الطَّرَفين ـ أي المقدِّم والتالي ـ منافاةً ناشئةً عن ذاتيهما[٣٣] في أيِّ مادَّةٍ تحقَّقا، كالمنافاة بين الزوجيَّة والفردية، لا من خصوص المادَّة، كالمنافاة بين السَّواد والكتابة في إنسان يكون أسود وغيرَ كاتبٍ، أو يكونُ كاتباً وغيرَ أسود. فالمنافاة بين طرفَي هذه المنفصلة[٣٤] واقعةٌ لا لذاتَيهما، بل بحسب خصوصِ المادَّة، إذ قد يجتمع السَّوادُ والكتابةُ في الصِّدق[٣٥] أو في الكذب[٣٦] في مادَّةٍ أخرى. فهذه منفصلةٌ حقيقيَّةٌ اتفاقيَّةٌ. وتلك منفصلةٌ عناديَّةٌ.

قوله: «ثم الحكم»[٣٧] كما أنَّ الحملية[٣٨] تنقسم إلى محصورةٍ ومهملةٍ وشخصيَّةٍ وطَبَعيَّةٍ، كذلك الشرطيَّةُ أيضاً ـ سواءٌ كانت متَّصلةً أو منفصلةً ـ تنقسم إلى المحصورة الكليَّة والجزئية، والمهملةِ والشخصيَّة. ولا يُعقَل الطَّبَعيَّة ههنا[٣٩].

---

(١) في الصُّغرى على القطبي ١/ ١٠٤: «الموجبة العنادية لما وجب تركيبها من جزئين يمتنع صدقُهما وكذبُهما معاً وجب أن يكون تركيبُها من قضيَّةٍ ومن نقيضها أو مساوي نقيضِها كقولنا: «هذا العدد إمَّا زوجٌ وإمَّا لا زوج»، وقولنا: «هذا العدد إمَّا زوج وإمَّا فرد». والمانعة الجمع العنادية لَمَّا وجب تركيبُها من جزئين يمتنع صدقُهما فقط وجب أن يكون تركيبها من قضيةٍ وممَّا هو أخصُّ من نقيضها كقولنا: «هذا الشيء إمَّا شجرٌ وإمَّا حجرٌ»، فإنَّ كلَّ واحدٍ من الشجر والحجر أخصُّ من نقيض الآخَر. والمانعة الخلو العنادية لَمَّا وجب تركيبُها من جزئين يمتنع كذبُهما فقط وجب أن يكون تركيبُها من قضيةٍ وممَّا هو أعمُّ من نقيضها كقولنا: «هذا الشيءُ إمَّا لا شجر وإمَّا لا حجر»، فإنَّ كُلًّا منهما أعمُّ من نقيض الآخر».

[٢٦] **قوله: «نحو»** ونحو «ليس إمَّا أن يكون هذا الإنسان حيواناً أو أسود».

[٢٧] **قوله: «وإمَّا أن يكون حجراً»** فإنَّهما لا يصدقان. وقد يكذبان أن يكون إنساناً.

[٢٨] **قوله: «نحو إمَّا أن يكون إلخ»** فإنَّه لا منافاة بين كون زيدٍ في البحر وعدمِ غرقه، لاجتماعهما في الصِّدق، لجواز أنْ يكونَ في الفلك.

لكنَّ المنافاة إنَّما هي في الكذب، وكذبُ زيدٍ في البحر أنَّه لا في البحر، وكذبُ أنْ لا يَغرَق أنَّه يغرَق. ولا يُمكن اجتماع غرقِ زيدٍ وعدمِ كونه في الماء، لأنَّ الغرقَ الحقيقيَّ إنَّما يكون في الماء لا في الأرض أو أمرٍ آخرَ.

ومثالُ السالبة: ليس إمَّا أن يكونَ هذا الشيء شجراً أو حَجراً فإنَّه لا منافاة بين كِذب الشجر والحجر أي اللاشجر واللاحجر. (عبد)

[٢٩] **قوله: «أي لا في الكذب»** يعني أنَّ لفظ «فقط» يَحتمِل احتمالَين:

الأوَّلُ أن لا يكونَ بينهما تنافٍ في الكِذب، بل يجوز ارتفاعُهما معاً.

والثاني: أنْ يحكمَ بالتَّنافي بينَهما في الصِّدق مع قطع النظر عن أنْ يكونَ بينهما تنافٍ في الكِذب أوْ لا.

والفرقُ بينهما أنَّ المعنى الأوَّلَ الأخصُّ من الثاني، فإنَّ المعنى الأوَّل يَمتنع أن يجامع مع الحقيقيَّة، بخلاف الثاني فإنَّه يجوز أن يجتمعَ مع الحقيقيَّة، لأنَّه قد حُكم فيها بالتَّنافي في الصِّدق في الجملة. وعلى هذا فقِسْ معنى مانعةِ الخلو. (إس)

[٣٠] **قوله: «النسبتان»** فيكون هناك مانعة الجمع فقط.

[٣١] **قوله: «لا يجتمعا»** فيكون هناك مانعة الجمع والحقيقة.

[٣٢] **قوله: «مع قطع النظر عنه»** أي عن التَّنافي في الصِّدق حتَّى جاز أن يَجتمِع النسبتانِ في الصِّدق وأن لا يجتمعا.

[٣٣] **قوله: «ناشئةً عن ذاتيهما»** بأن يَقتضِيَ مفهومُ أحدِهما أن يكونَ متنافياً للآخر كالتَّنافي بين الزَّوج والفرد والشجر والحجر. (شيخ الإسلام)

[٣٤] **قوله: «هذه المنفصلة»** أي قولنا« الإنسان إمَّا أن يكون أسود أو كاتباً». (عبد)

[٣٥] **قوله: «في الصِّدقِ»** كما في الحبشيِّ الكاتب.

[٣٦] **قوله: «في الكذبِ»** كما في الرُّوميِّ اللاكاتب. (عبد)

[٣٧] **قوله: «ثُمَّ الحكم»** هذا هو التقسيم الثاني للشَّرطية إلى المحصورة والمخصوصة والمُهمَلة كانقسام الحمليَّة إليها.

والفرقُ بينَ انقسام الحمليَّة إليها باعتبار أفرادِ الموضوع، وانقسام الشَّرطية إليها باعتبار تقادير المقدِّم، أي أوضاعِه.

ويُراد بالأوضاعِ الأحوالُ العارضةُ للمقدِّم بالنظر إلى ما سِواه من الأمور المقارِنة للمقدِّم بالإمكان أو بالفعل.

وإنَّما لم تُفسَّر التقاديرُ بالأزمنة بل بالأوضاع، لاستلزام شمول الأوضاعِ شمولَ الأزمنة مِن غير عكسٍ. فتدبَّر. (عبد الحليم)

[٣٨] **قوله: «كما أنَّ الحمليَّة »** اعلم أنَّ تقادير الشَّرطيات كأفراد الحمليَّات، فإنْ حُكِم اتصالاً أو انفصالاً على تقدير معيَّنٍ فشخصيَّةٌ، وإلا فإنْ بُيِّن كميَّة التقادير كُلًّا أو بعضاً فمحصورةٌ كلِّية أو جزئيَّةٌ، وإلا فمُهمَلةٌ. (عبد)

[٣٩] **قوله: «ولا يُعقَل الطَّبَعيَّة ههنا»** أي لا يُتصوَّر

قوله: «تقادير المقدِّم»[٤٠] كقولنا: «كلَّما كانت الشمسُ طالعةً فالنهار موجودٌ».

قولـه: «فكليَّةٌ» وسُـورها في المتَّصلة الموجبـة[٤١] «كلَّما» و«مهما» و «متى» ومـا في معناها[٤٢] وفي المنفصلة «دائماً»[٤٣] و «أبداً» ونحوهما، هذا في الموجبة. وأمَّا السالبة مطلقاً[٤٤] فسُورها «ليس البتَّة»[٤٥].

قولـه: «أو بعضهـا مطلقاً» أي بعضاً غيرَ معيَّنٍ كقولك: «قد يكون[٤٦] إذا كان الشيء حيواناً كان إنساناً».

قولـه: «فجزئيَّةٌ» وسُـورها في الموجبة متَّصلةً كانت أو منفصلةً «قد يكون». وفي السـالبة كذلك «قد لا يكون».

قوله: «فشخصيَّةٌ» كقولك: «إن جئتني اليوم أُكرمك»[٤٧].

قوله: «وإلا» أي وإن لم يكن الحكمُ على جميع تقادير المقدِّم ولا على بعضِها[٤٨]، بأن يُسـكَت عن بيان الكليَّة والبعضيَّة مطلقاً.

قوله: «فمهملةٌ» نحو «إذا كان الشيء إنساناً كان حيواناً».

قوله: «في الأصل» أي قبل دخول[٤٩] أداةِ الاتِّصال والانفصال عليهما.

قولـه: «حمليَّتـان» كقولنـا: «إن كانت الشـمسُ طالعـةً فالنهار موجـودٌ»، فإنَّ طرفَيهـا[٥٠] وهما «الشمس طالعة» و«النهار موجود» قضيَّتان حمليَّتان.

في الشَّرطية الطبعيَّـةُ، لأنَّ الحكم في الشرطية إمَّا باتِّصال المقـدَّم بالتـالي أو بنفـي هذا الاتِّصـال، وإمَّـا بالانفصال والتَّنـافي بينهما أو نفي هـذا الانفصال. فليس الحكمُ فيها على نفس الطَّبيعة حتَّى يُتصوَّر فيها الطَّبَعيَّة. (عبد)

[٤٠] قولـه: «تقاديـرِ المقـدَّم» أي الأوضـاعِ والأحـوالِ الحاصلة لـه. فإنْ كان لزومُ التـالي في المتَّصلة وعنـادُه في المنفصلة على جميع تقاديـره فكلِّيةٌ، نحو «كلَّما كانت الشمسُ طالعةً فالنَّهار موجودٌ»، أي وجود النَّهار لازمٌ لكون الشمس طالعةً على جميع تقاديره.

ثُمَّ اختلفوا في جميع الأوضاع فقال الشيخُ الرئيس: الأوضـاع التي يُمكـن اجتماعُها مع المقدَّم، سـواءٌ كانت ممكنةً في حدِّ نفسِـها أوْ لا[1]، نحو «كلَّما كان هذا إنسـاناً فهـو حيـوان»، فالحكـمُ بلـزوم الحيوانيَّـة عـلى كلِّ حالٍ يُمكن أن يُجامِع إنسانيَّةَ زيدٍ ككونه قائماً أو قاعداً أو كونِ الفرس صاهلاً إلى غير ذلك من الأمور الممكنة المجامِعةِ للإنسان. (برهان)

[٤١] قولـه: «في المتَّصلـة الموجبـة» في الإيجـاب والسـلب الجزئيَّـينِ فيهـما «قـد لا يكـون»، وللمتَّصلـة وحدهـا «ليس كلَّما»، وللمنفصلـة وحدها «ليس دائماً»، وأداةُ المهمـلات المتَّصلـةِ «إن» و«لـو» و«إذا» والمنفصلةِ «إمَّا».

والشَّرطيـةُ مطلقةٌ إن لم يُذكَـر فيها الجهة، وموجَّهةٌ إن ذُكِـرتْ جهـةُ اللُّـزوم أو العنـاد أو الاتفـاق كقولك: «بالـضَّرورة كلَّـما كان أ ب فـج د لزومـاً أو اتفاقـاً» و«بالـضَّرورة دائـماً إمَّـا أن يكـون أ ب أو ج د عنـاداً أو اتفاقاً». (عبد)

[٤٢] قوله: «وما في معناها» بأيِّ لغةٍ كانت. (عبد)

[٤٣] قولـه: «في المنفصلـة دائماً» نحـوُ «دائماً إمَّا أن يكونَ هذا العددُ زوجاً أو فرداً».

[٤٤] قولـه: «مطلقـاً» متصلةً كانـت أو منفصلةً. (عبد)

[٤٥] قوله: «ليس البتَّة» نحوُ ليس البتَّةَ كلَّما كانت الشـمسُ طالعةً فاللَّيل ليس بموجودٍ والبتَّةَ إمَّا أن يكونَ هذا الإنسانُ أسودَ أو كاتباً.

[٤٦] قـول: «قـد يكون » فـإنَّ الحكم فيهـا بلزوم الإنسـانيَّةِ إنَّما هو على بعض تقادير كونِه حيواناً. (شـيخ الإسلام)

[٤٧] قولـه: «كقولك إن جئتَنـي اليوم » وكقولنا: «إمَّـا أن تظهرَ اليومَ الشـمسُ وإمَّـا أن لا تكونَ مضيئةً». (صادق)

[٤٨] قوله: «ولا على بعضها» أي لا معيَّناً ولا غير معيَّنٍ. (عبد)

[٤٩] قولـه: «أي قبـل دخـول» فـإنَّ دخـول كَلِمِ المجـازاتِ مانـعٌ لكـون الأطـرافِ ـ أي المقـدَّم والتالي ـ قضايـا بالفعـل، فإنَّ هـذه الكلـمات روابـطُ بالفعل بين الأطـراف. ولا شـكَّ أنَّ القضيَّـةَ بنفسـها يمتنِـع ربطُها بغيرها. (إس)

[٥٠] قوله: «فـإنَّ طرفَيهـا» لا يخفـى أنَّ طـرفَي الشَّرطيـة لاشـتمالِه على نسـبةٍ تفصيليَّـةٍ قضيَّتـانِ بالقوَّة القريبة من الفعل. فكلُّ قضيَّةٍ بالقوَّة إمَّا حمليَّةٌ بالقُوَّة، أو متَّصلـةٌ بالقوَّة، أو منفصلةٌ بالقـوَّة. فطرفاهما إمَّا حمليَّتانِ

(١) انظر كلام الشيخ في منطق الشفاء (٤/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣). ولا أعلم فيه خلافاً، والله تعالى أعلم. قال السيد في الصغرى على القطبي (٢/ ١٠٧): «وإنما اعتُبر إمكانُ الاجتماع مع المقدَّم دون إمكان تلك الأمور في أنفسـها، لأنَّ تلك الأمور ربَّما كانت ممتنعةً في نفس الأمر، لكنَّها تكون ممكنةَ الاجتماع مع المقدَّم. فإنَّك إذا قلت: «كلَّما كان زيدٌ حماراً كان جسماً» كان معناه أنَّ الجسميَّة لازمةٌ لحماريَّته على جميع الأوضاع الممكنةِ الاجتماع مع حماريَّته، ككونه ناهقاً، مع أنَّ كون زيد ناهقاً مثلاً ليس ممكناً في نفس الأمر».

قولـه: «أو متَّصلتـان» كقولنا: «كلَّما إن كانت[٥١] الشـمس طالعةً فالنهار موجـودٌ، فكلَّما لم يكن النهـارُ موجـوداً لم تكن الشـمسُ طالعـةً»، فإنَّ طرفيها وهما قولنـا: «إن كانت الشـمس طالعة فالنهار موجود»، وقولنا: «كلَّما لم يكن النهار موجوداً لم يكن الشمس طالعة» قضيَّتان متَّصلتان.

قولـه: «أو منفصلتـان» كقولنـا: «كلَّما كان دائماً إمَّا أن يكـون العدد زوجاً أو فـرداً، فدائماً إمَّا أن يكون العددُ منقسماً بمتساويين أو غير منقسم بهما».

قولـه: «أو مختلفتـان» بأن يكون أحد الطَّرَفين حمليَّـةً، والآخَرُ متَّصلةً، أو أحدُهمـا حمليَّةٌ والآخَرُ منفصلةٌ، أو أحدهما متصلةٌ والآخَر منفصلة.

فالأقسامُ ستَّةٌ[٥٢] وعليك باستخراج ما تركناه من الأمثلة.

قولـه: «عن التَّـام» أي عن أن يصحَّ السـكوتُ عليهما، ويحتملا الصِّدقَ والكـذبَ، مثلاً قولنا: «الشمس طالعةٌ» مركَّبٌ تامٌّ خبريٌّ يحتمل الصِّدقَ والكذبَ. ولا نعني بالقضية إلا هذه. فإذا أدخلتَ عليـه أداةَ الاتِّصـال مثلاً وقلتَ: «إن كانت الشـمس طالعـةً» لم يصحَّ حينئذٍ[٥٣] أن يُسـكَت عليه، ولم يحتمل الصِّدقَ والكذبَ، بل احتجت[٥٤] إلى أن تضمَّ إليه قولَك فالنَّهار موجودٌ.

أو متَّصلتانِ أو منفصلتانِ أو حمليَّةٌ ومتصلةٌ أو حمليَّةٌ ومنفصلةٌ أو متَّصلةٌ ومنفصلةٌ. (نور الله)

[٥١] قوله: «كلَّما إن كانت» هذا المجموعُ قضيَّةٌ شرطيَّة متصلةٌ فإنَّه حُكِم فيها بثبوت نسبةٍ وهي عدمُ طلوع الشمسِ عند عدمِ وجود النَّهار على تقدير ثُبوت نسبةٍ أخرى وهي وجود النَّهار عند طلوعِ الشَّمس. (محصل)

[٥٢] قوله: «فالأقسام ستَّةٌ» أي في المتَّصلات، وكذا في المنفصلات.

أمَّا أمثلةُ المتَّصلات:

فالأوَّل: أن يكونَ المقدِّم حمليَّةً والتالي متَّصلةً نحو «إن كانت الشمس علَّةً لوجود النَّهار فكلَّما كانت الشمسُ طالعةً فالنَّهار موجودٌ».

والثاني: عكسُه نحو «إن كان كلَّما كانت الشمسُ طالعةً فالنَّهار موجود فوجود النَّهار معلولٌ لطلوع الشمس».

والثالثُ: أن يكونَ المقدِّم حمليَّةً والتالي منفصلةً نحو «إن كان هذا عدداً فهو إمَّا زوج أو فردٌ».

والرَّابعُ: عكسُه نحو «إن كان هذا إمَّا زوجٌ أو فردٌ كان هذا عدداً».

والخامسُ: أن يكونَ المقدِّمُ متصلةً والتالي منفصلةً مثلُ «إن كان كلَّما كانت الشمسُ طالعةً فالنهار موجودٌ فدائماً إمَّا أن يكون الشمسُ طالعةً وإمَّا أن يكونَ النَّهار موجوداً».

السَّادسُ: عكسُه نحو «إن كان دائماً إمَّا أن يكونَ الشمسُ طالعةً أو النَّهارُ موجوداً فكلَّما كانت الشمسُ طالعةً فالنَّهار موجودٌ».

وأمَّا أمثلةُ المنفصلات:

الأوَّل: أن يكون المقدِّم حمليَّةً والتالي متَّصلةً، مثلُ «إمَّا أن لا يكونَ الشمسُ علَّةً لوجود النَّهار وإمَّا أن يكونَ كلَّما كانت الشمسُ طالعةً فالنَّهار موجودٌ».

والثاني: عكسُه، مثلُ «إمَّا أن يكونَ كلَّما كانت الشمسُ طالعةً فالنَّهار موجودٌ وإمَّا أن لا يكونَ الشمسُ علَّةً لوجود النَّهار».

والثالثُ: أن يكونَ المقدِّم حمليَّةً والتالي منفصلةً، مثلُ «إمَّا أن يكونَ هذا الشيءُ ليس عدداً وإمَّا أن يكونَ إمَّا فردٌ أو زوج».

والرَّابع: عكسُه، مثلُ «إمَّا أن يكونَ هذا الشيءُ إمَّا فردٌ أو زوجٌ وإمَّا أن يكون ليس عدداً».

والخامسُ: أن يكونَ المقدِّمُ متصلةً والتالي منفصلةً، مثل «إمَّا أن يكونَ كلَّما كانت الشمسُ طالعةً فالنَّهار موجودٌ إمَّا أن يكونَ إمَّا الشمسُ طالعةٌ أو النَّهارُ موجودٌ».

والسادسُ: عكسُه، مثل «إمَّا أن يكون إمَّا الشمسُ طالعةٌ أو النَّهار موجودٌ وإمَّا أن يكونَ كلَّما كانت الشمسُ طالعةً فالنَّهار موجودٌ».

فيرتَقِي عددُ صُوَرِ الاختلاف إلى اثني عشرَ. وفي كلِّ واحدةٍ من المتصلةِ والمنفصلةِ ثلاثُ صورٍ من الاتِّفاق، فصارت الصُوَر ثمانيةَ عشرَ. وكلٌّ منها إمَّا موجبةٌ أو سالبةٌ فالصُوَر ستَّةٌ وثلاثون. فعليك باستخراج الأمثلة، فتدبَّر. (محصَّل)

[٥٣] قوله: «لم يصحَّ أن يُسكتَ» فإنَّ ما يسكت [عليه] ويَحتمل الصِّدقَ والكذبَ في الحقيقة هو الحكمُ. وقد علمتَ أنَّ هذه الأدواتِ مانعةٌ عن الحكمِ في الأطراف، ويَنتفي الحكمُ فيها عند دخولها عليها.

[٥٤] قوله: «بل احتجَّت» في صحَّة السكوت.

فصل [في التناقض]

التناقـضُ[١] اختلاف القضيَّتَين بحيث يلزم لذاته من صدقِ كلٍّ كذبُ الأخرى، وبالعكس. ولا بدَّ من الاختلاف في الكم والكيف والجهة، والاتِّحاد فيما عداها.

والنقيـض للضروريَّـةِ الممكنـةُ العامَّـةُ، وللدائمـةِ المطلقـةُ العامَّـةُ، وللمشروطـةِ العامَّـةِ الحينيَّةُ الممكنة(١)، وللعرفية العامَّةِ الحينيَّةُ المطلقةُ.

وللمركَّبةِ المفهومُ المردَّدُ بين نقيضَي الجزئين[٢]، ولكن في الجزئية بالنسبة إلى كلِّ فردٍ.

قولـه: «اختـلاف القضيَّتَـين» قيَّـد بالقضيَّتَين[٣] دون الشـيئين، إمَّـا لأنَّ التناقـض لا يكون بين المفردات(٢) على ما قيل(٣)[٤]، وإمَّا لأنَّ الكلام في تناقض القضايا[٥].

---

(١) لم يتعرَّض المصنِّفُ لبيان هاتين الموجَّهتين ـ الحينيَّةَ الممكنة والحينيَّةَ المطلقة ـ في مبحث القضايا الموجَّهات مع ذكرهما هنا، تنبيهاً على أنَّهما ليستا من القضايا المشهورة بخلاف البسائط الباقية.

(٢) حاصل التحقيق المستفاد من كلام السيد المحقِّق في حاشيته على شرح المختصر الأصولي ١/ ١٨٧ـ١٨٨ أنَّه إن فُسِّرَ النقيضان بـ «الأمرين المتمانعَين بالذات» ـ أي بالأمر اللذَين يتمانعان ويتدافعان بحيث يقتضي لذاته تحقُّقُ أحدهما في نفس الأمر انتفاءَ الآخَر فيه وبالعكس، كالإيجاب والسلب، فإنَّه إذا تحقَّق الإيجابُ بين الشيئين انتفى السلبُ، وبالعكس ـ لا يكون للتصور نقيضٌ، إذ لا يستلزم تحقُّقُ صورةٍ انتفاءَ صورةٍ أخرى، فإنَّ صورتَي الإنسان واللاإنسان كلتاهما حاصلتان لا تدافُعَ بينهما.
وإن فُسِّر النقيضان بـ «الأمرين المتنافيَين» ـ أي الأمرين اللذَين يكون كلٌّ منهما ينافي الآخَر لذاته، سواءٌ كان تمانعٌ في التحقُّق والانتفاء كما في القضايا، أو مجرَّد تباعدٍ في المفهوم بأنَّه إذا قيس أحدُهما بالآخَر كان ذلك أشدَّ بُعداً ممَّا سواه ـ كان للتصور نقيضٌ كالإنسان واللاإنسان. وراجع أيضاً حاشية السيالكوتي على الفاضل الخيالي ٢/ ١٥٨ـ١٦٣
ويظهر من هذا أنَّ الاختلاف في نقيض التصورات لفظيٌّ، إذ القائل بالتناقض فيها يفسِّره بغير ما يفسِّره به النافي.

(٣) صيغةُ التمريض إمَّا إشارةٌ من المحشيِّ إلى ضعف هذا القول. وإما إلى عدم توافقه لصنيع الماتن حيث قال في العكس النقيض: «تبديل نقيضي الطرفين...، أو جعل نقيض الثاني». وكون الاختلاف لفظياً يرجِّح الاحتمالَ الثانيَ.

[فصل في التناقض]

-[١] قولـه: «التناقض» أصلُـه حلُّ فَتْلِ الحبل، ثمَّ نُقِـل إلى مطلـق الإبطال تجوُّزاً على ما بُـيِّن في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ﴾ [البقـرة: ٢٧]. ولمَّا كان كلٌّ مـن القضيَّتَـين تُبطِل الحكمَ الذي أبرمتْـه الأخرى أُطلِق عليهـا مادَّةُ النقـضِ بصيغة التفاعل. (محمـد نظام الدين الكيرانوي)

-[٢] قولـه: «المفهـوم المردَّد بين نقيـضَي الجزئين» والمفهـوم المـردَّد بالحقيقـة منفصلـةٌ مانعة الخلـو، مركَّبةٌ مـن نقيضَي الجزئـين؛ فيكون طريـق أخْذ نقيـض المركَّبة أن تُحلَّـل المركَّبـةُ إلى الجزئين، ويُؤخَذ لـكلِّ جزءٍ نقيضُه، ويُركَّـب من نقيضَي الجزئين منفصلةٌ مانعةُ الخلو، فيقال: «إمَّا هذا النقيض وإمَّا ذاك».

ثمَّ مـن أحاط بحقائق المركَّبات ونقائضِ البسـائط لا يخفـى عليـه طريقُ أخْـذ نقيض المركَّبـة. وإن غمَّ عليه فلينظـر إلى المشروطة الخاصَّة المركَّبة مـن مشروطة عامَّةٍ موافقـةٍ لأصـل القضيـة في الكيف، ومـن مطلقـةٍ عامَّة مخالفةٍ له في الكيف أيضاً، فإنَّ نقيضهما إمَّا الحينية الممكنة المخالفة أو الدائمة الموافقة، لأنَّ نقيض الجزء الأوَّل ـ أي المشروطـة العامَّـة الموافقة ـ هو الحينيـة الممكنة المخالفة، ونقيـض الجـزء الثـاني ـ أي المطلقة العامَّـة المخالفة ـ هو الدائمة الموافقة؛ فإذا قلنا: «بالضرورة كلُّ كاتبٍ متحرِّك الأصابـع ما دام كاتباً لا دائـماً» فنقيضها «إمَّا ليس بعض الكاتـب بمتحرِّك الأصابع بالإمكان الحينيِّ، وإمَّا بعض الكاتـب متحـرِّك الأصابـع دائـماً». وهذه هـي المنفصلة المانعة الخلو المركَّبة من نقيضَي الجزئين.

وإطـلاق النقيض على هـذا المفهوم المـردَّد باعتبار أنَّـه لازمٌ مسـاوٍ للنقيـض، لا باعتبار أنَّه نقيـضٌ حقيقةً، إذ نقيـض الشيء بالحقيقة هو رفع ذلك الشيء. والقضية المركَّبـة لَّمـا كانـت عبارةً عـن مجمـوع قضيتَـين مختلفتَين بالإيجـاب والسـلب، فنقيضهـا رفـعُ ذلـك المجمـوع. والمفهـومُ المردَّد ليس نفـسَ الرفع، لكنَّه لازمٌ مسـاوٍ له. تأمَّل. (تذهيب)

[٣] قولـه: «قيَّـد بالقضيَّتَـين» جوابٌ عـمَّا قيل: ما وجـه تقييد الاختلاف بالقضيَّتَـين، ولِمَ لَمْ يقل: «اختلاف الشيئين» ليَعمَّ المفرداتِ ـ أي التصورات ـ أيضاً. (عبد)

[٤] قوله: «على ما قيل» أي على المذهب الضَّعيف. (عبد)

قولـه: «على ما قيل» بـأنَّ التناقـض الحقيقيَّ ما هو بين القضايا. وإطلاقُه على ما هو في المفردات على سبيل المجاز. (إس)

[٥] قولـه: «لأنَّ الـكلام في تناقـض القضايا» لأنَّ الـكلام في أحكامها. وأمَّـا تناقض المفـردات الواقعة في أطراف القضايا فيُعرف بالمقايَسـة، فلا حاجة إلى إدراجه في تعريف التناقض[1].

قولـه: «في تناقـض القضايـا» فالـلام في قولـه: «التناقض» للعهد أي التناقض الذي من أحكام القضايا.

---

(١) هـذا قـول السـيد المحقق في حاشـيته على شرح الشمسـية (٢/ ١١٨). وذكـر العلامة قطب الرازي في شرح المطالع (٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥) أنَّ وجـه التخصيـص بالتناقـض بـين القضايا أنَّه لم يتعلَّق بالتناقض بين المفردات غرضٌ يعتدُّ به.

قوله: «بحيث يلزَمُ لِذاته»[٦] خرج بهذا القيدِ الاختلافُ الواقعُ بين الموجبةِ والسالبةِ الجزئيتَيـن، فإنّـَهما قد تصـدقان معاً[٧] نحـو «بعض الحيوان إنسـانٌ» و«بعضه ليـس بإنسـان».

فلم يتحقّق التناقضُ بين الجزئيَّتَين[٨](١).

قوله: «وبالعكس»[٩] أي وكذلك يلزم من كذبِ كلٍّ من القضيَّتَين صدقُ الأخرى. وخرج بهذا القيدِ الاختلافُ الواقعُ بين الموجبة والسالبة الكليَّتين، فإنَّهما قد تكذبان معاً نحو «لا شيءَ من الحيوان بإنسانٍ» و«كلُّ حيوانٍ إنسانٌ». فلا يتحقّق التناقضُ بين الكليَّتين[١٠] أيضاً.

فقد عُلِم[١١] أنَّ القضيَّتَين لو كانتا محصورتَين يجب[١٢] اختلافُهما في الكم كما سيصرِّح المصنِّف به أيضاً.

قولـه: «ولا بدَّ مـن الاختلاف» أي يُشـتَرَط في التناقـض[١٣] أن يكون إحـدى القضيَّتَين موجبةً والأخرى سالبةً، ضرورةَ أنَّ الموجبتَين ـ وكذا السالبتَين ـ قد تجتمعان في الصدق[١٤] والكذب[١٥] معاً.

ثمَّ إن كانت القضيَّتان محصورتَين[١٦] يجب اختلافُهما في الكم أيضاً[١٧] كما مرَّ.

ثمّ إن كانتا موجَّهتَين[١٨] يجب اختلافُهما في الجهة، فإنَّ الضروريَّتَين قد تكذبان معاً نحو «لا شيءَ من الإنسان بكاتب بالضرورة» و«كلُّ إنسانٍ كاتبٌ بالضرورة»(٢)؛ والممكنتَين قد تصدقان معاً كقولنا: «كلُّ إنسانٍ كاتبٌ بالإمكان[١٩] العامِّ» و«لا شيءَ من الإنسان بكاتبٍ بالإمكان العامِّ».

---

(١) اعلم أنَّ تعيينَ الموضوع خارجٌ عن مفهوم القضيَّة؛ فلا يرد أنَّ عدم التناقض بين الجزئيَّتَين لعدم اتّحاد الموضوع، وسيأتي أنَّ الاتحاد في الموضوع شرطٌ في التناقض. انظر: شرح المطالع ٢/ ١٥٦

(٢) الأولى أن تُورَد القضيَّتان الضروريَّتان ـ وكذا الممكنتان ـ مختلفتَي الكميَّة، فتُورَد إحداهما كليَّةً والأخرى جزئيةً؛ حتى لا يُتوهَّم أنَّ الكذب في الضروريَّتين، والصدقَ في الممكنتَين لعدم الاختلاف في الكم.

[٦] قوله: «يلزم لذاته» احترز به عمّا يكون بالواسطة كقولنا: «زيد إنسان» و«زيد ليس بناطقٍ»، فإنّه يلزم ههنا من صدق كلٍّ كذبُ الأخرى، إمّا لأنّ قولَنا: «زيد ليس بناطق» في قوّة قولنا: «زيد ليس بإنسان»، وإمّا لأنّ قولنا: «زيد إنسانٌ» في قوّة قولنا: «زيد ناطق».

[٧] قوله: «فإنّهما قد تصدقان معاً» واعلم أنّهم أخرجوا القضايا الذهنيةَ والغير المتعارفة عن التناقض وعن العكوس أيضاً، فلا يرد أنّه يصدق «بعض النوع إنسانٌ» ولا يكذب نقيضُه، وهو «لا شيءَ من النوع بإنسانٍ»، إذ الجزئية المذكورة ليست بمتعارفةٍ، إذ الإنسانُ لا يصدق على النوع صدقَ الكليّ على جزئياته، فافهم. (عبد)

[٨] قوله: «فلم يتحقّق التناقض» إذ لا يلزم ههنا من صدق كلٍّ كذبُ الأخرى.

[٩] قوله: «وبالعكس» لقائلٍ أن يقول: قوله: «وبالعكس» لا حاجةَ إليه، إذ هو مندرجٌ في قوله: «من صدق كلٍّ كذبُ الأخرى»، لأنّ المراد من لفظ «كلٍّ» وكذا من لفظ «الأخرى» أعمُّ من الأصل والنقيضِ معاً. ولو قال: «بحيث يلزم لذاته من صدق هذه القضية كذبُ الأخرى» لاحتاج البتّةَ إلى قوله: «وبالعكس»[1]. (شيخ الإسلام)

[١٠] قوله: «بين الكليّتين» لأنّه لا يلزم من كذبِ كلٍّ صدقُ الأخرى.

[١١] قوله: «فقد عُلِم» تفريعٌ على صدق الجزئيّتَين وكذبِ الكليّتَين.

[١٢] قوله: «يجب اختلافهما» أي يكون إحداهما كلّيّة والأخرى جزئيّة.

[١٣] قوله: «أي يُشترَط في التناقض» إشارةٌ إلى أنّ لفظ «لا بدّ» قد يُستعمَل في الرُّكن وتارةً في الشرط، وههنا مُستعمَلٌ في الشرط بقرينة ذكره بعد التعريف؛ وإلى أنّ الاختلاف في الكيف شرطٌ في الجميع، والاختلاف في الكم شرطٌ في نوعٍ منه، وهو التناقض بين المحصورتَين؛ فلا يرد النقضُ بوجود التناقض بين المخصوصتَين بدون الاختلاف في الكم. (عبد)

[١٤] قوله: «في الصدق» نحو «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» و«بعض الإنسان حيوانٌ». و«لا شيء من الإنسان بفرسٍ» و«بعض الإنسان ليس بفرسٍ». (محصل)

[١٥] قوله: «والكذب» نحو «كل إنسانٍ فرسٌ» و«بعض الإنسان فرسٌ». و«لا شيء من الإنسان بناطقٍ» و«بعض الإنسان ليس بناطقٍ».

[١٦] قوله: «محصورتَين» وما في حكمها، وهو المهملة. (عبد)

[١٧] قوله: «في الكمِّ أيضاً» أي كالاختلاف في الكيف.

[١٨] قوله: «موجَّهتَين» نحو «كل إنسانٍ حيوانٌ بالضرورة» و«بعض الإنسان ليس بحيوانٍ بالإمكان العامِّ».

[١٩] قوله: «بالإمكان العام» هو سلب الضرورة عن جانب المخالف.

---

(١) الإيراد ساقط البتّة، لأنّ المراد بالعكس في كلام المصنِّف ليس ما فهمه المعترض، بل المراد هو ما ذكره الشارح ملا عبد الله من استلزام كذبِ كلٍّ صدقَ الأخرى. وهذا المفهوم لا يصحُّ فهمُه من العبارة السابقة؛ فلا بدَّ من زيادة «وبالعكس».

قولـه: «والاتحاد في مـا عداها» أي ويُشـترَط في التناقض اتِّحاد القضيَّتَين فيما عـدا الأمور الثلاثة المذكـورة، أعنـي الكم والكيف والجهة. وقد ضبطوا هذا الاتِّحاد في ضمن الاتِّحاد في الأمور الثمانية[٢٠] قال قائلهم قطعة:

دَر تناقض هَشْت وَحدتْ شَرطْ دَانْ 		وَحـدتِ موضـوعُ ومَحمـولُ ومَـكانْ

وحـدتِ شرطُ واضـافتْ، جزءُ وكُل 		قُـوَّتُ وفِعْــل اسـت دَرْ آخَـرْ زَمان(١)

---

(١) اعتبار الوحدات الثماني قول المتقدِّمين.

ونقـل العلَّامة قطب الدين الرازي في شرحه على الشمسـية ٢/ ١٢٢ عن المعلِّم الثـاني الفارابي أنَّه اكتفى بوحدةٍ واحدةٍ فقط، وهي وحدة النسبة الحكمية.

ونَقـل عنـه في شرح المطالع ٢/ ٢٣٧ أنَّه اكتفى بثلاث وحدات، فأدرج وحدةَ الشرط والجزء والكلِّ تحتَ وحدة الموضوع، ووحدةَ المكان والإضافة والقوة والفعل تحتَ وحدة المحمول، فانحصرت الوحدات في ثلاث: وحدة الموضوع والمحمول والزمان.

وبعضهم اكتفى بوحدتين، وحدة الموضوع والمحمول. وأدرج وحدة الزمان تحت وحدة المحمول.

ولكن يرد على هذا القول، وعلى ثاني القولين المنسـوبين إلى الفارابي ما أوده السـيِّد المحقِّق ٢/ ١٢١ ـ ١٢٢ من أنَّ تخصيص بعض الوحـدات بالانـدراج تحت وحـدة الموضوع، وتخصيص بعضهـا بالاندراج تحت وحدة المحمـول تحكُّمٌ، فإنَّ القضية إذا عُكِسـت صارت الوحدات المندرجةُ في وحدة الموضوع في أصل القضية مندرجةً في وحدة المحمول في عكسها، وبالعكس.

فالصواب أن يقال: هذه الوحدات مندرجة في وحدتي الموضوع والمحمول مطلقاً من غير تعيين.

[٢٠] قوله: «في الأمور الثمانية» فإنَّه لا تناقضَ عند اختلاف الموضوع نحو «زيد قائمٌ» و«عمرو ليس بقائمٍ»؛ وعند اختلاف المحمول نحو «زيد قائم» و«زيد ليس بقاعدٍ»؛ وعند اختلاف المكان نحو «زيد جالس» أي في السوق، و«زيد ليس بجالسٍ» أي في الدار؛ وعند اختلاف الشرط نحو «الجسم مفرِّقٌ للبصر» أي بشرط كونه أبيضَ، و«ليس بمفرِّقٍ للبصر» أي بشرط كونه أسودَ؛ وعند اختلاف الإضافة نحو «زيد أبٌ» أي لعمرو، و«زيد ليس بأبٍ» أي لبكرٍ؛ وعند اختلاف الجزء والكلِّ نحو «الزنجيُّ أسود» أي بعضُه، و«الزنجيُّ ليس بأسود» أي كلّه، فإنَّ عظمَه أبيض؛ وعند اختلاف القوَّة والفعل نحو «الخمر مُسكِرٌ في الدنِّ» أي بالقوَّة، و«الخمر ليس بمُسكر في الدنِّ» أي بالفعل؛ وعند اختلاف الزمان نحو «زيد قائمٌ» أي في الليل، و«ليس بقائمٍ» أي في النهار.

ثمَّ اعلم أنَّ البعض[1] أدرجوا وحدةَ الشرط والجزء والكلِّ تحتَ وحدة الموضوع، لاختلافه بعدم هذه الوحدات؛ ووحدةَ المكان والإضافة والقوة والفعل تحتَ وحدة المحمول، لاختلافه بعدم هذه الوحدات. فبقي ثلاثُ وحدات: وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان.

وبعضٌ اكتفوا بوحدتَين، وأدرجوا وحدةَ الزمان تحتَ وحدة المحمول، لاختلافه باختلاف الزمان.

واكتفى بعضُهم[2] بوحدة النسبة الحكمية، فإنَّ اختلاف شيءٍ من الموضوع والمحمول وما يتعلَّق بهما يستلزم اختلافَ النسبة، فتدبَّر. (محصِّل الكتب)

---

(١) هو الفارابي

(٢) هو الفارابي، وقد نبَّهناك عليه آنفاً.

قولـه: «والنقيض للضروريـة»[٢١] اعلم[٢٢] أنَّ نقيضَ كلِّ شيءٍ رفعُه. فنقيضُ القضيَّة التي حُكِم فيها بضرورة الإيجابِ أو السلبِ هو قضيَّةٌ حُكِم فيها بسلب تلك الضرورة. وسلبُ كلِّ[٢٣] ضرورةٍ هو عينُ إمكانِ الطَّرفِ المقابلِ. فنقيضُ ضرورةِ الإيجابِ إمكانُ السلبِ[٢٤]. ونقيضُ ضرورةِ السلبِ إمكانُ الإيجابِ[٢٥].

[٢١] قولـه: «والنقيض» هذا شروعٌ في بيان تعين النقائض وتفاصيلها.

وينبغي أن يُعلَم قبل ذلك أنّه إذا رُفِع القضيّةُ فربّما يكون نفسُ رفعها قضيّةً لها مفهومٌ محصَّلٌ عند العقل[١] من القضايا المعتبرة. وهذا هو النقيض الحقيقيّ. وربّما لم يكن رفعُها قضيّةً لها مفهومٌ محصَّلٌ من القضايا، بل يكون لرفعها لازمٌ مساوٍ له محصَّلٌ واحد. وأُطلِقَ اسمُ النقيض عليه مجازاً، لكن ذلك بعد رعاية اتّحاد الموضوع والمحمول، حتى لا يكون «زيدٌ ناطق» نقيضاً لقولنا: «زيد ليس بإنسان» وإن كان مساوياً لنقيضه، لأنّ المساوين كثيرةٌ، فلو لم يُعتبَر الاتّحادُ لتعسّر الضبطُ؛ فالمراد بالنقيض في هذا المقام أحدُ الأمرين إمّا نفسُ النقيض أو لازِمُه المساوي.

وإنّما وجب العلم بما ذكرنا قبلَ الشروع فيما ذكر لئلّا يشكل من التعريف المذكور للتناقض وتعيين نقائض الموجّهات، فإنّ الاختلاف المقتضي لذاته لا يتحقّق في أكثر تلك النقائض.

وقد يقال: لا وجه في زيادة قيد «لذاته» في تعريف التناقض احترازاً عن مثل هذا، ثمّ إطلاق اسم النقيض عليه تجوُّزاً، فإنّهم لو تركوا هذا القيد لم يضطرُّوا إلى الإطلاق المُوجِب لاضطراب المحصِّلين.

وههنا شيءٌ وهو أنّ ما سبق من التعريف والشرائط لمّا كان كافياً في معرفة النقيض الحقيقيّ لكلّ قضيةٍ كما ذكر، فكان الأولى أن يقتصر المصنّف في بيان ما اعتُبِر النقيضُ المجازيُّ نقيضاً له، مع أنّه قد ذكر أنّ النقيض للضروريّةِ الممكنةُ العامّةُ، وقد حكم العلّامةُ الرازيُّ في «شرح الشمسية» أنّ التناقض بينهما حقيقيٌّ[٢].

أقول: ما حكم به الشارحُ المذكورُ تحكُّمٌ، بل الحقُّ أنّ الممكنة وإن كان نقيضاً حقيقيّاً للضروريّة، لكن الضرورية ليست نقيضاً للممكنة، بل هي نقيضٌ مجازيٌّ لها[٣] كما حقّقه البعض.

فإن قلت: لمّا كان المقصودُ بيانَ النقيضِ المجازيِّ فكان الواجب أن يقول: «والنقيضُ للممكنةِ الضروريّةُ».

قلت: لعلّه لم يأت بذلك تنبيهاً على أنّ الحقيقيَّ وإن لم يكن مقصوداً، لكن حيث يلزم كونُهما مفهومَين فهو أحقُّ بالتقديم. (من شرح الشوستري)

[٢٢] قوله: «اعلم أنّ نقيضَ كلِّ شيءٍ» وفيه أنّ هذا في الوجود مسلَّمٌ، وأمّا في العدم فلا، فإنّ نقيضَ العدم هو عدم العدم. ولا يخلو إمّا أن يكون الوجودُ نقيضاً أوْ لا:

على الأوّل يلزم أن يكون لشيءٍ واحدٍ نقيضان[٤]، وهو خلاف مذهبهم؛ وأيضاً يلزم بطلان هذا القول، فإنّ الوجود ليس رفعاً للعدم. وعلى الثاني[٥] يبطل قولهم بأنّ التناقض يكون من الطرفين.

والجواب بأنّ عدمَ العدم عينُ الوجود[٦] ممّا لا يُصغَى إليه، إذ لا مريةَ في تغاير المفهوم[٧].

---

(١) كذا في المطبوع، ولعل الأولى أن يقال: «عند القوم».

(٢) انظر: شرح الشمسية ٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩

(٣) وذلك لأنّ الإمكان سلبُ ضرورة الجانب المخالف، وأمّا الضرورة فليست إلا ضرورة النسبة المذكورة. ويلزمها سلب إمكان الجانب المخالف.

(٤) لأنّ العدم شيءٌ واحدٌ، وقد صار له ـ على تقدير القول بأنّ الوجود أيضاً نقيضٌ للعدم ـ نقيضان، هما الوجود وعدمُ العدمِ.

(٥) أي على القول بأنّ الوجود ليس نقيضاً للعدم.

(٦) وهو جواب العلاّمة القطب الرازي في شرح المطالع (٢/ ٢٢٧) وشرح الشمسية (٢/ ١٢٩) وارتضاه الفاضل السيالكوتي في حاشيته على شرح الشمسية (٢/ ١٢٧).

(٧) والتناقض إنّما يكون في المفاهيم، فيكفي في عدم كونِ الوجودِ نقيضاً للعدم أن يكون مفهومُ الوجود مغايراً لمفهوم عدمِ العدم. وتغاير مفهوميهما ضروريٌّ.

ونقيضُ الدَّوامِ هو سـلبُ الدوام. وقد عرفتَ[٢٦] أنَّه يلزَمُه فعليَّةُ الطَّرفِ المقابلِ[٢٧]. فرَفْعُ دوامِ الإيجابِ يلزَمه فعليَّةُ السلبِ. ورفعُ دوامِ السلبِ يَلزَمه فعليَّةُ الإيجاب.

فالممكنـةُ العامَّةُ نقيـضٌ صريـحٌ[٢٨] للضَّروريَّة المطلقة. والمطلقـة العامَّةُ لازمـةٌ لنقيض الدائمةِ المطلقة. ولَمَّا لم يكن[٢٩] لنقيضِها الصَّريحِ ـ وهو اللادوام ـ مفهومٌ محصَّلٌ[٣٠] معتبَرٌ بين القضايا المتداوَلة المتعارَفة، قالوا: نقيضُ الدائمةِ[٣١] هو المطلقةُ العامَّةُ[٣٢].

ثمَّ اعلم أنَّ نسـبة الحينيَّة الممكنة[٣٣] إلى المشروطة العامَّةِ كنسـبة[٣٤] الممكنةِ العامَّةِ إلى الضَّروريَّةِ، فإنَّ الحينيَّةَ الممكنةَ هي التي حُكِم فيها بسـلب الضَّرورةِ الوصفيَّةِ ـ أي الضرورةِ ما دام الوصفُ ـ عن الجانـب المخالـف، فتكون نقيضاً صريحاً لما حُكِم فيها بـضرورة الجانب الموافق بحسـب الوصف(١)، فقولنـا: «بالـضرورة كلُّ كاتبٍ متحرِّك الأصابع ما دام كاتباً» نقيضُه «ليس بعضُ[٣٥] الكاتب بمتحرِّك الأصابع حين هو كاتب بالإمكان».

ونسبة الحينيَّة المطلقة ـ وهي قضيَّةٌ حُكِم فيها بفعليَّة النسبة حينَ اتِّصاف ذات الموضوع بالوصف العنـواني ـ إلى العرفيَّـة العامَّة كنسـبة المطلقـة العامَّة إلى الدائمة؛ وذلـك لأنَّ الحكـم في العرفيَّة العامَّة بدوام النسبة ما دام ذاتُ الموضوع متَّصفاً بالوصف العنوانيِّ، فنقيضُها الصريحُ هو سلب ذلك الدوام، ويلزَمـه وقوعُ الطرفِ المقابلِ في أوقـات الوصف العنوانيِّ. وهذا معنى الحينيَّة المطلقة المخالفةِ للقضيَّة العرفية في الكيف. فنقيض قولنا: «بالدوام كلُّ كاتبٍ متحرِّكُ الأصابع ما دام كاتباً» قولُنا: «ليس بعض الكاتب بمتحرِّك الأصابع حين هو كاتب بالفعل».

---

(١) قـد سـبق ـ في مبحـث القضايا الموجَّهات البسـائط ـ أن ذكرنا أنَّ مراد المصنِّـف في المشروطة العامة هي المشروطـة بالضروة ما دام الوصف، أي المشروطة العامة بالمعنى الثاني. وذلك لجعله الحينيةَ الممكنة نقيضاً لها. قال في شرحه على الشمسية ص: ١٤٦، طبعة هندية على هامش القطبي: «ونقيضُ المشروطةِ العامَّةِ الحينيَّةُ الممكنةُ.... ولا يخفى أنَّ هذا إنَّما يصحُّ إذا اعتبرنا في المشروطةِ الضرورةَ ما دام الوصف. وأمَّا إذا اعتبرنا الضرورة بشرط الوصف، فيجوز اجتماعُ المشروطةِ والممكنةِ الحينيَّةِ على الكذب إذا لم يكن للوصف مدخلٌ في الضرورة كقولنا: «كلُّ كاتبٍ حيوانٌ بالضرورة بشرط كونه كاتباً، وليس كلُّ كاتبٍ بحيوانٍ بالإمكان حين هو كاتب».

ويمكن أن يقال: إنَّا نختار الشقَّ الأوَّلَ، لعموم الرفع من الصريحيِّ والضمنيِّ، والوجودُ وإنْ ليس رفعاً صريحاً للعدم، لكنَّه رفعٌ ضمنيٌّ له. ومرادُهم من عدم تعدُّد النقيض أن لا يكون لشيءٍ واحدٍ نقضيان صريحان. فتفكَّر.

والعبارة السليمة أن يقال: «رفعُ كلِّ شيء نقيضُه»[1]. (عبد)

[٢٣] قوله: «وسلبُ كلِّ ضرورةٍ» أي سواءٌ كانت ضرورةَ الإيجاب أو ضرورةَ السَّلبِ. (عبد)

[٢٤] قوله: «إمكان السلب» أي السالبة الممكنة العامَّة. (عبد)

[٢٥] قوله: «إمكان الإيجاب» أي الموجبة الممكنة العامَّة. (عبد)

[٢٦] قوله: «وقد عرفتَ» أي في شرح قوله: «وهذه بسائط».(عبد)

[٢٧] قوله: «فعليَّةُ الطَّرف المقابل» أي المطلقة العامَّة المخالفة في الكيف. (عبد)

[٢٨] قوله: «نقيضٌ صريحٌ» نحو «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ بالضَّرورة»، ونقيضُه «بعضُ الإنسان ليس بحيوانٍ بالإمكان العامِّ»، ونحو «لا شيءَ مِن الإنسانِ بحجرٍ بالضَّرورة»، ونقيضُه «بعض الإنسان حجرٌ بالإمكان العامِّ».

[٢٩] قوله: «ولمَّا لم يكن» دفعُ دخلٍ مقدَّرٍ تقريرُه: إنَّ المطلقة العامَّة إذا كان لازماً لنقيضِ الدائمة، ولم يكن نقيضَها، فكيف يصحُّ قولُهم بأنَّ المطلقة العامَّة نقيضُ الدائمةِ؟

[٣٠] قوله: «مفهومٌ محصَّلٌ» أي قضيَّة ممتازةٌ موضوعةٌ للدَّلالة على اللادوام.

[٣١] قوله: «نقيض الدائمة» فالمراد من النقيضِ ههنا أعمُّ من النَّقيض الصَّريح والضمنيِّ.

[٣٢] قوله: «هو المطلقة العامَّة» نحو «كلُّ فلكٍ متحرِّكٌ بالدَّوام»، ونقيضه «بعضُ الفلك ليس بمتحرِّك بالفعل».

[٣٣] قوله: «نسبةَ الحِينيَّةِ المكنةِ» فالخلاصة أنَّه كما أنَّ الضَّروريَّة المحكومَ فيها بالضَّرورةِ الذاتيَّةِ نقيضُها الصَّريحُ الممكنةُ، إذ فيها سلبُ الضَّرورةِ الذاتيَّةِ من المقابِل، كذلك المشروطةُ العامَّة المحكومُ فيها بالضَّرورةِ الوصفيَّةِ نقيضُها الصَّريحُ الحينيَّةُ الممكنةُ، إذ معناها سلبُ الضَّرورةِ الوصفيَّةِ عن الجانب المخالف.

وكما أنَّ الدائمةَ المحكومَ فيها بالدوام الذاتيِّ لازمُ نقيضِها المطلقةُ العامَّةُ المحكومُ فيها بالفعليَّةِ الذاتيَّةِ، كذلك العُرفيَّةُ العامَّةُ المحكومُ فيها بالدوام الوصفيِّ لازمُ نقيضِها الحينيَّةُ المطلقةُ المحكومُ فيها بفعليَّة الدوامِ الوصفيِّ في الجانب المخالف. (برهان الدين)

[٣٤] قوله: «كنسبة» أي الحِينيَّةُ الممكنة نقيضٌ صريحٌ للمشروطة العامَّة. (عبد)

[٣٥] قوله: «ليس بعض الكاتب إلخ» فإنَّه حُكِم فيها بأنَّ الجانب المخالف ـ وهو ثبوت تحرُّكِ الأصابع للكاتب ـ ليس بضروريٍّ ما دام الكتابةُ. (محصِّل)

---

(١) هذا تحقيق السيد الشريف الجرجاني في حاشيته على «شرح الشمسية». قال الفاضل السيالكوتي في التعليق عليه (٢/ ١٢٦): «لأنَّه حينئذٍ يكون حكماً بالعامِّ على الخاصِّ، فيجوز أن يكون النقيضُ غيرَ الرفع، وهو الإيجاب».

والمصنِّف لم يتعرَّض لبيان نقيض الوقتيَّةِ[٣٦] والمنتشرةِ المطلقتَين من البسائط إذ لا يتعلَّق بذلك غرضٌ[٣٧] فيما سيأتي من مباحث العكوس والأقيسة(١)، بخلاف باقي البسائط، فتأمَّل[٣٨].

قوله: «وللمركَّبة» قد علمتَ أنَّ نقيضَ كلِّ شيءٍ رفعُه، فاعلم أنَّ رفعَ المركَّب إنَّما يكون برفع أحد جزئيه لا على التعيين(٢)[٣٩] بل على سبيل منع الخُلُو، إذ يجوز أن يكون برفع كِلا جزئيه. فنقيضُ القضيَّة المركَّبة نقيضُ أحدِ جزأيه على سبيل منع الخُلو. فنقيض قولنا: «كلُّ كاتبٍ[٤٠] متحرِّكُ الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً» أي لا شيءَ من الكاتب بمتحرِّك الأصابع بالفعل، قضيَّةٌ منفصلة مانعةُ الخُلو(٣)، وهي قولنا: «إمَّا بعضُ الكاتب ليس بمتحرِّك الأصابع بالإمكانِ حينَ هو كاتبٌ، وإمَّا بعضُ الكاتب متحرِّك الأصابع دائماً».

وأنت بعد اطِّلاعك على حقائق المركَّبات ونقائضِ البسائط تتمكَّن[٤١] من استخراج تفاصيلِ نقائضِ المركَّبات.

قوله: «ولكن في الجزئيَّة[٤٢] بالنسبة إلى كلِّ فردٍ» يعني: لا يكفي في أخْذ نقيضِ القضيَّةِ المركَّبةِ الجزئيةِ الترديدُ بين نقيضَي جزئَيها، وهما الكلِّيتان، إذ قد يكذب[٤٣] المركَّبةُ الجزئيةُ كقولنا: «بعض الحيوان إنسان بالفعل لا دائماً»(٤)، ويكذبُ كلا نقيضيَ جزئَيها أيضاً، وهما قولنا: «لا شيءَ[٤٤] من الحيوان بإنسان دائماً»، وقولُنا: «كلُّ حيوانٍ[٤٥] إنسانٌ دائماً».

---

(١) فيه أنَّ الماتن ذكر في فصل العكس المستوي أنَّ الوقتيَّتَين تنعكسان مطلقةً عامَّةً. وقياساً عليه تكونان مذكورتين هنا إجمالًا. وقد ذكر أنَّ نقيض المركَّبة المفهومُ المردَّدُ بين نقيضي جزئيها، وأحد جزئي الوقتية هي الوقتية المطلقة، وكذلك المنتشرة، فكان الأولى أن يذكر نقيضَي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة. كأنَّه لهذا قال: «فتأمَّل».

(٢) إنَّما قيَّد بذلك لأنَّه لا يجوز أن يكون نقيضُ المركَّب أحدَ نقيضي الجزئين على التعيين، لجواز كذبِ المركَّب بالجزء الآخَر، فحينئذٍ يلزم اجتماعُ النقيضَين على الكذب، وذلك باطل. مثلاً قولنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ بالفعل لا دائماً» لو كان نقيضُه نقيضَ الجزءِ الأوَّلِ بعينه لزم اجتماعُهما على الكذب، ضرورةَ أنَّ المركَّبة كاذبةٌ بالجزء الأخير، فإنَّه إشارةٌ إلى قولنا: «لا شيءَ من الإنسان بحيوانٍ بالفعل» وهو كاذبٌ قطعاً، مع أنَّ نقيض الجزء الأوَّل ـ وهو قولنا: «ليس بعضُ الإنسان بحيوانٍ بالدوام» ـ كاذبٌ أيضاً. ميرزا محمد علي، الحاشية: ٣٢٠

(٣) قد عرفتَ أنَّ هذه القضية المانعةُ الخلو لازمُ نقيضِ القضيةِ المركَّبةِ، فلا حرج من كون كلتَيهما موجبتَين. والاختلاف في الكيف شرطٌ في النقيض الصريح فقط، كما نبَّه على في حاشية اللكنوي برقم ٤١.

(٤) قد يُتوهَّم أنَّ هذه المركَّبة صادقةٌ لصدق كلا جزئيه، وهما: «بعض الحيوان إنسانٌ بالفعل» وهي صادقة البتَّة، والجزء الآخَر الذي يشيره إليه اللادوام هو «بعض الحيوان ليس بإنسانٍ بالفعل» وهي أيضاً قضيَّةٌ صادقةٌ. فاعلم أنَّهما صادقتان لو كانتا قضيَّتَين مستقلَّتَين، وأمَّا على تقدير كونهما جزئَي قضيَّةٍ مركَّبةٍ فلا، إذ الحكم في القضية الواحدة على موضوعٍ واحدٍ، ولا يصحُّ الحكمُ على موضوعٍ واحدٍ بهذين الحُكمَين، فتنبَّه.

[٣٦] **قوله: «نقيض الوقتية»** فنقيض الوقتيَّةِ المطلقةِ الممكنةُ الوقتيَّة. وهي التي حُكِم فيها بسلب الضَّرورة في وقتٍ معيَّنٍ عن الجانبِ المخالفِ للحكم. ونقيض المنتشرة المطلقةِ الممكنةُ الدائمةُ. وهي التي حُكِم فيها بسلب الضَّرورةِ دائماً عن الجانب المخالف للحُكم.

فهما أيضاً من البسائط الغير المشهورة. ونسبتُهما إلى الوقتيَّة المطلقة والمنتشرةِ المطلقة كنسبة الممكنة العامَّة والحِينيَّةِ الممكنة إلى الضَّرورية المطلقة والمشروطة العامَّة. (أبو الفتح)

[٣٧] **قوله: «لا يتعلَّق»** لا لأنَّه لا نقائضَ لهما. (عبد)

[٣٨] **قوله: «فتأمَّل»** إشارةٌ إلى أنَّه لا بُدَّ من نقيضهما أيضاً استيفاءً للباب، وإن لم يتعلَّق به غرضٌ علميٌّ كما صرَّح به القوم. (إس)

[٣٩] **قوله: «لا على التعيين»** فإنَّ رفعَ المركَّبِ قد يحصلُ برفع أحدِ جزئَيهِ، وتارةً برفع كلَيهما.

فرفعُ أحدِ جزئَيه لا على التعيين ـ سواءٌ كان في ضمنِ رفعِ الجزئَينِ أو برفعه وحدَه ـ لازمٌ لرفع المركَّب. (عبد)

[٤٠] **قوله: «كلُّ كاتب متحرِّك»** فهذه مشروطةٌ خاصَّةٌ مركَّبةٌ من المشروطة العامَّة والمطلقةِ العامَّة، فنقيضُها هو نقيضُ إحدى هاتَينِ القضيَّتَينِ على سبيل منع الخُلو. فنقيض المشروطةِ العامَّة الحِينيَّةُ الممكنةُ. ونقيضُ المطلقة العامَّةِ الدائمةُ المطلقةُ. فنقيضُ هذه المشروطةِ الخاصَّةِ هو المفهوم المردَّدُ بين إحدى هاتَينِ القضيَّتين على سبيل منع الخُلو. (إس)

[٤١] **قوله: «تتمكَّن»** بأنْ تُحلَّل القضيَّةُ المركَّبةُ إلى بسائطها ويُؤخَذ نقيضُ كلِّ قضيَّةٍ بسيطةٍ، ثُمَّ يُجعَل النقيضانِ قضيَّةً منفصلةً بإتيانِ حرفِ الترديد، وهو كلمة «إمَّا». (عبد)

قوله: «تتمكَّن» فإنَّا إذا علمنا أنَّ العُرفيَّةَ الخاصَّة الموجبةَ الكليةَ مركَّبةٌ من عرفيَّةٍ عامَّةٍ موجبةٍ كلِّيةٍ ومطلقةٍ عامَّةٍ سالبةٍ كلِّيةٍ، ونقيضَ الأوَّل السالبةُ الجزئيَّةُ الحِينيَّةُ المطلقةُ، ونقيضَ الثاني الدائمةُ المطلقةُ الموجبةُ الجزئيَّة، ظهر أنَّ نقيضَ العُرفيَّةَ الخاصَّةَ هو المفهوم المردَّدُ بين هاتَينِ القضيَّتَين على سبيل منع الخُلو.

فنقيض قولنا: «بالدوام كلُّ كاتبٍ متحرِّكُ الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً» ـ أي لا شيءَ من الكاتب بمتحرِّك الأصابع بالفعل ـ قضيَّةٌ مانعةُ الخُلو، هي قولنا: «إمَّا ليس بعضُ الكاتب بمتحرِّك الأصابع حين هو كاتبٌ بالفعل، وإمَّا بعضُ الكاتب متحرِّك الأصابع دائماً».

وكذا نقيضُ الوجوديَّة اللاضروريةِ كقولنا: «كلُّ إنسانٍ كاتبٌ بالفعل لا بالضَّرورة» ـ أي لا شيءَ منه بكاتبٍ بالإمكان العامِّ ـ القضيَّةُ المنفصلةُ المردَّدةُ بين نقيضَي المطلقةِ العامَّة والممكنةِ العامَّة على سبيل منع الخُلو، وهو قولنا: «إمَّا بعض الإنسان ليس كاتباً دائماً، أو بعض الإنسان كاتبٌ بالضَّرورة».

وقِس على هذا الوقتيَّةَ والمنتشرةَ وغيرهما. (إس)

[٤٢] **قوله: «لكنَّ في الجزئيَّة»** دفعٌ للتَّوهُّم الناشيء من قوله: «وللمركَّبة» أنَّها وقعتْ مطلقةً غيرَ مقيَّدةٍ بالكلِّيةِ، ومطلقاتُ العلوم كلِّياتٌ، فيُتوهَّمُ أنَّ المفهوم المردَّد نقيضٌ للمركَّبة الجزئيَّة أيضاً. (عبد)

[٤٣] **قوله: «إذ قد يكذب»** ضرورةَ أنَّ بعضَ الحيوان إنسانٌ دائماً، وبعضُها ليس بإنسانٍ دائماً.

قوله: «إذ قد يكذب» إذ نقيض الجزئيَّة الكليَّة. (عبد)

[٤٤] **قوله: «لا شيء من الحيوان»** نقيض جزء أوَّل.

[٤٥] **قوله: «كل حيوان»** نقيض جزء ثاني.

وحينئذٍ فطريقُ أخذِ نقيضِ المركَّبةِ الجزئيَّة أن تُوضَع[46] أفرادُ الموضوع كلُّها، ضرورةَ أنَّ نقيضَ الجزئيـةِ هـي الكليَّةُ، ثم يُردَّد بين نقيضي[47] الجزئَين بالنسـبة إلى كلِّ واحـدٍ من الأفراد، ويقال في المثال المذكورِ: «كلُّ حيوانٍ[48] إمَّا إنسـانٌ دائماً أو ليس بإنسـانٍ دائماً». وحينئذٍ فيصدق النقيضُ، وهي قضيَّةٌ حمليَّةٌ مردَّدةُ المحمولِ، فقوله: «إلى كلِّ فردٍ»[49] أي: من أفراد الموضوع.

[٤٦] قولـه: «أن توضع» أي يؤتـى القضيَّة كليَّة. (عبد)

[٤٧] قولـه: «نقيضي الجزئـين» أي نقيضي محمولي الجزئين.

[٤٨] قوله: «كلُّ حيوانٍ» إن قيل: إنَّ هذه القضيَّة الحمليَّـة المـردَّدةَ المحمولِ كيف تكون نقيضـاً للوجوديَّة اللادائمـةِ المذكـورةِ ـ أي قولنـا: «بعض الحيوان إنسـانٌ بالفعل لا دائماً» ـ فإنَّ كلًّا مِن هاتَين القضيتَينِ موجبتانِ، ومن شرائـط التناقضِ الاختلافُ في الإيجاب والسـلب كما مرَّ، فجوابُه أنَّ إطلاقَ النقيض ههنا على التَّجوُّز، وفي الحقيقة إنَّها مساويةٌ لنقيضِها. (إس)

[٤٩] قوله: «إلى كل فردٍ» يعني أنَّ التنوين عوض المضاف إليه. (عبد)

فصل [في العكس المستوي]

العكس المستوي: تبديلُ طرفَي القضيَّةِ مع بقاء الصدقِ والكيفِ.

والموجبةُ إنَّما تنعكس جزئيةً، لجواز عمومِ المحمولِ أوالتالي. والسـالبةُ الكليةُ تنعكس كليةً، وإلا لزم سلبُ الشيء عن نفسه. والجزئية لا تنعكس أصلاً، لجواز عموم الموضوعِ أو المقدَّمِ.

وأمّا بحسـب الجهة فمن المُوجِبات تنعكس الدائمتان والعامَّتان حينيَّةً مطلقةً، والخاصَّتان حينيةً لا دائمةً، والوقتيَّتان والوجوديَّتان والمطلقةُ العامَّةُ مطلقةً عامةً. ولا عكس للممكنتَين. ومن السَّـوالب تنعكـس الدائمتان دائمةً مطلقـةً، والعامَّتان عرفيةً عامَّةً، والخاصَّتان عرفيَّةً لا دائمةً في البعض. والبيان في الكلِّ أنَّ نقيض العكس مع الأصل يُنتج المُحالَ. ولا عكسَ للبواقي بالنقض.

قوله: «طرَفَي القضيَّة»[١] سواء كان الطَّرفان[٢] هما الموضوع والمحمول أو المقدَّم والتالي.

واعلم أنَّ العكس كما يُطلَق على المعنى المصدريِّ المذكورِ، كذلك يُطلَق على القضيَّة الحاصلة من التبديل. وذلك الإطلاق مجازيٌّ، من قبيل إطلاق «اللَّفظ» على الملفوظ و«الخلق» على المخلوق.

قوله: «مع بقاء الصِّدق» بمعنى أنَّ الأصل[٣] لو فُرِض صدقُه[٤] لزم من صدقه صدقُ العكس، لا أنَّه يجب صدقُهما في الواقع[٥].

قولـه: «والكيـف»[٦][١] يعنـي إن كان الأصلُ موجبةً كان العكس موجبةً. وإن كان سـالبةً كان سالبةً.

---

(١) وجه التقييد ببقاء الكيف هو ما جاء في الحاشية رقم ٦ من أنهّم استقرءوا القضايا فوجدوا القضية اللازمة الصدقِ بعد العكس هي الموافقة في الكيف.

وللميرزا محمد علي في حاشـيته على الحاشـية ص٧٥ تحقيقٌ أنيقٌ قال: «والتحقيقُ أنَّ هذا الشرط ـ أي بقاء الكيف ـ مسـتدرَكٌ، وإن كثر إيرادُه في كتبهم، لأنَّ اشتراط بقاء الصدق يُغني عنه، لظهور أنَّه إذا اختلف الكيف لم يبقَ الصدقُ أصلاً، ألا ترى أنَّه لا يصدق «بعضُ الناطق ليس بإنسانٍ» في عكس قولنا: «كل إنسـان ناطق»، مع أنَّه صادقٌ، وكذا لا يصدق «بعض الإنسـان ليس بحيوان»، مـع صدق قولنا: «بعض الحيوان إنسـان». وما يـترآى من الصدق مع الاختلاف في الكيف كما في المثال المذكور سـابقاً وأمثاله فهو ليس من حيث الذات، بل لخصوص الموادِّ. وقد عرفت آنفاً أن المراد من الصِّدقِ هو الصِّدقُ من حيث الذات لا غير. نعم، لو قال: «مع بقاء الكيف والصدق» كما فعله بعضُهم، لكان له وجهٌ، فإنَّ إغناء المؤخَّر عن المقدَّم جائزٌ كما مرَّت إليه الإشارةُ سابقاً، بخلاف إغناء المقدَّم عن المؤخَّر فإنه لا يجوز البتة».

[فصل في العكس المستوي]

[١] قوله: «طرفَي القضية»[1] أي جَعْلُ أحدِ الطَّرفَين مكانَ الآخَر، والآخَر مكانَه. والمراد بالتبديلِ التبديلُ المعنويُّ الذي يغيِّر المعنى؛ ولهذا قالوا: «لا عكسَ للمنفصلات» أي لا عكسَ معتدّاً به للمنفصلات، لعدم الفائدة، إذ المعاندة بين الطرفين تبقى على حالها، سواء قُدِّم الطرفُ الآخَر أوْ لا.

واعتُرض بأنَّ العكس لازم القضية، مع أنَّ قولنا: «بعض النوع إنسان» صادقٌ، ولا يصدق عكسُ هذه، وهو «بعض الإنسان نوع».

وقد يجاب عنه بمنع صدق «بعض النوع إنسان»[2]، فإنَّ «لا شيء من الإنسان بنوع» صادق. وينعكس إلى قولنا: «لا شيء من النوع بإنسان» فهو صادق، وهو يُناقِض قولَنا: «بعض النوع إنسان». (ملخَّص عبد النَّبي)

(١) قارن هذا بما قال صاحب إيساغوجي وغيره في تعريف العكس «هو أن يصيَّر الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الصدق و ..» حيث يرد عليه أنَّه لا يشمل عكس الشرطيات.
ويرد عليه أيضاً أن الموضوع في الأصل هو ذاتُه، والمحمول مفهومُه. وعند العكس لا يصير ذات الموضوع محمولا، ومفهوم المحمول موضوعاً.
فالماتن العلامة اختصر العبارة وتخلص عن الإيرادين أيضاً.

(٢) ووجهُه أنَّ المعتبر في العلوم (في العكوس وغيرها من المباحث المنطقية) هو الحمل المتعارف. وهو الذي يكون الموضوع أو فردُه فرداً للمحمول. وليس كذلك في قولنا: «بعض النوع إنسان»، لأنَّ فردَ الموضوع فيه ليس فرداً للمحمول، بل هو نفسُ مفهومِ المحمول. فقولنا: «بعض النوع إنسان» قضية كاذبة على تقدير الحمل المتعارف.
والتفصيل في شرح حمد الله على سلم العلوم (ص: ١٦٤).

[٢] قوله: «الطرفان» فيشمل عكسَ المتصلات. (عبد)

[٣] قوله: «بمعنى أنَّ الأصل» يعني أنَّه ليس المراد بالصِّدق ههنا الصدقُ النفسُ الأمريُّ، بل ما هو شاملٌ له وللصدق الفرضيِّ. (عبد)

[٤] قوله: «لو فُرِض صدقُه» نحو «كلُّ إنسانٍ حجرٌ» عكسُه «بعض الحجر إنسانٌ»، ويلزم صدقُه على تقدير صدقِ الأصل.

وإنَّما شُرط بقاء الصدق لأنَّ عكس القضية لازمٌ لها، ويمتنع صدق الملزوم بدون صدق اللازم؛ فإنَّ انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم.

بخلاف بقاء الكِذب[3] فإنَّه يجوز صدقُ اللازم بدون صدق الملزوم، لجواز أن يكونَ اللازم أعمَّ من الملزوم فقولنا: «كل حيوان إنسان» كاذبٌ، وعكسُه أي «بعض الإنسان حيوان» صادقٌ، فلا مضائقةَ. (إس)

[٥] قوله: «لا أنَّه يجب صدقُهما» يعني ليس المراد ببقاء الصدق أنَّ الأصل والعكس يكونان صادقَين في الواقع.

[٦] قوله: «والكيف» أي بقائه، لأنَّهم تصفَّحوا القضايا فلم يجدوها في الأكثر بعد التبديل صادقةً لازمةً إلا موافِقةً في الكيف. (عبد)

(٣) قيَّد الشيخ المقتول في جميع مصنفاته (انظر شرح العلامة القطب ١/ ١٣٢، طبعة بنياد حكمت صدرا) العكس ببقاء الكذب أيضا، كما قيده الفاضل الأبهري في إيساغوجي (الفناري ص: ٤٥، طبعة تركية ١٣٠٥).
وقد نبَّه العلامة القطب وغيره أنه خطأ. وصحَّحه الفاضل الفناري بتأويلين لا يخلوان عن بعد. راجعهما للتفصيل.

قولـه: «إنَّـما تنعكـس جزئيـةً» يعنـي أنَّ الموجبـة سـواء[٧] كانـت كليَّـةً نحـو «كلُّ إنسـانٍ حيوان»، أو جزئيةً نحو «بعض الإنسان حيوانٌ» إنَّما تنعكس إلى الموجبة الجزئيَّة، لا إلى الموجبة الكلية[٨].

أمَّـا صـدق الموجبـة الجزئيَّـة فظاهـر[٩]، ضرورةَ[١٠] أنَّه إذا صـدق المحمول على مـا صدق عليه الموضـوعُ كُلا[١١] أو بعضـاً[١٢] لصَدق(١) الموضوعُ والمحمولُ في هذا الفـرد[١٣]، فيصدق الموضوعُ على أفراد المحمول(٢) في الجملة.

وأمَّـا عـدم صدق الكليَّة[١٤]، فلأنَّ المحمول في القضيـة الموجبة قد يكون أعمَّ من الموضوع؛ فلو عُكِسـت القضيةُ صار الموضوعُ أعمَّ، ويسـتحيل صدقُ[١٥] الأخصِّ كلياً على الأعمِّ؛ فالعكسُ اللازمُ الصدقِ(٣) في جميع الموادِّ[١٦] هو الموجبةُ الجزئيةُ.

هذا هو البيان في الحمليَّات، وقِسْ عليه الحالَ في الشرطيات[١٧].

قوله: «لجواز عموم»[١٨] بيانٌ للجزء السلبيِّ من الحصر المذكور. وأمَّا الإيجاب الجزئي فبديهيٌّ[١٩] كما مرَّ.

---

(١) في الإيرانيتين ونور عثمانية والراغب: «تصادق».

(٢) كذا في الطبعة الإيرانية. وفي نسخ المخطوط والطبعات الهندية: «فيصدق المحمولُ على أفراد الموضوع في الجملة». والذي أثبتناه هو الظاهر المتبادر في العبارة.

(٣) كذا في نسخ المخطوط. وفي الطبعات الهندية: «اللازم الصادق». والأولى ما أثبتناه.

[٧] قوله: «سواءٌ كانت» إشارةٌ إلى أنَّ اللام في قوله: «والموجبة» للاستغراق. (عبد)

[٨] قوله: «لا إلى الموجبة» إشارةٌ إلى أنَّ كلمة «إنَّما» للحصر، وله جزآن ثبوتيٌّ وسلبيٌّ. أمَّا الثبوتيُّ فهو أنَّ كلَّ موجبةٍ تنعكس إلى موجبةٍ جزئيةٍ. وأمَّا السلبيُّ فهو أنَّ كلَّ موجبةٍ لا تنعكس إلى موجبةٍ كليةٍ. (عبد)

[٩] قوله: «فظاهر» فيه أنَّ «كلَّ شيخ كان شابّاً» صادقٌ، مع كذب عكسه، وهو «بعض الشابِّ كان شيخاً».

وقد يجاب عنه بأنَّ «كان» مأخوذ في جانب المحمول، لا رابطةٌ، فعكسه على هذا التقدير «بعض من كان شابّاً شيخٌ» وهو صادق لا ما ذكر، فتدبَّر[1]. (مولانا محمد عبد الحليم)

[١٠] قوله: «ضرورةَ» تنبيهٌ لإزالة الخفاء، فلا إشكال. ووجهُ الخفاء أنَّ العكس لا بدَّ وأن يكون موافقاً للأصل في الصدق، ففيه خفاء. (عبد)

[١١] قوله: «كلاً» أي صدقاً كلياً كما في الكلية.

[١٢] قوله: «بعضاً» أي صدقاً جزئياً كما في الجزئية. (عبد)

[١٣] قوله: «في هذا الفرد» أي فيكون هذا الفردُ فردَ المحمول كما أنَّه فردُ الموضوع، فيكون المحمول صادقاً على بعض الأفراد في الجملة، سواءٌ صدَق على جميع الأفراد أو لا.

فلو جُعِل ذلك المحمول الصادق على فرد الموضوع في الجملة موضوعاً وجُعل الموضوع محمولاً وقيل في «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ»: «بعض الحيوان إنسانٌ» لكان صادقاً. فظهر صدقُ الموجبة الجزئية في عكس الموجبة مطلقاً. (عبد)

[١٤] قوله: «وأمَّا عدم صدق الكلية» هذا هو الجزء السلبي للحصر المذكور. (عبد)

[١٥] قوله: «ويستحيل صدق» كيف، ولو كان الأخصُّ صادقاً على كلِّ ما يصدق عليه الأعمُّ لم يَبق بينهما عموميَّةٌ وخصوصيَّةٌ أصلاً. (إس)

[١٦] قوله: «في جميع الموادِّ» إنَّما قال: «في جميع المواد» إذ فيما كان المحمول مساوياً للموضوع يصدق العكسُ الكليُّ. (برهان)

[١٧] قوله: «في الشَّرطيات» أي المتصلةِ اللُّزومية كقولنا: «كلَّما كان هذا إنساناً كان حيواناً» ينعكس إلى قولنا: «قد يكون إذا كان هذا حيواناً كان إنساناً»، إذ لو انعكس إلى الكلِّية لزم استلزامُ الأعمِّ الأخصَّ، وهو باطل.

واعلم أنَّه لا عكسَ للسالبة الجزئيَّة، ولا للاتِّفاقيَّات، ولا للمنفصلات. (عبد)

ـ [١٨] قوله: «لجواز عموم» في بعض الموادِّ كقولنا: «كلُّ إنسان حيوان» و«كلَّما كانت النار موجودةً كانت الحرارة موجودةً». فلو انعكستا كليَّتَينِ، لزم حملُ الأخصِّ على كلِّ أفراد الأعمِّ في الحمليَّة، واستلزامُ الأعمِّ الأخصَّ في الشَّرطية، وكلاهما محالٌ، أمَّا حمل الأخصِّ على كلِّ أفراد الأعمِّ فظاهرٌ، وأمَّا استلزامُ الأعمِّ للأخصِّ فلأنَّه لو استلزم الأخصَّ لزم أن يوجد الأخصُّ كلَّما وُجد الأعمُّ، وذلك بيِّنُ البطلان.

وإذا ثبت عدم انعكاس الموجبة إلى الكلِّية في مادَّة واحدة ثبت عدم انعكاسها إلى الكلِّية مطلقاً، لأنَّ معنى عدمِ انعكاس القضيَّة أنْ لا يلزمها العكسُ لزوماً كلِّياً. وذلك لا يتبيَّن بمجرَّد صدق العكس مع القضيَّة في

---

(١) الحق في الجواب أن حفظ الربط الزماني بعينه ليس بلازمٍ في العكس كما أن حفظ الجهة ليس بلازمٍ فيه، فعكسه «بعض الشاب يكون شيخاً». والتفصيل في شرح حمد الله على السلم (ص: ١٦٧).

قوله: «وإلا لزم[٢٠] سلبُ الشيءِ عن نفسه» تقريرُه أن يقال: كلَّما صدق قولنا: «لا شيء من الإنسان بحجر» صدق قولُنا: «لا شيء من الحجر بإنسان»، وإلا لصدق نقيضُه[٢١]، وهو «بعض الحجر إنسان»؛ فنضمُّه مع الأصل فنقول: «بعض الحجر إنسانٌ. ولا شيء من الإنسان بحجرٍ» يُنتج «بعض الحجر ليس بحجر». وهو سلب الشيء عن نفسه. وهذا محالٌ(١)، منشأه هو نقيض العكس، لأنَّ الأصل صادقٌ[٢٢]، والهيئة مُنتِجةٌ؛ فيكون نقيضُ العكس باطلاً؛ فيكون العكسُ حقّاً. وهو المطلوب.

قوله: «عموم الموضوع»(٢) وحينئذٍ[٢٣] يصحُّ سلبُ الأخصِّ من بعض الأعمِّ، لكن لا يصحُّ سلبُ الأعمِّ من بعض الأخصِّ، مثلاً يصدق «بعض الحيوان ليس بإنسانٍ»، ولا يصدق[٢٤] «بعض الإنسان ليس بحيوان».

قوله: «أو المقدَّم»[٢٥] مثلاً يصدق[٢٦]: «قد لا يكون إذا كان الشيء حيواناً كان إنساناً»، ولا يصدق[٢٧] «قد لا يكون إذا كان الشيء إنساناً كان حيواناً».

قوله: «وأمَّا بحسب الجهة» يعني أنَّ ما ذكرناه هو بيان انعكاس القضايا بحسب الكم والكيف، وأمَّا بحسب الجهة إلخ.

---

(١) نقل المحشي في الحاشية رقم ٥٠ إيراداً على استحالة سلب الشيء عن نفسه، خلاصته أنه يجوز سلب الشيء عن نفسه، بأن يكون صدق السالبة بسلب الموضوع. وأجيب عنه بأنه لا يصح هنا ـ في قولنا «بعض الحجر ليس بحجر» ـ أن يكون بسلب الموضوع، لأن صدقه على تقدير صدق الصغرى الموجبة ـ وهو قولنا: «بعض الحجر إنسان». وهو يقتضي وجود الموضوع.
وأورد عليه: أن ما استدل به لا ينتهض دليلاً، لجواز أن يكون بعض أفراد الموضوع موجوداً فيصدق الموجبة الجزئية الصغرى، وبعضها غير موجود فيصدق النتيجةُ السالبة الجزئية. وأجيب عنه: بأنا لا نسلم ذلك، لأن موضوع النتيجة هو الموضوع في الصغرى، فإذا ثبت أنَّ موضوع الصغرى موجودٌ، فلا يصحُّ القولُ بانتفاء الموضوع في النتيجة، وإلا لاختلف موضوع الصُّغرى وموضوع النتيجة. انظر: حاشية الميرزا محمد علي، الحاشية ص: ٣٢٧

(٢) أورد عليه بعض المحقِّقين أنَّ السالبة الجزئية من حيث الكمية والكيفية غيرُ آبيةٍ عن الانعكاس. لأنهَّا لو كانت آبيةً عنه من حيث الكمية والكيفية لم تنعكس الخاصَّتان منها. فإطلاق القول هنا بأنَّ السالبة الجزئية لا تنعكس غيرُ مناسبٍ، وقد أطلق القول بانعكاس السالبة الكلية، مع أنَّ كثيراً من موجَّهاتها لا تنعكس. انظر: شرح العلامة بحر العلوم على سلم العلوم ص: ٢٠٥، طبعة المطبع المجتبائي، باكستان

مادَّةٍ واحدةٍ، بل يحتاج إلى برهان منطبقٍ على جميع الموادِّ. فافهمه. (تذهيب)

[١٩] **قوله: «فبديهيٌّ»** ولهذا لم يتعرَّض لبيانه بالدليل. (عبد)

[٢٠] **قوله: «وإلا لزم»** يعني أنَّ السالبة الكلِّية تنعكس كنفسِها في الكمِّ، أي بشرط أن يكونَ من الموجَّهات التي سيُذكر أنَّها منعكسةٌ. وهي الدائمتانِ والعامَّتان والخاصَّتان. وإلا لزم إلخ. (أبو الفتح)

[٢١] **قوله: «وإلا لصدق نقيضُه»** وإلا لزم ارتفاعُ النقيضين.

[٢٢] **قوله: «لأنَّ الأصل صادقٌ»** يعني أنَّ الأصل مفروضُ الصدق، فكيف يكون مَنشأً للمُحال، وإلا لكان باطلاً. هذا خلفٌ. والهيئة ـ أي الشَّكل الأوَّل ـ منتِجةٌ بلا شبهةٍ، لكونه بديهيَّ الإنتاج. فمنشأ هذا المحالِ ليس إلا نقيضُ العكس، فهو باطلٌ، لأنَّ المستلزِم للمُحال مُحال بالضرورة. وإذا كان النقيض باطلاً فالعكس حقٌّ، وإلا لزم ارتفاعُ النقيضَينِ. فثبت المطلوب بلا شبهةٍ. (إس)

[٢٣] **قوله: «وحينئذٍ»** أي حين عموم الموضوع.

[٢٤] **قوله: «ولا يصدق»** وإذا لم يصدق هذا فلا يصدق «كلُّ إنسانٍ ليس بحيوان» بالطريق الأَولى، فإنَّ العامَّ كما يمتنع سلبه عن بعض أفراد الأخصِّ، كذلك يمتنع عن جميع أفراده، بل امتناعُه أفحشُ من الأوَّل وأزيدُ. فالسالبة الجزئيَّةُ لا يتحقَّق عكسُها لا كلِّيَّةً ولا جزئيَّةً. (إس)

[٢٥] **قوله: «أو المقدَّم»** يَرد ههنا كما أنَّ السالبة الكلِّية إنَّما تنعكس سالبةً كلِّية في ضمن بعض الموجَّهات لا مطلقاً، كذلك السالبةُ الجزئية تنعكس سالبةً جزئيَّة في الخاصَّتَين وإن لم تنعكس في غيرهما، فإنَّ السالبة الجزئيَّة منهما تنعكس سالبةً جزئيَّة عرفيةً خاصَّةً، كما سيصرِّح به المصنِّف في بحث «عكس النقيض». ولعلَّه تسامَح ههنا

بناءً على ندرة انعكاسها، واعتماداً على تحقيق الحال في ثاني الحال.

وأمَّا قوله: «لجواز إلخ» ففيه بحثٌ، لأنَّ كونَ الموضوع أعمَّ من المحمول في السالبة الجزئيَّة الحمليَّة إنَّما يدلُّ على عدم انعكاسها إلى السالبة الجزئيَّةِ الدائمةِ أو الضروريَّةِ، لا على عدم الانعكاس مطلقاً، إذ ربَّما يصدق سلبُ الأعمِّ عن بعض الأخصِّ بجهةٍ أخرى كالإطلاق العامِّ والإمكان العامِّ، فإنَّ الساكن بالإرادة أخصُّ مطلقاً من المتحرِّك بالإرادة مع أنَّه يصدق قولنا: «ليس بعض الساكن بالإرادة متحرِّكاً بالإرادة بالإطلاق العامِّ، أو بالإمكان العامِّ». (شرح تهذيب از مير أبو الفتح محشِّي شرح ملا جلال)

[٢٦] **قوله: «مثلاً يصدق»** الصواب أن يستدلَّ على عدم انعكاس السالبة الجزئيَّة في غير الخاصَّتَين بما اشتهر عندهم من أنَّ ما عداهما قضايا أخصُّ بعضِها الضروريَّةُ، وبعضِها الوقتيَّةُ. والسالبة الجزئيَّة لا تنعكس منهما لصدق قولنا: «بعض الحيوان ليس بإنسانٍ بالضَّرورة»، مع كذب قولنا: «بعض الإنسان ليس بحيوان بالإمكان العامِّ»، ضرورةَ أنَّ كلَّ إنسان حيوان بالضرورة، ولصدق قولنا: «ليس بعض القمر منخسفاً بالضَّرورة وقت التربيع لا دائماً»، مع كذب قولنا: «ليس بعض المنخسِف بقمرٍ بالإمكان العامِّ»، ضرورةَ أنَّ كلَّ منخسِفٍ قمرٌ بالضرورة.

ومن البيِّن أنَّ عدمَ انعكاس الأخصِّ يستلزم عدم انعكاس الأعمِّ مطلقاً. (أبو الفتح)

[٢٧] **قوله: «ولا يصدق»** سرُّه أنَّه كما يمتنِع سلب الأعمِّ عن بعض أفراد الأخصِّ كذلك يَمتنِع سلبُ الأعمِّ على بعض تقادير الأخصِّ، فإنَّ التقادير في الشَّرطيَّة بمنزلة الأفراد في الحمليَّة. (إس)

قوله: «الدائمتان» أي الضروريّة(١) والدائمة، مثلًا كلَّما صدق قولنا: «بالضرَّورة أو دائمًا كلّ إنسانٍ حيوانٌ»، صدق قولنا:[٢٨] «بعض الحيوان إنسانٌ بالفعل حينَ هو حيوانٌ»، وإلا فيصدق نقيضُه و هو «دائماً لا شيءَ من الحيوان بإنسانٍ ما دام حيواناً»؛ فهو مع الأصل[٢٩] يُنتج «لا شيءَ من الإنسان بإنسانٍ بالضرورة أو دائماً». هذا خلفٌ.

قوله: «والعامَّتان» أي المشروطةُ العامَّةُ والعرفيَّةُ العامَّةُ، مثلاً إذا صدق «بالضرورة أو بالدوام كلُّ كاتبٍ متحرِّكُ الأصابع ما دام كاتباً» صدق «بعض متحرِّك الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرِّك الأصابع»، وإلا فيصدق نقيضه وهو «دائماً لا شيءَ من متحرِّك الأصابع بكاتب ما دام متحرِّك الأصابع». وهو مع الأصل[٣٠] يُنتِج قولنا: «بالضَّرورة أو بالدوام لا شيءَ من الكاتب بكاتبٍ ما دام كاتباً». هذا خلفٌ.

قوله: «والخاصَّتان» أي المشروطةُ الخاصَّةُ والعرفيَّةُ الخاصَّةُ تنعكسان إلى حينيَّةٍ مُطلقةٍ مقيَّدةٍ باللادوام.

أمَّا انعكاسُهما إلى الحينيَّة المُطلقة[٣١]، فلأنَّه كلَّما صدقت الخاصَّتان صدقت العامَّتان[٣٢]، وقد مرَّ أنْ كلَّما صدقت العامَّتان صدقت في عكسهما[٣٣] الحينيَّةُ المطلقةُ.

وأمَّا اللادوام[٣٤] فبيان صدقه أنَّه لو لم يصدق لصدق نقيضُه؛ ونضمُّ هذا النقيضَ إلى الجزء الأوَّل من الأصل، فيُنتِج نتيجةً، ونضمُّ النقيضَ إلى الجزء الثاني من الأصل فيُنتج ما ينافي تلك النتيجةَ، مثلاً كلَّما صدق «بالضرورة أو بالدوام كلُّ كاتبٍ متحرِّك الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً» صدق في العكس[٣٥] «بعض متحرِّك الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرِّك الأصابع لا دائماً».

أمَّا صدق الجزء الأوَّل فقد ظهر ممَّا سبق.

وأمَّا صدق الجزء الثاني ـ أي اللادوام، ومعناه «ليس بعض متحرِّك الأصابع كاتباً بالفعل» ـ فلأنَّه لو لم يصدق لَصَدَق نقيضُه، وهو قولنا: «كلُّ متحرِّك الأصابع كاتب دائماً». فنضمُّه مع الجزء

---

(١) المشهور ـ وعليه عامة المنطقيين ـ أنَّ الدائمتين تنعكسان دائمةً. والعامَّتين عرفية عامَّةً. وذهب غيُر واحد من محقِّقي المتأخِّرين إلى أنَّ كلها تنعكس كنفسها، فالضرورية تنعكس ضروريةً، والمشروطة العامَّة مشروطةً عامَّةً.
أمَّا انعكاس الدائمة والعرفية العامة فبيانه هو المذكور في الكتاب. وأما الضرورية والمشروطة العامَّة فوجه عدم انعكاسهما كنفسهما عند الجمهور أن نقيضيهما ـ وهما الممكنة العامة والحينية المكنة ـ لا تصلحان لصغروية الشكل الأول. فلا يجري فيه دليل الخلف. فقال المجوِّزون: إنَّ كذبَهما يستلزم صدق الممكنة العامة، والحينية الممكنة، وهما تستلزمان المطلقةَ العامَّة والحينية المطلقة. وتصلحان لصغروية دليل الخلف. وبالجملة فعلية الإمكان مستلزمة لإمكان الفعلية. والتفصيل في شرح حمد الله على سلم العلوم ص:١٦٥ـ١٦٩

[٢٨] قوله: «صدق قولنا» قيل: يكفي في عكس الضَّرورية والدائمةِ المطلقةُ العامَّةُ فقط، فالحِينيَّة زائدةٌ على الحاجة.

أقول[١]: الحكم في الدليل على المثال المذكور على أفراد الإنسان بوصف الحيوانيَّة، والحكم في عكس ذلك المثال على أفراد الحيوان بوصف الإنسانيَّة، فلو لم يكن حِينيَّةً مطلقةً لكانت مخالفةً للأصل، لأنَّه يجوز في العكس انفكاك ذاتِ الموضوع ـ وهو الحيوان ـ عن الوصف العنواني ـ وهو الحيوانية ـ وإن لم يُتصوَّر في المثال المذكور.

[٢٩] قوله: «فهو مع الأصل» يعني إذا ضَمَمْنا هذا النقيض مع الأصل بأنْ نجعل الأصلَ لإيجابه صُغرى، وهذا النقيضَ كبرى، فحصل الشَّكلُ الأوَّل بأن يقال: «بالضرورة أو دائماً كلُّ إنسانٍ حيوانٌ. ودائماً لا شيء من الحيوان بإنسان ما دام حيواناً»، يُنتِج «لا شيءَ من الإنسان بإنسانٍ بالضَّرورة أو دائماً». فيلزم سلبُ الشيء عن نفسه، وهو مُحالٌ.

فمنشأُ هذا المحال إمَّا الصُّغرى أو الكبرى أو الهيئةُ. والأوَّل باطلٌ فإنَّه مفروضُ الصِّدق، والثالث أيضاً باطلٌ فإنَّ الشكل الأوَّل بديهيُّ الإنتاجِ، فتعيَّن الثاني. فمنشأ المُحال هو نقيضُ العكس، فهو باطلٌ، فالعكس حقٌّ، وإلا لزم ارتفاع النقيضَين، وهو مُحالٌ. (إس)

[٣٠] قوله: «وهو مع الأصل» بأن يقال: «بالضَّرورة أو بالدوام كلُّ كاتب متحرِّك الأصابع ما دام كاتباً. ولا شيءَ من متحرِّك الأصابع بكاتبٍ ما دام متحرِّكَ الأصابع»، فيُنتِج سلب الشيء عن نفسه. وليس منشأه الصُّغرى لفرض صِدقها، ولا الهيئةُ لأنَّها بديهيَّة الإنتاج، فهو من الكبرى، وهو نقيض العكس، فيكون باطلاً، فالعكس حقٌّ، وإلا لزم ارتفاع النقيضَين. (محصَّل)

[٣١] قوله: «الحِينيَّة المطلقة» يعني أنَّ وجه انعكاس المشروطة الخاصَّة والعُرفيَّة الخاصَّة إلى الحِينيَّةِ المطلقةِ أنَّها لازمةٌ للعامَّتين، لكونها مُنعكستَين إليها كما مرَّ، ولا شكَّ أنَّ العامَّتين لازمتانِ للخاصَّتين. ولازمُ لازمِ الشيء يكون لازماً لذلك الشيء. ولا نعني بالعكس إلا هذا القدر. (إس)

[٣٢] قوله: «صدقت العامَّتان» ضرورةَ وجودِ الجزء عند وجود الكلِّ. (عبد)

[٣٣] قوله: «صدقت في عكسهما» ضرورةَ أنَّ العكس لازمٌ. ووجود الملزوم يستلزم وجودَ اللازم. ويصير اللازم لازماً للخاصِّ. (عبد)

[٣٤] قوله: «وأمَّا اللادوام» يعني ليس هذا اللادوام عكسَ لادوام الأصل، إذ لو كان كذلك لكفى في بيانِه مثلُ ما مرَّ في بيان انعكاسهما إلى الحِينيَّة المطلقة[٢].

فمرادهم من الحِينيَّة المطلقةِ اللادائمةِ عكسِ المشروطة الخاصَّة ـ مثلاً ـ أنَّ مجموعَهما عكسٌ لهذا المركَّب، لا أنَّ الجزء الأوَّل من العكسِ عكسُ الجزء الأوَّل من الأصلِ، والثاني من الثاني.

---

(١) أقول: الإيراد غير وارد، لأنَّ العكس أخصُّ القضايا اللازمة بطريق التبديل، كما صرَّح به السيد في حاشيته على القطبي (٢/ ١٤٢). والحينية المطلقة أخصُّ من المطلقة العامة، فكون العكسِ الحينيةَ المطلقة لا ينافي صدقَ المطلقة العامَّة في صورة العكس.

(٢) فيه نظر، لأنه لم يسبق لا في كلام الماتن ولا في كلام المحشي بيان انعكاس المطلقة العامة. وسيأتي في كلام الماتن أن المطلقة العامة تنعكس مطلقة عامة. ولعله توهم منه صاحب هذه الحاشية. ولا يصح كلامه، إذ ما ذكره الماتن من انعكاس المطلقة العامة مطلقة عامة كان في الموجبات، والمطلقة العامة في مثالنا هي سالبة، والمطلقة العامة السالبة لا عكس لها كما سيأتي في كلام الماتن والمحشي، فتدبر ولا تكن من الغافلين.

الأوَّل من الأصل، ونقول: «كلُّ متحرك الأصابع كاتب دائماً. وكلُّ كاتبٍ متحرِّك الأصابع ما دام كاتباً». ينتج «كلُّ متحرِّك الأصابع متحرِّك الأصابع دائماً».

ثم نضمُّه[٣٦] إلى الجزء الثاني من الأصل، ونقول: «كلُّ متحرِّك الأصابع كاتبٌ دائماً. ولا شيءَ من الكاتب بمتحرِّك الأصابع بالفعل». يُنتج «لا شيءَ من متحرِّك الأصابع بمتحرِّك الأصابع بالفعل».

وهذا ينافي النتيجةَ السابقةَ[٣٧]، فيلزم من صدق نقيض لا دوام العكس اجتماعُ المتنافيين[٣٨]، فيكون باطلاً، فيكون اللا دوام[١] حقّاً، وهو المطلوب.

قوله: «والوقتيتان والوجوديتان والمطلقةُ العامَّةُ مطلقةً عامَّةً» أي القضايا الخمس[٣٩] تنعكس كلُّ واحدةٍ منها إلى مطلقةٍ عامَّةٍ فيقال: لو صدق «كلُّ ج ب»[٤٠] بإحدى الجهات الخمس لَصَدق «بعض ب ج بالفعل»؛ وإلا لصدق نقيضُه، وهو «لا شيء من ب ج دائماً». وهو مع الأصل ينتج «لا شيء من ج ج». هذا خلف.

---

(١) في الراغب والطبعة الإيرانية: «لادوام العكس». وهو المراد هنا، وإن لم يذكر في النُّسخ الأخرى.

وإنَّما قلنا إنَّ هذا اللادوام ليس عكسَ لا دوامِ الأصلِ، لأنَّ لا دوام الأصل في المثال الآتي إشارةٌ إلى مطلقةٍ عامَّة سالبةٍ كلِّيةٍ. فلو كان لا دوامُ العكسِ في ذلك المثال عكساً للادوام الأصلِ لكان لا دوامُ العكس إشارةً إلى سالبة كلِّيةٍ مطلقةٍ عامَّة لأنَّ السالبة الكلِّية تنعكس كنفسِها، وهو إشارةٌ إلى سالبةٍ جزئيَّة مطلقةٍ عامَّة. فلا ملاحظة ههنا إلا إلى المجموع لا إلى الأجزء. فافهم. (عبد)

[٣٥] قوله: «صدق في العكس» الضابطة في الموجبات أنَّ ما يصدق عليه الإطلاقُ العامُّ ـ وهي القضايا الإحدى عشر ـ فإنْ لم يصدق عليه الدوام الوصفيُّ ـ وهو العرفيُّ العامُّ ـ انعكس إلى موجبةٍ جزئيَّةٍ مُطلقةٍ عامَّةٍ، سواءٌ كان الأصل كلِّياً أو جزئياً، وهي خمس قضايا: الوقتيتانِ والوجوديتانِ والمطلقةُ العامَّة.

وإن صدق، فإن لم يكن مقيَّداً باللادوام انعكس إلى موجبةٍ جزئيةٍ حينيَّةٍ مطلقةٍ[1]، وهي أربعةُ قضايا: الدائمتانِ والعامَّتانِ. وإن كان مقيَّداً به انعكس إلى موجبةٍ جزئية حينيَّةٍ مطلقة لا دائمةٍ، وهما قضيَّتانِ: الخاصَّتانِ. (ن)

[٣٦] قوله: «ثُمَّ نضمُّه» أي ثمَّ نضمُّ هذا النقيضَ ـ أي قولنا: «كلُّ متحرِّكِ الأصابع كاتب دائماً» ـ إلى الجزء الثاني من الأصل، أي القضيَّة المفهومة من لادوامِ الأصل، بأن يُجعل هذا النقيضُ صُغرى الشَّكل الأوَّل، والجزءَ الثانيَ كُبرى. (إس)

[٣٧] قوله: «السابقة» أي الخارجةَ من الشَّكل الأوَّل بضمِّ ذلك النقيض إلى الجزء الأوَّل من الأصلِ المفروضِ الصدقِ، أي كلُّ متحرِّكِ الأصابع متحرِّكُ الأصابع دائماً. (إس)

[٣٨] قوله: «اجتماع المتنافيَينِ» ولم يقل: «اجتماع النقيضَين» لأنَّ السالبة الكلِّية لا تكون نقيضاً اصطلاحاً للموجبة الكلِّية على ما مرَّ. (عبد الحليم)

[٣٩] قوله: «القضايا الخمس» هي الضرورة الذاتيَّة في وقتٍ معيَّنٍ وغيرِ معيَّنٍ [مع اللادوام الذاتي][2]، والفعلية مع اللاضرورة الذاتية، واللادوام الذاتيِّ، والفعليَّةُ.

[٤٠] قوله: «كلُّ ج ب» اعلم أنَّهم وضعوا للموضوع كلمة «ج» وللمحمول كلمة «ب» لفوائدَ، منها الاختصارُ.

فمعنى هذه القضيَّة «كلُّ إنسان حيوان» مثلاً؛ فإذا قلنا: «كلُّ إنسان حيوانٌ بإحدى الجهات الخمس» فعكسُه «بعض الحيوان إنسانٌ بالفعل» وهو صادق كلَّما تحقَّق الأصل، فإنَّه لو لم يكن صادقاً لصدق نقيضُه، وهو «لا شيء من الحيوان بإنسان دائماً»، فإذا ضممناه بالأصل بأنْ نجعله كُبرى والأصلَ صُغرى بأنْ نقول: «كلُّ إنسان حيوانٌ بإحدى الجهاتِ الخمسِ. ولا شيء من الحيوان بإنسانٍ دائماً» يُنتِج «لا شيء من الإنسان بإنسان». وهو محال، فنقيضُ العكس المستلزمُ للمحال محالٌ فالعكس حقٌّ وهو المطلوب. (إس)

(١) وقع في النسخ المطبوعة لهذه الحاشية «انعكس إلى موجبة جزئية مطلقة دائمة» وهو غير صحيح، إذ ليس عندهم قضية بهذا الاسم، ثم هو مخالفٌ لما تقرَّر عندهم من أنَّ الدائمتين والعامتين تنعكس حينيةً مطلقةً. والتصحيح من تحفه شاهجاني (ص/ ١١٢).

(٢) لا بد من هذه الزيادة، لأنَّ الوقتيتين هما الوقتية والمنتشرة، وهما من القضايا المركَّبة، وليس المراد الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة.

قوله: «ولا عكس للمُمكنتَين» اعلم أنَّ صدق وصف الموضوع[٤١] على ذاته في القضايا المعتبرة في العلوم بالإمكان[٤٢] عند الفارابي[١]، وبالفعل عند الشيخ؛ فمعنى «كلُّ ج ب بالإمكان» على رأي الفارابي هو أنَّ كلَّ ما صدق عليه ج بالإمكان صدق عليه ب بالإمكان. ويلزمه العكس[٤٣] حينئذٍ، وهو أنَّ بعض ما صدق عليه ب بالإمكان صدق عليه ج بالإمكان.

وعلى رأي الشيخ معنى «كلُّ ج ب بالإمكان» هو أنَّ كلَّ ما صدق عليه ج بالفعل صدق عليه ب بالإمكان، فيكون عكسُه على أسلوب الشيخ هو أنَّ بعض ما صدق عليه ب بالفعل صدق عليه ج بالإمكان. ولا شك أنَّه لا يلزم من صدق الأصل حينئذٍ صدقُ العكس.

مثلاً إذا فُرِض أنَّ مركوب زيدٍ بالفعل منحصرٌ في الفرس[٤٤] صدق «كلُّ حمارٍ بالفعل مركوبُ زيد بالإمكان». ولم يصدق عكسه[٤٥] وهو أنَّ «بعض مركوب زيدٍ بالفعل حمارٌ بالإمكان».

فالمصنِّف لمَّا اختار مذهبَ الشيخ، إذ هو المتبادر[٤٦] في العُرف واللُّغة، حَكَم بأنَّه لا عكس للمُمكنتين[٤٧][٢].

---

(١) اعلم أن المراد من الإمكان عند الفارابي هو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود - كما نبَّه عليه المحشي في الحاشية رقم ٤٢، لا الإمكان الاستعدادي كما وهم المحقِّق الطوسي والعلَّامة القطب الشيرازي حيث ردَّا قولَ الفارابي بأنَّ الشيء الذي يصحُّ أن يكون إنساناً - كالنطفة - لا يقال له إنسان. فزعما أنَّه يدخل النطفةُ - مثلاً - الإنسان في مثل قولنا: «كل إنسان حيوان»، مع أنها ليست بحيوان.

انظر شرح الإشارات ١/ ١٦٢، درَّة التاج ٣٥٥، طبعة انتشارات حكمت، تصحيح سيد محمد مشكوة

(٢) اعلم أن اعتبار الفعلية في عقد الوضع عند الشيخ لا يعني أنَّ المعتبر عنده الوجود في الأعيان، حتى لا يشمل الموضوع إلا الأفراد التي دخلت في الوجود. بل يشمل الوجود والفرض.

وبعبارة أخرى: لو كانت الفعلية عنده مقتصرة على الوجود الخارجي لكان قولك: «كل أسود مهيب» يشمل الحبشي الموجود، وأمَّا الحبشي الذي نفرض وجوده، فلا يشمله موضوع هذه القضية. ولما كان المعتبر في الفعلية أعم من الوجود والفرض اشتمل موضوع هذه القضية الحبشي الموجود، والحبشي الغير الموجود الذي فرضنا وجوده.

هذا تحقيق مذهب الشيخ عند المحققين. ونعبر عنه بالاختصار بأن المعتبر عند الشيخ الفعل الشامل للوجود والفرض، والمراد من الفرض هو فرض الوجود. هذا ما حقَّقه الفاضل السيالكوتي في حاشيته على شرح الشمسية ٢/ ٤٠ - ٤١ وارتضاه القاضي البهاري صاحب السلم وشراحه حمد الله ص/ ٤٦ وملا مبين ٢١٦ - ٢١٧.

وزعم العلامة قطب الدين الرازي شرح المطالع ٢/ ١٠٤ - ١٠٨ أنَّ مراد الشيخ من الفرض هو فرض الاتصاف، بمعنى أنَّ قولنا: «كل أسود مهيب» يدخل فيه الرومي أيضاً إذا فرضناه متصفاً بالسواد بالفعل.

وفرقه عن مذهب الفارابي أن الرومي يدخل في أفراد الأسود بدون الحاجة إلى الفرض، وأما على مذهب الشيخ فيدخل فيه بعد أن فرضناه أسود بالفعل.

وتبعه المير أبو الفتح في حاشيته على تهذيب المنطق، وزعم أنَّ الممكنتين تنعكسان عند الشيخ على هذا التحقيق.

والصواب هو ما حققه الفاضل السيالكوتي، ومراجعة حاشيته على شرح الشمسية مفيدة جداً، وقد عدَّ المفاسد المترتبة على هذا التفسير.

-[٤١] قوله: «اعلم أنَّ صدق وصف الموضوع» اعلم أنَّ محصَّل مفهوم القضيَّة يرجع إلى عقدَين: عقدِ الوَضع ـ وهو اتِّصاف ذاتِ الموضوع بوصفه العنواني ـ، وعقدِ الحَمل ـ وهو اتِّصاف ذات الموضوع بوصف المحمول ـ. والأوَّلُ تركيبٌ تقييديٌّ بوضعٍ كلِّيٍّ[١]، والثاني تركيبٌ خبريٌّ.

فعند تحقُّق القضيَّة يكون ثلاثةُ أشياء: ذاتُ الموضوع، وصدقُ وصفه العنوانيِّ على ذاته، وصدقُ وصفِ المحمول على ذات الموضوع.

فإذا صدق الموضوع على ذاته يكون هناك نسبةُ وصفِه إلى ذاته، وقد علمتَ فيما سبق أنَّ نسبة شيءٍ إلى شيءٍ لا بُدَّ أن تكونَ مكيَّفةً بكيفيَّةٍ في نفس الأمر. (عبد)

قوله: «وصفِ الموضوع» أي وصفِ العنوانيِّ كالكاتب والضاحك للإنسان. (برهان الدين)

[٤٢] قوله: «بالإمكان» مرادُ الفارابي بهذا الإمكانِ الإمكانُ النفس الأمريِّ، وهو أنْ لا يكون الموضوعُ بنفس مفهومه آبياً عن الصدق، وإن امتنع ذلك بالنظر إلى الخارج والدليلِ، فيشمل نحوَ «كلُّ شريك الباري ممتنعٌ»، فإنَّ الإمكان بهذا المعنى لا يقتضي إمكان وجود الفرد. فلا إشكال على الفارابي بخروج أمثالِ هذه القضيَّة.

وعليك أنْ تعلم أنَّ الإمكان الذي اعتبره الفارابي في عقد الوضع هو الإمكان العامُّ المقيَّد بجانب الوجود[٢]، فيشمل ما يكون وصفُ الموضوع ضرورياً لذاته[٣]. (عبد)

[٤٣] قوله: «ويلزمه العكس» وإلا صادق خَواهَدْ بُودْ نقيضَشْ يعني «لا شيء من ب ج بالضَّرورة». وإين قضية را كِهْ بأصل ضم ميكُنيم لازم مي آيَدْ سلب شيء اَزْ نفس، مثلاً ميگويم: «كلُّ ج ب بالإمكان. ولا شيء من ب ج بالضَّرورة» نتيجه ميدهد «لا شيء من ج ج بالضَّرورة». (علي رضا)

[٤٤] قوله: «منحصرٌ في الفرس» يعني أنَّه ما رَكِب زيدٌ إلا على الفرس في جميع عمره وأوقاته، وإنْ يمكنْ ركوبُه على الحمار وغيرِه أيضاً. (برهان الدين)

[٤٥] قوله: «ولم يصدق عكسه» لأنَّ المركوبَ بالفعل إنَّما هو فرسٌ، فكيف يكون ذلك الفرسُ حماراً بالإمكان، ضرورةَ أنَّ الفرس والحمار متباينانِ. والتخلُّف في مادَّةٍ واحدةٍ يُوجِب عدمَ الانعكاس. (برهان الدين)

[٤٦] قوله: «إذ هو المتبادر» فالأبيض مثلاً لا يُطلَق على ما لا يكون البياض قائماً به، ولا يقال للزنجي إنَّه أبيض عرفاً ولا لغةً. نعم إطلاقُه على ما يكون الأبيض بالفعل سواءٌ كان في الزمان الماضي أو المستقبل أو الحال صحيح قطعاً. (برهان الدين)

[٤٧] قوله: «حَكَم بأنَّه لا عكس للممكنتَينِ» اعلم أنَّ القدماء ذهبوا إلى أنهما تنعكسانِ ممكنةً عامَّة، واستدلُّوا عليه بثلاثة وجوه:

الأوَّل: الافتراض، تقريرُه: أنَّا إذا فرضنا أنَّ الذات التي يصدق عليها ج وب بالإمكان د، نقول: «د ب بالإمكان. ود ج. فبعض ب ج بالإمكان».

الثاني: الخلف، تقريرُه: أنَّه لو لم يصدق «بعض ب ج بالإمكان» صدق «لا شيء من ب ج بالضَّرورة»، فيحصل كُبرى مع الأصل، فيُنتِج المحال. وهو ناشٍ من نقيض العكس، فهو باطلٌ، فالعكس حقٌّ.

---

(١) لم يتبيَّنْ لي وجه تخصيص التركيب التقييدي بالوضع الكلي، إذ كلُّ مركَّبٍ موضوعٌ بوضعٍ كلِّيٍّ!

(٢) وبعبارة أخرى: المعتبر عنده الإمكانُ المقابلُ للامتناع.

(٣) أي لذات الموضوع، كقولنا: «كل إنسان حيوان» و«كل إنسان كاتب».

قوله: «تنعكس الدائمتان دائمةً» أي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة تنعكسان دائمةً مطلقةً، مثلاً إذا صدق قولُنا: «لا شيء من الإنسان بحجرٍ بالضرورة أو بالدوام» صدق «لا شيء من الحجر بإنسان دائماً»، وإلا لصدق نقيضُه، وهو «بعض الحجر إنسانٌ بالفعل»، وهو مع الأصل[٤٨] ينتج: «بعض الحجر ليس بحجرٍ دائماً»، هذا خلف.

قوله: «والعامَّتان عرفيةً عامَّةً» أي المشروطة العامَّة والعرفيَّةُ العامَّةُ تنعكسان عرفيةً عامَّةً، مثلاً إذا صدق «بالضرورة أو بالدَّوام لا شيءَ من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً» لصدق «بالدوام لا شيءَ من ساكن الأصابع بكاتب ما دام ساكن الأصابع»، وإلا فيصدق نقيضُه، وهو قولنا: «بعض ساكن الأصابع كاتبٌ حين هو ساكن الأصابع بالفعل». وهو مع الأصل[٤٩] يُنتج «بعض ساكن الأصابع ليس بساكن الأصابع حين هو ساكن الأصابع»، هو محال[٥٠].

قوله: «والخاصَّتان»[٥١] أي المشروطة الخاصَّة والعرفيَّة الخاصَّة تنعكسان عرفيَّةً ـ أي عرفيةً عامَّةً سالبةً كليةً ـ مقيَّدةً باللادوام في البعض، وهو إشارةٌ إلى مطلقةٍ عامَّةٍ مُوجبةٍ جزئيةٍ.

فنقول: إذا صدق «لا شيءَ من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً» صدق «لا شيءَ من الساكن بكاتب ما دام ساكناً لا دائماً في البعض» ـ أي بعض الساكن كاتب بالفعل.

الثالث: العكس، تقريره: أنَّ قولنا: «لا شيء من ب ج بالضَّرورة» ينعكس إلى قولنا: «لا شيء من ج ب بالضَّرورة»، وقد كان «بعض ج ب بالإمكان»، هذا خلف.

والمتأخِّرون قالوا بعدم انعكاسهما، وأجابوا عن هذه الاستدلالات، فعن الأوَّلَين بمنع إنتاج الصغرى الممكنةِ في الأوَّل والثاني، وعن الثالث بمنع انعكاس السالبة الضَّروريةِ سالبةً ضروريَّة.

والحقُّ ما يُستفاد من كلام الشارح من أنَّ المعتبر في عقد الوضع لو كان صدقُ الوصف العنوانيِّ على الذات بالإمكان كما هو مذهب الفارابي فهما تنعكسانِ إلى الممكنة العامَّة بالضَّرورة، وإن كان صدقُه عليها بالفعل كما هو ظاهرٌ من كلام الشيخ فلا عكس لهما كما علمتَ في الشرح مشروحاً. (إس)

[٤٨] قوله: «وهو مع الأصل» بأن يُجعل هذا النقيضُ لإيجابه صغرى، والأصلُ لكلِّيته كُبرى، فيلزم سلبُ الشيء عن نفسِه. ومنشأه ليس الأصل، لأنَّه مفروض الصدق. وأمَّا الهيئة لأنَّها بديهيَّة الإنتاج، فليس إلا هذا النقيض، فيكون باطلاً، فالعكس حقٌّ. (محصَّل)

[٤٩] قوله: «وهو مع الأصل» بأن يُجعل هذا النقيضُ صُغرى لكونه مُوجباً، والأصلُ كبرى لكلِّيتها.

فما لزم من سلب الشيء عن نفسه ليس منشأه هو الهيئة، لأنَّ الشكل الأوَّل بديهيُّ الإنتاج، ولا الأصلُ، لأنَّا فرضنا صدقَه، بل هذا النقيض، فيكون باطلاً، فالعكس حقٌّ. (عبد الحليم)

-[٥٠] قوله: «وهو محالٌ» لما فيه من سلب الشَّيء عن نفسه الموجودةِ، بحكم فرضِ صدق نقيض العكس الموجِب المقتضِي وجودَ الموضوع، لا المعدومةِ[١] حتَّى يجوزَ كما في «العنقاء ليس بعنقاء» أي الأفراد المعدومة في الخارج ليست بعنقاء في الخارج.

قال عبد الحليم: السلب والإيجاب لكونه نسبةً لا يُعقَل إلا بين شيئَينِ متغائرَينِ بالذات أو بالاعتبار، فإثبات الشَّيء لنفسه وسلبه عنه إنَّما يُتصوَّر إذا لُوحظ الشيء باعتبارَينِ يكونانِ مرآتين لملاحظته، ولا يكونان مأخوذَينِ في جانب الموضوع والمحمول.

ثمَّ إن أُريدَ بإثبات الشيء لنفسه وسلبِه عنه أنَّ الشيء باعتبار ثبوتِه تثبت له نفسُه أو تسلُب عنه كما في سائر الصفات فبُطلانه ظاهرٌ، وإن أريد إثباتُه في نفسه وسلْبه كذلك صحَّ ذلك فإنَّ الشيء إذا كان معدوماً لصدق سلبُه عن نفسه بمعنى أنَّه مرتفَع بالمرَّة وليس في نفسه وثابتاً، فاندفع ما قيل: كيف يصدق سلبُ الشيء عن نفسه مع أنَّ السلب نسبةٌ لا بُدَّ له من أمرَين. (محمد نظام الدين الكيرانوي)

[٥١] قوله: «والخاصَّتان» الضابطة في السوالب أنَّ السالبة الجزئيَّة لا تنعكس إلا في الخاصتين، فإنَّهما تنعكسان عرفيةً خاصَّة.

وأمَّا السالبة الكليَّة فإنْ لم يصدق عليها الدوامُ الوصفيُّ - أعني العرفيَّ العامَّ - فلا تنعكس أصلاً، وهي السوالب السبعُ الوقتيَّتانِ والوجوديَّتانِ [والممكنتان][٢] والمطلقةُ العامَّة.

---

(١) العبارة في الأصل هكذا: «المقتضي وجود الموجود المعدومة». وهو خطأ كما لا يخفى، وقد أصلحته إلى ما ترى، وهو الموافق للسياق.

وقوله: «الموجِب» يعني القضية الموجبة، لأن نقيض العكس قضية موجبة كما هو مذكور في الشرح.

وكلام المحشي هذا دفع إيراد يرد على قول الشارح: «وهو محال» وتقريره: أنا لا نسلم أن هذه النتيجة - بعض ساكن الأصابع ليس بساكن الأصابع حين هو ساكن الأصابع» - محالة، لأن السالبة لا يقتضي وجود الموضوع، فتصح بسلب الموضوع أيضاً. فدفعه المحشي بأن هذه القضية السالبة صادقة على تقدير القضية الموجبة المذكورة صغرى في القياس - وهي قضية نقيض العكس - فلا تصح القضية بانعدام الموضوع.

(٢) ساقط من الأصل المطبوع. ولا يصح الكلام بدونه.

أمّا الجزء الأول[٥٢] فقد مرَّ بيانُه[٥٣] من أنَّه لازمٌ للعامَّتين، وهما لازمتان للخاصَّتين، ولازمُ اللازم لازمٌ.

وأمّا الجزء الثاني[٥٤] فلأنَّه لو لم يصدق لَصَدق نقيضُه، وهو «لا شيءَ من ساكن الأصابع بكاتبٍ دائماً». فهذا مع اللادوام الأصل[٥٥] وهو «كلُّ كاتبٍ ساكنُ الأصابع بالفعل» ينتج «لا شيءَ من الكاتب بكاتبٍ دائماً». هذا خلفٌ.

وإنَّما لم يلزم اللادوام[٥٦] في الكلِّ لأنَّه يَكذب في مثالنا هذا «كلُّ ساكنٍ كاتبٌ بالفعل» لصدق قولنا: «بعض الساكن ليس بكاتب دائماً» كالأرض[٥٧].

قال المصنِّف: «السِّرُّ في ذلك أنَّ لا دوام السالبة[٥٨] موجبةٌ، وهي إنَّما تنعكس جزئيةً»[١].

وفيه تأمُّلٌ، إذ ليس انعكاسُ المجموع إلى المجموع[٥٩] منوطاً بانعكاس الأجزاء إلى الأجزاء، كما يشهد بذلك ملاحَظة انعكاس الموجَّهات الموجبة على ما مرَّ، فإنَّ الخاصَّتَين الموجبتين تنعكسان إلى الحينيَّة اللادائمة، مع أنَّ الجزء الثاني منهما ـ وهو المطلقة العامَّة السالبة ـ لا عكسَ لها، فتدبَّر[٦٠].

---

(١) السعدية على الشمسية ص/ ١٥٦، طبعة المطبع المصطفائي ١٣١٤هـ

وإنْ صدق عليه الدوامُ وهي ستُّ قضايا، فإنْ صدق عليها الدوام [الذاتي][1] أيضاً ـ وهما الدائمتانِ ـ انعكست كلِّيةً إلى الدوام الذاتيِّ، وإلا انعكست كلِّيةً إلى الدوام الوصفيِّ العرفيِّ العامِّ إن لم يكن مقيَّداً باللادوام، وهما العامَّتانِ، وإن كانت مقيَّدةً به ـ وهما الخاصَّتان ـ انعكست كلِّيةً إلى الدوام الوصفيِّ مع قيد اللادوام في البعض. (نور الله)

[٥٢] قوله: «وأمَّا الجزء الأوَّل» أي صدقه، وهو «لا شيءَ من ساكن الأصابع بكاتب ما دام ساكناً» وهو عرفيَّة عامَّةٌ. (عبد)

[٥٣] قوله: «فقد مرَّ بيانُه» من أنَّه إذا تحقَّق الخاصَّتان تحقَّق العامَّتان ضرورةَ وجود الجزء عند وجود الكلِّ، والعامَّتان تنعكسانِ إلى العرفيَّة العامَّة. (عبد)

[٥٤] قوله: «الجزء الثاني» وهو اللادوام في البعض. (عبد)

[٥٥] قوله: «فهذا مع اللادوام الأصل» بأن يقال: «كلُّ كاتب ساكن الأصابع بالفعل. ولا شيء من الساكن بكاتب دائماً».

[٥٦] قوله: «وإنَّما لم يلزم اللادوام» يعني لمَّا كان القياس أن يكون اللادوامُ في العكس إشارةً إلى موجبةٍ كلِّيةٍ مُطلقةٍ عامَّةٍ، لِما مرَّ من أنَّ اللادوام يكون إشارةً إلى مطلقةٍ عامَّةٍ مخالِفةٍ لما قُيِّد به في الكيف وموافِقةٍ له في الكم؛ فصِدقُ اللَّادوام في البعض ـ أي كونُه إشارةً إلى موجبة جزئيَّةٍ ـ نظريٌّ محتاجٌ إلى البيان، فقال: «وإنَّما لم يلزم إلخ».

وعلى هذا يمكن أن يقال: إنَّ قوله: «وإنَّما لم يلزم إلخ» جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ. (عبد)

[٥٧] قوله: «كالأرض» الأَولى في الأمثال كالطيور، إذ يُناقَش في الأرض بأنَّ المراد من الساكن ههنا ساكنُ الأصابع، والأرض ليس كذلك، لعدم الأصابع لها.

وأجيب: بأنَّ الساكن هو عديم الحركة، والأرض لعدم الأصابع لها يصدق عليها أنَّها ليست بمتحرِّكة الأصابع. فافهم. (برهان الدين)

[٥٨] قوله: «أنَّ لا دوام السالبة» يعني أنَّ السرَّ في أنَّ اللادوام في العكس جزئيَّةٌ لا كلِّيةٌ أنَّ لا دوام السالبة ـ أي الأصل المذكور ـ موجبةٌ، إذ الجزء الثاني في المركَّبة مخالِفةٌ للأوَّل في الكيف، ومن الظاهر أنَّ عكس الموجبة سواءٌ كانت كلِّيةً أو جزئيَّةً موجبةٌ جزئيَّةٌ. (برهان الدين)

[٥٩] قوله: «إذ ليس انعكاس المجموع إلى المجموع منوطاً» كما فهمه المصنِّف، وظَنَّ أنَّ لا دوام العكس عكسٌ للادوام الأصل، والجزءُ الأوَّل منه عكسٌ للجزء الأوَّل منه. (عبد الحي)

[٦٠] قوله: «فتدبَّر» لعلَّه إشارةٌ إلى أنَّ المراد إنْ كان أنَّ انعكاس المجموع إلى المجموع ليس منوطاً بانعكاس الأجزاء إلى الأجزاء في جميع المركَّبات فمسلَّم، لكنَّه لا يضرُّنا. وإنْ كان المرادُ أنَّه ليس منوطاً به مطلقاً، فممنوعٌ، فإنَّ انعكاس المجموع منوطٌ بانعكاس الأجزاء إلى الأجزاء لو كانت تلك الأجزاءُ قابلةً للانعكاس. وأمَّا إذا لم تكن قابلةً له، فإمَّا أنْ لا يكون المجموع منعكساً أصلاً، أو يكون منعكساً بطريق آخرَ، ولا شكَّ أنَّ الجزء الثاني ههنا قابلٌ للانعكاس، لأنَّه موجبةٌ كلِّية، إذ هو مفهومُ لا دوام السالبةِ الكلِّيةِ، فلا تنعكس إلا إلى جزئيَّةٍ. فافهم. (إس)

---

(١) الزيادة مني. والمعنى غير مستقيم بدونه.

قوله: «ينتج» فهذا المُحال إمَّا أن يكون ناشئاً عن الأصل[٦١]، أو عن نقيض العكس، أو عن هيئةِ تأليفهما؛ لكن الأوّل[٦٢] مفروضُ الصِّدق، والثَّالث[٦٣] هو الشَّكل الأوّل المعلومُ صحَّةُ إنتاجه، فتعيَّن الثاني[٦٤]. وهو نقيض العكس، فيكون النقيضُ باطلاً، فيكون العكسُ حقّاً[٦٥].

قولـه: «ولا عكـس للبواقـي» أي السـوالب الباقيـة[٦٦] وهي تسـعةٌ: الوقتية المطلقـة، والمنتشرة المطلقـة، والمطلقـة العامَّة، والممكنة العامَّة من البسـائط، والوقتيَّتان، والوجوديَّتـان، والممكنة الخاصَّة من المركَّبات.

قولـه: «بالنقض» أي بدليل التخلُّف في مادَّةٍ، بمعنـى أنَّه يصدق الأصلُ في مادَّةٍ بدون العكس، فيُعلَم بذلك أنَّ العكس غيرُ لازمٍ[٦٧] لهذا الأصل.

وبيان التخلُّف في تلك القضايا أنَّ أخصَّها ـ وهي الوقتية ـ قد تصدق بدون العكس، فإنَّه يصدق «لا شيءَ من القمر بمنخسـفٍ وقتَ التربيع لا دائماً» مع كذب «بعض المنخسـف ليس بقمرٍ بالإمكان العام»، لصدق نقيضه[٦٨]، وهو «كلُّ منخسفٍ قمرٌ بالضرورة».

وإذا تحقَّـق التخلُّـفُ وعدمُ الانعكاس في الأخصِّ تحقَّق في الأعمِّ، إذ العكسُ لازمٌ للقضيَّة، فلو انعكـس الأعـمُّ انعكس الأخصُّ، لأنَّ العكس يكون لازماً له، والأعـمُّ لازمٌ للأخصِّ، ولازم اللازم لازمٌ، فيكون العكسُ لازماً للأخصِّ أيضاً، وقد بيَّنَّا عدمَ انعكاسه، هذا خلفٌ.

وإنَّـما اخترنـا في العكـس الجزئيَّةَ[٦٩] لأنَّها أعـمُّ من الكليَّـة، والممكنةَ العامَّةَ لأنَّها أعمُّ من سـائر الموجَّهات. وإذا لم يصدق الأعمُّ[٧٠] لم يصدق الأخصُّ بالطريق الأَولى، بخلاف العكس الكليَّة.

[٦١] قوله: «**الأصل**» أي من الخاصَّتين.

[٦٢] قوله: «**لكن الأوَّل**» وهو الأصل. (عبد)

[٦٣] قوله: «**والثالث**» وهو هيئة التأليف.

[٦٤] قوله: «**فتعيَّن الثاني**» وهو نقيض العكس. (عبد)

[٦٥] قوله: «**فيكون العكس حقاً**» لأنَّ ارتفاع النقيضين محالٌ. (عبد)

[٦٦] قوله: «**أي السوالب الباقية**» أي الكلِّيات، وأمَّا الجزئياتُ فلا انعكاس فيها أصلاً إلا للخاصَّتَين، فلا يُناقَش أنَّ قوله: «للبواقي» لا يكاد يصحُّ إذ الجزئيَّتان الخاصَّتان من السوالب تنعكسان. (برهان الدين)

والاستدلال على عدم انعكاس السالبةِ الجزئيَّة في غير الخاصَّتَين بما اشتهر عندهم من أنَّ ما عداهما من قضايا أخصُّ بعضِها الضَّروريةُ، وبعضِها الوقتيَّةُ. والسالبة الجزئية لا تنعكس منهما، لصدق قولنا: «بعضُ الحيوان ليس بإنسانٍ بالضَّرورة» مع كذب قولنا: «بعض الإنسان ليس بحيوانٍ بالإمكان العامِّ» ضرورةَ أنَّ كلَّ إنسان حيوانٌ بالضرورة، ولصدق قولنا: «ليس بعض القمر منخسفاً بالضَّرورة وقَت التربيع لا دائماً»، مع كذب قولنا: «ليس بعض المنخسِف بقمرٍ بالإمكان العامِّ» ضرورةَ أنَّ كلَّ منخسِف قمرٌ بالضَّرورة. ومن البيِّن أنَّ عدمَ انعكاس الأخصِّ يَستلزم عدمَ انعكاس الأعمِّ مطلقاً. (أبو الفتح)

[٦٧] قوله: «**غير لازمٍ**» وإلَّا لما تخلَّف.

[٦٨] قوله: «**لصدق نقيضه**» لأنَّ الانخساف عبارة عن انظلام القمر لا غير.

[٦٩] قوله: «**وإنَّما اخترنا في العكس**» جوابُ سؤالٍ، وهو أنَّ العكس للسالبةِ الكلِّية السالبةُ الكلِّيةُ، فعكسُ الوقتيَّة المذكورةِ ـ لو أمكن ـ كانت السالبة الكلِّية، فلِمَ فَرَض الشارحُ الجزئيَّةَ؟ ولِمَ فَرض الممكنةَ دون الفعليَّة؟ (برهان الدين)

[٧٠] قوله: «**وإذا لم يصدق**» عدمُ صدق الأعمِّ يستلزم عدمَ صدق الأخصِّ، فإنَّ سلب الحيوان عن الشيء يستلزم سلبَ الإنسان عنه، بخلاف عدمِ صدق الأخصِّ فإنَّه لا يَستلزم عدمَ صدق الأعمِّ، ألا ترى أنَّ الإنسان مسلوبٌ عن الفرس مع صدق الحيوان عليه.

فلو قيل بالكلِّية في العكس لكان للسائل مجالٌ أن يقول: سلَّمنا عدم صدق الكلِّيةِ السالبةِ في العكس، لكن لا يلزم منه عدمُ صدق السالبةِ الجزئيَّة، فإنَّ الكلِّية أخصُّ من الجزئيَّة، وعدمُ صدقِ الأخصِّ لا يَستلزم عدمَ صدق الأعمِّ، فإنَّ «كلُّ حيوانٍ إنسانٌ» كاذبٌ، و«بعضُ الحيوان إنسانٌ» صادقٌ، فيجوز أن لا يصدق السالبةُ الكلِّية في عكس الوقتيَّة، ويصدق السالبةُ الجزئيَّةُ فيه، فلا يَتمُّ التقريبُ، لأنَّ المطلوب عدمُ انعكاس الوقتيَّة مطلقاً.

وقِس عليه قوله: «والممكنة العامَّة». (عبد)

قوله: «**وإذا لم يصدق الأعمُّ**» في العكس.

فصل [في عكس النقيض]

عكس النقيض: تبديل نقيضَي الطَّرفَين مع بقاء الصِّدق والكيف؛ أو جعلُ نقيضِ الثاني أوَّلاً مع مخالفة الكيف.

وحكمُ الموجبات ههنا حكمُ السَّوالب في المستوي، وبالعكس. والبيان البيان. والنقض النقض. وقد بُيِّن انعكاس الخاصتَين من الموجبة الجزئيَّة ههنا، ومن السالبة الجزئية ثَمَّةَ إلى العرفية الخاصَّة بالافتراض.

قوله: «تبديل نقيضَي الطَّرفَين»[١] أي جعلُ نقيضِ[٢] الجزءِ الأوَّلِ من الأصل جزءً ثانياً، ونقيضِ الجزء الثاني أوَّلاً.

قوله: «مع بقاء الصدق»[٣] أي إن كان الأصل صادقاً كان العكس صادقاً[٤].

قوله: «ومع بقاء الكيف» أي إن كان الأصل موجباً كان العكس موجباً، وإن كان سالباً كان سالباً، مثلاً قولنا: «كلُّ ج ب» ينعكس بعكس النقيض إلى قولنا: «كل ما ليس ب ليس ج». وهذا طريق القدماء.

وأمَّا المتأخِّرون[٥] فقالوا: إنَّ عكس النقيض هو جَعْلُ نقيضِ الجزء الثاني أوَّلاً، وعينِ الأوَّل ثانياً، مع مخالفة الكيف، أي إن كان الأصلُ موجباً كان العكس سالباً، وبالعكس. ويُعتبَر بقاءُ الصدق كما مرَّ. فقولنا: «كلُّ ج ب» ينعكس إلى قولنا: «لا شيءَ مما ليس ب ج».

والمصنِّف لم يصرِّح[٦] بقولهم: «وعين الأوَّل ثانياً» للعلم به[٧] ضمناً، ولا باعتبار بقاء الصدق في التعريف الثاني لذكره سابقاً[٨]، فحيث لم يخالفه في هذا التعريف عُلِم اعتبارُه ههنا أيضاً.

ثمَّ إنَّه بيَّن المصنِّف أحكامَ عكس النقيض على طريقة القدماء، إذ فيه غُنيةٌ لطالب الكمال، وترك ما أورده المتأخِّرون[٩]، إذ تفصيل القول[١٠] فيه وفيما فيه لا يسعه المجالُ.

قوله: «ههنا»[١١] أي في عكس النقيض.

[فصل في عكس النقيض]

[١] قوله: «تبديل نقيضَي الطَّرفين» المراد بتبديل نقيضَي الطرفين تبديلُ كلٍّ من الطرفين بنقيضِ الطرف الآخرِ، وإن كانت العبارة قاصرةً عن أداء هذا المعنى. (أبو الفتح)

[٢] قوله: «جعلُ نقيضٍ» اعلم أنَّ لعكس النقيض أيضاً معنيَين كالعكس المستوي، فقد يُطلق على المعنى المصدريِّ ـ وهو المذكور ـ وقد يُطلق على الحاصل بالمصدر ـ أي القضيَّةِ الحاصلة بعد العكس ـ. والأوَّل معنى حقيقيٌّ، والثاني مجازيٌّ. (إس)

[٣] قوله: «مع بقاء الصدق» اعتبار نكرده اند بقاء كذب را، زيرا كه گاه اصل كاذب است مثل: «لا شيءَ من الحيوان بإنسان» وعكس نقيض آن صادق مثل «ليس بعض اللا إنسان بلا حيوان». (علي رضا)

[٤] قوله: «أي إن كان الأصل صادقاً كان العكس صادقاً» لا أنَّه يجب صدقُهما في الواقع، حتى يشمل التعريف لعكوس الكواذب، فقولنا: «كلُّ ما ليس بحجرٍ ليس بإنسان» عكس النقيض لقولنا: «كل إنسان حجر»، فإنه صادقٌ على تقدير صدق الأصل، وإن لم يكن كلٌّ منهما صادقاً في نفس الأمر.

[٥] قوله: «وأمَّا المتأخرون فقالوا» فعكس النقيض لقولنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» على طريقة المتأخرين قولنا: «لا شيء مما ليس بحيوان إنسان». (إس)

[٦] قوله: «والمصنِّف إلخ» إشارةٌ إلى جوابِ إيرادٍ، وهو أنَّ المصنِّف قال: «أو جعل نقيض الثاني أوَّلاً مع مخالفة الكيف»، والواجب بالنظر إلى مسلك المتأخِّرين «أو جعل نقيض الثاني أوَّلاً وعين الأوَّل ثانياً». (برهان الدين)

[٧] قوله: «للعلم به» فإنَّ السكوت في معرض البيان بيان.

[٨] قوله: «لذكره سابقاً إلخ» ويمكن أن يقال: إن عكس النقيض لازمٌ للقضية، وصدق الملزوم يستلزم صدقَ اللازم، فلذا قال أوَّلاً: «مع بقاء الصدق» للعلَّة المذكورة، وتركه ثانياً لوجود تلك العلَّة ههنا أيضاً. (عبد)

[٩] «ما أورده المتأخِّرون» قال المتأخرون: إنَّ العكس على طريقة القدماء لا يجري في القضايا الموجبات التي محمولاتها من المفهومات الشاملة كالشيء والممكن العامِّ، فإنَّ قولنا: «كل إنسان شيءٌ» صادقٌ، وعكسه على ما ذكر القدماء قولنا: «كلُّ ما ليس بشيءٍ ليس بإنسانٍ»، وهو كاذبٌ، فإنَّ الموجبة تستدعي وجودَ الموضوع.

وكذا حال السوالب التي موضوعاتها من نقائض تلك المفهومات الشاملة.

وفيه أنَّ الأحكام مخصوصةٌ بما سوى المفهومات الشاملة ونقائضها. والتعميم إنَّما هو بقدر الطاقة البشريَّة. (إس)

[١٠] قوله: «إذ تفصيل القول» أي تفصيل الكلام الواقع في بيان ما أورده المتأخِّرون من أحكام عكس النقيض على رأيهم، وتفصيل الوارد في بيان اعتراضات ترد على ما أورده المتأخرون لا يسعه مجال المبتدي، مع أنَّه مستغنٍ عنه بما ذكره المتقدِّمون من عكس النقيض وأحكامه على رأيهم. (عبد)

[١١] قوله: «ههنا» أي حكم الموجبات كليَّةً كانت أو جزئيَّةً، حمليَّةً كانت أو شرطيَّةً في عكس النقيض ـ أي باعتبار عكس النقيض على اصطلاح القدماء والمتأخرين

قوله: «في المستوي» يعني كما أنَّ السالبة الكليَّة تنعكس في عكس المستوي كنفسها، والجزئيَّةُ[١٢] لا تنعكس أصلاً، كذلك الموجبةُ الكليةُ في عكس النقيض تنعكس كنفسها[١٣]، والجزئيةُ لا تنعكس أصلاً، لصدق قولنا: «بعض الحيوان لا إنسان»، وكذب «بعض الإنسان لا حيوان».

وكذلك التسعُ من الموجَّهات، أعني الوقتيَّتين المطلقتين والوقتيتين والوجوديَّتين والممكنتين والمطلقة العامَّة لا تنعكس[١٤].

والبواقي تنعكس[١٥] على ما سبق تفصيله في السوالب في العكس المستوي.

قوله: «وبالعكس» أي حكم السوالب ههنا[١٦] حكم الموجبات في المستوي، فكما أن الموجبة في المستوي لا تنعكس إلا جزئيةً، فكذلك السالبة ههنا لا تنعكس إلا جزئية، لجواز أن يكون نقيض المحمول في السالبة أعمَّ من الموضوع. ولا يجوز[١٧] سلب نقيض الأخصِّ من عين الأعم كلياً، مثلاً يصحُّ «لا شيءَ من الإنسان بلا حيوان»، ولا يصحُّ[١٨] «لا شيءَ من الحيوان بلا إنسان»[١٩]، لصدق «بعض الحيوان لا إنسان» كالفرس.

ـ مثل حكم السوالب باعتبار العكس المستوي في أنَّ الموجبات الكليَّة الحمليَّة تنعكس بعكس النقيض بكلا الاصطلاحين من الدائمتين إلى دائمة كلية، ومن العامَّتين إلى كلية عرفيَّةٍ عامَّةٍ، ومن الخاصَّتين إلى كليةٍ عرفيَّةٍ لا دائمةٍ في البعض. ولا تنعكس في غيرها.

وكذا الموجبات الكليَّة الشرطية تنعكس بعكس النقيض كنفسها بكلا الاصطلاحين.

والموجبات الجزئيَّة من الحمليَّات لا تنعكس بعكس النقيض غالباً، ومن الشرطيات لا تنعكس أصلاً.

«**وبالعكس**» أي حكم السَّوالب مطلقاً باعتبار عكس النقيض على الاصطلاحين حكمُ الموجبات باعتبار العكس المستوي في أنَّ السوالب الحمليَّة سواء كانت كليةً أو جزئيةً تنعكس بعكس النقيض من الدائمتين والعامتين إلى حينيَّةٍ مطلقةٍ جزئيةٍ، ومن الخاصَّتين إلى حينيَّةٍ مُطلقةٍ لا دائمةٍ جزئيةٍ. ومن الوقتيَّتين والوجوديَّتين والوقتيَّتين المطلقتَين، والمطلقة العامَّة إلى مطلقةٍ عامَّةٍ جزئيةٍ. ومن الممكنتَين لا تنعكس أصلاً.

والسوالب الشرطيَّةُ سواءٌ كانت كليةً أو جزئيةً تنعكس بهذا العكس إلى شرطيةٍ جزئيةٍ. (أبو الفتح)

[١٢] **قوله: «والجزئية»** أي السالبة الجزئية.

[١٣] **قوله: «تنعكس كنفسها»** لأنَّه إذا صدق «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» يصدق في عكس نقيضه «كلُّ لا حيوان لا إنسان»، وإلا صدق نقيضُه، وهو «بعض اللاحيوان ليس بلا إنسان»، وهو يستلزم «بعض اللاحيوان إنسانٌ»، لأنَّ نفيَ نفيِ الشيء إثباتُه، فيلزم وجودُ الخاصِّ بدون العامِّ، وهو باطلٌ.

وأيضاً إذا ضُمَّ هذا ـ أي لازم النقيض ـ مع الأصل بأن يقال: «بعض اللاحيوان إنسانٌ. وكلُّ إنسانٍ حيوانٌ» صحَّ «بعضُ اللاحيوان حيوانٌ». وهو ينعكس بالعكس المستوي إلى «بعض الحيوان لا حيوان»، فيلزم سلبُ الشيء عن نفسه ضمناً واجتماعُ النقيضين صريحاً. (عبد)

[١٤] **قوله: «لا تنعكس»** بدليل التخلف. وبيان التخلف في تلك القضايا أنَّ أخصَّها وهو الوقتية لا تنعكس، لصدق قولنا: «بالضرورة كلُّ قمرٍ لا منخسفٌ وقتَ التربيع لا دائماً» مع كذب «بعض المنخسف لا قمرٌ بالإمكان العامِّ»، لصدق نقيضه، وهو «لا شيء من المنخسف بلا قمر بالضرورة».

وإذا لم تنعكس الوقتيةُ التي هي أخصُّ من الثمانية عُلِم عدمُ انعكاس الثمانية. ولو كان العكسُ لها كان لازماً للوقتية أيضاً، لأنَّ لازم العامِّ لازمُ الخاصِّ بالضرورة. (عبد)

[١٥] **قوله: «والبواقي تنعكس»** فتنعكس الدائمتان إلى دائمةٍ، والعامَّتان إلى عرفيَّةٍ عامَّةٍ، والخاصَّتان إلى عرفيةٍ لا دائمةٍ في البعض. (إس)

[١٦] **قوله: «ههنا»** أي في عكس النقيض.

[١٧] **قوله: «ولا يجوز إلخ»** فإنَّه لو كان نقيض الأخصِّ مسلوباً عن كلِّ الأعمِّ لصدق عينُ الأخصِّ على كلِّ ما يصدق عليه الأعمُّ، وظاهرٌ أنَّ الأعمَّ لا بدَّ أن يكون صادقاً على كلِّ ما يصدق عليه الأخصُّ، فيلزم أن يكون بينهما تساوٍ، والمفروضُ العمومُ والخصوصُ مطلقاً. (إس)

[١٨] **قوله: «ولا يصح»** أي في العكس.

[١٩] **قوله: «بلا إنسانٍ»** بل العكسُ «بعض الحيوان ليس بإنسان». (عبد)

وكذلك بحسب الجهة الدائمتان والعامَّتان تنعكس[٢٠] حينيةً مطلقةً. والخاصَّتان تنعكسان حينيةً مطلقةً لا دائمةً، والوقتيان والوجوديتان والمطلقة العامَّةُ مطلقةً عامَّةً. ولا عكس للممكنتين على قياس الموجبات في المستوي(١).

قوله: «والبيان البيان»[٢١] يعني كما أنَّ المطالب المذكورة في العكس المستوي كانت تُثبَت بالخلف المذكور، فكذا ههنا[٢٢].

قوله: «والنقض النقض»[٢٣] أي مادَّة التخلُّف ههنا هي مادَّة التخلُّف ثمَّةَ.

قوله: «وقد بُين[٢٤] انعكاس» أمَّا بيان[٢٥] انعكاس الخاصَّتين[٢٦] من السالبة الجزئية في العكس المستوي إلى العرفية الخاصَّة فهو أن يقال[٢٧]: متى صدق «بالضَّرورة أو بالدوام بعض ج ليس ب ما دام ج لا دائماً» ـ أي بعض ج ب بالفعل ـ صدق «بعض ب ليس ج ما دام ب لا دائماً» ـ أي بعض ب ج بالفعل.

وذلك بدليل الافتراض، وهو أن يُفرَض ذاتُ الموضوع ـ أعني «بعض ج» د. فد ب[٢٨] بحكم لا دوام الأصل[٢٩]. ود ج بالفعل لصدق الوصف العنواني على ذات الموضوع بالفعل على ما هو التحقيق[٣٠]. فيصدق «بعض ب ج بالفعل»، وهو لا دوام العكس.

ثم نقول[٣١]: وليس ج ما دام ب(٢)؛ وإلا لكان د ج في بعض أوقات كونه ب، فيكون ب في بعض أوقات كونه ج، لأنَّ الوصفين[٣٢] إذا تقارنا في ذاتٍ ثبت كلُّ واحدٍ منهما في زمانِ الآخَر في الجملة، وقد كان حكمُ الأصل أنَّه ليس ب ما دام ج. هذا خلف.

فصدق أنَّ «بعض ب ـ أعني د ـ ليس ج ما دام ب». وهو الجزء الأوَّل من العكس. فثبت العكسُ بكلا جزأيه، فافهم.

(١) كذا في جميع النسخ سوى الهنديتين، وفيهما: «على قياس العكس في الموجبات».

(٢) أي د ليس ج ما دام ب.

[٢٠] **قوله: «تنعكس»** بعكس النقيض.

[٢١] **قوله: «والبيان البيان»** المراد بالبيان بيان المدَّعى وإتيان الدليل عليه، وبالنقض التخلفُ.

يعني أنَّ الاستدلال على انعكاس الموجبات والسوالب الكلية والجزئية إلى عكوسها بعكس النقيض مثل الاستدلال على انعكاسها إلى عكوسها بالعكس المستوي في الطرق الثلاث، وهي الخلف والافتراض والنقض، الموجب لعدم انعكاس بعضها بعكس النقيض، مثل النقض الموجب لعدم انعكاس ذلك البعض بالعكس المستوي. (ع)

[٢٢] **قوله: «فكذا ههنا»** نقول: مثلاً إذا صدق «كل ج ب بالضَّرورة» صدق في عكسه «كل ما ليس ب ليس ج دائماً»، وإلا فيصدق نقيضُه، وهو «بعض ما ليس ب ج بالفعل»، فجعلناه صُغرى، والأصلَ كُبرى، وقلنا: «بعض ما ليس ب ج بالفعل. وكل ج ب بالضرورة»، فينتج «بعض ما ليس ب ب». وذلك محالٌ. وهو إنَّما نشأ من الصغرى، فإن الكبرى مفروضُ الصدقِ، والشَّكلُ بديهيُّ الإنتاج، فالصغرى باطلةٌ، وهو نقيض العكس، فالعكسُ حقٌّ. وهو المطلوب. (إس)

[٢٣] **قوله: «والنقض النقض»** أي النقض المُوجب لعدم انعكاس بعضها بعكس النقيض مثلُ النقض المُوجب لعدم انعكاس ذلك البعض بالعكس المستوي. (عبد)

[٢٤] **قوله: «وقد بُيِّن»** هذا بمنزلة المستنى من الحكمين السابقَين في مبحث العكس المستوي بأنَّ السالبة الجزئية لا تنعكس أصلاً، وفي هذا المبحث بأنَّ حكم الموجبات ههنا حكم السوالب ثمَّةَ؛ فكأنَّه قال: إنَّ الحُكمَين المذكورَين في المقامَين مخصوصٌ بما عدا الخاصَّتين، إذ قد بُيِّن فيهما الانعكاس في المقامين. (ن)

[٢٥] **قوله: «أمَّا بيان انعكاس»** شرع في بيان انعكاسها بالعكس المستوي لتقدُّمه. (عبد)

[٢٦] **قوله: «الخاصَّتين»** مشروطة خاصَّة وعرفيَّة خاصَّة.

[٢٧] **قوله: «فهو أن يقال»** إن قيل: إنَّ هذه عرفية خاصَّةٌ، فلا يثبت بدليل الافتراض، لأنَّ العرفية الخاصَّة تنعكس بعكس النقيض إلى العرفية الخاصَّة. والمدَّعى انعكاسُها إلى العرفية الخاصَّة، لا انعكاسها فقط.

قلت: بيان انعكاس العرفية الخاصَّة بدليل الافتراض بعينه بيانُ انعكاس المشروطة الخاصَّة إليها. (إس)

[٢٨] **قوله: «فد ب»** شرع أوَّلاً في بيان إثبات الجزء الثاني، أعني لا دوام العكس لقلَّة التفصيل فيه. (عبد)

[٢٩] **قوله: «بحكم لا دوام الأصل»** فإنَّه حاكمٌ بأنَّ بعض ج ب، فإذا كان بعض ج د فد ب بالضرورة. (إس)

[٣٠] **قوله: «على ما هو التحقيق»** أي ما ذهب إليه الشيخ، فإنَّه موافقٌ للعرف واللُّغة. (إس)

[٣١] **قوله: «ثمَّ نقول»** أي في إثبات الجزء الأوَّل من العكس. (عبد)

[٣٢] **قوله: «لأنَّ الوصفين»** يعني أنَّ الوصفَين إذ اجتمعا في ذاتٍ واحدةٍ، فيجب أن يثبت كلُّ واحدٍ منهما في زمانِ الآخَر في الجملة ـ أي بالإجمال ـ سواءٌ ثبت كُلياً أو جزئياً، فالكتابةُ والسكونُ ـ على ما قلتم ـ اجتمعا في زيدٍ، فوجب أن يكون زيدٌ ساكناً أيضاً في بعض أوقات كونه كاتباً ألبتَّةَ، كما هو كاتبٌ في بعض أوقات السكون، مع أنَّه كان حكمُ الأصل أنَّ بعض الكاتب كزيدٍ ليس بساكنٍ ما دام الكتابةُ، هذا خلفٌ. (برهان الدين)

وأمّا بيان انعكاس الخاصّتين من الموجبة الجزئيّة في عكس النقيض إلى العرفيّة الخاصّة فهو أن يقال: إذا صدق «بعض ج[٣٣] ب ما دام ج لا دائماً» ـ أي بعض ج ليس ب بالفعل ـ لصدق[٣٤] «بعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب لا دائماً» ـ أي ليس بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل.

وذلك بدليل الافتراض، وهو أنْ يُفرَض ذاتُ الموضوع ـ أعني بعض ج ـ د. فد ج بالفعل على مذهب الشيخ[٣٥]، وهو التحقيق. ود ليس ب بالفعل، و هو بحكم لا دوام الأصل[٣٦]؛ فصدق «بعض ما ليس ب ج بالفعل». وهو ملزوم لا دوام العكس[٣٧]، لأنَّ الإثبات يلزَمه نفيُ النفي.

ثم نقول[٣٨]: وليس[١] ج بالفعل ما دام ليس ب، و إلا لكان ج في بعض أوقات كونه ليس ب، فيكون ليس ب في بعض أوقات كونه ج كما مرَّ[٣٩]، وقد كان حكم الأصل أنّه ب ما دام ج، هذا خلف.

فصدق أنَّ بعض ما ليس ب[٤٠] ليس ج ما دام ليس ب. وهو الجزء الأوَّل من العكس. فثبت العكسُ بكلا جزئيه، فتأمَّل.

---

(١) أي د ليس ج بالفعل إلخ.

[٣٣] قوله: «بعض ج» أي بالضرورة أو بالدوام. (عبد)

[٣٤] قوله: «لصدق» في عكس النقيض.

[٣٥] قوله: «مذهب الشيخ» من أنَّ صدق العنوان على الذات بالفعل.

[٣٦] قوله: «بحكم لادوام الأصل» فإنَّه حاكمٌ بأنَّ بعض ج ليس ب بالفعل، وفرضناه د، فد ليس ب بالفعل.

[٣٧] قوله: «وهو ملزومُ لادوام العكس» يعني أنَّ قولنا: «بعض ما ليس ب ج بالفعل» ملزومُ قولِنا: «ليس بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل»، فإنَّ مفهوم الأوَّل إثباتٌ، ومفهوم الثاني نفيُ النفي، ولا شكَّ أنَّ نفيَ النفي ملازمٌ للإثبات. (إس)

قوله: «وهو ملزومُ لا دوام العكس» وصدقُ الملزوم يستلزم صدقَ اللازم، فثبت أنَّ صدق الأصل مستلزِمٌ لصدق لا دوام العكس، فثبت الجزء الثاني من عكس النقيض، وبقي الجزء الأوَّلُ منه. (منه)

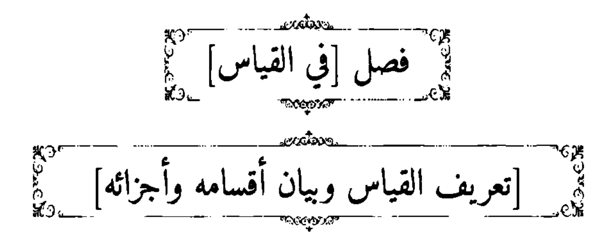
[٣٨] قوله: «ثمَّ نقول» في إثبات الجزء الأوَّل.

[٣٩] قوله: «كما مرَّ» فيه أنَّ ما سبق هو أنَّ الوصفين إذا تقارنا في ذاتٍ يثبت كلُّ واحدٍ منهما في زمانِ الآخَر. وهذا لا يُجدي نفعاً، فإنَّ ههنا سلبَ وصفٍ في زمانِ ثبوتِ الوصف الآخَر. ولا يلزم من القاعدة التي سبقت سلبُ وصفٍ في زمان ثبوت الوصف الآخَر.

ويمكن أن يقال: إنَّ السلب ههنا ليس السلب البسيط، بل السلب العدوليّ، وهو أيضاً وصفٌ. والمراد من الوصف في تلك القاعدة أعمُّ من الثبوتيِّ والسلبيِّ.

ولعل قول الشارح: «فتأمَّل» إيماءٌ إلى ما قلنا. (عبد الحليم)

[٤٠] قوله: «بعض ما ليس ب» أعني د.



فصل [في القياس]

[تعريف القياس وبيان أقسامه وأجزائه]

القياسُ: قولٌ مؤلَّفٌ من قضايا يلزَمُه لذاته قولٌ آخَرُ.

فإنْ كان مذكوراً فيه بمادَّته و هيئتِه فاستثنائيٌّ، وإلا فاقترانيٌّ؛ حمليٌّ أو شرطيٌّ(1).

وموضوعُ المطلوب من الحمليِّ يُسـمَّى أصغرَ، ومحمولُه أكبرَ، والمتكرِّرُ أوسطَ؛ وما فيه الأصغرُ الصُّغرى، والأكبرُ الكبرى.

والأوسط إمَّا محمولٌ في الصُّغرى وموضوعٌ في الكُبرى فهو الشَّكلُ الأوَّلُ؛ أو محمولُهما فالثاني؛ أو موضوعُهما فالثالثُ؛ أو عكسُ الأوَّل فالرَّابع.

قوله: «القياس[1] قولٌ» أي مركَّبٌ. وهو أعمُّ[2] من المؤلَّف، إذ قد اعتُبر[3] في المؤلَّفِ المناسبةُ بين أجزائه، لأنَّه مأخوذٌ من الأُلفة. صرَّح بذلك المحقِّقُ الشريف(2) في حاشـية الكشَّـاف(3). وحينئذٍ فذكْرُ المؤلَّف بعد القول من قبيل[4] ذكر الخاصِّ بعد العامِّ. وهو متعارَفٌ في التعريفات.

وفي اعتبار[5] التأليف بعد التركيب إشارةٌ[6] إلى اعتبار الجزء الصُّوريِّ[7] في الحجَّة.

فـ«القول»[8] يشتمل المركَّبات التامَّة[9] وغيرها[10] كلها.

---

(1) الشيخ الرئيس هو أوَّل من قسَّم الاقترانيَّ إلى الحمليِّ والشرطيِّ. وسمَّى غيرَ الاقترانيِّ استثنائياً. وكان المتقدِّمون يرون أنَّ الاقترانيَّ لا يكون إلا حملياً، والشرطي لا يكون إلا استثنائياً. ولأجله كانوا يسمُّون الاستثنائيَّ شرطياً.

قال الشيخ في منطق الشفاء ٤/ ١٠٦: «وهذا أسمِّيه استثنائياً. والجمهور يسمُّونه شرطياً. وإنَّما لم أُسمِّه شرطياً إذ من الشرطيات ما يكون على سبيل الاقتران». وقال في الإشارات مع شرحه للمحقِّق الطوسي ١/ ٢٣٥، طبعة نشر البلاغة، قم: «فأمَّا عامَّة المنطقيين فإنَّهم تنبَّهوا للحمليَّات فقط، وحسبوا أنَّ الشرطيات لا يكون إلا استثنائيا فقط».

(2) كذا في الهنديتين. وفي غيرهما: «الشريف المحقِّق».

(3) انظر حاشـيته على الكشـاف ١/ ٥، طبعة دار الفكر، ١٤٢٨، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٩م قال: «والتأليف جمع أشياء متناسبةٍ كما يُرشد إليه اشتقاقُه من الأُلفة».

[فصل في القياس]

[تعريف القياس وبيان أقسامه وأجزائه]

[١] قوله: «القياس» لَمَّا فرغ من بيان ما يتوقَّف عليه الحجَّةُ شرع في بيان ماهيتها.

ثمَّ لَمَّا كانت الحجَّةُ على ثلاثة أنواعٍ: القياس والاستقراء والتمثيل، وكان المطلبُ الأعلى والمقصد الأقصى في بابِ التصديقاتِ القياسَ لأنَّه مفيدٌ لليقين، بخلاف أخَوَيه لأنَّهما يفيدان الظنَّ قدَّمه وشرع في تعريفه وبيانِ أقسامه. (عبد)

قوله: «القياس قولٌ» القياس يُطلَق على المعقولِ والملفوظِ، على قياس «القول» و«القضية». فإن كان المعرَّف القياس المعقول ـ كما هو الظاهرُ اللائقُ بنظر الفنِّ ـ كان المراد بالقولِ الأوَّلِ وبالقضايا الأمورَ المعقولةَ. وإن كان المعرَّف هو الملفوظُ كان المرادُ بها الأمورَ الملفوظةَ. (ن)

[٢] قوله: «وهو أعمُّ» جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ، تقريرُه أنَّ المركَّب والمؤلَّف مترادفان، فيلزم التَّكرارُ.

وحاصل الجواب منع الترادفِ بينهما، بسندِ أنَّ ميرزاجان وشريفَ العلماء صرَّحا بعموم المركَّب وخصوصِ المؤلَّف. (ع)

[٣] قوله: «إذ قد اعتُبِر» بخلاف المركَّب فإنَّه لم يُعتَبَر المناسبةُ بين أجزائه، سواء وُجِدت المناسبةُ أوْ لا. (ع)

[٤] قوله: «من قبيل» فاندفع التوهُّم بأنَّ «القول» بمعنى المركَّب. والمؤلَّف أيضاً عبارةٌ عن المركَّب. فذكر «المؤلَّف» بعد «القول» في تعريف القياس استدراكٌ في العبارة. ووجه الدفع ظاهرٌ[1].

وقد أجيب عنه بأنَّه إنَّما زِيدَ لفظ «المؤلَّف» بعد «القول» ليتعلَّق به قوله: «من القضايا». ولئلا يُتوهَّمَ أنَّ «مِن» ههنا

تبعيضيَّةٌ كما في قولهم: «قولٌ من الأقوال». فافهم[2]. (إس)

[٥] قوله: «وفي اعتبار» جوابٌ عمَّا قيل: ما الفائدة في ذكر المؤلَّف بعد المركَّب؟ (عبد)

[٦] قوله: «إشارة إلى» فإنَّ الألفة بين الأجزاء إنَّما تكون بسبب عروض الصورة والهيئة الاجتماعيَّة لها وهي الجزءُ الصوريُّ.

[٧] قوله: «الجزء الصوريِّ» هو ما به الشيءُ بالفعل كصورة الكوز له، والجزء المادِّي ما به الشيءُ بالقوَّة كالطين للكوز. فالقضايا أجزاءٌ مادِّيَّة للقياس. والهيئةُ التأليفيَّةُ الحاصلة جزءٌ صوريٌّ للقياس. (عبد الحي)

[٨] قوله: «فالقول» شرع في بيان الجنس والفصل في تعريف القياس. (عبد)

قوله: «فالقول» القياس يُطلق على المعقولِ والملفوظِ على قياس «القول» و«القضية». فإن كان المعرَّف القياسَ

---

(١) وهو أنَّ المؤلَّف أخصُّ من القول.

(٢) هذا الجواب يستقيم على تقدير الترادف بين القول والمؤلَّف أيضاً، كما لا يخفى.

وبقوله: «مؤلَّفٌ من قضايا(1)»[11] خرج ما ليس كذلك[12]، كالمركَّبات الغير التامَّة[13]، والقضيةِ الواحدةِ المستلزِمةِ لعكسها أو عكسِ نقيضِها، أمَّا البسيطةُ[14] فظاهرٌ، وأمَّا المركَّبة[15] فلأنَّ المتبادر من إطلاقِ القضايا الصريحةُ[16]، والجزءُ الثاني من المركَّبة ليس كذلك، أو لأنَّ المتبادر[17] من القضايا ما يُعَدُّ في عرفهم قضايا متعددة.

وبقوله: «يلزمه» خرج[18] الاستقراءُ والتمثيلُ، إذ لا يلزم منهما شيءٌ، نعم يحصل منهما الظنُّ بشيءٍ(2).

وبقوله: «لذاته» خرج ما يلزم منه قولٌ آخَر بواسطةِ مقدِّمةٍ خارجيةٍ[19]، كقياس المساواة[20](3) نحو «أ مساوٍ لـب. وب مساوٍ لـج»، فإنَّه يلزم من ذلك أن «أ مساوٍ لـج»، لكن لا لذاته، بل بواسطةِ مقدِّمةٍ خارجيةٍ[21]، هي أنَّ «مساوي المساوي مساوٍ».

---

(1) قال العلامة التفتازاني شرح الشمسية ص: ٣٦٧، طبعة دار النور: «القياس المنتِج لمطلوبٍ واحدٍ يكون بحكم الاستقراء الصحيحِ مؤلَّفاً من مقدِّمتين، لا أزيد ولا أنقص، لكن ذلك القياس قد تفتقر مقدِّمتاه أو إحداهما إلى الكسبِ بقياسٍ، وكذلك إلى أن ينتهي الكسبُ إلى المبادئ البديهية أو المسلَّمة، فتكون هناك قياساتٌ مترتِّبةٌ محصِّلةٌ للقياس المُنتِج للمطلوب. فسمَّوا ذلك قياساً مركَّباً، وعدُّوه من لواحق القياس».

(2) في التحفة والطبعة الإيرانية: «بشيءٍ آخر».

(3) أورد عليه أن قياس المساواة حجَّةٌ، إذ هو مُوصِلٌ إلى تصديقٍ. وقد حصروا الحجَّة في ثلاثة: القياس والاستقراء والتمثيل. وقد أخرجوه عن القياس، وليس داخلاً في الاستقراء والتمثيل. فبطل انحصار الحجَّة في الثلاثة.

والجواب أنَّهم حصروا الموصل بالذات في الثلاثة، فلا حرج أن يخرج منه قياس المساواة.

وتفصيله أنَّ لقياس المساواة اعتبارات ثلاثة:

الأوَّل: اعتباره بالنسبة إلى النتيجة المطلوبة ـ وهي في مثالنا «أ مساو لـج» ـ بلا انضمام المقدِّمة الأجنبيَّة ـ وهي في مثالنا «مساوي المساوي مساوٍ»، وهو بهذا الاعتبار ليس داخلاً في حدِّ القياس.

والثاني: اعتباره بالنسبة إلى النتيجة المطلوبة مع انضمام تلك المقدِّمة. وهو بهذا الاعتبار راجعٌ إلى قياسين داخلين في حدِّ القياس.

والثالث: اعتباره بالنسبة إلى النتيجة اللازمة منه ـ وهي في مثالنا «أ مساو لمساو لمساوٍ لج». وهو بهذا الاعتبار قياس موصِلٌ بالذَّات.

المعقولَ ـ كما هو الظاهر اللائق بنظر الفنِّ ـ كان المراد بـ«القول» الأوّل و«القضايا» الأمورَ المعقولةَ. وإن كان المعرَّف هو الملفوظ كان المرادُ بها الأمورَ الملفوظة.

وعلى كلا التقديرَينِ يُراد بـ«القول الآخَر» المعقولُ، لعدم لزوم التلفُّظ بالقول[1]. (أبو الفتح)

[٩] قوله: «المركَّبات التامَّة» خبرية أو إنشائية.

[١٠] وقوله: «وغيرها» أي المركَّبات الناقصة تقييديَّةً أو غيرها. (عبد)

[١١] قوله: «من قضايا» لم يقيِّد المصنِّف بقوله «متى سُلِّمت» كما قيَّد به غيرُه إدخالاً للقضايا الكاذبة، لعموم لفظ «القضايا» من الصادقة والكاذبة. والحقُّ أنَّه محتاجٌ إليه لأنَّ المتبادرَ من القضايا الصوادقُ. وفي التعريفات يُؤخَذ المتبادَرُ كما لا يخفى. (عبد الحيِّ)

[١٢] قوله: «ما ليس كذلك» أي لا يكون مؤلَّفاً من قضايا. (عبد)

[١٣] قوله: «كالمركَّبات الغير التامة» ومثلها المركَّباتُ الإنشائية، لأنَّ كلّاً منهما ليس مؤلَّفاً من قضايا. ولو قال: «كالمركَّبات الإنشائية والناقصة» لكان أولى.

[١٤] قوله: «وأمَّا البسيطة» أي أمَّا خروج القضية البسيطة من قوله: «مؤلَّف من قضايا» في تعريف القياس فظاهرٌ، فإنَّها لا تصدُق عليها أنَّها مؤلَّفة من قضايا، بل قضيَّةٌ واحدة مركَّبةٌ من الموضوع والمحمول، بخلاف المركَّبة فإنَّ المراد من القضايا ما فوق الواحد، وإلا لم يكن التعريفُ جامعاً. فالقضيَّة المركَّبة يصدق عليها أنَّها مؤلَّفةٌ من قضايا لكونها مؤلَّفةً من قضيَّتَينِ. (إس)

[١٥] قوله: «وأمَّا المركبة» أي وأمَّا خروج القضيَّة المركَّبة من قوله: «مؤلَّف من قضايا» نظريٌّ أو بديهيٌّ خفيٌّ. (عبد)

(١) الحاشية مكرَّرة غير هذه القطعة الأخيرة.

[١٦] قوله: «القضايا الصريحة» أي القضايا المذكورة بالعبارة المستقلَّة. وألفاظُ التعريفات يجب أن تُحمَل على معانيها المتبادرةِ. ولا شكَّ أنَّ القضية الثانية من القضية المركَّبةِ ليست قضيةً صريحةً، لعدم كونها مذكورةً بالعبارة المستقلَّة. (إس)

[١٧] قوله: «لأنَّ المتبادر» والواجب في التعريف حملُ اللفظ على المعنى المتبادر. والقضية المركَّبة لا تُعَدُّ في العُرف إلا قضيَّة واحدة. (إس)

[١٨] قوله: «خرج» إذ المراد باللزوم هو اللزوم بحسب نفس الأمر بالنَّظر إلى صورةِ القول المؤلَّف، مع قطع النظر عن خصوص المادَّة. ونتيجةُ الاستقراء والتمثيل ليست لازمةً لهما بهذا المعنى، وإن كانت لازمةً لهما بحسب العلم الظنِّي مطلقاً، وبحسب نفس الأمر في بعض الموادِّ، وذلك لتخلُّف نتيجتِهما بحسب نفس الأمر عن صورتهما في بعض الموادِّ كما في قولك: «أكثر الحيوانات يحرِّك فكَّه الأسفلَ عند المضغ» فكلُّ حيوان يحرِّك فكَّه الأسفل عنده، لأنَّه وإنْ تحقَّق فيها اللزوم العلميُّ الظنيُّ لكن قد يتخلَّف اللزومُ بحسب نفس الأمر لعدم جريان هذا الحكم في التمساح. (أبو الفتح)

[١٩] قوله: «مقدِّمةٍ خارجيةٍ» واعلم أنَّ المقام الذي لا يصدق تلك المقدِّمةُ لا يصدق النتيجةُ، كالتناصُف بأن يقال: «أ نصف ب. وب نصف لج» لا يلزم منه «أ نصفُ لج»، لأنَّ نصف نصف الشيء ليس بنصفه، بل ربعُه.

إن قيل: «الموقوفُ على الموقوف على الشَّيء موقوفٌ على ذلك الشَّيء» مقدِّمةٌ صادقةٌ، فيلزم منه أن يُنتِج قولُنا: «الطلاقُ موقوفٌ على النِّكاح. والنكاح موقوف على تراضي الطرفَين» مع أنَّها كاذبةٌ.

قلنا: إنَّ هذه النتيجةَ صادقةٌ، لأنَّ الطلاق موقوفٌ على تراضي الطرفَينِ الذي توقَّفَ عليه النكاحُ. (عبد)

[٢٠] قوله: «كقياس المساواة» هو في الاصطلاح

وقياسُ المساواة[٢٢] مع هذه المقدِّمة الخارجية يرجع إلى قياسَين[٢٣]، وبدونها ليس من أقسام المُوصِل بالذات، فاعرف ذلك[٢٤].

والقول الآخَرُ اللازمُ من القياس يُسمَّى نتيجة ومطلوباً[٢٥].

قوله: «فإن كان»[٢٦] أي القول الآخر الذي هو النتيجة. والمراد بمادَّته طرفاه المحكومُ عليه وبه. والمراد بهيئتِه الترتيبُ الواقعُ بين طرفيه، سواءٌ تحقَّق في ضمن الإيجابِ أو السلبِ[٢٧]؛ فإنَّه قد يكون المذكورُ في الاستثنائيِّ نقيضَ النتيجة، كقولنا: «إن كان هذا إنساناً كان حيواناً. لكنَّه ليس بحيوانٍ» ينتج «أنَّ هذا ليس بإنسانٍ». والمذكورُ في القياس «هذا إنسانٌ». وقد يكون المذكورُ فيه عينَ النتيجة، كقولنا في المثال المذكور: «لكنَّه إنسانٌ» ينتج «أنَّ هذا حيوان».

قوله: «فاستثنائيٌّ» لاشتماله على كلمة الاستثناء، أعني «لكن»[٢٨].

قوله: «وإلا» أي إن لم يكن القولُ الآخَرُ مذكوراً في القياس بمادَّتِه وهيئتِه. وذلك[٢٩] بأن يكون مذكوراً بمادَّته لا بهيئته، إذ لا يُعقَل وجودُ الهيئة بدون المادَّة[٣٠]؛ وكذا لا يُعقَل قياسٌ لا يشمل على شيءٍ من أجزاء النتيجة المادِّيَّة والصوريَّة[٣١]. ومن هذا يُعلَم أنَّه لو حَذَف قوله: «بمادَّته» لكان أولى[٣٢].

قوله: «فاقترانيٌّ» لاقترانِ[٣٣] حدودِ المطلوب فيه وهي الأصغر والأكبر والأوسط.

ما يتركَّب من قضيَّتَينِ متعلِّقُ محمولِ الأولى هو موضوعُ الأخرى نحو «أ مساوٍ لب. وب مساوٍ لج» فالمحمول في الأولى لفظُ «مساوٍ لب» ومتعلِّقه أعني «ب» موضوعٌ في الأخرى. (برهان الدين)

[٢١] قوله: «خارجيةٍ» غريبةٍ عن القياس.

[٢٢] قوله: «وقياس المساواة» دفعُ توهُّمٍ وهو أنَّ قياس المساواة إذ رُكِّب مع هذه المقدِّمة، فالمجموعُ موصِلٌ لذاته، لا يحتاج إلى أمرٍ آخرَ، فبأيِّ قيدٍ خرج ذلك عن الحدِّ؟

وحاصلُ الدَّفع أنَّه يرجع إلى قياسَين: أوَّلها: أنَّ أ مساوٍ لب وب مساوٍ لج. وثانيهما: أنَّ أ مساوٍ لمساوٍ لج وكلُّ مساوِ المساوي مساوٍ. فيلزم من هذَين القياسَين أنَّ أ مساوٍ لج. (برهان الدين)

[٢٣] قوله: «إلى قياسين» لا قياساً واحداً، والكلام فيه.

قوله: «إلى قياسين» صُغرى الثاني نتيجة الأول، وكُبراها هذه المقدِّمة.

[٢٤] قوله: «فاعرف ذلك» إيماءٌ إلى أنَّ قياس المساواة حجَّةٌ، وليس باستقراءٍ ولا تمثيلٍ كما هو الظَّاهر، فلو لم يكن داخلاً في القياس بطل انحصار الحجَّة في هذه الأقسامِ الثلاث، فتدبَّر. (عبد الحليم)

[٢٥] قوله: «نتيجةً ومطلوباً» والفرق بالاعتبار، فإنَّ «العالم حادثٌ» قبل الاستدلال عليه مطلوبٌ، وبعدَه نتيجةٌ. (عبد)

[٢٦] قوله: «فإن كان» لَّما فرغ من تعريف القياس شرع في تقسيمه إلى الاستثنائيِّ والاقترانيِّ. وإنَّما قدَّم الاستثنائيَّ لأنَّ مفهومه وجوديٌّ، ومفهومَ الاقترانيِّ عدميٌّ. (عبد)

[٢٧] قوله: «سواء تحقَّق في ضمن الإيجابِ أو السلبِ» دفعٌ لما يرِدُ أنَّ الواجب على المصنِّف أن يقول: «فإنْ كان هو أو نقيضُه مذكوراً»؛ فإنَّ ما ذَكَره إنَّما يصدق على ما فيه وضعُ المقدِّم، لا على ما فيه رفعُ التَّالي.

[٢٨] قوله: «أعني لكن» بناءً على أنَّ كلمة «إلا» التي هي أداة الاستثناء حقيقة بمعنى «لكن» في المستثنى المنقطع.

[٢٩] قوله: «وذلك» الحاصلُ أنَّ الاحتمالاتِ العقليةَ للنفي ترفع إلى ثلاثةٍ، فواحدٌ حقٌّ في نفس الأمر، والاثنانِ باطلان. (عبد الحي)

[٣٠] قوله: «بدون المادَّة» فإنَّ الهيئةَ عارضةٌ للأجزاء غيرُ منفكَّةٍ عنها.

[٣١] قوله: «المادِّية والصورية» فإنَّه لا يُتصوَّر كونُه مُوصِلاً إلى نتيجةٍ. (إس)

[٣٢] قوله: «لكان أولى» للاختصار في العبارة مع حصولِ المقصود[1]. (إس)

[٣٣] قوله: «لاقتران حدود المطلوب» أي حدودِه التي لها مَدخلٌ في حصوله؛ فلا يرِد أنَّ الوسط خارج عن المطلوب.

يعني[2] لَّما كان القياسُ الاقترانيُّ مشتملًا على أداة الجمع والاقترانِ وهي الواو الواصلةُ سُمِّيَ اقترانياً. (عبد)

(١) ولعدم إيهامه خلافَ المقصود.

(٢) لا يخفى أن هذا أولى أن يكون وجهاً آخر للتسمية.

قوله: «حمليٌّ» أي القياس الاقترانيُّ ينقسم إلى قسمين: حمليٌّ وشرطيٌّ، لأنَّه إن كان مركَّباً من الحمليَّات الصِّرفة فحمليٌّ نحو «العالم متغيِّرٌ. وكلُّ متغيِّرٍ حادثٌ. فالعالم حادثٌ»، وإلا[٣٤] فشرطيٌّ، سواءٌ تركَّب[٣٥] من الشرطيات الصِّرْفة نحو «كلَّما كانت الشمسُ طالعةً فالنهار موجودٌ. وكلَّما كان النهارُ موجوداً فالعالَمُ مُضيءٌ. فكلَّما كانت الشمسُ طالعةً فالعالَمُ مُضيءٌ»؛ أو تركَّب من الحملية والشرطية نحو «كلَّما كان هذا الشيءُ إنساناً كان حيواناً. وكلُّ حيوانٍ جسمٌ. فكلَّما كان هذا الشيءُ إنساناً كان جسماً».

وقدَّم[٣٦] المصنِّف البحثَ عن الاقترانيِّ الحمليِّ(١) لكونه أبسطَ[٣٧] من الشرطيِّ.

قوله: «من الحمليِّ»[٣٨] أي من الاقترانيِّ الحمليِّ.

قوله: «أصغرَ» لكون الموضوع في الغالب[٣٩] أخصَّ من المحمول وأقلَّ أفراداً منه، فيكون المحمولُ أكبرَ وأكثرَ أفراداً منه.

قوله: «والمتكرِّرُ(٢) أوسطَ»[٤٠] لتوسُّطِه بين الطَّرَفين[٤١].

قوله: «وما فيه» أي المقدِّمة التي فيها الأصغرُ. وتذكير الضمير[٤٢] نظراً إلى لفظ الموصول(٣).

قوله: «الصُّغرى» لاشتمالها على الأصغر.

قوله: «الأكبرُ»(٤) أي وما فيه الأكبرُ الكُبرى، لاشتمالها على الأكبر.

---

(١) في الهنديتين زيادة: «على الاقترانيِّ الشرطيِّ».

(٢) قيل: الحد الأوسط إذا وقع محمولًا فالمراد به المفهوم، وإذا وقع موضوع فالمراد به الذات، فلا يكون الحد الأوسط متكرِّراً في الأول والرابع.

والجواب عنه: أنه إذا وقع محمولاً فليس المراد منه المفهوم نفسه، بل المفهوم من حيث الصدق على الأفراد، بمعنى أننا إذا قلنا ـ مثلاً ـ: «كل مثلث شكل. وكل شكل متناه» أن كل فرد من أفراد المثلث يصدق عليه مفهوم الشكل. وكل ما يصدق عليه مفهوم الشكل متناه. وليس معناه: أن كل فرد من أفراد المثلث عين مفهوم الشكل. فتدرَّب.

وبعضهم أجاب بأنَّ المراد من تكرُّر الأوسطِ التكررُ بحسب الذِّكر، سواء كان فيه تكرُّرٌ بحسب المعنى المراد أيضاً كما في الشكل الثاني والثالث، أو بحسب الذكر فقط كما في الشكل الأوَّل والرَّابع.

(٣) هذا هو التأويل المشهور بين النحويين. وفي مثله الإيرادُ المشهورُ للفاضل المدقق عصام الدين حاشيته على الجامي ص:٣٦، طبعة المطبعة المحمودية، استنبول من أنَّ كلمة «ما» ليست عبارةً عن لفظ «المقدمة»، بل هي عبارة عما تكون المقدِّمة عبارةً عنه. وأنَّ تأنيث المقدِّمة ليست حقيقيةً ـ أي ليس معناها ومصداقُها أنثى في مقابلها ذكرٌ ـ كتأنيث هند مثلاً. وفيه تفصيل راجع حواشي العصام.

(٤) كذا في الراغب. وفي الطبعة الإيرانية: «قوله: «الكبرى» لاشتمالها على الأكبر». بدون «أي ما فيه الأكبر الكبرى». وفي غيرهما ـ الطبعات الهندية والتحفة، والنسخة الإيرانية ونور عثمانية: «قوله: «الكبرى» أي ما فيه الأكبر الكبرى لاشتمالها على الأكبر». وأولاها ما في الراغب، فتأمَّل.

[٣٤] قوله: «وإلا» أي وإن لم يتركَّب من الحمليَّات الصِّرفة.

[٣٥] قوله: «تركَّب من الشرطيَّات» له ثلاثُ احتمالاتٍ: الأوَّل أنْ يكون مركَّباً من الشرطيتَين المتصلتَين. والثاني: أنْ يكون مركَّباً من المنفصلتَين. والثالث: أنْ يكون مركَّباً من متَّصلةٍ ومنفصلةٍ.

وفيما تركَّب من حمليةٍ وشرطيةٍ اثنانِ: الأوَّل: أنْ يكون مركَّباً من الحملية والمتصلة. والثاني: أنْ يكون مركَّباً منها ومن المنفصلة.

فالاحتمالات كلُّها في القياس الشرطيِّ ترتقي إلى خمس احتمالات. (إس)

[٣٦] قوله: «وقدَّم المصنف» وقدَّم الاقترانيَّ في التقسيم لكون بعض أفرادِه ـ وهو الاقترانيُّ الحمليُّ البسيطُ ـ أقلَّ أجزاءً من أفراد الاستثنائيِّ مطلقاً؛ ولأنَّ مباحث الاقترانيِّ الحمليِّ أوفر من مباحث الاستثنائيِّ على ما لا يخفى. (نور الله)

[٣٧] قوله: «أبسطَ» أي أقلَّ أجزاءً[1].

[٣٨] قوله: «من الحمليِّ» فيه أنَّ هذه الاصطلاحات لا تختصُّ بالاقتراني الحمليِّ ـ وهو ما كان مركَّباً من حمليَّتَينِ صرفةً ـ بل يجري في الاقترانيَّات الشرطيةِ ـ وهي ما لم يكن كذلك ـ كما صرَّح به المصنِّف في «شرح الرِّسالة»[2]؛ فالأولى أن يقول المحكومُ عليه في المطلوب يُسمَّى أصغرَ والمحكوم به أكبرَ. (ن)

[٣٩] قوله: «في الغالب» إنَّما قيَّد بقوله: «في الغالب» لأنَّ الموضوع قد يكون مساوياً للمحمول كما يقال: «كلُّ إنسان ناطق. وكلُّ ناطق ضاحكٌ. فكلُّ إنسان ضاحك». وقد يكون أعمَّ منه كما يقال: «بعضُ الحيوان إنسان. وكلُّ إنسان ضاحك. فبعض الحيوان ضاحك».

[٤٠] قوله: «والمتكرِّرُ أوسطَ» اعلم أنَّ المجهولَ التصوريَّ يكونُ مجهولاً بكُنهِه ورسمه، فيُطلَب كنهُه ورسمُه. والمجهولُ التصديقي إنَّما يكون مجهولاً من حيث النسبة بين طرفَيها، يعني لا يُعلَم أنَّ نسبة الأكبر إلى الأصغر إيجابيٌّ أو سلبيٌّ. والعلمُ ههنا لا يحصل بمجرَّد الطرفَين، وإلا لم يكن نظريّاً. فلا بُدَّ من أمرٍ ثالثٍ يناسِب الطرفَين، إذ لو لم يكن نسبته إلى شيءٍ منهما، أو كان له نسبةٌ إلى أحدٍ منهما دون الآخر، لا يحصل منه النسبةُ بين الطرفَين، فهو كالدلالة في وِصال المحبوب. (عبد)

[٤١] قوله: «لتوسُّطه بين الطَّرفين» فشرط الشَّكل الأوَّل في إنتاجه بحسب الكيفيَّة إيجابُ الصُّغرى، وبحسب الكميَّة كليَّةُ الكُبرى، وبحسب الجهة فِعليَّةُ الصُّغرى[3]. (محصِّل)

قوله: «الطرفين» أي طَرَفي المطلوب في الشَّكل الأوَّل. وهذا كافٍ في التسمية. (ب)

[٤٢] قوله: «وتذكير» جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ[4].

---

(١) البسيط يطلق على معان منها: ما لا جزء له أصلًا كالنقطة والوحدة. ومنها ما هو أقلُّ أجزاءً، ويقال له البسيط الإضافي، كالحملية بالنسبة إلى الشرطية وإطلاقه بهذا المعنى هنا. ويطلق على معان أخر.

(٢) انظر: شرح الشمسية (ص: ٣٢١، طبعة دار النور)

(٣) لا يخفى أنَّه لا وجه لإيراد هذه الحاشية هنا!

(٤) تقريره أن المراد من «ما» الموصولة هنا المقدمة. وهي مؤنثة، فكان حق العبارة أن يقال: «وما فيها الأصغر».

قوله: «الشَّكلُ الأوَّلُ»[٤٣] يُسمَّى أوَّلاً لأنَّ إنتاجه بديهيٌّ[٤٤]، وإنتاجَ البواقي نظريٌّ يَرجع إليه، فيكون أسبقَ وأقدمَ في العِلم.

قوله: «فالثاني» لاشتراكه مع الأوَّل في أشرف المقدِّمتَين، أعني الصُّغرى[٤٥].

قوله: «فالثالث» لاشتراكه مع الأوَّل في أخسِّ المقدِّمتين، أعني الكُبرى.

قوله: «فالرَّابع» لكونه في غاية البُعد عن الأوَّل(١)[٤٦].

---

(١) ولأجله لم يعتبره المتقدِّمون، ولم يذكروه من أقسام القياس كأرسطو ومن بعده. وكأنَّ أو من ذكر الشكل الرابع هو جالينوس ـ فاضل الأطباء ـ كما أشار إليه الشيخ في منطق الشفاء ٤/ ١٠٧. الفارابيُّ والشيخ الرئيس وإن ذكراه في أقسامه ولكنهما أسقطاه عن الاعتبار، فلا يُستعمَل عندهما في العلوم.

ومن غريب ما ظفرت به رسالة لمجد الدين عبد الرزاق الجيلي شيخ الإمام فخر الدين الرازي باسم «اللامع في الشكل الرابع» زعم فيها أن الشكل الرابع ليس بعيداً عن الطبع كما يقولون، وأنَّ رُتبته أن يكون بعد الشكل الأوَّل، وإنَّما أُخِّر عن الثاني والثالث لحاجة بعض ضروبه في البيان إلى الشكل الثاني وبعضها إلى الشكل الثالث.

وأغرب منه ما قرأته في نزهة الخواطر ـ الإعلام بمن في الهند من الأعلام ـ ٧/ ٩١٥، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩م في ترجمة الشيخ إسماعيل بن عبد الغني الدهلوي أنَّ له رسالة في المنطق ادَّعى فيها أن الشكل الرابع من أجلى البديهيات، والشكل الأوَّل بخلافه. وأقام على ذلك الادعاء من البراهين ما لم يندفع ولم يجترئ على دفعها أحدٌ من معاصريه.

[٤٣] قولـه: «الشَّكل الأول» نُقل عن أبي العباس اللَّوكري[1]: «تسـميتُه بالشَّـكل من قبل أنَّه شُـبِّه بشَكل المربَّـع من الهندسـة. وذلـك أنَّ المقدِّمتَـين المقترنتَين على استقامةٍ شُـبِّهتا بضِلعٍ واحدٍ من أضلاع المربَّع. والنتيجةُ شُـبِّهت بالضِّلع الذي يقابِله. واشـتراكُ موضوع المقدِّمة الصُّغـرى وموضـوعِ النتيجـة شُـبِّه بالضِّلـع الثالـث. واشـتراكُ محمول المقدِّمـة الكُبرى ومحمولِ النتيجة شُـبِّه بالضِّلع الرابعِ المقابِل للثالث. فتسـمية القياس بالشَّـكل على طريق التشبيه».

قـال الصَّدر الشـيرازي في «حـواشي شرح حكمة الإشراق»[2] بعـد نقـل هـذا الـكلام: «وكـذا تسـمية الصُّغـرى بالأمِّ، والكُبرى الأبِ، والحدِّ الأوسـطِ بالمادَّة الفضليَّـة المتكـرِّرة المنتقِلة من ظَهـر الأب إلى بطن الأمِّ، سـيَّما إذا كان متوسِّـطاً بـين محمـول الكـبرى وموضوع الصُّغرى كما في السِّـياق الأتـمِّ[3]، والنتيجةُ بالولد كلامٌ تشـبيهيٌّ في غايـة الحُسـن». نقـلاً عـن «شرح المرقـات» للمحقِّق الخير آبادي[4].

[٤٤] قولـه: «لأنَّ إنتاجَه بديهيٌّ» لكونه على النظم الطبيعـيِّ. وهو أن ينتقل من الأصغر إلى الأوسـط، ومن الأوسـط إلى الأكبر، لئلَّا يتغيَّر حالُ الأصغر والأكبرِ عمَّا هما عليه في النتيجة. (عبد)

[٤٥] قوله: «أعني الصُّغرى» لكونها مشـتملةً على أشرف طـرفَي المطلوب، أعنـي الموضوعَ، فـإنَّ الموضوع ذاتٌ وأصلٌ، والمحمـولُ حالٌ وتابعٌ له. والذَّات أشرفُ من الحال، والمتبوعُ من التابع.

ومـن هنـا ظهـر كـونُ الكـبرى أخـسَّ المقدِّمتين، لاشـتمالها على ما هو أخسُّ في المطلـوب، أعني المحمولَ الذي هو حالٌ وتابعٌ للموضوع. (إس)

[٤٦] قولـه: «في غايـة البُعد» لأنَّـه لا شركةَ له مع الأوَّل في كلتا المقدِّمتين. (عبد)

---

(١) انظـر: شرح قصيـدة أسرار الحكمـة للكوكـري (ضمـن مجموعـة منطـق ومباحث ألفـاظ ص:١١٢، باهتـمام مهدي محقِّق وتوشي هيكو ايزوتسـو، طهـران، انجمن آثار ومفاخر فرهنـگـى، الطبعـة الأولى، ١٣٨٦ الهجريـة الشمسـية) والكتاب بالفارسية. والنص المنقول ترجمه ملا صدرا.

(٢) شرح حكمـة الإشراق للعلامـة قطـب الديـن الشـيرازي، بتعليـق مـلا صـدرا (٢/ ١٢٣ـ١٢٤، تحقيـق دكـتر حسـين ضيائـي تربتـي، انتشـارات بنيـاد حكمت اسـلامي صدرا، الطبعة الأولى، ١٣٩٢ الهجرية الشمسية)

(٣) المـراد من السـياق الأتم هو الشـكل الأول. وهـو اصطلاح الشيخ المقتول.

(٤) شرح المرقـات (ص: ١٧٧، باهتـمام محمـد رضـاء الحسـن القـادري، دار الإسـلام، لاهـور، طبعـة مصـوَّرة مـن طبعة المطبـع الانتظامي، كانفور، ١٣٣٣هـ تصحيح المولوي عبد السبحان البهاري)

[شرائط الأشكال الأربعة]

[شرائط الشكل الأوَّل]

ويُشترَط في الأوَّلِ إيجابُ الصُّغرى وفعليَّتُها مع كُلِّيَّةِ الكبرى؛ ليُنتج الموجبتان مع الموجبةِ الموجبتَين، ومع السالبةِ الكليةِ السالبتَين بالضَّرورة.

قوله: «وفعليَّتُها» ليتعدَّى الحكمُ من الأوسط إلى الأصغر. وذلك[١] لأنَّ الحكم[٢] في الكُبرى ـ إيجاباً كان أو سلباً ـ إنَّما هو على ما ثبت له الأوسطُ بالفعل، بناءً على مذهب الشيخ[٣]. فلو لم يُحكَم في الصُّغرى بأنَّ الأصغر ثبت له الأوسطُ بالفعل لم يلزم(١) تعدِّي الحكم من الأوسط إلى الأصغر(٢).

قوله: «مع كليَّة الكُبرى» ليلزم اندراجُ الأصغر في الأوسط، فيلزم من الحكم على الأوسطِ الحكمُ على الأصغر. وذلك[٤] لأنَّ الأوسط محمولٌ ههنا[٥] على الأصغر، ويجوز أن يكون المحمولُ أعمَّ من الموضوع. فلو حُكِم في الكُبرى على بعض الأوسط لاحتمل أن يكون الأصغرُ غيرَ مندرجٍ في ذلك البعض. فلا يلزَم[٦] من الحُكم على ذلك البعضِ الحكمُ على الأصغرِ، كما يُشاهَد[٧] في قولك: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ. وبعض الحيوان فرس».

قوله: «ليُنتج الموجِبتان» الكليَّةُ والجزئيَّةُ.

والـلام فيه للغاية، أي أثرُ[٧] هذه الشروط [١] أنْ يُنتِج الصُّغرى الموجبةُ الكليةُ[٨] والموجبةُ الجزئيةُ مع الكبرى الموجبةِ الكليةِ الموجبتين. ففي الأوَّل[٩] يكون النتيجةُ موجبةً كليةً؛ وفي الثاني موجبةً جزئيةً.

---

(١) في الهنديتين: «يثبت له الأوسط بالفعل، فلم يلزم» والظاهر أنَّ الفاء في قوله: «فلم يلزم» خطأ.

(٢) هذا وجهُ اشتراط الإيجاب في الصُّغرى أيضاً، فلو لم يثبت الأوسط للأصغر في الصغرى لم يلزم تعدِّي الحكم من الأوسط إلى الأصغر. الثبوت إنما يكون في القضية الموجبة دون السالبة.

[شرائط الشَّكل الأوَّل]

[١] قوله: «وذلك» أي التعدِّي.

[٢] قولـه: «لأنَّ الحكم» نحو «العـالم متغيِّر. وكلُّ متغيِّر حادثٌ». فالحكم في قولنا: «كلُّ متغيِّر حادثٌ» على ما هو المتغيِّر بالفعل. فلا بدَّ أنْ يكون الحكمُ في الصُّغرى بالفعـل، بـأن يكونَ التغيُّر ثابتاً للعـالَم بالفعل، وإلا ـ أي وإن لم يُحكَم في الصغرى بأنَّ العالَمَ ثابتٌ له التغيرُ بالفعل ـ لم ينـدرج في المتغـيِّر. فـلا يتعـدَّى ـ أي لا يَتجـاوز ـ حكـمُ الحدوث مـن المتغيِّر إلى العالَم، فـلا إنتاجَ. (برهان الدين)

[٣] قولـه: «مذهـب الشـيخ» أمَّـا عـلى مذهـب الفـارابي، وهـو إمـكان اتصـاف ذات الموضـوع بوصفه العنواني بالإمكان[1] فليست الفعليَّة بشرطٍ. (عبد)

[٤] قوله: «وذلك» أي اللُّزوم.

[٥] قوله: «ههنا» أي في الشـكل الأوَّل في صُغراه. (عبد)

[٦] قوله: «فلا يلزم إلخ» حتى يحصل النتيجة.

[٧] قوله: «كما يُشـاهَد» فإنَّ بعـض الحيوان الذي هو محكـومٌ عليه بالأكبر غيرُ بعض الحيـوان الذي حُكِم بـه على الأصغـر. فالحكم عـلى بعض الحيوان بالفرسـيَّة لا يتعـدَّى إلى الأصغـر، لعـدم كونـه مندرِجـاً تحت هذا البعض. وإنَّما هو مندرِجٌ تحت بعضٍ آخَر. (إس)

[٧] قولـه: «أي أثـر» ففي قـول المصنِّـف: «لِيُنتجَ الموجِبتـان إلـخ» إشـارةٌ إلى بيـان دليـل اشـتراط فعليَّـةِ الصُّغـرى مع إيجابها، وكليَّةِ الكُبرى أيضاً، فإنَّه يُفهَم منه أنَّـه عـلى تقدير عدم واحـدٍ من هذه الأمـور يكون الكلُّ عقيماً غيرَ منتِجٍ. وقد علمتَ تفصيله في الشَّرح. (إس)

[٨] قولـه: «يُنتجَ الصُّغرى الموجبـةُ الكليةُ» شرط الشَّـكل الأوَّل في كونه مُنتِجاً غيرَ عقيمٍ بحسـب الكيفيَّة إيجـابُ الصغرى ـ أي كون الصُّغرى موجبةً، كليَّةً كانت أو جزئيَّةً ـ فيدخل الأصغر في الأوسطِ. ويتعدَّى حكمُ الكبرى إليه.

وأمَّـا إذا كانـت سـالبةً فلا يلـزم الاندراجُ، سـواءٌ كانت الكبرى موجِبةً أو سـالبةً، بل مع كلٍّ منهما يتحقَّق الاختلاف، وهو دليل العقم.

أمَّا إذا كانت الكبرى موجبةً فكقولنا: «لا شيءَ من الإنسان بفرسٍ. وكلُّ فرس صهَّالٌ». فالحقُّ السَّلبُ. وإنْ بدَّلنا قولَنا «صهَّالٌ» بقولنا «حيوانٌ» فالحقُّ الإيجاب.

وأمَّا إن كانت سالبةً فكقولنا: «لا شيءَ من الإنسان بفـرسٍ. ولا شيءَ من الفرس بحمارٍ أو ناطقٍ». فالصَّادق في الأوَّل السلبُ، وفي الثاني الإيجابُ.

وشرطُـه بحسـب الكميَّـة ـ أي الكليَّـة والجزئيَّـة ـ كليَّـةُ الكـبرى إذ عـلى تقديـر كونهـا جزئيَّـةً يحتمل أنْ يكـونَ البعض المحكومُ عليه بالذِّكر غيرَ المحكوم به على الأصغـر، فلا يتأتَّى الإنتاجُ بل يُوجَد الاختلاف كقولنا: كلُّ إنسـانٍ حيوانٌ وبعضُ الحيوان فرسٌ والحقُّ السَّلب، وإنْ بدَّلنـا قولَنـا «فـرس» بقولنـا «ضاحـك» كان الحقُّ الإيجـابُ ومتى تحقَّق الاختـلافُ وجـبَ العَقم. (شرح ميزان منطق از مولوي فضل إمام خير آبادي)

[٩] قولـه: «ففي الأوَّل» مثل «كلُّ إنسـان حيوانٌ. وكلُّ حيـوان جسـمٌ. فـكلُّ إنسـانٍ جسـمٌ». و«بعـض

---

(١) كذا في النسـخ المطبوعة. وقد تكرَّر لفظ «الإمكان». والأول زائـد، فالأولى أن يقال: «وهو اتصاف ذات الموضوع بوصفه العنواني بالإمكان».

[٢] وأن يُنتج الصُّغريان ـ يعني الموجِبتين ـ مع السالبة الكليّةِ الكُبرى السالبتَين[١٠] الكليّةَ والجزئيَّةَ، على ما سبق. وأمثلةُ الكلِّ واضحةٌ.

قوله: «الموجبتَين» أي يُنتج الكليَّةَ والجزئيَّةَ.

قوله: «السَّالبتَين» أي يُنتج الكليَّةَ والجزئيَّةَ(١).

قوله: «بالضرورة» متعلِّقٌ بقوله: «يُنتِج». والمقصود منه الإشارةُ إلى أنَّ إنتاجَ هذا الشَّكل للمحصورات الأربعِ(٢) بديهيٌّ[١١]، بخلاف إنتاجِ سائرِ الأشكال لنتائجها، كما سيجيءُ تفصيلُها.

---

(١) اعلم أنهَّم رتَّبوا ضروب الشكل الأول والثاني بحسب النتائج، لأنهَّا المقصودة من القياس، فالُمنتِج للأشرف مقدَّم على غيره. والشرف في القضية بالإيجاب والكلية. أمَّا الإيجاب فلأنَّه وجودٌ والسلبُ عدم، والوجود أشرفُ من العدم. وأمَّا الكلية فلأنَّها أضبط في العلوم، وأخصُّ من الجزئية والأخص أشرف من الأعم لاشتماله على أمرٍ زائدٍ.

فالموجبة الكلية أشرف النتائج لاجتماع الشرفين، والسالبة الجزئية أخسُّها لانتفائهما. ويبقى الإيجاب الجزئي والسلب الكلي. والسلب الكليُّ أشرف من الإيجاب الجزئي، لأن شرف الإيجاب من جهةٍ واحدةٍ، وشرف الكلية من وجهين كما أسلفنا.

فحصل ترتيب النتائج هكذا: الموجبة الكلية، السالبة الكلية، الموجبة الجزئية، السالبة الجزئية.

(٢) إنتاج النتائج الأربع ـ الموجبتين والسالبتين ـ من خواصِّ الشكل الأوَّل، وما عداه لا ينتج الإيجاب الكليّ. وذلك لأنَّ حاصل الشكل الأوَّل هو اندراج الأصغر بكُلِّه أو بعضه في الأوسطِ المحكومِ عليه كلياً بالأكبر إيجاباً أو سلباً، فيكون الأصغر بكلِّه أو بعضِه أيضاً محكوماً عليه بالأكبر إمَّا إيجاباً أو سلباً، فينتج المحصورات الأربع.

راجع للمزيد حواشي السيد المحقق الجرجاني على شرح الشمسية ٢/١٩٦ ـ ١٩٦

الحيوان إنسانٌ. وكلُّ إنسانٍ ضاحكٌ. فبعضُ الحيوان ضاحكٌ».

ثمَّ اعلم أنَّ النتيجة تكون تابعةً لأخسِّ المقدِّمتَين. والأخسِّيةُ إنَّما هي الجزئيَّة والسلبُ. فإنْ وُجِدتا في الشَّكل يكون النتيجةُ سالبةً جزئيَّةً. وإن وُجِد الأوَّلُ دون الثاني كانت النتيجةُ موجبةً جزئيةً. وإن وُجد الثاني دون الأوَّل كانت النتيجةُ سالبةً كليةً. فافهم واحفظ، فإنَّه ينفعُك في جميع النتائج، وجارٍ في كلِّها، إلا في نتائج جميعِ ضروب الشَّكل الثالث وأكثرِ ضُروب الشَّكل الرابع لأنَّ ضُروبه ثمانيةٌ لا تنتِج إلا جزئيةً إلا الضَّرب الثالثُ منها كما سيجيء.

[١٠] قوله: «السالبتين» مثل «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ. ولا شيءَ من الحيوان بحجرٍ. فلا شيء من الإنسان بحجرٍ». و«بعض الحيوان إنسانٌ. ولا شيءَ من الإنسان بصاهلٍ. فبعضُ الحيوان ليس بصاهل». (عبد)

[١١] قوله: «بديهيٌّ» أي غيرُ محتاجٍ إلى النَّظر. يعني أنَّ إنتاجه لنتائجه بديهيٌّ. وأمَّا نفس النتيجة نظريَّةٌ بالضَّرورة، لحصولها بالنظر.

فإنْ قيل: إنَّ النتيجة موقوفةٌ على كليَّة الكبرى، وبالعكس، لأنَّ الأصغر من جملةِ الأوسطِ فيلزَم الدَّورُ[1]، فلا يكون الشَّكلُ الأوَّلُ مُنتِجاً، فضلًا عن أن يكونَ إنتاجُه بيِّناً ضرورياً.

قلنا: إنَّ الكبرى إنَّما تحتاج إلى علمِ الجزئيَّات إجمالاً، وإلا لَما صحَّ الحكمُ بصدق كليةٍ، لعدم تناهي الأفرادِ. والمطلوبُ إنَّما يَحتاج في علمه التفصيليِّ إليها[2]. (عبد)

---

(١) حاصله أن العلم بالنتيجة موقوف على العلم بالكبرى الكلية. ولا يُعلَم الكبرى الكلية ما لم يُعلَم النتيجة، فإن ثبوت الحكم أو سلبه عن كل أفراد الأوسط ـ وهو حاصل الكبرى الكلية ـ موقوف على ثبوت الأوسط أو سلبه للأصغر ـ وهو حاصل الصغرى ـ فإن الأصغر من أفراد الأوسط أيضاً. فلا يُعلَم النتيجة ما لم يُعلم النتجية. وهو دور. والتفصيل في حواشي ملا حسن على السلم (ص:١٩٣ ـ ١٩٤).

(٢) حاصله أن في الكبرى الكلية حكما إجمالياً على جميع ما يندرج في الأوسط ـ من حيث إنه أوسط لا من حيث إنه أصغر ـ ومن جملة الأوسطِ الأصغرُ أيضاً، ففي الكبرى الكلية حكمٌ إجمالي على الأصغر. وهذا موقوف عليه. وفي النتيجة حكم تفصيليٌّ على الأصغر. والحكم الإجمالي في الكبرى ليس موقوفا على هذا العلم التفصيلي في النتيجة. نعم صدق هذا الحكم المذكور في الكبرى في نفس الأمر موقوفٌ على صدق النتيجة. والتفصيل في حواشي ملا حسن على السلم (ص: ١٩٤).

[شرائط الشَّكل الثَّاني]

وفي الثَّاني اختلافُهما في الكيفِ وكليَّةُ الكُبرى، مع دوام الصُّغرى، أو انعكاسِ سالبة الكبرى، وكونُ الممكنة مع الضَّروريَّة أو الكُبرى المشروطةِ(١).

ليُنتِج الكليَّتان سالبةً كليةً، والمختلفتان في الكم أيضاً سالبةً جزئيةً، بالخُلف، أو عكس الكبرى أو الصُّغرى، ثمَّ التَّرتيب، ثم عكس النتيجة.

قوله: «وفي الثاني اختلافُهما» أي يُشترَط في هذا الشَّكل بحسب الكيفِ اختلافُ المقدِّمتين في السلب والإيجاب. وذلك لأنَّه لو تألَّف هذا الشَّكلُ من الموجبتَين يحصل الاختلافُ(٢)[١]، وهو أن يكون الصادقُ في نتيجة القياس الإيجابَ تارةً، والسلبَ أُخرى؛ فإنَّه لو قلنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ. وكلُّ ناطقٍ حيوانٌ» كان الحقُّ الإيجابَ. ولو بدَّلنا الكبرى بقولنا: «كلُّ فرسٍ حيوانٌ» كان الحقُّ السلبَ[٢]. وكذا الحالُ لو تألَّف من سالبتين كقولنا: «لا شيءَ من الإنسان بحجرٍ. ولا شيءَ من الناطق بحجرٍ» كان الحقُّ الإيجابَ. ولو قلت: «لا شيءَ من الفرس بحجرٍ» كان الحقُّ السلبَ. والاختلافُ دليلُ عدمِ الإنتاج؛ فإنَّ النتيجة هو القولُ الآخَرُ[٣] الذي يلزَم من المقدِّمتين. فلو كان اللازمُ من المقدِّمتين الموجبةَ لما كان الحقُّ[٤] في بعضِ الموادِّ هو السالبةَ. ولو كان اللازمُ منهما السالبةَ لما صدق في بعض الموادِّ الموجبةُ.

قوله: «كليَّة الكبرى» أي يُشترَط في الشَّكل الثَّاني بحسب الكم كليَّةُ الكُبرى، إذ عند جزئيَّتها يحصل الاختلافُ، كقولنا: «كلُّ إنسانٍ ناطقٌ. وبعضُ الحيوان ليس بناطق»، كان الحقُّ الإيجابَ. ولو قلنا[٥]: «بعض الصَّاهل ليس بناطقٍ» كان الحقُّ السَّلبَ.

قوله: «مع دوام الصُّغرى» أي يُشترَطُ[٦] في هذا الشَّكل بحسب الجهة أمران:

الأول: أحد الأمرين:

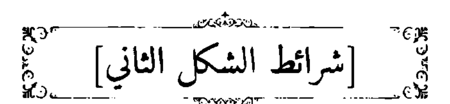
[١] إمَّا أن يصدق[٧] الدَّوامُ على الصُّغرى[٨] ـ أي(٣) تكون دائمةً أو ضروريةً[٩].

---

(١) كذا في الطبعات الهندية، وفي الإيرانيتين ونور عثمانية «أو كبرى مشروطة».

(٢) في الطبعة الإيرانية زيادة «في النتيجة». وهو مراد هنا كما هو ظاهر من السياق.

(٣) كذا في الهنديتين والنسخة الإيرانية. وفي التحفة الراغب ونور عثمانية والطبعة الإيرانية «بأنْ تكون».



[شرائط الشكل الثاني]

[١] قوله: «يحصل الاختلافُ» والسرُّ فيه أنّه يجوز أنْ يكون الاشياءُ المتخالِفةُ مشتركةً في ثبوت شيءٍ واحدٍ لها، فالحقُّ حينئذٍ السَّلبُ. وكذا يجوز أن يكون الأشياءُ المتوافِقة أيضاً مشتركةً في ثبوت أمرٍ، فالحقُّ حينئذٍ الإيجابُ. وهذا ظاهرٌ من كلام الشَّارح.

وكذا الحالُ لو تألَّف من سالبتَين فإنَّه كما يجوز اشتراكُ أمورٍ متخالِفة ومتوافِقة في الإيجاب[1]، كذلك يجوز اشتراكُ الأشياءِ المتخالِفة والمتوافقة في السلب أيضاً، فيكون الحقُّ على الأوَّل السلبَ، وعلى الثاني الإيجابَ. (إس)

[٢] قوله: «كان الحقُّ السلبَ» وهو «لا شيء من الإنسان بفرسٍ». ويقتضي القياس أن يكون النتيجةُ موجبةً، لأنَّ المقدِّمتين موجبتان. (عبد)

[٣] قوله: «هو القول الآخَرُ» ومعنى آخَريَّتِه أنْ لا يكونَ إحدى مقدِّمتَي القياس الاقترانيِّ من الصُّغرى والكبرى، والاستثنائي من الشرطية الواضعةِ والرافعة. أمَّا أنْ لا يكون جزءً من إحدى مقدِّمتيه فغيرُ ملتزم. (يكروزي شرح إيساغوجي[2])

[٤] قوله: «لَمَّا كان الحقُّ» هذا ظاهرٌ في غاية الظهور، فإنَّ الأمرَين المتناقضَين يمتنع أن يكون لازمَين لشيءٍ واحدٍ، كيف ولو كان ثبوتُهما لهذا الشيءِ دائماً بحيث لا ينفكُّ كلٌّ منهما عن هذا الشيءِ أصلاً، فيلزمُ اجتماعُ المتناقضَين. وهو باطلٌ. وإن كان كلٌّ منهما في زمانِ عدم ثبوت الآخَر، فلا يكون كلٌّ منهما لازماً لذلك الشيء، فإنَّ اللازم لا ينفكُّ عن الملزوم في أيِّ مادَّةٍ فُرِضتْ. وههنا قد انفكَّ كلٌّ منهما عنه في زمانِ ثبوت الآخَر. هذا خلفٌ. (إس)

[٥] قوله: «ولو قلنا» أي بدل الكُبرى.

[٦] قوله: «أي يُشترَط» أي يُشترَط في إنتاج الشَّكل الثاني بحسب الجهة أمرانِ:

أحدُهما: مفهومٌ مردَّدٌ بين كون الصُّغرى إحدى الدائمتَين، أو كون الكبرى من القضايا السِّتِّ التي تنعكس سوالبُها الكليَّةُ بالعكس المستوي.

وثانيهما: مفهومٌ مردَّدٌ بين أنْ لا يكون شيءٌ من المقدِّمتَين ممكنةً عامَّةً ولا خاصَّةً، وأنْ يكون الصُّغرى إحدى الممكنتَين والكبرى ضروريَّةً مطلقةً أو مشروطة عامَّةً أو خاصَّةً، وأنْ يكون الكبرى إحدى الممكنتَينِ والصُّغرى ضروريَّةً مطلقةً. (أبو الفتح)

[٧] قوله: «إمَّا أن يصدق» فإن قلت: قد يكون الشَّكل الثاني مركَّباً من صغرى دائمةٍ وكبرى مشروطةٍ ـ مثلاً ـ فحينئذٍ الدوام صادقٌ على الصُّغرى مع كون الكبرى من القضايا السِّتِّ المنعكسة سوالبُها.

قلت: لا بأسَ فيه، فإنَّ الترديد ليس على سبيل الحقيقةِ، ولا على سبيل منع الجمع، بل على سبيل منع الخلو. ولا مضايَقة في اجتماع كلا الأمرَين.

[٨] قوله: «الدَّوامُ على الصُّغرى» لَمَّا كان يُتوهَّم أنَّ

---

(١) قوله: «في الإيجاب» و«في السلب» متعلِّقان بـ«اشتراك». والمراد من الأول في قوله: «فيكون الحقُّ على الأوَّل» اشتراك الأمور المتخالفة، ومن الثَّاني اشتراك الأمور المتوافقة.

(٢) هو شرح الفاضل الفناري على إيساغوجي، اشتهر في ديار الهند والأفغان بهذا الاسم. ومعناه: المنسوب إلى يومٍ واحدٍ، وذلك لأنَّه ذكر في مقدِّمة شرحه (ص: ٣، طبعة تركية قديمة، سنة ١٣٠٥هـ) أنَّه شرع فيه غدوة يومٍ من أقصر أيام، وختم مع أذان مغربه. والنص المنقول مذكور في (ص: ٤٩) منه.

[٢] وإمَّا أن تكون الكُبرى من القضايا السِّتِّ التي تنعكس سوالبها[١٠]، لا من التِّسع التي لا تنعكس سوالبُها.

والثاني[١١]: أيضاً أحد الأمرين: وهو أنَّ الممكنة لا تُستَعمل في هذا الشكل إلا مع الضرورية، سواء كانت الضروريَّةُ صُغرى أو كُبرى، أو مع كبرى مشروطةٍ عامَّةٍ أو خاصَّةٍ.

وحاصله: أنَّ الممكنة إن كانت صُغرى كانت الكبرى ضروريَّةً، أو مشروطةً عامَّةً أو خاصَّةً. وإن كانت كُبرى كانت الصُّغرى ضروريَّةً لا غير.

ودليل الشرطين أنَّه لولاهما لزم الاختلافُ[١٢]. والتفصيلُ لا يُناسب هذا المختصَرَ.

قوله: «ليُنتِج الكليَّتان» أي الضروب المنتجة في هذا الشكل أيضاً أربعةٌ[١٣] حاصلةٌ من ضربِ الكُبرى(١) الكليَّة الموجبة في الصُّغريَين السَّالبتين: الجزئيَّةِ والكلية، وضربِ الكُبرى الكليةِ السالبة في الصُّغريَين الموجبتين.

[١] فالضَّربُ الأوَّلُ هو المركَّب من كليَّتين، والصُّغرى موجبةٌ، نحو «كلُّ ج ب. ولا شيءَ من أ ب». [٢] والضَّرب الثاني هو المركَّب من كليَّتين، والصغرى سالبةٌ، نحو «لا شيءَ من ج ب. وكلُّ أ ب».

والنتيجةُ فيهما سالبةٌ كليَّةٌ، نحو «لا شيءَ من ج أ».

وإليهما أشار المصنِّف بقوله: «ليُنتج الكليَّتان سالبةً كليَّةً».

[٣] والضَّربُ الثالث هو المركَّب من صُغرى موجبةٍ جزئيَّةٍ، وكُبرى سالبةٍ كليَّةٍ، نحو «بعض ج ب. ولا شيءَ من أ ب».

[٤] والضَّربُ الرَّابع هو المركَّب من صُغرى سالبةٍ جزئيَّةٍ، وكُبرى موجبةٍ كليَّةٍ، نحو «بعض ج ليس ب. وكل أ ب».

والنتيجة منهما سالبةٌ جزئيةٌ، نحو «بعض ج ليس أ».

وإليهما أشار المصنِّف بقوله: «والمختلفتان في الكم أيضاً»، أي القضيَّتان اللَّتان هما مختلفتان في الكم - كما أنَّهما مختلفتان في الكيف - يُنتِج سالبةً جزئيَّةً[١٤]، بناءً على ما سبق من الشرائط.

---

(١) كذا في جميع النُّسخ سوى الهنديتين، وفيهما: «الكبرى الموجبة الكليَّة في الصغريين السالبين: الكلية والجزئية، وضرب الكُبرى السَّالبة الكليَّة»

المـراد منه كـونُ الصغرى دائمةً فقط لِما أنَّ الضروريَّة لا يُطلَق عليها لفـظُ الدائمة عرفاً فـسَّره بقوله: «أي تكون إلخ». (عبد الحي)

[٩] قوله: «دائمة أو ضرورية» فإنَّ الدوام أعمُّ من الضرورة. (عبد)

[١٠] قولـه: «تنعكس سوالبُها» وهـي الدائمتان والمشروطتان والعرفيَّتان. (أبو الفتح)

[١١] قوله: «والثاني إلخ» توضيحُه أنَّ الأمر الثاني مفهـومٌ مردَّدٌ بين أن لا يكون شيءٌ من المقدِّمتين ممكنةً لا عامَّةً ولا خاصَّةً، أو يكون.

وهذا ـ أي كونُ شيءٍ من المقدِّمتَين إحدى الممكنتين ـ أيضاً مفهـومٌ مـردَّدٌ بـين أن يكـونَ الصُّغـرى إحـدى الممكنتَين، والكـبرى ضروريَّـةً أو مشروطـةً عامَّـةً أو خاصَّة. وأن يكـونَ الكُبرى إحدى الممكنتَينِ والصُّغرى ضروريَّةً.

فالمصنِّف ترك الأمرَ الأوَّلَ[1] من الأمر الثاني، وذكر الأمـرَ الثانيَ منه بقوله: «وكـون الممكنة مع الضروريَّة أو مع الكبرى المشروطة».

والمعنـى أنَّ الممكنـة لـو وُجِـدتْ في الشَّـكل الثاني فـلا بُدَّ من أن تكونَ مـع الضروريَّة، أو كبرى مشروطة. وإن لم توجَد فلا بأسَ به. فمن قال: «إنَّ الممكنة ممَّا لا بُدَّ منها في الشَّكل الثاني» متمسِّكاً بكلام المصنِّف فقد خسر خسراناً مبيناً. (عبد)

[١٢] قولـه: «لزم الاختلاف» مثلُ «كلُّ منخسِـف مظلِـمٌ ما دام منخسـفاً لا دائـماً. ولا شيءَ من القمر بمظلِـمٍ وقـتَ التربيع لا دائماً». فيُنتِـج موجِبةً هي «كلُّ منخسِفٍ قمرٌ».

ولـو بدَّلنـا الكبرى بقولنـا: «لا شيءَ من الشَّـمس بمظلمٍ وقتَ عدم الكسـوف لا دائماً» ينتِج سالبةً هي «لا شيءَ من المنخسِـف بشـمسٍ». هذا مثالُ فقـدانِ الشرط الأوَّل.

ومثـالُ فقـدان الـشَّرط الثـاني «كلُّ مركـوبِ زيـدٍ بالإمـكان. ولا شيءَ مـن الناهـق بمركوبِ زيـدٍ دائماً»، فينتِج موجبةً هي «كلُّ حمارٍ ناهقٌ».

ولـو بدَّلنـا الكـبرى بقولنـا: «لا شيءَ مـن الفيـل بمركـوبِ زيدٍ دائـماً» ينتِج سـالبةً أي «لا شيءَ من الحمار بفيلٍ». (برهان الدين)

[١٣] قولـه: «أربعـة» والقيـاسُ العقـليُّ يقتـضي كونَهـا سـتةَ عشرَ، مـن ضربِ الصُّغريـاتِ المحصوراتِ الأربـع في الكبريـات الأربـع، لكـنَّ الـضُّروبَ المُنتِجـة أربعةٌ، إمَّا بطريـقِ التحصيل، وهو مذكورٌ في الشرح؛ أو بطريق الحذف، وهو أنَّه سـقط بحسب الشَّرطَينِ اثنا عشرَ ضربـاً، باعتبار الشَّرط الأوَّلِ ثمانيـةٌ: الموجبتانِ مع الموجبتَينِ، والسـالبتانِ مـع السـالبتَينِ؛ وباعتبار الشَّرط الثاني أربعةٌ أخرى: الكبرى الموجبةُ الجزئيَّةُ مع السالبتَينِ، والسالبةُ الجزئيَّةُ مع الموجبتَين. (إس)

[١٤] قوله: «سـالبة جزئية» فالشَّكل الثاني لا يُنتِج إلا نتيجتين: سالبةً كليَّةً، وسالبةً جزئيَّةً، لا المحصوراتِ الأربعَ. (عبد)

---

(١) وهو أن لا يكون شيء من المقدِّمتين ممكنةً عامَّةً ولا خاصَّةً.

قوله: «بالخُلف» يعني دليلُ إنتاج هذه الضروبِ لهاتين النتيجتين[١٥] أمورٌ:

الأوَّل: الخُلف[١٦]. وهو أن يُجعَل نقيضُ النتيجة لإيجابه صُغرى، وكُبرى القياس لكليَّتها كُبرى، ليُنتِج من الشَّكل الأوَّل ما ينافي الصُّغرى[١٧]. وهذا جارٍ في الضروب الأربعة كلِّها[١٨].

والثاني: عكسُ[١٩] الكُبرى، ليرتدَّ[٢٠] إلى الشَّكل الأوَّل، فيُنتِج النتيجةَ المطلوبةَ[٢١].

وذلك[٢٢] إنَّما يجري في الضَّرب الأوَّل والثالث، لأنَّ كُبراهما سالبةٌ كليَّةٌ تنعكس كنفسها[٢٣]. وأمَّا الآخران فكُبراهما موجبةٌ كليَّةٌ لا تنعكس إلا إلى موجبةٍ جزئيَّةٍ، لا تصلح لكُبْرَويَّةِ الشَّكل الأوَّل، مع أنَّ صُغراهما سالبةٌ أيضاً لا تصلح لصُغرَويَّة الشَّكل الأوَّل.

والثالث: أن ينعكس الصُّغرى[٢٤] فيصير شكلاً رابعاً، ثم ينعكس الترتيب ـ يعني يُجعَل عكس الصُّغرى كُبرى، والكُبرى صُغرى ـ فيصير شكلاً أوَّلاً، يُنتِج نتيجةً تنعكس إلى النتيجة المطلوبة.

وذلك إنَّما يُتصوَّر فيما يكون عكسُ الصُّغرى كليَّةً ليَصلُح لكُبرَويَّة الشَّكل الأوَّل.

وهذا إنَّما هو في الضَّرب الثاني، فإنَّ صُغراه سالبةٌ كليَّةٌ، تنعكس كنفسها[٢٥] وأمَّا الأوَّل والثالث فصُغراهما موجبة[٢٦] لا تنعكس إلا جزئيةً[٢٧] وأمَّا الرابع فصُغراه سالبةٌ جزئيةٌ لا تنعكس ولو فرض انعكاسها[٢٨] لا تنعكس إلا جزئيَّةً[٢٩] أيضاً، فتدبَّر.

[١٥] قوله: «النتيجَتَين» أي السالبة الكليَّة والجزئيَّة.

[١٦] قوله: «الخُلف» وتصوير الخُلف أنْ تقول: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ. ولا شيءَ من الحجر بحيوانٍ»، ينتِج «لا شيءَ من الإنسان بحجرٍ»، وإلا لصدق نقيضُه، لأنَّ ارتفاع النقيضَين محالٌ، وهو «بعض الإنسان حجرٌ». فإذا جُعِل هذا النقيض صُغرى لتلك الكبرى ونقول: «بعض الإنسان حجرٌ. ولا شيءَ من الحجر بحيوانٍ»، ينتِج من الشَّكل الأوَّل «بعضُ الإنسان ليس بحيوانٍ». وهذا منافٍ بل مناقضٌ لصغرى الشَّكل الثَّاني، أعني «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ». (عبد)

[١٧] قوله: «الصُّغرى» وهذا المحال لم ينشأ من تِلقاء الكبرى، ولا من تلك الهيئةِ، فإنَّ الكبرى مفروضُ الصِّدق كالصُّغرى، والشَّكل الأوَّل بديهيُّ الإنتاجِ، فمنشأُه ليس إلا نقيضَ النتيجة، فهو باطلٌ، فالنتيجةُ حقٌّ. وقِسْ على هذا إنتاجَ الضُّروب الأُخَر. (إس)

[١٨] قوله: «وهذا جار في الضُّروب الأربع كلِّها» فإنَّ نقيض النتيجة في كلٍّ مِن هذه الضُّروب لا يكون إلا موجبةً فإنَّ النتيجة في كلِّها سالبةٌ كليَّةٌ أو جزئيَّةٌ. ونقيضُ السالبة تكون موجبةً. وكبرى القياس كليَّةٌ بلا ريبٍ، فإنَّ الشَّكل الثاني يُشترَط فيه بحسب الكميَّةِ كليَّةُ الكبرى. (إس)

[١٩] قوله: «عكس الكبرى» تصويره أنْ تقول: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ ولا شيء من الحجر بحيوانٍ» ينتِج «لا شيءَ من الإنسان بحجرٍ» لأنَّه لو انعكس الكبرى لكان شَكلاً أوَّلاً لأنَّ صغرى الشَّكل الثاني كصغرى الشَّكل الأوَّل لأنَّ الحدَّ الأوسط محمولٌ فيها إنَّما المخالَفة في الكبرى، فلمَّا عكسنا صار شَكلاً أوَّلاً بالضَّرورة هكذا «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ ولا شيءَ من الحيوان بحجرٍ» ينتِج تلك النتيجة المطلوبةَ. ولما كان العكسُ جارياً في الضَّربَينِ دونَ الأمر الثالث قدَّمه عليه. (عبد)

[٢٠] قوله: «ليرتدَّ» أي الشكل الثاني بسبب عكس كبراه.

[٢١] قوله: «النتيجة المطلوبة» أي من الشكل الثاني.

[٢٢] قوله «وذلك» أي عكس الكبرى.

[٢٣] قوله «كنفسها» فتصلح لكبرويَّة الشكل الأوَّل.

[٢٤] قوله: «أن ينعكس الصُّغرى» تصويره أنْ تقول: «لا شيءَ من الإنسان بحمارٍ وكلُّ ناهقٍ حمارٌ» ينتِج «لا شيءَ من الإنسان بناهقٍ»، لأنَّه لو عكس الصغرى إلى «لا شيءَ من الحمار بإنسانٍ» وضُمَّ هذا العكس مع الكُبرى يَصير شكلاً رابعاً. ثمَّ إذا عكس الترتيب بأنْ يقال هكذا: «كلُّ ناهقٍ حمارٌ ولا شيءَ من الحمار بإنسانٍ» يصير شكلاً أوَّلاً ينتِج «لا شيءَ من الناهق بإنسانٍ». ثمَّ إذا عكس النتيجةُ وقيل: «لا شيءَ من الإنسانِ بناهقٍ» يحصل عينُ تلك النتيجةِ الحاصلة من الشَّكل الثاني. (عبد)

[٢٥] قوله: «تنعكس كنفسها» فعكسها كليَّةٌ تُجعلُ صغرى في الشَّكل الرابع. ثمَّ بعد عكس الترتيب يُجعل ذلك العكسُ كبرى في الشَّكل الأوَّل للكلية. (برهان الدين)

[٢٦] قوله: «موجبة» كليَّة في الأول، وجزئية في الثالث.

[٢٧] قوله: «جزئيةً» فلا تصلح لكبرويَّة الشَّكل الأوَّل.

[٢٨] قوله: «انعكاسها» كما إذا كانت من الخاصتين.

[٢٩] قوله: «جزئيةً» فلا يصح لكبرويَّة الشكل الأول.

[شرائط الشكل الثالث]

وفي الثالثِ إيجابُ الصُّغرى وفعليَّتُها مع كليَّة إحداهما، ليُنتج الموجبتان مع الموجبة الكليَّةِ، أو بالعكس موجبةً جزئيَّةً، ومع السالبةِ الكليَّةِ، أو الكليَّةُ مع الجزئيةِ سالبةً جزئيَّةً، بالخُلف أو عكسِ الصُّغرى، أو الكُبرى ثمَّ الترتيبِ ثمَّ عكسِ النتيجة.

قوله: «إيجابُ الصُّغرى و فعليَّتُها» لأنَّ الحكم في كبراه ـ سواءٌ كان إيجاباً أو سلباً ـ على ما هو أوسطُ بالفعل، كما مرَّ، فلو لم يتَّحد الأصغرُ مع الأوسط بالفعل، بأنْ لا يتَّحد أصلاً[١] وتكونَ الصُّغرى[٢] سالبةً، أو يتَّحدَ[٣] لكن لا بالفعل، وتكونَ الصُّغرى موجبةً ممكنةً، لم يتعدَّ الحكمُ[٤] من الأوسطِ بالفعل إلى الأصغر.

قوله: «مع كليَّة إحداهما» لأنَّه لو كانت المقدِّمتان جزئيَّتين لجاز أن يكون[٥] البعضُ من الأوسطِ المحكومِ عليه بالأصغرِ غيرَ البعض المحكومِ عليه بالأكبر، فلا يلزم تعديةُ الحكم من الأكبر إلى الأصغر.

قوله: «الموجِبتان» الضُّروب المُنتِجة في هذا الشَّكل بحسب الشرائط المذكورةِ ستةٌ، حاصلةٌ[٦] من ضمِّ الصُّغرى الموجبة الكليَّة إلى الكُبريات الأربعِ، وضمِّ الصُّغرى الموجبةِ الجزئيَّةِ إلى الكُبريَين الكلِّيتين: الموجبةِ والسالبةِ.

وهذه الضُّروب كلُّها مشتركةٌ في أنَّها لا تُنتِج إلا جزئيَّةً[٧]، لكن ثلاثةٌ منها تُنتِج الإيجابَ، وثلاثةٌ منها تُنتِج السَّلبَ. أمَّا المُنتجة[٨] للإيجاب فأوَّلها المركَّب من موجبتين كليتين نحو «كل ج ب. وكل ج أ فبعض ب أ»[٩]. وثانيها المركَّب من موجبة جزئيَّةٍ صُغرى وموجبةٍ كليَّةٍ كُبرى. وإلى هذين أشار المصنِّف بقوله: «لينتج الموجبتان» أي الصُّغرى الموجبة «مع الموجبة الكلية» أي الكبرى. والثالث: عكس الثاني، أعني المركَّبَ من موجبةٍ كليَّةٍ صُغرى وموجبةٍ جزئيَّةٍ كُبرى. وإليه أشار بقوله: «أو بالعكس». فليس المرادُ «بالعكس» عكسَ الضَّربَين[١٠] المذكورَين، إذ ليس عكسُ الأوَّل إلَّا الأوَّلَ، فتأمَّل[١١].

[شرائط الشكل الثالث]

[١] قوله: «بأن لا يتَّحد أصلاً» بأن لا يكون بينهما حملٌ إيجابيٌ.

[٢] قوله: «وتكـون الصُّغرى» هذه الجملة مفسِّرة لعـدم الاتِّحـاد بـين الأوسـط والأصغـر، وذلـك لأنَّ الصُّغـرى إذا كانـت سـالبةً فالأصغرُ فيها مسـلوبٌ عن الموضـوعِ الـذي هو الحـدُّ الأوسـط، وذلك بعينـه عدمُ الاتِّحاد بينَهما. (عبد الحي)

[٣] قولـه: «أو يتَّحد» بأنْ يكـون بينهما حملٌ إيجابيٌّ لكـن لا بالفعـل بل بالإمـكان، فحينئذٍ يكـون الصُّغرى موجبةً ممكنةً البتَّة. (عبد)

[٤] قولـه: «لم يتعـدَّ الحكـمُ» اعلم أنَّـه يُمكِن بيانُ إيجـاب الصُّغـرى في هذا الشَّـكل بالاختـلاف أيضاً بأنْ تقـول: لو كانت الصُّغرى سـالبةً فالكبرى إمَّا سـالبةٌ أو موجبةٌ وعلى كلا التقديرَين يتحقَّق الاختلافُ.

أمَّـا على تقدير كون الكبرى سـالبةً فلأنَّـا إذا قلنا: «لا شيءَ مـن الإنسـان بفـرسٍ. ولا شيءَ مـن الإنسـان بصاهلٍ»، فالحقُّ الإيجابُ. وإذا بدَّلنا الكبرى بقولنا: «لا شيءَ من الإنسان بحمارٍ» فالحقُّ السلبُ.

وأمَّـا عـلى تقديـر كـونِ الكـبرى موجبـةً فلأنَّا إذا قلنا: «لا شيءَ من الإنسـان بفرسٍ. وكلُّ إنسانٍ حيوانٌ»، فالحـقُّ الإيجـابُ. وإذا بدَّلنا الكبرى بقولنا: «كلُّ إنسـانٍ ناطقٌ» فالحقُّ السلبُ. (إس)

قولـه: «لم يتعـدَّ الحكمُ» فوجـب أن يكون صغرى الثالث فعليَّة موجبة.

[٥] قولـه: «لجـاز أن يكـون» مثلاً يَصـدُق «بعضُ الحيـوان إنسـانٌ. وبعض الحيوان فـرسٌ»، ويتحقَّق ههنا أيضـاً الاختلاف بالإيجاب والسـلب. فالمتحقَّق في المثال المذكور السـلبُ. وإذا بدَّلنا كبراه بقولنا: «بعضُ الحيوان ناطقٌ» فالحقُّ الإيجابُ. (إس)

[٦] قولـه: «سـتَّةٌ حاصلةٌ» هذا طريـقُ التحصيل، وأمَّـا طريـق الحـذف فإنَّه سَـقَط باعتبار اشـتراط إيجابِ الصغـرى ثمانيـةُ أضرُبٍ حاصلـة من ضرب السـالبتَين مع المحصـورات الأربعِ. وباعتبار كليَّةِ إحدى المقدِّمتَين سَقَط ضربانِ آخرانِ، وهما الموجبةُ الجزئيَّة مع الجزئيَّتَينِ. (إس)

[٧] قولـه: «لا تُنتـج إلَّا جزئيَّـةً» يعنـي أنَّ النتيجة الكليَّـة غيرُ لازمـةٍ في بعض الموارد. والنتيجـةُ لا بُدَّ وأنْ تكونَ لازمةً. فعُلِم أنَّ النتيجةَ اللازمة لها إنَّما هي الجزئيةُ لا غير. (عبد)

[٨] قوله: «أمَّا المنتِجة للإيجاب» إنَّما قدَّم الموجباتِ على السوالب لكونِ الإيجاب أشرفَ من السلب. (إس)

[٩] قولـه: «فبعـض ب أ» ومِـن ههنـا تبـيَّن أنَّ النتيجة الصادقة إنَّما هي جزئيةٌ لَا كليَّةٌ، وإنْ كان مقتضى المقدِّمتَين الكليَّتَينِ أنْ لا يكون النتيجةُ إلا كليَّةً. (عبد الحي)

[١٠] قولـه: «عكس الضَّربـين» كما هو المتبادر، بل عكس الثاني فقط.

[١١] قولـه: «فتأمَّـل» لعلَّـه إشـارةٌ إلى أنَّ عبـارة المصنِّف ههنا مشتملةٌ على الركاكة كما لا يخفى على مَن له أدنى فهمٍ في العبارة، إلَّا أنَّ المصنِّف اختارها لما أنَّه بصددِ الاختصـار. (إس)

وأمَّا المنتجة للسَّلب فأوَّلُها المركَّب من موجبةٍ كليَّةٍ وسالبةٍ كليَّةٍ. والثاني من موجبة جزئيَّةٍ وسالبةٍ كليَّةٍ. وإليهما أشار بقوله: «مع السَّالبة الكلية»أي لينتج الموجبتان مع السَّالبةِ الكليَّةِ. والثالث من موجبةٍ كليَّةٍ وسالبةٍ جزئيَّةٍ كما قال: «والكليَّةُ مع الجزئيَّةِ» أي الموجبةُ الكليَّةُ مع السَّالبةِ الجزئيَّةِ(١).

قوله: «بالخلف» يعني بيانُ إنتاج هذه الضُّروب لهذه النتائج إمَّا بالخلف، وهو ههنا[١٢] أن يُؤخَذَ نقيضُ النتيجة ويُجعل لكليَّته كُبرى، وصُغرى القياس لإيجابها صُغرى ليُنتج من الشَّكل الأوَّل ما ينافي[١٣] الكبرى. وهذا يجري[١٤] في هذه الضُّروب كلِّها.

وإمَّا بعكس الصُّغرى ليرجع[١٥] إلى الشَّكل الأوَّل. وذلك حيث يكون الكبرى كليَّة[١٦] كما في الضَّرْب الأوَّل والثَّاني والرَّابع والخامس.

وإمَّا بعكس الكبرى ليصير شكلاً رابعاً، ثمَّ عكس الترتيب[١٧] ليرتدَّ شكلاً أوَّلاً، وينتج نتيجةً، ثمَّ يُعكَس[١٨] هذه النتيجةُ، فإنَّه المطلوب. وذلك حيث يكونُ الكُبرى موجبةً، ليصلح عكسُه صغرى للشَّكل الأوَّل، ويكونُ الصُغرى كليَّةً، ليصلح كبرى له، كما في الضَّرْب الأوَّل والثَّالث لا غير.

---

(١) حاصل الشكل الثالث أنَّ الأصغر لاقى الأوسطَ إيجاباً، والأكبر لاقاه إمَّا إيجاباً أو سلباً، فيتلاقيان في الجملة إمَّا إيجاباً أو سلباً، فلا ينتج إلا جزئيةً. فثلاثة ضروب منه ينتج موجبة جزئية، وثلاثة أخرى سالبة جزئية. انظر: حواشي السيد المحقق الجرجاني على القطبي ٢/ ١٩٧

وترتيب ضروب هذا الشكل هكذا: [١] موجبة كلية + موجبة كلية = موجبة جزئية. [٢] موجبة كلية + سالبة كلية = سالبة جزئية. [٣] موجبة جزئية + موجبة كلية = موجبة جزئية. [٤] موجبة جزئية + سالبة كلية = سالبة جزئية. [٥] موجبة كلية + موجبة جزئية = موجبة جزئية. [٦] موجبة كلية + سالبة جزئية = سالبة جزئية.

وترتيب ضروب هذا الشكل ليس باعتبار نتائجها كما كان في الضربَين الأوَّل والثاني. بل باعتبار الضروب نفسِها. فالأوَّل أخصُّ الضُّروب المُنتِجة للإيجاب، والثاني أخصُّ الضُّروب المُنتجة للسلب، والأخصُّ أشرف. وتقديم الثَّالث والرابع على الأخيرين لاشتمالهما على كُبرى الشَّكل الأوَّل. وتقديم الثَّالث على الرابع، والخامسِ على السَّادس لشرف الإيجاب على السلب كما لا يخفى.

[١٢] قولـه: «وهـو ههنـا» أي في الشَّـكل الثالث وإنَّما قال: «ههنا» لأنَّ الخُلف ههنا غيرُ ما ذُكر هناك ـ أي في الشَّـكل الثـاني ـ لأنَّ نقيض النتيجـةِ يُجعل هنا كبرى، وهناك صغرى. (عبد)

[١٣] قولـه: «مـا ينافي» مثـل «كلُّ إنسـانٍ حيوانٌ. وكلُّ إنسـانٍ ناطـقٌ» يُنتِـج «بعضُ الحيـوان ناطقٌ»، وإلا لصدق نقيضُه وهو «لا شيءَ من الحيوان بناطقٍ». ويُجعل هذا النقيضُ كبرى فيقال: «كلُّ إنسـانٍ حيوانٌ. ولا شيءَ مـن الحيوان بناطقٍ» يُنتِج «لا شيءَ من الإنسـان بناطقٍ». وهـو مُنافٍ لكبرى الشَّـكل الثالـث، وهي «كلُّ إنسـانٍ ناطقٌ» وهو مسـلَّمٌ البتَّة، وإنَّـما قال: «ينافي» لا «يناقض» لأنَّ نقيـضَ «كلُّ إنسـانٍ ناطقٌ» إنَّما هو السـالبة الجزئيَّةُ ـ أعنِي بعضُ الإنسان ليس بناطقٍ ـ لا سالبة كليَّة. (عبد)

[١٤] قولـه: «وهـذا يجـري» فـإنَّ نتائـجَ هـذه الضُّروب ليسـت إلا جزئيَّةً موجبةً أو سـالبةً، فنقائضها تكـون كليَّةً البتَّـة. فهي صالحةٌ لأنْ تُجعل كبرى الشَّـكل الأوَّل. وصغريـاتُ هذه الضُّروب كلُّهـا أيضاً موجِبات لـمـا علمتَ أنَّ الشَّـكل الثالث أيضاً مـن شرائطها إيجابُ الصغـرى، فهي تصلـح أنْ تقعَ صغرى الشَّـكل الأوَّل. (إس)

[١٥] قوله: «ليرجع إلى الشَّـكل الأوَّل» والشَّـكلُ الثالـث مخالِف الشَّـكل الأوَّل في الصُّغـرى، وموافق له في الكـبرى؛ فبعكس الصُّغرى يكون راجعاً إلى الشَّـكل الأوَّل بالضرورة، مثل «كلُّ إنسـانٍ حيوانٌ. وكلُّ إنسـانٍ ناطـقٌ» ينتِج مـن الشَّـكل الأوَّل تلك النتيجـةَ المطلوبةَ. (عبد)

[١٦] قولـه: «يكون الكـبرى كليَّة» كان الشرط في الشَّكل الأوَّل كليَّة الكبرى.

[١٧] قوله: «ثمَّ عكس الترتيب» بأن يُجعَل عكس الكبرى صُغرى، ونفسُ الصغرى كبرى.

[١٨] قولـه: «ثم يعكس هـذه» توضيحُه أنْ يقال: «كلُّ إنسـان حيـوان. وكلُّ إنسـانٍ ناطـقٌ» فيُنتِج «بعضُ الحيـوان ناطـقٌ». والدَّليـل عليه عكسُ الكـبرى وجعلُه صغـرى، وصغـرى القيـاسِ كـبرى، فيقـال: «بعـض الناطق إنسـانٌ. وكلُّ إنسـانٍ حيوانٌ» فيُنتِج هذا التأليفَ «بعـضُ الناطـق حيـوانٌ». ثـمَّ يُعكـس هـذه النتيجةُ إلى قولنا: «بعضُ الحيوان ناطقٌ». وهو المطلوب من الشَّكلِ الثالث. (محصل)

[١٩] قولـه: «لا غـير» فإنَّ الكـبرى في الثاني، وإنْ كانـت موجبـةً، لكـنَّ الصغـرى جزئيَّـةٌ لا تصلح كبرى للشَّـكل الأوَّل. وأمَّـا الرابعُ والسـادسُ فالصُّغرى فيهما وإنْ كانـت كليَّـةً لكنَّ الكبرى ليسـت موجبةً، فعكسـه سـالبةٌ غيرُ صالحةٍ لصُغرى الشَّكل الأوَّل. وأمَّا الضَّرْب الخامـس فالصغـرى فيـه جزئيَّـةٌ لا تصلح كـبرى له بل الكـبرى له أيضاً سـالبةٌ لا تصلح عكسُـه صغرى له فإنَّ عكس السالبةِ سالبةٌ. (إس)

[شرائط الشَّكل الرَّابع]

وفي الرَّابع إيجابُهما مع كليَّة الصُّغرى، أو اختلافُهما في الكيف مع كليَّة إحداهما؛ ليُنتج الموجبةُ الكليَّةُ مع الأربعِ، والجزئيَّةُ مع السَّالبة الكليَّة، والسالبتان مع الموجبة الكليَّةِ، وكليَّتُها مع الموجبة الجزئيَّةِ، جزئيَّةً موجبةً إن لم يكن سلبٌ، و إلَّا فسالبةٌ، بالخلف أو بعكس الترتيب ثمَّ عكس النتيجة، أو بعكس المقدِّمتَين، أو بالردِّ إلى الثاني بعكس الصُّغرى، أو الثالثِ بعكس الكُبرى.

قوله: «**وفي الرَّابع**» أي يُشترط في إنتاج الشَّكل الرَّابع بحسَب الكم والكيف أحدُ الأمرين: إمَّا إيجابُ المقدِّمتَين مع كليَّة الصُّغرى، وإمَّا اختلافُ المقدِّمتَين في الكيف مع كليَّة إحداهما.

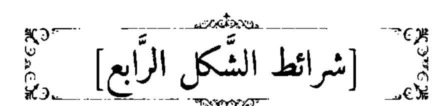
وذلك لأنَّه[١] لولا أحدُهما لزم إمَّا أن يكون المقدِّمتان سالبتين[٢]، أو موجبتين[٣] مع كون الصُّغرى جزئيَّةً، أو جزئيَّتَين[٤] مختلفتين في الكيف. وعلى التقادير الثلاثة يحصل الاختلافُ. وهو دليل العُقم[٥].

أمَّا على الأوَّل فلأنَّ الحقَّ في قولنا: «لا شيءَ من الحجر بإنسان. ولا شيءَ من الناطق بحجرٍ» هو الإيجاب[٦]. ولو قلنا[٧]: «لا شيءَ من الفرس بحجرٍ»، كان الحقُّ السَّلبَ[٨].

وأمَّا على الثاني فلأنَّا إذا قلنا: «بعض الحيوان إنسان. وكل ناطقٍ حيوان»، كان الحقُّ الإيجابَ[٩]. ولو قلنا: «وكل فرس حيوان»، كان الحقُّ السَّلبَ[١٠].

وأمَّا على الثالث فلأنَّ الحقَّ في قولنا: «بعض الحيوان إنسان. وبعض الجسم ليس بحيوان»، هو الإيجاب[١١]. ولو قلنا[١٢]: «بعض الحجر ليس بحيوان»، كان الحقُّ السَّلبَ[١٣].

ثم إنَّ المصنِّف لم يتعرَّض[١٤] لبيان شرائط الشَّكل الرابع بحسب الجهة[١٥] لقلَّة الاعتداد[١٦] بهذا الشَّكل، لكمال بُعدِه عن الطَّبع. ولم يتعرَّض أيضاً[١٧] لنتائج[١٨] الاختلاطات الحاصلة من الموجَّهات في شيءٍ من الأشكال الأربعة، لطول الكلام فيها. وتفصيلُها موكولٌ إلى مطوَّلات هذا الفنِّ.



[شرائط الشَّكل الرَّابع]

[١] قوله: «وذلك لأنَّه» أي اشتراطُ أحد الأمرَينِ المذكورَينِ لإنتاج الشَّكل الرابع لأنَّه إلخ. (عبد)

[٢] قوله: «سالبتَينِ» فانتفى الجزءُ الأوَّل من الشرط الأوَّل، وكذا الجزء الأوَّل من الشرط الثاني. (عبد الحليم)

[٣] قوله: «أو موجبتَين مع» فانتفى الجزءُ الثاني من الشرطِ الأوَّل، والجزءُ الأوَّل من الشرط الثاني. (عبد الحي)

[٤] قوله: «أو جزئيَّتَينِ» فانتفى الجزءُ الأوَّل من الشرط الأوَّل، والجزءُ الثاني من الشرط الثاني. (عبد الحي)

[٥] قوله: «وهو دليل العُقم» أي الاختلافُ دليلُ عدمِ الإنتاج، لما علمتَ أنَّ النتيجةَ لازمةٌ. ولزومُ أمرَينِ مختلفَينِ لذاتٍ واحدةٍ مُحالٌ. (إس)

[٦] قوله: «هو الإيجاب» أي «بعض الإنسان ناطق».

[٧] قوله: «ولو قلنا» أي بدل الكبرى.

[٨] قوله: «الحقُّ السَّلبَ» أي لا شيء من الإنسان بفرس.

[٩] قوله: «الحقُّ الإيجابَ» أي «بعض الإنسان ناطق».

[١٠] قوله: «الحقُّ السَّلبَ» أي «لا شيء من الإنسان بفرس».

[١١] قوله: «هو الإيجاب» أي «بعض الإنسان جسمٌ».

[١٢] قوله: «ولو قلنا» أي بدل الكبرى.

[١٣] قوله: «الحقُّ السَّلبَ» أي «بعض الإنسان ليس بحجرٍ».

[١٤] قوله: «ثمَّ إنَّ المصنِّف لم يتعرض» جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ تقريرُ السؤال غنيٌّ عن البيان. (عبد)

[١٥] قوله: «بحسَب الجهة» اعلم أنَّ شرائط هذا الشَّكل بحسَب الجهة أمورٌ خمسةٌ:

الأوَّل: أنَّه لا يُستعمل الممكنةُ في هذا الشَّكل أصلاً موجبةً كانت أو سالبةً.

والثاني: أنْ تكونَ السالبةُ المستعمَلة فيه قابلةً للانعكاس.

والثالث: أحدُ الأمرَينِ: صدقُ الدوام على صُغرى الضَّرب الثالث، أو العرفيُّ العامُّ على كبراه.

والرابع: أنْ تكون الكبرى في الضَّرب السادس من القضايا المنعكِسة السوالبِ.

والخامس: أنْ تكونَ الصُّغرى في الثامن إحدى الخاصَّتَينِ، والكبرى مما يَصدُق عليه العرفيُّ العامُّ. (إس)

[١٦] قوله: «لقلَّة الاعتداد بهذا الشَّكل» حتى أسقطه الفارابيُّ عن الاعتبار.

[١٧] قوله: «ولم يتعرَّض أيضاً» كأنَّ سائلاً يقول: إنَّ المصنِّف تعرَّض لبيان شرائطِ الأشكال الثلاثة الأُوَل بحسَب الجهة، ولم يتعرَّض لبيان نتائجِه عند اختلاطِ الموجَّهات بعضِها مع بعضٍ في شيءٍ من تلك الثلاثة، فأجاب بقوله هذا. (عبد)

[١٨] قوله: «لنتائج الاختلاطات الحاصلة» أي إنتاج الأقسية الحاصة من اختلاطات الموجَّهات بعضها إلى بعضٍ.

قوله: «لينتج» الضُّروب المنتجةُ في هذا الشَّكل بحَسَب أحد الشرطين السابقين ثمانيةٌ حاصلةٌ[١٩] مـن ضمِّ الصُّغـرى الموجبةِ الكليَّـةِ مع الكُبريـات الأربع[٢٠]،والصُّغـرى الموجبةِ الجزئيـةِ مع الكُبرى السَّـالبةِ الكليَّةِ، وضمِّ الصُّغريين السـالبتين الكليَّةِ والجزئيَّةِ مع الكُبرى الموجبةِ الكليَّةِ، وضمِّ كليَّتِها ـ أي الصُّغرى السَّالبة الكلية ـ مع الكُبرى الموجبةِ الجزئيَّةِ.

فـالأوَّلان مـن هذه الـضُّروب ـ وهمـا المؤلَّف من موجبتـين كليَّتـين، والمؤلَّف من موجبـةٍ كليَّةٍ صُغرى وموجبةٍ جزئيَّةٍ كُبرى ـ يُنتجان موجبةً جزئيَّةً. والبواقي المشتملةُ على السَّلب تُنتج سالبةً جزئيَّةً في جميعهـا؛ إلا في ضَرْبٍ واحـدٍ، وهـو المركَّب من صُغرى سـالبةٍ كليَّةٍ وكُبرى موجبـةٍ كليَّةٍ، فإنَّه يُنتج سالبةً كليةً.

وفي عبارة المصنِّف تسـامحٌ[٢١] حيث تُوهِم أنَّ ما سـوى الأوَّلَين من هذه الضُّروب يُنتج السَّلبَ الجزئـيَّ. وليـس كذلك كما عرفتَ. ولو قدَّم لفظ «موجبة» على «جزئيـة» لكان أولى[٢٢]. والتفصيل[٢٣] ههنا أنَّ ضروب هذا الشَّكل ثمانيةٌ:

الأوَّل: من موجبتين كليتين[٢٤].

والثاني: من موجبةٍ كليَّةٍ صُغرى[٢٥] وموجبةٍ جزئيَّةٍ كُبرى. يُنتجان موجبةً جزئيَّةً.

والثالث: من صغرى سالبة كلية[٢٦] وكبرى موجبة كلية يُنتج سالبةً كليَّةً.

والرابع: عكس ذلك[٢٧].

والخامس: من صُغرى موجبة جزئية[٢٨] وكُبرى سالبة كلية.

والسادس: من سالبةٍ جزئيَّةٍ صُغرى، وموجبةٍ كليَّةٍ كُبرى[٢٩].

والسابع: من موجبةٍ كليَّةٍ صُغرى[٣٠] وسالبةٍ جزئيَّةٍ كُبرى.

والثامن:من سالبةٍ كليَّةٍ صُغرى[٣١] وموجبةٍ جزئيَّةٍ كُبرى.

وهذه الضُّروب الخمسة الباقيةُ تُنتج سالبةً جزئيَّةً. فاحفظ هذا التفصيل، فإنَّه نافعٌ فيما سيجيء[١].

---

(١) ترتيب هذه الضروب ليس باعتبار نتائجها، بل باعتبار أنفسها.

فقُـدِّم الأول لأنَّـه مـن موجبتين كليَّتين، والإيجـاب الكليُّ أشرفُ القضايـا الأربع. وقُدِّم الثاني لمشـاركته الـضربَ الأوَّلَ في إيجاب المقدِّمتين وفي أحكام الاختلاط ـ أي الأحكام المترتبة باعتبار الجهة في تركيب القياس، وسيأتيك في شرح الشمسية إن شاء الله، وإن كان الثالثُ والرابعُ من كليَّتين، والكلي أشرف ـ وإن كان سلباً ـ من الجزئيِّ ـ وإن كان إيجاباً.

ثمَّ قُدِّم الثالثُ لارتداده إلى الشكل الأول بعكس الترتيب؛ ثمَّ الرابعُ لكونه أخصَّ من الخامس؛ ثمَّ الخامس على السادس لارتداده إلى الشَّكل الأوَّل بعكس المقدِّمتين؛ ثمَّ السادسُ والسابعُ على الثَّامن لاشتمالهما على الإيجاب الكليِّ دونَه. وقُدِّم السادسُ على السابع لارتداده إلى الشَّكل الثاني، دون السابع. انظر: شرح الشمسية للقطب الرازي ٢/ ٢٠٥

[١٩] قوله: «ثمانية حاصلة» وأمّا الثّمانية الأخرى، وهي الصغرى الجزئيّةُ مع الموجبتَين، والسالبتانِ مع السالبتَين، والصُّغرى الموجبةُ الجزئيّةُ مع الكبرى السالبة الجزئيّةِ، والصُّغرى السالبةُ الجزئيّةُ مع الكبرى الموجبةِ الجزئيّةِ، فقد سقطتْ بالشرط المذكور ـ أي أحد الأمرين: إيجابُ المقدِّمتَينِ مع كون الصُّغرى كليةً، أو اختلافُهما في الكيف مع كليةِ إحداهما ـ فإنَّ كلًّا مِن هذه الضُّروب لا يتحقَّق فيه هذا الشرطُ. (إس)

[٢٠] قوله: « الكبريات الأربع» المحصورات الأربع.

[٢١] قوله: «تسامحٌ» هو في اللُّغة: مَردُمِي كَردَنْ وآسانْ گِرفتَنْ، وفي الاصطلاح: استعمالُ اللفظ في غير ما وُضِع له حقيقةً بلا قصدِ عِلاقةٍ مقبولةٍ، ولا نَصبِ قرينةٍ دالَّةٍ عليه، اعتماداً على ظهور فهم المراد في ذلك المقامِ لشهرتِه عند الخواصِّ والعوامِّ.

وههنا كذلك فإنَّ كلامَ المصنِّف «وإلا فسالبة» بعطفِه على «الـ موجبة» التي وقعتْ صفةً لـ«جزئيةٍ» يُوهِم أنَّ موصوف «الـ سالبة» إنّما هو جزئيةٌ. فعُلِم من ههنا أنَّ ما سِوى الضربين الأوَّلَين يُنتِج السلب الجزئيَّ. وليس كذلك لما عَرفتَ أنَّ الضرب الواحدَ منه ـ وهو الضرب الثالث ـ يُنتِج سالبةً كليةً، لكن لشهرة هذا الإيراد اعتمد عليها وأراد بالسالبة أعمَّ من أنْ يكونَ جزئيًّا أو كليًّا، كأنَّه أراد عطفَه على جزئيّةٍ وإنْ كان سوقُ الكلام يُنادِي على خلافه. (عبد)

[٢٢] قوله: «لكان أولى» فإنَّه يكون المرادُ حينئذٍ من السالبة أعمَّ من أنْ تكون كليّةً أو جزئيّةً لعدم التقييد بالجزئيّةِ، فلا يرِدُ حينئذٍ شيءٌ، فإنَّ منشأَ الاعتراضِ ليس إلا على أنَّ الجزئيّة معتبرةٌ في السالبة أيضاً حيث ذكر جزئيّةً أوّلاً ثُمَّ فسَّرها بتفسيرَينِ على التقديرَينِ كما لا يخفى. (إس)

قوله: «لكان أولى» چه درين وقت معنى عبارت چنين ميشود كه اين ضروب نتيجه مى دهند موجبة جزئية را اگر سلب نباشد وإلا سالبة نتيجه مي دهند، عام از آنكه كلي باشد نتيجه يا جزئي. (علي رضا)

[٢٣] قوله: «والتفصيل ههنا» اعلم أنَّ مراتب ضروبِه ثمانيةٌ على ما ذكره الشارحُ. وأمّا المصنِّف فلمّا كان مَطمَحُ نظرِه الاختصارَ قال ما قال ولم يُراعِ الترتيبَ النفسَ الأمريَّ. (عبد)

[٢٤] قوله: «من موجبتين كليَّتين» نحو «كلُّ ناطقٍ إنسان. وكلُّ كاتبٍ ناطق».

[٢٥] قوله: «من موجبة كليَّة» نحو «كلُّ إنسانٍ ناطقٌ. وبعض الحيوان إنسانٌ».

[٢٦] قوله: «من صغرى سالبة كليَّة» نحو «لا شيء من الإنسان بحجرٍ. وكلُّ ناطقٍ إنسانٌ».

[٢٧] قوله: «عكس ذلك» أي موجبةٌ كليَّةٌ صغرى وسالبةٌ كليَّةٌ كبرى، نحوُ «كلُّ إنسان ناطقٌ. ولا شيءَ من الحجر بإنسانٍ».

[٢٨] قوله: «من صغرى موجبة جزئيَّة» نحو «بعض الحيوان إنسانٌ. ولاشيء من الجماد بحيوانٍ».

[٢٩] قوله: «وموجبةٍ كليَّةٍ كبرى» نحو «بعض الحيوان ليس بإنسانٍ. وكلُّ فرسٍ حيوانٌ».

[٣٠] قوله: «من موجبة كليَّة صغرى» نحو «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ. وبعض الحجر ليس بإنسانٍ».

[٣١] قوله: «من سالبةٍ كليَّةٍ صغرى» نحو «لاشيء من الفرس بإنسانٍ. وبعض الصاهل فرسٌ».

قوله: «**بالخلف**» وهو في هذا الشَّكل[٣٢] أن يُؤخذ نقيضُ النَّتيجةِ ويُضَمَّ إلى إحدى المقدِّمتَين[٣٣]، ليُنتج[٣٤] ما ينعكس إلى ما ينافي المقدِّمة الأخرى[٣٥].

وذلـك الخلف يجري في الـضَّرْب[٣٦] الأوَّل والثـاني والثالث والرابع والخامس، دون البواقي. وقال المصنِّف في «شرح الشمسية»[٣٧] بجريان الخلف في السَّادس(١). وهذا سهوٌ[٣٨].

قولـه: «**أو بعكـس الترتيـب**[٣٩]» وذلك إنَّما يجري حيـث تكون الكُبرى موجبـةً[٤٠]، والصُّغرى كليَّـةً[٤١]. والنتيجة مع ذلك قابلةٌ للانعـكاس[٤٢]، كما[٤٣] في الأوَّل والثَّاني والثَّالث، والثَّامن أيضاً، إن انعكست[٤٤] السالبةُ الجزئيَّةُ، كما إذا كانت إحدى الخاصَّتين، دون البواقي.

---

(١) انظر: شرح الرسالة الشمسية ص: ٣٣٦، طبعة دار النور المبين

[٣٢] قوله: «وهو في هذا الشَّكل أن يؤخذ» لا ما ذُكِر في الثالث والثاني. (عبد النبي)

[٣٣] قوله: «إحدى المقدَّمتين» الصغرى أو الكبرى.

[٣٤] قوله: «ليُنتج» أي هذا الأحد، والضمُّ المفضي إلى الشَّكل الأوَّل.

[٣٥] قوله: «المقدِّمة الأخرى» المتروكة من الشَّكل الأوَّل.

[٣٦] قوله: «في الضَّرْب الأوَّل» كما تقول: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ. وكلُّ ناطق إنسانٌ» يُنتِج «بعضُ الحيوان ناطقٌ»، وإلا لصدق نقيضُه وهو «لاشيءَ من الحيوان بناطقٍ». ويُضمُّ هذا النقيضُ إلى إحدى المقدِّمتَينِ في الشَّكل الرابع فيقال: «كلُّ إنسان حيوانٌ. ولا شيءَ من الحيوان بناطقٍ» يُنتِج «لا شيءَ من الإنسانِ بناطقٍ». وهذا يَنعكِس إلى «لا شيءَ من الناطق بإنسانٍ». وهذا العكسُ منافٍ للمقدِّمة المتروكةِ المفروضِ صدقُها ـ وهي «كلُّ ناطق إنسانٌ» ـ، فالعكس باطل. والعكس لازمٌ للنتيجة. وبطلانُ اللازم يَستلزِم بطلانَ الملزوم. فالنتيجةُ أيضاً باطلةٌ.

وقِس عليه جريانَ الخُلف في الضَّرْب الثاني المؤلَّف من موجبةٍ كليَّةٍ صُغرى وموجبةٍ جزئيَّةٍ كُبرى كقولنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ. وبعضُ الناطق إنسانٌ» يُنتِج «بعضُ الحيوان ناطقٌ»، إلى آخِر المقدِّماتِ المذكورة. وكذا في الضَّرب الثالث والرابع والخامس. (عبد)

[٣٧] قوله: «شرح الشمسيَّة» المشهور بالسعديَّة.

[٣٨] قوله: «وهذا سهوٌ» لأنَّك تقول: «بعضُ الإنسان ليس بحجرٍ. وكلُّ ناطقٍ إنسانٌ» يُنتِج «بعضُ الحجر ليس بناطقٍ»، وإلا لصدق نقيضُه ـ وهو «كلُّ حجرٍ ناطقٌ» ـ. وإذا ضُمَّ هذا النقيضُ إلى الكُبرى وقيل: «كلُّ حجرٍ ناطقٌ. وكلُّ ناطقٍ إنسانٌ» يُنتِج من الشَّكل الأوَّل «كلُّ حجر إنسانٌ». ويَنعكِس إلى «بعضُ الإنسانِ حجرٌ». ولكن لا يُمكِن أن يقال: إنَّ هذا العكس منافٍ للصُّغرى، لجواز أنْ يكون بعضُ الإنسان الذي ليس بحجرٍ غيرَ الإنسان الذي حجرٌ. (عبد)

[٣٩] قوله: «بعكس الترتيب» ليحصل الشكل الأوَّل.

[٤٠] قوله: «الكُبرى موجبة» لتصلح لصغرويَّة الشكل الأوَّل.

[٤١] قوله: «والصغرى كليَّة» لتصلح لكبرويَّة الشكل الأوَّل.

[٤٢] قوله: «قابلة للانعكاس» لأنَّه بعد عكس الترتيب لا بدَّ من عكس النتيجة في تحصيل النتيجة المطلوبة من الشَّكل الرابع.

[٤٣] قوله: «كما في الأوَّل» تصويرُه «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ. وكلُّ ناطق إنسانٌ» يُنتِج «بعضُ الحيوان ناطقٌ»، لأنَّه إذا عُكس الترتيبُ بأنْ «كلُّ ناطق إنسانٌ. وكلُّ إنسان حيوانٌ» يَصير شكلاً أوَّلاً، ويُنتِج «كلُّ ناطق حيوانٌ». وإذا عُكس هذه النتيجةُ وقيل: «بعضُ الحيوان ناطقٌ» يَحصُل عين النتيجةِ الحاصلةِ من الشَّكل الرابع. وقِس عليه. (عبد)

[٤٤] قوله: «وإن انعكس» متعلِّقٌ بالضَّرب الثَّامن. يعني عكسَ الترتيب، ثمَّ عكس النتيجة الحاصلة يجري في الضَّرب الثَّامن الذي نتيجةُ السالبة الجزئيَّة إن كانت تلك النتيجةُ من الخاصَّتين ينعكس منهما السالبةُ الجزئيَّةُ كنفسها. (عبد)

قولـه: «أو بعكس[٤٥] المقدِّمتين» فيرجع إلى الشَّكل الأوَّل. ولا يجري إلا حيث تكون الصُّغرى موجبةً[٤٦] والكبرى سالبةً كليَّةً[٤٧]، لتنعكس إلى الكليَّة، كما في الرابع[٤٨] والخامس، لا غير[٤٩].

قولـه: «أو بالـرَّد[٥٠] إلى الثاني» ولا يجـري[٥١] إلا حيث تكون المقدِّمتـان مختلفتين[٥٢] في الكيف، والكُبرى كليَّةً، والصُّغرى قابلةً للانعكاس[٥٣]، كما في الثالث والرابع والخامس، والسـادس أيضاً، إن انعكست[٥٤] السالبةُ الجزئيَّةُ[٥٥] لا غير.

قولـه: «بعكس الكُبرى[٥٦]» ولا يجري إلا حيث تكـون الصُّغرى موجبةً[٥٧]، والكُبرى قابلةً[٥٨] للانعكاس، وتكون الصُّغرى أو عكسُ الكُبرى كليَّةً[٥٩].

[٤٥] قولـه: «أو بعكـس المقدِّمتـين» أي عكـس كلٍّ مـن الصُّغـرى والكُبرى بالعكس المستوي مع بقاء الترتيـب، فيجعـل عكـس الصُّغـرى صُغـرى، وعكس الكُبرى كُبرى.

[٤٦] قوله: «الصغرى موجبة » فعكسـها موجبة صالحة لصغرويَّة الشكل الأوَّل.

[٤٧] قولـه: «كليـةً » فتصلـح لكبرويَّـة الشـكل الأوَّل.

[٤٨] قوله: «كما في الرابع» كما تقول: «كلُّ إنسـانٍ حيـوانٌ. ولا شيءَ من الحجر بإنسـانٍ» ينتج من الشَّـكل الأوَّل «بعـض الحيوان ليس بحجـرٍ». وهو عين النتيجة الحاصلة من الضرب الرابع. وقِس عليه الخامس. (عبد)

[٤٩] قوله: «لا غير» فإنَّ الكُبرى في الأوَّلِ والثاني والثالثِ والسـادسِ والثامنِ مُوجِبـةٌ. والموجِبةُ تنعكس جزئيَّةً، فلا تصلُح كبرى الشَّكل الأوَّلِ.

وأمَّا السـابع فالكبرى فيه سـالبةٌ جزئيَّـةٌ غيرُ قابلةٍ للانعكاس. وأمَّا على تقدير الانعكاس، كما إذا كانت من الخاصَّتَين، يكون عكسُـه جزئيَّةً البتَّةَ، فلا تصلُح لكبرى الشَّكل الأوَّل. (إس)

[٥٠] قوله: «أو بالردِّ إلى الثاني» لأنَّ الشَّكل الرابع شريكٌ للشَّكل الثاني في الكبرى، ومخالفٌ له في الصُّغرى، فإذا عكستَ الصُّغرى يكون شكلاً ثانياً. (عبد)

[٥١] قوله: «ولا يجري» أي الردُّ إلى الشَّـكل الثاني بعكس الصُّغرى.

[٥٢] قوله: «مختلفتـين» لأنَّ اختلاف المقدِّمتين في الكيف شرطٌ في الشكل الثاني.

[٥٣] قولـه: «والصُّغـرى قابلـةٌ للانعـكاس» لأنَّ الـردَّ إلى الثاني إنَّـما يحصل بعكس الصغـرى، فلو لم تكن الصغرى قابلةً للانعكاس لما كان الشَّـكل الرابعُ مردوداً إلى الشَّكل الثاني. (عبد)

[٥٤] قولـه:«إن انعكسـت» متعلِّـق بالـضَّرْب السَّادس.

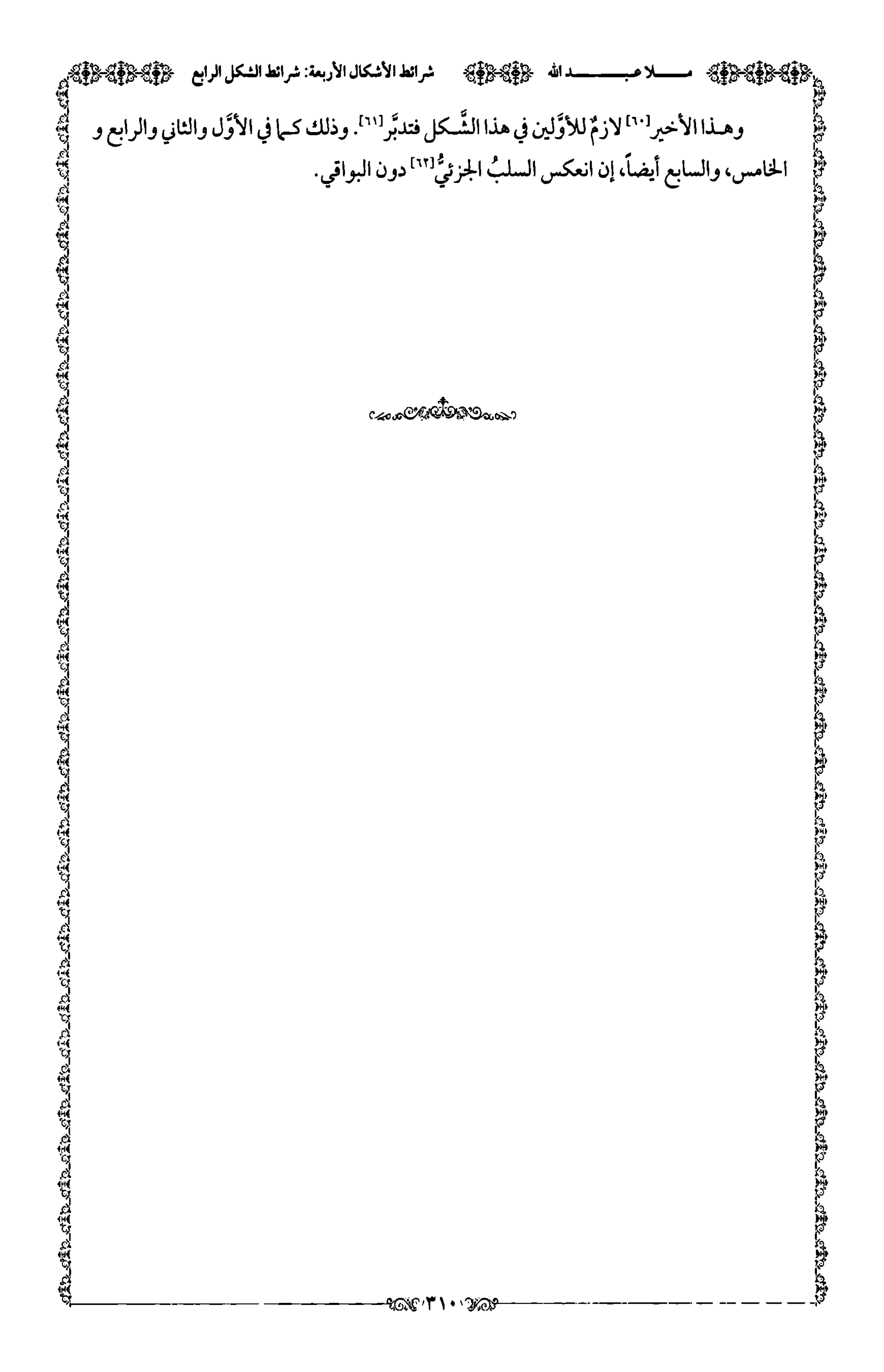
[٥٥] قوله:«السـالبة الجزئيَّـة» كـما إذا كانـت مـن الخاصَّتين.

[٥٦] قوله: «بعكس الكبرى» لأنَّ الشَّـكل الرابع شريـكُ الشَّـكل الثالـث في الصُّغـرى، ومخالـفٌ لـه في الكـبرى، فـإذ عكسَ الكُـبرى يكون شـكلاً ثالثـاً البتَّةَ. (عبد)

[٥٧] قولـه: «يكـون الصغرى موجبة» لاشـتراط إيجاب الصُّغرى في الثالث.

[٥٨] قوله: «والكبرى قابلة» وإلَّا لا يكون الشَّكل الرابع مردوداً إلى الثالث، لأنَّ ردَّه إليه إنَّما يحصل بعكس الكبرى.

[٥٩] قوله:«كليَّـةً» لاشـتراط كليَّـة إحدهمـا في الثالث.



وهـذا الأخير[٦٠] لازمٌ للأوَّلين في هذا الشَّكل فتدبَّر[٦١]. وذلك كما في الأوَّل والثاني والرابع و الخامس، والسابع أيضاً، إن انعكس السلبُ الجزئيُّ[٦٢] دون البواقي.

[٦٠] **قولـه: «وهـذا الأخـير»** أي الدليـل الأخير مـن دلائل إنتاجِ الشَّـكل الرابـعِ لنتائجها، وهـو ردُّه إلى الثالث بعكس الكبرى، لازمٌ جارٍ دائماً، غيرُ مقيَّدٍ بوقتٍ دونَ وقـتٍ في الضَّربَـين الأوَّلَين من الشَّـكل الرابع، فلا ينفكُّ عنـه، وأمَّا في غيرهما فقد يجري وقد لا يجري، لأنَّ كبرى الضَّرْب الأوَّل والثاني مُوجِبةٌ، وهي تنعكس دائماً، بخـلاف كبرى الـضرب الرابـع والخامـس فإنَّها سـالبةٌ كليـةٌ، ويجوز أن تكـون هذه الكبرى من القضايا التِّـسع الغير المنعكسةِ السَّوالبِ. (عبد)

[٦١] **قولـه: «فتدبَّـر»** إشـارةٌ إلى منـعِ اللـزومِ مع السَّنَد، فإنَّه يجوز أن تكون الكبرى الموجِبةُ من الممكنتَين، وقـد عرفـتَ أنَّه لا عكـس للممكنتَـين مـن الموجِبات. (عبد)

[٦٢] **قولـه: «إن انعكس السـلب الجزئي»** متعلِّقٌ بالسـابع فإنَّ كبراه سـالبة جزئيَّة، فـإذا كانت من إحدى الخاصَّتين انعكسـت، وإلا فلا. فهذا الأخير لا يجري فيه دائماً بل في وقتٍ.

[ضابطة شرائط الأربعة]

وضابطةُ شرائطِ الأربعةِ(١) أنَّه لا بُدَّ لها إمَّا مِن عُمومِ مَوضوعيَّةِ الأوسطِ مع مُلاقاتِه للأصغرِ بالفعلِ، أوْ حَملِه على الأكبرِ؛ وإمَّا من عمومِ موضوعيَّةِ الأكبرِ مع الاختلاف[١] في الكيف، مع منافاةِ نسبةِ وصفِ الأوسطِ إلى وصفِ الأكبرِ لنسبتِه إلى ذاتِ الأصغرِ.

قوله: «وضابطة شرائطِ الأربعةِ» أي الأمرُ الذي إذا راعيتَه في كلِّ قياسٍ اقترانيٍّ(٢) حمليٍّ كان مُنتِجاً ومشتمِلاً على الشرائط السابقة جزماً.

قوله: «أنَّه لا بُدَّ» أي لا بُدَّ في إنتاج القياس من أحد الأمرين(٣)[٢] على سبيلِ منعِ الخُلوِّ[٣].

قوله: «إمَّا مِن عموم موضوعيَّةِ الأوسطِ» أي كليَّةِ قضيَّةٍ(٤)[٤] موضوعُها[٥] الأوسطُ، كالكُبرى في الشَّكل الأوَّلِ، وكإحدى المقدِّمتَين في الشَّكل الثالثِ، وكالصُّغرى في الضربِ الأوَّلِ والثَّاني والثَّالثِ والرَّابعِ والسَّابعِ والثَّامنِ[٦] من الشَّكل الرابعِ.

---

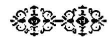
(١) هذه الضابطة من إبداعات العلامة التفتازاني رحمه الله. فذكر أمراً إجمالياً - بعد ذكر شروطِ كلِّ شكلٍ بالتفصيل - يشتمل على جميع ما فصَّلته تلك الشروط. ولأجله أقبل عليها العلماء قديماً وحديثاً، وأفردوها بالشرح وحرَّروا فيه رسائل، فمنها شرح الضابطة للفاضل الشارح ملا عبد الله اليزدي، ومنها شرحها لحبيب الله الميرزا جان الباغنوي، ومنها شرحها للعلامة بحر العلوم عبد العلي السهالوي، ومنها شرحها للمفتي محمد سعد الله، ومنها شرحها للفاضل عبد الحليم اللكنويِّ رحمهم الله تعالى. وستأتيك هذه الشروح في ذيل هذا الشرح إن شاء الله تعالى.

(٢) كذا في جميع النسخ سوى الهنديتين. وفيها: «قياسٍ حمليٍّ» دون «اقترانيٍّ».

(٣) الأمر الأول: عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل، أو حمله على الأكبر. والأمر الثاني: عموم موضوعيَّة الأكبر مع الاختلاف في الكيف، مع منافاة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر لنسبته إلى ذات الأصغر.

(٤) كذا في الهنديتين والتحفة. وفي الراغب والطبعة الإيرانية: «قضيةٌ كليَّةٌ». ولعلَّ ما في الهنديتين أوفق بالسياق.

وفي إيراد «قضية» نكرةً إشارةٌ إلى أن ليس المراد من عموم موضوعية الأوسط أن يكون كلُّ قضيةٍ موضوعُها الأوسطُ كلياً. فلا يرد أنَّ إحدى المقدِّمتين في الشَّكل الثَّالث، وكذا الصُّغرى في الضَّرب الخامس والسادس من الشكل الرابع جزئيةٌ، مع كون الأوسط موضوعاً فيها. انظر: حاشية الميرزا محمد علي على الحاشية ص: ٩٨ - ٩٩



[ضابطة شرائط الأربعة]

[١] قوله: «مع الاختلاف في الكيف» إشارةٌ إلى شرائط الشَّكل الثَّاني. وله ثلاثة شرائط:

الأوَّل: كليَّة كُبراه موجبةً نحو «لا شيءَ من الحجرِ بناطقٍ. وكلُّ إنسانٍ ناطقٌ»، أو سالبةً نحو «كلُّ حجرٍ جمادٌ. ولا شيءَ من الإنسانِ بجمادٍ».

والثاني: اختلافُ مقدِّمتَيه إيجاباً وسلباً.

والثالث: وجوبُ المنافاةِ بين نسبةِ وصفِ الأوسطِ إلى وصفِ الأكبر وبين نسبةِ وصفِ الأوسطِ إلى ذاتِ الأصغرِ، كما في المثالين المذكورَين. فيجب التنافي بين النسبتَين، لأنَّه عند حصول هذا الشرط يلزم عنه النتيجةُ، وعند عدمِه لا يلزَم.

أمَّا الأوَّلُ[1] لأنَّه متى كانت نسبةُ [وصف] الأوسطِ إلى ذاتِ الأصغر ثبوتيَّةً اجتماعيَّةً، ونسبةُ وصفِ الأوسطِ إلى وصف الأكبر غيرَ ثبوتيَّةٍ، يكون الأكبرُ مسلوباً عن ذات الأصغر، مثل «كلُّ إنسانٍ ناطقٌ. ولا شيءَ من الحجر بناطقٍ».

وإن كانت نسبةُ الأوسط إلى الأصغر غيرَ ثبوتيَّةٍ، وتكون النسبةُ بين وصفَي الأوسط والأكبر ثبوتيَّةً اجتماعيةً يكون مسلوباً أيضاً عن الأصغر، لأنَّ أحدَ الوصفَين المتوافقَين والمتلازمَين[2] إذا كان مسلوباً عن ذاتٍ كان الوصفُ الآخَرُ مسلوباً عنه أيضاً، مثل «لا شيءَ من الإنسانِ بجمادٍ. وكلُّ حجرٍ جمادٌ».

وأمَّا الثاني[3] فلأنَّه لو لم يكن بين النسبتَين منافاةٌ يحتمل أن يكون الأوسطُ ثابتاً للأصغر والأكبر أيضاً، مثل «كلُّ إنسانٍ متحرِّكٌ بالفعل. ولا شيءَ من الحيوان بمتحرِّكٍ بالفعل» لا يُنتج أنَّه «لا شيءَ من الإنسان بحيوان». هذا ما سنح بخاطري. (مولوي بزرگ علي)

[٢] قوله: «أحد الأمرين» مع الضميمة المعتبَرة مع كلِّ واحدٍ منهما.

[٣] قوله: «منع الخلو» فلا بأسَ باجتماعهما.

[٤] قوله: «أي كليَّةِ قضيَّةٍ» يعني به أنَّ عمومَ موضوعيَّة الأوسط كنايةٌ عن كون القضيَّةِ كليَّةً، فإنَّ بين عموم الموضوع وكونِ القضيَّةِ كليَّةً تلازماً. ولا مضائقةَ في الكناية، بل هو أولى من الحقيقة، كما لا يخفى.

وعلى هذا لا يَردُ ما أورده ميرزا جان من أنَّ إطلاق العموم على كليَّةِ القضيَّة اصطلاحٌ غريبٌ في هذا الفن، فإنَّ هذا الإطلاق بطريق الكناية لا بحسب الاصطلاح كما فهمه.

بل اندفع من ههنا أيضاً ما قال ميرزا جان من أنَّ الشرط كونُ المقدِّمة التي موضوعُها الأوسطُ كليَّةً. والمتبادرُ من العبارة كونُ الأوسطِ نفسِه كليّاً؛ لِما عرفتَ أنَّ المراد من عموم الأوسط هو كليَّةُ المقدِّمة بطريق الكناية، لا كليَّةُ نفسِ الأوسط. وتبادُرُ المعنى الحقيقيِّ لا يضرُّ في استعمال الكنايات. (إس)

[٥] قوله: «موضوعُها» فالموضوعيَّةُ بمعنى الموضوع. وإضافتُه إلى الأوسط إضافةُ الصفةِ إلى الموصوف.

---

(١) أي لزوم النتيجة عند حصول هذا الشرط.

(٢) الوصفان المتلازمان هنا وصف الأوسط والأكبر، وأحد الوصفين ـ وهو الأوسط ـ مسلوبٌ عن ذات الأصغر، فيكون الوصفُ الآخَرُ ـ وهو الأكبرُ ـ مسلوباً عن ذات الأصغر أيضاً.

(٣) أي عدم لزوم النتيجة عند عدم حصول هذا الشرط.

قوله: «مع مُلاقاتِه» أي إمَّا بأنْ يُحمَل الأوسطُ إيجاباً[٧] على الأصغرِ بالفعل كما في صُغرى الشَّكل الأوَّلِ[٨]، وإمَّا بأنْ يُحمَل الأصغرُ على الأوسطِ إيجاباً بالفعل كما في صُغرى الشَّكل الثَّالثِ[٩]، وكما في صُغرى الضَّربِ الأوَّلِ والثَّاني والرابعِ والسابعِ من الشَّكلِ الرابعِ[١٠].

ففي هذا الكلام[١١] إشارةٌ استطراديَّةٌ[١٢] إلى اشتراط فعليَّةِ الصُّغرى في هذه الضروبِ أيضاً.

قوله: «أو حملِه على الأكبر» أي مع[١٣] حَمْلِ الأوسطِ على الأكبر إيجاباً(١)[١٤]،فإنَّ[١٥] السَّلب سلبُ الحمل وإنَّما الحملُ هو الإيجاب[١٦]،وذلك كما في كُبرى الضَّرب الأوَّل والثَّاني والثَّالث والثَّامن[١٧] من الشَّكل الرَّابع.

---

(١) يعني أنَّ الحمل في عبارة المصنِّف بالمعنى اللُّغويِّ، وليس الاصطلاحيَّ الأعمَّ الشاملَ للسلب والإيجاب. وهذا مراد الشارح ظاهراً. وقوله: «إيجاباً» تأكيدٌ وليس تقييداً، فلا يرد أن الحمل لو كان بالمعنى اللُّغويِّ لما صحَّ تقييدُه بقوله: «إيجاباً»، إذ اللُّغوي لا يشمل غيرَ الإيجاب. فتدبَّر.

[٦] قوله: «والثامنِ» دونَ الخامسِ والسادسِ، إذ صُغراهما جزئيّةٌ[1].

[٧] قوله: «إيجاباً» إنّما قال: «إيجاباً» إذ في السَّلبِ سلبُ الملاقاةِ، لا الملاقاة، فإنَّ «زيد ليس بقائم» سلبُ ملاقاةِ القيام لزيدٍ. (ب)

[٨] قوله: «كما في صُغرى الشَّكل الأوَّلِ» فأشار إلى فعليَّة الصُّغرى وإيجابِها في الشَّكل الأوَّل. وفيه الأوسطُ محمولٌ على الأصغر. فتمَّ إلى الآن شروطُه بأسرِها. (ب)

[٩] قوله: «كما في صُغرى الشَّكل الثَّالثِ» فأشار إلى إيجابها وفعليَّتها أيضاً. فتمَّ شروطُ الشَّكل الثَّالثِ بأسرِها. (ب)

[١٠] قوله: «من الشَّكل الرَّابعِ» بخلاف الضَّرب الثَّالثِ والسَّادسِ والثَّامنِ منه، فإنَّ صُغراها سالبةٌ ليس فيها الملاقاةُ إيجاباً. وأمَّا الضَّرب الخامس فصُغراه وإن كانت موجبةً فتحقَّقت الملاقاةُ، لكن لا يتحقَّق فيه ما انضمَّ إلى هذه الملاقاةِ، وهو عمومُ موضوعيَّة الأوسط لكونها جزئيَّةً[2]. (عبد الحي)

[١١] قوله: «ففي هذا الكلامِ» دفعٌ لما قال ميرزا جان أنَّ لفظ «بالفعل» زائدٌ، إذ لا دخلَ له في الشَّكل الرابعِ، فإنَّ الإيجاب بالفعل لا يُشترَط في الشَّكل الرابعِ، بل الإيجاب فقط شرطٌ فيه.

وحاصلُ الدفع أنَّ الفعليَّةَ أيضاً شرطٌ في هذه الضروب من الرابعِ، فلا نسلِّم قوله: «فإنَّ الإيجاب بالفعل إلخ».

وما قيل من أنَّ لفظ «بالفعل» زائدٌ في المتن، فإنَّ المتبادر من الملاقاة هو الإيجاب بالفعل، ففيه أنَّ لفظ «بالفعل» تصريحٌ لما عُلِم ضمناً، ولا مضائقة فيه.

[١٢] قوله: «استطراديةٌ» أي غيرُ مقصودةٍ بالذَّات بل بالتبعيَّة. (إس)

[١٣] قوله: «أي مع» إشارةٌ إلى أنَّ قوله: «أو حملِه على الأكبر» معطوفٌ على قوله: «ملاقاتِه».

[١٤] قوله: «إيجاباً» فاندفع ما قال ميرزا جان من أنَّ الأولى أنْ يقول: «أو إثباته للأكبر إلخ» إذ الحملُ في العُرف أعمُّ من أنْ يكون إيجاباً أو سلباً فلا يُفيد الإيجابَ فقط بخلاف الإثباتِ فإنَّه للإيجاب فقط.

[١٥] قوله: «فإنَّ» الفاء للتعليل يعني إنَّما قلنا إيجاباً لأنَّ إلخ.

[١٦] قوله: «إنَّما الحمل هو الإيجاب» أي في الحقيقة إذ معنى الحملِ اتحادُ المتغايرَينِ بنحوٍ. وإطلاقُ الحمليَّة على السالبة للمشاكَلة. (ب)

[١٧] قوله: «والثَّامن» دون الرَّابع والسَّابع إذ كُبراهما سالبةٌ، دون السَّادس إذ كبراه ولو كانتْ موجبةً لكن صُغراه سالبةٌ جزئيَّةٌ، فلا يَدخل في عموم موضوعيَّة الأوسط، و دون الخامس فإنَّ كبراه أيضاً سالبةٌ[3]. (ب)

(١) انظر تعليقنا على قول الشارح «فاحفظ» فيما سيأتي.
(٢) انظر تعليقنا على قول الشاح «فاحفظ» فيما سيأتي.
(٣) انظر تعليقنا على قول الشاح «فاحفظ» فيما سيأتي.

فالضَّربـان الأوَّلان قـد اندرجا[١٨] تحت كلا شِـقَّي الترديـد الثَّاني[١٩]. فهو أيضاً على سـبيل منع الخلوِّ[٢٠] كالأوَّل[٢١].

وههنا تمَّت[٢٢] الإشارةُ إلى شرائط إنتاج جميع ضروب الشَّكل الأوَّل والثَّالث وستَّةِ ضروبٍ من الشَّكل الرَّابع فاحفظ(١).

واعلـم أنَّـه لم يقـل: «أو للأكبر» أي أو «مـع ملاقاته للأكـبر»، حتى يكون أخـصرَ، لأنَّ الملاقاة تشـتمل الوضـعَ[٢٣] والحملَ[٢٤] كما تقدَّم، فيلزم كـون[٢٥] القياس المرتَّب على هيئة الشَّـكل الأوَّل من كُبرى كليَّةٍ موجبةٍ مع صُغرى سالبةٍ منتجاً.

ويلزم أيضاً كون القياس المرتَّب على هيئة الشَّـكل الثَّالث من صُغرى سـالبةٍ وكُبرى موجبةٍ مع كليَّة إحدى المقدمتين منتجاً[٢٦]. وقد اشتبه ذلك[٢٧] على بعض الفحول[٢٨] فاعرفه.

قوله: «وإمَّا من عمومِ موضوعيَّةِ الأكبرِ» هذا هو الأمر الثَّاني من الأمرَين اللَّذَين ذكرنا أنه لا بدَّ في إنتاج القياس من أحدهما.

وحاصلـه كليَّة كُبرى يكون الأكبر موضوعـاً فيها، مع اختلاف المقدِّمتين في الكيف، وذلك كما في جميع ضروب[٢٩] الشَّـكل الثَّاني، وكما في الضَّرب الثَّالث والرَّابع والخامس والسـادس من الشَّـكل الرَّابع.

---

(١) الحاصل أن ههنا ثلاثة شروط: ١ عموم موضوعية الأوسط. ٢ ملاقاة الأوسط للأصغر بالفعل. ٣ حمل الأوسط على الأكبر. ولا بدَّ من تحقق الشرط الأول، وأحد الشرطين الأخيرين على سبيل منع الخلو. وهذا تفصيل ضروب الأشكال الثلاثة ـ الأول والثالث والرابع ـ مع وضع أرقامٍ لبيان الشروط المتحققة من الشروط الثلاثة المذكورة:

١ـ ضروب الشكل الأول: [١] الموجبة الكلية[٢] + الموجبة الكلية[١]. [٢] الموجبة الكلية[٢] + السالبة الكلية[١]. [٣] الموجبة الجزئية[٢] + الموجبة الكلية[١]. [٤] الموجبة الجزئية[٢] + السالبة الكلية[١].

٢ـ ضروب الشـكل الثالـث: [١] موجبـة كليـة[١،٢] + موجبة كليـة[١]. [٢] موجبة جزئيـة[٢] + موجبة كلية[١]. [٣] موجبـة كلية[١،٢] + موجبة جزئية. [٤] موجبة كلية[١،٢] + سالبة كلية[١]. [٥] موجبة جزئية[٢] + سـالبة كلية[١]. [٦] موجبة كلية[١،٢] + سالبة كلية.

٣ـ ضروب الشكل الرابع: [١] موجبة كلية[١،٢] + موجبة كلية[٣]. [٢] موجبة كلية[١،٢] + موجبة جزئية[٣]. [٣] سالبة كلية[١] + موجبة كلية[٣]. [٤] موجبة كلية[١،٢] + سالبة كلية. [٥] موجبة جزئية[٢] + سالبة كلية. [٦] سالبة جزئية + موجبة كلية[٣]. [٧] موجبة كلية[١،٢] + سالبة جزئية. [٨] سالبة كلية[١] + موجبة جزئية[٣].

فتحقـق الـشرط الأول مع الـشرط الثاني مع جميع ضروب الشـكل الأول والثـاني. والأول مع أحد الأخيرين في ضروب الشـكل الرابع، سوى الضرب الخامس ـ تحقق فيه الشرط الثاني فقط، والضرب السـادس ـ تحقق فيه الشرط الثالث فقط.

[١٨] **قوله: «قد اندرجا»** إذ الأوَّل مركَّبٌ من موجبتَين كليَّتَين، فوُجِد في صُغراه الملاقاةُ للأصغر يعني حمل الأصغرِ على الأوسط بالفعل وفي كُبراه الحملُ على الأكبر وكذا الضَّربُ الثَّاني وهو مركَّبٌ مِن موجبة كليَّةٍ وموجبة جزئيَّةٍ، بخلاف البواقي فإنَّه لم يُوجَد فيها عمومُ موضوعيَّة الأوسط إلا مع واحدٍ من شقَّي الترديد الثَّاني كما لا يخفى. (ب)

[١٩] **قوله: «الترديد الثاني»** أي مع ملاقاته للأصغر بالفعل أو حملِه على الأكبر.

[٢٠] **قوله: «على سبيل منع الخلوِّ»** فلا بأس بالجمع.

[٢١] **قوله: «كالأوَّل»** أي كما أنَّ الترديد الأوَّلَ أعني قوله: «إمَّا من عموم موضوعيَّة الأوسط» و«إمَّا من عموم موضوعيَّة الأكبر»، على سبيل منع الخلوِّ لا بأس باجتماع شقَّيه كما في الضَّرب الثَّالث والرَّابع من الشَّكل الرَّابع.

[٢٢] **قوله: «تمَّت الإشارة»** فإنَّ شرائط الإنتاج في جميع ضروب الشَّكل الأوَّل إيجابُ الصُّغرى وفعليَّتُها وكليَّةُ الكُبرى.

وكذلك شرائطُ إنتاجِ جميعِ ضروب الشَّكل الثَّالث أيضاً ليس إلَّا إيجابُ الصغرى وفعليَّتُها وكليَّةُ إحدى المقدِّمتَين.

فأشار إلى إيجابِ الصُّغرى وفعليَّتِها في كِلا الشَّكلَين بقوله: «ملاقاة الأوسط للأصغر بالفعل». وأشار بقوله: «عموم موضوعيَّة الأوسط» إلى كليَّة الكُبرى في الشَّكل الأوَّل وكليَّةِ إحدى المقدِّمتين في الشَّكل الثَّالث.

وأمَّا الضُّروب السِّتَّة من الشَّكل الرَّابع ـ أي الأوَّل والثَّاني والثَّالث والرَّابع والسَّابع والثَّامن ـ فيظهر من قوله: «عموم موضوعية الأوسط» كليَّةُ الصغرى في كلِّها وأشار بقوله: «مع ملاقاته للأصغر» إلى إيجاب الصغرى وفعليَّتِها في أربعةٍ من هذه الستة ـ وهي الأوَّل والثَّاني والرَّابع والسَّابع ـ فظهر من قوله: «عموم موضوعيَّة الأوسط مع ملاقاته للأصغر أو حملِه على الأكبر» جميعُ شرائط الأوَّل والثَّالث وبعضُ شرائط الشَّكل الرَّابع أيضاً فافهم. (إس)

[٢٣] **قوله: «تشتمل الوضع»** أي كون الأوسط موضوعاً للأكبر.

[٢٤] **قوله: «والحمل»** أي كون الأوسط محمولاً على الأكبر.

[٢٥] **قوله: «فيلزم كون»** لصدق قولنا: «عمومُ موضوعيَّة الأوسط مع ملاقاته للأكبر» بمعنى حملِ الأكبر على الأوسط. (ب)

[٢٦] **قوله: «منتجاً»** لصدق قولِنا: «عمومِ موضوعيَّة الأوسط مع ملاقاته الأكبر» يعني حملَ الأكبر على الأوسط. (ب)

[٢٧] **قوله: «اشتبه ذلك»** أي وجه أنَّ المصنِّف قال: «أو حملِه على الأكبر»، ولم يقل «أو للأكبر».

[٢٨] **قوله «على بعض الفحول»** جمع فحلٍ ضدُّ الأُنثى، يقال للعالم المتبحِّر. والمراد به العارف الجامي.

[٢٩] **قوله: «ضروب الشَّكل الثَّاني»** فإنَّ الأكبر موضوعٌ في كُبراه، فكليَّتُها واجبةٌ مع الاختلاف في الكيف. وأيضاً الأكبرُ في كُبرى الشَّكل الرَّابع موضوعٌ فكليَّتُها في هذه الضُّروب موجودةٌ مع الاختلاف. (ب)

فقـد اشـتمل[٣٠] الضَّرب الثَّالث والرَّابع منه على كلا الأمرين،ولـذا[٣١] حملنا الترديدَ الأوّلَ على منع الخلوّ[٣٢].

فقد أشير[٣٣] إلى جميع شرائط الشَّكل الأوّل والثَّالث كمّاً وكيفاً وجِهَةً، وإلى شرائط الشَّكل الثَّاني والرَّابـع[٣٤] كمّاً وكيفاً(١). وبقيت شرائطُ الشَّـكل الثَّاني بحسَـب الجهة، فأشـار إليه بقولـه: «مع منافاة إلخ».

قوله: «مع منافاة» يعني أنَّ القياس المُنتِجَ المشتملَ على الأمر الثاني ـ أعني عمومَ موضوعيَّةِ الأكبر، مع الاختلاف في الكيف ـ إذا[٣٥] كان الأوسـطُ منسـوباً ومحمولاً في كِلْتَا مقدِّمتيه كما في الشَّكل الثاني، فحينئذٍ لا بدَّ في إنتاجه من شرطٍ ثالثٍ، وهو منافاةُ نسبةِ وصفِ[٣٦] الأوسطِ المحمولِ في الصُّغرى إلى وصف الأكبر الموضوع في الكُبرى لنسـبةِ وصفِ الأوسـطِ المحمولِ كذلك إلى ذاتِ الأصغرِ الموضوعِ في الصُّغرى.

يعنـي لا بدَّ أن تكون النسـبتان المذكورتان مكيَّفتين[٣٧] بكيفيَّتَـين[٣٨] بحيثُ يمتنع اجتماع هاتين النِّسبتَين في الصِّدقِ لو اتَّحد[٣٩] طرفاهما[٤٠] فرضاً[٤١].

وهـذه المنافـاةُ دائرةٌ وجـوداً[٤٢] وعدماً مع مـا مرَّ من شرطَيْ الشَّـكل الثَّاني[٤٣] بحسَـب الجهة، فبتحقُّقها يتحقَّق الإنتاجُ وبانتفائها ينتفي الإنتاجُ.

---

(١) سـبق تفصيل تحقق شروط الشـكل الأول والثالث، وجزء منه في الشـكل الرابع. وإليك تفصيله في الشـكل الثاني وجميع ضروب الشكل الرابع. ولنُشِر إلى «عموم موضوعية الأكبر» برقم ٤، وإلى الاختلاف في الكيف برقم ٥:

ضروب الشكل الثاني: [١] موجبة كلية[٢] + سالبة كلية[٤،٥]. [٢] سـالبة كلية + موجبة كلية[٣،٤،٥]. [٣] موجبة جزئية[٢] + سالبة كلية[٤،٥]. [٤] سالبة جزئية + موجبة كلية[٣،٤،٥].

ضـروب الشـكل الرابـع: [١] موجبة كليـة[١،٢] + موجبة كليـة[٣،٤]. [٢] موجبة كليـة[١،٢] + موجبة جزئية[٣]. [٣] سـالبة كلية[١] + موجبـة كليـة[٣،٤،٥]. [٤] موجبـة كلية[١،٢] + سـالبة كليـة[٤،٥]. [٥] موجبة جزئية[٢] + سـالبة كليـة[٤،٥]. [٦] سـالبة جزئية + موجبة كلية[٣،٤،٥]. [٧] موجبة كلية[١،٢] + سـالبة جزئية[٥]. [٨] سـالبة كلية[١] + موجبة جزئية[٣،٥].

فتحقق شـرطان ـ الشـرط الأول مع واحد من الثاني والثالث ـ من الأمر الأوّل في الضرب الأوّل والثاني والثالث والرابع والسـابع والثامن من الشـكل الرابع. وتحقق شـرطا الأمر الثاني ـ الشـرط الرابع والخامس ـ في جميع ضروب الشـكل الثاني، وفي الضرب الثالث والرابع والخامس والسادس من الشكل الرابع.

فإذا قارنت بينهما ظهر لك أنه اجتمع الأمران في الضرب الثالث والرابع من الشكل الرابع.

[٣٠] قوله: «فقد اشتمل» فإنَّك قد علمتَ ممَّا سبق أنَّ عمومَ موضوعيَّة الأوسط مع حمله على الأكبر يتحقَّق في الثَّالث، وعمومَ موضوعيَّة الأوسط مع ملاقاته للأصغر يتحقَّق في الرَّابع. (إس)

[٣١] قوله: «ولذا» أي ولهذا الاشتمال المُفضي إلى اجتماع الأمرين المردَّدين.

[٣٢] قوله: «على منع الخلوِّ» لا على منع الجمع، ولا على الحقيقية.

[٣٣] قوله: «فقد أُشيرَ» أي من قوله: «إمَّا من عموم موضوعية الأوسط» إلى قوله: «وإمَّا من عموم موضوعيَّة الأكبر مع الاختلاف في الكيف». (عبد)

[٣٤] قوله: «والرَّابع كمّاً وكيفاً» قد علمتَ شرائطَ الضُّروب الستَّةِ من الشَّكل الرَّابع سابقاً فظهر من قوله: «عموم موضوعيَّة الأكبر مع الاختلاف في الكيف» شرائطُ الضَّربَين الباقيَين من الثمانية أيضاً، فتمَّ شرائطُه أيضاً بحسَب الكيف والكمِّ. (إس)

[٣٥] قوله: «إذا كان» إنَّما قيَّد بهذا لئلَّا يُتوهَّمَ اشتراطُ المنافاةِ المذكورةِ في الضُّروب الأربعةِ من الرَّابع الداخلةِ تحت قوله: «إمَّا من عموم موضوعيَّةِ الأكبر مع الاختلاف إلخ». (إس)

[٣٦] قوله: «وصف الأوسط» لَّما كان المحمولُ عبارةً عن الوصفِ، والموضوعُ عن الذات قال: «وصف الأوسط» لأنَّه محمولٌ في كِلتا المقدِّمتَين في الشَّكل الثاني.

وأيضاً قال: «وصف الأكبر» لأنَّه محمولٌ في الحقيقة وإنْ وقَع موضوعاً في كبرى هذا الشَّكلِ.

ولم يقل: «الأصغر» بل قال: «ذات الأصغر» لأنَّه موضوعٌ في الحال والمآل[1] أيضاً. (عبد)

[٣٧] قوله: «مكيَّفتَينِ بكيفيَّتَينِ» كالدَّوام والفعل مثلاً. يعني كان نسبةُ الأوسط إلى وصف الأكبرِ مكيَّفةً بدوام الإيجاب مثلاً، ونسبةُ الأوسط إلى ذات الأصغر مكيَّفةً بفعليَّة السَّلب. فالدوامُ والفعليَّةُ متنافيانِ لو وُجِد في القضيَّتَين المختلفتَينِ بالإيجاب والسلب بعد اتِّحاد طرفَيهما نحوُ «زيد قائمٌ دائماً. وزيدٌ ليس بقائمٍ بالفعل». (ب)

[٣٨] قوله: «بكيفيَّتَين» أي موجَّهتين بجهتين.

[٣٩] قوله: «لو اتَّحد طرفاهما» فاندفع بهذا القيدِ ما يُتوهَّمُ من أنَّ المنافاةَ المذكورة يمتَنع تحقُّقُها في مقدِّمتَي الشَّكل الثَّاني فإنَّ هاتَين المقدِّمتَين مختلفتانِ في الموضوع.

ووجهُ الدفع أنَّ المراد كونُهما متنافيتَين بعد فرض وحدةِ الموضوع، وإنْ كان الموضوعُ مختلفاً بالفعل. (إس)

[٤٠] قوله: «طرفاهما» أي الموضوع والمحمول.

[٤١] قوله: «فرضاً» فإنَّه وإنْ لم يكن المنافاةُ بالفعل في «كلُّ إنسانٍ حيوان دائماً» و«لا شيءَ من الحجر بحيوانٍ بالفعل»، لكن إذا فُرِض اتِّحادُ طرفَيهما ويقال: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» و«لا شيءَ من الإنسان بحيوانٍ» يتحقَّقُ المنافاةُ. (ب)

[٤٢] قوله: «وجوداً وعدماً» يعني متى وُجِد الشرطانِ وُجدت المنافاةُ. ومتى لم يُوجَدا لم تُوجَد.

[٤٣] قوله: «من شرطَي الشَّكل الثاني» أوَّلُهما: المفهومُ المردَّدُ أي صدقُ الدَّوام على الصُّغرى أو كونُ الكُبرى من السِّتِّ المنعكِسةِ السوالبِ والوصفيَّات الأربع.

وثانيهُما: كونُ الممكنةِ الصُّغرى مع الكبرى المشروطةِ العامَّةِ أو الخاصَّة، أوالضروريَّة، أو كونُ الممكنة الكُبرى مع الصُّغرى الضروريَّةِ فقط.

(١) لعله يعني بالحال حين كونه جزءً من الصغرى، وبالمآل حين كونه جزءً من النتيجة.

أمَّا أنَّها دائرةٌ مع الشَّرطين وجوداً ـ أي كلَّما وُجِد الشَّرطان المذكوران تحقَّق المنافاةُ المذكورةُ، فلأنَّه إذا كانت الصُّغرى[٤٤] ممَّا يصدق عليه الدَّوامُ[٤٥]، والكُبرى أيَّةً[٤٦] قضيَّةٍ كانت من الموجَّهات ما عدا الممكنتَين ـ فإنَّ لهما[٤٧] حكماً على حِدَةٍ سيجيء(١) ـ فلا شكَّ أنَّه حينئذٍ[٤٨] يكون نسبةُ وصفِ الأوسط إلى ذاتِ الأصغرِ بدوام الإيجاب مثلاً[٤٩]. ولا أقلَّ من أن يكون نسبةُ وصفِ الأوسطِ إلى وصفِ الأكبرِ بفعليَّة[٥٠] السَّلب(٢)، ضرورةَ[٥١] أنَّ المُطلقةَ العامَّةَ أعمُّ من تلك الكُبريات[٥٢].

والمطلقةُ العامَّةُ[٥٣] تدلُّ على سلب الأوسط عن ذات الأكبر بالفعل. وإذا كان مسلوباً عن ذات الأكبر بالفعل كان مسلوباً عن وصفه بالفعل قطعاً(٣)[٥٤].

ولا خفاءَ في المنافاة بين دوام الإيجاب وفعليَّة السَّلب. وإذا تحقَّقت المنافاةُ بين شيءٍ[٥٥] وبين الأعمِّ[٥٦]، لزم المنافاةُ بينه وبين الأخصِّ[٥٧] ضرورةً(٤).

وكذا[٥٨] إذا كانت الكُبرى ممَّا ينعكس[٥٩] سالبتُها، والصُّغرى[٦٠] أيَّةَ قضيَّةٍ كانت[٦١] سوى الممكنتين لِمَا مرَّ[٦٢]، إذ حينئذٍ يكون نسبةُ وصفِ الأوسطِ إلى وصفِ الأكبر بضرورة الإيجاب مثلاً أو بدوامه، ولا خفاءَ في منافاته مع نسبة وصفِ الأوسط إلى ذات الأصغر بفعلية السَّلب أو أخصَّ[٦٣] منها.

---

(١) سيذكره الشارح في الصفحة التالية بقوله: «وكذا إذا كانت الصغرى ممكنةً». نبَّه عليه المحشيِّ في الحاشية رقم ٦٤

(٢) يعني ليس كونها فعليَّةً ليس متعيِّناً، فقد يصح أن تكون ضروريةً أو دائمةً، لكن أقلُّ ما يصحُّ هي الفعليَّةُ. فلا يصحُّ أن تكون ممكنةً. فلأجله ذكر الفعلية. فقوله: «ضرورةَ أنَّ المطلقة العامة إلخ» علَّةٌ لأولويَّة اعتبار الفعلية كما قال المحشِّي الفاضل في الحاشية رقم ٥١.

(٣) وإلا لزم وجود الوصف من غير موصوفه، وهو محالٌ. ميرزا محمد علي، الحاشية ص: ٣٦٦

(٤) لأنَّ الأخصَّ مستلزمٌ للأعمِّ، فإذا كان الأعمُّ منافياً لشيءٍ كان الأخصُّ أيضاً كذلك، لأنَّ مستلزم المنافي منافٍ. ميرزا محمد علي، الحاشية ص:٣٦٦

[٤٤] قوله: «إذا كانت الصغرى» فوُجد الشرطان حينئذٍ الأوَّلُ: المفهوم المردَّدُ بأنَّه صدَق الدَّوامُ على الصُّغرى، والثاني أيضاً موجودٌ، إذ حاصلُه لو كانت الممكنةُ،إذ قد فرضنا عدم الممكنة ههنا. (ب)

[٤٥] قوله: «الدَّوام» بأن تكون ضروريَّة أو دائمة.

[٤٦] قوله: «أيَّة قضيةٍ كانت» أي سواء كانت من القضايا السِّتِّ المنعكسةِ السوالبِ أو من التِّسع التي لا تَنعكِس سوالبُها. (إس)

[٤٧] قوله: «ما عدا الممكنتين» يعني إنَّما قلنا: «ما عدا الممكنتين» فإنَّ لهما إلخ.

[٤٨] قوله: «حينئذٍ» أي حين كونِ الصُّغرى ممَّا يصدُق عليه الدوامُ الشاملُ للدَّوامِ الصِّرف والدوامِ في الضَّرورة، والكبرى ما عدا الممكنتَين. (عبد)

[٤٩] قوله: «مثلاً» إنَّما قال: «مثلاً» لأنَّ الشُّروط في الشَّكل الثاني هو اختلاف المقدِّمتين في الكيف، لا كونُ الصُّغرى موجبةً، فيُمكن كونُ الصُّغرى سالبةً. فعلى هذا التقديرِ يكون نسبةُ وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بدوام السلبِ لا بدوام الإيجاب. (إس)

[٥٠] قوله: «بفعليَّة السَّلب» لَمَّا اعتُبِر في الصُّغرى الإيجابُ، لا بُدَّ أن يُعتبرَ السلبُ في الكُبرى، لأنَّ الاختلاف في الكيف شرطٌ في الشَّكل الثاني، ولهذا لم يقل: «بفعليَّة السَّلب مثلاً». (عبد)

[٥١] قوله: «ضرورةَ» علَّةٌ لأَولويَّةِ اعتبارِ الفعليَّة في إثبات المنافاة. (عبد)

[٥٢] قوله: «من تلك الكُبريات» أي ما عدا الممكنتين.

[٥٣] قوله: «والمطلقةُ العامَّة» جواب سؤالٍ مقدَّرٍ. تقريرُ السؤال: إنَّه إذا كانت الكُبرى مطلقةً عامَّةً سالبةً مثلاً فهي تَدلُّ على سلب الأوسط عن ذات الأكبر الموضوعِ بالفعل، لا من وصفِه، والذي هو مقصودُكم إثباتُ المنافاة بين نسبة الأوسط إلى وصف الأكبر لا إلى ذاتِه، وبينِ نسبة الصُّغرى. (ب)

[٥٤] قوله: «قطعاً» لأنَّ الذات لازمةٌ للوصف. والمسلوبُ عن اللازم لا بُدَّ من أن يكونَ مسلوباً عن الملزوم. (عبد)

[٥٥] قوله: «بين شيءٍ» وهو دوام الإيجاب مثلاً.

[٥٦] قوله: «وبين الأعمِّ» وهو فعليَّة السلب الأعمِّ ممَّا عدا الممكنتين.

[٥٧] قوله: «وبين الأخصِّ» فإنَّ المنافي للأعمَّ يكون منافياً للأخصِّ.

[٥٨] قوله: «وكذا إذا كانت» أي كذا يوجَد المنافاةُ إذا كانت الكُبرى موجبةً مثلاً، لكن من القضايا السِّتِّ التي تنعكس سالبتُها. وأخصُّها الضروريَّةُ والدائمة. (عبد)

[٥٩] قوله: «ممَّا ينعكس» مثلُ «لا شيءَ من الحجر بحيوانٍ بالفعل. وكلُّ إنسانٍ حيوانٌ بالضَّرورة أو بالدوام». ولا خفاءَ في منافاة النسبتَين عند اتِّحاد الطرفَين مثلُ «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ بالفعل. ولا شيءَ من الإنسان بحيوانٍ بالضَّرورة أو بالدوام». (عبد)

[٦٠] قوله: «والصُّغرى» أي الصُّغرى السَّالبة.

[٦١] قوله: «أيَّ قضيَّة كانت» وأعمُّها الفعليَّة.

[٦٢] قوله: «لما مرَّ» من أنَّ لهما حكماً على حِدَةٍ.

[٦٣] قوله: «أو أخصَّ منها» هذا إذا كانت الصُّغرى أخصَّ من المطلقة العامَّة.

وكـذا[٦٤] إذا كانـت الصُّغرى ممكنـةً والكبرى ضروريَّـةً أو مشروطةً، إذ[٦٥] حينئذٍ يكون نسـبةُ وصفِ الأوسـط إلى ذات الأصغـر بإمكان الإيجاب مثلاً[٦٦]، ونسبةُ[٦٧] وصفِ الأوسـطِ إلى وصف الأكبر بضرورة السَّلب؛ أمَّا في المشروطة[٦٨] فظاهرٌ، وأمَّا في الضَّروريَّة فلأنَّ المحمول إذا كان ضرورياً للذَّات ما دامت[٦٩] موجودةً كان ضرورياً لوصفها العنوانيِّ، لأنَّ الذَّات لازمةٌ للوصف[٧٠]. والمحمولُ لازمٌ للذَّات. ولازمُ اللَّازِمِ لازمٌ[٧١].

وكذا إذا كانت الكُبرى ممكنةً والصُّغرى ضروريَّةً[٧٢] بمثلِ ما مرَّ(١)[٧٣].

وأمَّـا أنَّها[٧٤] دائرةٌ مع الشَّرطَين عدمـاً ـ أي كلَّما انتفى أحدُ الشَّرطَين المذكورين لم يتحقَّق المنافاةُ المذكـورةُ ـ فلأنَّـه إذا لم يكن الصُّغرى ممَّا يصدق عليـه الدَّوامُ[٧٥]، ولا الكُبرى ممَّا تنعكس سـالبتُها، لم يكـن في الصُّغريـات أخصَّ من المشروطـةِ الخاصَّةِ ولا في الكُبريات أخصَّ[٧٦] مـن الوقتية. ولا منافاةَ بين ضرورةِ الإيجابِ مثلاً بحسَـب الوصف لا دائماً وبين[٧٧] ضرورةِ السَّـلب في وقتٍ معيَّنٍ لا دائماً، إذ لعلَّ[٧٨] ذلك الوقتَ غيرُ أوقاتِ الوصفِ العُنوانيِّ. وإذا إرتفعت[٧٩] بين الأخصَّين ارتفعت[٨٠] بين ما هو أعمُّ منهما ضرورةً.

---

(١) كذا في الإيرانيتين والراغب ونور عثمانية. وفي الطبعات الهندية والتحفة: «مثلًا لما مرَّ». والأوَّل أصحُ، لأنَّ عبارة الطبعات الهندية ـ «والصُّغرى ضروريةٌ مثلاً» ـ تُوهِم أنَّ الصُّغرى تحتمل غيرَ الضرورية. وقد علمتَ ممَّا سبق أنَّه لا يصح في الصُّغرى غيرُ الضروريَّة فيما إذا كانت الكبرى ممكنةً.

[٦٤] قوله: «وكذا» إيفاءٌ لما وعده سابقاً، بقوله: «فإنَّ لهما حكماً إلخ». (ب)

[٦٥] قوله: «إذ حينئذٍ» علّةٌ لقوله: «وكذا إذا كانت الصُّغرى ممكنةً» أي كذا يُوجَد المنافاةُ إذا إلخ، إذ حينئذٍ يكون إلخ.

[٦٦] قوله: «مثلاً» إنَّما قال: «مثلاً» لما مرَّ.

[٦٧] قوله: «ونسبة وصف» مثل «كلُّ كاتبٍ متحرِّك الأصابع بالإمكان. ولا شيءَ من السَّاكن بمتحرِّكٍ بالضرورة مادام ساكناً». ولا خفاءَ في منافاة النِّسبتَين عند اتِّحاد الطرفَين مثلُ «كلُّ كاتبٍ متحرِّكٌ بالإمكان. ولا شيءَ من الكاتب بمتحرِّكٍ بالضرورة ما دام كاتباً». (عبد)

[٦٨] قوله: «أمَّا في المشروطة» لأنَّ الضرورةَ في المشروطة بحسَب الوصفِ، فيكون فيها نسبةُ وصف الأوسط إلى وصف الأكبرِ ظاهراً. وأمَّا في الكبرى الضروريَّةِ فغير ظاهرٍ لأنَّ الضرورة فيها بحسَب الذات، فلا بُدَّ لنا من الإثبات فنقول: «لأنَّ المحمول إلخ». (عبد)

[٦٩] قوله: «ما دامت» أي الذات.

[٧٠] قوله: «للوصف» لامتناع قيامه بنفسه.

[٧١] قوله: «لازمٌ» فيكون المحمول لازماً للوصف.

[٧٢] قوله: «ضروريَّة» أي على عكس ما ذُكر آنفاً مثلُ «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ بالضرورة. ولا شيءَ من الحجر بحيوانٍ بالإمكان العامِّ». فبيَّن هاتَين النسبتَينِ منافاةً لو اعتُبر اتحادُ الطرفَين نحوُ «لا شيءَ من الحجر بحيوانٍ. وكلُّ حجرٍ حيوانٌ». (عبد)

[٧٣] قوله: «لما مرَّ» فإنَّ نسبةَ وصف الأوسط إلى الأكبر حينئذٍ بإمكان السَّلب. ونسبتُه إلى ذات الأصغرِ بضرورة الإيجاب. ولا شكَّ أنَّ ضرورة الإيجاب تُنافي إمكانَ السَّلب. (إس)

[٧٤] قوله: «وأمَّا أنَّها» أي المنافاة.

[٧٥] قوله: «الدوام» أي الدوام الذاتيُّ والضرورة الذاتيَّة.

[٧٦] قوله: «أخصَّ من» فإنَّ الكبرى حينئذٍ تكون من القضايا التِّسع التي لا تنعكس سوالبُها. والأخصُّ من كلٍّ منها هي الوقتيَّةُ. (إس)

[٧٧] قوله: «وبين» وإذا ارتفعت المنافاة بين الأخصِّ وبين أمرٍ ارتفعت بين الأعمِّ وبين ذلك الأمر كما مرَّ. (ب)

[٧٨] قوله: «إذ لعلَّ ذلك الوقت» مثلُ «لا شيءَ من المنخسِف بقمرٍ بالضرورة ما دام منخسفاً لا دائماً. وكلُّ قمرٍ مضيءٌ بالضرورة وقتَ التربيع» ولا منافاةَ بين النسبتَينِ عند اتِّحاد الطرفين كما إذا قيل: «لا شيءَ من المنخسِف بمضيءٍ بالضرورة وقتَ التربيع». (عبد)

[٧٩] قوله: «وإذا ارتفعت» نظيرُه إذا ارتفعت المنافاةُ بين الإنسانِ والكاتب فقد ارتفعَ بين الحيوان والماشي أيضاً. فالحاصل أنَّه إذا ارتفع المنافاةُ بين المشروطةِ الخاصَّة والوقتيَّةِ ارتفع بينَ غيرِهما أيضاً بالضرورة. (ب)

[٨٠] قوله: «ارتفعت» فإنَّ المنافاة بين الأعمَّينِ يستلزم تحقُّقَها بين الأخصَّينِ، إذ وجود الأعمِّ عينُ وجود الأخصِّ كما لا يخفى. (إس)

وكذا[٨١] إذا لم يكن الكُبرى ضروريَّةً ولا مشروطةً[٨٢] حين كون الصُّغرى ممكنةً، كان[٨٣] أخصُّ الكُبريات الدائمةَ أو العرفيَّةَ الخاصَّةَ أو الوقتيَّةَ. ولا منافاةَ بين[٨٤] إمكان الإيجاب ودوامِ السَّلب ما دام الذَّاتُ، ولا بينَه[٨٥] وبينَ دوام السَّلبِ بحسَب الوصف[٨٦] لا دائماً، ولا بينَه وبينَ ضرورةِ[٨٧] السَّلبِ في وقتٍ معيَّنٍ[٨٨] لا دائماً.

وكذا[٨٩] إذا لم تكن الصُّغرى ضروريَّةً على تقدير كون الكُبرى ممكنةً، كان أخصُّ الصُّغريات المشروطةَ الخاصَّةَ أو الدائمةَ. ولا منافاةَ بين إمكان الإيجاب وبين ضرورةِ السَّلبِ بحسَب الوصف[٩٠] لا دائماً، ولا بينَه وبينَ دوام السَّلب ما دام[٩١] الذَّاتُ.

وتحقيق هذا المبحث[٩٢] على هذا الوجه الوجيه ممَّا تفرَّدْتُ[٩٣] به بعون[٩٤] الله الجليلِ والله يهدي من يشاء إلى سواء السَّبيل. وهو حسبي ونِعْمَ الوكيلُ.

[٨١] قوله: «وكذا» أي كذا لم يوجد المنافاة عند انتفاء الشَّرط الثاني.

[٨٢] قوله: «ولا مشروطةً» خاصَّةً أو عامَّةً.

[٨٣] قوله: «كان أخصُّ» فإنَّ الكُبريات إمَّا منعكسةُ السوالبِ أو لا؛ فعلى الأوَّل لَّما صرَّحوا عدمَ الضروريَّة والمشروطة فلم يبقَ في الدائمتَينِ إلا الدائمةُ، وفي الوصفيَّتَينِ إلا العُرفيَّتان. والعرفيَّةُ الخاصَّة أخصُّ منهما. وعلى الثاني ليس الأخصُّ في تلك التِّسعِ إلا الوقتيَّة. (ب)

[٨٤] قوله: «بين إمكان الإيجاب» مثلُ «كلُّ ماشٍ ساكنٌ بالإمكان. ولا شيءَ من الفلك بساكنٍ دائماً»، فالمنافاة منعدِمةٌ. (ب)

[٨٥] قوله: «ولا بينه وبين دوام السلب» مثلُ «كلُّ كاتبٍ ساكنُ الأصابع بالإمكان. وبالدوام لا شيءَ من الراقم بساكنٍ ما دام راقماً لا دائماً». (ب)

[٨٥] قوله: «ولا بينه» أي بين إمكان الإيجاب.

«وبين دوام السلب بحسَب الوصف لا دائماً» وهذا الدوامُ معنى العُرفيَّةِ الخاصَّةِ السالبة مثلُ «كلُّ إنسانٍ كاتبٌ بالإمكان. وبالدوام لا شيءَ من الإنسان بكاتبٍ ما دام إنساناً لا دائماً». (عبد)

[٨٦] قوله: «بحسب الوصف» إشارة إلى كون الكبرى عرفيَّة خاصَّة.

[٨٧] قوله: «وبين ضرورة السلب» مثل «كل قمر منخسف بالإمكان. وبالضَّرورة لا شيء من المنخسف بمضيء وقتَ التَّربيع». (عبد)

[٨٨] قوله: «في وقتٍ معيَّنٍ» إشارة إلى كون الكبرى وقتيَّة.

[٨٩] قوله: «وكذا إذا» أي كذا لم يُوجَد المنافاة عند عدم الشَّرط الثاني بأن لم يكن الصُّغرى ضروريَّةً على تقدير كون الكبرى ممكنةً، فإنَّه على هذا التقدير كان الواجبُ أن يكونَ الصُّغرى ضروريَّةً، فينتفي الشرطُ الثاني. وبانتفائه ينتفي المنافاةُ أيضاً، فإنَّه لا منافاةَ بين النسبتَينِ المذكورتَينِ في «لا شيءَ من الساكن بكاتبٍ بالدوام أو بالضرورةِ ما دام ساكناً لا دائماً» و«كلُّ إنسانٍ كاتبٌ بالإمكان العامِّ»، فإنَّه لا منافاةَ بين إمكان الإيجاب لكتابة الساكن بحسَب الذات وبين ضرورةِ سلبِ الكتابة عن ذات الساكنِ بحسَب الوصف أو دوامِها ما دام الذات. (عبد)

[٩٠] قوله: «بحسب الوصف» إشارة إلى المشروطة الخاصَّة.

[٩١] قوله: «مادام الذات» إشارة إلى الدَّائمة.

[٩٢] قوله: «وتحقيق هذا المبحث» أي شرح مبحث الضابطة.

[٩٣] قوله: «تفرَّدت» التفرد: يگانه شُدَن.

[٩٤] قوله: «بعون الله الجليل» يعني أنَّ تفرُّدي بنفسي بلا إعانةٍ من غيري فإنَّ الله أعانني فيه وهذا في الطريق المستوي الموصل إليه لا غيري لأنَّه مختارُ يهدي من يشاء وأفوِّض أمري إلى الله لأنَّه نعمَ الوكيل.

فصل [في الشرطيّ من الاقترانيّ]

الشرطيُّ[١] من الاقترانيِّ إمَّا أن يتركَّب من متصلتين أو منفصلتين أو حمليَّةٍ ومتصلةٍ أو حمليَّةٍ ومنفصلةٍ أو متصلةٍ ومنفصلةٍ.

وينعقد فيه الأشكالُ الأربعةُ. وفي تفصيلها طولٌ.

قوله: «من متصلتين» كقولنا: «كلَّما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود. وكلَّما كان النهار موجوداً فالعالم مضيء» يُنتج «كلَّما كانت الشمس طالعةً فالعالم مضيء».

قوله: «أو منفصلتين» كقولنا: «إمَّا أن يكون العدد زوجاً، وإمَّا يكون فرداً. ودائماً إمَّا أن يكون الزوجُ زوجَ الزَّوجِ[٢] أو يكون زوجَ الفرد[٣]» يُنتج «إمَّا أن يكونَ العددُ زوجَ الزَّوجِ، أو يكونَ زوجَ الفردِ أو يكونَ فرداً».

قوله: «أو حمليَّةٍ ومتصلةٍ» نحو «كلَّما[٤] كان هذا الشيءإنساناً فهو حيوانٌ. وكلُّ حيوان جسمٌ» يُنتج «كلَّما كان هذا الشيءُ إنساناً كان جسماً»، ونحو «هذا[٥] إنسانٌ. وكلَّما كان إنساناً كان حيواناً» يُنتج «هذا حيوان»(١).

قوله: «أو حمليَّةٍ ومنفصلةٍ» نحو «هذا[٦] عددٌ. ودائماً إمَّا أن يكونَ العددُ زوجاً، أو يكونَ فرداً. فهذا إمَّا أن يكون زوجاً أو فرداً(٢)».

قوله: «أو متصلةٍ ومنفصلةٍ» نحو «كلَّما[٧] كان هذا الشيء ثلاثةٌ فهو عددٌ. ودائماً إمَّا أن يكونَ العدد زوجاً أو يكونَ فرداً» ينتج «كلَّما كان هذا الشيء ثلاثةً فهو إمَّا أن يكونَ زوجاً أو فرداً».

---

(١) كذا في الهنديتين. وفي التحفة بعكس هذا، حيث وقع المثال الذي قُدِّمت فيه الحمليةُ أوَّلاً، ثمَّ الذي قُدِّمت فيه الشرطيةُ. وليس في باقي النُّسخ ـ الإيرانيتين والراغب ونور عثمانية ـ غير المثال الثاني ـ ما قُدِّمتْ فيه الحمليةُ. وهو الأوفق بالسياق، لأنَّ الشارح الفاضل ذكر لكلِّ قسمٍ مثالاً واحداً. فيحتمل أن يكون المثال المذكور أوَّلاً في الهنديتين من زيادة بعض النُّسَّاخ. ولعلَّه للإشارة إلى أنَّ التركيب من الحملية والمتصلة يحتمل الوجهين، وليس تقديم أحدهما على الآخر ضرورياً.

(٢) النتيجة ـ هذا إما أن يكون زوجاً أو فرداً ـ قضية حملية مردَّدة المحمول، وليست منفصلةً.

[فصلٌ في الشرطيّ من الاقترانيّ]

[١] قال المصنِّف: «الشرطيُّ من الاقترانيِّ» وهو الذي لم يتركّب من حمليّاتٍ صِرفةٍ، سواءٌ تركّب من شرطياتٍ صرفةٍ، أو منها ومن الحمليّات[١]. وأقسامُه الأوّليّةُ خمسةٌ[٢]. وكلٌّ من الأوّلَين ينقسم إلى ثلاثةٍ. (أبو الفتح)

[٢] قوله: «زوجَ الزوج» كالثمانية.

[٣] قوله: «زوج الفرد» كالاثنين.

[٤] قوله: «كلَّما» مثالٌ لما إذا كان فيه الشرطيّة مقدَّمةً[٣].

[٥] قوله: «هذا» مثالٌ لما كان فيه الحمليّةُ مقدَّمةً[٤].

[٦] قوله: «هذا عدد» مثالٌ لما يكون الحمليةُ فيه مقدَّمةً على المنفصلة. وترك مثالَ ما يكون المنفصلةُ فيه مقدَّمةً اعتماداً على الفطرة كقولنا: «دائماً إمَّا أن يكون العددُ زوجاً أو يكون فرداً. وكلُّ واحدٍ منهما داخلٌ في الكمِّ. فالعدد داخلٌ تحت الكمِّ». (إس)

[٧] وقوله: «نحو كلَّما كان» ونحو «دائمًا إمَّا أن يكونَ العددُ زوجاً أو فرداً. وكلَّما كان الشيءُ زوجاً أو فرداً فهو كمٌّ منفصلٌ. فكلَّما كان عدداً كان كمّاً منفصلاً». (إس)

---

(١) العبارة في أبي الفتح: «سواء تركّب من شرطياتٍ صرفةٍ، أو منهما معاً. وأقسامه الأوّليّة ... إلخ» والمحشّي نقله مع بيان مرجع الضمير.

(٢) وهي ما ذكره المصنف في المتن بقوله: «إما أن يتركّب إلخ ..».

(٣) أي مثال لما قُدِّمت فيه الشرطيةُ. فقوله: «مقدَّمة» بفتح الدال وليس بكسره، إذ المتبادر من الكسرِ المعنى الاصطلاحيُّ. ولا يخفى أنه ليس مراداً هنا، إذ الحملية مقدِّمة في كلا المثالين، وكذا الشرطية. فتنبَّه ولا تكن من الغافلين.

(٤) أي مثال لما قُدِّمت فيه الحمليّةُ

قوله: «**وينعقد**» يعني لا بدَّ في تلك الأقسام من اشتراك[٨] المقدِّمتين في جزءٍ يكون هو الحدَّ الأوسطَ، فإمَّـا أن يكـون محكوماً بـه في كلتا المقدِّمتين[٩]، أو محكومـاً عليه فيهما[١٠]، أو محكوماً بـه في الصُّغرى[١١] ومحكومـاً عليه في الكـبرى، أو بالعكس[١٢]. فالأوَّل هـو الثَّاني[١٣]، والثَّاني هـو الثَّالث[١٤]، والثَّالث هو الأوَّل، والرَّابع هو الرَّابع.

قوله: «**وفي تفصيلها**» أي في تفصيل الأشكال الأربعة في تلك الأقسام الخمسة بحسَب الشرائط والضُّروب والنتائج طولٌ لا يليق بالمختصرات فليُطْلب من مطوَّلات المتأخِّرين(١).

(١) انظر: شرح المطالع لقطب الدين الرازي ٣/ ٢٢٩ ـ ٤٧١

[٨] قولـه: «مـن اشـتراك المقدِّمتـين في جـزءٍ» أي يكون جزءٌ واحدٌ جزءَ المقدِّمة الأولى، وهو بعينه[1] جزءُ الثانيةِ أيضاً، فهو الحدُّ الأوسط. (ب)

[٩] قولـه: «محكومـاً بـه في كلتـا المقدِّمتَـين» نحـوُ «إذا كان الشـمسُ طالعةً فالعالَم مـضيءٌ. وإذا كان النهارُ موجوداً فالعالَم مضيءٌ». (ب)

[١٠] قوله: «أو محكوماً عليه فيهما» نحوُ «إذا كانت الشمس طالعةً فالعالم مضيءٌ. وإذا كانت الشمس طالعةً فالنهـارُ موجـودٌ» يُنتِـج «إذا كان العـالَم مضيئـاً فالنهـارُ موجودٌ». (ب)

[١١] قولـه: «أو محكومـاً بـه في الصغرى ومحكوماً عليـه في الكبرى» نحـوُ «كلَّما كانت الشـمس طالعةً كان النهـار موجـوداً. وكلَّـما كان النهـار موجـوداً كان العالم مضيئاً. فكلَّما كانت الشـمس طالعـةً كان العالَمُ مضيئاً». (ع)

[١١] قولـه: «أو محكومـاً بـه في الصغرى ومحكوماً عليـه في الكبرى» نحو «إذا كانت الشـمس طالعة فالعالم مضيء. وإذا كان العالم مضيئاً فالنَّهار موجود».

[١٢] قولـه: «أو بالعكـس» نحـوُ «إن كان النهـار موجوداً فالشـمس طالعةٌ. وإذا كان العالَمُ مضيئاً فالنهارُ موجودٌ» يُنتِج «إذا كانت الشمسُ طالعةً فالعالَمُ مضيءٌ». (ب)

[١٢] قوله: «أو بالعكس» أي محكوماً به في الكبرى ومحكوماً عليه في الصغرى.

[١٣] قوله: «هو الثاني» أي الشكل.

[١٤] قوله: «هو الثالث» أي الشكل الثالث.

---

(١) اعلم أنَّه لا يجب أن يكون الحد الأوسـط في إحدى المقدمتين هـو بعينـه في المقدمة الأخرى، بل قد يكـون بجزء تام فيهما، وقد يكـون بجزء غيرِ تامٍّ فيهـا. وفي هاتين الصـورتين يكون الحـد الأوسـط في إحداهما هو بعينه في الأخـرى. وقد يكون بجزء تامٍّ في إحداهما غيرِ تامٍّ في الأخرى. والتفصيل في شرح المطالع (٣/ ٢٢٩ ـ ٤٧١)

فصل [في الاستثنائيّ]

الاستثنائيُّ يُنتِج مع المتَّصلة وَضْعُ المقدِّم ورفعُ التَّالي؛ ومع الحقيقيَّةِ وضعُ كلٍ كمانعة الجمع، ورفعُه كمانعة الخلو.

وقد يختصُّ باسم قياس الخُلْف. وهو ما يُقصَد به إثباتُ المطلوب بإبطال نقيضه. ومرجعه إلى استثنائيٍّ واقترانيٍّ.

قوله: «الاستثنائيُّ[١]» أي القياس الاستثنائيُّ، وهو الذي يكون النتيجةُ فيه بمادته وهيئته.

وهذا[٢] يتركَّب من مقدِّمةٍ شرطيةٍ ومقدِّمةٍ حمليَّةٍ، يُستثنى فيها عينُ أحد جزئَي الشَّرطية أو نقيضُه، ليُنتج عينَ الآخَر أو نقيضَه فالاحتمالاتُ المتصوَّرة في إنتاجِ كلِّ استثنائيٍّ أربعةٌ: وضعُ كلٍّ[٣]،ورفعُ كلٍّ، لكن المُنتِج[٤] في كلِّ قسمٍ منها شيءٌ[٥].

وتفصيلُه ما أفاده المصنِّف من أنَّ الشرطية إن كانت متَّصلة يُنتج منها احتمالان، لأنَّ وَضْعَ المقدِّم يُنتج وضعَ التَّالي، لاستلزام[٦] تحقُّق الملزوم تحقُّقَ اللَّازم[٧]،ورَفْعَ التَّالي يُنتج رفعَ المقدِّم، لاستلزام انتفاء اللازم[٨] انتفاءَ الملزوم. وأمَّا وَضْعُ التَّالي فلا يُنتج وَضْعَ المقدِّم، ولا رَفْعُ المقدِّم يُنتج رَفْعَ التَّالي، لجواز[٩] أن يكون اللازمُ أعمَّ، فلا يلزم من تحقُّقه تحقُّقُ الملزوم، ولا من انتفاء الملزوم انتفاؤه.

وقد عرفتَ من هذا[١٠] أنَّ المراد[١١] بالمتَّصلة في هذا الباب اللُّزوميَّةُ[١٢]. واعلم[١٣] أيضاً أنَّ المراد بالمنفصلة ههنا العنادية.

وإن كانت الشرطية منفصلةً، فمانعة الجمع تُنتج من وَضْعِ كلِّ جزءٍ[١٤] رَفْعَ الآخَر، لامتناع اجتماعهما. ولا يُنتج رَفْعُ كلٍّ وَضْعَ الآخَر، لعدم امتناع الخلو عنهما. ومانعة[١٥] الخلو بالعكس. وأمَّا الحقيقيَّةُ فلمَّا اشتملت على منعِ الجمع[١٦] ومنعِ الخلو معاً تُنتج في الصُّوَر الأربعِ النتائجَ الأربعَ[١٧].

[فصل الاستثنائي]

[١] قوله: «الاستثنائيُّ» شروعٌ في بيان إنتاج الاستثنائيِّ.

[٢] قوله: «وهذا يتركّب» نحوُ «إن كانت الشمسُ طالعةً فالنهار موجودٌ. لكنَّ الشمسَ طالعةٌ»، فالأولى شرطيّةٌ والثانية حمليّةٌ يُستثنى فيها عين المقدَّم. ولو قلنا: «لكنَّ النهارَ ليس بموجودٍ» فيُستثنى فيها نقيضُ التالي يُنتج في الأوّل عينَ التالي ـ وهو فالنهار موجود ـ وفي الثاني يُنتِج نقيضَ المقدَّم ـ وهو الشمس ليست بطالعةٍ ـ. (ب)

[٣] قوله: «وَضْعُ كلٍّ» أي كلٍّ من المقدَّم والتالي.

[٤] قوله: «المُنتِج في كلِّ قسمٍ منها شيءٌ» أي في وضع كلٍّ يُنتِج رفعَ التالي، وبالجملة وضعُ المقدَّم أو التالي قسمٌ واحد، ورفعُ التالي أو المقدَّم قسمٌ آخرَ. فالمنتَج في الأوّل وضعُ المقدَّم فقط لا رفعُ المقدَّم. (ب)

[٥] قوله: «شيء» أي احتمال.

[٦] قوله: «لاستلزام» وإلّا بطل الملازمة.

[٧] قوله: «تحقُّق اللازم» الذي هو المقدَّم.

[٨] قوله: «انتفاء اللازم» الذي هو التالي.

[٩] قوله: «لجواز» دليلُ المقدِّمتين: الأولى وضعُ التالي لا يُنتِج وضعَ المقدَّم، لأنَّ المقدَّم ملزومٌ والتالي لازمٌ. واللازمُ قد يعمُّ. فلا يلزَم من تحقُّق الأعمِّ كالسواد تحقُّقُ الملزومِ الأخصِّ كالحبشيِّ، فإنَّ الغراب الأسودَ ليس بحبشيٍّ. وأمّا الثانيةُ رفعُ المقدَّم لا يُنتِج رفعَ التالي، فإنَّ اللازمَ قد يعمُّ والملزومُ قد يَنتفِي كالحبشي ولا ينتفي اللازمُ كالسواد.

[١٠] قوله: «من هذا» أي من هذا البيان.

[١١] قوله: «أنَّ المراد» في قوله: «ينتج من المتَّصلة».

[١٢] قوله: «اللزومية» لا الاتفاقيّة إذ لما لم يكن بين المقدِّمتَين علاقةٌ ومناسبةٌ، بل يكون الحكمُ بمحض الاتّفاق، فلا يلزَم من وجودِ واحدٍ وجودُ الآخر، ولا مِن انتفائِه انتفاءُ الآخر. فلا يتركَّب القياسُ منها. وكذا في العناديَّة. (ب)

[١٣] قوله: «واعلم» قلت: الأَولى أن يذكر هذا الكلام أيضاً بعد التفصيل الذي بعدَه، كما ذكَره أنَّ المراد من المتَّصلةِ اللزميةُ بعد تفصيل المتَّصلة. (عبد الحي)

[١٤] قوله: «من وَضْع كلِّ جزءٍ» من المقدَّم والتالي.

[١٥] قوله: «ومانعة الخلو بالعكس» يعني أنَّه يُنتج من رفع كلٍّ وضع الآخر لامتناع ارتفاعِهما. ولا يُنتج من وضع كلٍّ رفع الآخر، لجواز اجتماعِهما معاً. (إس)

[١٦] قوله: «على منع الجمع» يعني أنَّها باعتبار اشتمالها على منعِ الجمع يُنتِج من وضعِ المقدَّم رفعَ التالي، ومن وضع التالي رفعَ المقدَّم. وباعتبار اشتمالها على منعِ الخلو يُنتِج من رفع المقدَّم وضعَ التالي، ومن رفعِ التالي وضعَ المقدَّم. (جمال)

[١٧] قوله: «النتائجَ الأربعَ» وضعُ كلٍّ من المقدَّم والتالي رفعُ الآخَر. ورفعُ كلٍّ منهما وضعَ الآخَر، كما في المثال المذكور في الشرح، فإنَّ قوله: «لكنّه زوجٌ» وضعُ التالي فالنتيجةُ رفع التالي، يعني قوله: «ليس بفرد». وأيضاً قوله: «لكنّه فردٌ» وضعُ التالي، فالنتيجة رفعُ

قوله: «وَضْعُ المقدِّم[18] **ورفعُ التَّالي»** نحو «إن كان هذا إنساناً كان حيواناً. لكنَّه إنسانٌ. فهو حيوانٌ». «لكنَّه ليس بحيوانٍ. فهو ليس بإنسانٍ».

قوله: «ومن الحقيقيَّة» كقولنا: «إمَّا أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً. لكنَّه زوجٌ. فليس بفردٍ». «لكنَّه فردٌ. فليس بزوجٍ». «لكنَّه ليس بفردٍ. فهو زوجٌ». «لكنَّه ليس بزوجٍ فهو فردٌ».

قوله: «كمانعة الجمع» نحو «إمَّا هذا شجرٌ أو حجرٌ. لكنَّه شجرٌ فليس بحجرٍ». «لكنَّه حجرٌ فليس بشجرٍ».

قوله: «كمانعة الخلو» نحو «هذا إمَّا لا شجرٌ أو لا حجرٌ. لكنَّه ليس بلا شجرٍ. فهو لا حجرٌ». «لكنَّه ليس بلا حجرٍ. فهو لا شجرٌ».

قوله: «وقد يختصُّ» اعلم أنَّه قد يُستدلُّ على إثبات المدَّعى بأنَّه لولاه لصدق نقيضُه، لاستحالة ارتفاع النقيضين، لكن نقيضه غيرُ واقعٍ، فيكون هو واقعاً كما مرَّ غيرَ مرَّةٍ في مباحث العكوس والأقيسة. وهذا القسم من الاستدلال يُسمَّى بالخُلْف إمَّا لأنَّه ينجرُّ[19] إلى الخُلْف[20] ـ أي المحال ـ على تقدير صدقِ نقيضِ المطلوب، أو لأنَّه يُنتقَل منه إلى المطلوب من خَلْفه ـ أي من ورائه[21] ـ الذي هو نقيضُه.

وهذا ليس قياساً واحداً، بل ينحلُّ[22] إلى قياسين: أحدهما: اقترانيٌّ شرطيٌّ. والآخَر: استثنائيٌّ متَّصلٌ يُستثنَى فيه نقيضُ التَّالي. هكذا: لو لم يثبت[23] المطلوبُ لثبت نقيضُه. وكلَّما ثبت نقيضُه ثبت المُحال. يُنتج لو لم يثبت المطلوبُ لثبت المُحال. لكنَّ المُحالَ ليس بثابتٍ. فيلزم[24] ثبوتُ المطلوب، لكونه نقيضَ المقدِّم. ثمَّ قد يفتقر[25] بيانُ الشرطيَّة[26] ـ يعني قولنا: «كلَّما ثبت نقيضُه ثبت المُحال» ـ إلى دليلٍ، فيكثر القياسات. كذا قال المصنِّف في شرح الأصول[27]. فقوله: «ومَرجعه[28] إلى استثنائيٍّ واقترانيٍّ» معناه أنَّ هذا القدر ممَّا لا بُدَّ منه في كلِّ قياسٍ خلف. وقد يزيد عليه. فافهم[29].

المقـدِّم، يعني قوله: «ليس بـزوجٍ». وأيضـاً قوله: «لكنَّه ليس بفرد» رفعُ التالي، فالنتيجة وضعُ المقدِّم، يعني قوله: «فهـو زوج». وقولـه: «لكنَّـه ليس بـزوجٍ» رفـعُ المقدِّم، فالنتيجـةُ وضعُ التالي يعني قولَـه: «فهو فرد». وهكذا في مثال مانعة الجمع ومانعة الخلو. (ب)

[١٨] قولـه: «وضع المقدِّم رفـع التالي» لكن وضع المقـدِّم يُنتِج وضعَ التـالي، ورفعُ التالي يُنتِـج رفعَ المقدِّم. ولا عكـس في شيء منهـا، أي لا يُنتج وضعُ التالي وضعَ المقدِّم ولا رفعُ المقدِّم رفعَ التالي، لجواز كونِ التالي أعمَّ من المقـدِّم، فلا يلزم من وضع التالي وضعُ المقدِّم، إذ لا يلزَم مـن وجود الأعمِّ وجودُ الأخصِّ. وكذا لا يلزَم من رفعِ المقدِّم رفعُ التالي، إذ لا يلزم من عدم الأخصِّ عدمُ الأعمِّ.

هـذا في الاسـتثنائيِّ الاتصـالي، وأمَّـا الاسـتثنائيُّ الانفصاليُّ فهو إمَّا أن يتركَّب من منفصلةٍ حقيقيَّةٍ ووضعِ أحـد الجزئَـينِ أو رفعِـه، وإمَّا مـن منفصلةٍ مانعـةِ الجمع ووضـعِ أحـد الجزئَينِ، وإمَّـا من منفصلـةٍ مانعـةِ الخلو ورفعِ أحد الجزئَين. فإن كان الأوَّلُ فوضعُ كلِّ واحدٍ من الجزئَـينِ يُنتِج رفـعَ الآخر. ورفعُ كلِّ واحـدٍ من الجزئَينِ يُنتِـج وضـعَ الآخـر. وإن كان الثـاني فوضـعُ كلِّ واحدٍ مـن الجزئَـينِ يُنتِج رفـعَ الآخـر. وإن كان الثالـث فرفعُ كلِّ واحـدٍ مـن الجزئَـينِ يُنتِج وضـعَ الآخـر. (تذهيب)

[١٩] قوله: «إمَّا لأنَّه ينجرُّ» هذا التوجيه ظاهرٌ من كلام الشـيخ، والتوجيه الثاني من كلام المحقِّق الطوسي. والظاهر أنَّ الخلف على الأوَّل بالضم وعلى الثَّاني بالفتح كما لا يخفى. (إس)

[٢٠] قوله: «الخلف» بالضم

[٢١] قولـه: «أي من ورائه» أي ظَهرِه. والوراء في الفارسية پشت، ونقيضُ الشيء كأنَّه ورائه. وهذا إذا كان بفتح الخـاء فإنَّ الخَلـف بالفتح بمعنى الـوراء، وبالضمِّ المُحالُ والباطلُ. (ب)

[٢٢] قولـه: «بل ينحلُّ» يعنـي أنَّ القياس الخلف يكـون مؤلَّفـاً مـن اقـترانيٍّ شرطـيٍّ مـن متصلتَـينِ ومن اسـتثنائيٍّ مشـتملٍ عـلى لزوميـةٍ هـي نتيجـةُ الشرطـيِّ واستثناءِ نقيض التالي. (عبد)

[٢٣] قولـه: «هكـذا لـو لم يثبت» كـما قلنـا: لو لم يصدُق قولنـا: «بعضُ الحيوان إنسـانٌ» يصدقُ «لا شيءَ مـن الحيـوان بإنسـانٍ». وكلَّما صـدق هذا ثبـت المُحال. فيُنتِـج لـو لم يصدُق بعضُ الحيوان إنسـانٌ ثبـت المُحال. فجعلناه شرطيَّةً وقلنا: لكنَّ المُحال ليس بثابتٍ. فالنتيجة «بعضُ الإنسـان حيـوانٌ» صـادقٌ. وهـو المدَّعى. (ب)

[٢٤] قولـه: «فيلـزم» لأنَّ رفع التالي يسـتلزم رفع المقدِّم.

[٢٥] قوله: « قد يفتقر» إذا كانت نظريَّة.

[٢٦] قوله: «بيان الشرطيَّة» أي التي وقعت كبرى.

[٢٧] قولـه: «في شرح الأصـول» أي الأصـول الحاجبي.

[٢٨] قوله: «ومرجعه» جوابٌ عمَّا قيل: إنَّ مرجع الاسـتثنائيِّ إلى قياسـاتٍ فقولـه: «مرجعه إلى اسـتثنائيٍّ واقـترانيٍّ» غـيرُ صحيـح. وحاصـل الجـواب أنَّ غرض المصنِّـف بيـانُ ما لا بُدَّ منـه في كلِّ قياس خُلـفٍ، لا نفيُ الزيادة عليه. (عبد)

[٢٩] قولـه: «فافهـم» لعلَّـه إشـارةٌ إلى أنَّـه يُمكن إرجاعُـه إلى قياسَـين اسـتثنائيَّين بـأنْ يقـال: لـو لم يَثبت المطلـوبُ ثبـت نقيضُه، لكـنَّ نقيضَه ليس بثابـتٍ، إذ لو ثبـت نقيضُـه لثبـتَ المُحـال، لكـنَّ المُحال ليـس بثابتٍ. (إس)

فصل [في الاستقراء]

الاستقراءُ(١): تصفُّحُ الجزئيَّات لإثباتِ حكمٍ كليٍّ[١].

قوله: «الاستقراء[٢] تصفُّحُ[٣] الجزئيَّات» اعلم أنَّ الحجة[٤] على ثلاثة أقسام[٥]، لأنَّ الاستدلال إمَّا من حالِ الكلِّيِّ[٦] على حال جزئيَّاته، وإمَّا من حال الجزئيَّات[٧] على حال كليِّها، وإمَّا من حال أحد الجزئيَّين[٨] المندرجَين تحت كلِّيٍّ على حال الجزئيِّ الآخَر. فالأوَّل هو القياسُ، وقد سبق مفصَّلاً. والثاني هو الاستقراء. والثالث هو التمثيل. فالاستقراء هو الحجَّة[٩] التي يُستدلُّ فيها من حكم الجزئيات على حكم كلِّيِّها.

---

(١) قد يشتبه الاستقراء بالتجربة، ويذهب الوهم إلى أنَّه لا فرق بينهما، فكيف أفاد التجربة اليقين، والاستقراء الظنَّ؟

ولعل الفرق الميسور فهمُه لكل ناظرٍ أن الاستقراء يبتني على تكرار المشاهدة فقط، وأما التجربة فتبتني على تكرار المشاهدة وعلى الحكم العقلي. فالاستقراء حسي، والتجربة برزخ بين الحسي والعقلي. ولأجله قال الشيخ الرئيس في الجزء المنطقي من الحكمة العلائية دانشنامه علائي ص: ٨١، انتشارات بنياد حكمت صدرا، الطبعة الأولى، ١٣٩١ الهجرية الشمسية: «مجرَّبات آن مقدمات بوند كه نه بتنها خرد بشايد دانستن، ونه بتنها حس، وليكن بهر دو شايد دانستن». حاصله: أن المجربات مقدمات لا تُعلَم بمجرد العقل، ولا بمجرد الحس، بل بهما معاً.

والفرق الآخر أن الاستقراء يكون بالتتبع الكمي للجزئيات، وأما التجربة فعلى أساس التتبع الكيفي للجزئيات. والمراد من التتبع الكيفي أن الحكم في التجربة يكون بناء على العلم بالأسباب الذاتية، بخلاف الاستقراء.

قال بعض الفضلاء من المعاصرين: «الاستقراء كالتجربة من جهة تعميم الحكم المشاهد في بعض الجزئيات إلى جميعها، إذ لا ينتج ما لم يكن على صورة قياس، إلا أن التجربة مبنية على تعميمها الحكم على العلم بالأسباب الذاتية، لذلك أفادت اليقين البرهانين بخلاف الاستقراء فإنه يعمم بعد تكرار المشاهدة، دون العلم بالاسباب الذاتية والالتفات إليها، فلم يتعد الظن فيما يفيد. كما أن الاستقراء إنما يكون بالتتبع الكمي للجزئيات،.. على خلاف التجربة التي تقوم على أساس التتبع الكيفي اللجزئيات...». دستور الحكماء في شرح برهان الشفاء للدكتور أيمن المصري ص: ٤٨١

وحق البيان في الفرق بينهما لا يسعه المقام. وتفصيله في كلام الشيخ الرئيس في الفصل التاسع من المقالة الأولى من برهان الشفاء، وقد فصل الدكتور أيمن المصري تفصيلاً في الفرق بينهما فانظر في شرحه دستور الحكماء، الفصل التاسع ص: ٤٣٥ ـ ٥٢٢

[فصل في الاستقراء]

-[١] قوله: «لإثبات حكم كليٍّ» كما إذا تصفَّحنا جزئياتِ الحيوان فوجدناها تُحرِّكُ فكَّها الأسفلَ عن المضغ، فحكمنا بأنَّ كلَّ حيوانٍ يُحرِّك فكَّه الأسفل عن المضغ. وهو لا يفيد اليقينَ لجواز وجودِ جزئيٍّ لم يُستقرَأ، ويكونُ حكمه مخالفاً لما استُقرِئ. قاله في «التذهيب».

أقول: وهذا التعريفُ موافقٌ لما ذكره الإمام حجَّةُ الإسلام قال: «الاستقراءُ تصفُّحُ أمورٍ جزئيَّةٍ ليُحكَم بحكمها على أمرٍ يَشتمل تلك الجزئيَّاتِ»[١]. وهو الموافق لكلام أبي نصر الفارابي أيضاً حيث قال: «الاستقراءُ تصفُّح شيءٍ من الجزئيَّات الداخلةِ تحت أمرٍ مَّا كليٍّ لتصحيح ما حُكم به على ذلك الأمرِ بالإيجاب أو السلب»[٢]. (محمد نظام الدين الكيرانوي)

[٢] قوله: «الاستقراء» لمَّا فرغ عن بيان القياس شرع في ما بيان أخويه.

[٣] قوله: «تصفُّح» التصفح النظر على سبيل المبالغة.

[٤] قوله: «أنَّ الحجَّة» التي هي المعلوم التصديقي الموصل إلى مج هولٍ تصديقيٍّ.

[٥] قوله: «على ثلاثة أقسام» فيه نظرٌ إذ يحتمل أن يكون في بعضِ الحجة استدلالٌ من الكليِّ على الكليِّ الآخر وهو خارجٌ عن الأقسام الثلاثة فجوابه أنَّ هذا التقسيمَ استقرائيٌّ لا عقليٌّ. (ب)

[٦] قوله: «إمَّا من حال الكلي إلخ» الكليُّ هو الحدُّ الأوسط كالمتغيِّر. حالُه هي الأكبر كالحادث. وحالُ الجزئيَّات هي الأكبر. والجزئيَّات هي أفراد الأصغر كُلًّا أو بعضاً كالعامِّ. (عبد)

[٧] قوله: «وإمَّا من حال الجزئيات إلخ» أمَّا الكلي كالحيوان وجزئياتِه كالإنسان والفرس والبقر وغيرِ ذلك من أفراد الحيوان[٣]. وحالُها تحرُّك الفكِّ الأسفل عند المضغ فيُستدلُّ من تصفُّحِ حالِ هذه الجزئيات على حال الحيوان ويقال: كلُّ حيوانٍ يتحرَّك فكُّه الأسفلُ عند المضغ. (عبد)

[٨] قوله: «إمَّا من حال أحد الجزئيَّين إلخ» الكلِّيِّ المسكرُ والجزئيَّانِ المندرجان تحتَه الخمرُ والبنجُ وأحدهما الخمر وحالُه الحرمة والآخر البنج. (عبد النبي)

[٩] قوله: «هو الحجة التي إلخ» اعلم أنَّ هذا التعريفَ إمَّا أنَّه تعريفٌ لما يُطلَق عليه الاستقراءُ فالمراد يستدلُّ من الجزئيَّات أعمُّ من الأكثر والكلِّ فإنَّ الاستقراء بهذا المعنى شاملٌ لما يُستدل فيها من حالِ جميع الجزئيَّات على حالِ الكلِّيِّ أو من حال أكثر الجزئيات على حاله.

وهذا كما قالوا: الاستقراء على قسمَين تامٌّ وغير تامٍّ، فإنَّ الأوَّل يُسمَّى تامًّا والثاني ناقصاً.

أو تعريفٌ لما هو الاستقراءُ حقيقةً. فلا يخفى أنَّ المرادَ حينئذٍ أكثرُ الجزئياتِ فإنَّ ما يُستدلُّ فيه من حالِ جميع الجزئيَّاتِ على حال الكلِّيِّ فهو مفيدٌ لليقين داخلٌ

---

(١) لم أجده بهذا اللفظ. عبارته منقولةٌ في تعليقنا على قول الشَّارح الآتي: «وأمَّا ما استنبطه المصنِّف من كلام الفارابيِّ وحجَّة الإسلام».

(٢) انظر: المنطقيات للفارابي (١/ ١٤١).

(٣) ومن هنا تعلم أنَّ المراد من الجزئيات في تعريف الاستقراء هي الجزئيات الإضافية، فتنبَّه ولا تكن من الغافلين.

هذا تعريفه الصحيح الذي لا غبار عليه. وأمَّا ما استنبطه المصنِّف من كلام الفارابيِّ[١٠] وحجَّة الإسلام(١) واختاره[١١]، أعني: «تصفُّح الجزئيات وتتبُّعها لإثبات حكمٍ كليٍّ» ففيه تسامحٌ ظاهرٌ، فإنَّ هذا التتبُّعَ ليس معلوماً تصديقياً[١٢] مُوصِلاً إلى مجهولٍ تصديقيٍّ، فلا يندرج تحتَ الحجَّة.

وكأنَّ الباعث على هذه المسامحة هو الإشارةُ إلى أنَّ تسمية هذا القسم من الحجَّة بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال، بل على سبيل النقل[١٣]. وههنا وجهٌ آخر[١٤] سيجيء بيانُه إن شاء الله تعالى في تحقيق التمثيل.

قوله: «لإثباتِ حكمٍ كليٍّ» إمَّا بطريق التوصيف[١٥]، فيكون إشارةً إلى أنَّ المطلوب في الاستقراء لا يكون حكماً جزئياً[١٦] كما سنحقّقه، وإمَّا بطريق الإضافة[١٧]، والتنوينُ في «كليٍّ» حينئذٍ عوضٌ عن المضاف إليه، أي لإثباتِ حكمِ كُلِّيِّها، أي كليِّ تلك الجزئيات. وهذا[١٨] وإن اشتمل الحكمَ الجزئيَّ والكليَّ كليهما بحسب الظاهر[١٩] إلا أنَّه في الواقع لا يكون المطلوبُ بالاستقراء إلا الكليُّ.

وتحقيقُ ذلك[٢٠] أنَّهم قالوا: إنَّ الاستقراء إمَّا تامٌّ يُتَصفَّحُ فيه حالُ الجزئيات بأسْرِها[٢١]. وهو يرجع[٢٢] إلى القياس المقسَّم[٢٣] كقولنا: «كلُّ حيوانٍ إمَّا ناطقٌ أو غيرُ ناطقٍ. وكلُّ ناطقٍ من الحيوان حسَّاسٌ. وكلُّ غير ناطق من الحيوان حسَّاسٌ». يُنتج «كلُّ حيوانٍ حسَّاسٌ». وهذا القسم يفيد اليقين.

---

(١) انظر المنطقيات للفارابي ١/ ١٤١، طبعة منشورات آية الله العظمى المرعشي النجفي، الطبعة الثانية، ١٤٣٣هـ وقد نقل المحشي عبارته في الحاشية رقم ١ فانظر فيها.

وقال حجة الإسلام الغزالي في مقاصد الفلاسفة ص: ٨٩، تحقيق دكتور سليمان دنيا: «أمَّا الاستقراء فهو أن تحكم من جزئيات كثيرة على الكلي الذي يشمل تلك الجزئيات». وقال في معيار العلم ص: ١٠٢، المطبعة العربية بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٤٦هـ: «هو أن نتصفَّح جزئيَّاتٍ كثيرةً داخلةً تحت معنىً كليٍّ، حتى إذا وجدتَّ حكماً في تلك الجزئيَّات، حكمتَ على ذلك الكليِّ به».

تحت القياس. ولذا سمَّوه «قياساً مقسَّماً». وإنَّما يُطلَق عليه لفظ الاستقراء باعتبار أنَّه يَحتاج في مقدماته إلى التتبُّع فافهم.

[٩] **قوله: «هو الحجَّة»** فإنَّ المَقسِم يكون معتبراً في القسم.

[١٠] **قوله: «من كلام الفارابي»** وهو أنَّ الاستقراء هو الحكم على كلٍّ لوجوده في أكثر الجزئيَّاتِ(١).

وقال فخر الإسلام البزدوي(٢): «هو تصفُّح أمورٍ جزئيَّةٍ ليُحكم بحكمها على أمرٍ يشمَل تلك الجزئيَّات». (عبد)

[١١] **قوله: «واختاره»** أي المصنِّف.

[١٢] **قوله: «ليس معلوماً تصديقيّاً»** بل تصوُّريّاً.

[١٣] **قوله: «بل على سبيل النقل»** أي من المعنى اللُّغويِّ إلى المعنى الاصطلاحيِّ بملاحظة المناسبة بينهما.

ووجهُ الإشارة أنَّه جَعَل المعنى اللُّغويَّ ـ أعني التصفُّح ـ محمولاً على الاستقراء الذي هو قسمٌ من الحجَّة، ومعرِّفاً له، مع أنَّه لا يَصحُّ حملُه عليه، فضلاً عن أن يكونَ معرِّفاً له؛ ومع هذا لمَّا جَعل معرِّفاً عُلِم أنَّ المعنى اللُّغويَّ معتبَرٌ في المعنى الاصطلاحيِّ، بحيث صار كأنَّه هو.

و الارتجالُ في اللُّغة: قدَمْ نَهادَن بَر جاي بي اَنَدِيشِه. وفي الاصطلاح: استعمالُ اللَّفظ في غيرِ ما وُضِع له بدون ملاحظةِ مناسبةٍ بينَهما قصداً. وعندعدمِ القصد يكون خطأً(٣). (عبد)

[١٤] **قوله: «وههنا وجهٌ آخر»** وهو أنَّ الاستقراءَ يُطلَق على المعنى المصدريِّ وهو التصفُّح والتتبُّع، وعلى الحجَّةِ التي يقع فيها ذلك التتبُّع؛ كما أنَّ العكس يُطلق على المعنى المصدريِّ ـ أي التبديل ـ، وعلى القضيَّة الحاصلة بعدَ التبديل.

فالمرادُ ههنا تعريفُ الاستقراء باعتبار المعنى الأوَّل. وأمَّا تعريفُه بالمعنى الثاني فيُعرَف بالمقايسة. (إس)

[١٥] **قوله: «بطريق التوصيف»** يعني أنَّ قوله:«حكمٍ كليٍّ» مركَّبٌ توصيفيٌّ.

[١٦] **قوله: «لا يكون حكماً جزئياً»** فإنَّ تتبُّع أكثرِ الجزئيَّات لا شكَّ أنَّه يُفيد اليقين بالحكم الجزئيِّ كما سيظهر، فيكون داخلاً في القياسِ المفيدِ لليقين، كما أنَّ الاستقراءَ التامَّ داخلٌ تحتَه كما علمتَ. (إس)

[١٧] **قوله:«بطريق الإضافة»** أي إضافة الحكم إلى الكلِّي.

[١٨] **قوله: «وهذا»** أي طريق الإضافة.

[١٩] **قوله: «بحسب الظاهر»** أي من العبارة.

[٢٠] **قوله: «وتحقيق ذلك»** أي تحقيق أنَّ المطلوب بالاستقراء يكون حكماً كلِّيّاً ،لا جزئيّاً.

[٢١] **قوله: «بأسرها»** أي بتمامها.

[٢٢] **قوله: «يرجع إلى القياس»** يعني حينئذٍ يكون خارجاً عن الاستقراء الاصطلاحيِّ، فلا يسمَّى استقراءً، بل «قياساً مقسَّماً»، لأنَّ الاستقراء الذي هو قسمٌ من الحجَّة اعتُبر فيه تصفُّح أكثر الجزئيَّات، يعني وجودَ الحكم في أكثرها كما سيجيءُ؛ ولهذا قالوا: «إنَّ الاستقراءَ لا يُفيد إلا الظنَّ». وهذا إنَّما يُتصوَّر في الاستقراءِ الناقصِ، لا التامِّ كما لا يخفى. (عبد)

---

(١) قد سبق نصه في الحاشية رقم ١

(٢) كذا وقع في المطبوعتين. والظاهر أنه خطأٌ، فحجة الإسلام هو الإمام الغزالي، وهو المشهور. وهو الأقرب أن يكون مراد الشارح.

(٣) يعني أن الارتجال استعمال اللَّفظ ـ على تفصيله المذكور ـ عن قصدٍ وإرادةٍ. وأما إذا استُعمِل لفظٌ في غير الموضوع له من غير قصدٍ وإرادةٍ فهذا يكون خطأً، ولا يُقال له ارتجالٌ.

وإمّـا ناقصٌ يكتفي بتتبُّع أكثـرِ الجزئيَّات كقولنا: كلُّ حيوانٍ يحرِّك فكَّه الأسـفلَ[٢٤] عند المضغ، لأنَّ الإنسـانَ كذلـك، والفـرس والبقر كذلك، إلى غير ذلـك ممَّا صادفناه[٢٥] من أفـراد الحيوان. وهذا القسم لا يفيد إلا الظَّنَّ، إذ من الجائز أن يكون من الحيوانات التي لم نصادفها ما يحرِّكُ فكَّه الأعلى عند المضغ كما نسمعه في التمساح[٢٦].

ولا يخفى[٢٧] أنَّ الحكم بأنَّ الثاني لا يفيد إلا الظَّنَّ إنَّما يصحُّ إذا كان المطلوبُ الحكمَ الكليَّ. وأمَّا إذا اكتُفي بالجزئيِّ فلا شكَّ أنَّ تتبُّعَ البعض يفيد اليقينَ[٢٨] به، كما يقال: «بعض الحيوان فرس. وبعضه إنسان. وكلُّ فرسٍ يحرِّك فكَّه الأسفلَ عند المضغ. وكلُّ إنسانٍ أيضاً كذلك»[٢٩]. ينتج قطعاً: «أنَّ بعض الحيوان كذلك».

ومن هذا[٣٠] عُلِمَ أنَّ حَمْلَ عبارة المصنِّف[٣١] على التوصيف ـ كما هو الرواية ـ أحسـنُ من حيث الدراية أيضاً، إذ ليس فيه[٣٢] شائبةُ التَّعريف بالأعمِّ.

[٢٣] **قوله: «إلى القياس المقسَّم»** لأنَّ الحكم بوجوده في جميع الجزئيَّات من حيث هو جميعُها يَستلزم الحصرَ والترديدَ ضمناً. وهذا كافٍ في القياس المقسَّم قطعاً. (أبو الفتح)

[٢٤] **قوله: «فكّه الأسفل»** اَسنان بالائين را فك أعلى، وزيرين را فك اَسفل خوانند.

[٢٥] **قوله: «صادفناه»** أي وجدناه.

[٢٦] **قوله: «في التمساح»** يقال له بالفارسيَّة نهنگ.

[٢٧] **قوله: «ولا يخفى أنَّ الحكم بأنَّ الثاني»** من ههنا ظهر أنَّ الاستقراء حقيقةً هو الحجَّة التي يُستدلُّ فيها مِن تتبّع أكثر الجزئيَّات على الحكم الكلِّي، فإنَّ ما يُتتبَّع فيه جميعُ الجزئيَّات يُفيد اليقينَ فهو داخلٌ في الحقيقة تحت القياس. وكذا ما يُستدلُّ من الجزئيَّات على الحكم الجزئيِّ فإنَّه أيضاً قياسٌ حقيقةً لكونه مفيداً لليقين. (محمد إسماعيل)

[٢٨] **قوله: «يفيد اليقين»** أي بالحكم الجزئي.

[٢٩] **قوله: «أيضاً كذلك»** أي يحرك فكّه الأسفل عند المضغ.

[٣٠] **قوله: «ومن هذا»** أي مِن أنَّ المطلوب بالاستقراء الاصطلاحيِّ لا يكون إلا حكماً كلّياً عُلم أنَّ إلخ. (عبد)

[٣١] **قوله: «عبارة المصنِّف»** أي قوله: «حكمٍ كليٍّ».

[٣٢] **قوله: «إذ ليس فيه»** بخلاف ما إذا حُملت العبارة على الإضافة فإنَّ التعريف حينئذٍ يكون شاملاً بحسَب الظاهر لما يُفيد الحكمَ الجزئيَّ والكلِّيَّ. والاستقراءُ إنَّما يُفيد الحكمَ الكلِّي كما عرفتَ. فيُتوهَّم في الظاهر أنَّ هذا التعريفَ تعريفٌ بالأعمِّ وإن كان المرادُ حقيقةً هو الحكمُ الكلِّي بقرينة ما هو المشهورُ من أنَّ الاستقراءَ مفيدٌ للحكم الكلِّيِّ. (إس)



[التمثيل]

والتمثيل: بيانُ مشاركةِ جزئيٍّ لجزئيٍّ آخَرَ في علَّة الحكم، ليثبت فيه.

و العُمدةُ في طريقه الدَّوَرانُ و الترديدُ.

قولـه: «**والتمثيـل بيـانُ مشـاركةِ جزئـيٍّ لآخَرَ في علَّـة الحكم، ليثبـت فيه**» أي ليثبـت الحكمُ في الجزئيِّ الأوَّلِ. وفي عبارة أخرى[١]: تشبيهُ جزئيٍّ بجزئيٍّ في معنى مشترَكٍ بينهما ليَثبتَ في المشبَّهِ الحكمُ الثابتُ في المشبَّهِ به، المعلَّلُ[٢] بذلك المعنى، كما يقال: النَّبيذُ حرامٌ، لأنَّ الخمر حرامٌ. وعلَّةُ حرمة الخمرِ الإسكارُ[٣]. وهو موجودٌ في النَّبيذ.

وفي العبارتين تسامحٌ، فإنَّ التمثيل هو الحجَّةُ التي يقع فيها ذلك البيانُ والتشبيهُ[٤].

وقد عرفتَ النكتةَ[٥] في التسامح في تعريف الاستقراء. ونقول[٦] ههنا: كما أنَّ العكس يُطلَق على المعنـى المصـدريِّ ـ أعني التبديل ـ وعلى القضيـة الحاصلةِ بالتبديل، كذلك التمثيـلُ يُطلَق على المعنى المصدريِّ، وهو التشبيه والبيان المذكوران، وعلى الحجَّة التي يقع فيها ذلك التشبيهُ والبيانُ.

فما ذكره[٧] تعريفٌ للتمثيل بالمعنى الأوَّل. ويُعلَم المعنى الثاني بالمقايسة. وهذا كما عرَّف المصنِّفُ العكسَ بالتبديل. وقس عليه الحالَ فيما سبق في الاستقراء، هذا[٨].

ولكن لا يخفى[٩] أنَّ المصنِّف عدل في تعريفَي الاسـتقراء والتمثيل عن المشـهور[١٠] إلى المذكور، دفعاً لهذا التوهُّم بالتسامح، وهل هو[١١] إلا كرٌّ على ما فرَّ عنه[١٢].

[التمثيل]

[٢] قوله: «وفي عبارة أخرى» يعني مآل التعريفين واحد، وإنَّما الفرق بحسب العبارة.

[٢] قوله: «المعلَّلُ» صفة الحكم.

[٣] قوله: «الإسكار» فيه أنَّ الخمر نجس بعينه، لا بعلَّة كما في الأصول.

[٤] قوله: «وذلك البيان والتشبيه» وكلُّ واحدٍ منهما معلومٌ تصوريٌّ لا تصديقيٌّ كما لا يخفى وقد جُعل معرِّفاً للتمثيل الذي هو قسمٌ من الحجَّة. وهذا وجهُ التسامح. (عبد)

[٥] قوله: «وقد عرفت النكتة إلخ» وهي أنَّ التسمية على سبيل النقل، لا على طريقِ الارتجالِ. (إس)

قوله: «النكتة» أي اللَّفظية.

[٦] قوله: «ونقول ههنا» أي في تعريف التمثيلِ، بل في تعريف الاستقراء أيضاً، أي في دَفع التسامح الذي يترآى بحسَب الظاهر في تعريفِهما. (عبد)

[٧] قوله: «فما ذكره تعريفٌ للتمثيل بالمعنى الأوَّل»، بقي ههنا شيءٌ وهو أنَّ المصنِّف لم يذكر المعنى الثانيَ. فالجواب أنَّه يُعلَم بالمقايسة، نعمْ تَركُ التعريف بالمقايسة غيرُ مستحسَنٍ، إذ يلزَم أنْ يكون المذكورُ مقصوداً بالتبع، والمتروكُ مقصوداً بالذات، لأنَّه في صدَدِ بيان أقسام الحجَّةِ. فكان اللازمُ على المصنِّف أنْ يعرِّفه بما هو مِن أقسامها. (عبد)

قوله: «فما ذكره» أي المصنِّف.

[٨] قوله: «هذا» أي خُذ هذا.

[٩] قوله: «لا يخفى إلخ» أقول: الحكم بأنَّ عُدول المصنِّف عن المشهور إلى المسطور ليس إلا لأجلِ التسامح في المشهور فيلزَم الملاقاةُ بما عنه الفرارُ غيرُ صحيحٍ، كيف وهذا أمرٌ بعيد مِن مثل المصنِّف المحقِّق غايةَ البُعد، بل نقول: عُدوله عنه لاختراعِ التعريف من عند نفسِه، كيف والمصنِّف ليس مِن زُمرة من يتَّبعون عباراتِ المشهور فقط. هذا ما خطر بالبال أوانَ التسطيرِ، والله يعلم ما في الضمير. (عبد الحي)

[١٠] قوله: «عن المشهور» أعنِي «الاستقراءُ الحكمُ على كلِّيٍّ لوجودِه في أكثر جزئيَّاته والتمثيلُ هو الحكم على جزئِيٍّ مشارِكٍ لجزئيٍّ آخرَ في علةِ الحكم». ولَمَّا كان في كلٍّ من التعريفَين المشهورَين تسامحٌ عدَل المصنِّف عنهما وتركَهما واستنبطَ عنهما تعريفَين، ولم يَعلم أنَّ فيما ذكره من التعريفَين أيضاً تسامحاً. (عبد)

[١١] قوله: «وهل هو إلا إلخ» يعني ليس هذا العُدول رجوعاً على ما فرَّ عنه، وهو التسامُح. وهذا مثَلٌ يُضرَب لمن تركَ أمراً احترازاً عن بلاءٍ فيه وفيما اختاره بلاءٌ سواءٌ كان عينَ البلاء الأوَّلِ أو بلاءً آخرَ.

واعلم أنَّ كرَّ على وزن فرَّ ماضٍ معروفٌ بمعنى رجَع. ثمَّ هو إمَّا باقٍ على الفعليَّة لأنَّ الفعل قد يقعُ تحت إلا نحوُ «ما أنت إلا سيراً» أي تَسيرُ؛ أو إمَّا مصدرٌ بتقدير «أنْ» المصدرية أو بدونه كما في «تَسمعُ بالمُعيديِّ خيرٌ من أنْ تَراه».

أقول: لعلَّ روايةَ هذا التطويلِ بلا طائلٍ بلَغ المُحشيَّ المدقِّقَ وإلا فعند الدِّراية إنَّه مصدرٌ، فلا يلزَم التطويلُ الخاليُّ عن التحصيل، ولو قال قائلٌ: هذا المَثَل «هلْ هذا إلا كرٌّ على ما كرَّ عنه» لكان له لطفٌ يصف، لأنَّ الكرَّ إذا كان صلته «على» كان بمعنى الرجوع، فكان المعنى على هذا: عطفٌ على ما رجَع عنه. (عبد)

قوله: «والعمدة في طريقه الدَّوَرانُ والترديدُ» اعلم أنه لا بدَّ في التمثيل من ثلاث مقدِّمات:

الأولى: أنَّ الحكمَ ثابتٌ في الأصل، أي المشبَّه به.

والثانية: أنَّ علَّة الحكم في الأصلِ الوصفُ الكَذائيُّ.

والثالثة: أنَّ ذلك الوصف موجودٌ في الفرع، أعني المشبَّه.

فإنَّه إذا تحقَّق العلمُ بهذه المقدِّمات الثلاثِ، يُنتقَل إلى كون الحكم ثابتاً في الفرع أيضاً، وهو المطلوب من التمثيل.

ثمَّ المقدِّمة الأولى والثالثة ظاهرتان في كلِّ تمثيلٍ. وإنَّما الإشكالُ في الثانية. وبيانُها بطرقٍ متعدِّدةٍ فصَّلوها في كتب الأصول. والمصنِّف أنَّما ذكر ما هو العمدةُ من بينها[١٣]. وهو طريقان[١٤]:

الأوَّل: الدَّوَران، وهو ترتُّب الحكم على الوصف الذي له صُلوحُ العلِّيَّة وجوداً وعدماً[١٥]، كترتُّب الحرمة في الخمر على الإسكار، فإنَّه ما دام مُسكراً حرامٌ، وإذا زال عنه الإسكارُ زالت عنه الحرمة.

قالوا: الدَّوَران علامةُ كونِ المَدار ـ أعني الوصف ـ علَّةً للدَّائر ـ أعني الحكم.

والثاني: الترديدُ، ويُسمَّى بـ«السبر»[١٦] و«التقسيم»[١٧] أيضاً. وهو أن يُتفحَّص أوَّلاً أوصافُ الأصل، ويُردَّد أنَّ علَّة الحكم هل هذه الصفة أو تلك؟ ثم يُبطَل ثانياً علِّيَّةُ كلٍّ حتى يَستقرَّ على وصفٍ واحدٍ. فيُستفاد من ذلك[١٨] كونُ هذا الوصف علَّةً. كما يُقال: علَّةُ حرمة الخمر إمَّا الاتِّخاذُ من العِنَب[١٩]، أو المَيَعان[٢٠]، أو اللَّونُ المخصوصُ، أو الطَّعمُ المخصوصُ، أو الرائحةُ المخصوصةُ، أو الإسكارُ. لكن الأوَّل ليس بعلَّةٍ لوجوده في الدِّبْس[٢١] بدون الحرمة. وكذا البواقي ما سوى الإسكار بمثل ما ذُكِرَ، فتعيَّن الإسكارُ للعلِّيَّة.

[١٢] قولـه: «على ما فرَّ عنـه» ويُمكن الجوابُ بأنَّ الاسـتقراء ـ وكذا التمثيلَ ـ يُعرَّف بالمعنى المصدري فلا يلزم التسـامحُ. إنَّما يلزم لو كان المقصودُ تعريفَهما بالمعنى الثـاني وليـس كذلك، بـل التعريف بهـذا المعنـى يُعرَف بالمقايسـة. وأمَّا تعريفُهما على ما هو المشـهور فهو باعتبار المعنى الثاني فافهم. (إس)

[١٣] قوله: «من بينها» أي بين الطرق.

[١٤] قوله: «وهو طريقان» اعلم أنَّ كِلا الطَّريقَين ضعيفانِ، أمَّا الدَّورانُ فلأنَّ الجزءَ الأخير من العلَّة التامَّةِ والشرطَ المساويَ يُدار المعلولُ عليه، مع أنَّه ليس بعلَّةٍ.

وأمَّـا الترديـدُ فـلأنَّ حـصر العلَّـة في الأوصـافِ المذكـورة ممنوعٌ، فجاز أنْ يكون العلَّةُ غيرَ ما ذُكرت، مع أنَّ كونَ المشـترَك علَّةً في الأصل لا يلزم منه كونُه علَّةً في الفـرع، لجواز أنْ يكون خصوصيةُ الأصل شرطاً للعليَّة، أو خصوصيةُ الفرع مانعةً منها.

كذا قيل. وللمناقَشـة فيـه مجالٌ كما لا يخفى على من له ذهنٌ سليم وطبعٌ مستقيم. (إس)

[١٥] قولـه: «وجـوداً وعدمـاً» يعنـي إذا وُجِـد الوصفُ وُجِد الحكمُ، وإنْ عُدِم عُدِم.

[١٦] قوله: «ويسـمى بالسَّبر» المشهور بالياء المثناة التحتانيةِ لما فيه من سَيرِ الأوصاف وتتبُّعها. وقد سمعتُ عـن الأسـتاذ بالبـاء الموحَّدة بمعنـى الامتحـان. ووجهُ المناسـبة ظاهـرٌ لـما فيه مـن امتحـان الأوصاف بـأنَّ علَّة الحكم هل هذه الصفةُ أو تلك الأخرى. (إس)

قوله: «السَّـبْر» بكسـر السـين المهملة[1]، وسـكون الباء الموحَّدة.

[١٧] قوله: «والتقسـيم إلخ» سُـمِّي بـه لأنَّ التتبُّع المذكـورَ تقسـيمٌ عقـليٌّ للعليَّـة، فلا بُـدَّ فيه مـن انحصارِ أوصاف الأصلِ وإبطال عليَّةِ البعض. (عبد)

[١٨] قولـه: «فيسـتفاد من ذلـك» أي من تفحُّص أوصافِ الأصـل وترديدِهـا لعليَّة الحكـم أوَّلاً وبطلانِ الكلِّ ثانياً. (فتح)

[١٩] قوله: «العنب» اَنگور.

[٢٠] قوله: «الميعان» سيلان.

[٢١] قولـه: «الدِّبْس» بكسر الدال وسكون الباء الموحَّدة، هو رُبُّ العنب.

(١) وبالفتح أيضاً كما في معاجم اللغة.

فصلٌ [في أقسام القياس باعتبار المادة]

القياسُ إمَّا برهانيٌّ يتألَّف من اليقينيَّات.

وأصولُها: الأوَّليات و المشاهَدات و التجربيَّات و الحَدَسيَّات و المتواتِرات والفِطْريَّات.

قوله: «القياس»[١] القياس كما ينقسم باعتبار الهيئة والصُّورة إلى استثنائيٍّ واقترانيٍّ بأقسامها، كذلك(١) ينقسم[٢] باعتبار المادَّة إلى الصِّناعات الخَمس - أعني البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة. وقد تُسمَّى «سفسطةً» أيضاً(٢)[٣] - لأنَّ مقدِّماتِه[٤] إمَّا أن تُفيد تصديقاً[٥] أو تأثيراً آخَرَ غيرَ التصديق - أعني التخييل، الثاني(٣) الشعر[٦]، والأوَّل إمَّا أن يُفيد ظنّاً[٧] أو جَزماً، فالأوَّلُ الخطابة[٨]. والثاني إن أفاد جزماً يقينياً[٩] فهو البرهان، وإلا فإن اعتُبِر فيه عمومُ الاعتراف[١٠] من العامَّة، أو التسليمُ من الخصم فهو الجدل، و إلا فهو المغالطة(٤)[١١].

واعلم أنَّ المغالطة إن استُعمِلت في مقابلة الحكيم سُمِّيت سفسطةً[١٢]، وإن استُعملت في مقابلة غير الحكيم سُمِّيت مشاغبة[١٣].

---

(١) في الإيرانيتين وتحفة وراغب: «فكذلك».

(٢) كذا في النسخ المخطوطة كلها والطبعة الإيرانية وتحفة. وفي الهنديتين سقط «أيضاً»

(٣) كذا في الطبعتين الهنديتين وراغب ونور. وفي تحفة والإيرانيتين: «والثاني» بزيادة الواو، والأول أولى.

(٤) في النسخ الخطية كلها والطبعة الإيرانية: «فالمغالطة» بدون «هو».

[فصل في أقسام القياس باعتبار المادَّة]

[١] قوله: «القياس» هذا بيانُ الصناعات الخمسِ. وهي أقسامُ الدليل باعتبار المادَّةِ كما أنَّ الأقسامَ السابقة أقسامٌ باعتبار صورتِه. (أبو الفتح)

[٢] قوله: «كذلك ينقسم» إن قلتَ: لِمَ قُدِّم مباحثُ الصورةِ على مباحثِ المادَّة، مع أنَّ العكس أنسبُ، إذ المادَّةُ مقدَّمةٌ على الصورة لكونها معروضةً للصورة.

قلت: لأنَّ الصورةَ أشرفُ من المادَّة، فإنَّ الشيءَ من الصورة بالفعل، ومِن المادَّة بالقوَّةِ. فللصورة تقدُّمٌ بالشَّرف على المادَّة؛ لأنَّ القياس يُنتِج على تقدير تسليمِ المقدِّمات إذا كانتْ الصورةُ صحيحةً وإن كانت المادةُ فاسدةً، كما هو الظاهر. بخلاف ما إذا كانت الصورةُ فاسدةً، فإنَّه حينئذٍ لا يُنتِج، وإن كانت المادَّةُ صحيحةً، كما إذا قلنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ. وبعضُ الحيوان صاهلٌ». (إس)

قوله: «ينقسم» أي القياس.

[٣] قوله: «وقد تسمَّى: سفسطةً» أي المغالطةُ.

[٤] قوله: «لأنَّ مقدِّماته» وجهُ ضبطِ الصناعاتِ الخمس وانقسامِ القياس إليها بحسَب المادَّة. (عبد)

قوله: «مقدِّماته» أي مقدِّمات القياس.

[٥] قوله: «تصديقاً» أي إذعاناً للنسبة.

[٦] قوله: «الثاني الشعر» مثلُ: الخمر ياقوتيَّةٌ سيَّالةٌ. وهذه المقدِّماتُ التي تُفيد التخييلَ كثيراً مَّا يأخذه الشُّعراءُ في أشعارِهم. (عبد)

[٧] قوله: «إمَّا أنْ يُفيد ظنّاً إلخ» الظنُّ هو الطَّرف الراجحُ. والجزْم ما لا يحتمِل النقيضَ. (عبد)

[٨] قوله: «الخطابة» لأنَّها تُؤخَذ في الخُطَب والنَّصائح والوعظ.

[٩] قوله: «جزماً يقينيّاً» أي مطابِقاً للواقع، ثابتاً، راسخاً.

[١٠] قوله: «عموم الاعتراف» أي الإقرارُ عن جميع الخلْق مثلُ العدلُ حسَنٌ والظلمُ قبيحٌ.

والجدَلُ قوَّةُ الخصومة. وفي الاصطلاح مؤلَّفٌ مِن قضايا مشهورةٍ أو مسلَّمةٍ لإنتاجِ قولٍ آخرَ. والجدليُّ قد يكون سائلاً وغايةُ سعيِه إلزامُ الخصم وإفحامُ مَن هو قاصرٌ عن إدراكِ مقدِّمات البرهان. وقد يكون مُجيباً، وغرضُه أنْ لا يُطرَح مطرحَ الإلزام. (عبد)

[١١] قوله: «فهو المغالطة» كَسى را دَر غَلَط اَنداخْتَن. وفي الاصطلاح: قياسٌ فاسدٌ إمَّا مِن جهةِ المادَّة أو مِن جهة الصورة أو جهتِها معاً، يُفيد التصديقَ الجزميَّ أو الظنِّيَّ الغيرَ المطابِق للواقع. (عبد)

[١٢] وقوله: «سميت سفسطةً» مشتقَّةٌ من «سُوفَ» وهو الحكمة، و«اسطا» وهو التلبيسُ فمعناه الحكمةُ الموقعةُ في الالتباس والاشتباه[1]. (عبد)

[١٣] قوله: «مشاغبةً» الشَّغَب: شور اَنگيختن.

(١) سوفسطا معناه اللغوي: الحكمة، ولكنه استعمل في معنى الحكمة المموهة. والتمويه ليس في أصل وضعه اللُّغوي، فتنبَّه.

واعلـم أيضـاً أنَّه يُعتَـبر(١) في البرهـان أن يكـون مقدِّماته بأسرِهـا يقينيةً[١٤]، بخـلاف غيره من الأقسام. مثلاً يكفي في كون القياس مغالطةً أن يكون إحدى مقدِّمتيه وهميَّةً، وإن كان الأخرى يقينيةً. نعم يجب أن لا يكون فيها[١٥] ما هو أدونُ منها كالشـعريات[١٦]، وإلا يُلحَق بالأدون، فإنَّ المؤلَّف من مقدِّمةٍ مشهورةٍ وأخرى مخيِّلةٍ لا يُسمَّى جدلياً[١٧]، بل شعرياً[١٨]، فاعرفه.

قولـه: «مـن اليقينيَّات» اليقين هو التصديقُ الجـازمُ المطابِقُ للواقعِ الثابـتُ. فباعتبار التصديقِ لم يشـمل[١٩] الشـكَّ والوهمَ والتخييلَ وسـائرَ التصورات. وقيدُ «الجزم»[٢٠] أخرج الظـنَّ؛ و«المطابقة» الجهلَ المركَّب[٢١]؛ و«الثابت» التقليدَ.

ثم المقدِّمات اليقينيَّةُ إمَّا بديهيَّات أو نظريَّاتٌ منتهيةٌ إلى البديهيات، لاستحالة الدَّور والتسلسل[٢٢].

قوله: «وأصولها» فأصولُ اليقينيَّات هي البديهيَّات، والنظريَّاتُ متفرِّعةٌ عليها[٢٣].

والبديهيات ستَّةُ أقسام بحكم الاستقراء. ووجهُ الضَّبط أنَّ القضايا البديهيَّة إمَّا أن يكون تصوُّر طرفَيهـا مـع التنبيـه كافياً في الحكم والجزمِ، أوْ لا يكـون. فالأوَّل هو الأوَّليات. والثَّاني إمَّا أن يتوقَّف على واسـطةٍ غـيرِ الحسِّ الظَّاهرِ أو الباطن، أوْ لا. الثاني المشـاهدات. وتنقسـم إلى مشـاهَداتٍ بالحسِّ الظاهر، وتُسـمَّى حسيَّات، وإلى مشاهداتٍ بالحسِّ الباطن، وتُسمَّى وجدانيَّات. والأوَّل إمَّا أن يكون تلـك الواسـطةُ بحيث لا تغيب عـن الذهن عند حضور الأطـراف، أوْ لا يكون كذلـك. والأوَّل هي الفطريات، وتُسـمَّى قضايا قياسـاتها معها[٢٤]. والثاني إمَّا أن يُستعمل فيه الحدسُ ـ وهو انتقال الذِّهن مـن المبـادئ إلى المطالب ـ أوْ لا يُسـتعمل، فالأوَّل الحدسـيَّات[٢٥]. والثـاني إن كان الحكمُ فيه حاصلاً بأخبـارِ جماعـةٍ[٢٦] يمتنع عند العقل تواطؤُهم[٢٧] على الكذب، فهو المتواتِرات. وإن لم يكن كذلك، بل حاصلاً من كثرة التجارب، فهي التجربيَّات.

وقد عُلِم بذلك حدُّ كلٍّ واحدٍ منها.

---

(١) كذا في النسخ الخطية كلها والطبعة الهندية القديمة والطبعة الإيرانية. وفي الهنديتين وتحفة: «اعتبر». والأول أولى.

[١٤] **قولـه: «بأسرهـا يقينيـة إلخ»** وإلا فـلا يفيدُ اليقيـنَ، لأنَّ المركَّبَ من اليقينـيِّ وغيرِ اليقينيِّ غيرُ يقينيٍّ البتَّـةَ، كـما أنَّ المركَّـب مِن المسـتقِلِّ وغـيرِ المسـتقلِّ غيرُ مستقلٍّ كما هو المشهور. (عبد)

[١٥] **قوله: «فيها»** أي في تلك الأقسام.

[١٦] **قوله: «كالشـعريات»** فإنَّها لإفادتها التخييلَ لا التصديـقَ صارت أدونَ مِن سـائرِ الأقسـام التي تُفيد تصديقاً، والملحَقِ به، فإنَّه يفيد ظنّاً. (عبد)

[١٧] **قوله: «لا يسـمى جدليّـاً»** لأنَّ المخيِّلَةَ أدونُ مـن المشـهورة، لأنَّها تُفيـد جزماً غـير يقينـيٍّ[١]. ومرتبةُ الجـزْم وإنْ كان غيرَ يقينيٍّ أعلى من التخييلِ المسـتفادِ من المخيِّلة. (عبد)

[١٨] **قوله: «بل شعريّاً»** لأنَّ الأدنى لو كان بعضُ أجزائِه أعلى لا بأسَ به، بخلافِ أعلى. (عبد)

[١٩] **قولـه: «لم يشـمل إلـخ»** الشـكُّ عبـارةٌ عـن تسـاوِي الطرفَـين فليس فيـه إذعانُ النسـبة. والوهمُ هو الطـرف المرجـوحُ الذي لم يتعلَّـق به الإذعانُ، بـل تعلَّقَ بالطرف الراجح. (عبد)

[٢٠] **قولـه: «وقيدُ الجزمِ أخرج الظَّنَّ»** لأنَّه يحتمِل النقيضَ. والجزمُ عبارةٌ عن عدم احتمالِه. (عبد)

[٢١] **قولـه: «الجهـلَ المركَّـبَ»** فإنَّ الاعتقـادَ بأنَّ زيداً قائمٌ، والحالُ أنَّه ليسَ بقائم، غيرُ مطابِق للواقع، بل جهلٌ عن عدم قيامِه. ولَمَّا اعتقد أنَّ اعتقادَه مطابِقٌ للواقع فقـد جَهل عن جهله، فصار جهلُـه مركَّباً عن جهله، أي عن جهل ذلك الجهل. (عبد)

[٢٢] **قولـه: «لاسـتحالة الـدور والتسلسـلِ»** فـإنَّ سلسـلةَ اكتسـابِ النظريـاتِ لـو لم تكـن منتهيةً إلى البديهيات، فإمَّا أن تذهبَ لا إلى نهايةٍ، فيلزَم التسلْسـلُ، أو تعودَ، فيلزَم الدورُ. وكلاهما مُحالان. (إس)

[٢٣] **قوله: «متفرِّعة عليها»** أي على البديهيَّات.

ـ[٢٤] **قولـه: «قياسـاتها معهـا»** صفـةٌ للقضايـا. معناهـا القضايـا التـي دلائلُهـا ملحوظـةٌ بملاحظـةِ الطَّرفَين نحوُ «الأربعةُ زوجٌ» بالجزم بواسـطةِ الانقسـام بمتسـاويَين، هو الملحـوظُ مع مفهومَـي الطرفَين. فكأنَّه قيـل: «الأربعة منقسـمٌ بمتسـاويَين. وكلُّ مـا كان هكذا فهو زوجٌ». (برهان)

[٢٥] **قولـه: «فـالأوَّل الحدسـيَّات»** اعلـم أنّـا إذا أردنا إدراكَ الإنسـانِ فتأمَّلنا فيـه وجدنا مبادئَه كالحيوان والناطـق. ثـمَّ إن رتَّبناهما بـأنْ قدَّمنا العـامَّ على الخاصِّ، وانتقلنـا منـه إلى الإنسـان، فههنـا حركتـانِ تدريجيَّتـانِ: الأُولى: من المطلوب ـ أي الإنسان ـ إلى المبادي. والثانية: من المبادئ إلى الإنسـان؛ فمجمـوع الحركتَين هو الفكر. ومقابِلُـه الحـدسُ. وهو مجمـوع الانتقالَـين الدفعيَّين من المطالـب إلى المبـادئ ومنها إلى المطلـوب. وقد يُطلق على الانتقـالِ الأوَّلِ الدَّفعيِّ أيضاً. وتـارةً على الانتقال الثاني الدفعيِّ.

وهو أعمُّ من أن يكون عقيبَ شوقٍ أو تعبٍ أوْ لا. ومثاله نورُ القمر مسـتفادٌ من نور الشـمس، فإنَّا نجزِم به بعد ملاحَظة اختلافِ أشـكال القمر باختلاف أوضاعه من الشـمس قُربـاً وبُعداً، وبزيـادة القُـربِ والبعدِ. ولا نلاحظ الترتيب بين المقدِّمات. كذا قيل. (عبد الحيّ)

[٢٦] **قوله: «بأخبارِ جماعةٍ»** قال بعضُهم: إنَّ العدد شرطٌ في المتواتراتِ خـمسةٌ، أو اثنا عشر، أو عشرون، أو أربعون، أو سبعون.

وهـذا القولُ باطلٌ، فإنّـا نعلَم قطعاً أنَّـه يَحصُل لنا العلمُ بالمتواتراتِ بواسطةِ أخبارِ المخبِرينَ مع كونهم غيرَ معدودِين بالأعداد المذكورة. (إس)

[٢٧] **قوله: «تواطؤُهم»** أي توافقُهم.

---

(١) في الطبعتين والتحفة: «جزماً يقينياً» وهو خطأ ظاهرٌ.

قوله: «**الأوَّليات**» كقولنا[٢٨]: «الكلُّ أعظمُ[٢٩] من الجزء».

قوله: «**والمشـاهدات**» أمَّا المشـاهدات الظاهرة فكقولنا: «الشـمس مشرقةٌ. والنارُ مُحرِقةٌ». وأمَّا الباطنة فكقولنا: «إنَّ لنا جوعاً وعطشاً».

قوله: «**والتجربيات**» كقولنا: «السقمونيا[٣٠] مُسْهِلٌ للصَّفراء».

قوله: «**والحدسيات**» كقولنا: «نور القمر مستفادٌ[٣١] من الشمس».

قوله: «**والمتواترات**» كقولنا: «مكةُ موجودةٌ».

قولـه «**والفطريـات**» كقولنا: «الأربعـة زوج»، فإنَّ الحكم فيه بواسـطةٍ لا تغيب عن ذهنك عند ملاحظة أطراف هذا الحكم، وهو[٣٢] الانقسام بمتساويين.

[٢٨] قوله: «كقولنا: «الكلُّ أعظم من الجزء» فإنَّ مَن تصوَّر معنى الكلِّ والجزءِ، ونسبةَ الأعظميَّةِ بينَهما، لا يكون محتاجاً في الحكم والجزم بالأعظميَّةِ إلى أمرٍ آخرَ بل تصوُّرُهما مع تصوُّرِ تلك النسبة كافٍ فيه.

فلا يَرِد ما هو المشهور مِن أنَّ الجزء قد يكون أعظمَ مـن الكلِّ كما وقَع في الجهنميِّ ضرسُـه مثلُ أُحُد. ووجهُ عدمِ الورود أنَّ هذه الشُـبهةَ ناشئةٌ عن القُصور في تصوُّر الكلِّ والجزءِ، فإنَّ الكلَّ هو المجموعُ ـ أعنِي ضرسَـه مع سـائر بدنِه ـ لا ما سـوى الضِّرس. ولا شكَّ أنَّ المجموع أعظمُ من جزئِه فقط. (عبد)

[٢٩] قولـه: «أعظـم مـن الجـزء» نُوقش فيـه بأنَّ الجسم عند المتكلِّمين مركَّبٌ من الجواهر الفردةِ، فكيف يصـحُّ عندهم أنَّ الكلَّ أعظمُ من الجزء؛ فإنَّ صيغةَ أفعل التفضيـل يدلُّ عـلى أنَّ الجزءَ عظيمٌ، مـع أنه لا عظمَ ولا مقدار للجوهر الفرد، كما هو مصرَّحٌ عندهم.

ولا يخفـى عليـك أنَّ المناقَشـة في المثال خـارجٌ عن دأب المناظرة. (إس)

[٣٠] قوله: «السُّـقمونيا» بالضم گِياهِي است كِه رُطُوبَـت مِيـانِ آنْ مُسـهِل صَفرا اسـتْ. ودَر كتب طِب آن رُطُوبَت را سُـقمونيا گُويَند. وبفارسي آنرا «محموده» خوانند. (منتخب اللُّغات).

[٣١] قوله: «مستفاد» لاختلاف تشكُّلاتِه النُّوريَّة بحسَـب اختـلاف أوضاعِـه مِـن الشـمس قُربـاً وبُعداً. (طيبي شرح إيساغوجي)

[٣٢] قوله: «وهو» أي الواسطة.

[البرهان الإنّي واللّمي]

ثم إنْ كان الأوسطُ مع عِلّيّته للنسبة في الذّهن علّةً لها في الواقع فَلِمّيٌّ وإلا فإنّيٌّ.

قولـه: «ثـم إنْ كان» الحـدُّ الأوسـطُ في البرهان، بل في كلِّ قيـاسٍ، لا بُدَّ أن يكـون علّةً لحصول العلم[١] بالنسبة الإيجابيةِ أو السلبيّةِ المطلوبةِ في النتيجة؛ ولهذا يقال له[٢] الواسطةُ في الإثبات والواسطةُ في التصديق. فإن كان[٣] مع ذلك واسطةً في الثُّبوت أيضاً، أي علّةً لتلك النسبة الإيجابية أو السلبية في الواقـع وفي نفـس الأمر، كتعفُّن الأخلاط[٤] في قولك: «هذا متعفِّـنُ الأخلاط. وكلُّ متعفِّن الأخلاط فهو محمومٌ. فهذا محمومٌ»، فالبرهان حينئذٍ يُسمَّى «البرهان اللِّمّي»، لدلالته على ما هو لِمُّ الحكم وعِلَّتُه في الواقـع. وإن لم يكـن واسـطةً[٥] في الثبـوت، يعني لم يكن علّةً للنسـبة الإيجابية أو السـلبية في الواقع وفي نفـس الأمـر، فالبرهـان حينئذٍ يُسـمَّى «برهـان الإنِّ» حيث لم يـدُلَّ إلا على إنِّيَّة الحكـم وتحقُّقه في الواقـع دون علِّيَّتـه(١)؛ سـواءٌ[٦] كان الواسـطةُ حينئذٍ معلـولًا للحكم كالحُمَّى في قولنـا: «زيد محمومٌ. وكل محمـوم متعفِّـنُ الأخلاط. فزيد متعفِّـن الأخلاط». وقد يُخَصُّ هذا باسـم «الدليل»؛ أوْ لم يكن[٧] معلولاً للحكم، كما أنَّه[٨] ليس علّةً له، بل يكونان[٩] معلولَين لثالثٍ. وهذا لم يختصَّ باسـمٍ، كما يقال: «هذه الحُمَّى تشتدُّ غِبًّا[١٠]. وكلُّ حُمَّى تشتدُّ غِبًّا مُحرِقةٌ. فهذه الحمَّى مُحرِقةٌ». فالاشتداد غِبًّا ليس معلولاً للإحراق، ولا العكس، بل كلاهما معلولان للصفراء المتعفِّنة الخارجةِ عن العروق.

(١) كذا في التحفة والطبعة الإيرانية. وفي الهنديتين: «علّته». والصواب هو الأوّل.



[البرهان الإنِّي واللِّمِّي]

[١] قوله: «لحصول العلم إلخ» أي في الذِّهن كالتغيُّر فإنَّه علةٌ لحصولِ الحكمِ بحدوث العالَم في الذِّهن فهو واسطةُ إثباتِ الحكم والتصديقِ. (عبد الحليم)

[٢] قوله: «يقال له» أي للحدِّ الأوسط.

[٣] قوله: «فإن كان» أي الحدُّ الأوسطُ.

[٤] قوله: «كتعفُّن الأخلاط» فإنَّ تعفُّن الأخلاطِ كما أنَّه علَّةٌ لثبوت الحُمى في الذِّهن كذلك علةٌ لثبوتِه في الواقع أيضاً على ما يَظهَر بالمراجَعة في كتب الطبِّ. (إس)

[٥] قوله: «وإن لم يكن واسطة» أي للحدِّ الأسط.

[٦] قوله: «سواء كان الواسطةُ حينئذٍ» أي حينَ لم يكُن علَّةَ النسبة المطلوبةِ في النتيجةِ في نفس الأمرِ والواقعِ، أي لم يكنْ في الثُّبوت.

[٧] قوله: «لم يكن» أي الوسط.

[٨] قوله: «أنَّه» أي الوسط.

[٩] قوله: «يكونان» أي الوسط والحكم.

[١٠] قوله: «تشتدُّ غبّاً» الغبُّ الحمَّى التي تجيء بعد يومٍ.

[باقي أقسام القياس المادِّيَّة]

وإمَّا جَدَليٌّ يتألَّف من المشهورات والمسلَّمات. وإمَّا خطابيٌّ[1] يتألَّف من المقبولات والمظنونات. وإمَّا شِعريٌّ يتألَّف من المخيَّلات. وإمَّا سَفْسَطيٌّ يتألَّف من الوهميَّات والمشبَّهات.

قوله: «من المشهورات» هي القضايا التي يُطابَق فيها آراءُ الكلِّ كحسن الإحسان وقبح العدوان، أو آراءُ طائفةٍ كقُبح ذبحِ الحيوانات عند أهل الهند.

قوله: «والمسلَّمات» هي القضايا التي سُلِّمت[2] من الخصم في المناظرة، أو بُرْهِنَ عليها في علمٍ[3]، وأُخِذَت في علمٍ آخَرَ على سبيل التسليم[4].

قوله: «من المقبولات» هي القضايا التي تُؤخَذ[5] ممَّن يُعتقَد فيه كالأولياء والحكماء.

قوله: «والمظنونات» هي القضايا التي يَحكُم فيها العقلُ حكماً[6] راجحاً غيرَ جازمٍ. ومقابَلته[7] بالمقبولات من مقابَلة[8] العامِّ بالخاصِّ، فالمراد به ما سِوى الخاصِّ.

قوله: «من المخيَّلات» هي القضايا[9] التي لا يُذعِن بها النفس، لكن تتأثَّر[10] منها ترغيباً أو ترهيباً. وإذا اقترن[11] بها سجعٌ أو وزنٌ ـ كما هو المتعارف الآن ـ لازداد تأثيراً(1).

---

(1) لأبي البركات البغدادي كلامٌ حسنٌ في هذا المقام لا بأس بإيراده، قال في المعتبر ١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧، طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ١٣٥٧ هـ: «الذي وضعه صاحبُ الكتاب في هذا الفن هو فن سمَّاه «نيطوريقى»، ومعناه في لغة العرب الشعريات. وكان المذهب فيه يخالف المذهب الشعريَّ في زماننا ولغتنا وعرفنا في الصورة، فإنَّ الشعر في زماننا إنَّما هو شعرٌ من جهة صورةٍ عَرَضيَّةٍ في اللفظ والمعنى، وهو الوزن والقوافي. ولا يقال لما ليس له الوزنُ المحدودُ في كتاب العروض في زماننا مع القافية اللازمة شعر، اللَّهم إلا كما يقال للبهرج إنَّه دينارٌ، وللشخص الميِّت إنَّه إنسانٌ باشتراك الاسم. وذلك في اللغة العربية والفارسية والتركية فاشٍ متفق عليه. فأمَّا في الأمم القديمة من اليونانيين والعبرانيين والسريانيين فلم ينقلوا عن قدمائهم شعراً موزوناً بهذه الأوزان العَروضية، بل بأوزانٍ نظمُها أشبهُ بالنثر، وقوافيها غيرُ متَّفقة. وكأنَّهم تعلَّموا هذه الأوزان بعد ذلك من العرب والفرس في أشعارهم، واستعملوها فيما قالوه بعد. وكلام أرسطوطاليس في كتابه هذا لا يدلُّ على أنَّه قد كان ذلك في عرفهم وعادتهم أيضاً. وإن كان فلعلَّه قد كان البعض في البعض. وإنَّما يجعل الشعر شعراً بصفةٍ تختصُّ بمعاني ألفاظه. وذلك ممَّا لا يُراعى الآن في هذ العرف. وهو من جهة ما يُوقِع في النفس أثراً يُشبِه التصديقَ في انقباضها وانبساطها وميلها وانحرافها وإيثارها وكراهيتها. ويجعل الكلام الشعري قياساً كالقياس مؤلَّفا من مقدمات من شأنها إذا قبلت أن تُوقِع في النفس تخييلاً يُشبه التصديقَ، ويؤثِّر عندها في الميل والانحراف الإيثار والكراهية مثل تأثير التصديق.

والتخييل هو انفعالٌ من تعجُّبٍ أو تعظيمٍ أو تهويلٍ أو تصغيرٍ أو فتورٍ أو نشاطٍ. ولا يكون الغرضُ فيما يقالُ حصولُ اعتقادٍ يقينيٍّ ولا ظنيٍّ البتَّة».

[باقي أقسام القياس المادية]

ـ[١] قولـه: «خِطابي» نسـبةٌ للخطابَة، وهي حجَّةٌ موجِبةٌ للظَّنِّ بالنتِيجة كما في «حـواشي المطوَّل». (محمد نظام الدين الكيرانوي)

[٢] قوله: «سُـلِّمت من الخَصم في المناظَرة» كما إذا وقَـع بينَك وبين أحدٍ مناظرةٌ وقد ذكرتَ مقدِّمةً مسـلَّمةً عند الخصـم لإلزامِه وإنْ لم تكن صحيحـةً عندَك. (عبد الحي)

[٣] قولـه: «أو بُرهِـن عليهـا في علمٍ» كـما يُذكَر في الميـزان: لو كان كلٌّ مِن كلٍّ مِن التصوُّر والتصديقِ نظريّاً لدَار أو تسلسَـل وهو باطلٌ. وبطلانُه مُبرهَنٌ في الحكمة. (عبد الحليم)

[٤] قوله: «على سـبيل التسـليم» كمسـائلِ أصول الفقه فإنَّها يأخذُها الفقهاءُ على سبيل التسليم. (إس)

[٥] قولـه: «تؤخَـذ ممَّـن يُعتَقـد فيـه» إمَّـا بكونـه مؤيَّـداً بالأمـور السَّـماوِيَّة كالمُعجـزات والكرامـاتِ، أو لاختصاصِـه بمزيـدِ عَقـلٍ فيـما بـين النـاس. فقولـه: «كالأولياء» مثالُ الأوَّل. و«الحكماء» مثالُ الثاني. (إس)

ـ[٦] قولـه: «حكـماً راجحاً» كقولِنـا: «كلُّ حائطٍ يَنتثِـر منـه الـترابُ فهـو منهـدِمٌ». (محمـد نظـام الديـن الكيرانوي)

[٧] قولـه: «ومقابلتـه إلخ» هذا دفعُ توهُّم عسـى أنْ يُتوهَّـم. وهـو أنَّ المظنوناتِ أعمُّ مـن المقبولاتِ، فإنَّ المأخـوذَ مـن الأوليـاءِ مثـلاً أيضـاً مظنـونٌ. وقـد يكون مظنـونٌ من غير المقبـولات كقولنا: «مَن يطـوف بالليل فهو سـارقٌ» فإنَّه قضيَّـةٌ يحكُم فيها العقـلُ حكماً راجحاً غـيرَ جـازمٍ، لا مِـن القضايـا التي تُؤخَـذ ممَّـن يُعتَقد فيه كالأولياء مثلاً؛ فلا يصحُّ المقابَلةُ.

وحاصلُ الدفع أنَّ المرادَ بالمظنوناتِ غيرُ المقبولات. (عبد الحي)

[٨] قولـه: «مـن مقابلـة العـامِّ بالخـاصِّ» لأنَّ المقبـولاتِ هـي القضايا التي تُؤخذ ممَّن يعتَقد فيه سـواءٌ كانـت مفيدةً للجزم أو الظـنِّ، وإذا قُوبِل العامُّ بالخاصِّ يُـراد بـه ما سِـوى الخـاصِّ، كما إذا قيـل: «هـذا حيوانٌ. وذلـك إنسـانٌ»، يُراد بالحيوان ههنا ما سـوى الإنسـان. (عبد النَّبي)

[٩] قولـه: «هـي القضايـا التي لا يذعـن إلخ» أي تصوُّراتٌ على صورةِ القضايا، فلا إشكال. (عبد)

[١٠] قوله: «لكـن تتأثَّر» كما يقال: «عينُه نَرجِسٌ، وخـدُّه دُرٌّ». ففيـه زيادةُ تأثيرٍ في النفس مـن قولنا: «عينُه لطيفٌ، وخدُّه جميلٌ».

[١١] قولـه: «وإذا اقـترن بها سـجعٌ» هذا ظاهرٌ في أنَّ الـوزنَ والسـجعَ ليـس بـضروريٍّ في الشـعر كما ظنَّ بعضُهم. (إس)

قوله: «وإمَّا سَفْسَطيٌّ» منسوبٌ إلى السفسطة، وهي مشتقَّةٌ من «سوفسطا». معرَّب «سوفااسطا» لغةٌ يونانيةٌ بمعنى الحكمة المموَّهة[١٢] أي المدلَّسة(١).

قوله: «من الوهميَّات» هي القضايا التي يَحكم فيها الوهمُ من غيرِ المحسوس قياساً على المحسوس، كما يقال: «كلُّ موجودٍ[١٣] فهو متحيِّزٌ».

قوله: «والمشبَّهات» هي القضايا الكاذبة الشبيهةُ بالصادقة الأوَّليةِ أو المشهورةِ لاشتباهٍ لفظيٍّ[١٤] أو معنويٍّ[١٥].

واعلم أنَّ ما ذكره المتأخِّرون في الصناعات الخمس اقتصارٌ[١٦] مُخِلٌّ. وقد أجملوه وأهملوه[١٧]، مع كونه من المهمَّات. وطوَّلوا في الاقترانيات الشرطية ولوازم الشرطيات، مع قلَّة الجدوى[١٨]. وعليك بمطالعة كتب القدماء فإنَّ[١٩] فيها شفاءَ العليل ونجاةَ الغليل.

---

(١) «سوفا» في اللغة اليونانية بمعنى الحكمة، و«اسطا» علامة اسم الفاعل. فيكون «سوفا اسطا» بمعنى الحكيم. وقد كانت هذه الكلمة تستعمل للتجليل. وإنما جاءه التمويه بإطلاقه على السوفسطائيين المعاصرين لسقراط. فليس التدليس والتمويه في أصل معنى الكلمة. راجع للتفصيل الترجمة الفارسية لكتاب A history of Greeek philosophy, by W. K. C. Guthrie ١٠/ ٥٩ـ٧٢، ترجمة حسن فتحي، انتشارات فكر روز، الطبعة الأولى، ١٣٧٥ هـ ش

[١٢] **قولـه: «المموهَّة»** من التمويه وهو الإيقاعُ في الالتباسِ والشُّبهة. (عبد)

[١٣] **قولـه: «كلُّ موجودٍ فهو متحيِّزٌ»** أي متمكِّنٌ أو متميزٌ في الإشـارة الحسـيَّة. والفرق بين الحيِّز والمكان بالعموم والخصوص مبيَّنٌ في الحكمة[1]. (عبد)

[١٤] **قوله: «لاشتباهٍ لفظيٍّ»** ككَون اللفظِ مشتركاً أو غريباً أو مجازاً بلا قرينة. (عبد الحليم)

[١٥] **قولـه: «ومعنـويٍّ»** كـما يُقـال: «كلُّ إنسـانٍ كاتـبٌ دائـماً. وكلُّ كاتبٍ متحرِّك الأصابع مـا دام كاتباً» يُنتِـج «كلُّ إنسـانٍ متحـرِّك الأصابع دائـماً» وهو كاذبٌ. ومنشـأُ الغلَـطِ أخْـذُ الكاتـب في الصُّغـرى بالقـوَّة، وفي الكُبرى بالفعل. (عبد الحي)

[١٦] **قولـه: «اقتصـار»** هو تقليـلُ اللفظ والمعنى. والاختصـارُ تقليـلُ اللفظ وكثـرةُ المعنى. وهـذا محمودٌ. وذلك مذمومٌ. (عبد)

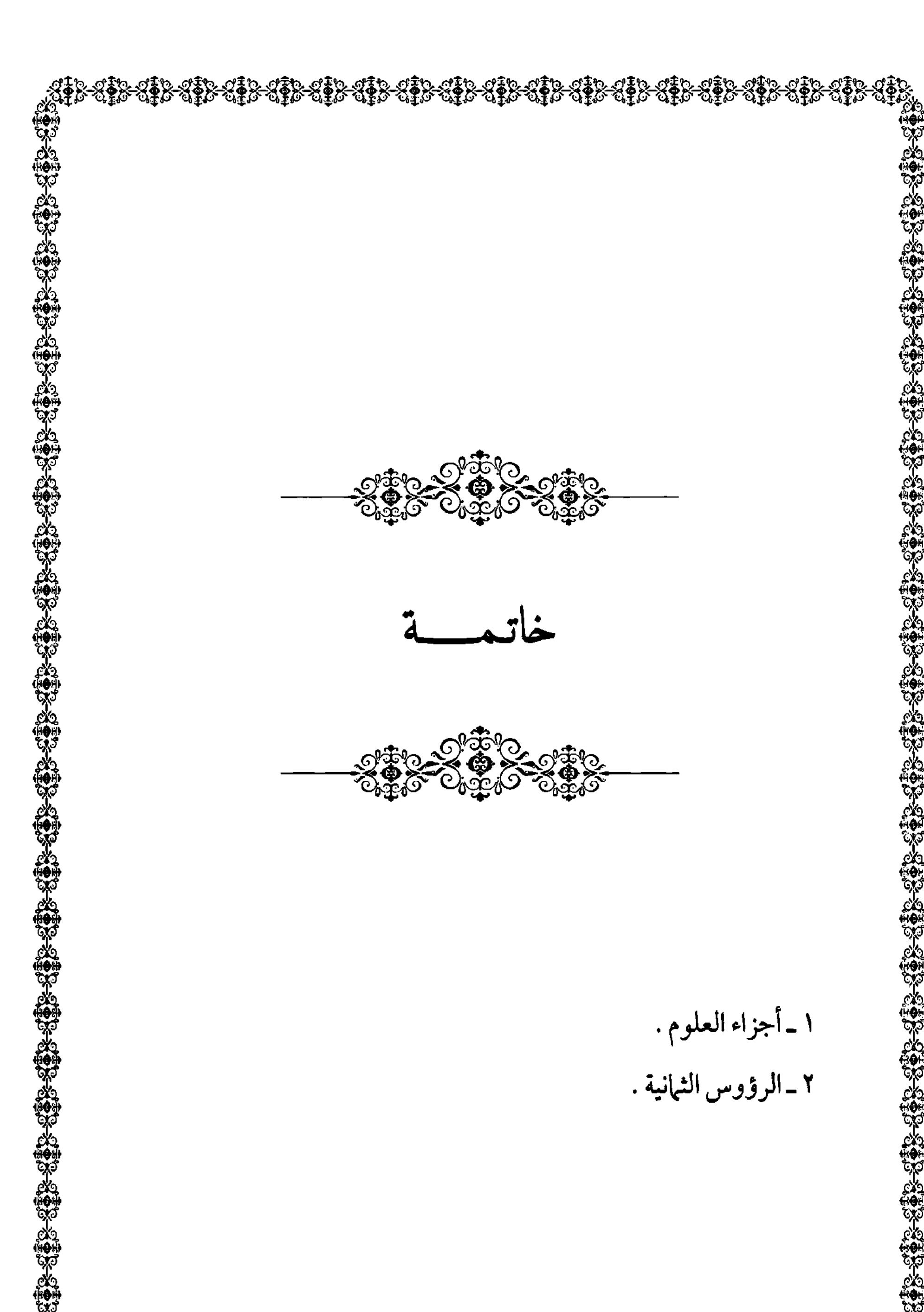
[١٧] **قولـه: «وقد أجملُوه وأهملُوه»** وكان الواجبُ عليهـم تصويـر الصناعـاتِ الخمـس بإتيـانِ القياسـاتِ ونتائجِها وبيانِ أحكامها. (عبد)

[١٨] **قوله: «الجدوى»** أي النفع.

[١٩] **قولـه: «فإنَّ فيها شـفاءَ العليـل إلخ»** الأوَّل بالعـين المهملة. والثاني بالغـين المعجمة. فلا يخفى لطفُ العبـارة إذ الشـفاءُ والنجـاةُ اسـمانِ لكتابَـين مـن كُتـب الشيخ، مع ما فيه من إيراد اللفظَين المتجانسَين. (إس)

---

(١) الحيِّـز أعـمُّ من المكان عن الحكـماء والمتكلمـين، ولكن بيان عمومـه عند الحكماء يختلف عمَّا عنـد المتكلمين. راجع لمعرفة اصطـلاح الحكـماء شرح الميبذي عـلى هدايـة الحكمة (ص: ١٠٥ـ١٠٦، فصـل في الحيـز، طبعة مكتبة رشـيدية، كوئته، مع حـواشي الفاضل عـين القضـاة الحيدر آبـادي)، ولمعرفة اصطـلاح المتكلمين شرحَ العقائد النسـفية للعلامة التفتازني (ص: ٣٢، طبعـة مكتبـة رشـيدية، كوئتـه، في شرح قـول النسفي: «ولا يتمكَّن في مكان»).
وقـد وهم فيهـا ـ في بيـان الفرق بينهـا عند الحكـماء، وعند المتكلمـين ـ المحقِّـقُ النصـير الطـوسيُّ في شرح الإشـارات (٢/ ١٣ ـ ١٤) حيـث زعـم أنَّـه لا فرق بينها عنـد الحكماء، ونسـب إلى المتكلمـين فرقاً هم غـير قائلين به. وسـيتبيَّن لك وهمُه بالرجوع إلى الكتابين السـابقين: الميبذي وشرح العقائد.



خاتمـــة

١ ـ أجزاء العلوم .

٢ ـ الرؤوس الثمانية .

خاتمة [أجزاء العلوم]

أجزاءُ العلوم ثلاثة:

الموضوعات: وهي التي يُبحَثُ في العلم عن أعراضها الذاتيَّةِ.

والمبادئ: وهي حدودُ الموضوعات، وأجزائِها، وأعراضِها، ومقدِّماتٌ بيِّنةٌ أو مأخوذةٌ يُبتَنى عليها قياساتُ العلم.

والمسائل: وهي قضايا تُطلَبُ في العلم. وموضوعاتُها إمَّا موضوعُ العلم، أو نوعٌ منه، أو عرَضٌ ذاتيٌّ له، أو مركَّبٌ. و محمولاتُها أمورٌ خارجةٌ عنها لاحقةٌ لها لذواتها.

وقد يُقال المبادئ لما يُبدَأ به قبلَ المقصود؛ والمقدِّماتُ لِما يتوقَّف عليه الشروعُ على وجه الخِبرة وفرطِ الرَّغبةِ كتعريف العلمِ وبيانِ غايته وموضوعِه.

قوله: «**أجزاءُ العلوم**» كلُّ علمٍ من العلوم المدوَّنة[١] لا بُدَّ فيه من أمورٍ ثلاثةٍ:

أحدُها: ما يُبحَث فيه عن خصائصه[٢] والآثارِ المطلوبةِ منه[٣]، أي يرجعُ[٤] جميعُ أبحاث[٥] العلم إليه. وهو الموضوع. وتلك الآثار هي الأعراضُ الذاتيَّةُ.

الثاني: القضايا التي يقع فيها هذا البحثُ، وهي المسائل. وهي تكون نظريَّةً[٦] في الأغلب. وقد تكون بديهيَّاتٍ محتاجةً إلى تنبيهٍ. وقوله[٧]: «تُطلَب في العلم» يعمُّ القسمين(١)[٨].

وأمَّا ما يُوجَد في بعض النُّسَخ من التخصيص بقوله: «بالبرهان» فمن زيادات الناسخ[٩]، على أنَّه يُمكن توجيهُه[١٠] بأنَّه بناءٌ على الأغلب(٢)[١١]، أو بأنَّ المراد[١٢] بالبرهان ما يشتمل التَّنبيهَ[١٣].

الثالث: ما يُبتَنى عليه المسائلُ ممَّا يُفيد تصوُّراتِ[١٤] أطرافِها، والتصديقاتِ بالقضايا المأخوذة في دلائلها. فالأوَّل هي المبادئ التصوريَّة، والثاني هي المبادئ التصديقيَّة.

(١) في النسخ المخطوطة كلها وبعض الطبعات الهندية: «القبيلتين». والمعنى واحد.

(٢) في النسخ المخطوطة كلها وتحفة والطبعة الهندية القديمة: «الغالب».

[خاتمة]

[١] قوله: «من العلوم المدوَّنة» من التَّدوين، وهو الجمع والاكتساب في الديوان. (عبد)

[٢] قوله: «عن خصائصه» جمع خصيصة، وهي والخاصَّةُ مترادفان. معناه الأحوال الخاصَّةُ له. (عبد)

[٣] قوله: «والآثار المطلوبة عنه» في ذلك العلم. (عبد)

[٤] قوله: «أي يرجع» إنَّما فسَّر بهذا التفسيرِ لأنَّ المتبادر من قوله: «ما يبحث فيه إلخ» البحثُ بلا واسطةٍ بأنْ يُجعل أحوالُ موضوعِ العلم محمولةً في المسائل عليه، مع أنَّه ليس كذلك في جميع المسائل، فمن المسائل التي موضوعُها نوعُ موضوعِ العلم، ومحمولُها أحوالُه. ومن المسائل التي موضوعُها العرَضُ الذاتيُّ لموضوع العلم، ومحمولُها أحوالُه؛ وهكذا. وأمَّاالرُّجوع فيُوجَد في جميع المسائل، لأنَّ حملَ أحوالِ نوعِ الموضوع عليه يخرُج منه حال الموضوع أيضاً. وقِسْ عليه وسيأتي تفصيلُه. (عبد الحي)

[٥] قوله: «أبحاثِ العلم» جمعُ بَحثٍ، وهو في اللُّغة: التفحُّصُ والتفتيشُ. وفي الاصطلاح: إثباتُ النسبة الإيجابيةِ أو السلبيةِ بالدليلِ، وحملُ الأعراضِ الذاتيَّةِ لموضوع العلم عليه. (عبد)

[٦] قوله: «وهي تكون نظريَّةً إلخ» لأنَّه إنْ لم تكن نظرياتٍ ولا بديهياتٍ خفيةً محتاجةً إلى التنبيه لكانت بديهيَّةً غيرَ محتاجةٍ إلى التنبيهِ، مستغنيةً عن التدوين. (عبد)

[٧] قوله: «وقوله» في تعريف المسائل.(عبد)

[٨] قوله: «يعمُّ القسمَين» أي النظرياتِ والبديهيَّاتِ الخفيَّةَ المفتقرةَ إلى التنبيه، لأنَّ كُلّا منهما مطلوبةٌ، الأولى بالبرهان والثانيةُ مطلوبةٌ بالتنبيه؛ فلا يَرِد أنَّ هذا البيانَ لا يُلائم قولَ المصنِّف في تعريف المسائل، لأنَّه أُخِذ في تعريفها الطلبُ، فيُعلم منه أنَّ المسائل لا تكون إلا نظريَّاتٍ، لأنَّها تكون مطلوبةً بخلاف البديهيات فإنَّه لا احتياجَ إلى طلبها.

ومنشأُ الورود تخصيصُ الطلب بالبرهان. ومدارُ الجواب على تعميمِه.

[٩] قوله: «فمن زيادات الناسخ» لا من المصنِّف.

[١٠] قوله: «توجيهه» أي توجيهُ تخصيصِ الطلب بالبرهان على ما في بعض النُّسخ.(عبد)

[١١] قوله: «بأنَّه بناءٌ على الأغلب» حاصلُه أنَّ المسائل النظريَّةَ أكثرُ من المسائل البديهية. وقد يُعطى للأكثر حكمُ الكلِّ. فجميعُ المسائل وإنْ لم تكن نظريَّةً محتاجةً إلى الدليل، لكن لمَّا كان أغلبيتُها محتاجةً حُكِم على جميعها، اعتباراً للأغلبيةِ، وإعطاءً للأكثر حكمَ الكلِّ. (إس)

[١٢] قوله: «أو بأنَّ المراد إلخ» حاصلُه أنَّ المرادَ بالبرهان ههنا هو الأعمُّ الشاملُ للتنبيه الذي يزول به الخفاءُ في البديهيِّ. فلفظُ «البرهان» أيضاً لا يستدعِي التخصيصَ، بل يعمُّ القبيلَتَين. (إس)

[١٣] قوله: «ما يشتمل التنبية» فكأنَّه أراد بالبرهان كلَّ ما يصحُّ وقوعُه بعد اللام التعليليَّةِ. (عبد الحي)

[١٤] قوله: «ممَّا يفيد التصورات» فيه إشارةٌ إلى أنَّ المرادَ بالحدود في قول المصنِّف ما هو الأعمُّ الشاملُ للحدود والرسوم حقيقيةً أو اسميَّةً. يعني أراد بالحدِّ المعرِّفَ مطلقاً. (عبد)

قوله: «الموضوعات[١٥]» ههنا إشكالٌ مشهورٌ، وهو أنَّ من عدَّ الموضوع من أجزاء العلم إمَّا أن يريد به[١٦] نفسَ الموضوع، أو تعريفَه، أو التصديقَ بوجوده، أو التصديقَ بموضوعيَّته. والأوَّل مندرجٌ في موضوعات المسائل التي[١٧] هي أجزاءُ المسائل، فلا يكون جزءً على حدةٍ. والثاني من المبادئ التصوريَّة. والثالث من المبادئ التصديقية، فلا يكون[(١)] جزءً على حدةٍ. والرابع[١٨] من مقدِّمات الشروع[١٩] فلا يكون جزءً.

ويمكن الجوابُ باختيار كلٍّ من الشُّقوق الأربعة.

أمَّا على الأوَّل فيقال: إنَّ نفس الموضوع وإن اندرج[٢٠] في المسائل، لكنَّه لشدَّة الاعتبار به[(٢)] من حيث[٢١] إنَّ المقصود من العلمِ معرفةُ أحواله والبحثُ عنها، عُدَّ جزءً على حدةٍ.

أو يقال[٢٢]: إنَّ المسائل ليست هي[٢٣] مجموع الموضوعات والمحمولات والنِّسَب، بل المحمولاتُ المنسوبة إلى الموضوعات.

قال المحقِّق الدواني[٢٤] في «حاشية المطالع»: «المسائل هي المحمولات المُثبَتة بالدليل»[(٣)]. وفيه نظرٌ[٢٥] فأنَّه لا يُلائم ظاهرَ[٢٦] قول المصنِّف: «والمسائل هي قضايا كذا، وموضوعاتها كذا، ومحمولاتها كذا». وأيضاً[٢٧] فلو[٢٨] كان المسائل نفس المحمولات المنسوبة، لوجب عدُّ سائر موضوعات المسائل[(٤)] التي هي وراء موضوع العلم جزءً على حدةٍ، فتدبَّر[٢٩].

وأمَّا على الثاني فيقال: إن تعريف الموضوع وإن كان مندرجاً في المبادي التصورية، لكن عَدَّه جزءً على حدةٍ لمزيد الاعتبار به[(٥)] كما سبق.

---

(١) في راغب ونور والطبعة الإيرانية وكلكتة: «ولا يكونان».

(٢) في راغب ونور والطبعة الإيرانية وتحفة والهندية القديمة: «لكن لشدة الاعتناء به».

(٣) حاشية الجلال الدواني على حاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح المطالع ورقة ٢٤ من نسخة مجلس رقم ٥١١١٣٤.

(٤) في أكثر الطبعات الهندية: «الموضوعات للمسائل»، وفي باقيها كما أثبتناه وهو أولى.

(٥) نور وراغب والطبعة الإيرانية: «الاعتناء به».

[١٥] قوله: «الموضوعات» موضوعُ العلم قد يكون أمراً واحداً كالعدد للحساب. وقد يكون أموراً متعددةً بحسَب مشاركتِها في أمرٍ وحدانيٍّ كموضوع هذا الفنِّ، فإنَّه هو المعلوماتُ التصوريَّةُ والتصديقيةُ من حيث الإيصالِ إلى المجهولِ. وهذا هو جهةٌ واحدنيَّةٍ. (شيخ الإسلام)

[١٦] قوله: «إمَّا أن يريد به إلخ» لا يخفى على مَن له أدنى مُسكةٍ أنّه لَمّا تقرَّر أنَّ موضوع العلم ما يُبحث فيه عن عوارِضِه الذاتية فلا مجالَ حينئذٍ لهذه الاحتمالاتِ الأربعة بل المتيقَّن هو الأمرُ الأوَّلُ. (عبد)

[١٧] قوله: «التي» صفة للموضوعات.

[١٨] قوله: «الرابع» أي التصديق بموضوعيَّته.

[١٩] قوله: «من مقدِّمات الشروع فلا يكونُ جزءً» فإنَّ مقدِّمات الشُّروع في العلم تكونُ خارجةً عن العلم. (إس)

[٢٠] قوله: «وَ» وصليَّة.

[٢١] قوله: «من حيث» تعليليَّة.

قوله: «من حيث» وجهٌ لشدَّة الاعتبار به.

[٢٢] قوله: «أو يقال» حاصلُه أنَّ الموضوعَ ليس داخلاً في المسائل، فإنَّها ليست مركَّبةً من الموضوعاتِ والمحمولات، بل هي عين المحمولاتِ من حيثُ إنَّها منسوبةٌ إلى الموضوعاتِ كما يظهر من كلام المحقِّق الدواني في «شرح المطالع». وإذا لم تكن مندرجةً تحت المسائل فلا مضايَقة في كونه جزءً على حدةٍ سوى المسائل. (إس)

[٢٣] قوله: «ليست هي مجموعَ الموضوعات والمحمولات والنِسب» أي ليست هي قضايا. (عبد)

[٢٤] قوله: «قال المحقِّق الدواني» تأييدٌ لكون المسائل محمولاتٍ منسوبةٍ إلى الموضوعات. (عبد)

[٢٥] قوله: «وفيه» أي في الجواب بكونِ المسائل نفسَ المحمولاتِ نظرٌ. (عبد)

[٢٦] قوله: «ظاهر» إنَّما قال: «ظاهرَ قول المصنِّف» لأنَّه يُمكن إرجاعُ قول المصنِّفِ إلى ما قال المحقِّق الدواني من أنَّ المسائل نفسُ المحمولات من حيثُ إنَّها منسوبةٌ إلى الموضوعاتِ بأنْ يُجعل عبارةُ المصنِّف مساحةً.

وقيل: إنَّما قال: «ظاهر إلخ» لأنَّه يجوز أن يكونَ مرادُ المحقِّق الدواني موافقاً لما ذَكر المصنِّف رحمه الله من أنَّ المسائل هي القضايا، لكنَّ المقصودَ الأصليَّ من المسائل لَمّا كان محمولاتِها حَكم بأنَّها هي المسائلُ تنبيهاً على ذلك. انتهى.

قلت: هذا التوجيهُ إنَّما يصحُّ لو كان عبارةُ المحشِّي رحمه الله هكذا: «فإنَّه لا يلائِم ظاهراً قولِ المصنِّف إلخ»[1]. ولعلَّ الموجِّهَ المذكورَ وجد نسخةً عليها. (عبد الحي)

[٢٧] قوله: «وأيضاً» أي في الجواب نظرٌ آخرَ. (عبد)

[٢٨] قوله: «فلو كان» كما هو مقتضى كلام المجيب.

[٢٩] قوله: «فتدبَّر» إشارةٌ إلى منعِ الملازمة. وتقريرُه: أنّا لا نسلِّم أنَّ المسائل لو كانت نفسَ المحمولاتِ المنسوبةِ إلى الموضوعات لزم إلخ؛ بسندِ أنْ ليس شيءٌ من موضوعات المسائل وراءَ موضوع العلم، فإنَّ موضوع المسألةِ إمَّا موضوع العلم أو نوعُه أو عرضٌ ذاتيٌّ له. ولا شيءَ منها بخارج. (عبد)

---

(١) وذلك لأنَّ عدم الملائمة ـ على هذه النسخة ـ أمرٌ ظاهريٌّ، وأما في الباطن فإنه يلائمه. وأمَّا على نسخة الكتاب «لا يلائم ظاهر قول المصنف» فإن عدم الملائمة ـ ظاهراً وباطناً ـ مع ظاهر قول المصنف، وأمَّا مع باطن قوله فملائمٌ.

وأمّا على الثالث فيقال بمثل ما مرّ[٣٠]. أو يقال بأنّ عد التصديق بوجود الموضوع من المبادي التصديقية كما نقل عن الشيخ تسامحٌ، فإن المبادي التصديقية هي القضايا[٣١] التي تتألّف منها قياسات العلم، نصّ[١] على ذلك العلاّمة في «شرح الكليات» وأيّده بكلام الشيخ أيضاً. وحينئذٍ[٢] فقول المصنف[٣٢]: «يبتني عليها قياسات العلم» تعريف[٣٣] أو تفسير بالأعمّ[٣٤].

وأمّا على الرابع فيقال: إنّ التصديق بالموضوعية لمّا يتوقف عليه الشروع على بصيرة وكان[٣] له مزيد مدخليّةٍ[٤] في معرفة مباحث العلم و تمييزها عمّا ليس منه عُدّ جزءً من العلم مسامحةً. وهذا أبعد المحتملات[٣٥].

قوله: «وأجزائِها»[٣٦] أي حدود أجزائها[٣٧] إذا كانت الموضوعات مركّبة[٣٨].

قوله: «وأعراضِها» أي حدود العوارض المُثبَتة لتلك الموضوعات[٣٩].

قوله: «ومقدِّمات بيّنة» المبادئ التصديقية إمّا مقدّمات بيّنة بنفسها[٥] أي بديهيةٌ، أو مقدّماتٌ مأخوذةٌ[٤٠] أي نظريّةٌ. فالأولى[٦] تسمى «علوماً متعارفةً»[٤١]. والثانية إن أذعن بها[٧] المتعلم بحسن ظنّه بالمعلِّم سُمِّيت «أصولاً موضوعةً»[٤٢]. وإن أخذها مع استنكار سُمِّيت «مصادرات»[٨].

ومن ههنا[٤٣] يُعلَم أنّ مقدّمةً واحدةً[٩] يجوز[٤٤] أن تكون أصلًا موضوعاً بالنسبة إلى شخصٍ، ومصادرةً بالقياس إلى آخر.

قوله: «موضوع العلم» كقولهم في الطبيعي[١٠][٤٥]: «كلُّ جسمٍ فله شكلٌ طبيعي[٤٦]».

---

(١) كذا في راغب ونور وتحفة، وفي الإيرانيتين: «كما نص» وفي الطبعتين الهنديتين: «ونص». والأولى ما أثبتناه.

(٢) قوله: «وحينئذ» ساقط من الطبعتين الهنديتين.

(٣) في الطبعة الإيرانية وحدها: «فكان».

(٤) في الطبعتين الهنديتين: «مدخل» في الباقي: مدخلية.

(٥) في الطبعتين الهنديتين: «بأنفسها». وفي باقيها ما أثبتناه.

(٦) في الطبعة الإيرانية وحدها: «والأولى» وهو أحسن من حيث المعنى كما لا يخفى.

(٧) قوله: «بها» سقط عن الطبعتين الهنديتين.

(٨) في الطبعتين الهنديتين: «مصادرة».

(٩) في الطبعتين الهنديتين: «المقدمة الواحدة».

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة كلها والطبعة الإيرانية وتحفة. في الطبعتين الهنديتين: «الطبعي» وكذا في قوله القادم: «فله شكل طبيعي»

[٣٠] **قولـه: «بمثـل مـا مـرَّ»** في الجـواب الأوَّل والثاني.

[٣١] **قولـه: «هـي القضايا»** فيكون تلـك القضايا أجزاءَ قياساتِ العلم وأركانَها لا خارجةً عنها. (عبد)

[٣٢] **قولـه: «فقـول المصنِّف إلـخ»** أي حين كونِ المبـادئِ التصديقيَّةِ القضايا هي أجزاءُ لقياسـات العلم. (عبد)

[٣٣] **قولـه: «تعريـف»** فالابتنـاء وإنْ كان أعـمَّ، لكـنَّ المراد منـه الابتناءُ الخـاصُّ، أعني ابتنـاءَ الكلِّ على أجزائه. (عبد)

[٣٤] **قوله: «أو تفسـير بالأعـمِّ»** لأنَّ ابتناءَ الشيءِ عـلى الشيءِ أي توقُّفُه عليه، يصدُق عـلى أمرَين: أحدُهما توقُّفُ الكلِّ على أجزائه. وثانيهما: توقُّفُ الشيءِ على أمرٍ خارجٍ عنه ـ أي على شرطٍ ـ؛ فإنَّ الشرط والجزء مشتركان في التوقُّف عليهما، متميِّزانِ بالدخول و الخروج. (عبد)

قولـه: «أو تفسـير بالأعـمِّ» والغـرض التمييزُ عن بعض ما عداه.(عبد)

قوله: «أو تفسير بالأعمِّ» أي تعريفٌ لفظيٌّ.

[٣٥] **قولـه: «وهـذا أبعـد المحتملات»** بـل كلُّ ما سِوى الأمر الأوَّلِ بمراحلَ كما عرفْتَ. (عبد)

[٣٦] **قولـه: «وأجزائهـا»** أي وجزئيَّاتهـا أيضـاً كتعريـف الاسـمِ والفعـل والحـرف التي هـي جزئياتٌ للكلمـةِ كتعريـف أجـزاءِ الكلمـة مـن اللفـظ والوضع والمعنى المفرد مثلاً.(تذهيب)

[٣٧] **قوله: «حدود أجزائِها»** يشير إلى أنَّه معطوف على «الموضوعات».

[٣٨] **قولـه: «إذا كانـت الموضوعات مركَّبةً»** فإنَّها عـلى تقديـر كونِها بسـائطَ لا أجـزاءَ لها، وكـذا لا حدودَ لأجزائِها. (إس)

[٣٩] **قولـه: «أي حـدود العـوارض المُثبَتـة لتلك الموضوعـات»** كتعريفِ ما يعـرِض الكلمةَ من الإعراب والبِناء وغيرِها.

[٤٠] **قولـه: «مأخوذةٌ»** مقبولةٌ ممَّـن يُعتَقد فيه غيرُ بيِّنةٍ بنفسِها، أذعنَ المتعلِّم لها بحُسن الظنِّ. (تذهيب)

قولـه: «مأخـوذة» أي مـن الدَّليـل فتكـون نظريَّة. (عبد)

[٤١] **قولـه: «علومـاً متعارفـةً»** أمَّـا كونُهـا علومًا فإنَّ المراد بمقدِّمات بيِّنـةٍ التصديقاتُ بها. وكونُها علوماً ظاهرٌ، لأنَّ التصديق قسمٌ من العِلم. وأمَّا كونُها متعارفةً فلشُهرتها وتعارفِها. (عبد)

[٤٢] **قولـه: «سُـمِّيت أصـولاً موضوعـةً»** لأنَّ المتعلِّـم وضعَهـا وسـلَّمها عـلى مـا كانـت هـي عليه ولم يسبقها بالإنكار. (عبد)

[٤٣] **قولـه: «ومـن ههنـا»** أي مقـام تعريـف كلِّ واحدٍ.

[٤٤] **قولـه: «يجـوز»** بـأن يكون شـخصٌ مذعناً، وشخصٌ منكراً.

[٤٥] **قوله: «في الطَّبيعي»** أي في العلمِ الباحثِ من الجسـم الطبيعيِّ. وقـد جُعِل موضوعاً في هذه المسـألة ـ أعني «كلُّ جسـمٍ فلَه شكلٌ طبيعيٌّ» ـ. (عبد)

[٤٦] **قوله: «فله شـكلٌ طبيعيٌّ»** أي شَكلٌ تَقتضِيه الطبيعةُ النوعيَّةُ. والجسم الطبيعيُّ جوهرٌ قابلٌ للانقسامِ في الجهات الثلاثِ. (عبد)

قولـه: «شـكل طبيعي» أي شَـكل لَحِقَـه من حيث ذاتِه وطبيعتِـه، لا باعتبار الأمرِ الخارج من ذاتِه كالفاعل وغيرِه. (إس)

قوله: «أو عرضٌ ذاتيٌّ له» كقولهم: «كلُّ متحرِّكٍ[٤٧] فله ميلٌ[٤٨]».

قوله: «أو مركَّب» من الموضوع[٤٩] مع العرض الذاتي كقول المهندس: «كلُّ مقدارٍ[٥٠](١) وسطٍ في النسبة فهو ضلعُ ما يحيط به الطرفان». أو من نوعه مع العرض الذاتي كقوله: «كلُّ خطٍّ[٥١] قام على خطٍّ، فإن الزاويتين الحادثتين على جنبيه إمَّا قائمتان[٥٢] أو متساويتان لهما»(٢).

قوله: «ومحمولاتها» أي محمولات المسائل.

«أمور خارجة عنها» أي عن موضوعات المسائل.

---

(١) في الطبعتين الهنديتين زيادة «لها» هنا. والمعنى بدونه أولى.

(٢) في النسخ الخطية كلها والطبعة الإيرانية: «فإن زاويتي جنبيه قائمتان أو متساويتان لهما»

[٤٧] قوله: «كلُّ متحرِّك» هذه المسألة أيضاً من العلم الطبيعيِّ. وموضوعُها الحركةُ التي هي عَرَضٌ ذاتيٌّ لموضوع العلم الطبيعيِّ، الذي هو الجسم الطبيعي كما مرَّ. (عبد)

[٤٨] قوله: «فله مَيلٌ» الميل ـ بفتح الميم وسكون الياء التحتانية ـ الكيفيةُ التي بها يكون الجسمُ مدافعاً لمانعِه من حركةٍ إلى جهةٍ مَّا. كذا عرَّفه الشيخ الرئيسُ في «رسالة الحدود»[1]. (عبد)

قوله: «فله ميلٌ» أي طبعيٌّ.(عبد)

[٤٩] قوله: «من الموضوع» يعني أنَّ قولَه «أو مركَّب» كليٌّ تحته فردانِ: أحدُهما: المركَّب من موضوع العلم وعرضِه الذاتيِّ. وثانيهما: المركَّب من نوعِه وعرضِه الذاتيِّ. وأمَّا المركَّب من موضوع العلم ونوعِه فهو داخلٌ في قوله: «أو نوعٌ منه» لأنَّ نوعه عبارةٌ عن ذلك الموضوع مع الفصلِ المنوِّع، وخارجٌ من قوله: «أو مركَّب» بقرينة المقابَلة فافهم. (عبد)

[٥٠] قوله: «كلُّ مقدارٍ» اعلم أنَّ موضوعَ علم الهندسة المقدارُ. وكونُه وسطاً في النسبة عَرَضٌ ذاتيٌّ له. والمقدار عرضٌ يقبَل الانقسامَ. ومعنى كون المقدار وسطاً[2] في النسبة عند المهندسين كونُ المقدار بين مقدارَين، نسبةُ ذلك المقدار الوسط إلى أحدِ ذَينَك المقدارَين مثلُ نسبة المقدار الآخر إلى ذلك المقدار الوسط كالأربعة بين الاثنين والثمانية، فإنَّها نصفُ الثمانية، كما أنَّ الاثنين نصفٌ لها. أو يقال: إنَّ الثمانية ضِعف الأربعة، كما أنَّ الأربعة ضِعف الاثنين.

ومعنى كونِ المقدار الوسط ضلعاً لما يُحيط به الطرفانِ أنَّ الحاصلَ من ضرب المقدار في نفسه مثلُ ضرْب أحد الطرفَين في الآخَر؛ فإنَّ حاصلَ ضرب الأربعة في نفسِها ستَّةَ عشر، كما أنَّ حاصل ضربِ الاثنين في الثمانية، وبالعكس. هذا. (عبد)

[٥١] قوله: «كقوله كلُّ خطٍّ» فالخط نوعُ موضوع العلم. وقيامُه على خطٍّ عرَضٌ ذاتيٌّ له. (عبد)

[٥٢] قوله: «إمَّا قائمتان إلخ» لأنَّ الخط القائمَ على الخطِّ لا يخلو مِن أنْ يكون مستقيماً أو منحنياً فإن كان مستقيماً يحدُث على جنبَيه زاويتانِ قائمتانِ. وإن كان منحنياً يحدُث على جنبَيه زاويتان إحداهما حادَّةٌ، والثانيةُ منفرجةٌ، لكنَّهما متساويتانِ للقائمتَين. (عبد)

---

(١) رسالة الحدود (ضمن تسع رسائل في الحكمة والطبيعيات) ص: ٩٥. وفيها: «مدافعاً لما يمانعه عن الحركة إلى جهة ما»

(٢) في الطبعتين: «ذا وسط» وهو يخالف ما سيأتي في هذه الحاشية نفسها. والتصحيح من التحفة.

«لاحقـة لها» أي عارضة[٥٣] لتلك الموضوعات. والمراد ههنا[٥٤] محمولةٌ عليها، فإن العارض[٥٥] هو الخارج المحمول، فإذا جُرِّد[٥٦] عن قيد الخروج للتصريح بها(١) فيما قبل، بقي الحملُ. ولو اكتفى[٥٧] المصنِّف باللحوق لكفى.

ويوجَد في بعض النسخ قولُه[٥٨]: «لذواتها» وهو بحسب الظاهر[٥٩] لا ينطبق[٦٠] إلا على العرَض الأوَّلي أي اللاحق للشيء أوَّلاً وبالذات أي: بدون واسطةٍ في العروض. ولا يشتمل العارض بواسطة المساوي مع أنَّه من العَرَض الذاتي اتفاقاً؛ ولذا أوَّلَه[٦١] بعضُ الشارحين[٦٢] وقال:[٦٣] أي لاستعدادٍ مخصوصٍ[٦٤] بذواتها، سواء[٦٥] كان لحوقها إياها لذواتها أو لأمر يساويها، فإنَّ اللاحق[٦٦] للشيء لما[٦٧] هو هو يتناول الأعراضَ الذاتيَّةَ جميعاً، على[٦٨] ما قال المصنِّف في «شرح[٦٩] الرسالة الشمسية»(٢).

(١) كذا في جميع النسخ سوى الطبعة الإيرانية، ففيها: «به» وهو أولى إذ المرجع هو قوله: «قيد الخروج»

(٢) شرح الرسالة الشمسية للعلامة التفتازاني ص: ١٢٠، تحقيق جاد الله بسام، طبعة دار النور المبين، الثالثة، ٢٠١٦.

[٥٣] قوله: «عارضة» يعني أنَّ اللحوق بمعنى العروض. (عبد)

[٥٤] قوله: «والمراد ههنا» جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ هو أنَّ اللاحق ـ أي العارضِ[1] ـ بمعنى الخارجِ المحمول كالكاتب للإنسان فقول المصنِّف: «لاحقة» فقط كافٍ. وقوله: «خارجة» مستدرَكٌ.

وحاصل الجوابِ أنَّ المرادَ ههنا باللاحقة هو المحمولةُ فقط على سبيل التجريدِ، وهو جائزٌ. وإنَّما قيَّد بقوله: «خارجة» للاحتراز عن ثبوت الذاتيِّ للذات. (برهان الدين)

[٥٥] قوله: «فإنَّ العارض» يعني أنَّ اللاحق بمعنى العروضِ والعارض هو الخارج المحمولُ يعني مجموعَ أمرَين أحدُهما الخارجُ عن المعروض وثانيها المحمولُ على المعروض فما لا يكونُ محمولاً لا يسمَّى عارضاً كالحجَر بالنسبة إلى الإنسان فإنَّه خارجٌ عنه لكنَّه ليس بمحمولٍ عليه فلا يقال للحجر إنَّه عارضٌ للإنسان. (عبد)

قوله: «فإنَّ العارض» علَّة لكون المراد من اللاحقة محمولةً فقط. (عبد)

[٥٦] قوله: «فإذا جُرِّد» قيل: فالواجب أنْ يتعدَّى بـ«على» لا باللام قلنا: المرادُ لاحقةٌ عليها لذواتها. (عبد)

[٥٧] قوله: «ولو اكتفى» اعتراضٌ وتقريرُه واضح.

[٥٨] قوله: «قولُه» فاعل يوجد.

[٥٩] قوله: «وهو بحسَب الظاهر» يعني وإن كان بعدَ التأمُّل يشمَل جميعَ الأعراض. (عبد)

(١) في الطبعتين: «بمعنى العارض». وفي التحفة كما أثبتناه، وهو أولى كما لا يخفى.

[٦٠] قوله: «لا ينطبِق» يعني أنَّ العرَض قسمانِ: أوَّليٌّ، وغيرُ أوَّليٍّ. (ب)

[٦١] قوله: «ولذا أوَّلَه» أي قولَ المصنِّف: «لذواتها»، بعضُ الشارحين بأنَّ معنى اللُّحوق لذواتها استعداداتها. (عبد)

[٦٢] قوله: «بعض الشارحين» أي بعض شارحي التهذيب.(عبد)

[٦٣] قوله: «وقال» في بيان التأويل.(عبد)

[٦٤] قوله: «لاستعداد مخصوصٍ» الاستعدادُ هو كون الشيء بالقوَّة القريبةِ أو البعيدة من الفعل. (عبد)

[٦٥] قوله: «سواء كان لحوقُها» أي الأعراضُ الذاتيَّةُ المحمولة «إيَّاها» أي لذواتِ الموضوعات «لذواتها» أي بلا واسطةِ أمرٍ كالتعجُّب اللاحق للإنسان، «أو لأمرٍ يُساويها» أي ذلك الأمرُ لموضوعاتِ المسائلِ كالضِّحك العارضِ للإنسان بواسطةِ التعجُّب المساوي له. (عبد)

[٦٦] قوله: «فإنَّ اللاحق» الحاصلُ أنَّ لحوقَ الأمور الخارجةِ للموضوعاتِ لاستعدادِها الذاتيِّ شاملٌ لكلا اللحوقين: أي اللحوقِ بواسطةٍ، واللحوقِ بلا واسطةٍ. (عبد)

قوله: «فإنَّ اللاحق» علَّة للتعميم الحاصل من قوله: «سواء كان». (عبد)

[٦٧] قوله: «لما هو» أي لاستعدادٍ ذاتيٍّ في ذات ذلك الشيء.(عبد)

[٦٨] قوله: «على ما قال» يعني إنَّ هذا الكلام ـ أعني اللاحقَّ للشيءِ لما هو هو ـ وقَع هناك والمصنِّف في شرحِه جعلَه شاملاً للأعراض الذاتيَّةِ جميعاً. فالصوابُ أنْ يُحمَل قوله: «لذواتها» في «التهذيب» المنسوب إليه على ذلك. (عبد)

ثـم إنَّ هـذا القيد[٧٠] يدل عـلى أنَّ المصنِّف اختار مذهب الشـيخ(١) في لزوم كون محمولات المسـائل أعراضـاً ذاتيـةً[٧١] لموضوعاتهـا. وإليه ينظر كلام «شـارح المطالع»(٢)، لكن الأسـتاذ[٧٢] المحقِّـق قُـدِّس سرُّه أورد[٧٣] عليه أنَّه كثيراً مَّا يكون محمول المسـألة بالنسـبة إلى موضوعها(٣)[٧٤] مـن الأعـراض العامَّـة الغريبـة[٧٥] كقول الفقهـاء[٧٦]: «كلُّ مسـكر حرام»، وقـول النُّحاة: «كلُّ فاعـل مرفوع[٧٧]»، وقول الطبيعيين(٤): «كلُّ فلكٍ[٧٨] متحرِّكٌ على الاسـتدارة[٧٩]». نعم يعتبر أن لا يكـون أعمَّ مـن موضوع العلم(٥). وصرَّح بذلك[٨٠] المحقِّق الطوسي أيضاً في «نقد التنزيـل»(٦).

وأقـول: في لزوم هـذا الاعتبار[٨١] أيضاً[٨٢] نظـرٌ لصحَّة إرجاع المحمـولات العامة إلى العرض الـذاتي بالقيـود المخصِّصة كـما يرجع المحمولات الخاصة إليـه بالمفهوم المردَّد[٨٣]. فالأسـتاذ[٨٤] صرَّح باعتبار الثاني(٧)، فعدم[٨٥] اعتبار الأوَّل تحكُّمٌ[٨٦]. وههنا زيادة كلامٍ لا يسعه المقام.

---

(١) فيه أن العلامة الدواني نسـب إليه خلاف هذا في حاشيته على التهذيب ص: ٢٩ ـ ٣٠ واسـتدل له من كلامه، ولعل الملا عبد الله اليـزدي لم يرتـض بـه، ولكن الشـيخ صرح بمثله في غير موضـع من الشـفاء. قال في برهـان الشـفاء ص: ١٢٦: «وأمَّا ما خرج من موضـوع الصناعـة فـلا يُعتدُّ به، ولا يُلتفَت إليـه، ولا يُنتفع به من حيث هو خارجٌ. نعم إن كان خارجاً من موضوع المسـألة وليـس خارجـاً مـن موضـوع الصناعة فلا يُؤخَذ في حدِّه موضوع المسـألة، بل جنسُـه وموضوعُـه وأمر أعمُّ منه، لكن لا بـد من أن يُؤخَذ موضوعُ الصناعة في حدِّه آخرَ الأمر، فهو مما يدخل في البرهان». وهذا كما ترى ناظر لما يقوله العلامة الجلال الدواني.

(٢) انظر: شرح المطالع ١/ ٦٢، تحقيق أبو القاسم الرحماني.

(٣) كذا في النسخ الخطية كلها والطبعة الإيرانية وتحفة. وفي الطبعتين الهنديتين: «موضـوعاتها». والأولى ما أثبتـناه.

(٤) في الطبعتين الهنديتين: «الطبعيين».

(٥) انظر: حاشية الجلال الدواني على تهذيب المنطق ص: ٢٨، ضمن مجموعة ملا جلال، مكتبة حنفية، كوئته، باكسـتان

(٦) صرَّح به المحقِّق الطوسي في شرح الإشارات ١/ ٦٠، نشر البلاغة، قم، مع المحاكمات. ولم أجده في نقد التنزيل. وأكبر الظن أنَّ ملا عبد الله وهم هنا. ومنشأه قول العلامة الجلال الدواني في حاشيته على التهذيب ص:٢٨: «أو يُثبَت له ما يعرِضه لأمرٍ أعمَّ بشرط أن لا يتجاوز في العموم عن موضوع العلم، كما صرَّح به ناقدُ التنزيل». وعنى به الطوسيَّ، ولم يرد خصوص كتابه نقد التنزيل. فتوهم ملا عبد الله أنَّه ذكره في نقد التنزيل. والله تعالى أعلم.

(٧) حاشية الجلال الدواني على تهذيب المنطق ص: ٣٠، طبعة المكتبة الحنفية، كوئته.

قوله: «على ما قال» متعلِّقٌ بيتناول. (عبد)

[٦٩] قوله: «شرح الرسالة الشمسيَّة» المشهور بالسعديَّة. (عبد)

[٧٠] قوله: «هذا القيد» أي قوله: «لذواتها». (عبد)

[٧١] قوله: «أعراضاً ذاتيَّةً» أوَّليَّةً كانت أو غير أوَّليَّةٍ.

[٧٢] قوله: «الأستاذ» وهو جلال الدِّين الدَّوَّاني. (عبد)

[٧٣] قوله: «أورد» يعني منعَ تلك اللزوم بسندِ «أنَّه كثيراً ما إلخ» أي على مذهب الشيخ الرئيس. (عبد)

[٧٤] قوله: «موضوعاتها» أي المسائل. (عبد)

[٧٥] قوله: «الأعراض العامَّة الغريبة» وهي التي تعرِضُ الشيء بواسطةِ أمرٍ أعمٍّ منه أو أخصَّ أو مباينٍ له. (عبد)

[٧٦] قوله: «كقول الفقهاء» فإنَّ محمولَ هذه المسألةِ «حرامٌ»، وهو عارضٌ للمسكر بواسطةِ كونها منهيّاً عنه. وهو أعمُّ مِن المُسكِر، لوجوده في الدَّم والبَول وغيرِ ذلك. (عبد)

[٧٧] قوله: «مرفوعٌ» فإنَّ الرفع يكون في المبتدأ أيضاً.

[٧٨] قوله: «كلُّ فلكٍ متحرِّكٌ على الاستدارة» فإنَّ الحركةَ عارضةٌ للفَلك بواسطةِ الجسم، وهو أعمُّ من الفَلك. (عبد)

[٧٩] قوله: «على الاستدارة» الحركةُ على الاستدارة أنْ يفارِق كلُّ جزءٍ من أجزائه عن مكانه ويلازِم كلُّ مكانَه كما في حركة الرَّحى. (عبد)

[٨٠] قوله: «بذلك» أي بجواز كونِ محمولاتِ المسائل أعراضاً غريبةً بالنسبة إلى موضوعاتها، وعدمِ كونها أعراضاً عامَّةً غريبةً بالنسبة إلى موضوعِ العلم. (عبد)

[٨١] قوله: «هذا الاعتبار» المستفادِ من قوله: «نعم إلخ».

[٨٢] قوله: «أيضاً» كما كان في لزوم كونِ محمولات المسائلِ أعراضاً ذاتيَّةً لموضوعاتها. (عبد)

[٨٣] قوله: «بالمفهوم المردَّد» توضيحُه أنَّ محمولَ بعضِ المسائل قد يكون أخصَّ مِن موضوع العلمِ، فلا يكون عرضاً ذاتياً له، مع كونه مبحوثاً في العلم، كما أنَّ امتناع الخرقِ محمولٌ في مسألة العلم الطبيعيِّ، هي «كلُّ فلكٍ يمتنع عليه الخَرقُ»، مع أنَّ امتناع الخرقِ ليس عرَضاً ذاتياً لموضوعِ العلم، لكونه أخصَّ منه، لأنَّ العناصر أيضاً أجسامٌ، وهي قابلةٌ للخرق، فقالوا: إنَّ امتناعَ الخرق الذي هو من خواصِّ الفلكيات مع ما يقابلُه كقبول الكون والفساد الذي هو من خواصِّ العُنصريات، عرَضٌ ذاتيٌّ للجسم، فإنَّ هذا المفهومَ المردَّد ليس خاصّاً بجسمٍ، بل كُلَّما يُوجَد جسمٌ لا يكون خالياً عن أحدِهما. (إس)

[٨٤] قوله: «فالأستاذ إلخ» أي جلالُ العلماء صرَّح بجواز أنْ يكون المحمولُ أخصَّ مِن موضوع العلم، لصحةِ إرجاعِه إلى العرَض الذاتيِّ بالمفهوم المردَّد. (عبد)

[٨٥] قوله: «فعدم اعتبار الأوَّل» وهو كونُ المحمول أعمَّ من موضوع العلم. (عبد)

[٨٦] قوله: «تحكُّمٌ» فإنَّ كُلّاً مِن الأخصِّ مِن موضوع العلم والأعمِّ منه متساويا الأقدامِ في جواز الإرجاعِ إلى العرَض الذاتيِّ. (عبد)

قوله: «وقد يقال المبادئ» إشارةٌ إلى اصطلاحٍ آخَرَ في المبادئ سوى ما تقدَّم، وضَعَه ابنُ الحاجب في «مختصر الأصول»(١) حيث[٨٧] أطلق المبادئ على ما يُبدَأ به قبلَ الشروع في مقاصد العلم، سواءٌ كان داخلاً في العلم، فيكون من المبادئ المصطلَحة السابقة كتصور الموضوعِ والأعراضِ الذاتيةِ، والتصديقاتِ التي يتألَّف منها قياساتُ العلم، أو خارجاً يتوقَّف عليه الشروعُ ولو(٢) على وجه الخبرةِ، ويُسمَّى مقدِّمات كمعرفة الحدِّ والغاية والموضوع(٣). والفرق بين المقدِّمات والمبادئ بهذا المعنى ممَّا لا يَنبغي أن يشتبه، فإنَّ المقدِّمات خارجةٌ[٨٨] عن العلم لا محالةَ، بخلاف المبادئ[٨٩] فتبصَّر.

---

(١) انظر: شرح الإيجي على المختصر مع حواشي التفتازاني وغيره ١/ ٤٤. دار الكتب العلمية، ط أولى، ٢٠٠٤.

(٢) في الطبعة الإيرانية: «يتوقف عليه الشروع على وجه الخبرة» بدون «ولو».

(٣) في الإيرانيتين: «وبيان الموضوع، والاستمداد». والمدرج هو المذكور في الطبعات الهندية.

[٨٧] قوله: «**حيث**» تعليليّة.

[٨٨] قوله: «**فإنّ المقدّمات خارجةٌ**» ومِنهم من فسَّر المقدّمة بما يُعِين في تحصيل الفنّ، فيكون المقدّماتُ أعمَّ. (أبو الفتح)

[٨٩] قوله: «**بخلاف المبادئ**» فإنّها أعمُّ مِن أن يكونَ داخلةً في العلم أوْ لا. (إس)

قوله: «**بخلاف المبادئ**» فالمبادئ أعمُّ مطلقاً من المقدّمات.(إس)

[الرؤوس الثمانية]

وكان القدماءُ يذكرون(١) ما يسمُّونه الرُّؤوسَ الثَّمانية:

الأوَّل: الغَرَض لئلَّا يكونَ النَّظرُ فيه عبثاً.

الثَّاني: المنفعة، أي ما يتشوَّقُه الكلُّ طبعاً، لينبسطَ في الطلب ويتحمَّل المشقَّةَ.

الثَّالث: السِّمة، وهي عنوانُ العلم، ليكون عنده إجمالُ ما يفصِّله.

الرَّابع: المؤلِّف، ليَسكُن قلبُ المتعلِّم.

الخامس: أنَّه من أيِّ علمٍ هو؟ ليَطلب فيه ما يليق به.

السَّادس: أنَّه في أيِّ مرتبةٍ هو؟ ليُقدِّمَ على ما يجب، ويُؤخِّر عمَّا يجب.

السَّابع: القسمة والتبويب، ليطلب في كلِّ بابٍ ما يليق به.

الثامن: الأنحاءُ التعليميَّةُ، وهي التقسيمُ، أعني التكثيرَ من فوق. والتحليلُ عكسه. والتحديد، أي فِعْلُ الحدِّ. والبرهانُ، أي الطريقُ إلى الوقوف على الحقِّ والعملُ به. وهذا بالمقاصد أشبه.

قوله: «يذكرون» أي في صدرِ كُتُبهم، على أنَّها[١] من المقدِّمات، أو من المبادئ بالمعنى الأعمِّ[٢].

قوله: «الغرض» اعلم أنَّ ما يترتَّب على الفعل إن كان باعثاً للفاعل على صدور ذلك الفعل منه يُسمَّى غَرَضاً وعلَّةً غائيَّةً؛ وإلا[٣] يُسمَّى فائدةً[٤] ومنفعةً وغايةً[٥]. قالوا[٦]: «أفعالُ الله تعالى لا تُعلَّلُ بالأغراض، وإن اشتملت على غاياتٍ ومنافعَ لا تُحصَى».

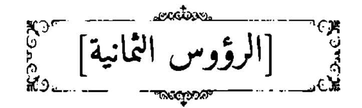
فكأنَّ(٢) مقصودَ المصنِّف أنَّ القدماء كانوا يذكرون في صدر كُتُبهم[٧] ما كان سبباً حاملًا على تدوين المدوِّنِ الأوَّلِ لهذا العلمِ. ثـمَّ يُعقِّبونه[٨] بما يشتمل عليه من منفعةٍ ومصلحةٍ[٩] يميل(٣) إليها

---

(١) وقع في الطبعات الهندية زيادة «في صدر الكتاب» بعد قوله: «يذكرون»، والصواب حذفها كما هو في المطبوعات الإيرانية. وقرينته قول الشارح ملا عبد الله اليزدي: «قوله: «يذكرون» أي في صدر كتبهم». فتنبَّه.

(٢) يعني: ليس مقصود المصنِّف أنهَّم دائمًا يذكرون الأمرين: الغرضَ والمنفعةَ ـ كما يفهم من ظاهر كلامه، بل يذكرونهما إن كانت في ذلك العلم منفعةٌ سوى الغرض الحامل. وإلا فيكتفون بذكر الغرض الحامل خاصة. انظر: الحاشية ص: ٣٩٠

(٣) وفي بعض النسخ: «حتى يميل» بزيادة «حتى». والفرق بينهما واضح، فالمعنى بدون «حتى» أنهَّم كانوا يذكرون المنافع والمصالح بسببِ وجودِ ميل الناس. وذلك من باب تعليقِ الحكم بالمشتقِّ دالٌّ على علِّيَّة المأخذ. والمعنى مع «حتى» أنهَّم يذكرونها لتحصيل ميل الناس، كالفرق بين القولين: «ضربتُه تأديباً» و«قعدت عن الحرب جبناً». وإذا عرفتَ الفرق بين العبارتين فلا يخفى أنَّ العبارة بدون «حتى» أقوى منها معها. وتحريرُ كلِّ دقيقةٍ لا يحتمله الكتاب.



[الرؤوس الثمانية]

[١] قوله: «على أنّها» أي الرؤوس الثّمانية.

[٢] قولـه: «بالمعنـى الأعـمّ» لا بالمعنـى الأخصّ، لأنَّ الـرؤوس الثمانيـةَ خارجـةٌ عـن العلـم[1]، ويَتوقَّف عليه الشروعُ على وجهِ البصيرة.

[٣] قولـه: «وإلا» أي وإنْ لم يكن باعثاً على صدورِ الفعل بعدَ ما ترتَّب عليه. (عبد)

[٤] قوله: «يُسمَّى فائدةً» ومِن ههنا يُعلَم أنَّ ما قال البعضُ في حاشـيتِه على المتـن التكمِلةِ لشرحه من جلال الملَّةِ والديـن مِـن أنَّ الغرض هـي الفائدةُ المرتَّبـةُ عليه. انتهى. تسامحٌ كما لا يخفى على المتبصر[2]. (عبد الحي)

[٥] قولـه: «فائـدةً ومنفعةً وغايـةً» ففيها الاتّحادُ بالـذات والاختـلافُ بالاعتبـارِ. والفائـدةُ في اللُّغـة: مـا حصَـل مِـن علـمٍ أو مالٍ، مشـتقَّةٌ مـن الفَيـد بمعنى استحداثِ المال والخيرِ. وقيـل: اسـمُ فاعلٍ مـن فادتْـه أي أصابتْ فـؤادَه. (محمد نظام الدين الكيرانوي)

[٦] قوله: «قالـوا» أي بناءً على الفَرق بين الغَرض والمنفعة. (عبد)

[٧] قوله: «في صدر كتبهم» هذا مستفادٌ من قوله: «الأوَّل الغرض».

[٨] قولـه: «ثـم يعقِّبونه» هذا مُفـادُ قولِه: «والثاني المنفعة».

[٩] قوله: «ومصلحـةٍ» هـي الفائـدةُ المعتـدَّةُ بهـا بالنِّسـبة إلى مشـقَّةِ التحصيـل لئـلَّا يكونَ تحصيلُـه عبَثاً. (إس)

---

(١) والمبادئ بالمعنى الأخص هي حـدود الموضوعات وأجزائها وأعراضهـا، والمقدمات البينـة أو المأخوذة التـي يبتنى عليها قياسات العلم ـ كما سبق آنفاً ـ وهي من أجزاء العلم.

(٢) البعـض هـو أبـو الفتـح في حاشـيته عـلى شرح الجـلال على التهذيب (انظر: الورقة ٢١٥، نور عثمانية ٢٧٢٠).
وبيان المسـامحة فيه أنَّ الغرض هي الفائـدةُ المترتِّبةُ على الفعلِ الباعثـةُ للفاعـل عليه، لا مطلق الفائدة المترتِّبة. وقد تسـامح فيـه أبو الفتح حيـث جعله مطلقَ المترتِّبة، سـواءٌ كانت باعثةً أم لا.

عمومُ الطَّبائع، إن كانت لهذا العلم منفعةٌ ومصلحةٌ سِوى الغَرَض الباعثِ للواضع الأوَّل. وقد عرفتَ في صدر الكتاب أنَّ الغرض من علم المنطق هي العصمة، فتذكَّر.

قوله: «والثَّالثُ السِّمة» السِّمَةُ(١) العلامةُ[١٠]. وكأنَّ المقصودَ ههنا الإشارةُ إلى وجهِ تسميةِ العلم؛ كما يقال: إنَّما سُمِّي المنطقُ منطقاً لأنَّ المنطق(٢) يُطلَق على النُّطق الظاهريِّ ـ وهو التكلُّم، والباطنيِّ[١١] ـ وهو إدراكُ الكليَّات. وهذا العلمُ يقوِّي الأوَّلَ، ويسلُك بالثَّاني مَسلكَ السَّداد. فاشتُقَّ له اسمٌ من النُّطق.

فالمنطق إمَّا مصدرٌ ميميٌّ بمعنى النُّطق، أُطلِقَ على العِلْم المذكورِ[١٢] مبالغةً في مدخليَّته في تكميل المنطق[١٣]، حتى كأنَّه[١٤] هو[١٥]؛ وإمَّا اسمُ مكانٍ، كأنَّ هذا العلم محلُّ النُّطق ومَظهرُه.

وفي ذكرِ وجهِ التَّسميةِ إشارةٌ إجماليَّةٌ إلى ما يفصِّله العلمُ من[١٦] المقاصد.

قوله: «الرَّابع المؤلِّف[١٧]» أي معرفةُ حالِه إجمالاً(٣)، ليسكُنَ حالُ المتعلِّم، على ما هو الشَّأنُ[١٨] في مبادئ الحالِ، من[١٩] معرفة حالِ الأقوال بمراتب الرجال؛ وأمَّا المحقِّقون[٢٠] فيعرفون الرِّجالَ بالحقِّ، لا الحقَّ بالرجال. ولنِعْمَ ما قال وليُّ[٢١] ذي الجلال عليه سلامُ الله الملِكِ المتعال: «لا تنظر إلى مَن قال، وانظر إلى ما قال».

---

(١) في الطبعات الهندية: «التسمية» هنا وفي المتن كذلك. والمذكور في النسخ الخطية والمطبوعات الأخرى «السمة» وهو الصواب، والدليلُ تفسيرُ الشَّارح لها بالعَلَامة.

(٢) اختلفت النسخ المخطوطة والمطبوعة، ففي البعض «المنطق» وفي البعض «النطق». وعلى كلٍّ المرادُ المصدرُ، لا غير. فـ«النطق» أولى.

(٣) هذه الزيادة ـ قوله: «أي معرفة حاله إجمالا» ـ موجودة في الطبعات الهندية فقط.

[١٠] قوله: «العَلامة» وكأنَّ المقصودَ منه تعريفُ العلم برَسمِه وبيانِ خاصَّةٍ من خواصِّه. (أبو الفتح)

[١١] قوله: «الباطنيّ» الذي به قدرةٌ على الأوَّل.

-[١٢] قوله: «العلم المذكور» أي قيل لهذا العلمِ المنطقُ لغايةِ مداخلتِه في تكميل المنطقِ أي النُّطق. وسمَّاه الغزاليُّ «معيارَ العلوم»[1]. والمعيارُ هو ما يُختبرَ به الشيءُ ليُعرَف نقصانُه من تمامِه حسًّاً أو معنىً. وهذا العلمُ كذلك.

ويسمَّى أيضاً «علمُ الميزان»، لأنَّ القوَّةَ الناطقةَ تَزِن بـه ما تفكر فيـه مِن الإدراكات، فتُـدرِك صحَّةَ الصحيحِ وسُقمَ السقيم.

ويُسـمَّى أيضاً «مفتاحُ العلوم العقليةِ» لأنَّ به تُفتَح أبوابُهـا، أي طرُقُهـا الموصِلـةُ إليها، وبه يتأتَّى سـلوكُها؛ ولذلك وصَّوا على تقديمه في التعليم بعد النحو، كما قال الغزالي:

اركَــبْ جــوادَ الـنَّـحـو ثُـمَّ لـيَـكُـنْ
مــنــكَ عــلى المـنــطِــقِ إكـبــابُ

(١) قال في مقاصد الفلاسفة (ص:٣٦، تحقيق الدكتور سليمان دنيا) في تعريف المنطق: «فعلم المنطق هو القانون الذي به يُميَّز صحيح الحدِّ والقياس عن فاسدهما، فيتميَّز العلمُ اليقينيُّ عمَّا ليس يقينياً. وكأنَّه الميزان والمعيار للعلوم كلِّها». وقال في المقدِّمة الرابعة من كتاب التهافت (ص:٧١، تحقيق الدكتور سليمان دنيا): «ومن لا يفهم ألفاظنا في آحاد المسائل في الردِّ عليهم فينبغي أن يبتدئ أوَّلاً بحفظ كتاب معيار العلم الذي هو الملقب بالمنطق عندهم».
وللغزالي كتاب في المنطق سمَّاه «معيار العلم» مطبوع متوفر، وأحال إليه في غير موضع من كتبه لمعرفة المنطق.
ويسمِّيه بأسامي أخرى، قال في المقدِّمة الرابعة من كتاب التهافت (ص:٧١): «نعم قولهم: «إنَّ المنطقيات لا بدَّ من إحكامها» هو صحيح، ولكن المنطق ليس مخصوصاً بهم، وإنَّما هو الأصل الذي نسمِّيه في فن الكلام «كتاب النظر»، فغيَّروا عبارته إلى «المنطق» تهويلاً. وقد نسمِّيه «كتاب الجدل». وقد نسمِّيه «مدارك العقول».

(محمد نظام الدين الكيرانوي)

[١٣] قوله: «المنطق» بمعنى النطق.

[١٤] قوله: «كأنَّه» أي علم المنطق.

[١٥] قوله: «هو» أي المنطق.

[١٦] قوله: «من» بيانيَّةٌ.

[١٧] قوله: «الرابع المؤلِّف» أي تعيينُ المؤلِّف ليطمئِنَّ قلبُ الشارعِ في قبول كلامِه بالاعتمادِ عليه. (أبو الفتح)

[١٨] قوله: «على ما هو الشأن» أي حال المتعلِّم في مبادئ حاله. (عبد)

[١٩] قوله: «من معرفة» بيانٌ لـ«ما».

[٢٠] قوله: «وأمَّا المحقِّقون» الحاصلُ أنَّ المحقِّقينَ يعرِفون الرجالَ بالحقِّ فإنْ كان المقولُ قولاً صادقاً صحيحاً يَعلمون أنَّ قائلَه له مرتَبةٌ عظيمةٌ في هذا العلم. وإنْ كان الكلامُ مزخرَفاً باطلاً يعلمون أنَّ قائلَه رجلٌ بطَّالٌ، وإن كان مشتهِراً بعلوِّ الشأن وسُموِّ المكان. وأمَّا الجُهالُ المتعلِّمون فيَعرفون الحقَّ بالرجالِ، فإنْ كان القائلُ رجلاً مشتهراً بالصِّدقِ والعلمِ يُوقِنون أنَّ قولَه حقٌّ، وإنْ كان باطلاً في الواقِع. وإنْ كان باطلاً مشتهِراً بالكِذب يصدِّقون ببطلان القولِ، وإنْ كان حقًّا في نفسِ الأمر.

وإليه أشارَ المحقِّق الدواني رحِمَه الله بعدَ نقلِ كلام الشَّيخ في حاشيته على المتن حيث قال: «وإنَّما اتَّبعنا إثْرَ الشيخ تنزُّلاً إلى مَدارك الجُهَّال العارفِين للحقِّ بالرجالِ. وأمَّا المرتَفعون عن حَضِيض النَّقص إلى ذُروة الكَمال فيجتلون بنور البصيرةِ جليَّةَ الحال، ولا يلتفتون إلى ما قِيل أو يُقال»[2]. انتهى مَقالُه رحمه الله. (عبد الحي)

(٢) مجموعة ملا جلال في المنطق (ص: ٣٥)

هذا، ومقنِّنُ قوانين المنطق والفلسفة هو الحكيم العظيمُ أرسطو[٢٢]، دوَّنها[١] بأمر إسكندر؛ ولذا لُقِّب[٢٣] بـ «المعلِّم الأوَّل»، وقيل للمنطق إنَّه ميراثُ ذي القَرنَين[٢٤].

ثـمَّ بعد نَقْل المترجِين[٢] تلك الفلسفيَّات من لغة يونان إلى لغـة العرب هذَّبها ورتَّبها وأحكمها وأتقنهـا ثانيـاً المعلِّمُ الثَّاني الحكيـمُ أبو نصرٍ الفارابيُّ. وقـد فصَّلها وحرَّرها بعد إضاعـة كُتُب أبي نصرٍ الشيخُ الرئيسُ[٢٥] أبو عليٍّ بن سينا، شكر الله مساعيَهم الجميلةَ.

---

(١) في بعض النسخ: «دوَّنهما» بتثنية الضمير باعتبار المنطق والفلسفة. والتأنيثُ باعتبار «قوانين»

(٢) في الطبعات الهندية: «ثمَّ بعد ذلك نقل المترجون» وهو خطأ، لعدم مناسبته مع قوله: «هذَّبها».

[٢١] **قوله: «وليٌّ»** المرادُ به سيِّدُنا عليٌّ كرَّم الله وجهَه.

-[٢٢] **قوله: «أرسطو»** وهو حكيمٌ يونانيٌّ كان قبلَ الإسلام بكثيرٍ[1]. وهو شيخ الإسكندر. أخَذ الحكمةَ عن أفلاطونَ وعن سُقراط. وكان مسكنُه مدينةَ أتينا، قتلَه قومُه مسموماً لَمَّا نهاهم عن عبادةِ الأوثان[2].

من كلامه في كتاب «السياسة»: «من استخفَّ بالناموس قتلَه الناموسُ». أي من استخفَّ بالشرع قتله الشرع. وهذا يدلُّ على أنَّه كان مؤمناً بشرع زمانِه.

أيضاً من كلامه في شيخه أفلاطونَ ما معناه: «أُحِبُّ الحقَّ، وأحبُّ أفلاطونَ ما اتَّفقا، فإنْ اختلفا كان الحقُّ أولى منه».

واسمه أرسطاطاليس. ويقال له أيضاً رُسطاليس بضم الراء وحذفِ الهمزة من أوَّلِه وإحدى الطائين. وُجد في قول أبي الطيب:

مَن مُبلِغُ الأعرابِ أنِّي بعدَها
جالستُ رُسطاليسَ والإسكندَرا[3]

وقال بعضُهم أرسطاليس. وعليه قولُ القائل:

إذا شُورِكتَ في أمرٍ بدونٍ
فلا يكُ منك في هذا نفورُ
ففي الحيوانِ يجتمِع اضطراراً
أرسطاليسُ والكلبُ العقورُ

وهو عجميٌّ. والأسماءُ العجميَّةُ كثيراً ما يعتريها التغيُّر، كما قالوا: جبرِيل وجبرَئِيل وجبرِين، وإبراهِيم وإبراهام بالألف. (محمد نظام الدين الكيرانوي)

[٢٣] **قوله: «لُقِّب»** أي أرسطُو بالمعلِّم الأوَّل لكونِه مدوِّناً أوَّلاً لعلم المنطق (ع)

[٢٤] **قول: «إنَّه ميراثُ ذي القرنين»** باعتبار إنَّه باعثٌ وموجِبٌ له. (إس)

قوله: «ذي القرنين» أي إسكندر.

[٢٥] **قوله: «الشيخ الرئيس»** وهو صاحبُ نوح بن منصور السامانيِّ. (عبد)

---

(١) ولد سنة ٣٨٤ قبل الميلاد وتوفي سنة ٣٢٢ قبل الميلاد.

(٢) سقراط هو الذي قتل مسموماً، وليس أرسطو. وقد شرح أفلاطون في رسالته فيدون (Phaedo) كيف قضى شيخه يومه الأخير في البحث عن بقاء النفس! وأرسطو مات على فراشه من مرضٍ أصابه.
وأمَّا أنه أخذ الحكمة عن سقراط فهذا وهمٌ ثانٍ للمحشي، فقد قُتِل سقراط سنة ٣٩٩ قبل الميلاد، ووُلِد أرسطو سنة ٣٨٤ قبل الميلاد ـ كما سبق ـ يعني بعد ١٥ عاماً من قتله.

(٣) ديوان أبي الطيب (ص: ٤٢٤، تحقيق عبد الوهاب عزام) في قصيدةٍ مطلعُها: «بادٍ هواكَ صبرت أو لم تصبرا» في مدح ابن العميد.
وقوله: «بعدها» أي بعد الأعراب.

قوله: «من أيٍّ[٢٦] علمٍ هو؟» أي من أيِّ جنسٍ من أجناس العلوم، العقليَّة أو النقليَّة، الفرعية أو الأصلية، كما يُبحَث عن حالِ المنطق أنَّه من جنس العلوم الحِكْميَّة[٢٧] أم لا. فإنْ فُسِّرت الحكمةُ[٢٨] بـ «العلم بأحوال أعيان الموجودات[٢٩] على ما هي عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية»، لم يكن[٣٠] منها، إذ ليس بحثُه إلا عن المفهومات والموجودات الذهنيَّة[٣١] المُوصِلة إلى التصوُّر أو إلى التصديق. وإن حُذِفت[٣٢] «الأعيان» من التفسير المذكور فهو من الحكمة.

ثمَّ على التقدير الثاني فهو من أقسام الحكمة النظريَّة[٣٣] الباحثة عمَّا ليس وجودُها[٣٤] بقدرتنا واختيارنا.

[٢٦] **قولـه: «مِن أيِّ علمٍ هو؟»** ليَطلب المتعلِّمُ بها ما يليق به من المسائل. (أبو الفتح)

[٢٧] **قولـه: «من جنس العلـوم الحِكميَّة»** الترديدُ هنا بين كونه من العلوم الحِكميَّة ـ نظريةً كانت أو عمليةً ـ وبين عدم كونه منها، لا بينَ كونـه من الحكمةِ العمليةِ أو من النظريةِ كما فُهِم بقرينةِ ما سيأتي[١]. (عبد الحي)

[٢٨] **قولـه: «الحكمـة»** التـي هي مَقسِـم الحكمة النظريَّة والعمليَّة.(عبد)

[٢٩] **قولـه: «بأحوالِ أعيان الموجودات»** مِن قبيل إضافةِ الصفـة إلى الموصوف أعنِـي الموجـوداتِ العينيةَ أي الموجـوداتِ الخارجيَّـةَ فالعينُ عبـارةٌ عن الموجود في الخارج[٢]. (عبد الحي)

[٣٠] **قولـه: «لم يكن منها»** أي المنطق عن الحكمة. (ع)

[٣١] **قوله: «عن المفهومات والموجودات الذهنيَّة»** لا عن الموجودات الخارجيَّة.(ع)

[٣٢] **قولـه: «وإن حُذفـت »** بـأنْ يقـال: الحكمـةُ علم بأحـوالِ الموجودات على ما هي عليه في نفس الأمر بقدرِ الطاقة البشريَّـة والبحثُ في المنطق عن الموجودات الذهنيـةِ عـلى ما هـي عليه في نفـس الأمر فهـو داخلٌ في الحكمة ومعدودٌ من جنسها. (إس)

[٣٣] **قوله: «فهو من أقسام الحكمة النظريةِ»** اعلم أنَّ الحكمـة علمٌ بأحـوالِ أعيانِ الموجـودات على ما هي عليـه في نفسِ الأمر بقدر الطاقـةِ البشرية وتلك الأعيانُ إمَّا الأفعالُ والأعمالُ التي وجودُها بقدرتنا واختيارِنا أوْ لا، فالعلـم بأحوالِ الأوَّل مِن حيث إنَّه يُؤدِّي إلى صلاح المعـاش والمعاد يسـمَّى حكمـةً عمليَّةً. والعلـمُ بأحوال الثاني يسمَّى حكمةً نظريةً.

وكلٌّ منهما على ثلاثة أقسام:

أمَّـا العمليـةُ فلأنَّهـا إمَّـا علـمٌ بمصالـح شـخصٍ بانفراده ليتحلَّى بالفضائل ويتخلَّي عن الرذائل. ويسـمَّى تهذيبُ الأخلاق. وإمَّا علمٌ بمصالح جماعةٍ متشـاركة في المنزل كالوالد والمولود. ويسـمَّى تدبيرَ المنزل. وإمَّا علمٌ بمصالحِ جماعةٍ متشـاركةٍ في المدينة. ويسـمَّى بالسياسـة المدنيةِ.

أمَّـا النظريةُ فلأنَّهـا إمَّا علمٌ بأحوالِ مـا لا يفتقِر في الوجـود الخارجيِّ والتعقُّـلِ إلى المـادَّة كالإله. ويُسـمَّى العلمَ الأعلى والإلهيَّ والفلسـفةَ الأُولى والعلمَ الكليَّ وما بعدَ الطبيعة. وقد يُطلَق عليه ما قبلَ الطبيعة أيضاً نادراً.

وإمَّـا علـم بأحـوالِ مـا يفتقِـر إليهـا في الوجـود الخارجـيِّ دون التعقُّـل كالكـرة. وهو العلمُ الأوسـط. ويُسمَّى بالرياضيِّ والتعليميِّ.

وإمَّـا بأحوالِ مـا يفتقِر إليهـا في الوجـود والتعقُّل كالإنسـان. وهو العلمُ الأدنى. ويُسمَّى العلم الطبيعي. (ميبذي[٣])

[٣٤] **قوله: «ليس وجودها بقدرتنا»** كالسَّماء.

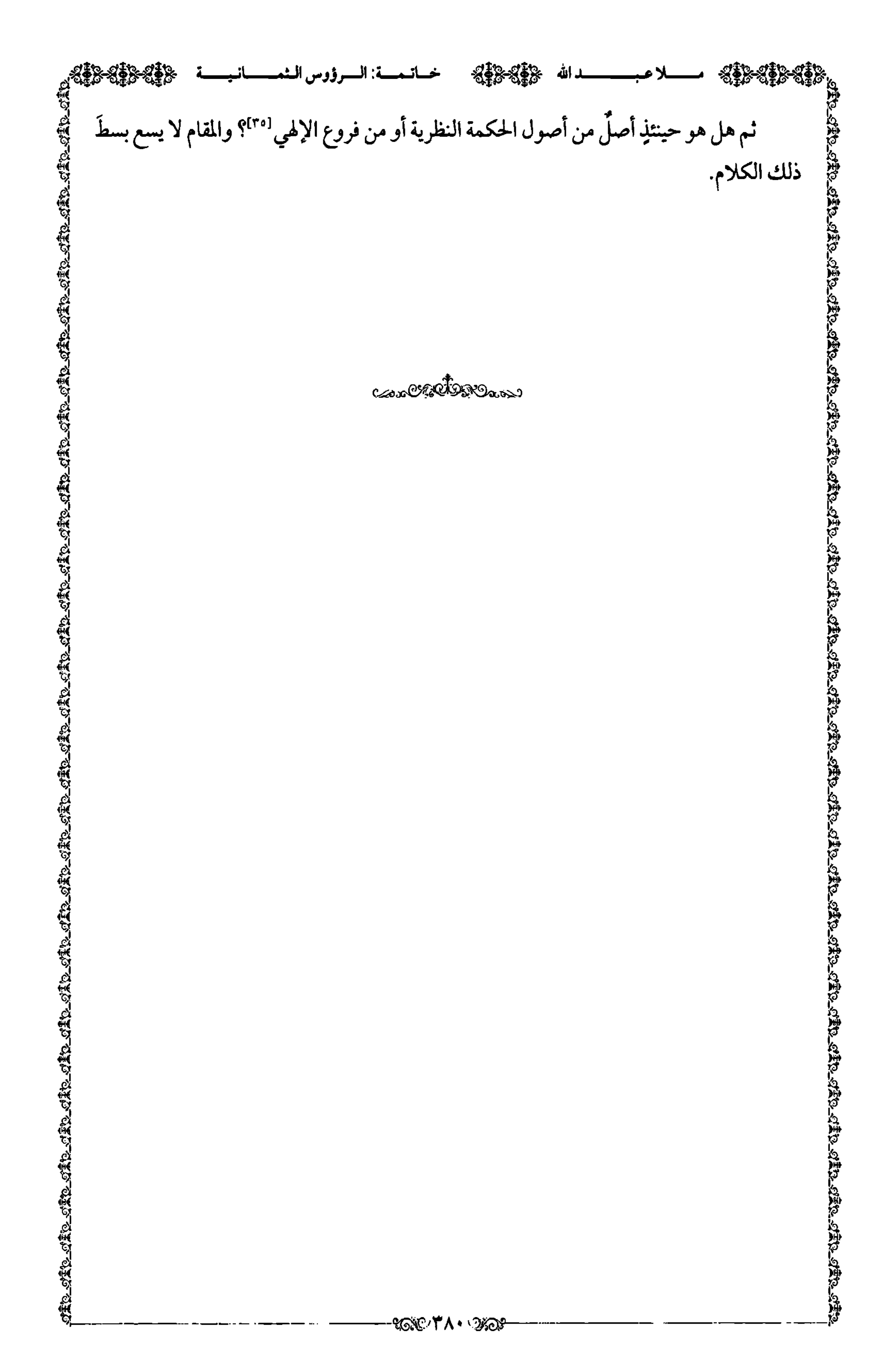
---

(١) في قوله: «ثم على التقدير الثاني فهو من أقسـام الحكمة النظرية الباحثـة عما ليس وجودهـا بقدرتنا واختيارنـا». إذ يوهم أنَّ هنـاك اختلافاً في كونـه من الحكمـة النظريـة والعملية، بعد كونه من الحكمة.

(٢) الغالب إطلاق العين على القائم بنفسه. وليس مراداً هنا، لأنه ـ عـلى تقديـر إرادة القائم بنفسـه هنا ـ لا يشـمل الأعراض، مـع أن الحكيـم يبحـث عن الأعـراض أيضاً كـما يبحث عن الأعيان.

وتكلَّـف بعضُهم لإصلاح هذا التعريف حتى يشـمل المنطق فقـال: المـراد من الأعيان هـي الموجودات الخارجيـة بالمعنى الأعـمِّ، أي مـا كان في الخـارج ولو بحسـب منشـأ الانتزاع. والتفصيـل في حاشـية عين القضـاة الحيدر آبـادي على شرح الميبذي على هداية الحكمة (ص:٨)

(٣) انظر: الميبذي على هداية الحكمة (ص:٨ـ١٢)



ثم هل هو حينئذٍ أصلٌ من أصول الحكمة النظرية أو من فروع الإلهي[٣٥]؟ والمقام لا يسع بسطَ ذلك الكلام.

[٣٥] قولـه: «أو من فروع الإلهي» أصولُه خمسةٌ، الأوَّلُ: الأمـورُ العامَّـة، والثـاني: إثبـاتُ الواجـب ومـا يليق بـه، والثالـث: الجواهـرُ الروحانيَّة، والرابـع: بيانُ ارتباطـاتِ الأمـور الأرضيَّـةِ بالقوَّة الناميـة، والخامس: بيان نظامِ الممكنات.

وفروعُه قسمان: الأوَّل: منهما بحثٌ في كيفيَّةِ الروح ومنه تعريفُ الروحِ الإنساني ومنه الروحُ الأمين. الثاني: العلـم بالمعـاد الروحـاني على ما ذكَـره الشـيخ في بعض رسائله[1]. (عبد)

(١) انظر رسالته في أقسـام الحكمة ضمن تسع رسائل في الحكمة والطبيعيات للشيخ الرئيس (ص: ١١٢ ـ ١١٥، دار العرب للبستاني، الطبعة الثانية).

ومـا نقله المحشي خلاصة ما في الرسـالة. وفي ما لخَّصه نظر، وذلك أنَّ الشـيخ جعل أصـول الحكمة عـلى الترتيب التالي: ١ـ النظـر في الأمـور العامـة، ٢ـ النظر في الأصـول والمبادئ مثـل علـم الطبيعيـين والرياضيـين وعلـم المنطـق ومناقضة الآراء الفاسـدة فيها. ٣ـ النظر في إثبـات الواجـب. ٤ـ النظر في إثبـات الجواهر الروحانية. ٥ـ تسـخير الجواهر الجسـمانية السماوية والأرضية لتلك الجواهر الروحانية.

والمحـشي الفاضـل لم يذكر الثاني منه، وزاد القسـم الخامس. والحقيقة أنه مدرج في القسـم الرابع الذي ذكره.

ثـم يجب أن يكون المراد مـن قوله: «القوة النامية» في القسـم الرابع تلك الجواهر الروحانية، فتنبَّه.

وأمـا فروع العلم الإلهي فلعل الأولى أن يجعله ثلاثة ـ إن كان المطلوب عدها بالأرقام والشيخ لم يفصلها بالرقم ـ الأوَّل في معرفـة كيفة نزول الوحي. والثـاني في الروح الأمين والروح القدس. الثالث: في المعاد.

فائدة استطرادية:

رأي الشيخ في المعاد الجسماني

مشـهور في البيئـات العلميـة أن الشـيخ الرئيس ينكـر المعاد الجسماني. وهو الظاهر من بعض كتبه. وقد كفَّره بعض أجلة علماء الإسـلام لأجل هذه المسـألة. وصحَّ عن الشـيخ إنكارُ المعـاد الجسـماني في بعـض كتبه، كـما أنَّـه صرَّح في بعض كتبه بإثباته أيضاً، ولكنه فصَّل في رسالته هذه تفصيلاً يكشف عن مراده من إنكاره حين أنكر وإثباتِه حين أثبت. وخلاصةُ رأيه القولُ بالمعاد الجسـماني شرعاً، وأنَّه لا طريق للعقل إلى إثباته. فرأيتُ أن أسـوق الجزءَ المطلوبَ من كلامه في تلك الرسـالة لعموم الفائدة، إذ قلَّما يطَّلع الطلبةُ على مثله. قال فيها (ص: ١١٤ ـ ١١٥):

«ومن ذلك (أي من فروع العلم الإلهي) علم المعاد.

ويشـتمل على تعريف الإنسـان لو لم يُبعَث بدنُه ـ مثلاً ـ لكان لـه ببقاءِ روحِه بعد موته ثوابٌ وعقـابٌ غيرُ بدنيَّين. وكانت الـروحُ التقيَّـةُ التي هي النفـس المطمئنَّة الصحيحـةُ الاعتقاد للحـقِّ العاملةِ بالخـير الـذي يُوجِبـه الـشَّرعُ والعقـلُ فائزةً بسعادةٍ وغبطةٍ ولذَّةٍ فوقَ كلِّ سعادةٍ وغبطةٍ ولذةٍ، وأنَّها أجلُّ مـن الذي صحَّ بالـشرع ـ ولم يخالفه العقلُ ـ أنَّها تكون لبدنه. إلا أنَّ الله تعـالى أكـرم عبادَه المتَّقين على لسـان رسـله عليهم السلام بموعد الجمع بين السـعادتين الروحانية ببقاء النفس والجسمانية ببعث البدن الذي هو عليه قديرٌ إن شاء هو ومتى شاء هو.

وتبيين[1] أنَّ تلك السـعادة الروحانية كيـف أن العقل وحده طريقٌ إلى معرفتها؛ وأمَّا السـعادة البدنية فلا يَفي بوضعها إلا الوحيُ والشريعةُ.

وبمثـل ذلـك يُعرَف حـال الشـقاوة الروحانية التـي لأنفُس الفجَّـار، وأنَّهـا أشـدُّ إيلامـاً. وإدامة الشـقاوة التـي أُوعدوا بحلولهـا بهم بعد البعـث. ويُعرَف أنَّ تلك الشـقاوة على من تدوم وعمن تنقطع.

وأمَّـا التي تختصُّ بالبدن فالشريعة أوقفتهم على صحتها دون النظر والعقل وحده.

وأمَّا الشقاوة الروحانية فإنَّ العقل طريقٌ إليها من جهة النظر والقيـاس والبرهان، والجسـمانية تصحُّ بالنبـوة التي صحَّت بالعقـل ووجبت بالدليل، وهي متمِّمة بالعقل[2]، فإنَّ كلَّ ما لا يتوصـل العقـلُ إلى إثبات وجوده أو وجوبِـه بالدليل فإنَّما يكون معه جوازُه فقط، فإنَّ النبوة تعقد على وجوده أو عدمه فصـلاً، وقـد صحَّ عنـده صدقُها، ويتـمُّ عنده صدقهـا، فيتم عنـده ما صح وقصر عنه من معرفة». انتهى كلام الشـيخ. ـ

قوله: «في أيِّ مرتبةٍ هو؟» كما يقال: إنَّ مرتبة المنطق أن يُشتغَل به بعد تهذيب الأخلاق[٣٦] وتقويم الفكر ببعض الهندسيَّات. وذكر الأستاذُ في بعض رسائله: «إنَّه ينبغي[٣٧] تأخيرُه في زماننا هذا عن تعلُّمِ قدرٍ صالحٍ من العلوم الأدبيَّة، لِما شاع من كون التداوين[٣٨] باللُّغة العربية».

قوله: «القسمة» أي قسمة العلمِ والكتاب إلى أبوابها.

فالأوَّل[٣٩] كما يقال: أبواب المنطق تسعةٌ: الأول: إيساغوجي(١) ـ أي الكليَّات الخمس ـ الثَّاني: التعريفات[٤٠]. الثَّالث: القضايا. الرَّابع: القياس وأخواه(٢)[٤١]. الخامس: البرهان. السَّادس: الجدل. السَّابع: الخطابة. الثَّامن: المغالطة. التَّاسع: الشِّعر. وبعضهم عدَّ بحث الألفاظ باباً آخَر فصار أبوابُ المنطق عشرةً كاملةً.

والثَّاني[٤٢]: كما يقال: إنَّ كتابنا هذا مرتَّبٌ على قسمين: القسم الأوَّل في المنطق، وهو مرتَّبٌ على مقدِّمةٍ ومَقصِدَين وخاتمةٍ. المقدِّمةُ في بيان الماهيَّة[٤٣] والغاية والموضوع. المَقصِد الأوَّل في مباحث التصوُّرات. المقصد الثاني في مباحث التصديقات. الخاتمة في أجزاء العلوم. القسم الثاني في علم الكلام. وهو مرتَّبٌ على كذا أبوابٍ. الأوَّل في كذا إلخ؛ كما(٣) قال في «الشمسيَّة»: «ورتَّبتُه على مقدِّمةٍ وثلاثِ مقالاتٍ وخاتمةٍ». وهذا الثاني شائعٌ كثيرٌ، فلا يخلو عنه كتابٌ.

قوله: «الأنحاءُ التعليميَّةُ» أي الطُّرُق المذكورةُ في التعاليم لعموم نفعها في العلوم. وقد اضطربت كلمةُ الشُّرَّاح ههنا[٤٤]. وما نذكره هو الموافق لتتبُّع كتبِ القوم، والمأخوذُ من «شرح المطالع».

قوله: «وهي التقسيم» كأنَّ المرادَ به ما يُسمَّى «تركيبَ القياس» أيضاً. وذلك[٤٥] بأن يقال: إذا أردتَ تحصيل مطلبٍ من المطالب التصديقيَّة فضَعْ طرفَيْ المطلوب، واطلُب جميعَ موضوعاتِ[٤٦] كلِّ واحدٍ منهما، وجميعَ محمولات كلِّ واحدٍ منهما، سواءٌ كان حَمْلُ الطَّرفين عليها أو حملُها(٤) على الطَّرفين بواسطةٍ[٤٧] أو بغيرِ واسطةٍ[٤٨]. وكذا اطلُب جميعَ ما سُلِب عنه أحدُ الطَّرفين أو سُلب هو عن أحدهما.

---

(١) في النسخ كلها سوى الهندية «الأوَّل بابُ إيساغوجي».

(٢) في الطبعات الهندية: «أخواته». وفي غيرها «أخواه» وهو الظاهر، والقرينة تفسير صاحب الحاشية إياه بقوله: «من الاستقراء والتمثيل».

(٣) في النُّسَخ كلِّها سوى الهندية: «وكما» بالواو العاطفة. والظاهر ما في الهندية كما لا يخفى.

(٤) في الطبعة الإيرانية: «وحملها» بالواو العاطفة. والصَّواب «أو حملها» كما في النسخ الباقية وشرح المطالع.

[٣٦] **قوله: «بعد تهذيب الأخلاق»** اي أخلاق الفكر.

[٣٧] **قوله: «أنَّه ينبغِي»** قد كان سابقاً يعلِّمون الصبيانَ أوَّلاً علم الهَندسة ويهذِّبون أخلاقَهم بعلم تهذيبِ الأخلاق ثُمَّ يعلِّمون المنطقَ. والآن المناسبُ تعليمُ المنطقِ بعد نُبَذٍ من العلوم الأدبيَّةِ كالنحو والصرف لعدمِ إمكان قراءةِ كُتب المنطق التي مدوَّنةٌ في اللغة العربية بغير العلمِ بالنحو والصرف؛ وتعليمُ الهَندسة بعد المنطق. (عبد الحي)

[٣٨] **قوله: «من كون التداوين»** في علم المنطق.

[٣٩] **قوله: «فالأوَّل»** أي قسمة العلم.

[٤٠] **قوله: «التعريفات»** المعرِّفات.

[٤١] **قوله: «وأخواه»** من الاستقراء والتمثيل.

[٤٢] **قوله: «والثاني»** أي قسمة الكتاب.

[٤٣] **قوله: «في بيان الماهيَّة»** أي تعريف علم المنطق.

[٤٤] **قوله: «ههنا»** أي في شرح الأنحاء التعليميَّة. (عبد)

[٤٥] **قوله: «وذلك»** أي تركيب القياس.

[٤٦] **قوله: «جميع موضوعات»** كما إذا طلبْنا محمولاتِ «العالَم» مثلاً، فوجدنا العالَمَ متغيِّراً وممكناً وموجوداً. وطلبْنا موضوعاتِ «الحادثِ»، فوَجدنا كلَّ متغيِّرٍ وبعضَ الممكن. وكذا طلبنا العالمَ مثلاً فإنَّه سُلِب عن القديم. (برهان الدين)

[٤٧] **قوله: «بواسطةٍ»** إذا كان الحملُ نظرياً. (عبد)

[٤٨] **قوله: «أو بغير واسطةٍ»** كما إذا كان الحملُ بديهياً. (عبد)

---

[١] بالجر عطف على قوله: «تعريف الإنسان»، أي علم العلم يشتمل على تبيين كيف أن تلك السعادة ...

[٢] كذا في المطبوع، ولعل الأولى أنها: «وهي متممة للعقل». والمعنى واضح.

- وكلامه واضح وافٍ بالموضوع لا يحتاج إلى شرح وبيان مرادٍ.

ثمَّ انظُر إلى نسبةِ الطَّرَفين إلى الموضوعات والمحمولات، فإنْ وجدتَّ من محمولاتِ موضوعِ المطلوبِ ما هو موضوعٌ لمحموله فقد حَصَّلتَ(١) المطلوبَ من الشَّكل الأوَّل؛ أو ما[٤٩] هو محمولٌ على محمولِه، فمن الشَّكل الثاني؛ أو من موضوعاتِ موضوعِه ما هو موضوعٌ لمحموله فمِن الشَّكل الثَّالث؛ أو محمولٌ لمحموله فمِن الشَّكل الرَّابع. كلُّ ذلك بعدَ اعتبار الشرائط بحَسَب الكميَّة والكيفيَّة. كذا في «شرح المطالع»(٢).

وقد عبَّر المصنِّف عن هذا المعنى بقوله: «أعني التكثير» أي تكثير المقدِّمات آخذاً[٥٠] «من فوق» أي من النتيجة، لأنَّها[٥١] المقصد الأعلى(٣) بالنسبة إلى الدليل.

قوله: «والتحليل» في «شرح المطالع»: «كثيراً مَّا يُورَد في العلوم قياساتٌ مُنتِجةٌ للمطالب لا على الهيئات المنطقيَّةِ[٥٢] لتساهل المركِّب، اعتماداً على الفَطِن العالم بالقواعد[٥٣].

فإن أردتَّ أن تعرف أنَّه على أيِّ شكل من الأشكال فعليك[٥٤] بالتَّحليل، وهو عكس التركيب(٤).

حصِّل المطلوبَ(٥). وانظُر إلى القياس المُنتِج له، فإنْ كان فيه مقدِّمةٌ تُشارِكُ المطلوبَ بكِلا جزأيه فالقياس استثنائيٌّ. وإن كانت مشاركةً للمطلوب بأحدِ جُزأيه فالقياسُ اقترانيٌّ. ثمَّ انظر إلى طَرَفَي المطلوب ليتميَّز عندك الصُّغرى عن الكُبرى، لأنَّ ذلك الجزء[٥٥] إن كان(٦) محكوماً عليه في المطلوب فهي الصُّغرى، أو محكوماً به فيه فهي الكبرى.

---

(١) في الطبعات الهندية: «حَصَل المطلوبُ». وفي الراغب والإيرانية وتحفه: «حصَّلتَ المطلوبَ» وهو الأولى لزيادة مناسبته مع قوله آنفاً «إذا أردتَّ تحصيلَ إلخ».

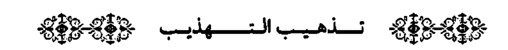
(٢) شرح المطالع ٣/ ٤٤٥ وفيه زيادة في آخره هكذا: «بحسب الكمية والكيفية والجهة». وكأنَّ الشارح لمَّا لم يتعرَّض لنتائج الاختلاطات في القياس ترك ذكرَه هنا أيضاً.

(٣) في غير الهندية: «الأقصى».

(٤) كذا في راغب وإيرانية، والطبعة الإيرانية. وفي الباقية: «الترتيب». و«التركيب» أولى، لأنَّه عكس التقسيم الذي سمَّاه بـ«تركيب القياس».

(٥) في النسخ الخطية كلها والطبعة الإيرانية: «حصِّل المطلوبَ، وانظر». وفي الطبعات الهندية كلها: «حتى يحصل المطلوب، فانظر». والراجح ما في النسخ المخطوطة وهو الموافق للمطبوع من شرح المطالع.

(٦) كذا في شرح المطالع وفي النسخ المخطوطة كلِّها والطبعة الإيرانية. وفي الطبعات الهندية: «فذلك المشاركُ إمَّا الجزءُ الذي يكون محكوماً عليه». والأوَّل أولى رواية ـ كما هو ظاهر ـ ودرايةً، لأنَّ هذا الكلام بيان علَّة الكلام السابق ـ وهو قوله: «ثم انظر إلى طرفي المطلوب إلخ» ـ وليس متفرِّعاً عليه.



[٤٩] قوله: «ما» عطف على قوله: «ما هو موضوع».

[٥٠] قوله: «آخذاً من فوق إلخ» وفي بعض الشروحِ: «التقسيمُ هو التكثيرُ من فوقٍ أي من أعمٍّ إلى أخصٍّ كما في تقسيم الكليِّ إلى الجزئياتِ» انتهى. والحقُّ ما قاله الشارحُ كما لا يخفى على من له ذهنٌ سليمٌ. (إس)

[٥١] قوله: «لأنَّها المقصد الأعلى» فهي فوق الدليل.

[٥٢] قوله: «لا على الهيئات المنطقيَّة» وهي الأشكالُ الأربعة (عبد)

[٥٣] قوله: «بالقواعد» المنطقيَّة.

[٥٤] قوله: «فعليك» اسم فعل بمعنى الزم.

[٥٥] قوله: «فذلك المشارك» أي المقدِّمة المشاركة فيه.



ثم ضُمَّ الجزء الآخَر من المطلوب إلى الجزء الآخَر من تلك المقدمة، فإن تألَّفا على أحد التأليفات الأربع، فما انضمَّ إلى جُزئَيْ[1] المطلوب هو الحدُّ الأوسطُ، ويتميَّز الشَّكل المُنتِج. وإن لم يتألَّفا كان القياس مركَّباً[56]، فاعمل بكلٍّ واحدٍ منهما العملَ المذكورَ[57]، أي ضَعْ الجزءَ الآخَرَ من المطلوب والجزءَ الآخَرَ من المقدِّمة كما وضعتَ طرَفَيْ المطلوبِ في التقسيم، فلا بُدَّ أن يكون لكلِّ واحدٍ منهما نسبةٌ إلى شيءٍ ممَّا في القياس، وإلَّا لم يكن القياسُ مُنتِجاً[58] للمطلوب. فإنْ وجدتَ حدّاً مشتركاً بينهما فقد تمَّ القياسُ، وتبيَّن لك[2] المقدِّمات والأشكال والنتيجة»[3].

فقوله: «و هو عكسه» أي تكثير المقدِّمات إلى فوق، وهو النتيجة[59] كما مرَّ وجهُه.

قوله: «والتحديد أيْ فعلُ الحدِّ» يعني أنَّ المراد بالتحديد بيانُ أخذ الحدود[4][60]. وكأنَّ المرادَ[61] المعرِّفُ[62] مطلقاً، والذاتياتِ[63] للأشياء[5]. وذلك بأن يقال: إذا أردتَّ تعريفَ شيءٍ فلا بُدَّ أن تضع[64] ذلك الشيءَ وتطلب جميعَ ما هو أعمُّ منه، وتَحمِل عليه بواسطةٍ[65] أو بغيرها[66]، وتميِّز[67] الذاتيَّاتِ عن العَرَضيَّات، بأن تَعُدَّ[68] ما هو بيِّن الثبوت له وما يلزم من مجرَّد ارتفاعِه ارتفاعُ نفس الماهية ذاتيّاً[69]، وما ليس كذلك عَرَضيّاً.

---

(1) في الطبعات الهندية: «جزء المطلوب». والصواب «جُزئَي المطلوب» بصيغة التثنية روايةً ودرايةً، فهو المثبت في أكثر النسخ الخطية والموافقة لما في شرح الطوالع. والحد الأوسط يجب أن يكون منضماً إلى جزئي المطلوب أي الأصغر والأكبر.

(2) في الهندية: «تلك». وفي أكثر النسخ الخطية والتحفة: «لك». وهو الأظهر، وموافقٌ لما في شرح المطالع أيضاً.

(3) شرح المطالع ٣/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧.

(4) في غير الهندية: «أخذ الحدِّ».

(5) قوله: «والذاتيات للأشياء» ساقط عن راغب ونور والطبعة الإيرانية، وفي الإيرانية والطبعة الهندية الهندية: «وبالذاتيات». والمدرَج هو المذكور في الطبعة الهندية والتحفة. وتوجيهُه لا يخلو عن بُعدٍ كما لا يخفى من النظر في حاشية ٦٣ من تذهيب التهذيب، فالعبارة بدونه أولى. والله أعلم.

[٥٦] **قوله: «مركَّباً»** لامفرداً.

[٥٧] **قوله: «العمل المذكور»** سابقاً.

[٥٨] **قوله: «منتجاً»** فلا يكون القياس قياساً.

[٥٩] **قوله: «وهو النتيجة»** وقد قال ذلك البعضُ موافقاً لما قال أوَّلاً: التحليلُ هو عكسُ التقسيم أي تكثيرٌ من الأخصِّ إلى ما هو أعمُّ منه كتحليلِ زيد إلى الإنسان، وتحليلِ الإنسان إلى الحيوان الناطق. (إس)

[٦٠] **قوله: «بيان أخذ الحدود»** أي بيان طريقِ أخذِ حدود الأشياء. (عبد)

[٦١] **قوله: «وكأنَّ المراد»** أي كأنَّ المراد من التحديدِ ـ حينَ كَون المرادِ من التحديدِ فعلَ الحدِّ ـ المعرِّفُ مطلقاً، سواءٌ كان حدّاً تاماً أو ناقصاً أو رسماً تاماً أو ناقصاً. (عبد)

[٦٢] **قوله: «المرادَ المعرِّفُ»** لا المصطلَح.

[٦٣] **قوله: «والذاتياتِ»** عطفٌ على قوله: «الحدودِ» أي طريقِ أخذِ حدودِ الأشياء، وبيانُ طريقِ أخذِ الذاتيات للأشياء. (عبد)

[٦٤] **قوله: «أن تضعَ ذلك الشيء»** أي تجعلَ ذلك الشيءَ موضوعاً. (عبد)

[٦٥] **قوله: «بواسطةٍ»** كحملِ الجوهر والجسمِ المطلق والجسمِ النامي على الإنسانِ بواسطةِ حملِ الحيوان عليه. (عبد)

[٦٦] **قوله: «أو بغيرها»** كحمل الحيوانِ على الإنسان والناطقِ عليه.

والأَولى أنْ يُرادَ بالواسطةِ أو بغير الواسطةِ الحملُ بطريقِ الفكر والنظرِ وبدونه. (عبد)

[٦٧] **قوله: «وتميَّز»** يظهرُ من هذا أنَّ التحديدَ الحقيقيَّ بالأشياء ليسَ بعسيرٍ. والمشهورُ أنَّه عسيرٌ. (إس)

[٦٨] **قوله: «بأنْ تعدَّ»** فإنَّ كونَ الشيء بيِّنَ الثبوت لأمرٍ علامةَ الذاتيِّ، وكذا ما يلزَم من ارتفاعِه ارتفاعُه. (عبد)

[٦٩] **قوله: «ذاتيّاً»** حاصلُ الفرق أنَّ ما يصدُق على الشيء إمَّا أن يكونَ ضروريَّ الثبوت له بحيثُ لا يحتاج إلى ثبوتِه إلى جعل الجاعل، بل يستحيل تخلُّل الجعل فهو ذاتيٌّ له. وما يصدُق على الشيء ويكون ثبوتُه له محتاجاً إلى الجاعل فهو عرضيٌّ؛ فإنَّ شأنَ الذاتياتِ كونُها ضروريَّةَ الثبوت، وشأنَ العرضياتِ كونُها ممكنَةَ الثبوت.

وكذا يمكن الامتيازُ بينهما بأنَّ ما يصدُق على الشيءِ لا يخلو إمَّا أن يكونَ بحيث يلزم من ارتفاعِه ارتفاعُ نفس الماهيةِ خارجاً وذهناً، [ولحاظاً أوْ لا][1]، الأوَّلُ ذاتيٌّ، والثاني عرضيٌّ؛ فشأنُ الذاتيِّ عدمُ الانفكاك عن الماهيةِ في أيِّ مرتبةٍ فُرِضَتْ، بخلافِ العرضيِّ، فإنَّه في العوارضِ الغيرِ اللازمةِ ظاهرٌ، وأمَّا في اللازمة فأيضاً ظاهرٌ إذا كانت لوازمُ الوجود الخارجيِّ أو الذهنيِّ فقط لانفكاكِ الأوَّل في الذهن والثاني في الخارجِ، كالإحراق فإنَّه لازمٌ للوجود الخارجيِّ للنار ومنفكٌّ عنه في الذهنِ، وكالكلِّيَّة فإنَّه لازمٌ للوجودِ الذهني لماهيةِ الإنسان ومنفكٌّ عنها في الخارج. وأمَّا لوازم الماهيةِ وإن كان يلزَم ارتفاعُ الماهيةِ من رفعها خارجاً وذهناً لكنَّ لا يلزَم من ارتفاعها في اللحاظِ ارتفاعُ نفس الماهية، كيف وإذا لُوحظت في مرتبةٍ لا بشرطِ شيءٍ فلحاظُ الذاتيات يكون داخلاً في لحاظها وأمَّا العوارض فكلُّها مرتفعةٌ عنها[2]. (إس)

(١) ساقطٌ عن الطبعتَين، ولا بدَّ منه لاستقامة المعنى. وسقط عن التحفة «أوْ لا».

(٢) كلام المحشيِّ هنا كلام حسنٌ، فعليك به.
وينبغي التنبُّه هنا إلى أن الملا عبد الله اليزدي جعل ما هو بيِّن الثبوت للشيء ذاتياً،

وتطلب[٧٠] جميعَ ما هو مساوٍ له. فيتميَّز عندك الجنسُ من العَرَض العامِّ، والفصلُ من الخاصَّة. ثمَّ تركِّب أيَّ قسمٍ شئتَ من أقسام المعرِّف بعد اعتبار الشرائط المذكورة في باب المعرِّف[٧١].

قوله: «**والبرهانُ أيْ الطريقُ إلى الوقوف على الحقِّ**» أي اليقينِ إن كان المطلوب علماً نظرياً، وإلى الوقوف عليه والعملِ به إن كان علماً عمليّاً؛ كما يقال[٧٢]: إذا أردتَّ الوصول إلى اليقين فلا بُدَّ[٧٣] أن تستعمل في الدليل ـ بعد محافظة شرائط صحَّة الصورة ـ إمَّا الضَّروريَّاتِ السِّتَّ، أو ما يحصل منها بصورةٍ صحيحةٍ وهيئةٍ مُنتجةٍ، وتُبالغ[٧٤] في التفحُّص عن ذلك[٧٥]، حتى لا تشتبه[٧٦] بالمشهورات أو المسلَّمات أو المشبَّهات. ولا تُذْعِن[٧٧] لشيءٍ بمجرَّد حسن الظنِّ به أو بمن تسمع منه، حتى لا تقع في مضيق الخطابة، ولا ترتبط برِبْقة التقليد.

قوله: «**وهذا بالمقاصد أشبهُ[٧٨]**» أي الأمرُ الثامنُ أشبَهُ بمقاصد الفنِّ منه بمقدِّماته[٧٩]؛ ولذا ترى المتأخِّرين كصاحب «المطالع» يُورِدون ما سوى التَّحديد في مباحث الحجَّة ولواحقِ القياس. وأمَّا التحديد فشأنُه أن يُذكَر في مباحث المعرِّف.

وقيل[٨٠]: هذا إشارةٌ إلى العملِ. وكونُه أشبهُ بالمقصودِ ظاهرٌ. بل المقصود[٨١] من العلم العملُ.

جعلَنا الله وإيَّاكم من الرَّاسخين في الأمرَين[٨٢]. ورزقَنا بفضله وجُودِه سعادةَ الدَّارين، بحقِّ نبيِّه محمَّدٍ ﷺ خيرِ البريَّة أجمعين، وعترتِه الطَّاهرين. إنَّه خيرُ موفِّقٍ و مُعين.

[٧٠] قوله: «تطلبَ» عطف على قوله «تعدَّ». (عبد الحي)

[٧١] قوله: «بعد اعتبار الشرائط المذكورة في باب المعرِّف» من المساواة والجلاء. (عبد)

[٧٢] قوله: «كما يقال» والحاصل أنّه لا بدَّ للمركَّب من الدليل من البديهيّات أو النظريَّاتِ المكتسَبةِ من القياس الصحيح. (عبد)

[٧٣] قوله: «فلا بدَّ» أي فلا بدَّ أن يُستعملَ في الأقيسة المقدِّماتُ البديهيةُ أو المقدِّماتُ النظريَّةُ المكتسَبةُ من البديهيَّات. (عبد)

[٧٤] قوله: «وتبالِغ» أي تبالغ في التفحُّص عن ذلك ـ أي عن استعمال المقدِّمات البديهيَّةِ والنظريَّة المكتسَبةِ من الدليل ـ حتَّى لا تشتبه تلك المقدمات. (ع)

قوله: «وتبالغ» عطف على «تستعمل». (عبد)

[٧٥] قوله: «عن ذلك» أي عن استعمال المقدَّمات البديهيَّة أو المكتسبة منها. (عبد)

[٧٦] قوله: «حتى لا تشتبه» تلك المقدِّمات. (عبد)

[٧٧] قوله: «ولا تُذعِن» عطف على «تبالغ».

[٧٨] قوله: «أشبَه» قيل: يُمكِن أن يكونَ معناه أنَّ الأنحاءَ التعليميةَ أيسرُ من سائرِ المبادئ، فينبغي أن يكون أهمَّ منها، فتأمَّل. (إس)

[٧٩] قوله: «بمقدِّماته» وهي التحليلُ والتقسيمُ والتحديدُ والبرهان. (عبد)

قوله: «بمقدِّماته» أي الأمرِ الثَّامنِ(1).

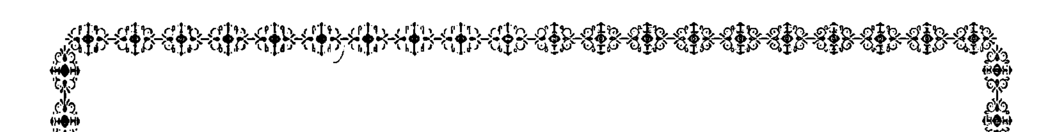
[٨٠] قوله: «وقيل هذا» أي قيل إنَّ قول المصنِّف: «وهذا بالمقاصد أشبه» إشارةٌ إلى العمل بالتقسيمِ وأخواتِه. ومعناه لا يخفى. (عبد النبي)

[٨١] قوله: «بل المقصود من العلم العملُ» حتى قيلَ: إنَّ العلم والعملَ كالمادَّة والصورةِ يمتنِع انفكاكُ أحدِهما من الآخَر كما لا يخفى على مَن له ذهنٌ سليمٌ وفهمٌ مستقيمٌ. كذا قال المولوي محمد إسماعيل غفَر له الربُّ الجليل، ولله الحمدُ أوَّلاً وآخِراً وظاهراً وباطناً.

[٨٢] قوله: «في الأمرين» أي العلم والعمل.

= وما ليس كذلك عرضياً. والمحشِّي عبَّر عنه بالضروريِّ الثبوت. وعبارة المحشي أولى وأرجح. لأنَّ «البيِّن» يطلق لما هو بديهيٌّ ظاهرٌ. ولا يخفى أنّه ليس مراداً هنا، إذ قد يكون الشيء ذاتياً لشيءٍ ولا يكون إثباته له ونسبته إليه بديهياً، بل يكون محتاجاً إلى دليلٍ.

(1) المحشي أرجع الضمير المجرور في قوله: «بمقدماته» إلى الأمر الثامن، وفسَّر المقدمات بالتحديد والتقسيم والتحديد والبرهان. والظاهر إرجاع الضمير المجرور إلى الفن، والمراد من المقدمات الأمور الثمانية. ويكون حاصل المعنى: إن الأمر الثامن ـ أي الأنحاء التعليمية ـ أشبه بمقاصد الفن من شِبْه الأمر الثامن بالمقدمات، أي الرؤوس الثمانية ـ سوى الأمر الثامن كما هو ظاهر ـ.
وأمَّا المحشي فيجعل للأمر الثامن مقدّماتٍ ومبادئ. ولا يظهر له وجهٌ معقولٌ. فتدبَّر ولا تكن من الغافلين.





شروح الضابطة





المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد، فمبحث ضابطة الأشكال الأربعة من كتاب تهذيب المنطق للعلامة التفتازاني من أصعب مواضع تهذيب المنطق، وقد أبدع فيه العلامة التفتازاني حيث لخص فيها شروط جميع الأشكال الأربعة كلها. وقد اعتنى بها العلماء قديما وحديثاً، وصنفوا في شرحها رسائل مستقلة، وهذه ما وقعت على أسمائها في ثنايا كتب التراجم:

١ ـ شرح ضابطة التهذيب للشيخ الفاضل الميرزا حبيب الله الباغنوي الشيرازي المتوفى سنة ٩٩٣هـ.

٢ ـ شرح ضابطة التهذيب للشارح الفاضل الملا عبد الله بن شهاب البهابادي اليزدي(١).

٣ ـ شرح ضابطة التهذيب للشيخ الفاضل محمد قائم بن شاه مير بن محمد سعيد بن أبي العباس الإله آبادي المدرس المشهور. من رجال القرن الثاني عشر(٢). وله حاشية على شرح التهذيب الجلالي أيضاً، وقد ذكرناه في حواشيه.

٤ ـ شرح ضابطة التهذيب الإمام العالم الكبير ملك العلماء العلامة بحر العلوم عبد العلي ابن نظام الدين بن قطب الدين بن عبد الحليم الأنصاري السهالوي اللكنوي المتوفى سنة ١٢٢٥ هـ(٣).

٥ ـ شرح ضابطة التهذيب للشيخ الفاضل أمين الله بن محمد أكبر بن أحمد بن يعقوب الأنصاري اللكنوي. توفي سنة ١٢٥٣ هـ(٤).

٦ ـ سراج التحقيق في شرح ضابطة التهذيب للشيخ الفاضل أولاد أحمد بن آل أحمد بن المفتي نظر محمد الحسيني النقوي السهسواني المتوفى سنة ١٢٥٣ هـ. صنّفه لصنوه سراج أحمد(٥).

---

(١) الذريعة ٦/ ٥٤.

(٢) نزهة الخواطر ٦/ ٣٥٤.

(٣) الثقافة الإسلامية في الهند للشيخ عبد الحي الحسني اللكنوي ص ٢٥٧

(٤) نزهة الخواطر ٧/ ٩٧.

(٥) نزهة الخواطر ٧/ ١٠٢.

٧ـ شرح ضابطة التهذيب المسمى بالبيان العجيب في شيح ضابطة التهذيب للشيخ عبد الحليم بن أمين الله اللكنوي المتوفى سنة ١٢٨٥ هـ[1].

٨ـ شرح ضابطة التهذيب للشيخ الفاضل الكبير المفتي سعد الله بن نظام الدين الحنفي المراد آبادي المتوفى سنة ١٢٩٤ هـ[2].

٩ـ شرح ضابطة التهذيب المسمى بغاية التقريب للشيخ المفتي سلطان حسن بن أحمد حسن العثماني البريلوي المتوفى سنة ١٢٩٨ هـ، شرح حافل، تعقب فيه المفتي سعد الله المراد آبادي والشيخ عبد الحليم اللكنوي وعلى غيرهما[3].

١٠ـ شرح ضابطة التهذيب للمولوي عالم علي بن كافية علي المراد آبادي[4].

وقد حصلت على خمسة من الشروح المذكورة وهي: شرح الفاضل الباغنوي، والملا عبد الله اليزدي، والعلامة بحر العلوم اللكنوي، والفاضل عبد الحليم اللكنوي،والمفتي سعد الله المراد آبادي.

والفاضل الباغنوي هو أول من شرح الضابطة من بين هؤلاء، وقد أورد فيه إيرادات على الماتن العلامة، وقد أجاب عنها غير واحد ممن جاء بعده وستجد تفاصيل أجوبتهم في رسائلهم إن شاء الله تعالى.

النسخ المعتمدة:

شرح ضابطة الملا عبد الله اليزدي حصلت على ثلاث نسخ مخطوطة:

١ـ نسخة محفوظة بمكتبة آستان قدس رضوي برقم ١٧٨

٢ـ نسخة محفوظة بمجلس شواري إسلامي برقم IR – ٢٢٠٨٩.

٣ـ نسخة محفوظة بمجلس شواري إسلامي برقم IR ١٠ ـ ٣٠٨٦٥.

وشرح ضابطة الميرزا الباغنوي والعلامة بحر العلوم والمفتي سعد الله والفاضل عبد الحليم اللكنوي، الأربعة كلها كانت ذيل الطبعة الهندية سنة ١٣٠٠ هـ من ملا عبد الله اليزدي. والنسخة المخطوطة لشرح بحر العلوم المحفوظة بجامعة هارفارد.

---

(١) نزهة الخوطر ٧/ ٢٧٦.

(٢) نزهة الخواطر ٧/ ٢٢٢.

(٣) نزهة الخواطر ٧/ ٢٢٦.

(٤) الثقافة الإسلامية في الهند للشيخ عبد الحي الحسني اللكنوي ص ٢٥٧

شرح ضابطة الميرزا جان الباغنوي

(وضابطة شرائطِ الأربعةِ أنَّه لا بُدَّ إمَّا من عمومِ موضوعيَّةِ الأوسطِ مع ملاقاتِه للأصغرِ بالفعل، أو حملِه على الأكبر؛ وإمَّا من عمومِ موضوعيَّةِ الأكبرِ مع الاختلاف في الكيف، مع منافاةِ نسبةِ وصف الأوسطِ إلى وصفِ الأكبرِ لِنسبتِه إلى ذاتِ الأصغرِ).

هـذا ممَّـا تفرَّد بـه المصنِّفُ الإمامُ، ولم يـأتِ بمثله أحدٌ مـن الأئمة المعتبَرين، ولم نجده في أسـفار المحصِّلين. والأفاضلُ عن تشريحه مُعرِضون، وعن تخريجِ فرائده ناكسون. وأنا أخرِّج أسرارَه، وأرفع أستارَه بما عليه وما فيه وما له، فأقول:

قوله: «إمَّا من عموم موضوعيَّة الأوسطِ، مع ملاقاتِه للأصغر بالفعل، أو حملِه على الأكبر» يُشير إلى شروط الشَّـكل الأوَّل والثَّالث بجميعها كماً وكيفاً وجهـةً، وإلى بعض شروط الرابع، أعني إيجابَ المقدِّمتَين معاً مع كليَّة الصُّغرى.

وقوله: «إمَّا من عمومِ موضوعيَّةِ الأكبر مع الاختلاف في الكيف، مع منافاة نسبةِ وصفِ الأوسطِ إلى وصـف الأكـبرِ لنسـبته إلى ذات الأصغر» يُسـتنبَطُ منه شروطُ الشَّـكل الثاني، والبعـضُ الآخَرُ من شروط الرابع، أعني اختلافَ المقدِّمتَين بالإيجاب والسَّلبِ مع كليَّةِ إحداهما.

أمَّا بيان الأوَّل فهو أنَّه قد عُلِم ممَّا سـبق أنَّه يُشـترَط في الشَّكل الأوَّل إيجابُ الصُّغرى مع فعليَّتها وكليَّـةُ الكـبرى. فأشـار إلى الأوَّل - أعني إيجابَ الصُّغرى مـع فعليَّتِها - بقوله: «مـع ملاقاتِه للأصغر بالفعـل» أي لا بُـدَّ أن يلاقـيَ الأوسـطُ مع الأصغـرِ ملاقـاةً إيجابيَّةً فعليَّـةً. وهو عينُ اشـتراط إيجاب الصُّغرى مع فعليَّتِها.

ولقائلٍ أن يقول: إنَّ الملاقاة هي ارتباط النِّسبة الحُكميَّةِ التي هي مَوردُ الإيجاب والسلب كِليهما، لا الحُكـمُ الإيجـابيُّ فقط كما فهمـت، إلا أن يُقال: هذا مبنيٌّ على العرف العـامِّ. وهو يُفهَم منه الإيجابُ فقط، فتأمَّل.

وأشـار إلى الثَّاني - أعنـي كليَّةَ الكُبرى - بقوله: «عموم موضوعيَّةِ الأوسـطِ»، أي لا بُدَّ من كليَّةِ موضوعيَّـةِ الأوسـطِ. وهو عـينُ كليَّةِ الكبرى، لأنَّه قد عُلِم أنَّ الأوسـط لم يُجعَل موضوعاً في الشَّـكلِ الأوَّلِ إلا في الكُبرى.

ولقائـلٍ أن يقـول: يلزم من ذلك أن يكون المرادُ بالعمومِ كليَّةُ القضيَّةِ. وهذا اصطلاحٌ غريبٌ في هذا الفنِّ، فإنَّ العموم لا يُستعمَل بهذا المعنى بالكليَّة.

وأيضاً لقائلٍ أن يقول: المتبادر من هذه العبارة أنَّه لا بُدَّ من أن يكون الأوسطُ نفسُه كُليّاً إن كان موضوعاً، لا أن تكون المقدِّمةُ التي يكون الأوسطُ فيها موضوعاً كليَّةً. وهذا هو الشَّرط الثَّاني.

فإنْ قلت: أراد المصنِّف أن يَعُدَّ الشُّروطَ مختصراً بوجهٍ مُوجَزٍ.

قلت: الاختصار والإيجاز إلى هذه الغايةِ خروجٌ عن القانون.

فهذا بيان شرط الشَّكل الأوَّل.

وأمَّا الشَّـكل الثَّالثُ فقد عُلِم أنَّه يُشترَط فيه إيجابُ الصُّغرى مع فعليَّتها كالشَّكل الأوَّل، وكليَّةُ إحداهمـا من الصُّغرى أو الكُبرى. فأشـار إلى الأوَّل بقوله: «مـع ملاقاته للأصغر بالفعل» أيضاً أي لا بُدَّ من ملاقاة الأوسـط للأصغر في هذا الشـكل ملاقاةً إيجابيَّةً فعليَّةً كما قرَّرنا. ولكن يجب أن يُعلَم أنَّ الملاقاة بين الأوسـط والأصغر في الشَّـكل الأوَّل إنَّما يكون بجعل الأوسـط محمـولاً بالإيجاب بالفعل للأصغـر، وفي الثالث بجعله موضوعاً والأصغرِ محمولاً بالإيجاب بالفعل؛ ولهذا اختار لفظ «الملاقاة» الشاملة للصُّورتَين، فإنَّ ملاقاة الأوسط للأصغر أعمُّ من أن يكون محمولاً أو موضوعاً؛ بخلاف ما لو قال: «مع إيجابه للأصغر» مثلاً، فإنَّه لا يُستفاد منه حينئذٍ شرطُ الشَّكل الثَّالث.

وأشار إلى الثَّاني - وهي كليَّةُ إحدى المقدِّمتَين - بقوله: «من عموم موضوعيَّة الأوسط» أي لا بُدَّ من كليَّة موضوعيَّةِ الأوسط؛ ولا شكَّ أنَّه موضوعٌ للأصغر والأكبر معاً في هذا الشَّكل.

ولقائـلٍ أن يقول: إنَّ كليَّة إحداهما شرطٌ. والمفهومُ من هذه العبارة أنَّ كليَّتهما معاً شرطٌ؛ فبينهما تنافٍ.

وأمَّا الشَّكل الرابع فيُشترَط فيه إيجاب المقدِّمتَين مع كليَّة الصُّغرى، واختلافُهما مع كليَّة إحداهما. فأشار بقوله: «من عموم موضوعيَّة الأوسطِ» إلى كليَّة الصُّغرى أو اختلافهما مع كليَّة إحداهما. فأشار بقولـه: «مـن عموم موضوعيَّـة الأوسـط» إلى كليَّة الصغرى، لأنَّ الأوسـط موضـوعٌ في صغرى هذا الشـكل؛ وبقوله: «مـع ملاقاته للأصغر بالفعل، أو حملِه على الأكبر» إلى إيجـاب المقدِّمتَين، فإنَّ إيجابَ الصُّغرى يُفهَم من قوله: «مع ملاقاته للأصغر بالفعل» كما عرفت، وإيجابَ الكبرى من قوله: «أو حملِه على الأكبر». وهو عطفٌ على قوله: «مع ملاقاته»؛ فيكون معناه أنَّه لا بُدَّ من عموم موضوعيَّةِ الأوسطِ مع ملاقاته للأصغر، أو مع حملِ الأوسط على الأكبر.

ولقائـلٍ أن يقول: لـو جاء بالواو الواصلة بـدلَ «أو» الفاصلةِ وقال: «وحملِـه على الأكبر» لكان صواباً، لأنَّه يُفهَم من عبارة المصنِّف أنَّ إيجابَ إحدى المقدِّمتَين فقط شرطٌ، وليس كذلك، لأنَّ إيجابَهما معاً شرطٌ، لا إيجاب إحداهما فقط.

وأيضــاً لقائـلٍ أن يقول: لو قال: «وإثباته للأكبر» لكان أولى، إذ الحمل عند المنطقيِّين أعمُّ من أن يكون إيجاباً أو سلباً، فلا يُفيد المخصوصَ المقصودَ، وهو الإيجابُ فقط، بخلاف الإثبات فإنَّه الإيجابُ فقط.

وأيضاً لقائلٍ أن يقول: لفظ «بالفعل» زائدٌ، إذ لا دخلَ له في الشَّكل الرَّابع، فإنَّ الإيجابَ بالفعل لا يُشترَط مع الشَّكل الرَّابع أصلاً، بل الإيجابُ فقط شرطٌ فيه.

أمَّا بيان الثاني، هو أنَّه قد عُلِم من قبلُ أنَّه لا بُدَّ في الشَّكل الثاني من اختلاف المقدِّمتَين في الكيف وكليَّةِ الكبرى. وهذا الشرط بحسب الكميَّة والكيفيَّة. وقد مرَّ أنَّ الأوسط فيه محمولُ الطرفَين معاً لموضوعٍ، وهو الأصغرُ والأكبرُ. فأشار إلى كليَّة الكبرى بقوله: «لا بُدَّ من عموم موضوعيَّة الأكبر»، فإنَّ الأكبر موضوعٌ في كبرى هذا الشكل. وبه أيضاً أشار إلى بعضٍ آخَر من شروط الشَّكل الرَّابع، أعني كليَّة إحداهما على تقدير اختلاف المقدِّمتَين، فإنَّ الأكبر موضوعٌ في كبرى هذا الشَّكل أيضاً، فأشار به إلى كليَّة الكبرى أيضاً.

ولقائلٍ أن يقول: الشرط كليَّةُ إحداهما، لا كلية الكبرى فقط، إلا أن يُقال: أشار إلى كليَّة الصغرى أيضاً في الشَّكل الرَّابع بقوله من قبلُ، وهو قوله: «عموم موضوعية الأوسط». وأشار إلى اعتبار كليَّةِ الإحدى من كِلتَيْهما بلفظة «إمَّا». ولكن جرت بأنَّ هذا الأسلوب بهذه الإفادةِ خروجٌ عن القانون.

وأشار إلى الاختلاف المعتبر في الشَّكل الثَّاني والرَّابع بقوله: «مع الاختلاف في الكيف»، وقولِه: «مع منافاة نسبة وصف إلخ».

وبه أشار إلى شرط الشَّكل الثَّاني بحسب الجهة.

وبيانُه أنَّه اشتُرِط فيه أمران، كلٌّ منهما أحدُ الأمرين كما مرَّ:

الأَوَّلُ: صدق الدَّوام على الصُّغرى بأنْ تكون ضروريَّةً أو دائمة؛ أو كون الكبرى من القضايا الستِّ المنعكسةِ السوالبِ.

والثاني: عدم استعمال الممكنة إلا مع الضروريَّة، أو مع الكُبريَين المشروطتين.

فنقول: إذا كانت الصُّغرى إحدى الدائمتَين، فالكبرى إحدى القضايا المعتبَرة في الموجَّهات الثلاث عشرة، ومن جملتها الممكنةُ، ويُشترَط أنَّها لا تُستعمَل إلا مع الضَّروريَّة المطلقة. ولا شكَّ أنَّ الممكنة الموجبةُ أو السالبة منافيةٌ للضَّروريَّة المطلقة الموجبة أو السالبة.

ونقول أيضاً: إذا كانت الصُّغرى غيرَ الدائمتَين، بل تكون من القضايا الإحدى عشر الباقيةِ، فلا بُدَّ من أن تكون الكُبرى من القضايا الستِّ المذكورةِ، ومن جملة القضايا الباقيةِ الممكنةُ.

فإذا استُعملتْ مع الكُبرى الضَّروريَّة، أو مع المشروطتَين، بناءً على الشَّرط الثَّاني لتحقَّقت المنافاة أيضاً. فقوله: «مع منافاةِ نسبةِ وصفِ الأوسط إلخ» إشارةٌ إلى ما ذكرنا.

ولكن لقائلٍ أن يقول: قوله: «مع منافاة إلخ» كليٌّ عامٌّ، فالمعنى أنَّه لا بُدَّ مع منافاة النسبة مطلقاً في جميع الصُّور. وحينئذٍ لا يستقيم، لأنَّ من صُورها أنْ تكون الصُّغرى ضروريةً والكبرى أيضاً ضروريةً، ولا منافاةَ بينهما من حيث الجهة، إلا أن يُقال: إنَّ الصُّغرى والكُبرى في هذا الشكل مختلفتان في الكيف، ولا شكَّ أنَّ بين الضروريَّة الموجبةِ والسالبة منافاةً.

لكن بقي شيءٌ، وهو أنَّه لا منافاةَ بينهما من حيث الجهة، ضرورةَ أنَّ الضرورةَ جهةٌ واحدةٌ. وكلامنا إنَّما هو في الجهة فقط؛ إلا أن يُدَّعى أنَّ هذا مبنيٌّ على العُرف، أو يقال: العبارة مُطلقةٌ لا مستغرِقةٌ. وفيه تأمُّلٌ.

فإن قلت: يمكن أن يكون معنى قوله: «مع منافاة نسبة إلخ» أنَّه لا بُدَّ أن تكون الكبرى منافيةً للصُّغرى بالإيجاب والسلب، وفي بعض الصورة بالجهة أيضاً.

قلت: فيه قصورٌ عظيمٌ، إذ يلزم من ذلك أن يُصرِّح باختلاف المقدَّمتين في الكيف مرَّتَين. وأيضاً حمل هذا اللفظ على هذا المعنى مستبعَدٌ جدّاً.

وبالجملة فالشَّرط الثاني هو عدم استعمال الممكنة إلا مع الضروريَّة أو مع الكُبريَين المشروطتَين. فيُستنبط منه بلا كلفةٍ، لأنَّ الممكنة منافيةٌ ومناقضةٌ للضَّروريَّة المطلقة والمشروطتين، كما تقرَّر في بحث التناقض. فنسبةُ وصفِ الأوسط إلى وصفِ الأكبرِ منافيةٌ لنسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر، ومناقضةٌ له.

فإن قلتَ: لمَ قال: «مع منافاة» ولم يقل: «مع مناقضة»؟

قلت: لأنَّ الممكنة ليست نقيضَ المشروطتين في الاصطلاح، فإنَّ نقيض المشروطةِ العامَّةِ الحينيَّةُ الممكنةُ. ونقيض المشروطة الخاصَّة إمَّا الحينيَّةُ الممكنةُ المخالفةُ، وإمَّا الدائمة الموافقةُ، بل نقيض الضرورية المطلقة فقط، على ما مرَّ في باب التناقض، مع أنَّها منافيةٌ للمشروطتين، ومستحيلةُ الاجتماعِ معها. فأتى بلفظ «المنافاة» ليشمل الجميعَ، سواءٌ كان معها التناقضُ المصطلح أيضاً كما في الممكنة مع الضرورية، أو لم تكن كما في غيرها.

وأمَّا الشرط الأوَّل، وهو دوام الصغرى أو انعكاس سـالبة الكبرى فاسـتنباطه عنه غيرُ مشكلٍ، فليتأمَّل لينكشف لك حقيقة الحال. فإن خطر على قلبك شيءٌ فانضم إليه.

ثـمَّ لقائـلٍ أن يقـول: كان الواجبُ على المصنِّـف أن يحذف لفظة «إمَّا» من قولـه: «إمَّا من عموم موضوعية الأوسط»، ومن قوله: «إمَّا من عموم موضوعية الأكبر»، لأنَّه بصدد بيان شروطَ الأشكال الأربعةِ معاً على ما يُفهم من قوله: «وضابطة شرائط الأربعة». ولا شكَّ أنَّه لا بُدَّ فيها من هذه الشروط بأجمعها لا ببعضها، فذكرها يكون حصرَ الإشارةِ إلى بعضها في الأربعة لا كلِّها، مثلاً إذا أردنا أن نجمع شروطَ الصَّـلاة والـزَّكاة والصَّوم والحجِّ معـاً فيجب أن نقول: «ضابطة شرائط الأربعـةِ أنَّه لا بُدَّ فيها من الوضوء والنِّصاب وعدمِ الأكل والاستطاعةِ» بإيراد الواو الدالَّة على الجمعيَّة. فإن قلنا: «وضابطة شرائـط الأربعـة أنَّه لا بُدَّ فيها إمَّا من الوضوء أو النصاب إلخ» بلفظـة «إمَّا» و «أو» لكان غلطاً قطعاً. نعم يجب أن يذكر لفظة «إمَّا» و «أو» في عدِّ شروط الشَّـكل الثاني بحسـب الجهة، وفي شروط الشَّـكل الرابع لا غير، على ما قرَّرنا من حيث عدُّ الشروط مفصَّلا، لكن لا بهذه الطريقة، كما لا يخفى.

فإن قلت: هذه قضيَّةٌ مانعةُ الخُلو قد رُكِّبت من صادقتَين، وهم يُوردون لفظَي «إمَّا» و «أو» فيها كقولهم: «زيد إمَّا لا شجرٌ و إمَّا لا حجرٌ» على ما وُشِّحت بها كتُبهم.

قلت: هذه ليسـت قضيةً مانعةَ الخُلو ليصحَّ إيرادُهمـا فيها، وتكونان دالَّين على منع الخلو؛ كيف وهـي ما حُكِم فيها بمنع الخلو مـن الطَّرفين مع جواز اجتماعِهما على ما مرَّ في بحث القضايا. وما نحن فيـه ليـس كذلك، فإنَّه لا حُكمَ فيه بمنع الخلو أصلاً، ويجب فيه اجتماعُ هذه الشُّروط كلِّها، ضرورةَ أنَّ المشروطة هي الأشكالُ الأربعةُ مأخوذةً معاً.

وإذ قد عرفتَ ما مهَّدناه لك مفصَّلاً، فاعلم أنَّ حاصل معنى عبارة المصنِّف ومُجمل شرحِها:

أنَّ الضابطـة التي يندرج فيها جميعُ شرائط إنتاج الأشـكال الأربعة بأسرها ويُسـتنبَط بتمامها، ما عدا شرائط إنتاج الشَّكل الرابع بحسب الجهة، فإنَّه لمَّا سكت عنها في السابقِ لم يُشِر إليها في الضابطة: أنَّه لا بُدَّ فيها:

[١] إمَّا من كليَّةِ مقدِّمةٍ يكون الأوسطُ فيها موضوعاً. وهي كبرى الشَّكل الأوَّل، وصغرى الشكل الثالث، وكبراه معاً، وصغرى الشَّكل الرابع.

مع ملاقاة الأوسط للأصغر بالفعل، كما في الشَّكل الأوَّل، والشكل الثَّالث. أو مع حَملِ الأوسطِ على الأكبر وإيجابِه له، كما في الشَّكل الرَّابع.

[٢] وإمَّا من كليَّةِ مقدِّمةٍ يكون الأكبرُ فيها موضوعاً. وهي كُبرى الشَّكل الثاني، والرابع.

مع الاختلاف في الكيف، إمَّا مطلقاً كما في الشَّـكل الثاني، أو مع تقدير عدم إيجاب المقدِّمتين مع كليَّة الصُّغرى، كما في الشَّكل الرابع.

مع منافاةِ نسبةِ وصفِ الأوسطِ إلى وصف الأكبرِ، لنسبةِ وصفِ الأوسطِ إلى ذات الأصغر.

فقوله: «إلى وصف» متعلِّقٌ بقوله: «نسبة». وقوله: «لنسبته» متعلِّقٌ بقوله: «منافاة». وقوله: «إلى ذات الأصغر» متعلِّقٌ بقوله: «لنسبته».

وإنَّـما وصـف المصنِّفُ الأوسـطَ والأكبرَ بالوصـف، وقيَّد الأصغـرَ بالـذات، لأنَّ الأصغر هو موضوعُ المطلوب، فلا يكون إلا الذَّات، بخلاف الأوسطِ والأكبرِ، فإنَّهما وصفان، كما تحقَّق في موضعه.

هـذا ما خطر ببـالي في شرح هذه الضابطة من غيرِ مراجعةٍ إلى كتابٍ آخَر. فإن فاض عليك شيءٌ فلا يضرُّ الإصلاحُ، فإنَّه مشروط إخوان الصَّفاء، ومكارم أخلاق الوفاء.

بِسۡمِ اللَّهِ الرَّحۡمَٰنِ الرَّحِيمِ

شرح ضابطة ملا عبد الله اليزدي

حمداً لإلهٍ هو بالحمد حقيق. إذ أرشدنا إلى رموز التوفيق. ما توفيقي بغيره في الآمال طُرّاً. وكفى الله وليُّ التوفيق. نسـألك اللَّهم هدايةً تُنجينا عن غياهب الظلام، ودرايةً تخلِّصنا عن مواقع الشـكوك والأوهام، وأن يصلِّيَ على ضابطِ شرائط صلاح الأنام، ومفيض ضوابط الفلاح من الأنام، محمَّدٍ عليه الصَّلاةُ والسلام، وعلى آله وعترته الغُرِّ الكرام.

وبعد؛ فيقول الواثق بفضل ربِّه الهادي عبدُ الله بنُ قاضي البَهاباديُّ: لقد طال ما جال في خَلَدي، ودار في قلبـي أن أحـرِّر ما يجده فكري الفاتـر ويراه نظري القاصر في حلِّ الضابطة المشـهورةِ للعلَّامة المحقِّـق والنحريـر المدقِّق، أفضـلِ المتقدِّمـين والمتأخِّرين، أكمل العرفـاء المتبحِّرين، سـعدِ الحقِّ والملَّة والدين مسـعودٍ التفتازانيِّ تغمَّده الله برحمته وفيضه السـبحانيِّ، التي[1] أعيتْ عن حلِّ عُقدةٍ من عُقَدها أنظـار الأفاضل، وتقاعدت في كشـف نُبذةٍ من نُبذها أقدامُ الأماثل. مـا وطئ القاصدون إليها طريقاً. فَهُم في تيه غوائصها حيارى. وما وصل السالكون إلى مقاصدها فتاهوا في بيداء غوامضها كالحيارى في الصحـارى. وترى كثيرين ممَّن تصدَّوا لشرح أصل الكتاب قاصرين عن إدراكها. قالوا[2] يخرج فصل الخطاب. وآخرين منهم لجمودهم على ما في شرح الرسـالة[3] لم يجدوا إليها سـبيلًا. ولم يصادفوا عليها دليلاً. فباعدوا عن شرحها وطرحوها غير متصدين لتعديلها وجرحها[4]، حتى إنيِّ سـمعتُ عن كثيرٍ من الأفاضل: إنَّها مع اشـتمالها على نَمَطٍ جديدٍ غيرُ سـديدٍ[5]، ولذا لا ينفُذُ فيه الذهنُ الحديدُ. ويهرب عنه الذكيُّ والبليدُ. ويتعسَّرُ انفهامُه. ويتعذر إتمامه.

لكـن كنـتُ أجلو النظرَ في معانيها، والفكرَ في معاقدها ومبانيهـا. فوقفتُ بتوفيق الله على حقيقة الحـال. ووقعـتُ من لدنه تعالى بالاطلاع على سريرة المقال. فتحقَّقتُ أنَّ الإشـكال إنَّما نشـأ من سـوء الفكر والإيهام. وإنَّما جاء من قلَّة التدبُّر. فإنَّه كما قيل: درَّةٌ لم تُنقَب، ومُهرةٌ لم تُركَب.

---

(١) صفة «الضابطة».

(٢) العبارة غير واضحة في النسختين. وكأنَّ في أ: «فأتوا».

(٣) يعني بها شرح الرسالة الشمسية، إذ ليس فيها الضابطة.

(٤) من قوله: «لم يجدوا إليها دليلًا» حتى هنا ساقط من أ.

(٥) وفي أ: «غلطٌ غيرُ سديدٍ» بزيادة «غلط».

فعطفتُ عنانَ النَّظرِ نحو إيضاح مُشكِلاته. وشمَّرتُ عن ساق الجدِّ للإيضاح عن مُعضِلاته. وقد كان حوادثُ الزَّمان تطرحني من بلدٍ إلى بلدٍ، وتُفضي من أمدٍ إلى أمدٍ؛ إلى أن شرُفتُ[1] بدار المُلك شيراز، دِيْمتْ مقرونةً بالإعزاز، مصونةً عن الأعوار، لشَرَفِ الحضور في عالي مجلسٍ من خصَّه الله تعالى بالنفس القُدْسيَّة، وآتاه ما لم يُؤتَ أحدٌ من الفضائل الإنسيَّة. وهو أستاذُ الوَرى، وأفضلُ من وطِئَ الثَّرى، جامعُ السَّعدَين، الفائقُ في الآفاق، أساسُ معاليه فوقَ الفَرقَدَين، قدوةُ المحقِّقين، وأسوة المدقِّقين. أدام الله جمالَه، وضاعَف جلالَه، وأبَّده إلى يوم الموعود، وأيَّده بالمقام المحمود.

وبعدَ ما كنتُ في خدمته برهةٌ من الزَّمان، واستفدتُّ من حضرته طرفاً من العلم والعرفان، عرضتُ عليه ما كان على بالي، ومنعني عنه سوءُ حالي، مِن[2] حلِّ جُلِّ هذا المقام، بل كشفِ كلِّ هذا الكلام. فصرتُ مأموراً من عنده بتحريره وتقريرِه، مُورِداً إيَّاه إلى عرصة العَيان بأبلغ اللِّسان وأحسنِ البيان. فاستخرتُ الله تعالى استجرتُه. وشرعتُ فيه مُقرّاً بالعَجز والقصور، معترفاً بالنَّقص والفتور، قابلاً ما قيل تصدِّياً لفعلٍ غيرِ مقدورٍ لأجْل الأمرِ. والمأمور معذور. وإن شاء الله تعالى يكون مقبولاً منظوراً بعين عنايته، مسموعاً لدُنْه بسمع الإصغاء من بدايته إلى نهايته. ومن الله الهدايةُ إلى سواء السبيل. وهو حسبي ونعم الوكيل.

وهذه المجلَّةُ مرتَّبةٌ على مقدِّمة ومَقصِدَين: أوَّلهما: في شرح الكلام. وثانيهما: في نقلِ طَرَفٍ من كلمات الأعلام مع ما يتعلَّق به من النقض والإبرامِ، والهدمِ والإحكام.

---

(١) ب: «تشرَّفتُ».

(٢) بيانٌ لـ«ما» في قوله: «ما كان على بالي».

مقدّمـة

ونُمهِّد ما لا بدَّ منه في حلِّ الضابطة فنقول ـ وبالله التوفيق ـ:

يُشترَط في إنتاج الشَّكل الأوَّل بحسب الكم والكيفِ إيجابُ الصُّغرى وكليَّةُ الكُبرى؛ وبحسَب الجهةِ فعليَّةُ الصُغرى.

وضروبُـه الناتجةُ حسَـبما يقتضيه ضربُ الصُّغريَين الموجبتين الكليـة الجزئية في الكُبريين الكلِّيَين الموجبة والسالبةِ، أربعةٌ.

وفي الشَّـكل الثاني بحسب الكم والكيفِ اختلافُهما في الكيف مع كليَّة الكُبرى؛ وبحسب الجهة إمَّا كون الصُّغرى ضروريةً أو دائمةً، أو كون الكُبرى من القضايا السِّـتِّ المنعكسـةِ السَّـوالبِ ـ أعني الدائمتـين والعامَّتـين والخاصَّتـين ـ وإمَّا كون الصُّغـرى الممكنة مع الكبرى الضروريـةِ أو المشروطة العامَّةِ والخاصَّةِ، أو كون الكُبرى الممكنة مع الصُّغرى الضروريَّة.

وضروبُـه الناتجـةُ الحاصلـةُ مـن ضرب الكُبرى السَّـالبة الكليـة في الصغريين الموجبتـين الكليةِ والجزئيةِ، وضربِ الكُبرى الموجبة الكليَّة في الصغريين السالبتَين الكليةِ والجزئيةِ أيضاً أربعةٌ.

وفي الشَّـكل الثَّالثِ بحسَـب الكـمِ والكيفِ إيجابُ الصُّغـرى وكليَّةُ إحداهما؛ وبحسـب الجهةِ فعليَّةُ الصغرى.

وضروبـه الناتجةُ سـتَّةٌ حاصلةٌ من ضرب الصُّغـرى الموجبةِ الكليَّةِ في المحصـورات الأربع، من ضرب الصُّغرى الموجبة الجزئية في الكليَّتين الكبريين الموجبة والسالبة.

وفي الشَّـكل الرَّابـع بحسـب الكم والكيف إمَّـا إيجاب المتقدِّمتـين مع كليـة الصُّغرى، ويحصل منـه ضربـان؛ أو اختلافُهما في الكيف مع كليَّة إحداهما، ويحصل منه سـتَّةٌ حاصلةٌ من ضرب الصُّغرى الموجبـة الكليَّـة في السـالبتَين الكليَّـة والجزئيـة، وضربِ الصُّغرى الموجبـة الجزئية في السـالبة الكلية، وضرب الصُّغرى السالبة الكلية في الموجبتين الكليَّة والجزئية، والسالبةِ الجزئية في الموجبة الكلية.

فالمُنتج من الشَّكل الرَّابع ثمانيةُ أضرُبٍ:

- الأول: المركَّب من موجبتين كليَّتين.
- الثاني: المركَّب من موجبةٍ كليَّةٍ صُغرى، وموجبةٍ جزئيَّةٍ كُبرى.

- الثَّالث: من سالبةٍ كليةٍ وموجبة كليةٍ.
- الرَّابع: من موجبةٍ كليةٍ وسالبةٍ كليةٍ.
- الخامس: من موجبة جزئية وسالبة كلية.
- والسادس: من سالبةٍ جزئيةٍ وموجبةٍ كليةٍ.
- السَّابع من موجبة كلية وسالبة جزئية.
- الثامن: من سالبة كلية وموجبة جزئية.

وقد يُقرَّر شرائط الرَّابع بحسب الكم والكيف بوجهٍ آخَر فيُقال: يُشترط فيه:

[١] إمَّا كليَّةُ الصُّغرى مع إيجابها. ويحصل منه أربعةُ أضربٍ حاصلةٍ من ضرب الصُّغرى الكليَّةِ الموجبة في الكُبريات الأربعِ. وهي الضَّرب الأوَّل والثاني والرابع السابع.

[٢] أو مع إيجاب الكُبرى. يحصل منه أيضاً أربعةٌ حاصلةٌ من ضرب الصُّغريين الكليَّتين الموجبةِ والسالبةِ في الكبريين الموجِبتَين الكليَّة والجزئيَّة. وهي الأوَّل والثَّاني والثَّالث والثامن.

فتكرَّر الضربان الأول والثاني. فيحصل ستَّةُ أضربٍ.

[٣] وإمَّا كليَّة الكُبرى مع اختلاف في الكيف. ويحصل منه أيضاً أربعةٌ حاصلةٌ من ضرب الكبرى الكليَّة الموجبة في الصُّغريين السَّالبتين الكليَّةِ والجزئيَّةِ. فهذه هي الضرب الثَّالث والرَّابع والخامس والسَّادس.

فتكرَّر الثَّالث والرَّابع. ويتحصل بعد الحذفِ والإسقاطِ الثمانيةُ المُنتِجةُ المذكورة. فأتقن ذلك فإنَّه المناطُ في حلِّ جُلِّ الضَّابطة.

وأمَّا بحسب الجهة فيُعتبَر فيه شرائط، لكن لَّما لم يتعرَّض المصنِّف لها لا في التفصيل ولا في الإجمال، فلا علينا لو تركناها.

وكذا إتيان نتائج تلك الضُّروب وإنتاجها، كتفصل ضروب الأشكال الباقية لَّما لم يتوقف المقصودُ عليه لا نتعرَّض له ونُعرِض عنه إلى المقصِد.

المقصِد الأوَّل

في شرح الكلام وتوضيح المرام

قال المصنِّف العلَّامة أسكنه دار المقام: (**وضابطةُ شرائطِ الأشكال الأربعة**) أي القاعدةُ التي تتضمَّنُ جميعَ ما مرَّ من شرائطها (**أنَّه لا بُدَّ**) في إنتاج هذه الأشكال الأربعة من أحد الأمرين على سبيل منع الخلوِّ. يعني يجب أن لا يخلو شيءٌ ممَّا يُنتِج من أحد الأمرين:

(**إمَّا من عمومِ موضوعيَّة الأوسط**) أي كونِ الأوسط موضوعاً على سبيل العمومِ والاستغراقِ والكليةِ، بأن يكون الحكم عليه بالأكبر أو بالأصغر مستوعباً لجميع أفراده.

ومحصَّله أنَّه لا بدَّ إمَّا من وقوعِ قضيةٍ كليةٍ موضوعُها الأوسطُ، وإمَّا من أمرٍ آخَرَ سيجيء. وذلك لا يستدعي أن يكون كلُّ قضيَّةٍ موضوعُها الأوسطُ كلياً؛ حتى يردَ أنَّه قد يكون إحدى المقدِّمتين في الشَّكل الثَّالث، وكذا الصُّغرى في بعض ضروب الشَّكل الرَّابع كالخامس والسَّادس جزئيةً، مع كون موضوعها هو الأوسط. فتدبَّر.

ثـمَّ عمومُ موضوعيَّة الأوسط إنَّما يوجب حصولَ الإنتاج إذا كان مع أحد الأمرين على سبيل منع الخلوِّ أيضاً:

إمَّا (**مع ملاقاته**) أي الأوسطِ (**للأصغرِ**) أي اتِّحادُه معه بأن يُحمَل أحدُهما على الآخَر:

إمَّا الأوسطُ على الأصغر، كما في جميع ضروبُ الشَّكل الأوَّل، فإنَّها مع اشتمالها على عموم موضوعية الأوسط ـ أعني كليَّةَ الكُبرى ـ، قد اعتُبِر فيها إيجابُ الصُّغرى، أي ملاقاةُ الأوسط مع الأصغر وحملُه عليه إيجاباً.

وإمَّا الأصغرُ على الأوسط، كما في ضروب الشَّكل الثَّالث، فإنَّها مع اشتمالها على العموم المذكور ـ أعني كليَّةَ إحدى المقدِّمتَين ـ يُعتَبر معها إيجابُ الصُّغرى أيضاً؛ وكما في الضُّروب الأوَّل والثَّاني والرَّابع والسَّابع من الشَّكل الرَّابع، فإنها مع عموم موضوعيَّة الأوسط فيها ـ أعني كليَّةَ صُغرياتها ـ، قد اعتُبِر فيها إيجاب الصُّغرى، أي ملاقاةُ الأصغر مع الأوسط وحملُه عليه إيجاباً.

وتلك الملاقاةُ ـ أي ملاقاةُ الأوسط مع الأصغر بأيِّ وجهٍ كان ـ ينبغي أن تكون (**بالفعل**) لا بالإمكان، لما علمتَ من شرائط الفعليَّة في صُغرى الشَّكل الأوَّل والثَّالث. وكذا اعتُبِر الفعليَّةُ في صُغرى ضروبِ الرَّابع أيضاً، بل في مطلق مقدِّماتِها.

قال المصنِّف في شرح الرسالة: «يُشترط في الشَّكل الرَّابع أن لا يُستعمل الممكنةُ فيه أصلا»[1]، أي لا في الصُّغرى ولا في الكُبرى.

أقول: فعلى هذا يكون في قوله: «بالفعل» إشارةٌ استطراديةٌ إلى اشتراط فعليَّة الصُّغرى في الضروب الأربعةِ للرَّابع، لكن المقصود بالإفادة اشتراطُها في صُغرى الشَّكل الأوَّل والثَّالث، لئلا يلزم مزيَّةُ الإجمال على التفصيل، فافهم.

(أو) يكونُ عمومُ موضوعية الأوسط مع **(حمِله)** أي حملِ الأوسطِ **(على الأكبر)** وثبوتِه له أو اتِّحادِه معه. فإنَّ معنى الحمل هو ثبوتُ شيءٍ لشيءٍ، أو اتِّحادُه معه، على اختلاف العبارتين.

وأمَّا سلبُ شيءٍ عن شيءٍ، أو سلبُ اتِّحادهما، فليس من الحمل في شيءٍ. وإنَّما سُمِّيت السالبةُ حمليةً لمشابهتها مع الموجبة في الأطراف. نصَّ عليه المحقِّق الشَّريفُ قُدِّس سرُّه وغيرُه من المحقِّقين.

وذلك كما في الضَّربين الثَّالث والثَّامن من الشَّكل الرَّابع، فإنَّه قد اعتُبِر فيهما مع عموم موضوعية الأوسط ـ أي كليةِ الصُغرى ـ حملُ الأوسط على الأكبر، أعني إيجاب الكبرى.

والحاصل أنَّه يُشترط مع كلية الصُّغرى في الشَّكل الرابع ـ إن كانت ـ [١] إمَّا إيجابُ الصُّغرى كائنةً ما كانت الكبرى. [٢] أو إيجاب الكُبرى موجبةً كانت الصُّغرى الكلية أو سالبة.

فيكون الانفصالُ على سبيل منع الخلو كما أشرنا إليه. فلا بأس باجتماع الأمرين في بعض الضروب كالأوَّل والثَّاني حيث اشتملا مع عموم موضوعية الأوسط ـ أي كلية الصغرى ـ على إيجاب الصغرى والكبرى كليهما. نعم مع انتفائهما جميعاً لا يتحقق الإنتاج. اللَّهم إلا إذا كان داخلاً تحت الجزء الأخير من المنفصلة الكُبرى المدلول عليها بقوله: «إما، وإما».

والتفصيل أنَّه يتصوَّر من اختلاط الصُّغرى الكليَّة الموجبة مع الكُبريات الأربعِ، أربعُ تأليفات؛ ومن تأليف الكُبرى الموجبة الكليَّة أو الجزئيَّة مع الصُّغرى الكلية الموجبة أو السَّالبة أربعُ اختلاطات، اثنان منها ـ وهما تأليف الموجبة الكليَّة مع الموجبة الكلية أو الجزئية ـ مشتركان بينهما. وهما الضَّربان الأوَّل والثَّاني من الشكل الرابع. فيحصل ستَّةُ ضروبٍ مُنتجةٍ، بعضُها مختصٌّ بأحد التأليفين إمَّا بالأوَّل، وهو الرابع والسابع؛ وإمَّا بالثَّاني، وهو الثَّالث والثَّامن؛ وبعضُها مشتركٌ بينهما، وهو الأوَّل والثَّاني.

---

(١) انظر: شرح الرسالة الشمسية للعلامة التفتازاني (ص: ٣٤٩، طبعة دار النور المبين)

فقـد انـدرج بهـذا التقريـر والتحريرِ شرائطُ جميـعِ ضروب الشَّـكل الأوَّل والثَّالث. وما سِـوى الـضَّرب الخامس والسَّـادس من الشَّـكل الرَّابع، تحـتَ مقدَّم المنفصلـة الكُبرى، أعنـي قوله: «عموم موضوعية الأوسط» إلى قوله: «وإمَّا».

وإنَّما لم يندرج الخامسُ والسَّادسُ أيضاً تحته لعدم اشتمالهما على عموم موضوعية الأوسط، أعني كليَّة الصغرى ـ فيهما، كما ستعلم إن شاء الله العليم أنَّهما مندرجتان تحت تالي المنفصلة المذكورة.

أقـول: وقـد علمتَ بما نبَّهنـاك عليه من اندراج الضَّربين الأوَّلين مـن الرابع تحت كلٍّ من جزئَيْ المنفصلـة الصُّغـرى ـ أعني قوله: «مـع ملاقاته للأصغر بالفعـل أو حمله على الأكـبر» ـ أنَّه يُمكن حملُ عبارته على وجوهٍ وجيهةٍ بجعلهما مشاراً إليهما بالجزء الأوَّل أو الثاني أو كليهما. فتنبَّه.

(وإمَّا من عموم موضوعيَّة الأكبر) أي كونِ الأكبر محكوماً عليه بالأوسـط حكماً كلياً مسـتغرِقاً مستوعباً لجميع أفراده.

ولكـن لا يكفـي مجرَّدُ ذلك، بـل ينبغي أن يكون ذلك (مـع الاختلاف) أي اختـلاف الصُّغرى والكُبرى (في الكيف). وهذا كما في الضَّربَين الخامس والسَّادس من الشَّكل الرَّابع. فإنَّه قد اعتُبر فيهما مـع كلية الكبرى اختلافُ المقدِّمتـين بالكيف. وحينئذٍ فقد تمَّت الإشـارةُ إلى الشرائط المذكورة لإنتاج الشَّكل الرَّابع كالأوَّل والثَّالث.

وكما في جميع ضروب الشَّكل الثَّاني، فإنَّه اشتُرِط في إنتاجه ـ كما مرَّ ـ كليَّةُ الكُبرى مع الاختلاف في الكيف.

ولكن قد علمتَ أنَّه يعتبر فيه مع هذين شرطٌ آخَرُ بحسَب الجهة. وإليه يشير المصنِّف بقوله: (مع منافاةِ نسـبةِ وصفِ الأوسـط) المحمولِ، ضرورةَ كونِه منسـوباً (إلى وصفِ الأكبر) الموضوعِ، ضرورةَ كونه منسـوباً إليه (لِنِسْـبتِه) أي نسـبةِ وصف الأوسـط المحمولِ أيضاً (إلى ذاتِ الأصغر) الموضوعِ في الصُّغرى، كما يدلُّ عليه لفظ «الذَّات» أيضاً.

يعنـي يُشـترَط أن تكـون نسـبة وصف الأوسـط إلى وصف الأكبر الموجـودةِ في الكـبرى منافيةً بحسـب الجهة، لنسبةِ وصف الأوسط إلى ذات الأصغر المتحقِّقة في الصُّغرى، بحيث لا يمكن اجتماعُ النسـبتَين في الصِّـدق، لو اتَّحد طرفاهما فرضاً. يعني لو اعتُبِر النسـبتان بـين موضوعٍ ومحمولٍ بعينهما لما أمكن صدقُهما معاً.

فالمراد بالمنافاة عدمُ إمكانِ الاجتماع كما هو المتبادر المتعارَف.

[بيان دوران المنافاة مع شرطَي الشَّكل الثاني وجوداً وعدماً]

وأمَّا بيان هذا الاشتراط وإرجاعُه إلى ما مرَّ من شرط الشَّكل الثَّاني بحسب الجهة، فقد عنَّوا فيه الشارحون أنفسَهم بما لا يَعنيهم ولا يُغنيهم. ولعَمرك إنِّي ما وجدتُ في كلماتهم في هذا المطلب ما يَشفي العليلَ أو يَسقي الغليلَ. ولكن الله يهدي من يشاء إلى سواء السبيل. فقد ظفرتُ بحمد الله بتحقيق المقام وفُزتُ بمنِّه على حقيقة المرام بوجهٍ وجيهٍ. وها أنا أعرضه عليك فأقول:

بيان ذلك أنَّه قد اشتُرِط في الشَّكل الثاني بحسب الجهة ـ كما عملتَه ـ أمران، كلٌّ منهما أحد الأمرين:

- الأوَّل: [١] أن يكون الصُّغرى مما يصدق عليه الدَّوامُ الذَّاتيُّ. يعني دائمةً أو ضروريةً. [٢] أو يكون الكُبرى من القضايا السِّتِّ المنعكسةِ السَّوالب.
- الثاني: [١] أن يكون الصُّغرى ضروريةً على تقدير كون الكُبرى ممكنةً. [٢] أو يكون الكبرى ضروريةً أو مشروطةً عامَّةً أو خاصَّةً، على تقدير كون الصُّغرى ممكنةً.

فنقول: كلَّما تحقَّق هذان الشرطان تحقَّق المنافاةُ المذكورةُ. وكلَّما لم يتحقَّق أحدُهما لم يتحقق المنافاةُ.

[بيان دوران المنافاة مع الشرطين وجوداً]

أمَّا الأوَّل فلأنَّه إذا كانت الصُّغرى ممَّا يصدقُ عليه الدَّوامُ، والكُبرى أيَّةَ قضيَّةٍ كانت من الموجَّهات الخمسةَ عشر، ما عدا الممكنة مطلقاً، فإن لها حكماً على حدةٍ؛ فلا شكَّ أنَّها حينئذٍ تكون نسبةُ وصفِ الأوسطِ إلى ذات الأصغر بدوام الإيجاب مثلاً، ولا أقلَّ من أن تكون نسبةُ وصفِ الأوسط إلى وصف الأكبر بفعليَّة السلب وإطلاقِه العامِّ، ضرورةَ أنَّ المطلقة العامَّة أعمُّ تلك الكبريات بأسرها. ولا خفاء في منافاة دوام الإيجاب وإطلاقِ السَّلب الذي هو محصَّل لا دوام الإيجاب، كما بُيِّن في باب التناقض. إذا تحقَّقت المنافاةُ بين شيءٍ وبين الأعمِّ، فبيِّنٌ لزومُ المنافاة بينه وبين الأخصِّ أيضاً.

وكذا إذا كانت الكُبرى ممَّا ينعكس سالبتُه، والصُّغرى من أيَّةِ قضيةٍ كانت إلا الممكنة ـ لِما عرفتَ ـ إذ حينئذٍ تكون نسبةُ وصف الأوسطِ إلى وصف الأكبر ـ الذي هو إمَّا غيرُ ذات موضوع الكبرى كما يُتصوَّر إذا كانت ضروريةً أو دائمةً، أو غيرُها كما إذا كانت إحدى العامَّتين أو الخاصَّتين ـ بضرورةِ الإيجابِ ـ مثلاً ـ أو دوامِه. وبالجملة فيكون النسبة المذكورةُ بدوام الإيجاب على أيِّ تقديرٍ. ولا خفاءَ في منافاته مع نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر التي هي إطلاقُ السلبِ، أو أخصُّ منه، ضرورةَ أنَّ أعمَّ الصُّغريات هو المطلقة العامَّة.

وكـذا إذا كانـت الصُّغرى ممكنـةً، والكبرى ضروريَّةً أو مشروطةً، إذ حينئذٍ تكون نسـبةُ وصفِ الأوسط إلى ذات الأصغر بإمكان الإيجاب ـ مثلاً ـ، أعني لا ضرورة السَّلب، إمَّا فقط، أو مع ضرورة الإيجـاب أيضـاً. ومن البـيِّن منافاتُه مع نسـبة وصف الأوسـط إلى وصف الأكبر الـذي هو عين ذات الموضوع في الضروريَّةِ، وغيرُها في المشروطة. وهي ضرورة السَّلب.

وكذا إذا كانت الكُبرى ممكنةً، والصُّغرى ضروريةً، إذ تكون نسـبةُ وصفِ الأوسـط إلى وصف الأكبر الذي هو عين ذاتِ الموضوع الكُبرى بإمكان الإيجاب ـ مثلاً ـ. وينافيه نسبةُ وصف الأوسط إلى ذات الأصغر، لضرورة السلب. فأيقنه وأتقِنْه.

[بيان دوران المنافاة مع الشرطين عدماً]

أمَّـا الثَّـاني، وهو أنَّه كلَّـما لم يتحقَّق أحدُ الشَّرطين المذكورَيـن لم يتحقَّق المنافـاةُ، فلأنَّه إذا لم يكن الصُّغـرى ممَّـا يصدق عليـه الـدَّوامُ، ولا الكُبرى مما ينعكس سـالبةً، لم يكن في الصُّغريـات أخصُّ من المشروطة الخاصَّة الموجِبة ـ مثلاً ـ، ولا في الكُبريات أخصُّ من الوقتيَّة السـالبةِ ـ مثلاً ـ. ومن البيِّن أنَّه لا منافاة حينئذٍ بين نسـبةِ وصفِ الأسـط إلى ذات الأصغر بضرورة الإيجاب في جميع أوقات الوصف العنوانيِّ لا دائماً، وبين نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر الذي هوعينُ ذاتِ الموضوع في الكُبرى الوقتية بضرورةِ السَّلب في وقتٍ معيَّنٍ لعلَّةٍ غيرِ أوقات الوصف العنوانيِّ الزائد لا دائماً.

وإذا ارتفـع المنافـاةُ بين الأخصَّين ارتفعت بـين ما هو أعمُّ منهما مطلقـاً، ضرورةَ تحقُّق الأعمِّ في ضمن الأخصِّ.

وكذا إذا لم يكن الكُبرى ضروريَّةً، ولا مشروطةً، حينَ كون الصُّغرى ممكنةً، كان أخصُّ الكُبريات إمَّـا العرفيَّـة الخاصَّة أو الوقتية لا غير. فلم يتحقَّق المنافاةُ بين نسـبة وصف الأوسـط إلى ذات الأصغر بإمـكان الإيجـاب ـ مثلاً ـ وبين نسـبة وصف الأوسـط إلى وصف الأكـبر بدوام السَّـلبِ أو بضرورة السَّلب في وقتٍ معيَّنٍ لا دائما.

وكذا إذا لم يكن الصُّغرى ضروريةً على تقدير كون الكُبرى ممكنةً، كان أخصُّ الصُّغريات الوقتيةُ، فظاهرٌ عدمُ المنافاة حينئذٍ بين نسـبة وصف الأوسـط إلى وصف الأكبر الذي هو عين ذات الموضوع في الممكنة بإمكان الإيجاب ـ مثلاً ـ وبين نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بضرورة السلب في وقتٍ معيَّنٍ لا دائماً.

وكلُّ ذلك ظاهرٌ على من له ذهنٌ قويمٌ وطبعٌ مستقيمٌ، مع ممارسة صناعة الميزان وموافقة التأمل والإمعان.

فقـد اتَّضح بـما ذكرنا من المقدِّمـات أنَّ بين المنافـاة المذكـورة والشرائط المزبورة تلازمـاً وجوداً وعدماً. فتكون قوله: «مع منافاة وصف إلخ» إشارةً إلى تلك الشرائط من غير خدشةٍ. هذا.

ثم أقول: لا يخفى عليك أنَّه يُمكن إدراج الضَّربين الثَّالث والرَّابع من الرَّابع كالخامس والسادس منـه في تالي المنفصلة الكُبرى، أعنـي «عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف». فإنَّ كبرياتهما كليةٌ مع اختلافها مع الصُّغريات في الكيف؛ كما يُمكن إدراجهما في مقدم تلك المنفصلة على ما مرَّ.

وبالجملـة يُتصـوَّر من عموم موضوعيَّة الأوسـط في الشَّـكل الرابع ـ أعني كليَّـة الصُّغرى ـ مع ملاقاتِـه للأصغر بالفعـل ـ أي إيجابها ـ، والحاصلُ منه الصُّغرى الموجبـة الكليَّة، مع الكبريات الأربع المحتمَلةِ أربعُ[1] اختلاطات.

ومن كليَّة الصغرى الموجبة والسَّـالبة مع إيجاب الكبرى الجزئيةِ أو الكليةِ، المعبَّرِ عنه بقوله: «أو حملـه على الأكـبر» أربعُ[2] تأليفاتٍ: اثنـان منها ـ وهما الضرَّبـان الأوَّل والثاني ـ مشـتركان بينهما وبين الأربعة الأُوَل. فيبقى ستةً كما مرَّ.

ثـمَّ يُتصـوَّر مـن عموم موضوعيَّـه الأكبر في هذا الشـكل[3] ـ أي كليَّة كـبراه ـ مع الاختلاف في الكيـف، ـ والحاصـل من الكُبرى السـالبةِ الكلية ـ مع الصُّغـرى الموجبةِ الكليـةِ أو الجزئيةِ، والكبرى الموجبةِ مع الصُّغرى السالبةِ الكليةِ والجزئيةِ أربعُ اختلاطاتٍ: اثنان منها أيضاً من جملة السِّتِّ الماضية، وهما الضربُ الثَّالث والضَّرب الرابعُ.

فيحصلُ الاختلاطاتُ المُنتجة ثمانيةً هي الضُّروب الثمانية المشـهورة للشكل الرابع حسَبما ذكرناه في المقدِّمة.

وحينئـذٍ يمكن إدراج الثَّالث والرَّابع في مقدَّم المنفصلة الكُبرى، أو في تاليها، أوفي المجموع. كما يُمكـن إدراج الأوَّل والثـاني في مقدَّم المنفصلة الصُّغرى، أو في تاليهـا، أو في المجموع. فيحتمل في كلٍّ توجيهاتٌ ثلاثةٌ. يحصل من اعتبار كلٍّ مع كلٍّ وجوهٌ تسعةٌ.

ثمَّ سيظهر لك إمكان حمل قوله: «مع منافاة إلخ» لوجهٍ آخر. فيخرج من كلٍّ من التوجيهَين مع كلٍّ من الوجوه التسعةِ ثمانيةَ عشرَ أوجُهٍ في غاية الوجاهة.

---

(١) نائب فاعل لقوله: «يُتصوَّر» في بداية المقطع.

(٢) أي يُتصوَّر من كلية الصغرى الموجبة .. إلخ أربعُ تأليفات.

(٣) أي الشكل الرابع.

فظهر لك حلُّ عبارةِ الضَّابطة التي أعيتْ الأفاضلَ والأماثل عن حلِّها بوجوهٍ ثمانيةَ عشرَ، برئيةٍ عن شَـوب التكلُّف ووصمةِ التعسُّـف. وذلك فضلُ الله يُؤتيه من يشـاء. والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنَّا لنهتدي لو لا أن هدانا الله.

المقصد الثَّاني

في نقلِ طرفٍ ممَّا أتى به الأفاضلُ الكرامُ في حلِّ هذا المقام، مع نُبذةٍ ممَّا فيه وما عليه

وهـؤلاء الأعـلام ـ على ما وعدناه ـ بالتتبُّع البليغ والتفحُّص التامِّ أقسـامٌ. فمنهم من لم يخرِّج في شرح كلام المصنِّف حدس المراد[1]، فهذا في وادٍ وهو في وادٍ. فانحرف عن مسـلك السـداد. وجاز عن منهج الرشاد. وأتى بالتردُّد والإيراد أيَّ قدرٍ يُرادُ. ومنهم من عنَّى نفسَه في فهم المقال. وتعسَّف فيه بما فيه غاية الاختلال. ومع ذلك تعرَّف في بعض المقامات بتوجُّه الإشـكال وورودِ السـؤال. ومنهم من أتقن النظر ودقَّ وغارَ في ميامن الكلام، وتيقَّن وفاز بالحظِّ الأوفى، وظفر بالقدَح المعلَّى، ولذهوله عن بعض القيود الدقيقة يرتكب بأدنى تكلف.

ثم ذيل البحث برقوة من المبحث لا يرد هنا إلا شيء يسير غير عسير، والأمر فيه يسير.

فالكلام في هذا المقصد مبني على طبقات مرتَّبةٍ مترقيةٍ من الأدنى إلى الأعلى.

(١) كذا في النسخ الثلاث. ولم يتبينَّ لي مراده.

الطبقة الأولى في نقل الطَّرف الأدنى

وفيه مراتب:

الأولى: قيل[1] على قوله: «مع ملاقاته إلخ»: «الظاهرُ أنَّ الملاقاة هي الارتباط والنسبة الحكمية التي هي مَورِدُ الإيجاب والسَّلب كليهما، لا الحكم الإيجابيُّ فقط، كما هو المراد. إلا أن يقول: هذا مبنيٌّ على العُرف. وهو يفهم هنا الحكم الإيجابي فقط».

أقول: فيه بحثٌ: أمَّا أوَّلاً: فلأنَّ دلالة الملاقاة على الاتِّحاد إن لم يكن أجلى من دلالته على الارتباطِ والنسبةِ الحُكميَّةِ فليس بأخفى. فإرادة الثَّاني ثمَّ إيراد الإيراد عليه، مع صحَّة إرادة الأوَّلِ السالمِ عن الإيراد، أمرٌ عجيبٌ.

وأمَّا ثانياً: فلأنَّ النسبة التامة الخبرية التي هي مورد الحكمِ والإذعانِ في القضية السالبة ـ على ما هو التحقيق ـ ليس محصَّله إلا أنَّ هذا ليس ذاك. فحقيقته رفعُ الارتباط والملاقاة. وحينئذٍ فينحصر الملاقاة والارتباطُ في النسبة الحكمية الإيجابية.

وأمَّا ما زعمه المتأخِّرون من أنَّ النسبة الحكمية في الموجبة والسالبة كليهما نسبةٌ ثبوتيةٌ تقييديَّةٌ صالحة للإيقاع والانتزاع، فهو خلاف ما زعمه أهلُ التحقيق من المتقدِّمين. ووافقهم المصنِّف حيث قال في تقسيم العلم: «العلم إن كان إذعاناً للنسبة فتصديق وإلَّا فتصور». ولو لا أنَّه أراد هذا، لكان حقُّ العبارة أن يقول: «العلم إن كان إذعاناً أو رفعاً للنسبة إلخ».

ثمَّ الوجدان الصحيح شاهد بأنَّك بعد ما لاحظتَ المحكومَ عليه والمحكوم به لستَ إلَّا أن تثبت الثانيَ للأوَّل أو تسلبه عنه. لا أنَّك تلاحظ بعدَ ذلك على أيِّ تقديرٍ نسبةً ثبوتيةً، هي ثبوت الثاني للأوَّل. ثم توجب هذه النسبة أو تسلبها عنه. نعم ربما لاحظت ثبوت الثاني للأول أو سلبه عنه على وجه الإذعان فحصل التصديق. وربَّما لم تُذعِن فتردَّدتَ هل هذا ثابتٌ لذلك أو مسلوبٌ عنه، كما في صورة الشك. و تفصيلُ الكلام في ذلك لا يسعه المقام. ومن أراد تحقيق الحق فيه فليراجع إلى تعليقات الأستاذ المحقِّق المدقِّق أدام الله جمالَه على حواشي التهذيب[2].

(١) قائله الفاضل ميرزا جان في شرحه على الضابطة.

(٢) يعني بها تعليقات شيخه الفاضل جمال الدين الشيرازي على حواشي شيخه وأستاذِه العلاَّمة جلال الدين الدواني على تهذيب المنطق. وقد طبعت حاشيته بتاشكند سنة ١٣١٠ هـ، وبأفخر المطابع بلكنو سنة ١٣٣٦ هـ. ولما أن حاشيته ليست بمتناولِ عامَّة الطلبة فأنا أنقل كلامه هنا.

الثانية: قيل[1]: يلزم من كون عموم موضوعيَّة الأوسطِ إشـارةً إلى كلية الكُبرى في الشـكل الأوَّل أن يكون المرادُ بالعمومِ الكليَّةَ. وهذا الاصطلاح غريبٌ في هذا الفن.

وأيضاً المتبادر من هذه أنَّه لا بدَّ أن يكون الأوسط نفسُه كلياً، لا أن تكون المقدِّمة كليةً.

فإن قلت: أراد المصنف أن يعدَّ هذه الشرائط مختصراً موجزاً.

قلت: الاختصارُ والإيجازُ إلى هذه الغاية خروجٌ عن القانون.

أقـول: قـد علمـتَ أنَّ المراد بعمـوم موضوعية الأوسـط أن لا تختصَّ موضوعيَّتُـه ببعض أفراد الأوسـط دون بعضٍ، بل تكون عامَّةً شـاملةً لجميع أفراده. فيكون جميعُ أفراده موضوعاً محكوماً عليه. وهـذا هو كليَّة الكُبرى. فليس العمومُ إلا بمعناه الحقيقيِّ. وهو الشـمول والإحاطة والاسـتعاب. ثمَّ بابُ المجاز غيرُ مسدودٍ. وأمثالُ هذا على فاضلٍ غريبٌ. وأغربُ منه كون المتبادر من عموم موضوعية الأوسط كليَّة نفس الأوسط؛ كيف، وليس منطوقُه لغةً وعرفاً إلا كون موضوعيَّته والحكم عليه كليّاً. إنَّ في ذلك لعبرةً لأولي الألباب.

قال رحمه الله (ص: ٦٤ ـ ٦٦، طبعة تاشكند) تعليقاً على كلام العلَّامة الدواني: «وفي هذا إشارةٌ»: «وفيه إشارة أخرى. وهي أنَّ التصديق ليس إدراكاً وإذعاناً لثبوت النسبة الحُكميَّة الثبوتية التقييدية أوْ لا ثبوتها[*]، على ما ذهب إليه المتأخرون؛ بل هو إدراكٌ وإذعان لنفس النسبة التامة الخبرية الثبوتية أو السلبية.

واعلم أنَّ بين المتقدِّمين والمتأخِّرين في هذا المقام اختلافـًا من وجوهٍ.

فالمتقدمون على أن أجزاء القضية ثلاثةٌ: المحكومُ عليه والمحكومُ به والنسبة التامَّة الخبرية الثبوتية أو السلبية.

والمتأخرون على أن أجزاء القضية أربعةٌ: المحكوم عليه، والمحكوم به، ونسبةٌ ثبوتيةٌ تقييديةٌ، ووقوعُ هذه النسبة أوْ لا وقوعُها.

وأيضـًا المتأخِّرون اعتبروا التمايز بين التصوُّر والتصديق بمحض المتعلَّق، حيث قالوا: العلم إن كان إدراكـًا لأنَّ النسبة التقييدية الثبوتية واقعةٌ أو ليسـت بواقعةٍ فتصديقٌ، وإلا فتصوُّرٌ، سـواء كانت إدراكـًا للنسبة الإنشائية، أو التامَّة الخبرية المشكوكة فيها، أو التقييدية، أو لأمورٍ متعدِّدةٍ مع نسبةٍ أو بلا نسبةٍ، أو لأمرٍ واحدٍ.

وقـال المتقدمـون: التصديق نوعٌ من العلـم، مغائرٌ بالذَّات والحقيقةِ واللَّوازمِ للنوع الآخَر المســمَّى بالتصـوُّر. وهذا النوعُ إنَّما يتعلَّق بالنسـبة التامَّة الخبريَّة. وليس من شـأنه إلا ذلـك. بخلاف التصوُّر فإنَّه يتعلَّق بما يتعلَّق بـه التصديقُ وبغيره أيضـًا مطلقـًا. فليس التمايز عندهم بين التصوُّر والتصديق باعتبار المتعلَّق، بل بحسَب النوعِ والحقيقةِ.

ورجَّح الأستاذُ رأي المتقدِّمين على رأي المتأخِّرين حيث قال: «التخييل والشكُّ والوهمُ يصدُق عليها إدراكُ أنَّ النسبة واقعةٌ أو ليست بواقعةٍ؛ ولا يصدق عليها الإذعانُ والتسليمُ. فلا يكون تصديقـًا. فالحقُّ ما ذكره المصنِّف».

[*] قوله: «أو لا ثبوتها» أي إدراكاً وإذعاناً للا ثبوت النسبة الحكمية التقييدية الثبوتية. لاحظ تعبيره هذا لتدرك مراد الشارح الفاضل ملا عبد الله اليزدي. فعلى رأي المتأخِّرين هناك نسبة تقييدية ثبوتية سواء كان الحكمُ إيجاباً أو سلباً. وانظر كذلك قوله: «والمتأخرون على أن أجزاء القضية أربعة: المحكوم عليه والمحكوم به، ونسبة ثبوتية تقييدية، ووقوع هذه النسبة (في القضية الموجبة) أوْ لا وقوعها (في القضية السالبة، فهذه النسبة ثبوتية وهي جزء للقضية السالبة أيضاً)».

(١) قائله الفاضل ميرزا جان في شرحه على الضابطة.

الثالثة: قيل: كليَّةُ إحدى المقدِّمتين شرطٌ في الشَّـكل الثالث. والمفهومُ من عموم موضوعية الأسـط أنَّ كليتهما معاً شرطٌ. فبينهما تفاوتٌ.

أقول: ليس معنى عمومِ موضوعيَّة الأوسط ـ على ما مرَّ غيرَ مرةٍ ـ إلا وقوع الأسط محكوماً عليه حكماً كُليّاً، على وجه الإهمال[1]. وهو لا يسـتلزم أن تكون كلُّ قضيةٍ موضوعُها الأوسـطُ كليةً. بل إنَّما يستلزم تحقُّقَ مثل هذه القضية في الجملة.

ثـمَّ لم يُعتـبر هذا أيضاً بخصوصه. بل المعتـبَر إمَّا تحقُّق مثل هذه القضيَّة في الـضرب المنتِج، وإمَّا عمـوم موضوعيـة الأكبر إلـخ. فيكون عمـوم موضوعية الأوسـط مأخوذاً على وجـه الإهمال كما هو ظاهرٌ. ويندفع هذا التوهمُ.

وبِعـدم اعتبـارِ خصوص هـذه المهملة أيضاً، وكونِ المعتـبَر إمَّا هذا وإمَّا ذاك يظهر فسـادُ ما قاله بعـض الفضـلاء في التفصِّي عن هذه الشـبهة، قال: «ولا يلـزم من عبارته أن تكـون كلتاهما كليَّتين؛ إذ المعنى: لا بُدَّ في كلِّ شـكلٍ يكون الأوسط فيه موضوعاً لإحدى مقدِّماته كلية القضية التي موضوعها الأوسطُ. فإن كان موضوعاً في إحدى مقدِّمتيه تعيَّن أن تكون هذه المقدِّمة كليَّةً. وإن كان موضوعاً في كليهما فيكفي أن تكون إحداهما كليةً؛ إذ يصدق في هذا الشكل حينئذٍ كليَّةُ القضيَّة المذكورة.

أقـول: هـذا مع أنَّه لو كان المراد هذا لانتقض الحكمُ بالضَّربين الخامس والسـادس من الشـكل الرابع، فإنَّ صغراهما هذا.

ولصاحـب القيـل شـكوكٌ وإيراداتٌ أُخَر سنشـير إلى نُبذٍ منها فيما سـيجيء. وأيضاً ما أسـلفناه من حلِّ كلامه كافٍ لرد جلِّها، بل لردِّ كلِّها. فلا نطوِّل بنقل الجميع، فإنَّ العاقل النبيه يكفيه الإشـارة النقية.

---

(١) أي على صورة القضية المهملة.

الطبقة الثانية في نقل الحدِّ الأوسط

وإنَّما وقع التعرُّض بطرفٍ من الطَّرف الأوَّل استيفاءً لأطراف الكلام، واستكمالاً بتحقيق المقام. وفيها درجاتٌ.

الأولى: قال أكثر الشارحين: شرائط الشَّكل الرَّابع قسمان: الأوَّل: إيجاب المقدِّمتين مع كليَّة الصُّغرى. الثـاني: اختلافهـما في الكيف مع كلية إحداهما. والجزء الأوَّل مـن المنفصلة الكبرى ـ أعني «إمَّا من إلخ» ـ إشارةٌ إلى القسم الأوَّل.

لكـن اختلـف آرائهم في كيفية اسـتنباطه منه، **فصاحـب القيل**[1] إلى الأمر على مـا يقتضيه النظر الجليُّ، **وقال**: «عموم موضوعية الأوسط» إشارةٌ إلى كليَّة الصُّغرى. و«ملاقاته للأصغر بالفعل أو حمله على الأكبر» إشارةٌ إلى إيجاب المقدِّمتين الصُّغرى والكُبرى، الأوَّل إلى الأوَّل، والثاني إلى الثاني.

قال: «لو جاء المصنِّف بدلَ «أو» الفاصلة بواو الواصلة، وقال: «**وحمله على الأكبر**» لكان صواباً؛ لأنَّه يُفهَم من عبارته أنَّ إيجاب إحدى المقدِّمتين فقط شرطٌ، وليس كذلك؛ لأنَّ إيجابهما معاً شرطٌ».

أقول: قد عرفتَ أنَّه لا حاجة إلى الإشارة إلى إيجاب كلتا المقدِّمتين، بل الواجب في الشَّكل الرابع إمَّا كليَّة الصغرى مع إيجابها كائنةً ما كانت الكُبرى، كما في الضَّرب الأوَّل والثَّاني والرَّابع والسَّابع؛ أو مـع إيجاب الكبرى كيف ما كانت الصُّغرى الكلية، كـما في الضَّربين الثَّالث والثَّامن، بل الأوَّل والثَّاني أيضـاً[2]؛ وإمَّـا كليَّة الكُبرى مـع الاختلاف في الكيف كما في الخامس والسَّـادس، بـل الثَّالث والرَّابع أيضاً.

وهذه الشروط وإن كانت مخالفةً بحسب المفهوم مع الشرط المذكور في المتن سابقاً على التفصيل، إلا أنَّها بالمآل واحدٌ. ويكفي هذا القدرُ في صحَّة الإشارة بهذه إلى تلك الضابطة.

وحينئـذٍ فقولـه[3]: «لو جاء» إلى قوله: «لكان صواباً» خطأ. كيف لا، ولو أتى بالواو حتى يكونَ المعنـى: «إنَّـه لا بـدَّ مع عموم موضوعية الأوسـط من أمريـن آخرين مع ملاقاتـه للأصغر وحمله على الأكبر» لم يصحَّ جعلُه إشارة إلى شرائط الشَّكل الأوَّلِ والثَّالثِ، ضرورةَ أنَّه لا يُعتبَر، بل لا يُتصوَّر فيهما حملُ الأوسط على الأكبر. فتأمَّل فيه.

(١) هو الفاضل ميرزا جان الباغنوي في شرحه على الضابطة.

(٢) يعني أنَّ الضرب الأوَّل والثَّاني أيضاً، تحقَّق فيهما إيجابُ الكُبرى كيف ما كانت الصُّغرى الكلية.

(٣) أي قول صاحب القيل المعترض.

ولنظره جوابٌ آخَر سيجيء إن شاءالله .

ثمَّ قال[1]: «ولو قال: «إثباته للأكبر» لكان أولى، إذ الحملُ عند المنطقيين أعمُّ من أن يكون إيجاباً أو سلباً فلا يقصد المقصود.

أيضاً ويلزم من ذلك أن يكون لفظ «بالفعل» زائداً، ولا دخل له في هذا الشَّكل، بل الأيجابُ فقط يُشترَط فيه».

أقول: قد علمتَ في أثناء حل العبارة ما يفي بدفع هذين الشكَّين من أنَّ الحمل ليس معناه إلا الإيجاب. وأمَّا السلب فلا يقال له الحمل. وإنَّما سُمِّيت السَّالبة حمليةً لمشابهتها بالموجبة في الأطراف، كما نصَّ عليه المحقِّقون؛ ومن أنَّه كما يُشترَط فعليَّةُ الصُّغرى في الشَّكل الأوَّل والثَّالث، فكذا في الرَّابع. بل يُشترَط فيه أن لا يُستعمَل الممكنةُ أصلاً. إلا أنَّ المصنِّف لم يتعرَّض في بيان شرائط الأشكال لشرائط الشَّكل الرَّابع بحسب الجهة. فغاية الأمر أن يكون ههنا إشارةٌ استطراديَّةٌ إلى شرطٍ لم يُذكَر قبلُ، ولا بأس به.

ثمَّ ليتَ شِعري إنه لو حذف لفظة «بالفعل» كيف يصحُّ جعلُه إشارةً إلى تمام شرائط الشَّكل الأوَّل والثَّالث كما هو المقرَّر؟ هذا.

وبعضُهم استنبط إيجابَ الكُبرى من «حمله على الأكبر»، وإيجابَ الصُّغرى وكليَّتها من «عموم موضوعية الأوسط». أراد بعموم موضوعية الأوسط العموم بطريق الإيجاب. وهذا إشارةٌ إلى إيجاب الصُّغرى وكليَّتها.

ولو أمكن أن يجعل قوله: «مع ملاقاته للأصغر» إشارةً إلى إيجابها في الشَّكل الأوَّل والثَّالث لكان في غاية الحُسن، لكن العبارة لا تساعده.

أقول: أولاً: إرادةُ العموم بطريق الإيجاب من لفظ «العموم» بلا قرينةٍ دالَّةٍ عليه خارجةٌ من قانون التوجيه.

وثانياً: إنَّه لو أُريدَ هذا لم يصحَّ الإشارةُ به إلى كليَّة الكبرى في الشَّكل الأوَّل. وإلا لزم اشتراطُ الإيجاب في كبراه. وكذا لم يصحَّ الإشارةُ إلى كليَّة إحدى المقدِّمتين في الشَّكل الثَّالث، ضرورةَ أنَّه لم يُعتبَر في الشَّكل الثَّالث أن تكون المقدِّمة الكليَّة موجبةً ألبتَّةَ.

---

(1) أي ميرزا جان الباغنوي.

وثالثاً: عدمُ مساعدة العبارة بجعل «ملاقاته للأصغر» إشارةً إلى إيجاب الصُّغرى غيرُ مسلَّم. فإنَّ كلمة «إما» الانفصالية محمولةٌ على منع الخلوِّ دونَ الجمع. ومحصَّله أنَّه لا يخلو الأمرُ عند عموم موضوعية الأوسط عن ملاقاته للأصغر، إمَّا فقط، كما في الشَّكلين[1]؛ وإمَّا مع حمله على الأكبر، كما في الضَّربين[2]؛ على أنَّه لا حاجة إلى الإشارة إلى إيجاب كلتا المقدِّمتين، كما مرَّ مرَّات.

وبعض الفضلاء سلك مسلكاً آخرَ في هذا الاستنباط، وقال: «اشتُرط مع كليَّة القضية التي موضوعُها الأوسطُ، ملاقاتُه ـ أي اتِّحاده ـ للأصغر. فيُستنبط منه إيجابُ صُغرى الرَّابع كالأوَّل والثَّالث.

ثمَّ هذا الاتِّحاد إمَّا أن يكون بالفعل ـ أي مع فعليَّة الحُكم ـ. ويتمُّ بذلك شرائطُ الشَّكل الأوَّل والثَّالث. أويكون هذا الاتِّحاد مع حمله ـ أي الأوسط ـ في الكُبرى على الأكبر. وذلك إشارة إلة تتمة القسم الأوَّل من شرائط الرابع.

وحينئذٍ فـ«حملُه على الأكبر» ليس قسيماً للملاقاة، بل قسيمٌ للفعل. والباء في «بالفعل» بمعنى «مع».

أقول: هذا الاعتبارُ وإن كان أحسن وأتقن من السابقَتين، إلا أنَّه تكلُّفٌ مستغنىً عنه. أمَّا التكلُّف فظاهرٌ في جعل «حمله على الأوسط» قسيماً لـ«الفعل»، ومعطوفاً عليه دون الملاقاة، وفي جعل الباء بمعنى «مع». وأمَّا كونه مستغنىً عنه فلإغناء ما مرَّ من الوجه الوجيه، بل الوجوهِ الوجيهة عنه.

الثانية: قالوا: «عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف» كما أنَّه إشارةٌ إلى شرائط الشَّكل الثَّاني بحسب الكم والكيف، كذلك إشارةٌ إلى القسم الثَّاني من شرائط الشَّكل الرَّابع، أعني الاختلاف في الكيف المذكورَ صريحاً مع كليَّة إحداهما المستفادِ من عموم موضوعية الأكبر.

وفيه أنَّ المفهوم من عموم موضوعية الأكبر هو عمومُ قضيَّةٍ موضوعُها الأكبر ـ أعني الكبرى ـ، ليس إلا. فكيف يُشار به إلى كليَّة إحدى المقدِّمتين. وقد تاهت آراؤُهم في التفصِّي عن هذا، حتى أكثرهم سلَّموا الإيراد واعترفوا بالفساد.

---

(١) الأول والثالث.

(٢) الأول والثاني من الشكل الرابع.

وأنـا أقول: إنَّ الضُّروب السِّـتَّة الباقية من الشَّـكل الرَّابع[1] أربعةٌ منها كبرياتهـا كليَّةٌ[2]، واثنان صغيراتها كليَّتان[3].

ولا ريـب في صحـة إدراج الأربعـة المذكـورة تحـت عمـوم موضوعية الأكبر مـع الاختلاف في الكيف.

فبقـي الـكلام في الباقي. فنقول: إنَّهـما مندرجتان تحت الجزء الأوَّل[4]، فإنَّ صُغرياتهـما لمَّا كانتا كليَّتـين فقـد اندرجتا تحـت عموم موضوعية الأوسـط. ثمَّ صُغـرى إحداهما ـ وهو السـابع ـ موجبةٌ. فتشـتمل على ملاقاته الأصغر. وكُبرى الآخَر ـ أعني الثَّامن ـ موجبةٌ. فتشـمل على حمل الأوسـط على الأكبر.

وبهذا الوجه يندفع الإشكال. وهناك وجهان قد مرَّت الإشارةُ إليهما.

الثالثة: قال بعضُ الفضلاء هارباً عن الشبهة المذكورةِ: أشار المصنِّف إلى بيان القسم الأخير من شرائط الشَّـكل الرَّابع بالمنفصلـة الأولى، إذا أخذتَها مطلقةً من غير تقييدٍ واقـترانٍ بالمنفصلة الثانية، بأن يقـال: «لا بـدَّ إمَّا مـن كلية القضية التي يكون موضوعُها الأوسـط، وهي صُغـرى الرَّابع، وإمَّا مـن كليَّةِ قضيـةٍ موضوعُها الأكبر، وهي كُبرى الرابع، مع الاختـلاف في الكيف». فظهر صحَّةُ اسـتنباط هذا القسـم من هذه العبارة.

فالمنفصلـةُ ربَّـما أخذتَهـا مقيَّـدةً بـما ذُكِـر جميعاً، كانـت مُثبتـةً للقسـم الأوَّل، وشرائـط باقي الأشـكال. وإن أخذتَهـا مُطلقةً وأخـرى مقيَّدةً، وجعلتَهـا على كلِّ تقديرٍ إشـارةً إلى شيءٍ، من غير قرينـةٍ عليـه من الكلام والإشـارةِ إليه في المقام، ممَّـا عجبته الفطـرة، ولا تقبله الفطنـةُ؛ على أنَّ فيما ذكرنـاه من الوجـوه غنىً عن ذلك، بلا تكلُّـفٍ مطلقاً. ولعمرك إنَّ أمثـال تلك التوجيهات لكلام المصنِّف لا يُرضى بها أبداً.

الرابعـة: قـال هذا الفاضل: «المراد بالمنافاة لم يكن المنافاةُ بالسَّـلب والإيجاب، فإنَّهما يُفهَمان من المخالفة في الكيف. فلا يخلو إمَّا أن يكون المراد به المناقضةُ كما هو الظَّاهر، أو المغايرة في الجهة مطلقاً، بأن لم يكن جهةُ هذه القضية جهةَ تلك.

---

(١) إنَّما قال هذا لأنَّ الضرَّبَين الأوَّل والثَّاني من الشَّكل الرَّابع تحقَّق فيهما عمومُ موضوعية الأوسط مع حمله على الأكبر. فالكلام هنا في الضُّروب الستَّة الباقية.

(٢) وهي الثَّالث والرَّابع والخامس والسَّادس.

(٣) وهما السَّابع والثَّامن.

(٤) من المنفصلة، وهو قوله: «عموم موضـوعيـة الأوسط، مع ملاقاته للأصغر بالفعل، أو حمله على الأكبر».

وأيّـاً مّـا كان فـلا يصـحُّ التباينُ. أمّـا إذا أريد بهـا المناقضة، فالمباينـة قد لا تتحقَّـق عند وجود الشرطـين؛ إذ يجـوز مع الصُّغرى الممكنة الموجبة أن تكون الكُبرى من السَّـالبة المشروطتين. ولم يكن مناقضـة بينهـا. وكذا الدائمتـان، فلو وقعتا صُغرى أو كُبرى. والسَّـالبة المشروطتـان والوقتيَّتان إذا وقعـت كُـبرى. إذا اجتمـع كلٌّ منها مـع غير نقضيه، إذ يجـوز اجتماعهما مع كلٍّ من القضايا الخمسـة عشر الموجَّهات.

وقـد لا ينتفـي المناقضةُ عند عـدم الشرطين أيضاً، إذ لـو كانت الصُّغـرى المشروطة مع الكبرى الحينية الممكنة، لم يتحقَّق الشرطان. وقد تحققت المناقضةُ ههنا.

وإذا أراد بهـا المخالفـةَ في الجهـة بحيـث لم يجتمعا في الوجـود، فلأنَّه لا يتحقق أيضـا عند وجود الشرطين، كما إذا كانت الصُّغرى ضروريةً، والكُبرى دائمةً أو مشروطةً، فإنَّه تحقَّق الشُّروطُ ولم يتحقَّق المخالفةُ. فإنَّ كلَّ اثنين منها قد يجتمعان.

ولا قـد لا ينتفـي المخالفـة المذكـورة عند عدم الشرطـين، كما لو كانـت الكُبرى موجبـةً دائمةً، والصُّغـرى سـالبةٌ مشروطةٌ خاصةٌ، فإنَّه قد تحقَّق المخالفة بينهـا بحيث لم يجتمعا في الوجود، لتباينهما، مع عدم تحقُّق الشرائط.

وأمّـا إذا أراد بهـا المغاير في الجهة، فلأنَّه قد لا يتحقق المغايرةُ عند وجود الشرطين معاً، إذا كانت الصُّغـرى ضروريـةً موجبـة، والكُـبرى ضروريةً سـالبةً؛ إذ الجهـةُ في كلٍّ منهما الـضرورةُ. وهي جهةٌ واحدةٌ، غيرُ مغايرة. وكذا في الدَّوام وغيرِه.

وقـد لا ينتفـي عنـد عدم الشرطين، كـما مرَّ من المشروطـة والحينيـة وأمثالهما، فإن بينهـما مغايرةً بحسَب الجهة. فلم يكن تباين شرطي الجهة تامّاً». انتهى كلامه.

وهـذا الفاضل مع إتيانه ممَّا عُرِف من التكلُّفات والتدقيقات البعيدة لإصلاح كلام المصنِّف، قد استشكل هذا، واعترف بورود الإشكال.

أقول في الجواب:

أوَّلاً: إنَّا نختار الأوَّل، وهو أنَّ المراد بالمنافاةِ المناقضةُ.

وما ذكره من أنَّه عند عدم تحقُّق الشرطَين قد يتحقَّق المناقضةُ بذلك من اختلاط المشروطة العامَّة الصُّغـرى، مـع الحينيَّة الممكنة الكـبرى، فوهنُه ظاهـرٌ، إذ الكلام في الموجَّهـات المتعارَفة المعتبرة خمس عشرة.

ثـمَّ لا بـأس بعـدم تحقُّـق المناقضة في بعض المـوادِّ مع تحقُّـق الشرطـين، فإنَّه إذا ثبـت أنَّه كلَّما تحقَّقـت المنافـاةُ تحقَّق أحـدُ الشرطَين، كـما في تأليـف الضَّرورية مع الممكنـة، والدائمة مـع المطلقة العامَّـة، إذ لم يثـت العكس. فحينئذٍ يكون المنافاة ملزومةً لتحقق أحد الشرطين. ويصحُّ الإشـارةُ به إليه. ولا غبار عليه.

وثانياً: نختار الثانيَ، وهو أنَّ المراد بالمنافاةِ المخالفةُ، لكن لا بمعنى عدم إمكان اجتماع الجهيتن في نسبةٍ واحدةٍ، بل بمعنى عدم إمكان تحقُّق النسبتين الموجهتين ـ أعني نسبةَ وصفِ الأوسط إلى وصف الأكـبر، ونسـبته إلى ذات الأصغـر ـ بين موضـوعٍ ومحمولٍ بعنيه، على مـا مرَّ في حلِّ الـكلام. وقد بيَّنَّا التلازمَ بين تحقُّق تلك المنافاة وبين تحقُّق الشرطَين، فتذكر.

الطبقة الثالثة في نقل الطرف الأعلى

وفيه دقائق:

الأولى: قال بعض الأفاضل: «المنافاة بين نسبة وصف الأوسط إلى الأكبر، وبين نسبته إلى الأصغر تلويحٌ إلى شرطَي الثاني بحسب الجهة. وذلك التلويحُ بالنظر إلى أنَّه لو انتفى الشرط الأوَّل والثاني، انتفى التنافي المطلوب». وبيَّن ذلك ببيانٍ قريبٍ من بياننا.

وأقول: فيه بحثٌ، فإنَّ مجرَّد كون عدم الشرائط مستلزماً لعدم التنافي لا تُوجب اعتبارَ التنافي واشتراطَه في الإنتاج، لجواز كونه ملزوماً أخصَّ بالنظر إلى تحقُّق الشَّرائط. وحينئذٍ فالإنتاج لا يكون مشروطاً لخصوص التنافي.

ويمكن الجواب بأنَّه من قبيل الكناية للملزوم على ما مرَّ نظيرُه. وكأنَّه لوَّح إلى ذلك بلفظة «هذا». ولكن تحقيق كلام المصنِّف هو ما أوردناه أوَّلاً، فإنَّه لابتنائه على التَّلازم بين المنافاة وتحقُّق الشرائط غيرُ محتاجٍ إلى هذا التكلُّف. مع أنَّه مفهومٌ من تصريح المصنِّف بالوصف من جانب الأكبر. ولولا مرادُه ذلك لم يظهر لهذا التوجيه وجهٌ وجيهٌ.

ثمَّ إنَّه ينحلُّ غايةُ ما استشكله أقوامٌ من أنَّه لا يصحُّ اعتبارُ تلك المنافاة في اختلاط الموجبة الممكنة الصُّغرى مع المشروطة العامَّة السالبة الكُبرى، إذ لا تنافي بين إمكان محمولٍ نظراً إلى الذَّات، وكونِ سلبه ضرورياً بحسب الوصف.

وقد فُهِم من كلامهم أنَّ ذلك اختلاطٌ مُنتِجٌ على هيئة الشَّكل الثاني. ووُجِّه أنَّه قد تحقَّقت هناك المنافاةُ التي اعتبرها. وهي منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر الذي هو الوصف العنوانيُّ لموضوع الكبرى، وهي ضرورة السلب، ونسبته إلى ذات الأصغر الموضوع في الصغرى، وهي إمكان الإيجاب، أعني لا ضرورة السلب. والتنافي بين ضرورة السَّلب ولا ضرورة السلب بيِّنٌ.

الثانية: قال أيضاً: «كلام المصنِّف يستدعي أن يُعتبَر في الرَّابع ـ كما في الثَّاني ـ منافاةُ نسبة وصف الأوسط إلخ. فالأحسن أن يقال: «مع الاختلاف في الكيف فقط، أو مع منافاة إلخ»».

أقول: قد أشار المصنِّف رحمه الله إلى ما يرتفع وهمُ ورودِ ذلك، حيث جعل وصفَ الأوسط منسوباً إلى النِّسبتين، ووصفَ الأكبر منسوباً إليه تارةً، وذاتَ الأصغر أخرى. فقد عُلِم أنَّ هذا الاشتراط إنَّما هو حيث يكون الأوسطُ محكوماً به في المقدِّمتين. وذلك هو الشَّكل الثَّاني لا غير. وأيضاً

كما نصَّ على لفظ الذات في جانب الأصغر عُلِم أنَّه يكون موضوعاً لصغرى الشَّكل المشروطة في هذه المنافاة. فارتفع وهمُ شمولِ الشَّكل الرَّابع؛ فإنَّ موضوع صغراه إنَّما هو الأوسط لا الأصغر. وأمثالُ هذه الدقائق ينبغي أن لا يشتبه على مثل هذا الفاضل.

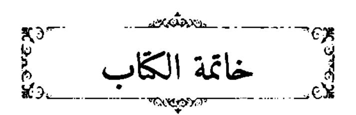
الثالثة: قال أيضاً: «الأولى أن يؤخِّر قولَه: «بالفعل» من «حمله على الأكبر»، لأنَّ ذلك معتبَرٌ في هذا الحمل أيضاً.

أقول: لا ريب في قبح اشتمال الإجمال على ما لم يشتمل عليه التفصيلُ. فينبغي أن يحترز عنه بقدر الإمكان. ولمَّا لم يمكن بدون الإشارة إلى فعليَّة صُغرى الشَّكل الأوَّل والثَّالث، حيث ذكر في التفصيل. وقصد اختصار العبارة وإدراجَ صُغرى بعض ضروب الرابع تحتَ ما يدلُّ على إيجاب صُغرى الشكلين المذكورين أتتْ إشارةٌ استطراديةٌ إلى فعلية صُغرى هذه الضُّروب من الرابع. ولو أمكن الإتيانُ بدون هذا الاستطراد مع المحافظة على الإيجاز المطلوب لكان اختيار أولى وأنسب، فتأمَّل.

نَعَمْ، نِعْمَ ما قال هذا الفاضل المِقدام: «ولو قال: «ولو للأكبر» بدل «أو حمله على الأكبر» لكفى، لأنَّ الملاقاة متناولة للحمل كالموضوع على ما سبق، لكنَّ الأمر فيه سهلٌ عند من هو أهلٌ ولما لفظ الأهل[1].

(١) كذا في أ. وفي ب: «وفيما وقع يسقط الأهل». وفي ج: «ولا وقع لفظ الأهل».





خاتمة الكتاب

فالمرجوُّ من الله تعالى أن يجعلنا من أهل الثَّواب، ويُبعِدنا من الزَّيغ والزَّلل إلى الصِّدق والصَّواب.
ربَّنا لا تُزِغْ قلوبَنا بعد إذ هديتَنا، وهَبْ لنا من لدنك رحمة إنَّك أنت الوهَّاب.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح ضابطة العلامة بحر العلوم

الحمد لله رب العالمين والصَّلاةُ على من بعثَهم للهداية في البِداية والنِّهاية، لا سِيَّما على أفضلِهم كافَّةً محمدٍ المبعوث رحمةً للخلائق قاطبةً، وعلى آله خيرَ آلٍ وأصحابِه خيرَ أصحاب خيارِ الأولياء والأَتقياء وتابعِيهم وتَبعِهم أجمعين.

أما بعدُ؛ فقال المصنِّف في بيان ضابطة شرائط الأشكال الأربعةِ التي لم يَظفَر على إتيانها أحدٌ من السابقينَ: **(وضابطةُ شرائط الأشكالِ الأربعة)** المذكورةِ سابقاً تفاصيلُها ـ أي الأمر الكلِّي الملازمُ تلك الشرائطَ وجوداً وعدماً ـ **(أنَّه لا بُدَّ)** في القياس الاقتراني الحمليِّ من أحد الأمرَين على سبيل منع الخلو:

[الأمر الأوَّل]

(إمَّا من عموم موضوعيَّة الأوسط) وشمولِه لجميع أفرادِه استغراقاً بأن يكونَ كلُّ أفراده محكوماً عليها بالأصغر أو الأكبرِ. وذا لا يُمكن إلا بأن تكونَ القضيَّةُ التي هو[1] فيها موضوعٌ كلِّيَّةً. في القاموس: «عمَّ الشيءُ عموماً أي شَمَل».

فما وقع في حواشي ميرزا جان «أنَّ إطلاق العموم على الكلِّية كما فعله المصنِّف رحمه الله غريبٌ في هذا الفنِّ» ليس بشيءٍ، لأنَّه ما أطلقَ العمومَ إلا على معناه اللُّغَويِّ المستلزِمِ للكلِّية. ومثلُ ذلك غيرُ غريبٍ.

فقد أشار به إلى اشتراط كلِّية الكبرى في الشَّكل الأوَّل، وكلِّيةِ إحدى المقدِّمتَين في الشَّكل الثالث، وكلِّيةِ الصغرى في الضَّرب الأوَّل والثَّاني والثَّالثِ والرَّابع والسَّابع والثَّامن من الشَّكل الرَّابع، لكون الأوسطِ موضوعاً في المواضعِ المعدودةِ.

ولكنَّ عمومَ موضوعيَّة الأوسط لا مطلقاً، بل مع أحد الأمرَين على سبيل منع الخلوِّ:

[١] **(إمَّا مع ملاقاته)** أي ملاقاةِ الأوسطِ **(للأصغر بالفعل)**، بأنْ يكونَ هو محمولاً على الأوسط كما في الشَّكل الثالث، والضَّربِ الأوَّل والثاني والرَّابع والسَّابع من الشَّكل الرَّابع؛ أو يكونَ الأوسطُ محمولاً على الأصغر كما في الشَّكل الأوَّل.

---

(١) أي الأوسط.

والملاقـاةُ: المصاحَبـةُ بين الشـيئَينِ، بأن يكونَ أحدُهمـا تابعاً للآخر، اسـتعارةٌ[1] لثبوت أحدِهما للآخر بجامع المصاحَبة. والسلبُ فيه سلبُ الملاقاة. فما قال ميرزا جان: «إنَّ الملاقاة عبارةٌ عن الرَّبط. والسلبُ والإيجابُ فيه متساويانِ»، ليس بشيء.

فقد أشار به[2] إلى اشتراطِ إيجاب الصُّغرى في الشَّكل الأوَّل، والثالثِ، والضرُّوبِ المذكورةِ من الشَّكل الرَّابع[3].

وبقوله: «بالفعل» إلى اشـتراط فعليَّةِ الصُّغرى في الشَّـكل الأوَّل، والشَّـكلِ الثَّالثِ قصداً، وإلى فعليَّة الصُّغرى في الضُّروب المذكورةِ تبعاً واستطراداً. وهذا لا بأس به.

[٢] (أو حملِـه) أي إثبـات الأوسـط، إذ هـو المتبادر من لفظ الحمـلِ عند الإطلاقِ. واسـتبعادُ ميرزا جـان في هذا الإطلاق بعيدٌ منه. (على الأكبر) كما في الضَّرب الأوَّل والثَّاني والثَّالثِ والثَّامن من الشَّكل الرَّابع.

فـالأوَّلانِ داخـلانِ في كِلا الشِّـقَّين[4]، والرابعُ والسـابعُ في الأوَّل فقط[5]، والثالـثُ والثامنُ في الثاني[6] فقط[7].

(١) في المخطوط: «واستعارة» بزيادة الواو.

(٢) أي بقوله: «مع ملاقاته للأصغر بالفعل».

(٣) وهي الضروب الأربعة: الأوَّل والثَّاني والرَّابع والسَّابع.

(٤) أي ملاقاته للأصغر بالفعل، وحمله على الأكبر.

(٥) أي ملاقاته للأصغر بالفعل.

(٦) أي حمله على الأكبر.

(٧) ليزداد الأمور وضوحاً نرسم هنا ضروب الشكل الرابع، ونبينِّ ما تحقَّق في كلِّ ضربٍ من الشروط الثَّلاثة، وظاهرٌ أنَّه يجب أن يتحقَّق فيه الشَّرط الأوَّل ـ عموم موضوعية الأوسط، ونرمز إليه برقم ١ ـ وأحد الشرطين الباقيين: الأوَّل: ملاقاة الأوسط للأصغر بالفعل ـ ونرمز إليه برقم ٢ ـ والثاني: حمل الأوسط على الأكبر ـ ونرمز إليه برقم ٣ ـ.

	صُغرى	كُبرى
	أوسط + أصغر	أكبر + أوسط
١	موجبة كلية [١،٢]	موجبة كلية [٣]
٢	موجبة كلية [١،٢]	موجبة جزئية [٣]
٣	سالبة كلية [١]	موجبة كلية [٣]
٤	سالبة كلية [١،٢]	سالبة كلية
٥	موجبة جزئية	سالبة كلية
٦	سالبة جزئية	موجبة كلية
٧	موجبة كلية [١،٢]	سالبة جزئية
٨	سالبة كلية [١]	موجبة جزئية [٣]

فكلمـة «أو» لمنـع الخلـو، فما وقـع في حواشي ميرزا جـان «الصَّوابُ إسـقاطُ كلمة أو» ليس بشيءٍ.

[الأمر الثَّاني]

(وإمَّا من عموم موضوعيَّة الأكبر) أي شـمولِ موضوعيَّة الأكبر لكلِّ أفرادِه، بأن تكونَ القضيَّة المشـتمِلةُ عليها كلِّيَةً، كما في كُبرى الشَّـكل الثـاني، والضَّربِ الثَّالث والرَّابع والخامسِ والسَّـادس من الشَّكل الرابع. والضَّربِ الأوَّل وإن كان داخلاً فيه[1] لكنَّ خرَج بقوله: **(مع الاختلاف)** أي اختلاف المقدِّمتَين **(في الكيف)**.

فالضَّربُ الثَّالث والرَّابع داخلانِ في كِلا شِقَّي الترديد[2]، فكلمة «إمَّا» لمنع الخلو.

والحاصل أنَّ ضابطة شرائطِ الأشـكال كونُ القياسِ الاقترانيِّ الحمليِّ مشـتملاً على أحد الأمرَين على سبيل منع الخُلو:

[١] إمَّا عمومُ موضوعيَّة الأوسط مع أحد الأمرَين: أ: من ملاقاةِ الأصغر بالفعل، ب: والحملِ على الأكبر. كما في ضُروب الشَّكل الأوَّل والثالث وستَّةِ ضُروبٍ[3] من الشَّكل الرَّابع.

[٢] أو عمـومُ موضوعيَّـة الأكـبر مع اختـلافِ المقدِّمتَـين في الكيف. كما في ضُروب الشَّـكل الثاني، والضَّربَين الباقيَين[4] مع آخرَين[5] من السِّتَّة المذكورة.

والقياسُ الغيرُ المشـتملُ عـلى هذَينِ الأمرَينِ عقيمٌ. فما قال ميرزا جـان «الصَّوابُ أن يقول: «لا بُدَّ من عموم موضوعيَّة الأوسط» بحذف كلمة «إمَّا»، فإنَّ الشرط في الأشكال أمرانِ معاً، كما يُقال في إعـداد شروط الصَّـلاة والحجِّ: الطَّهارةُ والسَّـيرُ مثلاً. ولا يجوز أن يقال: «إمَّا الطَّهارة أو السَّـير». ولا يصـحُّ قضيَّـة مانعة الخلو، لأنَّ المقصود فيها[6] عدمُ الاجتـماع في الكذب مع إمكانه في الصدق. وههنا المقصـودُ الاجتـماع في الصِّـدق» فليس بشيءٍ؛ لأنَّ الشَّـرط في الأشـكال أمرٌ واحدٌ، وهـو كون القياسِ

---

(١) أي الضَّرب الأوَّل من الشَّكل الرَّابع يتحقَّق فيه عمومُ موضوعيَّة الأكبر، لأنَّ الكُبرى فيه كليَّة، والأكبر فيها موضـوعٌ كما هو معلوم. ولكن لا يتحقَّق فيه الاختلافُ في الكيف، لأنَّ المقدِّمتين ـ الصُّغرى والكُبرى ـ كلتيهما موجبةٌ.

(٢) أي الضرب الثالث والرابع من الشكل الرابع. وشقَّا الترديد هما: [١] عموم موضوعيَّة الأوسط [٢] وعموم موضوعيَّة الأكبر.

(٣) وهي الضرُوب الأربعة الأولى ـ الأوَّل والثَّاني والثَّالث والرَّابع ـ والضرَّبان الأخيران ـ السَّابعِ والثَّامن ـ.

(٤) هما الضرَّب الخامس والسَّادس من الشَّكل الرَّابع.

(٥) هما الضرَّب الثَّالث والرَّابع من الشَّكل الرَّابع.

(٦) أي في القضية المانعة الخلو. وقوله: «مع إمكانه» أي مع إمكان الاجتماع.

مشتملاً على أحد الأمرَين على سبيل منع الخُلو، كما يقال: «شروط الصَّلاة والحجِّ كونُ العبادة إمَّا مع الطَّهارة أو مع السَّير». ولا خفاءَ في صحَّتِه.

فقد استوفى شرائطَ الشَّكلَينِ الأوَّلِ والثالثِ بحسب الكمِّ والكيفِ والجهةِ، وجميعِ ضُروب الشَّكل الرَّابع والشَّكل الثاني بحسب الكمِّ والكيفِ.

قال بعضُ من تصدَّى لشرح هذا الكتاب[١]: «إنَّ قوله: «إمَّا من عموم موضوعيَّة الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل» إشارةٌ إلى شروط الشَّكل الأوَّل والثالث[٢]. وهو مع قوله: «أو حمله على الأكبر» إشارةٌ إلى الشِّقِّ الأوَّل من شرط الشَّكل الرابع. وهو[٣] إيجابُ المقدِّمتَين مع كلِّية الصُّغرى. وقوله: «إمَّا من عموم موضوعيَّة الأكبر مع الاختلاف في الكيف» إشارةٌ إلى شرطَي الشَّكل الثَّاني بحسب الكمِّ والكيف. وهو مع قوله: «إمَّا من عموم موضوعيَّة الأوسط» إشارةٌ إلى الشِّقِّ الثاني من شرط الشَّكل الرَّابع. وهو[٤] اختلاف المقدِّمتَين في الكيف مع كلِّية إحداهما.

والحاصل أنَّه:

لا بُدَّ في الشَّكل الأوَّل من عموم موضوعيَّة الأوسط لشيءٍ في الجملة.

فيلزَمُ كلِّيةُ الكُبرى في الشَّكل الأوَّلِ، لأنَّ الأوسط موضوعٌ فيها[٥] في هذا الشَّكل لا غير.

ويلزَمُ كلِّيَّةُ إحداهما[٦] في الشَّكل الثَّالث، إذ الأوسط موضوعٌ فيهما.

ولا بُدَّ من ملاقاة الأوسط للأصغر ـ أي إيجابه له بالفعل ـ.

فيلزَمُ إيجابَ الصُّغرى وفعليَّتها معاً في الشَّكل الأوَّل والثالث.

ولا بُدَّ في الرَّابع من هذا ـ أي عموم موضوعيَّة الأوسط لشيءٍ ـ. فيلزَمُ كلِّيةُ صغراه، لأنَّ الأوسط فيه[٧] موضوعٌ فيها.

---

(١) هو أبو الفتح انظر (ورقة ٢٠٥ـ٢٠٦، نور عثمانية ٢٧٢٠). والنقل نقل بالمعنى.

(٢) في أبي الفتح: «الشروط الثلاثة للشَّكل الأول والثالث». وهي شروطٌ ثلاثة لكلٍّ من الشَّكل الأول والثالث. فشروط الشكل الأول هي إيجاب الصغرى وفعليتها، وكلية الكبرى. وشروط الشكل الثالث هي إيجاب الصغرى وفعليتها، وكلية إحدى المقدمتين.

(٣) أي الشِّقُّ الأوَّل من شرط الشَّكل الرَّابع.

(٤) أي الشِّقُّ الثَّاني من شرط الشَّكل الرَّابع.

(٥) أي في الكُبرى.

(٦) أي إحدى المقدِّمتين ـ الصغرى والكبرى ـ.

(٧) فيه ـ أي في الشكل الرابع ـ موضوعٌ فيها ـ أي في الصغرى ـ.

ومن ملاقاته له[1]. فيلزمُ إيجابُ صغراه.

ومن حمله على الأكبر إيجاباً. فيلزَمُ إيجابُ كبراه.

وهو[2] الشِّقُّ الأوَّل من شرَط هذا الشَّكل.

أو[3] لا بُـدَّ مـن عمـوم موضوعيَّـة الأكبر لـشيءٍ، أو عمـومِ موضوعيَّة الأوسـط مـع اختلاف المقدِّمتَين في الكيف.

فيلزَمُ كلِّيةُ إحدى مقدِّمتَيه مع اختلافِهما في الكيف. وهو الشِّقُّ الثاني من شُروط الشَّكل الرابع.

ولا بُدَّ في الثاني من عموم موضوعيَّة الأكبر لشيءٍ، مع اختلاف المقدِّمتَين في الكيف.

فيلزَمُ كلِّيةُ كبراه مع الاختلاف في الكيف. وهما شرطا الشَّكلِ الثاني»[4].

ثم قال هذا القائل: «وفي مساعَدة هذه العبارة لهذا المعنى نظرٌ»[5]. انتهى.

عـدمُ المسـاعدة ظاهرٌ، فإنَّ هـذا المعنى لا يحصل إلا أن يكونَ قوله: «مـع الاختلاف في الكيف» قيـداً لقولـه: «عموم موضوعيَّة الأوسـط أيضاً»، ليخرج الشـقُّ الثاني من شرط الشَّـكل الرَّابع. فيلزمُ اجتماعُه مع سائرِ قيودِه، إذ قيود شيءٍ واحد يجب اجتماعُها.

فيخرج الحاصلُ: لا بُدَّ من أحد الأمرَين:

[١] من عموم موضوعيَّة الأوسط، مع ملاقاتِه للأصغر، ومع الاختلاف في الكيف.

[٢] ومن عموم موضوعيَّة الأكبر مع الاختلاف في الكيف.

فيلـزَم اشـتراطُ الاختـلاف في الكيـف في الشَّـكل الأوَّل والثَّالـثِ، وفي الشِّـقِّ الأوَّلِ من شرط الشَّكل الرَّابع.

ولا مَخلَـص عـن هذا إلا بأنْ يقدَّر في نظم الكلام «وإمَّا من عموم موضوعيَّة الأوسـط في الشِّـق الثـاني». فيكون الحاصلُ هكـذا: «لا بُدَّ [١] من عموم موضوعيَّة الأوسـط عيناً، مع ملاقاته للأصغر

---

(١) أي لا بدَّ في الشكل الرابع من ملاقاة الأوسط للأصغر.

(٢) أي المجموع من كليَّة الصُّغرى، وإيجاب المقدمتين. وهو الشق الأول من شرط الشكل الرابع.

(٣) عطفٌ على قوله: «ولا بدَّ في الرابع من هذا». وهذا شرحٌ لقوله السَّابق: «وهو مع قوله: «إمَّا من عموم موضوعيَّة الأوسط» إشارةٌ إلى الشِّقِّ الثَّاني من شرط الشَّكل الرَّابع».

(٤) إلى هنا كلام أبي الفتح، والشارح العلاَّمة ينقل كلامه بالمعنى.

(٥) انظر: حاشية أبي الفتح (ورقة: ٢٠٦)

بالفعـل إلخ، [٢] وإمَّا من أحـد الأمرَين: من عموم موضوعيَّة الأوسـط، وعموم موضوعيَّة الأكبر، لكن أحد هذَين الأمرَين لا مطلقاً بل مع الاختلاف في الكيف». وهذا تكلُّفٌ ظاهرٌ.

ثـمَّ إنَّه كيفـما كان، وحينئذٍ[1] يرجع حاصلُ الشِّـق الثاني أنَّه لا بُدَّ من أحـد الأمرَين ـ من عمومِ موضوعيَّة الأوسط، وعمومِ موضوعيَّة الأكبر ـ حالَ كونهما مقارنَين للاختلاف في الكيف.

وهـذا يصـدُق على بعضِ الضُّروب الغير المنتِجة من الشَّـكل الأوَّل، كما إذا كان الكبرى موجبةً كلِّيةً والصغرى سـالبةً؛ ومن الشَّـكلِ الثَّالثِ، كما إذا كان الصُّغرى سـالبةً مع كلِّيـة إحداهما[2]. فيلزم إنتاجُ هذه الضُّروب. هذا خلفٌ.

ثـمَّ قـال هذا القائل: «قولـه: «أو حمله على الأكبر» إنْ كان معطوفاً عـلى قوله: «ملاقاته» لا يفهم منـه الشِّـق الأوَّل من شرط الشَّـكل الرابـع. ـ وهو ظاهرٌ، فإنَّ الشِّـق الأوَّل كلِّيَّـة الصُّغرى مع إيجاب المقدِّمتَين، لا مع إيجاب إحدى المقدِّمتَين[3] ـ.

وإن كان معطوفـاً عـلى المقـدَّرِ ـ أي مـع ملاقاتـه للأصغر بالفعـل وحدَها، أو مـع حمله على الأكبر ـ، فيلزم اشـتراطُ الفعليَّة في الشَّـكل الرابع. وهو وإنْ كان مشروطاً بها في نفس الأمر، لكنَّه غيرُ مذكور سابقاً، وقد كان في صدد بيانِ الشُّروط المذكورةِ سابقاً»[4]. انتهى.

وهذا الكلام لا مُحصَّل له، فإنَّ لزوم اشـتراط ما هو شرطٌ في نفس الأمر اسـتطراداً لا خُلفَ فيه، وإن لم يكن في صدد بيانه. وقد مرَّتْ الإشارةُ إليه.

لكنْ في هذا فسـادٌ آخر وهو أنَّ بين شِـقَّي شرط الشَّـكلِ الرابع انفصالٌ حقيقيٌّ. فلو كان شـقَّاه مسـتفادَينِ من شـقَّي هذا الترديد كان بينهما انفصالٌ حقيقيٌّ، و[5]قد اندرج الضَّربُ الرَّابع والسَّابع في الشقِّ الأوَّل، لصدق عمومِ موضوعيَّةِ الأوسط مع الملاقاة للأصغر عليهما[6].

ثمَّ إنَّه إنْ أراد بتقييد «وحدَها» ملاقاتَه للأصغر من غير ملاقاته للأكبر، فيلزَم اشتراطُ الاختلاف في الكيف في الشَّكل الأوَّل والثَّالث، بل سلبُ الكبرى. وإنْ أراد مع عدمِ اعتبار ملاقاتِه للأكبر سواءٌ كان ملاقياً له أوْ لا، ففيه نوعُ بُعدٍ. هذا؛ فالحقُّ في شرح هذا الكلام ما أفدناه سابقاً.

---

(١) كذا في المخطوط والمطبوع. وكأنَّ أصل العبارة يحتمل أحدهما، هكذا: «ثم إنَّه كيفما كان يرجع إلخ». أو «وحينئذٍ يرجع إلخ».

(٢) لأنه يصدق في هذين الضربين عمومُ موضوعيَّة الأوسط مع الاختلاف في الكيف.

(٣) هذه القطعة زيادة الشارح العلاَّمة.

(٤) انظر: حاشية أبي الفتح (ورقة ٢٠٦). والنقل بالمعنى.

(٥) الواو حالية.

(٦) أي على الضرب الرابع والسابع من الشكل الرابع.

وإذ قد فرَغَ من الإشارة إلى شروط الشَّكلِ الأوَّل والثالث كلِّها، وشروطِ سائرِ ضُروب الشَّكل الرابع، وشروطِ الشَّكل الثاني كمّاً وكيفاً. ولم يبقَ إلا شروطُه[1] جهةً، فأشار إليه بقوله: **(مع منافاة نسبةِ وصفِ الأوسط إلى وصف الأكبر لنسبتِه)** أي نسبةِ وصفِ الأوسط **(إلى ذات الأصغر)**.

وتفصيلُه أنَّ شرط الشَّكل الثاني بحسب الجهة أمرانِ:

أحدُهما: أحدُ الأمرَين من [١] كون الصُّغرى من إحدى الدائمتَينِ، [٢] وكونِ الكُبرى من القضايا الستِّ المنعَكسةِ السوالبِ[2].

والثاني: عدمُ استعمالِ الممكنة إلا مع الضروريَّة إنْ كانت[3] كبرى، ومعها[4] ومع المشروطتَين إنْ كانت صغرى.

فإذا كانت الكُبرى من المنعَكسةِ السوالبِ، فلا أقلَّ من أنْ تكون عرفيَّةً عامَّة[5]، والصُّغرى مطلقةً عامَّة[6].

ففي الكبرى نسبةُ وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بالدَّوام كما هو شأن العرفيَّةِ العامَّة، فإنَّ الدَّوام فيها ما دام الوصفُ. ونسبتُه[7] إلى ذات الأصغر في الصُّغرى بالإطلاق. ولا شكَّ في منافاة الدَّوام والإطلاق إذا كانا في قضايا مختلفةِ الكيف.

وكذا إذا كانت الصُّغرى ممكنةً مع المشروطة[8] الكُبرى؛ فإنَّ نسبةَ الوصفَين[9] في الكُبرى حينئذٍ بالضَّرورة، كما يُنادي عليه حقيقةُ المشروطةِ. ونسبةُ وصفِ الأوسط إلى ذات الأصغر في الصُّغرى حينئذٍ بالإمكان. ولا شكَّ في تنافيهما[10].

ولكن لا يخلو عن شائبةِ شبهةٍ، فإنَّ في المشروطة الكبرى ضرورةَ نسبةِ وصفِ الأوسط إلى

---

(١) أي شروط الشكل الثاني.

(٢) وهي الدائمتان ـ الضرورية والدائمة ـ والعامتان ـ المشروطة العامَّة والعرفية العامَّة ـ والخاصتان ـ المشروطة الخاصَّة والعرفية الخاصَّة ـ.

(٣) أي إن كانت الممكنةُ كبرى.

(٤) أي مع الضرورية، ومع المشروطتين ـ العامة والخاصة ـ إن كانت ـ الممكنةُ ـ صُغرى.

(٥) لأنهَّا أعمُّ القضايا الستِّ المنعكسة السَّوالب.

(٦) لأنهَّا أعمُّ القضايا سوى الممكنتين.

(٧) أي نسبة وصف الأوسط.

(٨) أي المشروطة العامة. وإنَّما اكتفى بها لأنهَّا أعمُّ القضايا الثلاث: الضروريَّة والمشروطتين.

(٩) أي وصف الأوسط ووصف الأكبر.

(١٠) أي تَنافي الضرَّورةِ والإمكانِ إذا كانا في قضايا مختلفةِ الكيف.

مجمـوعِ وصف الأكبر وذاتِه، فإنَّ منشـأ الضَّرورة فيها مجموعُ الـذات والوصف. ومن الجائز أن يكونَ الـشيء ضروريـاً للمجموعِ، ولا يكون ضروريـاً لواحدٍ من أجزائه. فيجوزُ أنْ لا يكون نسـبةُ وصف الأوسطِ إلى وصفِ الأكبر بالضَّرورة، حتى تكونَ منافيةً لنسبةِ وصفِ الأوسط إلى ذات الأصغر التي هي بالإمكان.

وحلُّـه أنَّ وصف الأكبر لا يُوجَد خارجَ الذات التي لها معه[1] ضرورةُ نسـبةِ وصف الأوسـط؛ لأنَّ الكبرى كلِّيةٌ في هذا الشَّـكل، فوصفُ الأكبر مسـتلزِمٌ لمجموع ذاتِه ووصفِه، فإنَّه لا يوجد بدونِها، وكذا مجموعُ ذاته ووصفه مستلزِمٌ لوصفه. فنسبةُ وصفِ الأوسط إلى وصفِ الأكبر ضروريَّةٌ، كنسبته إلى مجمـوع الـذَّات والوصف. ونسـبتُه إلى ذات الأصغر إمكانيَّةٌ. ولا شـكَّ في تنافيهـما إذا كانا مختلفَي الكيفيَّة. هذا. والله أعلم بالصَّواب[2].

وأمـا إذا كانـت الصُّغرى مشـتملةً على الدَّوام الـذاتيِّ مع كون الكبرى إحـدى الفعليَّات، فغايةُ التقرير أنَّ الكبرى على هذا التقديرِ لا أقلَّ من أن تكونَ مطلقةً عامَّةً. فنسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر في الكبرى بالإطلاق، ونسبةُ وصفه إلى ذات الأصغر في الصُّغرى بالدَّوام، كما يحكم به الدائمةُ. ولا شكَّ في تنافيهما.

وكذلـك الضروريَّـةُ مـع الممكنة إذا كانـت الضروريَّةُ صُغـرى، والممكنة كُبرى. فنسـبةُ وصف الأوسط إلى وصفِ الأكبر في الكُبرى بالإمكان، ونسبتُه إلى ذات الأصغر في الصُّغرى بالضرورة. ولا شكَّ في تنافيهما إذا كانا مختلفَي الكيفيَّة.

---

(١) قوله: لها ـ أي للذات ـ معه ـ أي مع الوصف ـ. وقوله: «لها» مع متعلقه خبر مقدَّم. وقوله: «ضرورةُ نسبةِ إلخ» مبتدأ مؤخَّر.

(٢) حاصل الشـبهة أن الصغرى إذا كانت ممكنة، والكبرى مشروطة عامة يصحُّ أن لا يكون بينهما تنافٍ، فلا يتحقق الشرط ـ منافاة نسبة وصف الأوسط إلخ» ـ. ولنفرض القضية الممكنة هكذا: كل كاتبٍ متحرك بالإمكان العام. والمشروطة العامَّة: بالضرورة لا شيء من الكاتب بمتحرك ما دام كاتباً. والحكم في هذه المشروطة بضرورة التحرك لمجموع الذات والوصف، أي لمجموع ذات الكاتب ـ مثلاً عمرو وبكر و... ـ ووصف الكتابة. فالتحرك ضروريٌّ لمجموع الذات والوصفِ. وقد يجوز أن لا يكون ضرورياً للوصف ـ الكتابة ـ وحدَه!

وواضحٌ أن النسـبة المطلوبة في هذه الضابطة هي نسـبة وصف الأوسـط ـ وهو المحمول هنا ـ إلىٰ وصف الأكبر ـ وهو الموضوع ـ. فيجوز أن لا تكون نسبةُ وصفِ المحمول ـ المتحرِّك ـ إلىٰ وصف الموضوع ـ الكاتب ـ ضروريةً.

وقد كانت نسبة وصف الأوسط إلىٰ ذات الأصغر بالإمكان. فلمَّا لم تتحقَّق الضَّرورةُ في نسبة وصف الأوسط إلىٰ وصف الأكبر، لم تحقَّق المنافاة هنا! لأن الإمكان إنما يتنافىٰ مع الضرورة، ولا ضرورة هنا.

وحاصـل الحـلِّ أن الكـبرىٰ ـ وهي التي فرضناها مشـروطةً عامةً ـ في هذا الشـكل ـ أي الشـكل الثاني ـ كليـةٌ. فالحكم فيها يكون بالأوسطِ علىٰ جميع أفراد الأكبر، لأنَّ الأكبر يكون موضوعـاً كما هو واضحٌ.

وبعبارة أخرىٰ يكون الحكمُ بوصف الأوسط علىٰ جميع أفراد الأكبر. فالحكم شامل لجميع أفراد وصف الأكبر. ولا يُوجَدُ فردٌ ـ ذاتٌ ـ من أفراد الأكبرِ إلا ووصف الأوسط يشمله. فليس للأكبر فردٌ خارج هذا الحكم. فالوصف هنا مستلزم للذات.

وإن كانت الممكنةُ صُغرى مع الكبرى الضروريَّة فالأمر حينئذٍ بالعكس[1].

والمراد بالمنافاة عدمُ الاجتماع في الصِّدق لو فُرِض الموضوعُ واحداً. وهذا أعمُّ من المناقَضة فإنَّها عدم الاجتماع صدقاً وكذباً[2].

فإذا تحقَّق التَّنافي المذكور فيما إذا كان الاختلاط من الصُّغرى المطلقةِ العامَّة التي هي أعمُّ الفِعليَّات، مع الكبرى العرفيَّة العامَّة التي هي أعمُّ المنعكِسة السوالبِ، وفيما إذا كان الاختلاطُ من الصُّغرى الدائمةِ التي هي أعمُّ من الضروريَّة ومن الكُبرى المطلقةِ العامَّة، تحقَّقت تلك المنافاةُ فيما إذا كان الاختلاطُ من سائر الفعليَّات الصُّغريات، وسائرِ المنعكِسة السَّوالب من الكُبريات.

وكذا إذا تحقَّقت فيما إذا كان الاختلاطُ من إحدى الدائمتَين الصُّغرى مع سائر الكبريات الفعليَّات؛ لأنَّ تنافي الأعمَّين مستلزمٌ لتنافي الأخصَّين كما لا يخفى على من له أدنى مَساسٌ.

فما قال ميرزا جان: «إنَّه إذا كانت الصُّغرى ضروريةً، والكبرى من إحدى الفعليَّات فلا يتحقَّق التنافي المذكور بحسب الجهة، لأنَّهما قد يكذبانِ» خالٍ عن التحصيل[3].

[شروط الشَّكل الرَّابع جهةً]

ثمَّ[4] اعلم أنَّ الضرَّب الثَّالث من الشَّكل الرابع[5] مشروطٌ بأمورٍ:

- أحدُها: كونُ المقدمتَين فعليَّتَين.

---

(١) أي تكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر في الكبرى بالضرورة، ونسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر في الصغرى بالإمكان.

(٢) فيجوز في المنافاةِ الاجتماعُ في الكذب بخلاف المناقضة.

(٣) وذلك لأنَّه لَّما تحقَّقت المنافاةُ بين الدائمة التي هي أعمُّ من الضروريَّة وبين المطلقة العامَّة التي هي أعمُّ الفعليات، لا شكَّ أنهَّا تتحقق بين الضرورية وبين إحدى الفعليات.

هذا أوَّلاً، وثانيًا قد ذكرنا أنَّ المراد من المنافاة هي التنافي في الصدق، فلا حرج لو كذَبا.

(٤) وزيد في المطبوع قبلَ هذه العبارة قطعةٌ كاملة، هي: «وههنا بحثٌ عُوَيصٌ، هو أنَّا لا نسلِّم أنَّ الكبرى إذا كانت مطلقةً عامَّة كانت نسبةُ وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بالإطلاقِ، لجواز أن يكونَ الوصفانِ متنافيَين فلا يكون بينهما ثبوتٌ بالإمكان، أو متلازمَين فلا يكون سلبٌ بالإمكان فضلاً عن الإطلاق، ألا ترى أنَّه يصدق «لا شيءَ من الفلك بساكنٍ دائماً. وكلُّ متحرِّك الأصابع ساكنٌ بالفعل». و«كلُّ فلك متحرِّكٌ. ولا شيءَ من متحرِّك الأصابع بمتحرِّكٍ بالإطلاق». وكذا إذا كانت الصُّغرى ضروريَّةً والكُبرى ممكنةً أنْ لا يكونَ نسبةُ وصف الأوسط ممكناً لوصف الأكبر كما في المثال المذكور. هذا. والله أعلم».

وهي زائدة هنا، إذ البحث يأتي مع زيادةٍ بقوله: «ولكن بقي ههنا بحث حق إلخ»

(٥) إنَّما بدأ بالضرب الثالث، لأن كلتي مقدمتي الضربين الأولين موجبة، فلا يكون فيه إلا شرط واحد وهو كونهما فعلتين. وهو مشهور.

- وثانيها: كون السالبة منعكسةً، فلزم كونُ صغراه من السِّتَّة[1].
- وثالثُها: كونُ الصُّغرى دائمةً، والكبرى مشتملةً على الدَّوام الوصفيِّ.

فإن كانت الصُّغرى دائمةً فتنعكِس كنفسها. فتصير نسبةُ وصفِ الأوسط إلى ذات الأصغر بالدوام، ونسبةُ وصف الأكبر بالإطلاقِ. ولا شكَّ في تنافيهما.

وإنْ كانت الكبرى عرفيَّةً عامَّة فنسبةُ وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بالدوام، وإلى ذات الأصغر بالدوام الوصفيِّ. ويلزمُه الإطلاق. ولا شكَّ في تنافيهما.

وأمَّا إذا لم تكن السالبة فيها منعكسةً فلا نسبةَ لوصف الأوسط إلى ذات الأصغر أصلاً. وكذا لو كانت منعكسةً، لكن كانت الصغرى غيرَ الدائمتَين، والكبرى غير منعكسة السوالب، بل كانت مطلقةً أو وقتيَّةً أو وجوديَّةً، فلا نسبةَ لوصف الأوسط إلى وصف الأكبر، بل وليس نسبةُ وصف الأوسط إلى ذات الأكبر منافيةً لنسبته إلى ذات الأصغر، إذ لا منافاةَ بين الدوام والضرورة الوصفيَّين أصلاً.

فلاح لك أنَّه إذا تحقَّق الشَّرطان المذكوران تحقَّقتْ المنافاةُ المذكورة. وإذا انتفى أحدُهما انتفى المنافاةُ.

وشرطُ الفعليَّة لازمٌ للأخيرَين[2]. وبانتفاء الفعليَّة انتفى الأخيرانِ.

- والرابع والخامس مشروطانِ بالأولَين فقط[3].

فإذا كانت الصُّغرى موجبةً فعليَّة. والموجبةُ الفعليَّةُ لا أقلَّ من أن يصدق في عكسه مطلقةٌ عامَّةٌ. فنسبةُ وصف الأوسط إلى ذاتِ الأصغر بالإطلاقِ. والكبرى لمَّا كانت منعكِسةَ السَّوالب، فلا أقلَّ من أن تكونَ عرفيَّةً عامَّةً. فنسبته إلى وصف الأكبر بالدَّوام. ولا شكَّ في التنافي بينهما.

وأمَّا إذا لم يكن الصُّغرى فعليَّةً، بل ممكنةً، فلا عكسَ، فلا نسبةَ لوصف الأوسط إلى ذات الأصغر. وكذا إذا لم يكن الكبرى وصفيَّةً، فلا نسبة بين الوصفَينِ، بل ليس نسبته إلى ذات الأكبر منافيةً لنسبته إلى ذات الأصغر، إذ لا يصدُق في عكس موجبةِ الدَّوام الوصفي. فهذه المنافاة دائرة مع الشرطَين وجوداً وعدماً.

---

(١) لأنَّ صغرى الضرَّب الثَّالث سالبةٌ كليةٌ.

(٢) هما كون السالبة منعكسةً. وكون الصغرى دائمة والكبرى مشتملة على الدوام الوصفي. وذلك لأن الفعلية أعمُّ منهما، والأعمُّ لازمٌ للأخصِّ. وبانتفائه ينتفيان لأنَّ انتفاء الأعمِّ مستلزمٌ لانتفاء الأخصِّ.

(٣) أي الضرَّب الرَّابع والخامس من الشكل الرَّابع مشروطان بكون المقدِّمتين فعليَّتين، وبكون السَّالبة منعكسة.

والسَّادسُ مشروطٌ بأمرَين: [١] انعكاسِ صغراه السَّالبةِ. [٢] وكونِ كبراه ممَّا يصدق عليه الدَّوامُ. فنسبةُ وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بالدَّوام الوصفيِّ، لأنَّ السالبة الجزئيةَ إنَّما تنعكس إذا كانت من إحدى الخاصَّتَين إلى العُرفية الخاصَّة. فهذه النسبةُ بالإطلاق البتَّةَ. ونسبةُ وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بالدَّوام. ولا شكَّ في تنافيهما.

وأمَّا إذا لم تكن صغراه منعكسةً، فلا نسبةَ لوصف الأوسط إلى ذات الأصغر. وكذا إذا لم تكن كبراه ممَّا يصدُق عليه الدَّوامُ الوصفيُّ، فلا نسبةَ بين الوصفَين. وأمَّا نسبةُ وصفه إلى ذات الأصغر فبالإطلاق، وهي غيرُ منافية لنسبته إلى ذات الأصغر بالدَّوام الوصفيِّ.

فلو حمل قوله: «مع منافاة إلخ» على ما هو أعمُّ من الصريحة والضمنيَّة، وأُخرِج حاصلُ الشقِّ الثاني أنَّه لا بُدَّ من عموم موضوعيَّة الأكبر، مع الاختلاف في الكيف، مع منافاةِ نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر المذكورةِ في الكُبرى صريحاً، كما في الوصفيَّات، أو ضمناً كما في الدائمتَين وغيرِهما، لنسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغرِ المذكورةِ في الصُّغرى صريحاً، كما في الشَّكل الثاني، أو المفهومة التزاماً كما في صُغريات الضُّروب المذكورة من الَّشكل الرَّابع، لم يكن[1] بعيداً، بل أولى كما لا يخفى على المتأمِّل فيما ذكر.

فلا يرد أنَّ قوله: «إمَّا من عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف» مقيَّدٌ بقوله: «مع منافاة إلخ» وهذا المقيَّد غيرُ صادقٍ على ضربٍ من ضُروب الشَّكل الرابع، فبقي الضَّربُ الخامسُ والسادسُ خارجاً عن كلا الشقَّين فما تمَّ الضابطةُ.

وبعضُهم[2] قيَّدوا قوله: «مع منافاة إلخ» بالقياس الذي الأكبُر والأصغر فيه موضوعانِ. ولا يخلو عن تكلُّفٍ.

قال ذلك البعضُ ممَّن تصدَّى لشرح هذا الكتاب: «المرادُ بنسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر نسبةُ كبراه». وقال: «إنَّما عُبِّر به مع أنَّها نسبةُ وصف الأوسط إلى ذات الأكبر أيضاً، لأنَّ الأكبر يصير في النتيجة محمولاً. والمحمولُ هوالوصف»[3].

ثمَّ نَقَض[4] بأنَّه لا يصحُّ هذه المنافاةُ فيما إذا كانت الكُبرى من إحدى الوصفيَّات، والصغرى

---

(١) جواب قوله: «لو حمل قوله إلخ»

(٢) هو أبو الفتح. والقياس الذي يكون الأكبر والأصغر فيه موضوعان يكون على هيئة الشكل الثاني. قال أبو الفتح (ورقة: ٢٠٦): «ثم قوله: «منافاة نسبة وصف الأوسط إلخ» إشارة إلى شرط الشكل الثاني من حيث الجهة».

(٣) انظر: حاشية أبي الفتح (ورقة: ٢٠٦)

(٤) انظر: حاشية أبي الفتح (ورقة: ٢٠٦) قال: «ولا يذهب على من له أدنى تأمُّلٍ أنَّ المنافاة المذكورة غير متحقِّقة في كثير =

فعليَّـةً. وكـذا إذا كانت الممكنةُ صغرى مـع الكبرى المشروطة، فإنَّ الـدَّوام الوصفيَّ لا ينافي الإطلاقَ الذاتيَّ، والضرورة الوصفيَّة لا تنافي الإمكان الذاتيَّ.

ثـمَّ قـال(1): «إلا أنْ يُـراد بمنافاة نسـبة الكبرى منافـاةُ نوع النسـبة وههنا نوعُ الـدوام ينافي نوعَ الإطـلاق. وكـذا نـوعُ الضَّرورة ينـافي نوعَ الإمـكان. وإنْ لم يكـن خصوصُ الـدوام الوصفـيِّ منافياً لخصوص الإطلاق الذاتي، وخصوصُ الضَّرورة الوصفيَّةِ لخصوص الإمكان الذاتي».

ثـمَّ قـال: «وعلى هذا يلزم دخولُ الاختلاط من الصغرى المشروطةِ مع الكبرى الممكنة والعرفيَّةِ العامَّة الصُّغرى مع المطلقة في هذه الضابطة لأنَّ نوع النسبتَين متنافيانِ وإنْ لم يكن خصوصُ الوصفي والذاتي متنافيَين.

والحاصل أنَّه إن أريد تنافي خصوصِ النسبتَين المذكورتَين في المقدمتين فيلزم خروج اختلاطاتِ الصُّغريـات الفعليَّـاتِ مع الوصفيَّات الكبريات واختلاطاتِ الممكنـات الصُّغرى مع المشروطتَين مع أنَّهـا منتجةٌ بلا ريب. وإنْ أريد تنافي نوعِ النسـبتَين يلزم دخـول اختلاطاتِ الصُّغريات الوصفيَّات مع الكبريات الفعليَّة في الضابطة مع أنَّها غيرُ منتجة»(2). انتهى.

أعجبنـي كلامـه فإنَّ حمْلَ العبارة على معنـى بعيدٍ، ثمَّ الاعتراضُ عليه، وتركُ محمَلٍ قريبٍ سـالمٍ عنه، لا يليق بأحدٍ من المحصِّلين، فإنَّ حمْلَ قوله: «نسـبة وصف الأوسـط إلى وصف الأكبر» على نسبة الكـبرى، وحمل الوصف على الذات بعيدٌ غايةَ البُعـد، فعليك ما فسَّرنا به كلامَ المصنِّف بلا مزيد عليه في تصحيحه.

[بحثٌ حقٌّ]

لكـنَّ بقـي ههنا بحثٌ حقٌّ، لأنَّا لا نسـلِّم أنَّ الكُـبرى إذا كانت من المطلقـات الغير الوصفيَّات مـع الصُّغـرى الدائمـةِ، يكون نسـبةُ وصف الأوسـطِ إلى وصف الأكـبر بالإطلاق، فإنَّـه لا يلزَم من فعليَّة انتسـاب وصف الأوسـط إلى ذات الأكبر فعليَّةُ تلك النسبة بين الوصفَين(3)، بل ربَّما تكون نسبةُ الوصفَين منافيةً لنسـبةِ الوصف إلى الذات، فلا تكون منافيةً لنسـبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر، بل موافقةً.

= من الاختلاطات المنتجة من هذا الشكل، كاختلاط الصُّغرى الممكنة العامَّة مع الكبرى المشروطة العامَّة أو الخاصَّة، واختلاط المطلقة العامَّة مع الكبرى المشروطة العامَّة أو الخاصَّة أو العرفية العامَّة والخاصَّة».

(1) انظر: حاشية أبي الفتح (ورقة: 206)، والنقل بالمعنى.

(2) انظر: حاشية أبي الفتح (ورقة: 206)، والنقل بالمعنى.

(3) أي وصف الأوسط ووصف الأكبر.

ألا ترى إلى قولنا: «لا شيءَ من الفلك بسـاكنٍ دائماً. وكلُّ متحرِّك سـاكنٌ[1] بالفعل». فإنَّ نسـبة وصفَي الأوسط والأكبر بدوام السلب. وهي موافقةٌ لنسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر.

كذا إذا كانت الصُّغرى ضروريَّةً، والكبرى ممكنةً، لا يلزَم فيه أنْ تكون نسـبةُ وصفَي الأوسـط والأكبر بالإمكان كما في المثال المضروب.

فالصَّواب أن يقال: «مع منافاة نسـبةِ وصف الأوسـط إلى وصف الأكبر أو ذاتِه لنسـبته إلى ذات الأصغر». وحينئذٍ لا يرد هذا السؤال الحقّ.

[بيان دوران المنافاة مع الشرطين عدماً]

هـذا كلُّـه بيانُ دوران هـذه المنافاة مع الشرطَين وجـوداً. وأمَّا دورانُها معهـما عدمًا، فلأنَّه لو انتفـى الـشَّرط الأوَّل لـكان الصُّغـرى إمَّا غـيرُ دائمة، والكـبرى ممَّا لا تنعكـس سـوالبُها. وحينئذٍ فالصُّغـرى إمَّـا مـن إحـدى الوصفيَّـات الأربـع أو مـن سـائر المطلقـاتِ، والكـبرى مـن إحدى الوجوديَّـات. وأخصُّ الوصفيَّاتِ المشروطـةُ الخاصَّةُ. وأخصُّ الوجوديَّاتِ الوقتيَّةُ. فحينئذٍ نسـبةُ وصفِ الأوسط إلى ذات الأصغر بالضرورة الوصفيَّة لا دائماً والوقتيَّةِ. ونسبةُ وصف الأوسط إلى وصـف الأكبر ـ لو كانت ـ تكـونُ بالضَّرورة الوقتيَّةِ. ولا منافاةَ بين الـضرورة الوصفيَّة والوقتيَّة. وكذا لا منافاةَ بين نسـبة وصف الأوسـط إلى ذات الأكبر، ونسـبتِه إلى ذات الأصغر. وإذا لم تُنافِ النسبتانِ الأخصَّانِ لم تُنافِ الأعمَّان أيضاً.

ولـو انتفـى الشَّرطُ الثاني، فالممكنـةُ الصُّغرى إمَّا أن تكـونَ مع الكبرى الدائمـةِ أو العرفيَّتَينِ أو الوجوديَّـات. ومـن البيِّن أنَّه حينئذٍ يكون نسـبةُ وصف الأوسـط إلى ذات الأصغر بالإمكان، ونسـبةُ وصف الأوسط إلى وصف الأكبر أو[2] ذاتِه بالدَّوام الذاتيِّ أو الوصفيِّ أو الضرورةِ الوقتيَّة أو الفعليَّةِ. ولا منافاةَ بينهما وبين الإمكان الذاتيِّ.

أو تكون الكبرى ممكنةً مع الصُّغرى الدائمةِ أو الوصفيَّات الأربع أو الوجوديات. ولا خفاء في أنَّ نسـبة وصف الأوسـط إلى ذات الأصغر بالدَّوام الذاتيِّ أو الوصفيِّ أو الضرورة الوصفيَّةِ أو الوقتيَّةِ أو بالفعل. ونسبةُ وصف الأوسط إلى ذات الأكبر أو وصفِه ـ لو كانت نسبةٌ إلى وصفه ـ بالإمكان. ولا منافاة بين الإمكان وبين واحدٍ منها.

---

(١) في المخطوط والمطبوع: «حيوانٌ ساكنٌ». ومقتضى السياق حذف الحيوان كما لا يخفى.

(٢) في المخطوط والمطبوع: «وذاته». وقد اتضح من البحث الذي ذكره آنفاً أن الصواب أن يقول: «أو ذاته».

[ضابطةٌ للشارح العلامَّة تشمل جميع ضروب الشَّكل الرابع بحسب الجهة أيضاً]

هذا ما منَّ الله تعالى على هذا العبد بمنِّه وكرمه في تحقيق الضَّابطة للتهذيبِ. لكنَّها لَمَّا كانت عاريةً عن بعض شُروط الشَّكل الرابع بحسب الجهة فلذا أُريدُ أن أُتمَّها بزيادةِ بعضِ القيود فنقول:

«لا بُدَّ [١] من عموم موضوعيَّة الأوسط، ولا موضوعيَّة الأكبر، مع ملاقاته للأصغر بالفعل. وعند موضوعيَّته إمَّا مع حمل الأصغر عليه بالفعل، أو حملِه على الأكبر كذلك، أو منافاةِ وصفَي الأكبر والأوسطِ في ذات في الجملة، مع مقارَنتهما لتلك الذَّات بالفعل، وإمَّا مع منافاة وصفَي الأصغر والأوسط في تمامِ ذاته، مع صدقِهما عليه بالفعل، مع ملازمةِ وصفَي الأوسط والأكبر في ذاتٍ في الجملة.

[٢] وإمَّا من عموم موضوعيَّة الأكبر، مع منافاة نسبةِ وصف الأوسط إلى ذات الأكبر أو وصفِه لنسبتِه إلى ذات الأصغر المشتملةِ عليها الصُّغرى صريحاً أو على ملزومها».

فزيادةُ قولي: «ولا موضوعيَّة الأكبر» لإخراج الشَّكل الرابع من هذا الشِّق من الترديد الثَّاني[1].

وقولي: «عند موضوعيَّته» إشارةٌ إلى الضربَين الأوَّلين[2]. والشرطُ فيهما فعليَّةُ المقدِّمتين.

وقولي: «أو منافاة وصفَي الأكبر والأوسط» عطفاً على قولي: «أو حمله» إشارةٌ إلى الضَّرب السابع. والشرطُ فيه فعليَّةُ الصُّغرى، وكونُ الكبرى من الخاصَّتَين. ويلزَم فيهما منافاةُ وصفَي الموضوع والمحمول في ذاتٍ في الجملة، مع صدقهما عليها بالفعل. وهو السلب في السالبة الجزئية منهما.

وقولي: «وإمَّا مع منافاة» إشارةٌ إلى الضَّرب الثَّامن. والشرطُ فيه [١] كون صغراه من الخاصَّتَين. وإليه أشرتُ بقولي: «منافاة وصفَي الأصغر والأوسط، مع مقارنتهما للذات». [٢] وكون كبراه ممَّا ينعكس سوالبُها. وإليه أشرتُ بقولي: «مع ملازمة وصفَي الأوسط والأكبر في ذاتٍ في الجملة». فإنَّ أعمَّها العرفيَّةُ العامَّة، ولا بُدَّ في موجِبتها من تلازمِ الوصفَين في ذات الموضوع.

وبقولي: «إمَّا من عموم موضوعيَّة الأكبر» إلى قولي: «المشتملة عليها صريحاً» إلى شروط الشَّكل الثاني كمّاً وكيفاً وجهةً.

وقولي: «أو على ملزومها» أي ملزوم نسبة وصفِ الأوسط إلى ذات الأصغر، إشارةٌ إلى الضُّروب الباقية من الشَّكل الرابع، على ما بيَّنَّاه. وهذه النسبة المذكورة في صُغرياتها، وهي ملزومة لها.

---

(١) كذا في المخطوط والمطبوع. والظاهر أن قوله: «من الترديد الثاني» زيادةٌ ولا تستقيم مع السياق.

(٢) أي من الشكل الرابع.

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاةُ على محمدٍ المصطفى أحمدَ المجتبى، وآله وأصحابه.

اللَّهم تجاوَزْ عن سيِّئاتِ عبدِك عبدِ العلي.

واجعلْ خاتمةَ أموره خيراً آمينْ آمينْ آمينْ يا ربَّ العالمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح ضابطة المفتي سعد الله

نحمدك يا من منه المبدأ وإليه المعاد، ونصلِّي على الشَّكل الأوَّل[1] من سلسلة الإيجاد، وعلى ضابطة ضروب الرَّشاد، وآله وأصحابه الأمجاد.

أمَّا بعد؛ فيقول المعتصم بحبل الله محمَّدٌ المدعوُّ بـ «سعد الله»: لَـمَّا التمس مني خُلَّص الأحباب وعمدة الأصحاب، ولا سيَّما من وهو كالرُّوح للجسد، جعله الله كاسمه شمس الدين محمد، أنْ أفصِّل ما أجمله العلَّامة السعدُ الأديب في ضابطة التهذيب، فشرعتُ في شرحه فاتحاً لإغلاق بعض الشارحين[2]، مع التعرُّض لما عثر به بعض الناظرين. لكني لقصورِ باعي في صِناعة التصنيف، وعَجْزِ فكري عن إتيان ما يقتضيه التأليفُ، لا آمَنُ الزَّلَّات في هذه الوريقات، فأرجو ممَّن سلكوا مسلك الإنصاف وتنكَّبوا عن طريق الاعتساف، أن يُجروا قلمَ الإصلاح على خطيَّاتي، ويُسدِلوا سترَ العَفْو على عثراتي. هذا، وأسألُ الله الميسِّر لكلِّ صعابٍ أن يُمنَّ عليَّ بما يُوصلني إلى الصَّواب.

وها أنا قبل الشُّروع في كلام المصنِّف أضع ضابطةً أخرى أخصرَ[3] من ضابطته، وأوضحَ وأسهلَ من تفصيله للشرائط فيما سبق[4]، مع الإشارة[5] إلى شرائط جميع ضروب الأشكالِ الاثنين والعشرين[6] تعييناً وترتيباً، بخلاف ضابطة المصنِّف، فإنهَّا لا تشير إليها كذلك، إلا[7] أنَّ هذه كمًّا وكيفاً فقط.

---

(١) المراد به سيِّد المرسلين وخاتم النبيين ﷺ لأنَّه الصُّورة الأولى من الموجودات، كما قاله ﷺ: «أوَّلُ ما خلق اللهُ نوري». ولا يخفى لطفُ براعة الاستهلال فيه. (هامش)

(٢) المراد به اليزدي. (هامش)

(٣) إذ حروفُها ثمان وسبعون، وحروف ضابطة المصنِّف مائةٌ وثلاثة وتسعون. فهي ضعفها تخميناً. (هامش)

(٤) إشارة إلى ما في التهذيب من ذكر شرائط الأشكال الأربعة مفصلا. والحاصل أن هذه الضابطة الموعودة أخصر مما أجمله العلامة التفتازاني وأوضح معنى وأسهل تناولا مما فصله أوَّلاً. ولعمري إنها لأجدى من تفاريق العصى. (هامش)

(٥) يعني أنَّ في هذه الضابطة أشير إلى ترتيب ضروب الأشكال الأربعة أيضاً، بأنَّ الضرب الأوَّل من الشكل الأول من الموجبتين الكليَّتين، والثاني من كذا، وهكذا، بخلاف ضابطة المصنِّف، إذ غاية أمرها أنَّ الضروب مندرجةٌ تحتَها، لكن لا يُعلَم منها تعيين الضروب. (هامش)

(٦) فالأربعة للأوَّل، وكذا للثاني، والستة للثالث، والثمانية للرابع. (هامش)

(٧) يعني أنَّ هذه الضابطة أحسنُ بكثيرٍ من ضابطة المصنِّف، لكن لم يُذكَر فيها شرائط الأشكال جهةً، بخلاف ضابطة المصنِّف إذ قد ذُكِر فيها بعضُها. (هامش)

فلنصطَلِحْ أوَّلاً أنَّ «ا» عبارةٌ عن الموجبة الكليَّة، و«ب» عن السَّالبة الكليَّة، و«ج» عن الموجبة الجزئيَّة، و«د» عن السَّالبة الجزئيَّة. فعليك أيُّها الطالب الحبيب أن تعرف بهذه الحروف[1] مقدِّمَتَيِ الأشكال بالترتيب، وهي في هذين البيتين على بحر المتقارب[2]:

فَأَا أَبْ، وَجَا جَبْ لِأَوَّلْ[3]، وَأَبْ بَا ... وَجَبْ جَا لِثَانٍ، وَأَا أَبْ وَجَا جَبْ

وَأَجْ أَدْ لِثَالِثْ، وَأَا أَجْ وَبَا أَبْ ... وَجَبْ دَا وَأَدْ بَجْ، لِرَابِعْ تُجَارِبْ

إن استحضرتم هذا الخطابَ ظفرتُم على الأعلام في هذا الباب. يُعينكم حقَّ الإعانة فيما سيأتي من شرح هذا الكتاب، فإنَّ هذا لَشيءٌ عُجاب.

فأقول: إنَّ الضَّابطة عرفاً يرادف القاعدةَ والقانونَ. وأمَّا على ما اصطلح المصنِّف من (**ضابطة شرائط الأشكال الأربعة**) فهي الأمر المُلازم للشرائط المذكورة سابقاً في القياس الاقترانيِّ الحمليِّ وجوداً وعدماً كما قالوا.

وفيه[4] ما أقول: أمَّا عكساً فلأنهَّا لا تشتمل على كبرى السَّابع من الرَّابع، إذ إنهَّا سالبةٌ جزئيَّةٌ، لا يشملها عمومُ موضوعيَّة الأوسط، ولا عمومُ موضوعيَّة الأكبر، لا بنفسهما، ولا مع الضميمة المعتبَرة مع كلٍّ واحدٍ منهما.

---

(١) وهذه الحروف مأخوذة من كلمة «أبجد» الشائعة عندهم. (هامش)

(٢) وهو فعولن ثمان مرات. (هامش)

(٣) يعني أنَّ هذه الضرُوب للشَّكل الأوَّل فـ«أا» بالهمزتين المنقلبِ ثانيهما بالألف إشارةٌ إلى الموجبتين الكليَّتين، و«أب» إلى الموجبة الكليَّة الصُّغرى والسَّالبة الكليَّة الكُبرى، وهكذا. (هامش)

(٤) أي في أنَّ الضَّابطة تُلازم الشَّرائطَ وجوداً وعدماً، حيث متى وُجِدت الشَّرائطُ وُجِدت الضَّابطةُ وبالعكس نظرٌ، لوجودِ بعض ما[*] وُجدتْ الشَّرائطُ فيه لا الضابطةُ.

فإنَّ كُبرىٰ السَّابع ـ أي السَّالبة الجزئية ـ مندرجةٌ تحت الشَّرائط السابقة؛ مع أنَّ الضابطة لا تشير إليها، إذ الشَّرط الأوَّل فيها عمومُ موضوعيَّة الأوسط، أي الأوسطُ ما[**] كان فيه موضوعاً يكون كليةً. فكيف يندرج الجزئيَّةُ تحتَه. والضميمةُ المعتبَرةُ ما هو إمَّا ملاقاة الأوسط للأصغر أو حمله علىٰ الأكبر. والمرادُ من كلٍّ منهما الإيجابُ ـ كما سيجيء في الشرح ـ فلا تندرج السالبةُ تحتَها أيضاً. والشِّقُّ الثَّاني عموم موضوعية الأكبر، أي ما كان الأكبرُ موضوعاً يكون كليةً. فكيف يندرج الجزئيةُ تحتَه، مع أنَّ الأكبر في كبرىٰ السَّابع وقع محمولاً لا موضوعاً. مولوي شمس الدين دام فضله. (هامش)

[*] «ما» موصولة. والمعنى: لوجود بعض الضروب التي وجدت فيها الشرائط المذكورة سابقاً، ولا توجد فيها الضابطةُ.

[**] «ما» موصولة، والمراد منه القضية. فالمعنى: القضية التي كان الأوسطُ فيها موضوعاً تكون كليةً.

وأمَّا طرداً فلاشتمالها على فعليَّة صُغرى بعضِ الضُّروب من الرَّابع كما قالوا ـ وستقِفُ عليه[1] ـ مع أنَّ الشرَّائط السابقة ليست مشتملةً عليها.

لا يقال: عموم موضوعيَّة الأوسط أعمُّ من أن يكون الأكبر محمولاً ـ أي ثابتاً ـ أوْ لا؛ يعني كيف ما كانت الكُبرى موجبةً كليةً ـ كما في الأوَّل من الرَّابع ـ أوجزئيةً ـ كما في الثاني منه ـ، أو سالبةً كليةً ـ كما في الرابع منه ـ أوجزئيةً ـ كما في السابع ـ. فحينئذٍ تشتمل على كُبرى السَّابع قطعاً.

لأنَّا نقول: فإذنْ يلزم كونُ الشَّكل الأول من الموجبة الكلية الكُبرى مع الجزئيَّتين الصُّغريين منتجاً، ضرورةَ اندراجها تحت عموم موضوعية الأوسط على هذا التقدير.

فإن قلتَ[2]: إنَّا نصطلح على أنَّ مراد المصنِّف من الضابطةِ الأمرُ المشتملُ على تلك الشرائط، أي متي وُجدتْ الشَّرائطُ وُجِدت الضابطةُ من غير عكسٍ كليٍّ. فلابأس باشتمالها غيرَ تلك الشَّرائط أيضاً، كفعليَّة صُغرى بعض الضُّروب من الرَّابع، وهي الأوَّل والثَّاني والرَّابع والسَّابع، كما سيأتي.

قلتُ: هذا التوجيه مع عدم بقاء الضابطة على الحُسن واللَّطافة على هذا التقدير، في غاية السَّخافة؛ ألا ترى أنَّ الضابطة هي الأمر المُجمَل للشرائط المفصَّلة. ولا شكَّ أنَّ المجمَل عينُ المفصَّل. وإنَّما الفرق بالإجمال والتفصيل. فلا بُدَّ من التلازم بين الشَّرائط والضابطة. وإلا يلزَم مفاسدُ أخرى غيرُ عديدةٍ.

وهي (**أنَّه لا بُدَّ**) من أحد الأمرين على سبيل منع الخلوِّ، مع الضميمة المعتبَرة مع كلِّ واحدٍ منهما. فلا بأس باجتماعهما أيضاً كما ستعرفه (**إمَّا مِن عموم**) وشمول (**موضوعيَّة الأوسط**) أي كون موضوعِ القضيَّة أوسطَ، على ما يقتضيه الياءُ المصدريَّةُ والإضافةُ العهدية في قوله: «موضوعية الأوسط». ثمَّ لا بدَّ أن يُحمَل ذلك بمعنى: الموضوع الكائن أوسط، بجعل المصدر بمعنى الفاعل، وإضافةِ الصفة إلى الموصوف، حتى يصحَّ إضافةُ «العموم» إليه، إذ لا معنى لشمول كون الموضوع أوسط. بل المراد أنَّه لا بُدَّ من شمول الموضوعِ الكائنِ أوسطَ لأفراده كُلًّا. ولا يمكن ذلك إلا في قضيَّةٍ كليَّةٍ موضوعُها الأوسط.

فالقضيَّة مستفادةٌ من الإضافةِ العهديَّةِ، والكليَّةُ من العمومِ بمعناه اللُّغويِّ، لا أنَّه اصطلاحٌ في هذا الفن.

---

(١) إشارةٌ إلى ما سيُفيدُ من أنَّ قوله: «بالفعل» الواقع في قوله: «مع ملاقاته للأصغر بالفعل» شاملٌ لصُغرى الأوَّل والثَّاني والرَّابع من الشَّكل الرَّابع، مع أنَّ الشَّرائط المذكورة سابقاً لم يُبيَّن فيها جهةُ الشَّكل الرَّابع قطعاً. فلا يصدق أنَّ ما لم يشتمل عليه الشَّرائط لا يشتمل عليه الضابطةُ، فلا تلازُمَ بينهما.

(٢)

فاندفع كلا الإيرادين من الفاضل ميرزا جان:

الأوَّل: أنَّه يلزم من ذلك أن يكون المراد بـ«العموم» كليَّةَ القضيَّة. وهذا اصطلاحٌ غريبٌ في هذا الفنِّ، فإنَّ العموم فيه لايُستعمَل بهذا المعنى بالكليَّة.

والثـاني: أنَّ المتبـادر مـن هذه العبارة أنَّه لا بدَّ أن يكون الأوسـط نفسُـه كليّـاً، إذا كان موضوعاً، لا أن تكون المقدِّمة التي يكون الأوسط فيها موضوعاً كليَّةً.

ثمَّ لمَّا فرغنا عمَّا يتعلق بالألفاظ فلنشرع في المقصود، فنقول:

هذا القول[1] يُشـعِر إلى كليَّة كُبرى الشَّـكل الأوَّل، وكليَّةِ إحدى مقدِّمتَي الشَّكل الثَّالث، وكليَّةِ الصُّغرى في الضَّرب الأوَّل والثَّاني والثَّالث والرَّابع والسَّابع والثَّامن من الشَّكل الرَّابع، دونَ الخامسِ والسَّادس، إذ صغراهما جزئيَّةٌ، فلا تندرج تحتَ «عموم موضوعية الأوسط».

فقـد أشـار به إلى جميع شرائط الشَّـكل الأوَّل والثَّالث كـمّاً، وبعضِ الشُّروط كذلـك من الرابع أيضاً.

وههنا شكٌّ مشهورٌ. وهو أنَّ قوله هذا يُشعر إلى أنَّ كلَّ قضيَّةٍ يكون الأوسطُ فيها موضوعاً يجب أن تكون كليَّةً. فيلزم أن تكون كلتا مقدِّمتَي الشَّـكل الثَّالث كليَّتَين، إذ الأوسـط موضوعٌ فيهما. وهذا فاسدٌ جزماً، إذ إنَّما اشترُط فيه كليَّةُ إحداهما، دون المقدِّمتين.

والحـلُّ أنَّا لا نسـلِّم أنَّ هذا القول يُشـعِر إلى ذلـك، بل إنَّما لزم منه قضيَّةٌ مهملـةٌ، ليس مآلُها إلا عموم موضوعيَّة الأوسط في الجملة. وهذا القدرُكافٍ في كليَّةِ إحداهما للشَّكل الثَّالث.

وما عرفتَ من عموم موضوعيَّة الأوسط ليس هو على سبيل الإطلاق، بل مع أحد الأمرين على سبيل منع الخلوِّ:

إمَّـا (**مـع ملاقاتِه للأصغر بالفعل**). فهي إمَّا بان يُحمَل الأوسـطُ إيجاباً عـلى الأصغر بالفعل، كما في صُغرى الشَّـكل الأول؛ وإمَّا بان يُحمَل الأصغر على الأوسـط كذلك كما في صُغرى الشَّكل الثَّالث، وصُغرى الضَّرب الأوَّل والثَّاني والرَّابع والسَّابع من الشَّكل الرَّابع.

فأشـيرَ بـه إلى جميع شرائط الشَّـكل الأوَّل والثَّالـث كيفاً وجهةً، وإلى شرائـط صُغرى الضُّروب الأربعة المذكورةِ من الرَّابع أيضاً.

---

(١) أي عموم موضوعيَّة الأوسط. (هامش)

وقـد مرَّت الإشـارةُ إلى هذه كلِّهـا كمّاً، بل إلى صُغرى الضَّرب الثَّالـث والثَّامن من الرَّابع أيضاً، لكن خرجتا عند انضمام هذه الضميمة، إذ المجموعُ لايصدق عليهما. والمراد إنَّما هو ذلك.

فـإلى هنا تمَّت الإشـارةُ إلى جميـع شرائط الشَّـكل الأوَّل والثَّالث كماً وكيفاً وجهـةً، وإلى صُغرى الضُّروب الأربعة المذكورة كماً وكيفاً وجهةً. لكن الإشـارة إلى صُغرى ضُروب الرَّابع جهةً استطراديَّةٌ ضمنيَّـةٌ، إذ المقصود ههنا بيان جهة الشَّـكل الأوَّل والثَّالث. وقد بُـيِّن في ضمنه جهةُ الرَّابع في الجملة، فـلا ضـير، بل هو أحسـنُ. وهذا كـما إذا رميتَ سـهماً إلى الصيد فأصابـه وصيداً آخَر أيضـاً. فهو من الاتفاقات الحسنة لا بالقصد والإرادة.

وأُنشِد حسَب الحال هذا المصراع الفارسيُّ:

چِــهْ خُــوشْ بــود كـه بـرآيـد بـيـک كـرشـمـه دو كـار

فتأمَّل فيما سبق.

ولـو كان المقصـودُ بيانَ جهته أيضاً فعليه أن يؤخِّر قوله: «بالفعل» عن قوله: «حمله على الأكبر»، ليتعلَّق بـ«الملاقاة» و«الحمل» كليهما، إذ الفعليَّة شرطٌ فيما يُشير إليه قوله: «أو حمله على الأكبر» أيضاً.

وأيضـاً حينئـذٍ كان عليـه بيـانُ الشَّرائـط الأربعة الباقيـة له بحسَـب الجهة، كما هـي مذكورةٌ في المطوَّلات.

ومـن ههنا تبيَّن اندفاعُ ما قيل: إنَّ الأولى أن يؤخِّر قوله: «بالفعل» عن قوله: «حمله على الأكبر»، لأنَّ ذلك معتبَرٌ في هذا الحمل أيضاً.

كذا اندفاعُ ما قال العارف الجامي، وتَبِعه الفاضل الباغِنَوي: «إنَّ لفظ «بالفعل» زائدٌ، إذ لا دخلَ له في الشَّـكل الرَّابع، فإنَّ الإيجاب بالفعل لايُشـترط في الشَّكل الرَّابع أصلاً، بل الإيجاب فقط شرطٌ». انتهى.

ووجه الاندفاع أنَّ لفظ «بالفعل» لبيان شرطَي الشَّكل الأول والثَّالث، فكيف يكون زائداً.

عـلى أنَّ فعليـة المقدِّمتـين شرطٌ في الرَّابع، كما بُـيِّن في موضعه. فالقول بعدم اشـتراط الفعليَّة فيه أصـلاً مبنـيٌّ على السـهو عن أقوالهم. اللَّهـم إلا أن يُحمَل عدم اشـتراط الفعليَّة على مـا مرَّ من شرائط الأشكال في هذا الكتاب، لا في نفسه.

قـال قـاضي القُضاة ما حاصله: إن الـضُّروب كلَّها مندرجةٌ تحت الضَّابطة. والإشـارة إلى فعليَّة الصُّغـرى في أيِّ ضربٍ مـن الـضُّروب إنَّما تثبـت إذا يلزم من فَرض عدمِ اشـتراطِها فيـه خروجُه عن

الضابطـة. ولا يجـري ذلـك إلا في الضَّرب السَّـابع فقـط، لأنَّه لَّما لم يكـن داخلاً تحت قولـه: «عموم موضوعيـة الأكبر» ولا في «عموم موضوعية الأوسـط، مع حمله على الأكبر» لكون كُبراه سـالبةً جز ئيـةً، فتعـيَّن دخولُه تحت عموم موضوعيَّة الأوسـط مـع ملاقاته للأصغر بالفعـل، إذ صغراه موجبةٌ كليَّةٌ.

فعُلِـم أنَّ الضَّرب السَّـابع إنَّما يكون مندرجاً تحـت الضَّابطة إذا اندرج تحـت «عموم موضوعيَّة الأوسط إلخ». وإلا يلزم الخروجُ عن الضَّابطة.

أمَّـا الأوَّلان فلـو فُرِض عـدمُ اندراجهما تحته لا يخرجـان عن الضَّابطة، كـما إذا كانت الصُّغرى ممكنـةً لاندراجهـا حينئذٍ تحت عموم موضوعية الأوسـط مـع حمله على الأكبر، لكـون كبراهما موجبةً والصُّغرى كليةً. فتشمل الضابطةُ عليهما، ولو فُرض عدمُ الفعليَّة.

وبالجملة لا يجري الخُلفُ فيهما. بخلاف السَّـابع، إذ لايمكن أن يُفرَض صُغرى السَّـابع ممكنةً، وإلا لزم خروجُه عن الضَّابطة، هذا خلفٌ.

وكـذا الرَّابع إذا فُـرِض فيه عدمُ فعليَّة الصُّغـرى لايلزم خروجُه عـن الضَّابطة، لاندراجه تحت «عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف»، إذ كبراه سالبةٌ كليَّةٌ، وصُغراه موجبةٌ كليَّةٌ.

فمن أين الإشارةُ إلى اشتراطها في هذه الثَّلث». انتهى.

وبالجملة بنى هذا الحبرُ مدارَ الإشارة إلى فعليَّة الصُّغرى على قياس الخلف المذكور.

وفيـه أنَّـه ليس مدار الإشـارة على ذلك القيـاس، بل على كون الضَّابطة مشـتملةً عـلى الشَّرائط المذكورة في محلِّها. وهذا ظاهرٌ، فإن كانت تلك الشرائط بحيث تشتمل عليها هذه الضابطةُ فهي تشير إليهـا، وإلا فـلا، سـواءٌ كان فرضُ عدمُ شرطٍ منهـا مُخرجاً عنها أم لا. ولمَّا اندرجـت الضُّروب الثلاثةُ المذكـورةُ تحـتَ «عمـوم موضوعية الأوسـط مع ملاقاتـه للأصغر بالفعـل» تحقَّقت الإشـارةُ إلى تلك الضُّروب الثلاثة.

ولـو صـحَّ ذلك المبنى لزم اندراجُ الضُّروب العقيمة تحتَ الضَّابطة، إذ هذه الضُّروب على تقديرِ كـونِ صغراهـا ممكنةً مندرجةٌ تحتَها، كما صرَّح به ذلك الحـبر. وهي بهذه الجهة إنَّما تكون عقيمةً بحكم اشتراط فعليَّة المقدِّمتين. فاحتمال كون الصُّغرى ممكنةً في هذه الضُّروب بعيدٌ عن مثله.

هـذا ولقـد نأيتُ جدًّا عـن المرام. وقد بقي بعـدُ خبايا في المقام، فعليَّ أن أعـود إلى أصل الكلام، وأبيِّن ما هو الحقُّ عند العبد المستهام.

فاعلـم إنَّـما فسَّرنا الملاقـاة بالحمل إيجابـاً لأنَّها ههنا بمعناهـا اللُّغويِّ، أي بَـا يِكْدِيْگَرْ پِيْوَسْـتَنْ. والسَّلب إنَّما هو سلب الملاقاة بهذالمعنى.

فاندفـع ما قـال الفاضل الباغنـوي: «إنَّ الملاقاة هي الارتباط والنسـبة الحكمية التـي هي مَورِدُ الإيجاب والسـلب كلَيْهـما، لا الحكم الإيجابيُّ فقـط». إذ هو لعلَّه معنى اصطلاحـيٌّ ليس مبنى الكلام عليه. فحينئذٍ لاحاجة إلى ما تكلَّف «أن مبنى هذا على العرف، وهو يفهم منها الإيجاب فقط».

وإنَّـما خصصنـا هذه الضَّروب مـن الرابع، إذ الضرب الثَّالث والسَّـادس والثَّامـن منه صغراها سـالبةٌ، لا تصـدق عليهـا «ملاقاة الأوسـط للأصغر بالفعل إيجابـاً». والضَّرب الخامـس منه وإن كان صُغـراه موجبةً جزئيةً تصدُق عليها «ملاقاة الأوسـط للأصغر بالفعـل إيجاباً»، والضَّرب الخامس منه وإن كان صُغـراه موجبـةً جزئيةً تصدق عليها تلك الملاقاة، لكن لايصـدق عليها ما انضمَّت إليه هذه الملاقاة، أعني عموم موضوعية الأوسط، لكونها جزئيةً.

وقولـه: «أو حملـه» عطـفٌ على قولـه: «ملاقاتـه» أي مع حمل الأوسـط إيجاباً، إذ الحمـلُ ههنا بمعنـى الصِّدق. ومن ههنا تسـمعهم يقولون: هذا محمولٌ عليه أي صادقٌ. وكون الشيء محمولاً أي صادقاً.

والسَّـلبُ، وإن كان حملاً حقيقةً في اصطلاحهم، لأنَّ الحمل عُرفاً عبارةٌ عن العلاقة بين الشيئين بثبوت شيءٍ لشيءٍ أو نفيِه عنه.

فكـما أنَّ الإيجاب رابطةٌ في «زيد قائم»، كذلك السَّـلبُ في «زيـد ليس بقائم» أيضاً رابطةٌ؛ وإلا لم تكن السَّـالبة حمليةً. ولـذا قال المصنِّف العلَّامة: «القضيةُ إن حُكِم فيها بثبـوتِ شيءٍ لشيءٍ أو نفيِه عنه فحمليَّة». لكنَّه بمعنىً مصطلحٍ غيرِ مرادٍ ههنا.

فـلا يـردُ ما أورده العارفُ الجامـيُّ وتَبِعه الفاضـلُ الباغِنَويُّ «الأولى أن يقـول «إو إثباته للأكبر إلـخ»، إذ الحمـل في العُرف أعمُّ من أن يكون إيجاباً أوسـلباً، فلا يفيد الإيجابَ فقط؛ بخلاف الإثبات، فإنَّه للإيجاب فقط.

ولا حاجة إلى ما يُتكلَّف أنَّ هذا مبنيٌّ على المعنى المتبادر من الحمل، وهو الإيجاب فقط.

ولعلَّ ما قال الشَّـارح اليزديُّ «أنَّ السَّـلب سلب الحمل، وإنَّما الحمل هو الإيجاب»[1] مبنيٌّ على ما قلنا.

---

(١) شرح التهذيب لملا عبد الله اليزد (ص: ٥٣، طبعة قديمي كتب خانه)

وما يترشَّح من كلام بعض النَّاظرين عليه «أنَّ الحمل اصطلاحاً هو الإيجاب. وهو المراد ههنا». ففيه أنَّ هذا يستلزم أن لايُطلَق الحمليةُ عُرفاً على أمثال «زيد ليس بقائم».

و يُجاب بأنَّ إطلاق الحملية على السَّالبة للمشاكلة، لا على سبيل الحقيقة.

وفيـه أنَّ هذا يسـتلزم أن لا تكون تلك السـوالبُ قضايـاً، فضلاً عن الحمليـات؛ إذ الحملُ عند المجيب هو الرَّبط المخصوصُ ـ أعني الإيجاب ـ، فمتى سُلِب الحملُ في السَّالبة بقي المحكوم عليه وبه بدون الرَّبط. ولا قائلَ بكونهما قضيَّةً. فعاد المحذورُ. ولا يدفعه الجوابُ المذكورُ.

قيل: السَّلبُ في السَّالبة وإن كان سلبَ الحمل، لكن هذا السَّلب رابطةٌ بين الطَّرفين.

وفيه أنَّ القضية إمَّا حمليَّةٌ أو شرطيَّة. والحمليَّةُ لا بدَّ فيها من الحمل. فالسَّالبة المذكورةُ إن لم تكن حمليَّـةً، لعـدم الحمل، فلا جرم إمَّـا أن تكون شرطيةً أو متوسِّـطة بينها بين الحمليَّـة. وكلاهما باطلان. اللَّهم إلا أن يُلتزم أنَّ الحمليَّة أعمَّ من أن يكون فيها الحملُ أوْ لا. فافهم.

وقوله: «على الأكبر» متعلِّقٌ بـ «حمله»، أي بأن يكون الأكبرُ موضوعاً كُلًّا أو بعضاً.

وهـذا إشـارةٌ إلى الضَّرب الأوَّل والثَّاني والثَّالث والثَّامن من الشَّـكل الرَّابـع كيفاً وكماً، أمَّا على الكـبرى كيفـاً فلِما أنَّ قوله: «حمله على الأكبر» يفيد إيجابَ الكُبرى، وأمَّا كمًّا فلِتركه مطلقاً وعدمِ تقييده بالكليَّة والجزئيَّة. ولا ريبَ في أنَّ كبرى هذه الضُّروب موجبةٌ كليَّةٌ أو جزئيَّةٌ، وأمَّا إلى الصُّغرى كمًّا فلِما يُشعِر إليها ما ضُمَّ إليه قوله: «حمله على الأكبر» ـ أعني «عموم موضوعية الأوسط» ـ، وأمَّا كيفاً فلِعدم التقييد بالإيجابِ والسلبِ. ولا شكَّ أنَّ صُغرى تلك الضُّروب كليَّةٌ موجبةٌ، أو سالبةٌ.

وقد تبيَّن بهذا دفعُ شـبهةٍ عويصةِ الحلِّ بأنَّه لا إشـعار في هذه الضَّابطة إلى كُبرى الضَّرب الثَّامن كمًّا، إذ لايشـتملها «عمومُ موضوعيَّة الأوسـط مع حمله على الأكبر»، ولا يُشـعر بالكميَّة كُلًّا أو بعضاً، ولا إلى صُغراه كيفاً، إذ هي سـالبةٌ كليَّةٌ. ولا يشـملها إلا الشِّـقُّ الثَّاني من التَّرديد الثَّاني ـ أعني «عموم موضوعيَّة الأوسط مع حمله على الأكبر» ـ. وهو لايفيد كيفيَّتها. انتهى.

فبالإشـارة إلى الضَّربين الأولـين كمًّا وكيفاً تمَّ الأوَّلُ من الشَّرطين المذكورَين على سـبيل الترديد ـ أعنـي إيجابهما مع كلية الصُّغرى ـ. وبالإشـارة إلى الثَّالـث والثَّامن كمًّا وكيفاً ـ كما عرفتَ آنفاً ـ؛ وإلى صُغـرى الرَّابع والسَّـابع كمًّا وكيفاً ـ كما قد ثبت في الشِّـقِّ الأوَّل من الترديد الثَّـاني ـ أدَّى مُؤدَّى بعضِ مـا يشـير إليه قولُه: «اختلافهـما مع كلية إحداهما» أيضـاً، إذ وراء الضَّربين الأوَّلَـين كلها من المذكورة مندرجةٌ تحتَه.

فتخصيـص الإشـارة إلى إيجابها مع كليَّة الصُّغرى ههنا ـ كـما وقع من العارف الجاميِّ والفاضل الباغنـوي ـ مبنـيٌّ علي قلَّـة التدبُّر. فافهم ولا تكن مـن المؤمنين بالأموات. وذلك فضـلُ الله يؤتيه من يشاء.

وإنَّـما خصَّصنـا هذه الضُّروبَ الأربعـة إذ كبراها موجبةٌ، بخلاف الرَّابع والسَّـابع، لأنَّ كبراهما سـالبةٌ، فلا تندرج تحت «حمله على الأكبر إيجاباً»، و بخلاف السَّـادس إذ كبراه وإن كانت موجبةً لكن صُغـراه سـالبةٌ جزئيَّةٌ، فلا يصدق عليها «عموم موضوعية الأوسـط»، وبخـلاف الخامس، إذ صغراه موجبةٌ جزئيةٌ، وكبراه سالبةٌ، فلا تندرج تحت إحداهما.

فـما قال الشَّـارح اليـزدي: «وههنا تمَّت الإشـارةُ إلى شرائـطِ إنتاج جميع ضروب الشَّـكل الأوَّلِ والثَّالثِ، وستَّةِ ضروب من الشَّكل الرَّابع» ليس بتامٍّ.

وإنَّما يتمُّ لو تحقَّقت الإشـارةُ إلى كُبرى الضَّرب الرَّابع أو السَّـابع. وظاهرٌ أنَّها لم تثبت. اللهّم إلا أن يُتكلَّف ويقال قوله: «سـتة إلخ» معطوفٌ على «جميع ضروب الشَّـكل»، لا على «ضروب الشَّكل». ويُراد من الإشارةِ في الجملة.

وإذا انتقش هذا في صحيفة خاطرك العاطر فاعلم أنَّ في هذه الضَّابطة ترديدين:

الأوَّل مشتملٌ على الشِّقَّين المدخولين بكلمة «إمَّا»، أعني «من عموم موضوعية الأوسط» و«من عموم موضوعية الأكبر».

والثَّاني: في الشِّق الأوَّل من الترديد الأوَّل. وفيه أيضاً شقَّان: الأوَّل «عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل». والثَّاني: «عموم موضوعيَّة الأوسط مع حمله على الأكبر».

والضَّربـان الأوَّلان مـن الرَّابـع قد اندرجا تحت كِلا شِـقَّي الترديـدِ الثَّاني، لصدقهـما عليهما، إذ الضَّرب الأوَّل مركَّبٌ من الموجبتين الكليَّتن. فعموم موضوعيَّة الأوسط مع ملاقاته للأصغر، بحمل الأصغر عليه، صادقٌ على صُغراه. وعموم موضوعيَّة الأوسط مع حمله على الأكبر صادقٌ على مقدِّمتيه.

وكذا الضَّرب الثَّاني المركَّب من موجبةٍ كليَّةٍ وموجبةٍ جزئيةٍ. بخلاف البواقي من المشار إليها، إذ الرَّابع والسَّابع مندرجان تحت الأوَّل فقط؛ والثَّالث والثَّامن اندرجا تحت الثَّاني فقط. فكلمة «أو» لمنع الخلو. فلا ضيرَ بالاجتماع أيضاً.

ومن ههنا ظهر فسـادُ ما قال العارفُ الجاميُّ وتَبِعـه الفاضلُ الباغِنَويُّ: «لو جاء بالواو الواصلة بـدَلَ «أو» الفاصلـة، وقال: «وحمله عـلى الأكبر» لكان صواباً، لأنَّه يُفهَم من عبـارة المصنِّف أنَّ إيجاب

إحـدى المقدِّمتـين فقط شرطٌ، وليس كذلـك، لأن إيجابهما معاً شرطٌ، لا إيجـاب إحداهما فقط». انتهى بلفظه.

ووجه الفساد ظاهرٌ، إذ أنت خبيرٌ بما ألقيتُ عليك بأنَّه لا يُفهَم من قوله ما ذكره؛ بل لو قال ذلك يُخِلُّ بالمقصود، ولم يكن مشتملاً على صُغرى الثَّالث والرَّابع والسَّابع والثَّامن.

ولعلَّ منشأ القولِ الفهمُ بأداء ذلك القول مؤدَّى إيجابهما مع كليَّة الصُّغرى فقط. وليس كذلك. بل هو يُؤدِّي بعض ما يدل عليه اختلافهما مع كليَّة إحداهما أيضاً كما عرفتَ.

قيـل: «لو قال: «أو للأكبر»، وحذف قوله: «حمله»، وعطف على قوله: «للأصغر» لكان أخصر، ومفيداً للمقصود؛ إذ حينئذٍ يشتمل عليه الملاقاة المغنيةُ عن الحمل. فكأنَّه يقول: «مع ملاقاته للأكبر».

وأجيـبَ: لـو قال ذلك لزم كونُ القياس المرَّتب على هيئة الشَّـكل الأوَّل من كبرى موجبةٍ كليَّةٍ، مـع صُغـرى سـالبةٍ مُنتجاً؛ إذ الملاقـاةُ ـ كما تقدَّم ـ تشـتمل الوضـعَ والحملَ كِلَيهما. فعـلى كُبرى ذلك الشَّكل يصدقُ عمومُ موضوعيَّة الأوسط مع ملاقاته للأكبر بحمله على الأوسط.

ويلزم أيضاً كونُ القياس المرتَّب على هيئة الشَّكل الثَّالث من صُغرى سالبةٍ، وكُبرى موجبةٍ، مع كليَّة إحدى المقدِّمتين مُنتجاً؛ إذ كبراه أيضاً تندرج تحت عموم موضوعية الأوسـط مع ملاقاته للأكبر بحمله على الأوسط.

ولَّمـا قال بـ«حمل الأوسـط على الأكبر» أي بأن يكون الأوسـط محمولاً عـلى الأكبر، لم يلزم ذلك المحذورُ. فلا بُدَّ من ذكره. وتركُه إثمٌ كبيرٌ في شريعة الصِّناعة.

(**وإمَّا من عموم موضوعيَّة الأكبر**) أي كون موضوع القضيَّة أكبر ـ أعني الموضوع الكائن أكبر ـ لا بُدَّ من عمومه. فهي كنايةٌ عن قضيَّةٍ كليَّةٍ موضوعُها الأكبر، على قياس عرفتَ سابقاً.

فأشـير به إلى كبرى جميع الضُّروب من الشَّـكل الأوَّل والثَّالث والرَّابع والخامس والسَّادس من الرَّابع كمَّا. فلَّما انضمَّ إليه قولُه: (**مع الاختلاف في الكيف**) خرجتْ كُبرى الأوَّل.

وأشيرت إلى صُغرى هذه الضُّروب، سوى الأوَّل أيضاً، بل إلى شرائطها كيفاً.

فهذا هو الأمر الثاني من الأمرين اللذَيَن ذكرنا أنَّه لا بُدَّ من أحدهما.

ومـن ههنا اتَّضح عليك وَجهُ حَملنا الترديدَ على منع الخلوِّ؛ إذ الضَّرب الثَّالث والرَّابع من الرَّابع مندرجـان تحـت كِلا الأمريـن؛ إلا أنَّ اندراجهـما تحت الأمر الثَّاني كـمًّا وكيفاً باعتبـار المقدِّمتين. وكذا اندراج الثَّالث تحتَ الأمر الأوَّل، واندراج الرَّابع تحت الأمر الأوَّل باعتبار الصُّغرى فقط، إذ يشـتمل

عليه شِقُّه الأوَّل، دونَ الثَّاني ـ يعني «عموم موضوعيَّة الأوسط مع ملاقاته للأصغر» ـ. يُشعر إلى صغراه الموجبةُ الكليَّةُ، ولا يصدق عليه «عموم موضوعية الأوسط مع حمله على الأكبر»، إذ كبراه سالبةٌ كليَّةٌ.

ولمَّا بقيت شرائطُ الشَّكل الثَّاني بحسب الجهة أشار إليه بقوله: **(مع منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر إلى ذات الأصغر)** أي مع كون نسبة وصفِ الأوسط المحمول إلى وصف الأكبر الموضوع منافيةً لنسبة وصفه إلى ذات الأصغر.

يعني لا بُدَّ من أن يكون كلٌّ من النِّسبتَين في مقدِّمتي الشَّكل الثَّاني موجَّهةً بجهةٍ يستلزم صدقُ كلٍّ كذبَ الأخرى، بعدَ فرضهما في القضيَّتين متَّحدتَي الموضوعِ والمحمولِ، كالدَّوام والفعليَّة مثلاً، كما تقول: «كلُّ فلكٍ متحرِّكٌ دائماً. ولا شيءَ من أصابع الكاتب بمتحرِّكٍ بالفعل».

فنسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر ـ أعني نسبة المتحرِّك إلى أصابع الكاتب ـ بفعليَّة السَّلب. ونسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر ـ يعني نسبة المتحرِّك إلى الفلك ـ بدوام الإيجاب. ولا شكَّ أنَّ تَينك النِّسبتَين متنافيتان لو فرضناهما في القضيَّتين متَّحدتي الطَّرفين ـ أعني «كلُّ فلكٍ متحرِّكٌ بالدَّوام. ولا شيء من الفلك بمتحرِّك بالفعل».

وليس المراد أنَّ النِّسبتين المذكورتين متنافيتان حالَ كونِهما في مقدِّمتي الشَّكل الثَّاني، إذ هما لا تكونان على هذا الطَّريق في مادَّةٍ من موادِّ الشَّكل الثَّاني. وإلا فكيف ينعقد منهما القياسُ والإنتاجُ كما لا يخفى.

فلا يُتوهَّم أنَّ المنافاة إنَّما يتحقَّق بوحدة الموضوع. ولا يمكن ذلك في مقدِّمتي الشَّكل الثَّاني. ولو فرضنا ذلك فلا يمكن الإنتاجُ، كما إذا قلتَ: «لا شيء من الإنسان بحجر بالفعل». فلو قلتَ كبراه «وكلُّ إنسان حجرٌ بالدَّوام». فلا شكَّ أنَّ تينك النِّسبتَين متنافيتان، لكن يُنتج سلبَ الشيء عن نفسه. فكيف يُعَدُّ ذلك الشَّكلُ من القياس الموضوعِ للعصمة عن الخطأ.

وإنَّما قلنا: «إنَّ هذا القول يشير إلى شرطَي الشَّكل الثَّاني جهةً» لأنَّ هذه المنافاة دائرةٌ وجوداً وعدماً مع شرطَيْ الشَّكل الثَّاني بحسب الجهة:

الأوَّل: المفهوم المردَّد بين صدق الدَّوام على الصُّغرى، وكون الكُبرى من القضايا التي تنعكس سوالبُها، سواءٌ كانت موجبةً أو سالبة. وهي الدَّائمتان والعامَّتان والخاصَّتان.

والثَّاني: استعمال الممكنة مع الضَّروريَّة، يعني سواء كانت الممكنةُ صُغرى، والضروريَّة كُبرى، أو بالعكس؛ أو كون الممكنة صُغرى والمشروطةِ ـ عامَّةً أو خاصَّة ـ كُبرى.

ومرجع الدَّوران إلى هاتين القضيَّتين: كلَّما وُجد الشَّرطان في الشَّكل الثَّاني تحقَّقت المنافاةُ. وكلَّما انتفى أحدُهما لم تُوجَد.

أمَّا الأولى فلأنَّها إذا كانت الصُّغرى ممَّا يصدق عليه الدَّوام الذاتيُّ، والكُبرى أيَّةَ قضيةٍ من الموجَّهات، سواءٌ كانت من المنعكسةِ السَّوالبِ أم لا، سِوى الممكنتين - فإنَّ لهما حكماً على حدةٍ، كما سيجيء -؛ فلا شكَّ أنَّه حينئذٍ تكون نسبةُ وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بدوام الإيجاب مثلاً. ولا أقلَّ من أن تكون نسبةُ وصفِ الأوسط إلى وصف الأكبر بفعليَّة السَّلب، بحكم اشتراط الاختلاف في الكيف، وبحكم أنَّ المطلقة العامَّة أعمُّ من تلك الكُبريات. والمطلقةُ تدلُّ على سلب الأوسط عن ذات الأكبر بالفعل. وإذا كان مسلوباً عن ذاته بالفعل كان مسلوباً عن وصفه بالفعل قطعاً. ولا خفاءَ في منافاة دوام الإيجاب وفعليَّة السَّلب.

وإذا تحقَّقت المنافاةُ بين الدَّائمة وبين الفعليَّة التي هي أعمُّ من البواقي لزمت المنافاةُ بين الدَّائمة وبين البواقي بالضَّرورة.

قال بحر العلوم: «ههنا سؤالٌ حقٌّ لبعض النَّاظرين. وهو أنَّا لا نسلِّم أنَّ الكُبرى إذا كانت من المُطلَقات الغير الوصفيَّات مع الصُّغرى الدَّائمة، تكون نسبةُ وصفِ الأوسط إلى وصف الأكبر بالإطلاق. فإنَّه لا يلزم من فعليَّة انتساب وصفِ الأوسط إلى ذات الأكبرِ فعليَّةُ تلك النِّسبة من الوصفَين. بل رُبَّما تكون نسبةُ الوصفين منافيةً لنسبة الوصف إلى الذَّات. فلا تكون منافيةً لنسبة الوصف إلى الذَّات. فلا تكون منافيةً لنسبة وصفِ الأوسط إلى ذات الأصغر؛ بل موافقةً.

ألا ترى إلى قولنا: «لا شيء من الفلك بساكنٍ دائماً. وكلُّ متحرِّكٍ حيوانٌ ساكنٌ بالفعل». فإنَّ نسبة وصفَي الأوسط والأكبر بدوام السَّلب. وهي موافقةٌ لنسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر.

وكذا إذا كانت الصُّغرى ضروريَّةً، والكُبرى ممكنةً، لا يلزم منه أن تكون نسبةُ وصفَي الأوسط والأكبر بالإمكان، كما في المثال المضروبِ.

فالصَّواب أن يُقال: «مع منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر أو ذاتِه لنسبته إلى ذات الأصغر. وحينئذٍ لا يرد هذا السؤالُ الحقُّ».

أقول: المراد من وصف الأكبرِ الوصفُ التعبيريُّ، أي ما يُعبَّر به موضوع الكبرى، سواءٌ كان ذاتاً فقط، كما في الضَّروريَّة، أو وصفاً، اي الذَّات بشرط الوصف، كما في المشروطة. فالإنسان وصفٌ كالكاتب. فإذاً الحاجةُ إلى زيادةِ «أو ذاته» بعدَ قوله: «وصف الأكبر» لدفع هذا الاعتراض. كيف، ولولا ذلك لزم أن لا تكون الكُبرى ضروريَّةً.

ولَّما لم تكن الصُّغرى في هذا الشَّكل مشروطةً ولا عرفيةً، لم يقل: «إلى وصف الأصغر». فافهم فإنَّه من مزالِّ الأقدام.

وقد يُقرَّر: لا نسلِّم أنَّ الأوسط إذا كان مسلوباً عن ذات الأكبر بالفعل يكون مسلوباً عن وصفه العنوانيِّ أيضاً؛ لِمَ لا يجوز أن يكون مسلوباً عن الذَّات بالفعل، وضروريَّ الثبوت مع الوصف، نحو «كلُّ فلكٍ متحرِّكٌ دائماً. ولا شيءَ من أصابع الكاتب بمتحرِّك بالفعل». فنسبة المتحرِّك إلى ذات الأصابع، وإن كانت فعليَّةَ السَّلب، لكن مع الوصف المذكور ضرورةُ الإيجاب.

ويُجاب أنَّ الوصف المذكور في الضَّابطة أعمُّ من أن يكون باعتبار نفسِ مفهومِه من حيث هي، أو باعتبار متعلَّقه ـ أي الذَّات ـ، أيّما كان مناسباً، كما يظهر من النتيجة.

ولا شكَّ أنَّ نسبة المتحرِّك إلى متعلَّق الكتابة ـ أي أصابع الإنسان ـ فعليَّة السَّلب، وإن كان مع نفس الكتابة ضروريَّ الثبوت. فتأمَّل.

وكذا تلزم المنافاةُ إذا كانت الكُبرى من السِّتِّ المنعكسةِ السوالبِ، والصُّغرى أيَّةَ قضيةٍ كانت سوى الممكنتين ـ لِما مرَّ ـ اذ حينئذٍ لا أقلَّ من أن تكون نسبةُ وصفِ الأوسط إلى وصف الأكبر بدوام الإيجاب، لأنَّ تلك النِّسبة إمَّا الوصفيَّات الأربع أو الدَّائمتان. وأعمُّها العرفيَّةُ العامَّةُ. وليس مُفادُها إلا ما قلنا آنفاً. ولا شكَّ في منافاتها مع نسبةِ وصفِ الأوسط إلى ذات الأصغر بفعليَّة السَّلب، أو أخصَّ منها.

وكذا تثبت إذا كانت الصُّغرى ممكنةً، والكبرى ضروريَّةً أو مشروطةً خاصَّةً أو عامَّةً. إذ حينئذٍ تكون نسبةُ وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بإمكان الإيجاب مثلاً. ونسبةُ وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بضرورة السَّلب.

أمَّا في الكبرى المشروطة فظاهرٌ. قال بحر العلوم: «لا يخلو عن شائبةِ شبهةٍ، فإنَّ في المشروطة الكُبرى ضرورةَ نسبة وصف الأوسط إلى مجموع وصف الأكبرِ وذاتِه، فإنَّ منشأ الضَّرورةِ الذَّاتُ والوصفُ. ومن الجائزِ أن يكون الشيءُ ضَروريّاً للمجموع، ولا يكون ضروريّاً لواحدٍ من أجزائه. فيجوز أن لا تكون نسبةُ وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بالضَّرورة، حتى تكون منافيةً لنسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر التي هي بالامكان.

وحلُّه بأنَّ وصفَ الأكبر لا يُوجَدُ خارجَ الذَّات التي إليها معه ضرورةُ نسبةِ وصف الأوسط، لأنَّ الكُبرى كليَّةٌ في هذا الشَّكل. فوصفُ الأكبر مستلزِمٌ لمجموع ذاتِه ووصفِه، فإنَّه لا يُوجَد بدونها. وكذا مجموع ذاتِه ووصفِه مستلزِمٌ لوصفه.

فنسبةُ وصفِ الأوسط إلى وصفِ الأكبر ضروريَّةٌ، كنسبته إلى مجموع الذَّات والوصف. ونسبتُه إلى ذاتِ الأصغر إمكانيَّةٌ. ولا شكَّ في تنافيهما إذا كانا مختلفَي الكيفية». انتهى بلفظه. ولي فيه تأمُّلٌ بعدُ، فافهم.

وأمَّـا في الضَّـروريـة فلأنَّ المحمول إذا كان مسـلوباً عن الذَّات ما دامت موجودةً سـلباً ضروريّاً كان مسـلوباً عـن وصفها العنـوانيِّ أيضاً، لأنَّ الـذَّات لازمُ الوصف، والمحمـول لازم الذات، ولازم اللَّازم لازمٌ.

وكذا يتحقَّق المنافاةُ إذا كانت الصُّغرى ضروريةً، والكُبرى ممكنةً بمثل ما مرَّ. كذا قالوا.

وههنـا شـكٌّ قويٌّ مَعرِكةُ الآراء. وهو أنَّ المنافاة المذكـورة غيرُ متحقِّقةٍ في كثيرٍ من الاختلاطات المُنتِجـة من هذا الشَّـكل، كاختـلاط الصُّغرى الممكنة العامَّـة مع الكُبرى المشروطـة العامَّة والخاصة، وكاختلاط الصُّغرى المطلقة العامَّة مع الكُبرى المشروطة العامَّة والخاصَّة والعرفية العامَّة والخاصَّة.

وحاصلُه أنَّ الصُّغرى إذا كانت الممكنة، والكُبرى مشروطةً عامَّةً أو خاصَّةً. فلا شكَّ أنَّه حينئذٍ تكون نسبةُ وصفِ الأوسط إلى ذات الأصغر بإمكان الإيجاب مثلاً. ونسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكـبر بـضرورة السَّـلب. ولا منافاةَ بين ضَّرورة السَّـلب بالنظـر الى الوصف، وبين إمـكان الإيجاب بحسب الذَّات.

ألا تـرى أن لا تنافي بين قولنا: «كلُّ كاتبٍ سـاكنُ الأصابـع بالإمكان»، وبين قولنا: «لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضَّرورة مادام كاتباً».

وكـذا إذا كانـت الصُّغرى مطلقةً عامَّةً، مـع الكبرى المشروطة العامَّة والخاصَّـة والعرفيَّة العامَّة والخاصَّة. إذ حينئذٍ تكون نسـبةُ وصفِ الأوسـط إلى ذات الأصغر بفعليَّة السَّلب مثلاً. ولا أقلَّ من أن تكون نسـبةُ وصفِ الأوسـط إلى وصف الأكبر بدوام الإيجاب. ولا منافاةَ بين فعليَّة السَّلب بالنَّظر إلى الذَّات، ودوامِ الإيجاب بحسَب الوصف.

ألا ترى أنَّ سلب تحرُّك الأصابع بالفعل نظراً إلى ذات الكاتب يُجامع ضرورةَ ثبوتِه له بالنَّظر الى الوصف.

أجيبَ بأنَّ المقصود في هذا الشَّكل المنافاةُ بين ذاتِ الأصغر ووصف الأكبر، لا ذاتِه. ولا شكَّ في الامتناع بالنسبة إلى ذات الموضوع في الممكنة الموجبة مع وصفِ الموضوع في المشروطة السَّالبة.

وإليه يُشير قولُ المصنِّف: «إلى وصف الأكبر».

ولعلَّ الاعتراض منه مبنيٌّ على ما فُهِم من عبارة المصنِّف حيث قال: «إنَّما عبَّر عن المنسوب إليه في الكبرى بوصف الأكبر لكونه محمولاً في المطلوب. وإلا فالمنسوب إليه فيها ذاتُ الأكبر، كما أنَّ المنسوبَ إليه في الصُّغرى ذاتُ الأصغر». انتهى.

حاصله أنَّ المراد من وصف الأكبر ذاتُه. وذكرُ الوَصف ليس إلا لرعاية النكتة المذكورةِ.

وأنت تعلم ممَّا ذُكِر أنْ ليس مراد المصنِّف كذلك. كيف ولولا ذلك لزم إنتاجُ الصُّغرى المشروطة مع الكُبرى الممكنة، لتحقُّق المنافاة المذكورة. ولي فيه كلامٌ بعدُ فتأمَّل في هذا المقام، إذ ههنا زلَّت الأقدام.

فإن قلتَ: لِمَ قال: «مع منافاة»، ولم يقل: «مع مناقضة»؟

قلنا: لأنَّ الممكنة ههنا كما تتحقَّق مع الضَّرورية، كذلك تتحقَّق مع المشروطة، مع أنَّها ليست نقيضاً للمشروطة. فالمنافاة ههنا أعمُّ من التناقض المُصطلح.

وأمَّا الثَّاني ـ أي كلَّما انتفى أحدُ الشَّرطين لم يتحقق المنافاةُ المذكورةُ ـ فلأنَّه إذا لم تكن الصُّغرى ممَّا يصدق عليه الدَّوام، ولا الكُبرى ممَّا تنعكس سوالِبها، يكون أخصُّ الصُّغرياتِ المشروطةَ الخاصَّةَ، وأخصَّ الكُبريات التِّسعِ الغيرِ المنعكسةِ السَّوالبِ الوقتيَّةَ.

ولامنافاة بين ضرورة الإيجاب مثلاً بحسب الوصف لا دائماً، وبين ضرورة السَّلب في وقتٍ معيَّنٍ؛ إذ لعلَّ ذلك الوقت غير أوقات الوصف العنوانيِّ، نحو «كلُّ منخسفٍ مُظلِمٌ ما دام منخسفاً لا دائماً. ولا شيء من القمر بمُظلِمٍ وقتَ التَّربيع غيرَ أوقات الانخساف».

وإذا ارتفعت المنافاةُ بين الأخصَّين ارتفعت بين الأعمَّين. وذا إذا لم تكن الكُبرى ضروريَّةً ولا مشروطةً حينَ كونِ الصُّغرى ممكنةً. فالكُبرى إمَّا من منعكسة السَّوالبِ، فإمَّا من الدَّائمتين، فتكون دائمةً، أو من الوصفيَّات الأربع، فلا بُدَّ من أخصِّها ـ أعني العرفيَّة الخاصَّة ـ؛ أوْ لا تكون من منعكسة السَّوالبِ، فأخصُّها الوقتيَّةُ.

ومن البيِّن أنَّه لا منافاةَ بين إمكان الإيجاب ودوامِ السَّلب ما دام الذَّاتُ؛ نحو «كلُّ ماشٍ ساكنٌ بالإمكان. ولا شيء من الفلك بساكنٍ دائماً».

ولا بينَه وبينَ دوام السَّلب بحسَب الوصف لا دائماً، نحو «كلُّ كاتبٍ ساكنٌ بالإمكان. ولا شيء من الرَّاقم بساكنٍ وقتَ الترقيم لا دائماً».

وكذا إذا لم تكن الصُّغرى ضروريَّةً، على تقدير كون الكُبرى ممكنةً، إذ حينئذٍ كان أخصُّ

الصُّغرياتِ المشروطةَ الخاصَّةَ من غير الدَّائمتين، نحو «لا شيء من الكاتب بساكنٍ ما دام كاتباً لا دائماً. وكلُّ فلكٍ ساكنٌ بالإمكان». ولا منافاةَ بين إمكان الإيجاب وبين ضرورة السَّلب بحسَب الوصف.

ومن الدائمتَين الدائمة نحو «ليس بعض الكواكب بساكنٍ دائماً. وكلُّ فلكٍ ساكنٌ بالإمكان».

ولامنافاة بين إمكان الإيجاب وبين دوام السَّلب مادام الذات موجودةً.

وحاصل الضَّابطة: أنَّه لا بُدَّ من أحد الأمرين:

إمَّا عموم موضوعيَّة الأوسط مع أحد الأمرين: [١] من ملاقاة الأصغر بالفعل. [٢] والحملِ على الأكبر، كما في ضروب الشَّكل الأوَّل والثَّالث، وستَّةِ ضروبٍ من الشَّكل الرَّابع.

أو عموم موضوعية الأكبر مع اختلاف المقدِّمتين في الكيف، كما في الشَّكل الثَّاني، والضَّربَين الباقيَين مع آخرَين من السِّتة المذكورة كما قيل. وفيه ما مرَّ فتذكَّر.

وإذا بلغ الكلامُ هذا المقامَ فعلينا الاختتامُ.

ولعلَّ تحقيق هذا المبحث على هذا النِّظام لم يأتِ به أحدٌ من العِظام. فالحمد لله المِفضَل المِنعام. والصَّلاةُ على رسوله وآله الكِرام.

هذا، ولقد استراح القلمُ عن تأليف هذا الشَّرح في السَّادس والأربعين بعد مُضيِّ المأتين وألفِ سنةٍ من هجرة سيِّد الأوَّلين والآخَرين وخاتَم المرسلين.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح ضابطة الفاضل عبد الحليم اللكنوي

الحمد لمن هو أهلُه، والصَّلاةُ على من هو مستحِقُّها.

وبعد؛ فهذا هو «**البيان العجيب في شرح ضابطة التهذيب**» نَظَمَه في سِلك التحريرِ مَن لا بضاعةَ له إلا التقصيرُ محمد عبد الحليم الأنصاريُّ نسباً واللَّكنويُّ مَولِداً، ابنُ مولانا محمَّد أَمِين الله، أوصله إلى غايةِ متمنَّاه، حينَ التماسِ بعض الأحباب، متوكِّلاً على مُلهِم الصَّواب.

ولو ظهر الخطأُ فعليكم العفوُ والعطاءُ. وإن ظهر الصَّوابُ فلا تَنسونيَ في دعائكم المستجابِ.

قال المصنِّف ـ أسعد اللهُ أعمالَه ـ بعد الفراغِ عن توضيح الأشكال الأربعة، وبيانِ شرائطها، مريداً أن يذكر أمراً كُليّاً مُجمَلاً مُفيداً للناس ضَبطُه وحفظُه:

(**وضابطةُ شرائطِ**) إنتاجِ الأشكالِ (**الأربعة**).

نُلقي عليك أوَّلاً: أنَّ «الضابطة» مِن ضَبَطَ بمعنى حفِظَ. وهو في الاصطلاح عبارةٌ عن حكمٍ كليٍّ ينطبقُ على جميع جزئيَّاتِ موضوعِه، نحو «كلُّ ضربٍ أوَّلَ من الشَّكل الأوَّلِ يُنتِج موجِبةً كليَّةً».

سُمِّي بها[1] لحفظِه جميعَ الأحكام. والتاء للنَّقل من الوصفيَّةِ إلى الاسميَّةِ[2] كما في الذَّبيحةِ.

وثانياً: إنَّ المراد ههنا بالضابطة هو الأمرُ المختصَرُ المحتوِي على ما سبق تفصيلاً من الشرائط في الأقيسة الاقترانيَّاتِ الحمليَّات. وإذا رُوعيَ هذا الأمرُ في كلِّ قياسٍ منها كان مُنتِجاً.

(**أنَّه لا بدَّ**) في إنتاج أشكالِ القياسِ الاقترانيِّ الحمليِّ من أحد الشيئينِ الآتيَينِ، مع الأمرِ المنضمِّ معه على سبيل منع الخُلوِ، فلا مُشاحَّةَ في اجتماعهما كما ستقِفُ عليه.

[الأمر الأوَّل]

(**إمَّا من عمومِ موضوعيَّةِ الأوسطِ**) العموم بمعنى الشمولِ. والياءُ في قوله: «موضوعيَّة» للمصدريَّة. وإضافتُه إلى «الأوسط» إضافةُ الصِّفةِ إلى الموصوف. أي مِن شمولِ الأوسطِ الكائنِ

---

(١) أي بالضابطة.

(٢) ويقال لها «تاء الاختصاص» أيضاً.

موضـوعَ القضيَّـةِ لجميعِ أفرادِه. ولا يكونُ شـمولُ الأوسـطِ الكائنِ موضوعاً لجميـع[1] أفراده إلا في قضيَّةٍ كليَّةٍ يكون موضوعُها أوسطَ. فالمراد بهذا القولِ كونُ المقدِّمةُ التي موضوعُها الأوسطُ كليَّةً، بأن يكون جميعُ أفرادِ الأوسطِ الموضوعِ محكومةً عليها بالأكبرِ أو بالأصغرِ.

وبهـذا التَّحقيـقِ اندفع مـا أورده الفاضلُ ميرزا جان من أنَّ المتبادر من هـذه العبارة أنَّه لا بدَّ من أن يكون الأوسطُ نفسُه كلِّيّاً إن كان ذلك الأوسطُ موضوعاً، لا أن تكون المقدِّمةُ التي يكون الأوسطُ فيها موضوعاً كليَّةً. والشرطُ هو كونُ المقدِّمةِ التي يكون الأوسطُ فيها موضوعاً كليَّةً، لا كونُ الأوسطِ نفسِه كليّاً.

لا يقال: إنَّ أرادة كليَّةِ القضيَّةِ من العموم اصطلاحٌ غريبٌ؛ لأنَّا نقول: إنَّ العموم هو الشـمول لُغةً. ولَمَّا كان بين شمول الموضوعِ وكونِ القضيَّةِ كليَّةً تلازمٌ كَنَى بأحدهما عن الآخَرِ. ولا مُشاحَّةَ في الكناية، بل هي أبلغُ من التَّصريح.

ثمَّ أقول: إنَّ هذا القول إشارةٌ

[١] إلى كليَّةِ كبرى جميع ضروب الشَّكل الأوَّلِ، إذ لا موضوعيَّةَ للأوسط في هذا الشَّكل إلا فيها[2].

[٢] وإلى كليَّةِ إحدى مقدِّمتَي الشَّـكل الثَّالثِ من الصُّغرى أو الكبرى، لأنَّ الأوسطَ في هذا الشَّكل موضوعٌ فيهما، وكليَّةُ إحداهما ضروريَّةٌ.

[٣] وإلى كليَّةِ صغرى الضَّرب الأوَّل والثَّاني والثَّالث والرَّابع والسَّـابع والثَّامن من الشَّـكل الرَّابعِ، لأنَّ الأوسط الموضوع في هذه الضُّروب عامٌّ لجميع أفراده.

وأمَّا الضربُ الخامسُ والسَّادسُ من الشَّكل الرَّابع، فلا يندرجان تحت قوله: «عموم موضوعيَّة الأوسـط»، لأنَّ صُغراهما ـ التي الحدُّ الأوسـطُ فيها موضوعٌ ـ ليست بكليَّةٍ، بل هي في الخامس موجبةٌ جزئيَّةٌ، وفي السَّادسِ سالبةٌ جزئيَّةٌ[3].

---

(١) قوله: «لجميع» متعلق بقوله: «شمول».

(٢) أي في الكبرى.

(٣) من المفيد أن نذكر هنا ضروب الشَّكل الرَّابع، ليزداد كلام الشارح الفاضل هنا وفيما بعد وضوحاً.

	صُغرى	كُبرى
	أوسط + أصغر	أكبر + أوسط
١	موجبة كلية	موجبة كلية
٢	موجبة كلية	موجبة جزئية

والمصنِّف أشار بهذا القول إلى شرط الشَّكل الأوَّل والثَّالث، وبعض الضُّروب من الرابع وراءَ الـضَّربِ الخامسِ والسَّادس كَمّاً. فما قال بعض الشُّرَّاح[1]: «وهذا إشارةٌ إلى كليَّة الكبرى في الشَّكل الأوَّل، وكليَّةِ صُغرى الشَّكل الرَّابع» ليس بسديدٍ، فتدبَّر[2].

لا يُقال: إنَّ هذا القول من المصنِّف يشير إلى أنَّ كلَّ قضيَّةٍ فيها الأوسطُ موضوعٌ لا بُدَّ من أن تكون كليَّةً. فيلزم أن تكون مقدِّمتا الشَّكلِ الثَّالث كليَّتَين، لكون الأوسط موضوعاً فيهما. وهذا باطلٌ. فإنَّ الشَّرطَ في الشَّكل الثَّالث إنَّما هو كليَّةُ إحدى المقدِّمتَين، لا كليَّةُ المقدِّمتَين.

لأنَّا نقول: لا نُسلِّمُ تلك الإشارةَ، بل هذا القول من المصنِّف إشارةٌ إلى القضيَّة المهملة، وهي أنَّ القضيَّةَ التي يكون موضوعُها أوسطُ تكون كليَّةً. وكلَّما كانت إحدى مقدِّمتَي الشَّكل الثَّالث كليَّةً صدق أنَّ هناك قضيَّةٌ كليَّةٌ موضوعُها أوسطُ، فلا ضيرَ.

(مـعَ مُلاقاتِه للأصغرِ) الظَّرفُ متعلِّقٌ بقوله: «عمومِ». والضميرُ المجرورُ بالإضافةِ راجعٌ إلى «الأوسط». (بالفعلِ) أي بفعليَّةِ الحُكم بين الأصغر والأوسط.

يعني أنَّه ليس عمومُ موضوعيَّةِ الأوسط مطلقاً، بل مع أحد الشَّيئَين على طريقِ منع الخُلو: إمَّا مع ملاقاة الأوسط للأصغر المتلبِّسةِ[3] بفعليَّة الحكم، بأن يكونَ حملُ الأوسط على الأصغر إيجاباً مقيَّداً بفعليَّة الحكم، كما في صُغرى جميع ضروبِ الشَّكل الأوَّل، لأنَّ الأوسط في الشَّكل الأوَّلِ محمولٌ على الأصغر؛ أو بأن يكون حملُ الأصغر على الأوسط إيجاباً مقيَّداً بفعليَّة الحكم، كما في صُغرى جميع ضروب الشَّكل الثَّالثِ، لأنَّ الأصغر محمولٌ على الأوسط بالفعل إيجاباً في هذا الشَّكل، وكما في صُغرى الضَّربِ الأوَّل والثَّاني والرَّابع والسَّابعِ من الشَّكل الرَّابع، دون الضَّربِ الثَّالثِ والسَّادسِ والثَّامنِ من الرابع، فإنَّ صُغراها سالبةٌ ليس فيها الحملُ الإيجابيُّ، ودونَ الضَّربِ الخامسِ منه، فإنَّ صُغراه وإن كانت موجِبةً، لكنَّه لا يتحقَّق فيها ما انضمَّ هذه الملاقاة إليه وهو عموم موضوعية الأوسط، لكونها جزئيةً[4].

٣	سالبة كلية	موجبة كلية
٤	سالبة كلية	سالبة كلية
٥	موجبة جزئية	سالبة كلية
٦	سالبة جزئية	موجبة كلية
٧	موجبة كلية	سالبة جزئية
٨	سالبة كلية	موجبة جزئية

(١) أي المولوي فتح الله. (منه)

(٢) لعلَّه إيماءٌ إلى أنَّ المراد من الشَّكل الرَّابعِ بعضُ ضروبِه. (منه)

(٣) صفة «ملاقاة».

(٤) انظر الجدول الذي رسمناه سابقاً يتَّضح لك الأمر جلياً.

فالمصنِّف أشار بهذا القول إلى شرط الشَّكل الأوَّل والثَّالث بحسب الكيف والجهة، أعني إيجابَ الصُّغرى وفعليَّتها قصداً وبالذات، وإلى شرط صُغرى الضُّروب الأربعة المذكورة[1] من الشَّكل الرابع كيفاً وجهة تبعاً وبالعَرْض.

وكان في القول السابق ـ أعني «عموم موضوعية الأوسط» ـ إشارة إلى شرط الشَّكل الأوَّل والثالث، وهذه الضُّروب الأربع المذكورة من الرابع بحسب الكمِّ. بل سبقت الإشارةُ في القول السَّابق إلى شرط صُغرى الضَّرب الثالث والثامن من الشَّكل الرابع أيضاً بحسب الكمِّ، إلا أنَّ هذين الضربين خرجا عند انضمام هذا القول ـ أي «مع ملاقاته للأصغر بالفعل» ـ لأنَّ المجموعَ ـ أعني «عموم موضوعيَّة الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل» ـ لا يصدق على هذين الضَّربَين.

فإلى هذا القول تمَّت الإشارة إلى جميع شرائطِ الشَّكل الأوَّلِ والثَّالثِ بحسب الكيف والكم والجهة، وإلى صغرى الضُّروب الأربع المذكورة من الشَّكل الرابع كمَّاً وجهةً وكيفاً، إلا أنَّ شرط الشَّكل الرَّابع بحسب الجهة مذكورٌ ضمناً وتبعاً.

ومن هذا التفصيل اندفع التوهُّمات:

أحدُها: ما أورده الفاضل ميرزا جان من أنَّ لفظ «بالفعل» زائدٌ، إذ لا دخلَ له في الشَّكل الرابع، فإن الإيجاب بالفعل لا يشترط في الشَّكل الرابع أصلاً، بل الإيجاب فقط شرطٌ فيه. انتهى.

ووجه الاندفاع أنَّ لفظ «بالفعل» ههنا لبيان شرط الشَّكل الأوَّل والثَّالث بحسب الجهة ـ أعني فعليَّة الصُّغرى ـ بالذات. فلا يكون زائداً. على أنَّ قوله: «فإنَّ الإيجاب بالفعل لا يشترط في الشَّكل الرابع أصلاً» غيرُ صحيح، لاشتراط فعليَّة المقدِّمتين في الشَّكل الرابع.

قال شارحُ المطالع: «لا يُستعمل الممكنةُ في هذا الشَّكل أصلاً موجبةً كانت أو سالبةً»[2]. انتهى.

وما قيل من أنَّ مراده عدم اشتراط الفعلية على ما مرَّ من شرائط الأشكال في هذا الكتاب لا في نفسه، ففيه أنَّه يأباه قوله: «لا يشترط» مؤكَّدا بقوله: «أصلاً» كما لا يخفى.

وثانيها: أنَّ المصنِّف لما ذكر فعليَّة صُغرى الضُّروب الأربع المذكورة من الرابع، فعليه أن يذكر الشروطَ الأُخر للرابع بحسب الجهة أيضاً كما هي مذكورةٌ في المطوَّلات.

---

(١) وهي الأول والثاني والرابع والسابع.

(٢) ذكره في شرح الشمسية (٢/ ٢٤٤). ولم أجد تصريحه في شرح المطالع، بل قال فيه (٣/ ١٩٨، تحقيق الرحماني): «لإنتاج الشكل الرابع شروطٌ ثلاثة بحسب جهة المقدِّمات: الأول: أن تكون الموجبةُ المستعملةُ فيه فعليَّةً، سواء كانت صُغرى أو كُبرى».

واندفاعُ هذا التوهُّم لا يخفى على اللبيب، فإنَّ المقصود إنَّما هو بيان شرط الشَّكل الأوَّل والثَّالث بحسب الجهة. وأمَّا بيان شرط فعلية الصُّغرى في الضُّروب الأربع المذكورة من الشَّكل الرَّابع فضمنيٌّ وتبعيٌّ، وليس قصداً، حتى يلزم عليه ذكرُ الشروط الأُخَر أيضاً.

وثالثها: أنَّ الأَولى أن يؤخِّر قوله: «بالفعل» عن قوله: «حمله على الأكبر» لأنَّ ذلك معتبرٌ في هذا الحمل أيضاً.

ووجهُ الاندفاع أنَّه لو كان المقصودُ بيانَ جهة الضُّروب الأربعة المذكورة من الشَّكل الرابع، فعلى المصنِّف أن يؤخِّر قوله: «بالفعل» عن قوله: «حمله على الأكبر» ليكون متعلِّقاً بالملاقاةِ والحملِ كليهما، فتكون الفعلية شرطاً فيما يفهم من قوله: «أو حمله على الأكبر» أيضاً. وإذ ليس فليس[1]، فتدبَّر.

لا يقال: إنَّ المتبادر من الملاقاةِ الحملُ الإيجابيُّ بالفعل. فالملاقاة يُشعِر بالفعليَّة. فلفظ «بالفعل» زائد؛ لأنَّا نقول: هذا تصريحٌ لما عُلم ضمناً. ولا مشاحَّةَ فيه.

وما قال القاضي نجمُ الملَّة والدين رحمه الله من أنَّ الإشارة إلى فعليَّة صغرى الضُّروب الأربعة المذكورة من الشَّكل الرابع إنَّما تثبت إذا لزم من فرض عدم اشتراط فعليَّة الصُّغرى في ضربٍ من تلك الضُّروب خروجُه عن الضابطة. وليس كذلك إلا في الضَّرب السَّابع من الرابع، لأنَّ هذا الضربَ ليس داخلاً تحت قوله: «عموم موضوعيَّة الأكبر» ولا في قوله: «عموم موضوعيَّة الأوسط مع حمله على الأكبر»، لأنَّ كبرى هذا الضرب سالبةٌ جزئيةٌ. فلا بُدَّ من أن يكون داخلاً تحت قوله: «عموم موضوعيَّة الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل»، لأنَّ صغراه موجبةٌ كلِّيةٌ، إذ لو لم يدخل تحت هذا القول أيضاً لزم خروجُ الضَّرب السَّابع عن الضابطة.

وأمَّا الضَّرب الأوَّل والثَّاني من الرَّابع فلو فُرِض أنَّهما لا يندرجانِ تحت قوله: «عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل» بأن يكونَ صغراهما ممكنةً فلا يخرجان عن الضَّابطة، لاندراجهما حينئذٍ تحت قوله: «عموم موضوعيَّة الأوسط مع حمله على الأكبر»، لأن كبرى هذَينِ الضَّربينِ موجبةٌ، وصغراهما كلِّيةٌ. فيشمل الضابطةُ عليهما، وإنْ فُرِض أنَّ الفعلية ليست بشرط فيهما.

وكذا الضَّرب الرَّابع من الشَّكل الرابع لو فُرِض عدمُ فعليَّة الصُّغرى فيه، لا يخرج عن الضَّابطة، لأنَّه يندرج تحتَ «عموم موضوعيَّة الأكبر مع الاختلاف في الكيف»، لأنَّ كبرى هذا الضرب سالبةٌ كلِّية، وصغراه موجبةٌ كلية.

---

(١) أي وإذ ليس المقصود بيان جهة ضروب الشكل الرابع فليس على المصنف أن يؤخِّره. والخلاصة أن بيان شرط ضروب الشكل الرابع بحسب الجهة ليس مقصوداً، بل هو تبعيٌّ وبالعَرْض كما مرَّ غير مرة.

وبالجملة أين الإشارةُ إلى اشتراط الفعليَّة في هذه الثلاث[1]؟

ففيه أنَّ احتمال كون الصُّغرى ممكنةً في الضَّرب الأوَّل والثَّاني والرَّابع من الشَّكل الرَّابع إنَّما هو بالإغماض عن المطوَّلات، فإنَّ الواقع اشتراطُ فعلية الصُّغرى في الشَّكل الرَّابع، فيندرجُ هذه الضُّروب الثلاث في «عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل». ولَمَّا اندرجتْ فيه تحقَّقت الإشارةُ إلى فعلية الصُّغرى في هذه الضُّروب الثلاث. فتأمَّل.

وإنَّما أردنا بـ«الملاقاةِ» الحمَلَ الإيجابيَّ حملاً لها على معناها اللُّغويِّ، أي «بَا يِكْدِيْگَرْ پِيْوَسْتَنْ». والسلب ليس إلا سلبُ الملاقاة.

ولك أن تقولَ: إنَّ الإيجاب لكونه فرداً أقوى متبادرٌ من الحمل. والمطلقُ ينصرف إلى الفرد الكامل.

فاندفع ما أورده الفاضلُ ميرزا جان من أنَّ الملاقاة هي الارتباطُ، والنسبةُ الحكميَّةُ التي هي مَورِدُ الإيجابِ والسلب كلَيْهما؛ لا الحكمُ الإيجابيُّ فقط. انتهى.

لا يقال: لَمَّا أريدَ بالملاقاة الإيجابُ، فلِمَ لم يقل المصنِّف: «مع إيجابه للأصغر» مقامَ قولِه: «مع ملاقاته للأصغر».

لأنَّا نقول: إنَّ إيجاب الأوسط للأصغر عبارةٌ عن حمل الأوسط على الأصغر. فحينئذٍ لا يثبت الإشارةُ إلى شرط الشَّكلِ الثالثِ، وبعضِ الضُّروب من الرَّابع كيفاً[2].

(أو حملِه) أي حملِ الأوسط. وهذا معطوف على قوله: «ملاقاتِه». (على الأكبر). والمراد بالحملِ الحملُ الإيجابيُّ.

يعني أنَّه ليس عمومُ موضوعيَّة الأوسط مطلقاً، بل مع حملِ الأوسط على الأكبر إيجاباً كُلاًّ أو بعضاً.

فهذا إشارة إلى شرطِ كُبرى الضَّرب الأوَّل والثَّاني والثَّالث والثامن من الشَّكل الرابع كيفاً، لأنَّ كبرى هذه الضُّروب الأربعة موجبةٌ، وكما لعدم تقييد قوله: «حمله على الأكبر» بالكلِّية أو الجزئيَّة. ولا شكَّ في أنَّ كبرى هذه الضُّروب الأربعة المذكورة من الرَّابع كلِّيَّةٌ أو جزئيَّةٌ[3].

---

(١) إلى هنا ينتهي قول القاضي نجم الملَّة والدين.

(٢) لأنَّ الأوسط في الشَّكل الثَّالث والرَّابع يكون موضوعاً للأصغر، فلا يمكن حملُه على الأصغر.

(٣) كُبرى الضروب الثلاثة الأولى منها ـ الأول والثاني والثالث ـ كليةٌ. وكبرى الضرَّب الخامس جزئيةٌ.

ومن ههنا اندفع أنَّه لا إشـعار في هذه الضابطة إلى شرط كُبرى الضَّرب الثامن كمّاً، لأنَّه لا يشـملها قولـه: «عموم موضوعية الأكبر» فإنَّ تلك الكبرى ليسـت بكليَّةٍ، بـل هي جزئيةٌ موجبةٌ، ولا قولُه: «عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر» لأنَّ الأوسط في هذه الكبرى إنَّما لاقى بالأكبر لا بالاصغـر، ولا قولُـه: «عمـوم موضوعية الأوسـط مع حمله على الأكـبر»؛ فإنَّ هذا القول لا يُشـعر بالكميَّة كلِّيَةً أو جزئية. فافهم.

وإنَّما خصَّصنا هذه الضُّروب الأربعة من الشَّـكل الرَّابع، لأنَّ الضَّرب الرَّابع والخامس والسَّابع كبراها سالبةٌ، فلا تندرج تحت حمله على الأكبر إيجاباً. وأمَّا الضَّرب السَّادس فكبراه وإن كانت موجبةً إلا أنَّ صغراه سـالبةٌ جزئية فلا يصدق على تلك الصُّغرى ما انضمَّ إلى هذا الحمل، وهو قوله: «عموم موضوعية الأوسط».

وأمَّـا ما قـال بعض العلماء[1] من أنَّ قوله: «أو حمله على الأكبر» إشـارةٌ إلى كُبرى الضرَّب الرابع من الشَّـكل الثالث، ففيه أنَّ كبراه سـالبةٌ كلِّيَةٌ، ليس فيها الحمل الإيجابيُّ. على أنَّ الأوسط ليس محمولاً هناك على الأكبر، بل الأوسط موضوعٌ في كِلْتَي مقدِّمتَي الشَّكل الثَّالث.

وما قال الشـارح اليزدي: «وههنا تمَّت الإشـارةُ إلى شرائط إنتاج جميع ضُروب الشَّـكل الأوَّل، والثالث، وستَّةِ ضُروبٍ[2] من الشَّكل الرَّابع»[3]. انتهى.

ففيه أنَّه لم يثبت الإشـارةُ إلى كبرى الضَّرب السَّـابع والرَّابع بعد، فكيف تمَّت الإشـارةُ إلى سـتِّ ضُروبٍ من الشَّكل الرَّابع.

اللَّهمَّ إلا أنْ يُراد بالإشارة الإشارةُ في الجملة، ليَعُمَّ الإشارةَ الناقصةَ أيضاً.

والعجـبُ مـن بعـض المحشِّـين[4] بشرح اليـزدي حيث قـال: «يعنـي أنَّ قوله: «إمَّـا من عموم موضوعيَّـة الأوسـط مع ملاقاته للأصغر بالفعل» إشـارةٌ ناقصة، ولمَّا قـال: «أو حمله على الأكبر» تمَّت الإشارة». انتهى.

وممَّا يجب التنبيهُ عليه ههنا أمورٌ:

الأمر الأوَّل: أنَّ في ضابطة المصنِّف ترديدَينِ:

---

(١) أي المولوي بزرگ علي. (منه)

(٢) أي الأوَّل والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن. (منه)

(٣) شرح التهذيب (ص: ٥٣، قديمي كتب خانه).

(٤) أي عبدالنبي. (منه)

أحدُهما: بكلمة «إمَّا» وهو ما شِقَّاه: [١] عموم موضوعيَّةِ الأوسط. [٢] وعموم موضوعيَّة الأكبر».

وثانيهما: بكلمة «أو». وهو في ضميمة الشِّقِّ الأوَّل من الترديد الأوَّل. وشِقَّاه: [١] ملاقاته للأصغر بالفعل. [٢] وحمله على الأكبر.

فالضَّرب الأوَّل والثاني من الشَّكل الرَّابع داخلان تحت كِلا الشقَّين من الترديد الثاني، لأنَّ الضَّرب الأول مركَّبٌ من الموجِبتَين الكلِّيتَين، والضَّرب الثَّاني من موجِبة كلِّيةٍ صُغرى وجزئيَّةٍ كبرى. فعموم موضوعيَّة الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل يُوجَد في صُغراهما، لكونها موجبةً كلِّية. وحمله على الأكبر صادقٌ على كبراهما، لإيجابها كما لا يخفى.

وأمَّا الضَّرب الرابعُ والسَّابع من الرَّابع فيندرجانِ تحت الشقِّ الأوَّل فقط، دون الشق الثاني كما مرَّ آنفاً.

والضرب الثَّالث والثَّامن منه يندرجانِ تحتَ الشِّقِّ الثَّاني فقط، دون الشقِّ الأوَّل كما مرَّ سابقاً.

فكلمة «أو» الداخلة في الترديد الثاني لمنع الخلو كالترديد الأوَّل كما سيجيء، لا لمنع الجمع فلا بأسَ باجتماعهما.

فمؤدَّى عبارة المصنِّف حينئذٍ: إمَّا من عموم موضوعيَّة الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل فقط، كما في الضَّرب الرَّابع والسَّابع من الشَّكل الرابع، أو من عموم موضوعيَّة الأوسط مع حمله على الأكبر فقط كما في الثَّالث والثَّامن منه، أو مع كلَيهما جميعاً كما في الضَّرب الأوَّل والثَّاني منه.

فاندفع ما قال الفاضلُ ميرزا جان: «لو جاء بالواو الواصلة بدل «أو» الفاصلة، وقال: «وحمله على الأكبر» لكان صواباً، لأنَّه يُفهَم من عبارة المصنِّف أنَّ إيجاب إحدى المقدمتين شرطٌ، وليس كذلك، لأنَّ إيجابهما معاً شرط، لا إيجاب إحداهما فقط». انتهى. فتأمَّل.

والأمرُ الثاني: أنَّه قال العارفُ الجامي: «إنَّه لو قال المصنِّف: «أو للأكبر» مقام قوله: «أو حمله على الأكبر» عطفاً على قوله: «للأصغر» لكان الكلامُ مختصراً ومفيداً. إذ يكون التقدير «مع ملاقاته للأكبر». والملاقاة يشمل الحملَ[١] كما للوضع[٢].

وفيه ما قال الشَّارح اليزدي[٣] بما توضيحه أنَّه يلزم حينئذٍ فسادانِ:

---

(١) أي كون الأوسط محمولًا على الأكبر. (منه)

(٢) أي كون الأوسط موضوعاً للأكبر. (منه)

(٣) انظر: شرح التهذيب (ص: ٥٣، طبعة قديمي كتب خانه)

الأوَّلُ: أن يكونَ القياس المرتَّب على هيئة الشَّكل الأوَّل من كُبرى موجِبةٍ كلِّيةٍ، وصغرى سالبةٍ، مُنتِجاً، لصدق عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأكبر، لأنَّ الأوسط في الكُبرى موضوعٌ. وهي فُرِضت موجِبةً كلِّيةً. واللازمُ باطلٌ، إذ في الأوَّل يُشترَط إيجاب الصُّغرى. فلا ينتج هذا الضَّربُ.

والثاني: أن يكون القياسُ المرتَّب على هيئة الشَّكل الثَّالث من صُغرى سالبةٍ وكبرى موجبةٍ كلِّيةٍ مُنتجاً، لصدق عموم موضوعة الأوسط مع ملاقاته للأكبر، لأنَّ الأوسط في كبراه موضوعٌ، وهي كليةٌ موجبةٌ. والأمر ليس كذلك، إذ يُشترط في الثَّالث أيضاً إيجاب الصُّغرى.

ولـمَّا قال المصنِّف: «حمله على الأكبر» أي حمل الأوسطِ على الأكبر، بأن يكون الأوسطُ محمولاً على الأكبر، لم يلزم محذورٌ، كما لا يخفى.

والأمر الثالث: إنَّه إنَّما قلنا: «إنَّ المراد بالحمل في قوله: «أو حمله» الحملُ الإيجابيُّ»، لأنَّهم يقولون: «هذا الشيءُ محمولٌ على ذلك الشيء» أي صادقٌ عليه. فالحمل ههنا بمعنى الصدق. والصدقُ على الشيء يكون في الإيجاب. وأمَّا الحمل في الاصطلاح فهو أعمُّ من الإيجاب والسلب. ولذلك سُمِّي السالبةُ حمليةً. فالمدلول الاصطلاحيُّ للحملية كما يصدُق على الموجبات، كذلك يصدق على السوالب.

فاندفع ما أورده الفاضلُ ميرزا جان «لو قال: «أو إثباته على الأكبر» لكان أولى، إذ الحملُ عند المنطقيِّين أعمُّ من أن يكون إيجاباً أو سلباً، فلا يفيد المخصوصَ المقصودَ. وهو الإيجاب فقط. بخلاف الإثبات فإنَّه الإيجاب فقط». انتهى.

ووجه الاندفاع أنَّ المصنف ما أراد المعنى الاصطلاحيَّ للحمل، حتى يشمل السلبَ أيضاً. بل المراد به الإيجابُ.

وقال بعض المحشين[1] ما توضيحه: «إنَّ السَّلب لا يُطلَق عليه الحمل حقيقةً، بل سلب الحمل. فالحمل في الحقيقة ليس إلا الإيجاب فقط، إذ معنى الحمل اتحاد المتغايرين. وإطلاق الحملية على السَّالبة للمشاكلة لا على سبيل الحقيقة».

ولا يخفى عليك أنَّ السَّوالب قضايا. فلا يخلو إمَّا أن تكون حملياتٍ أو شرطياتٍ. واللازم باطلٌ حينئذٍ، فالملزوم مثلُه.

أمَّا الملازمة فلأنَّ القضية منحصرةٌ بالحصر العقليِّ الدائر بين النفي والإثبات في الحملية والشرطية.

---

(١) أي المولوي برهان الدين رحمه الله. (منه)

وأمَّا بطلان اللازم، فلأنَّ الحملية قضيةٌ فيها الحمل، والحملُ هو الإيجاب فقط في الاصطلاح على ما قلتم. وليس الإيجابُ في السَّالبة. فليست السالبةُ حملية.

وأمَّا عدم كون السَّوالب شرطياتٍ فظاهر، لانتفاء أدوات الشرط فيها.

اللهم إلا أن يقالَ: إنَّ القضية منحصرة في الحملية والشرطية. والحمليةُ ليست عبارةً عن قضية فيها الحملُ. بل هي أعمُّ من أن يكونَ فيها الحملُ أو سلبُ الحمل. فيشمل الحمليةُ السوالبَ أيضاً.

[الأمر الثاني]

ثـمَّ قـال المصنف: (**وإمَّا من عموم موضوعية الأكبر، مع الاختلاف**) أي اختلاف المقدِّمتين[1] (**في الكيف**) مبيِّناً للأمر الثاني من الشيئين اللَّذَينِ ذكرنا سابقاً أنَّه لا بدَّ في إنتاج الأشكال الأربع من أحدهما، وعاطفاً هذا القولَ على قوله: «إمَّا من عموم موضوعية الأوسط».

ومعناه على قياس ما مرَّ[2]: كون الأكبرِ الكائنِ موضوعَ القضية عامّاً وشاملًا لجميع أفراده. وكنى به عن كون القضية التي موضوعها الأكبر كلِّيَّةً. لكن ليست هذه الكليَّةُ بالإطلاق، بل مع كون المقدِّمتين ـ أي الصُّغرى والكبرى ـ مختلفتين في الكيف ـ أي الإيجاب والسلب ـ.

ومن ههنا تتفطن أنَّ قوله: «مع الاختلاف في الكيف» متعلِّق بـ«عموم موضوعيَّة الأكبر»، لا بـ«عموم موضوعيَّة الأوسط» أيضاً كما يُفهم من تحرير بعض الشارحين[3]، كيف، فإنَّه يستلزم أن يكون الاختلاف في الكيف شرطاً في الشَّكل الأوَّل أيضاً.

فالمصنِّف قد أشار بهذا القول إلى اشتراط كلِّية الكبرى مع اختلاف المقدمتين في الكيف في جميع الضُّروب من الشَّكل الثَّاني، لأنَّ الأوسط محمول في كبراها على جميع أفراد الأكبر. فكلِّيتها واجبة مع الاختلاف في الكيف.

وإلى اشتراط كلِّية الكبرى واختلاف المقدِّمتين في الكيف في الضَّرب الثالث والرَّابع والخامس والسَّادس من الشَّكل الرابع، لأنَّ الأوسط محمولٌ في كبرى هذه الضُّروب على جميع أفراد الأكبر. فكلِّيتها في هذه الضُّروب مع الاختلاف في الكيف واجبةٌ.

---

(١) إيماء إلى أنَّ الألف واللام عوض من المضاف إليه. (منه)

(٢) في بيان معنى «عموم موضوعية الأوسط».

(٣) أي أبو الفتح. (منه) انظر حاشيته (ورقة: ٢٠٥). يعني أنه يفهم من تحرير أبي الفتح أن قوله: «مع الاختلاف في الكيف» متعلق بقوله: «عموم موضوعية الأكبر» و«عموم موضوعية الأوسط» كليهما.

فالـضَّرب الثَّالث والرَّابع من الشَّـكل الرابع قد اندرجا تحت كلا شـقَّي الترديـد الأوَّل المذكور بقولـه: «إمَّـا من عموم موضوعية الأوسـط» و«إما من عمـوم موضوعية الأكـبر»، لأنَّ قوله: «عموم موضوعية الأوسـط» يؤمي إلى كلِّية صغرى هذين الضربين. وقوله: «مع ملاقاته للأصغر» إشـارةٌ إلى إيجاب صغرى الضَّرب الرَّابع وفعليتها. وقوله: «أو حمله على الأكبر» إشـارةٌ إلى إيجاب كبرى الضرب الثَّالث دون الضرب الرَّابع، لكون كبراه[1] سالبةً كلِّيةً.

فاندراج الثَّالث في الشِّقِّ الأوَّل كمَّاً وكيفاً بحسب المقدِّمتين. واندراج الرَّابع تحته باعتبار الصُّغرى فقط. واندراج هذين الضَّربين في الشِّقِّ الثَّاني كيفاً وكماً بحسب المقدِّمتين. ولهذا[2] حملنا الترديد الأوَّل على سبيل منع الخلوِّ، دون منع الجمع والحقيقة.

واعترض ههنا بوجهين:

الأوَّل: إنَّ الشَّرط في الشَّـكل الرَّابع على تقديرٍ، هـو اختلاف المقدِّمتين في الكيف مع كلِّية إحداهما، لا كلِّية الكبرى فقط.

وأجاب عنه الفاضلُ ميرزا جان بأنَّه أشار إلى كلِّية الصُّغرى في الشَّكل الرابع بقوله من قبل ـ أي «عموم موضوعية الأوسط» ـ، وإلى كلِّية الكبرى في ذلك الشَّكل بهذا القول. وأدرج بين القولين لفظةَ «إمَّا». فثبت الإشارةُ إلى كلِّيَّة الإحدى من كليهما بلفظة «إمَّا».

والثـاني: مـا أورده هذا الفاضل من أنَّ الصواب حذف كلمة «إمَّا مـن قوله: «إمَّا من عموم موضوعية الأوسـط» وقوله: «إمَّا من عموم موضوعية الأكبر»، لأنَّ المصنِّف بصدد بيان شروط الأشـكال الأربعـة معـاً في الضابطة، على ما يُفهَم من قوله: «وضابطة شرائط الأربعة». ولا شـكَّ أنَّه لا بُدَّ فيها من هذه الشروط بأجمعها لا ببعضِها. فذِكْر كلمة «إمَّا» يفيد الإشـارةَ إلى بعضها في الأربعة لا كلِّهـا. مثلاً إذا أردنا أن نجمـع شروط الصَّلاة والزَّكاة والصَّوم والحجِّ معاً، فيجب أن نقول: «ضابطة شرائط الأربعة[3] أنَّه لا بدَّ فيها من الوضوء والنِّصاب وعدم الأكل والاستطاعة» بإيراد الـواو الدَّالَّـة على الجمعية. فإذا قلنا: «وضابطة شرائط الأربعة أنَّـه لا بدَّ فيها إمَّا من الوضوء أو النصاب إلخ» بلفظة «إمَّا» و«أو» لكان غلطاً قطعاً.

فـإن قلت: هذه قضية مانعـة الخلوِّ مركَّبةٌ من جزئين صادقَين، والمنطقيُّـون يوردون لفظَي «إمَّا» و«أو» فيها، كقولهـم: «زيد إمَّا لا شجر وإمَّا لا حجر».

---

(١) أي كبرى الضَّرب الرَّابع.

(٢) أي لاندراج هذين الضربين تحت كلا شقي الترديد الأول. (منه)

(٣) أي الصلاة والزكاة والصوم والحج.

قلت: إنَّ هذه القضيةَ ليست قضيةً مانعةَ الخلوِّ، حتى يصحَّ إيرادُ «إمَّا» و «أو» الدَّالَّتَين على منع الخلو فيها. إذ مانعة الخلو ما حُكِم فيها بمنع الخلو من الطرفين مع جواز اجتماعهما. وما نحن فيه ليس كذلك، فإنَّه لا حكم فيها بمنع الخلو أصلاً. ويجب فيه اجتماع هذه الشروط كلِّها، ضرورةَ أنَّ المشروط هو الأشكال الأربعة مأخوذةً معاً ومجتمعةً. فالمقصود ههنا الاجتماعُ في الصِّدق.

والجواب عنه ما أفاده بحر العلوم[1] قدِّس سرُّه من أنَّ الشرَّط في الأشكال أمرٌ واحدٌ. وهو كون القياس الاقترانيِّ الحمليِّ مشتملاً على أحد الأمرَين على سبيل منع الخلو: [١] إمَّا عموم موضوعية الأوسط مع أحد الأمرين: من ملاقاته للأصغر بالفعل، وحملِه على الأكبر. [٢] أو عموم موضوعية الأكبر، مع اختلاف المقدمتين[2]. أي المفهوم المردَّد بين الشيئَين، والقياسُ الغير المشتمل على هذين الأمرين عقيمٌ. فلا بُدَّ من كلمة «إمَّا» ونظيرِه. كما يقال: «شروط الصَّلاة والحج كون العبادة إمَّا مع الطهارة أو مع السير». فتدبَّر.

(مع منافاةِ نسبةِ وصفِ الأوسطِ إلى وصفِ الأكبرِ، لنسبتِه) متعلِّقٌ بالمنافاة، أي لنسبة وصف الأوسط الكائنةِ **(إلى ذات الأصغر)**.

أقول: لمَّا فرغ المصنِّف عن الإشارة إلى جميع شرائط الشَّكل الأوَّل والثالث كمّاً وكيفاً وجهةً، وإلى اشتراط بعض ضروب الشَّكل الرابع كمّاً وكيفاً، وإلى شرائط الشَّكل الثاني كمّاً وكيفاً بقوله: «وإمَّا من عموم موضوعيَّة الأكبر مع الاختلاف في الكيف»، أراد أن يُشير إلى شرائط الشَّكل الثاني بحسب الجهة فقال: «مع منافاة إلخ».

ومعناه إنَّ القياس المُنتِج المحتوي على عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف إذا كان من الشَّكل الثَّاني[3] لا بُدَّ في إنتاجه من شرطٍ آخرَ جهةً أيضاً. وهو أن تكون النسبتانِ الكائنتان في مقدِّمتَي الشَّكل الثاني، أي نسبةُ وصفِ الأوسط الذي هو المحمولُ إلى وصف الأكبر الذي هو الموضوع في الكُبرى، ونسبةُ وصف الأوسطِ المحمول إلى ذات الأصغر الذي هو موضوعٌ في الصُّغرى متنافيتَينِ وموجَّهتَينِ بجهتَين يمتنع اجتماعهما في الصِّدق. ويلزَمُ من صدق كلٍّ كذبُ الأخرى، إذا فرضناهما متَّحدتَين في الموضوع والمحمول، كالضَّرورة والإمكان، والدَّوامِ والفعليَّةِ.

---

(١) أي مولانا عبد العلي. (منه)

(٢) أي في الكيف. (منه)

(٣) إنَّما قيَّد بهذا لئلاَّ يتوهَّم اشتراط المنافاة المذكورة في ضروب الشَّكل الرَّابع المندرجة تحت قوله: «عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف». (منه)

كما تقول: «كلُّ فلكٍ متحرِّك دائماً. ولا شيء من الساكن بمتحرِّك بالفعل». فنسبةُ وصف الأوسط ـ وهو المتحرِّك ـ إلى وصف الأكبر ـ وهو الساكن ـ بفعليَّة السلب. ونسبتُه إلى ذات الأصغر ـ وهو الفلك ـ بدوام الإيجاب. ولا شكَّ في أنَّ دوامَ الإيجاب وفعليَّةَ السلب متنافيان لو فرضناهما في القضيَّتَين المتحدتَينِ في الموضوع والمحمول، بأن نقول: «كلُّ فلك متحرِّك بالدَّوام. ولا شيء من الفلك بمتحرِّك بالفعل».

فاندفع ما يُتوهَّم من أنَّ المنافاة بين النسبتَينِ[1] المذكورتين إنَّما تُوجَد إذا كان الموضوعُ واحداً. وليس وحدةُ الموضوع في مقدِّمتَي الشَّكل الثَّاني.

ووجه الاندفاع أنَّه ليس المرادُ تنافي تَينِكَ النسبتَينِ حالَ كونهما في مقدِّمتَي الشَّكل الثَّاني. بل بعدَ فَرْض أن تكونَ طرفا القضيَّتَينِ متحدَتينِ. فتأمَّل.

وإنَّما قلنا: «إنَّه إشارة إلى شرائط الشَّكل الثَّاني جهةً»، فإنَّه[2] مشروطٌ جهةً بشرطَينِ كلٌّ منهما مفهومٌ مردَّدٌ:

أحدهما: [١] أنَّه إمَّا أن يكون صُغراه ممَّا يصدق عليه الدوامُ الذاتيُّ ـ دائمة مطلقةً كانت أو ضروريَّةً مطلقةً ـ [٢] وإمَّا أن يكون كبراه من القضايا الستِّ المنعكسةِ السوالبِ موجبةً كانت أو سالبة. وهي الدائمتان والعامَّتان والخاصَّتان.

وثانيهما: [١] إمَّا كون الممكنة الصُّغرى في هذا الشَّكل مع الكبرى الضروريَّةِ أو المشروطةِ العامة أو الخاصَّة. [٢] أو كونُ الممكنة الكبرى مع الصُّغرى الضروريَّةِ لا غير.

والمنافاة المذكورة[3] دائرةٌ مع هذَين الشرطين وجوداً وعدماً، بمعنى أنَّه إذا تحقَّق هذانِ الشرطانِ في الشَّكل الثَّاني تحقَّقت المنافاةُ المذكورة. وإذا انتفى أحدُهما انتفت تلك المنافاةُ أيضاً.

[بيان دوران المنافاة مع شرطَيْ الشَّكل الثَّاني وجوداً]

بيان الأوَّل[4]: إنَّ الصُّغرى إذا كانت دائمةً أو ضروريةً، والكبرى أيَّةَ موجَّهةٍ من الموجَّهات سوى الممكنتَينِ، سواءٌ كانت من الستِّ التي تنعكس سوالبُها، أو من التِّسع الغير المنعكِسة السوالبِ.

(١) أي نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر ونسبته إلى ذات الأصغر. (منه)

(٢) أي الشكل الثاني.

(٣) أي منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر لنسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر. (منه)

(٤) أي بيان أن المنافاة المذكورة دائرة مع الشرطين وجوداً.

وإنَّما استثنى الممكنتَيْنِ لأنَّ حكمَهما سيجيء. فيتحقَّق حينئذٍ[1] الشقُّ الأوَّلُ من الشرِّطِ الأوَّل، وهو صدق الدَّوام على الصُّغرى، والشَّرطُ الثَّاني[2] أيضاً، إذ حاصله «لو كانت الممكنة إلخ». وفرضنا ههنا عدمَ الممكنة، فلا ريب في أنَّه حينئذٍ يكون نسبةُ وصف الأوسطِ المحمول إلى ذات الأصغر في الصُّغرى بدوام الإيجاب مثلاً[3]. ويكون نسبةُ وصف الأوسط المحمولِ إلى وصف الأكبر في الكبرى موجَّهة بفعليَّة السلب. أمَّا السلبُ فلاشتراط الاختلاف في الكيف في الشَّكل الثاني. فإذا كان في الصُّغرى إيجابٌ لا بُدَّ من أن يكون في الكبرى سلبٌ. وأمَّا الفعليَّة فلكون المطلقة العامَّةِ أعمَّ الكُبرياتِ سوى الممكنتين.

وأمَّا النسبة إلى وصف الأكبر، فلأنَّ المطلقة العامَّة السَّالبة ههنا تدلُّ على سلب الأوسط عن ذات الأكبر بالفعل. وإذا كان الأوسط مسلوباً عن ذات الأكبر بالفعل كان مسلوباً عن وصف الأكبر قطعاً بالفعل، لكون الذات لازمةً للوصف. ولا شك في تنافي دوام الإيجاب وفعليَّة السلب إذا فرضناهما في القضيَّتين متَّحدتَي الأطراف كما مرَّ.

وإذا ثبت المنافاةُ بين الدائمة وبين الأعمِّ ـ أي الفعلية ـ تحقَّقت بينها وبين الأخصِّ ـ أي بواقي القضايا ـ ضرورةَ وجود الأعمِّ في الأخص. نظيره أنَّه إذا تحقَّقت المنافاة بين الحجر والجسم [النَّامي][4] تحقَّقت بين الحجر والحيوان أيضاً.

وههنا سؤالٌ، وهو أنَّ الصُّغرى إذا كانت دائمةً، والكبرى مطلقةً لا من الوصفيات الأربع، يكون في الكُبرى نسبةُ وصف الأوسط إلى ذات الأكبر بالفعل. ولا يلزم منه أن يكون نسبةُ وصف الأوسط إلى وصف الأكبر أيضاً بالفعل. ألا ترى إلى قولنا: «لا شيء من الكاتب بمتحرِّك الأصابع بالفعل». فإنَّه يصحُّ سلبُ تحرُّك الأصابع عن ذات الكاتب. ولا يصحُّ سلب تحرُّك الأصابع عن وصف الكاتب. فحينئذٍ جاز أن يكونَ نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر منافيةً لنسبة وصف الأوسط إلى ذات الأكبر. فلا يكون نسبةُ وصف الأوسط إلى وصف الأكبر منافيةً لنسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر، بل تكون موافقةً لها، كما في قولنا: «لا شيءَ من الفلك بساكن دائماً. وكلُّ متحرِّكٍ حيوانٍ ساكنٌ بالفعل». فإنَّ نسبة وصف الأوسط ـ أي الساكن ـ إلى وصف الأكبر ـ أي

---

(١) أي حين إذ كان الصغرى دائمة، والكبرى غير الممكنتين.

(٢) عطفٌ على قوله: «الشق الأول من الشرط الأول».

(٣) إنما قال: «مثلًا» لأنه يحتمل أن يكون الصغرى سالبةً والكبرى موجبةً. ويكون نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بدوام السَّلب دون دوام الإيجاب. (منه)

(٤) في الأصل بدون «النامي». والكلام بدونه غير مستقيم كما لا يخفى.

المتحرِّك الحيوان ـ بدوام السلب. وهذه الجهةُ موافقةٌ لنسبة وصف الأوسط ـ أي الساكن ـ إلى ذات الأصغر ـ أي الفلك ـ.

وهكذا إذا كانت الصُّغرى ضروريَّةً، والكبرى ممكنةً. فلا يلزم في الكُبرى من إمكان النسبة بالنظر إلى ذات الأكبر أن يكونَ نسبةُ وصف الأوسط إلى وصف الأكبر أيضاً بالإمكان، حتى تكون منافيةً لنسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بالضَّرورة، كما في قولنا: «كلُّ كاتبٍ ساكنُ الأصابع بالإمكان». فثبوت ساكن الأصابع لذات الكاتب بالإمكان. وليس ثبوتُه لوصف الكاتب بالإمكان كما لا يخفى.

فعلى هذا كان على المصنِّف أن يقول: «مع منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر أو ذاته، لنسبته إلى ذات الأصغر». وحينئذٍ لا يَرِدُ هذا السؤالُ. اللَّهمَّ إلا أن يقال: إنَّه أراد المصنِّف من وصف الأكبر ما يشمل الذَّاتَ أيضاً على سبيل عموم المجاز. فتأمَّل.

ومن ههنا اندفع ما قال بحر العلوم[1] رحمه الله في شرحه لـ«سُلَّم العلوم»[2]: «إنَّ ضابطة إنتاج هذا الشَّكل أحدُ الأمرَين:

[١] إمَّا منافاة النسبة المتحقِّقة في الكبرى إلى ذات الأكبر للنسبة المتحقِّقة في الصُّغرى إلى ذات الأصغر، ليدلَّ على مغايرة الذَّاتَين. ويلزمَ دوامُ سلب الأكبر عمَّا يصدق عليه الأصغرُ.

[٢] وإمَّا منافاة نسبةِ وصف الأوسط إلى وصف الأكبر التي تضمَّنها الكبرى الوصفيَّةُ لنسبته إلى ذات الأصغر، ليدلَّ على عدم صدق وصف الأكبر على ذات الأصغر بالجهة التي يُنسب بها إليها[3] الأوسطُ.

فما ظنَّ التفتازانيُّ أنَّ منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر لنسبته إلى ذات الأصغر ضابطةُ هذا الشَّكل، فإنَّه غلطٌ فاحشٌ». انتهى.

وإذا كانت الكبرى من القضايا السِّتِّ[4] التي ينعكس سوالبُها، والصُّغرى أيَّة موجَّهةٍ من الموجَّهات سوى الممكنتين لما مرَّ[5]، فلا أقلَّ من أن يكونَ نسبةُ وصف الأوسط المحمولِ في الكبرى إلى وصف الأكبر بدوام الإيجاب ما دام وصفُ الأكبر. ونسبةُ وصف الأوسط المحمول في الصُّغرى

(١) أي مولانا عبد العلي. (منه)

(٢) شرح سلم العلوم (ص: ٢٣٦، طبعة مطبع مجتبائي، لاهور، باكستان)

(٣) أي ينسب بتلك الجهة إلى ذات الأصغرِ. و«الأوسطُ» نائب الفاعل لقوله: «يُنسَب».

(٤) وهي الوصفيَّات الأربع والدائمتان. (منه)

(٥) من أنَّ حكمهما سيجيء. (منه)

إلى ذات الأصغر بفعليَّة السلب، لكون العُرفيَّة العامَّة أعمَّ من السِّتِّ المنعكسة السوالبِ، والفعليةِ أعمَّ الموجَّهات سوى الممكنتين، نحو: «لا شيء من الحجر بحيوانٍ بالفعل. وكلُّ إنسانٍ حيوان بالدَّوام ما دام إنساناً». ولا ريب في تنافي دوام الإيجاب وفعليَّة السلب إذا كانتا متَّحدتَين في الموضوع والمحمول. وإذا تحقَّق التنافي بين الأعمَّين ـ أي العرفية العامة والمطلقة العامَّة ـ لزم بين الأخصَّينِ قطعاً.

قال الفاضل ميرزا جان ـ ما مُلخَّصه ـ: «إنَّ قوله: «مع منافاة إلخ» كليٌّ عامٌّ. فالمعنى أنَّه لا بُدَّ مع منافاة النسبة مطلقاً في جميع الصُّور. وحينئذٍ لا يستقيم، لأنَّ من صُورها أنْ تكون الصُّغرى ضروريةً، والكُبرى أيضاً ضروريةً. ولا منافاةَ بينهما من حيث الجهة. إلا أن يُقال: إنَّ الصُّغرى والكُبرى في هذا الشَّكل مختلفتان في الكيف، ولا شكَّ أنَّ بين الضروريَّة الموجبةِ والسالبة منافاةً.

لكن بقي شيءٌ، وهو أنَّه لا منافاةَ بينهما من حيث الجهة، ضرورةَ أنَّ الضرورةَ جهةٌ واحدةٌ. وكلامنا إنَّما هو في الجهة فقط. إلا أن يُدَّعى أنَّ هذا مبنيٌّ على العُرف. أو يقال: العبارة مُطلَقةٌ لا مستغرِقةٌ. وفيه تأمُّلٌ.

فإن قلت: يمكن أن يكون معنى قوله: «مع منافاة نسبة إلخ» أنَّه لا بُدَّ أن تكون الكُبرى منافيةً للصُّغرى بالإيجاب والسلب، وفي بعض الصورة بالجهة أيضاً.

قلت: إنَّ حمل هذا اللَّفظ على هذا المعنى مستبعَدٌ جدّاً.

[حكم الصُّغرى والكبرى الممكنتين]

وإذا كانت[1] الصُّغرى ممكنةً، والكبرى ضروريةً أو مشروطة عامَّةً أو خاصَّةً، يكون نسبةُ وصف الأوسط المحمول إلى ذات الأصغر الموضوعِ في الصُّغرى بإمكان الإيجاب مثلاً[2]، ونسبةُ وصف الأوسطِ المحمولِ إلى وصف الأكبرِ الموضوعِ في الكبرى بضرورة السَّلب، مثل «كلُّ كاتبٍ متحرِّك الأصابع بالإمكان. ولا شيءَ من الساكن بمتحرِّك الأصابع بالضَّرورة ما دام ساكناً». ولا مِريةَ في تنافي إمكان الإيجاب وضرورةِ السَّلب إذا كانا متَّحدَي الموضوع والمحمول.

وإنَّما قلنا: «إنَّ نسبةَ وصف الأوسط المحمول إلى وصف الأكبر الموضوع في الكبرى بضرورة السلب» لأنَّ الكبرى الضروريَّةَ لَمَّا كان وصفُ الأوسط المحمول فيها مسلوباً عن ذات الأكبر الموضوع بالضرورة ما دامت موجودةً كان مسلوباً عن وصفها العنوانيِّ أيضاً، لكون الذات لازمةً للوصف، فإنَّ قيام الوصف بنفسه ممتنعٌ.

---

(١) إيفاءٌ لما وعدنا سابقاً من أنَّ حكم الممكنتين سيجيء. (منه)

(٢) إنَّما قال: «مثلاً» لما مرَّ منَّا، فتذكَّره.

وأمَّا في المشروطة الكُبرى فلأنَّ الضَّرورة فيها وإنْ كانت بالنسبة إلى مجموع الذات والوصف، لكن الوصف لاتساع قيامه بوصفه يستلزم مجموعَ الذات والوصف. ومجموعُهما يستلزم الوصفَ ضرورةً. فلمَّا كانت[1] الضرَّورة بالنسبة إلى مجموعها تحقَّقت بالنسبة إلى الوصف أيضاً. كذا قيل.

وإذا كانت الكُبرى ممكنةً، والصُّغرى ضروريَّةً، يكون نسبة وصف الأوسط المحمولِ إلى وصف الأكبر الموضوع في الكبرى بالإمكان، ونسبةُ وصف الأوسط المحمول إلى ذات الأصغر الموضوع في الصُّغرى بالضرورة. ولا شبهةَ في تنافيهما إذا كانتا متَّحدتَي الطَّرَفين، نحو «كلُّ حيوان متحرِّك بالضَّرورة. ولا شيء من الفلك بمتحرِّك بالإمكان».

[إيرادٌ على قول المصنِّف: «مع منافاة» والجواب عنه]

لا يقال: لِمَ قال المصنِّف: «مع منافاة» ولم يقل «مع مناقضة»؟

لأنَّا نقول: إنَّ الممكنة ههنا كما تتحقق مع الضروريَّة كذلك تتحقق مع المشروطتَين أيضاً. ولا مناقضةَ بين الممكنة والمشروطتين في الاصطلاح.

فالمنافاة أعمُّ من المناقضة المصطلَحة، لأنَّ المناقضة عدمُ الاجتماع صدقاً وكذباً. والمنافاةُ عدم الاجتماع صدقاً لو فرض الموضوع واحداً. فالمنافاةُ تعمُّ ما كان بين المقدمتَين تناقضٌ مصطلَح كما في الممكنة مع الضرورية، وما لم يكن بينهما تناقضُ مصطلح كما في غيرهما.

ثم اعلم أنَّ بعض الشُّرَّاح[2] قال: «إنَّما قيد المصنف الأكبَرَ «بالوصف»، والأصغر بـ«الذات»، لأنَّ الأصغر موضوعُ المطلوب فلا يكون إلا ذاتاً، والأكبر محمولُ المطلوب فصار وصفاً، فعبَّره به.

ثمَّ اعترَض ذلك الشارحُ بما توضيحه: إنَّ الصُّغرى إذا كانت ممكنةً، والكبرى مشروطة عامَّةً أو خاصَّةً، فحينئذٍ يكون نسبةُ وصف الأوسط المحمولِ إلى ذات الأصغر الموضوع في الصُّغرى بإمكان الإيجاب مثلاً، ونسبةُ وصف الأوسط المحمولِ إلى وصف الأكبر الموضوعِ في الكبرى بضرورة السَّلب بالنظر إلى الوصف. ولا منافاة بين ضرورةِ السَّلب بالنظر إلى الوصف وبين إمكان الإيجاب بحسب الذات. ألا ترى أنَّه لا تنافيَ بين قولنا: «كلُّ كاتب ساكنُ الأصابع بالإمكان» وقولنا: «لا شيءَ من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً».

---

(١) في هذه الملازمة مؤاخذة. فتدبَّر.

(٢) أي أبو الفتح. (منه). انظر: حاشيته (ورقة: ٢٠٦)

وكـذا إذا كانـت الصُّغرى مطلقـةً عامَّة مع الكبرى المشروطـة العامَّةِ والخاصَّـة والعرفيَّة العامَّةِ والخاصَّـةِ. إذ حينئـذٍ يكون نسـبةُ وصف الأوسـط المحمـولِ إلى ذات الأصغر الموضـوعِ في الصُّغرى بفعليَّة السـلب مثلاً. ولا أقلَّ من أن يكونَ نسـبة وصف الأوسط المحمولِ إلى وصف الأكبر الموضوعِ في الكـبرى بـدوام الإيجاب بحسـب الوصـف. ولا منافاةَ بين فعليَّة السـلب بالنظر إلى الـذات ودوامِ الإيجـاب بحسـب الوصف. ألا ترى أنَّ سـلب تحرُّك الأصابع بالفعـل نظـراً إلى ذات الكاتبِ يجامع ضرورةَ ثبوته له بالنَّظر إلى الوصف.

ثـمَّ أجاب ذلك الشـارحُ بأنَّ المراد بمنافاة نسـبةِ الكبرى مع نسبة الصُّغرى منافاةُ نوع النسـبةِ، فـإنْ بُدِّل الـضَّرورةُ الوصفيَّة بالضَّرورةِ الذاتيَّـة، أو الدَّوامُ الوصفيُّ بالدَّوام الـذاتيِّ يتحقَّق المنافاةُ بين المقدِّمتَـين في الصُّورتَين المذكورتَين قطعاً. وبالجملة نوعُ الـدَّوام منافٍ لنوعِ الإطلاق، ونوعُ الضَّرورة منـافٍ لنـوعِ الإمـكان، وإن لم يكـن خصـوصُ الـدَّوامِ الوصفـيِّ منافياً لخصـوصِ الإطـلاق الذاتيِّ، وخصوصُ الضَّرورية الوصفيَّةِ منافياً لخصوص الإمكان الذاتيِّ.

ثـمَّ رَدَّ هـذا الجـوابَ بأنَّه عـلى هذا تُوجَـد تلك المنافـاةُ في الصُّـوَر الغـير المُنتِجة أيضـاً كعكس الاختلاطات المُنتِجة المذكورة، أعني اختلاطَ الصُّغرى المشروطةِ العامَّة أو الخاصَّة مع الكُبرى المُمكنةِ، واختلاطَ الكُبرى المطلقةِ العامَّة مع الصُّغرى المشروطةِ العامَّة أو الخاصَّة أو العرفيَّة العامَّة أو الخاصَّة، لأنَّ نوعَ النسبتَينِ متنافيان، وإنْ ليس خصوصُ الذَّاتيِّ والوصفيِّ متنافيَين.

وبالجملـة لـو حملتْ المنافاةُ المذكـورة على ظاهرها، وهو تنافِي خصوص النسـبتَين المذكورتينِ في المقدِّمتَـين، لم يكن هذه المنافاةُ موجودةً في كثيرٍ مـن الاختلاطات المنتِجة فيلزم خروجُها. وإن صُرفتْ المنافـاةُ عن ظاهرها، وأريدَ تنافي نوعِ النسـبتَين، كانت موجـودةً في كثير من الاختلاطاتِ الغير المنتِجة أيضاً، فيلزم دخولُها، فيختلُّ الضابطة طرداً وعكساً. فتدبَّر تدبُّراً فائقاً، وتدرَّب تدرُّباً لائقاً.

[بيان دوران المنافاة مع شرطَيْ الشَّكل الثَّاني عدماً]

وبيـان الثـاني - أي كلَّما انتفى الشرطان لم يتحقَّـق المنافاة - أنَّه إذا لم تكن الصُّغرى ممَّا يصدق عليه الـدَّوام - أي لا تكـون دائمـةً مطلقـةً ولا ضروريَّةً مطلقـة -، ولا تكـون الكُبرى من القضايا السِّـتِّ المنعكِسـةِ السـوالبِ، كان الأخصُّ من الصُّغريات المشروطةَ الخاصَّةَ، والأخصُّ من الكُبريات التِّسـعِ التي لا تنعكس سوالبُها الوقتيَّةَ.

وفي المشروطةِ الخاصَّةِ يُحكَم بضرورة الإيجاب - مثلاً - ما دام الوصفُ لا دائماً. ويكون في الوقتيَّة ضرورةُ السلب في وقت معيَّنٍ لا دائماً. ولا منافاةَ بين ضرورةِ الإيجاب - مثلاً - بحسب الوَصف لا دائماً،

وضرورةِ السلب في وقت معيَّنٍ لا دائماً عند اتِّحاد الطَّرفَين؛ إذ يحتمل أنْ لا يكون ذلك الوقتُ الذي فيه ضرورةُ السَّلب من أوقات الوصف العنوانيِّ، بل غيرها، نحوُ «كلُّ منخسِفٍ مظلِمٌ بالضَّرورة ما دام منخسفًا لا دائماً. ولا شيءَ من القَمر بمظلِمٍ وقت التربيع لا دائماً». وبيِّنٌ أنَّه لا منافاةَ بين ضرورةِ ثبوت الإظلام لذات المنخسِف ما دام الوصفُ، أي الانخساف لا دائماً، وبين ضرورة سلبِ الإظلام عن ذات القمر في وقت التربيع عند اتِّحاد الطرفَينِ أيضاً، لأنَّ وقت التربيع ليس من أوقات الانخساف.

وإذا ارتفعَ التَّنافي بين الأخصَّينِ ـ أي المشروطة الخاصَّة والوقتيَّة ـ ارتفع بين الأعمَّين منهما قطعاً. ونظيرُه أنَّه إذا ارتفع المنافاةُ بين الإنسان والكاتبِ ارتفع بين الحيوان والماشي أيضاً.

وكذا إذا كانت الصُّغرى ممكنةً، ولم يكن الكبرى ضروريَّةً ولا مشروطةً. فالكبرى إمَّا أن تكونَ من القضايا الستِّ المنعكِسة السوالبِ أو من التِّسع الغيرِ المنعكِسة السِّوالبِ.

على الأوَّل فإمَّا من الدائمتَين وإمَّا ليست ضروريَّةً، فتكون دائمةً قطعاً أو من الوصفيَّات الأربع. وأخصُّها العرفيَّةُ الخاصَّةُ. وعلى الثَّاني فأخصُّها الوقتيَّة.

ولا شبهةَ في أنَّه لا منافاةَ بين إمكان الإيجاب في الصُّغرى الممكنةِ، ودوام السَّلبِ ما دام الذاتُ في الكُبرى الدائمةِ، نحو «كلُّ ماشٍ ساكنٌ بالإمكان. ولا شيء من الفلك بساكنٍ دائماً». فلا منافاة عند اتِّحاد الطرفين بين «كلُّ فلك ساكنٌ بالإمكان» و«لا شيءَ من الفلك بساكنٍ دائماً»، لأنَّ الدوام عدمُ الانفكاك، فلا يكون الانفكاكُ مستحيلاً.

وأيضاً لا منافاةَ بين إمكان الإيجاب ـ مثلاً ـ في الصُّغرى، وبين دوامِ السَّلب بحسب الوصف لا دائماً في الكُبرى، نحو «كلُّ كاتب ساكنُ الأصابع بالإمكان. وبالدوام لا شيءَ من الرَّاقمِ بساكنٍ ما دام راقماً لا دائماً».

وأيضاً لا منافاة بين إمكان الإيجاب ـ مثلاً ـ في الصُّغرى، وبين ضرورة السَّلب في وقت معيَّنٍ لا دائماً في الوقتية، نحو «كلُّ كاتبٍ ساكنُ الأصابع بالإمكان. ولا شيءَ من الراقم بساكنِ الأصابع وقتَ الرَّقم بالضرورةِ لا دائماً».

وكذا إذا كانت الكُبرى ممكنةً ولم تكن الصُّغرى ضروريَّةً، فإمَّا أن تكونَ دائمةً أو أنْ تكونَ أخصَّ الصُّغريات من غير الدَّائمتَينِ، وهي المشروطةُ الخاصَّة. ولا منافاةَ بين إمكان الإيجاب ـ مثلاً ـ في الكبرى الممكنةِ، وبين ضرورةِ السلب بحسب الوصف لا دائماً في الصُّغرى المشروطة الخاصَّة، عند اتِّحاد الطَّرفَين، نحو «لا شيءَ من الكاتب بساكنٍ بالضَّرورة ما دام كاتباً لا دائماً. وكلُّ فلك ساكنٌ بالإمكان».

وأيضاً لا منافاة بين إمكان الإيجاب ـ مثلاً ـ في الكُبرى الممكنةِ، وبين دوام السَّلب ما دام وجودُ الـذَّات في الصُّغـرى الدائمةِ عند اتِّحـاد الطرفَينِ، نحو «ليس بعضُ الكواكب بسـاكنٍ دائماً. وكلُّ فلك ساكنٌ بالإمكان».

وقـال بعض المحشِّـين(١): «فإن قيـل: قد مرَّ أنَّ التنـافي في الصُّغرى الممكنـةِ والكبرى المشروطةِ موجـودٌ. وشرط الإنتـاج متحقَّـق، نحـو «كلُّ فلك سـاكنٌ بالإمـكان. ولا شيءَ من الكاتب بسـاكنِ الأصابـع مـا دام كاتبـاً». ولا خفـاءَ في أنَّ المتنافيَـينِ أيُّهما قُـدِّم على الآخر لا يـزول المنافـاةُ بينهما. ففي المشروطة الصُّغرى والممكنة الكبرى أيضاً يكون التنافي موجوداً، مع أنَّ شرطَ الإنتاج غيرُ موجود.

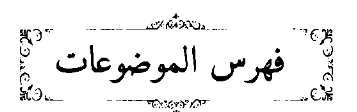
أقول: في الكبرى المشروطةِ اعتُبِر نسـبةُ الأوسط إلى وصف الأكبر. فإذا جُعِلت الكُبرى صغرى يُلاحَظ نسـبةُ الأوسـط مع ذات الموضوع. وفي الممكنةِ الصُّغرى اعتُبِر النسـبةُ مـع ذات الأصغر. فإذا جُعِلـت كـبرى يُلاحَظ مع وصف الموضـوع. فالمتنافيانِ في صورتَي التقديم والتأخـيرِ ههنا لم يبقيا على حالِهما». انتهى.

هذا. وقد فرغتُ من تسـويد هذه الأوراقِ شـهرَ رمضانَ الذي أُنزِل فيه القرآنُ سـنةَ السَّـادس والخمسين بعد مُضيِّ الألف والمأتَينِ من هجرة سيِّد الأوَّلينَ والآخِرين.

فالحمد لله. والصَّلاة على حبيبه وآله وصحبه أجمعين.

---

(١) أي المولوي برهان الدين.



فهرس الموضوعات

صور المخطوطات

شرح تهذيب المنطق لملا عبد الله اليزدي
مع حواشي العلامة عبد الحي اللكنوي

القسم الأوَّل في المنطق

مقدِّمة

التصوُّرات

التصديقات

خاتمة

شروح الضابطة